

الهيئة المصرية
العامة للكتاب



حوليات مصر السياسية

الحولية الثالثة
١٩٢٦

تأليف
أحمد شفيق باشا

تقديم ودراسة
د. أحمد زكريا الشِّلق

عرفت مصر منذ فجر نهضتها الحديثة، قبيل القرن التاسع عشر، وحتى معظم القرن العشرين، تراثا غنيًا من الفكر والثقافة الإنسانية الرفيعة المبنية على أدب البحث والحوار والنقد والمثاقفة، مع الذات ومع الاخر، مع التراث ومع العصر، فعرف تراثها مختلف التيارات الفكرية والثقافية، من ليبرالية ومحافظة، من دينية مستنيرة وانسانية، ومن مدنية ودنيوية، من علمية وتقدمية.. عرفت مصر الحديثة ذلك كله واستوعبته، ولم ينف أحدها الأخر، أو يُقصى أصحاب هذا التيار أو ذاك أو يكفرهم.. هضمت مختلف التيارات والرؤى، وتمثلتها فى ثقافة تيارها الوطنى العام، ومن ثم كانت النهضة والحداثة والاستنارة..

وكان من الضرورى، بعد ما عانته مصر فى العقود الأخيرة من تاريخها، أن تستعيد دروس نهضتها، بنشر نصوص تراثها، لتصل حاضرها بماضيها، بغير قطيعة أو تجاهل، تستنبط من تراثها عناصر القوة والتجدد، وتصلها بمنجزات العصر.. وقد رأينا نشر هذه النصوص كما صدرت فى زمانها، دونما تأويل أو تفسير، أو نزع بعضها من سياقه، خاصة وأن الكثير من نصوص هذا التراث لم يعد متوافرًا، نتيجة عدم طباعتها لعقود طويلة، وقدرنا أن إتاحتها للأجيال الشابة، التى تأخذ دورها فى بناء مصر الجديدة، سيكون فيه كل الخير. وإذا كان حب الوطن من الايمان، فلابد أن يستند هذا الحب إلى العلم والمعرفه، معرفة تراث النهضة والاستنارة وإعادة قراءته فى ضوء التفكير العلمى ومناهجه الحديثة محبة لوطن جدير بكل تقدم ورقى...


ISBN# 9789777184397
6 221149 029293



تاليف
أحمد شفيق باشا
رئيس الديوان الخديوى ومدير عموم الأوقاف سابقا
وخريج مدرسة الحقوق والعلوم السياسية بباريس

الحولية الثالثة

سنة ١٩٢٦



الهيئة المصرية العامة للكتاب
القاهرة - جمهورية مصر العربية - كورنيش النيل - رملة بولاق
ص . ب : ٢٣٥ - الرقم البريدى : ١١٧٤٩ رمسيس
ت : ٢٥٧٧٥٢٢٨ / ٢٥٧٧٥٠٠٠ - فاكس ٢٥٧٥٤٢١٣ (٢٠٢)
www.gebo.gov.eg E-mail: info@gebo.gov.eg.



تأليف

أحمد شفيق باشا

رئيس الديوان الخديوى ومدير عموم الأوقاف سابقا
وخريج مدرسة الحقوق والعلوم السياسية بباريس

تقديم

د. أحمد زكريا الشلق

●●

الحولية الثالثة

سنة ١٩٢٦

■■



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠١٣

شفيق، أحمد.

حوليات مصر السياسية/ تأليف: أحمد شفيق؛ تقديم: أحمد زكريا الشلق. ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٢.

مج٣ ؛ ٢٤ سم. ـ (تراث النهضة)

تدمك ٨ ٤١٤ ٤٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨

١ ـ مصر ـ الأحوال السياسية.

٢ ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث (١٨٠٥م ـ...)

أ ـ الشلق، أحمد زكريا (مقدم)

ب ـ العنوان.

رقم الإيداع بدار الكتب ١٣٦٢٢/ ٢٠١٣

I. S. B. N 978 - 977 - 448 - 414 - 8

ديوى ٩٦٢, ٠٣٢٠



إلى أبنائى وأحفادى

إلى شباب مصر الناهض، طلبة اليوم

رجال المستقبل، أهدى مؤلَّفى هذا. آملاً

أن يكون له فى نفوسهم أحسن الأثر.

وفى حياتهم المستقبلة أجَلُّ الفائدة.

أحمد شفيق

القاهرة

ربيع الثانى سنة ١٣٤٨هـ - سبتمبر سنة ١٩٢٩م

■■



انتهى عام ١٩٢٥ووزارة زيور باشا تترنح فى سياستها، التى كانت ضد إرادة الأمة ممثلة فى أحزابها السياسية، وهى الوفد والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى، التى أسفرت اجتماعات زعمائها عن تشكيل جبهة ائتلاف ولجنة تنفيذية فى يناير ١٩٢٦، بدأت جهودها بالدعوة إلى مقاطعة الانتخابات التى عزمت الوزارة على إجرائها بالقانون القائم ذى الدرجتين، بينما كانت الجبهة تدعو إلى إجرائها بموجب قانون الانتخاب المباشر الذى صدر عام ١٩٢٤وأمام هذه التطورات رضخت الوزارة ،وبدأ شهر فبراير الذى سمّاه شفيق باشا "شهر النضال الإنتخابى" فأجريت الانتخابات فى مايو وفازت فيها الأحزاب الثلاثة، ولم يفز حزب الاتحاد (حزب الحكومة) إلا بأربعة مقاعد، واستقال زيور، وعهد الملك إلى عدلى يكن بتشكيل الوزارة، التى جاءت ائتلافية بحكم التطورات السابقة.. خاصة وأن المندوب السامى تدخل مهددًا ليحول دون تولية سعد زغلول رئاسة الوزارة.

وقد سجل المؤلف الوقائع التى صاحبت افتتاح البرلمان الجديد، الذى انتخب سعد زغلول رئيسًا له، وكانت الوزارة، كما وصفها شفيق باشا، "تضم أحسن العناصر المصرية تفكيرًا ووطنية". والواقع أن معظم أعضاء الوزارة كانوا من الوفديين ، كما كانت تستند إلى أغلبية وفدية فى البرلمان، الأمر الذى كان يعنى أن الوفد هو صاحب السلطة الحقيقية، خاصة وأن الأغلبية لم تكف عن تذكير عدلى يكن بهذه الحقيقة.. وعموما فإن من جهود هذه الوزارة سعى ثروت باشا وزير الخارجية لتمثيل مصر فى عصبة الأمم، وإلغاء بعض القنصليات والمفوضيات المصرية التى رُئى أنها أنشئت إرضاء للمحسوبيات، وتبع ذلك مناقشة بعض أوجه الفساد المالى والإدارى فى عهد الوزارة السابقة، حتى لقد أثيرت مسألة إصدار قانون لمحاكمة الوزراء.

كذلك تابع المؤلف فى هذه الحولية النشاط البرلمانى، فأبرز ما أثاره النائب الدستورى أحمد عبدالغفار بشأن المرتبات المبالغ فيها لشيخ الأزهر ومفتى الديار المصرية، وكذلك المخصصات والمرتبات الملكية التى لا تتمشى مع سياسة الاقتصاد

التى تتبناها الدولة، وقد طالب النواب بتخفيضها، وإن انتهى الأمر إلى مطالبة الذات الملكية بتخفيضها ومنع الإسراف.

ومن الموضوعات التى اهتم شفيق باشا بمتابعتها موضوع مؤتمر الخلافة الإسلامية الذى كان قد فصّله فى الحولية الأولى (١٩٢٤) - حيث اجتمعت هيئة كبار العلماء وقررت عقد المؤتمر فى مايو (١٩٢٦) - ووجهت الدعوة إلى الحكومات والشعوب الإسلامية لحضور المؤتمر، وقد تابعت الحولية موقف الصحف المصرية المعارض لانعقاد هذا المؤتمر (عدا صحيفة حزب الاتحاد)، كما تابعت نشاط الشيخ على عبدالرازق "وجولاته القلمية " التى أنشأ يمزق بها البريق الذى يضفيه المشايخ على هيكل الخلافة ..

وقد سجل المؤلف فى هذه الحولية أيضا مسألة صدور حكم البراءة فى قضية الاغتيال السياسى التى كان من بين المتهمين فيها أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى ، وقد أبرز المؤلف دور المحامى الوطنى النابغة أحمد لطفى بك الذى تطوع للدفاع عن المتهمين ، حتى جاء الحكم " ظفرًا لقضية البلاد ومطهرا لسمعتها".

ومن موضوعات هذه الحولية التى سجلها أحمد شفيق زيارة الأمير سعود بن عبد العزيز ولى عهد المملكة الحجازية لمصر آنذاك ، خلال شهر أغسطس، حيث لقى حفاوة كريمة من مصر حكومة وشعبًا، كما سجل زيارة شاعر الهند الكبير طاغور لمصر، التى لقى فيها تكريمًا " قامت له دنيا الأدب فى مصر وقعدت " .

وقد سجل شفيق باشا فى هذه الحولية كذلك الإحتفالات التى شهدتها البلاد لافتتاح مدينة بورفؤاد، التى حملت اسم الملك، وكان ذلك فى شهر ديسمبر ١٩٢٦، ووصف الاحتفال الكبير الذى حضره عِلية القوم وممثلو الدول الأجنبية وأعضاء المؤتمر الدولى للملاحة الذى انعقد بالقاهرة فى نفس الشهر، ورأى فى إنشاء هذه المدينة " حلقة من حلقات الإنشاء العمرانى فى مصر فى هذا العصر الناضر " .

والله ولى التوفيق

أ.د. أحمد زكريا الشلُق

رئيس تحرير «تراث النهضة»

مارس ٢٠١٣



أما بعد فهذه هى الحولية الثالثة، تاريخ عام ١٩٢٦، على وجه منضبط وأسلوب غير ذى عوج. تابعنا فيها ما بدأناه. ومشينا على النهج الذى رسمناه. لم نَدَعْ وثيقة إلا أثبتناها. ولا شاردة مهمة إلا قيدناها. أحصينا فيها على الزعماء ومن دونهم بقليل كل أقوالهم. وعددنا على البارزين فى ميدان السياسة جميع حركاتهم وسكناتهم. وعرضنا لما كان يبدو على ما بيننا وبين الإنكليز من ظواهر حسن التفاهم أو سوئه. وما تترجم عنه صحفنا وصحفهم من عواطف تجيش بها هنا نفس شعب توّاق إلى الحرية نزّاع إلى الاستقلال.

وتغلى بها هناك صدور طائفة من الساسة، حريصة على ما اكتسبت من حقوق، وإن كانت مغتصبة ضنينة بها أن تعيدها إلى أربابها. ونحن فى الحالين قد بسطنا للقارئين حجج الطرفين. وجلونا كلا الرأيين نصفة للخَصْم من الخصم. ما دمنا فى موقف الحكم.

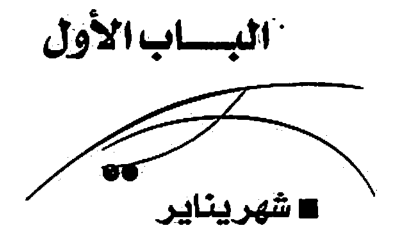
ثم نعقب على ذلك بالرأى نستخلصه مما نقدمه. ونؤيده بصادق الحجة وقوى البرهان فندعمه. فى غير تحيز ولا خصومة فما كان لغير الحق الصريح عندنا اعتبار. حتى لا نترك شبهة فى نفس، ولا هاجسًا فى قلب، وحتى ليؤمن كل مطلع على كتابنا بمثل ما آمنًا، ويذهب فى حكمه على الوقائع مذهبنا.

ذلك إلى أننا أوضحنا بعض المسائل بصورها. ورمزنا لبعض المواقف برسومها. سموحين بما يكلفنا هذا من مال. إلى ما كلفنا ذلك من جهد العقل وإعمال الفكر. حتى أخرجناها حولية تؤرخ عامًا كاملاً. هو عام ١٩٢٦ فلا تبقى

فى ماجرياته جليلاً لم تقيده. ولا حقيرًا دون أن تشير إليه إن لم تثبته. مؤديًا بذلك قسطًا من الواجب على نحو وطنى وبلادى أرجو أن يكون مرضيًا. مزودًا بذلك شبيبة مصر الناهضة الوثابة إلى المجد والعظمة. جاعلاً لها فى (حولياتى) مرجعًا واضح الأسلوب صادق النصيحة.

وهو بعد للنهضة سجل وافٍ. وللمؤرخين زاد مقنع. والله ولى التوفيق.

أحمد شفيق



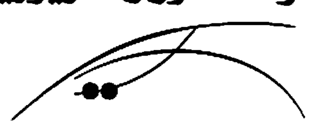
الباب الأول

■ شهر يناير

■■

الفصل الأول

موقف الوزارة الزيورية



انقضى العام الماضى بعد أن حمل فى طياته أعمال وزارة كانت قائمة فى البلاد على رغم الأمة، أو على الأقل على رغم الأكثرية العظمى من الأمة، فكانت هى والأحزاب السياسية الأخرى قوتين تناهض إحداهما الثانية مناهضة عنيفة.

ولقد اتفقت الأحزاب السياسية على مكافحة هذه الوزارة بطريقة سياسية دستورية بعد إذ ماطلت الوزارة كثيرًا فى إرجاع الحياة النيابية إلى سيرتها الأولى. فاتحدت كلمة الأحزاب على عقد البرلمان بالحالة التى حل عليها يوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ تطبيقًا للدستور، واجتمع ذلك البرلمان فعلاً اجتماعه المشهور فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ فى فندق الكونتيننتال. وقرر عدم الثقة بالوزارة. ولكن الوزارة ظلت ملتصقة بكراسيها قائمة فى مناصبها مستندة إلى تأييد المندوب السامى البريطانى. وإلى نفوذ نشأت باشا الذى كان يتمتع بقسط وافر جدًا من النفوذ.

وكان بطبعه ميالاً إلى الأوتوقراطية والأَثَرة والتفرد بالحكم.

غير أن هذا الثبات القائم على الاستئثار بالحكم ومناهضة الأمة فى أكبر حقوقها الدستورية، كان بلا ريب ثباتًا اصطناعيًا ليس فيه مادة تعتمد عليها أية وزارة من الوزارات لكى تسير أمور الدولة بنظام لا تزعزعه الحوادث ولا تعصف به أهواء الميول المختلفة. فليس عيبًا، والحالة هذه، أن تحس وزارة زيور باشا

إحساسًا طبيعيًا بالضعف وبالحاجة إلى معونة جديدة بإدخال عناصر جديدة، سواء أكانت من حزب من الأحزاب أم فئة من عقلاء الأمة الذين لهم مكانة لدى الرأى العام.

ولهذا كان دولة زيور باشا كما قالت جريدة كوكب الشرق:

«يسعى جهده للخلاص من أربعة من زملائه مل العمل معهم. ويطرق باب كل من يؤمل فى قبوله الاشتراك معه فى الوزارة. ولكن جميع من فاوضهم فى الأمر اعتذروا عن إجابة طلبه. وكان صاحب السعادة عزيز عزت باشا، وزير مصر المفوض فى لندرة، آخر من دار معه حديث الأمل فى ترقيع الوزارة فكان الأمل خائبًا أيضًا».

«وكأن دولة الوزير عَزّت عليه هذه الخيبة فأخذ ينفى كل ما يقال عن سعيه هذا ولكن بمنطق مقلوب. فقد سئل عن حقيقة الأمر فأجاب بعد تردد: (انا بحثت عن وزراء من الأحزاب أما أمثال هؤلاء فكثيرون)».

«مع أن دولة زيور باشا كان يرى أنّ ليس لهذه الأحزاب صفة!!»[1].

وكان المفهوم أن زيور باشا ظل مواصلاً سعيه لترميم وزارته بعناصر قوية ذات احترام، وكانت جريدة المقطم لا تزال تعلن مواصلة هذا السعى بقولها:

«ونقول عما قيل لنا فيما يتعلق بما ذكرناه منذ أسبوعين عن حدوث مفاوضات مع بعض الأقطاب عن الدخول فى الوزارة الحالية. إن هذا الباب لا يزال مفتوحًا لمن يشاء التعاون مع الوزارة الحاضرة على العمل بالقواعد التى وصفتها الوزارة الزيورية والتى تنوى السير عليها إلى أن تتم الانتخابات الجديدة ويعقد البرلمان فى حينه، وعندها يكون القول الفصل فى الذين يتولون زمام الأمور فى البلاد من أعضائه»[2].

---

(١) كوكب الشرق فى أول يناير.
(٢) المقطم فى ١٢ يناير.

«ولو شاءت الوزارة لكتبت إعلانها بصفة لا تختلف كثيرًا عن هذه الصفة فقالت مثلاً: مطلوب وظائف وزراء بدلاً من الذين ينتظر الآن رفتهم للاستغناء عنهم. فمن أنس فى نفسه الكفاءة لهذه الوظائف فعليه تقديم طلباته وشهاداته والحضور إلى قلم المستخدمين للاطلاع على الشروط المعروضة فيها من الساعة كذا فى المساء»[1].

فليس بدعًا أن نقول إن هذه الوزارة هى وزارة فى مركز غير طبيعى، وهى غير دستورية بمبادئها وغير مرغوب فيها بأعمالها وضعيفة فى سياستها أيضًا. ورغمًا عن ذلك فقد انقضت السنة الماضية وهذه الوزارة فى الحكم، وهى إن تغير أفرادها فهى هى بعينها لم يتغير اسمها ولا خطتها ولا مواقفها من الأمة ولا غير ذلك. وكانت هذه الوزارة أطول الوزارات عمرًا منذ عهد النهضة الوطنية بلا استثناء! فبأى مأثرة استحقت هذا البقاء الطويل ومن أى قوة استمدت ذلك التأييد؟.

قالت البلاغ:

«أفكانت أطول الوزارات عمرًا فى مصر لأنها كانت أوفقها لرغبة مصر وأشدها حرصًا على رضاء المصريين؟ أفكانت أطول الوزارات عمرًا لأنها الوزارة التى رفعها المصريون إلى مناصب الحكم وأحاطها نواب الأمة بالعطف والتمكين؟ لا، إنما طال عمرها لأنها الوزارة التى يتمنى أبناء البلاد زوالها فى كل يوم ويحفظون لها من الإساءات ما لا يحفظونه لوزارة أخرى منذ قامت الوزارات بيننا إلى الآن. لهذا طال عمر الوزارة لا لأنها وزارة وليدة الدستور. طال بقاؤها لأنها لا تستحق الوجود. وحظيت بالتأييد لأنها جديرة بالعقاب!! وليس من يطمع فى دوام هذه الحالة كمن يرجو أن تقوم هذه الأمة على رأسها لا على قدميها وأن تنعكس فيها الآية فلا يطّرد فيها شىء على قياسه الصحيح ولا يتم فيها أمر على وجهه المستقيم؟»[2].

---

(١) البلاغ فى ١٣ يناير.

(٢) البلاغ فى ٣ يناير.

دعوة الوزارة للاستقالة:

ولقد كان مأمولاً أن ينال اجتماع الكونتيننتال وقرار عدم الثقة من وزارة زيور باشا فيضطرها إلى معالجة الموقف السياسى بحكمة أو إلى تضحية تقدمها. ولكنها لم تتململ ولم تنظر إلى المستقبل القريب إلا بعين عليها غشاوة. بل كان مأمولاً فوق ذلك أن تستقيل هذه الوزارة من مناصبها بعد أن رأت من عدم تعضيد الأمة لها. وحيث بات وجودها علة من العلل التى رُئى أنها عديمة المثال فى بابها. ولم يكن هَمُّ الوزارة إلا استبقاء الأحكام بيدها ليس غير.

ولقد قالت جريدة السياسة فى هذا الصدد ما يلى:

«فمن الصعب أن تجد تفسيرًا منطقيًا لهذا الموقف الشاذ. لكنَّا مع ذلك سمعنا تفسيرًا له يدور على بعض الألسنة: ذلك أنهم يقولون إن وزارة زيور باشا باقية إلى أن يمكن تشكيل وزارة غيرها تحل محلها وتأخذ بيدها تدبير شئون الدولة بحزم وقوة. ولعمرك ما سمعنا فى الحياة السياسية أعجب من هذا العذر. وما عرفنا أن الوزارات تشكل وفى الحكم وزارة قائمة. وأن هذه الوزارة لا تستقيل إلا إذا شكلت غيرها لتحل محلها. أما الذى نعرفه فإن استقالة وزارة قائمة تسبق دائمًا تشكيل الوزارة التى تعقبها. فإذا استقالت وزارة ولم يكن تشكيل وزارة تخلُفها أمرًا ميسورًا فى يوم أو يومين كلفت الوزارة المستقيلة أن تقوم بالأعمال الإدارية إلى أن تجىء الوزارة التى تخلفها. فبقاء الوزارة الحاضرة فى الحكم إلى أن يوفق أولو الأمر إلى تشكيل وزارة تحل محل الوزارة الحاضرة كانت الأزمة الحقيقية الأولى»(١).

ولما يئست الصحف المعارضة من مخاطبة الوزارة بوجوب استقالتها لأن ذلك لا يكلفها شيئًا كبيرًا. ولم تجد هذه الأصوات إلى قلوب الوزارة سبيلاً، بدأت تلك الصحف تخاطب الأمة تستنهض همتها إلى الإتيان بعمل حاسم يزعزع مركز الوزارة ويضطرها إلى النزول على إرادتها.

---

(١) السياسة فى ٨ يناير.

وإنًّا لنكتفى هنا عما كتبته جميع الصحف بما ورد على صفحات جريدتين كبيرتين من الصحف الحزبية. قالت جريدة (السياسة) فى هذا الصدد ما يلى:

«ويجب أن يعلم المصريون أن حل هذه الأزمة الحاضرة رهن إرادتهم هم وحدهم. وهم متى علموا هذا وأيقنت الوزارة الحاضرة أنهم علموه فهى لن تستطيع أن تظل فى مقاعد الحكم. ومتى تنحت عن هذه العقدة فقد حُلَّت أول عقدة فى الأزمة. ومتى حلت أول عقدة فقد حلت العقد جميعًا. وإنًّا لنرجو أن يعتقد الناس هذا اعتقادًا تامًا وأن يعملوا على بينة من أنه صحيح. فقد طال بالناس الانتظار وطول الانتظار مدعاة القلق»[1].

وقالت جريدة البلاغ:

«إن عوامل الاستغلال والمساومة تتربص الآن بمصر من كل سبيل وتبسط أيديها صباح مساء فى انتظار الفريسة المشتهاة: المحتلون يعرضون قوتهم والرجعيون يعرضون تسليمهم والوزراء يعرضون خدمتهم. ومصر لا قِبَل لها بمحاربة هؤلاء جميعًا بغير سلاح واحد ولكنه أمضى الأسلحة فى يد من يحسن استعماله ويشحذ نصله: ذلك هو أن تقبض يدها على مساعدتهم وتقف بدستورها فى معزل عن ميدانهم. فهل تعرف مصر هذا السلاح؟ إنها تعرف الخطر المحدق بها! ومَنْ عرف الخطر لم يصعب عليه أن يعرف السلاح. بل إن مصر قد وضعت يدها على سلاحها فإن لم تضرب ضربتها فاللوم بعد ذلك عليها هى لا على خصومها الواقفين لها بالمرصاد»[2].

تهديد صحف الوزارة بإعلان الدكتاتورية:

على أن هذه الحملة الصحفية المزدوجة التى كانت موجهة إلى الوزارة من جهة وإلى مؤاخذة الأمة على قعودها عن استعمال السلاح الوطنى لإخضاع

(١) السياسة فى ١٠ يناير.
(٢) البلاغ فى ١٠ يناير.

الوزارة للحكم الدستورى الصحيح، كان لها نتائج معكوسة ظهر أثرها فى الصحف الموالية للحكومة.

ولما كانت حجة المعارضين فى مخاصمة الوزارة أنها انتهكت حرمات الدستور وعطلت الحياة النيابية بلا مبالاة. فقد قامت الصحف الموالية للوزارة تحمل بدورها على النظريات الدستورية التى تنطوى عليها تلك الحجج، وأخذت تنقل الفصول الطويلة عن الصحف الأوروبية التى راحت تنشر الدعاية بأن النظم الدستورية قد أفلست فى العالم كله وتُظْهر التشيع إلى هذه النظريات الفذة.

قالت جريدة البلاغ ردًا على هذه الحملة المستنكرة:

«إن الصحف الوزارية أخذت تنشئ المقالات الممتعة تنتقد فيها النظام البرلمانى والتشكيك فى ضرورته للأمم. وتقول إنه وإن كان هذا النظام حسن فإنه مما يمكن الاستغناء عنه. بل مما يجب الاستغناء عنه فى بعض الأحيان وأن الحكم الجمهورى قد فشل فى الشرق والغرب وسادت (الدكتاتورية) فى عدة دول بين غربية وشرقية، فموسولينى دكتاتور فى إيطاليا وبريمودى ريڤيرا فى إسپانيا وبوانكاريه فى فرنسا ومصطفى كمال فى تركيا ورضا خان فى فارس. وأن الضرر كله ناشئ من توزيع السلطة على الطريقة الدستورية. والسلامة كلها إنما تكون فى حصر السلطة على الطريقة الاستبدادية»[1].

ولقد شاركت الصحيفة الإنكليزية (الإجيپسيان غازيت) الصحف الوزارية فى هذه الحملة الرجعية، مهددة الأحزاب المؤتلفة بإعلان دكتاتورية زيور باشا إن هى أصرت على امتناعها عن الرضوخ لقانون الانتخاب الجديد الذى وضعته الوزارة الحالية وأبت الدخول فى الانتخابات المقبلة.

قالت البلاغ:

«ولكن لم يمنَّ الإنكليز على زيور باشا بالدكتاتورية كاملة بل بنصف دكتاتورية. ولا شك أن الإنكليز الذين وصفوا صاحبنا بهذه الصفة قد وجدوا النصف أقل

(١) البلاغ فى ٧ يناير.

مقدار يُذكر مع الاحترام والإمساك عن الضحك ومراعاة لحق الضخامة الجسدية التى امتاز بها زيور باشا. فلو كان فى وسعهم أن يهبطوا به إلى ما دون ذلك الكسر مع المحافظة على صفة الدكتاتور - لكان الربع بل العشر كثيرًا عليه بالقياس إلى أنداده الآخرين! بل لكان الواجب أن تستعمل الكسور الاعتيادية إلى جانب الحاكمين بأمرهم فى الشرق والغرب».

«وكذلك اللورد لويد فليس هو بأحق من صاحبه زيور باشا بلقب دكتاتور ولكنه يأمر وينهى ويقول، فيخيل إليه أنه ممتاز بشخصه على رجالات مصر بقدرة امتيازه عليهم بالجاه والسلطان».

«وليس الإنكليز ينصرون زيور باشا هذا النصر لغير سبب معروف!! إنهم ينصرونه لسبب يعرفونه هم ويبوحون به للناس فرحين متفكهين. ويقول المستر هندرسن فيما رواه عنه بعض الرواة: (إن زيور باشا يعطينا أكثر مما نطلب بل يعطينا ما لا نطلب..)»[1].

موقف المندوب السامى بإزاء الوزارة:

لندَع الوزارة فى موقفها الذى وقفته على الرغم من إرادة الرأى العام الذى كان ينظر إليها كأنها أداة مُسخَّرة لإرادة المندوب البريطانى. ولننظر إلى موقف المندوب البريطانى نفسه بإزاء الحالة الحاضرة التى كان قد تكلم عنها فى خطبته التى ألقاها فى الحفلة التكريمية التى أقيمت له فى فندق الكونتيننتال وجاهر فيها بأن الحرية ضرورية للأمة وأن الحياة الدستورية يجب أن تسود البلاد. لذلك نستعرض ما كتبته الصحف حول ذلك الموقف مبينة اتجاهه.

ويحسن بنا هنا قبل الدخول فى هذا الموضوع أن نلاحظ أن من جملة ما اختطه المندوب السامى لنفسه، محاولة التأثير على الرأى العام المصرى بأن يقوم برحلة طويلة إلى الأقاليم.

---

(١) البلاغ فى ٢٥ يناير.

وقد لاحظت جريدة البلاغ أنه إنما عمد إلى تلك الخطة:

«ليقوم بتمثيل دورين فى وقت واحد أحدهما دور الحاكم المطلق للبلاد والثانى دور التظاهر بصداقة الأمة. وكانت الحكومة تقدم له كل ما يلزم للقيام بالدورين أحسن قيام. وكان يُستَقبل ويُشيع فى كل بلد ينزل فيه كالملوك لا بل كأنه ملك البلاد».

«وكان اللورد يخطب خلال طوافه الأقاليم فى الحفلات التى أقيمت ترحيبًا بقدومه وكان غرضه من هذه الخطب أن يخدر الأعصاب ويقلب الأفكار ويهيئها إلى أمر جديد تنطبع فيه صورته الشخصية. شأن السياسى الإنكليزى الذى يهمه رقى البلاد وراحة أهاليها. ثم إنه سعى مع ذلك فى أن يثبت فى الأذهان أنه يمثل أكبر اختصاص وأعلى سلطان فى إدارة دفة الأمور. ولكنه لم يجهر بذلك كل الجهر ولا يفيده أن يفعل ذلك، بل إنه كان يُعنى بإيجاد هذا التأثير فى النفوس بأطوار وأوضاع عملية تفوق الألفاظ والعبارات المنمقة تأثيرًا».

«وأما المقاصد التى عبر عنها اللورد فهى كما يأتى:

أولاً: إنه جاء لزيارة ودية وليتعرف الديار المصرية.

ثانيًا: إنه يعتقد إن التفاهم الودى بين الأشخاص وسيلة التفاهم بين الأمم.

ثالثًا: إن مصر فى خطواتها الأولى الدستورية حائزة على أحسن التمنيات وعلى عطف خاص من جانب بريطانيا العظمى»[1].

قام المندوب السامى بهذه الرحلة إلى الأقاليم والأزمة المصرية آخذة والاشتداد، وكان من المأمول أنه لدى رجوعه من رحلته يجتهد زيادة عما سبق، فى تسوية هذه الأزمة على ما يوافق الحالة الروحية الظاهرة فى الجو السياسى. لأن السكوت عليها من جانبه، وقد وصلت إلى تلك الدرجة من الشدة، لا يكون من السياسة فى شىء. بل إن مركزه يقضى عليه بأن يتظاهر مجرد تظاهر بتسوية الأزمة وإن لم يكن فى الحقيقة يريد تسويتها، وكذلك فعل.

---

(١) الأخبار فى ٦ يناير.

«فأخذ يحادث، بجد ظاهرى، بعض رجالات مصر السياسيين ويستنير بآرائهم ولوحظ أنه كان لا يبدى رأيًا له فى هذه المحادثات حتى يكون بعيدًا عن كل غلطة أو عبارة تصدر منه تعد بمثابة رأى يصعب بعدها أن ينفيَه أو يخالفه».

قالت جريدة كوكب الشرق:

«ومن بين الرجال الذين اعتنى المندوب السامى باستشارتهم دولة عدلى باشا يكن. ولقد ظل مستمسكًا باستشارته حتى الزمن الأخير الذى فهم فيه أن الأزمة بعيدة عن أن تسوى بالاستشارات التى سلك سبيلها المعوجَّ فخامة المندوب السامى لحاجة فى نفسه».

«وكان على عدلى باشا أن يتصل بسعد زغلول باشا وهو ممثل أغلبية الأمة؛ كى تكون لتلك المحادثات نتيجة تعدل الموقف السياسى تعديلاً يرضى الأمة والمندوب البريطانى الذى يشكل طرفًا خاصًا بإزاء طرف الأحزاب المؤتلفة. وقد حصل أن تقابل عدلى باشا بسعد باشا أكثر من مرة واجتمع دولته أيضًا بكثيرين ممن يحسن الوقوف على رأيهم والتشاور فى الأمر معهم»[1].

وكان المنتظر من تشاور المندوب البريطانى والرجال المعروفين فى السياسة المصرية أن تستخرج من جميع المداولات والآراء المتبادلة صورة حل للأزمة تنفذ بسرعة تلائم الظرف السياسى الدقيق الذى أضحت فيه الأمة. ولكن وجهتَى النظر المصرية والبريطانية كانتا غير متقاربتين؛ ولهذا كان يقتضى لتقريبها الواحدة من الأخرى أن ينظر فى أوجه الخلاف من أساسها، وهى تنحصر فى أن الأمة ممثلة بأحزابها المؤتلفة ترى أن لها الحق البيِّن فى تنفيذ إرادتها على الوزارة الحالية وبالتالى ترى أن البرلمان الذى انعقد ٢١ نوفمبر هو البرلمان الشرعى للبلاد. وأن هذا البرلمان قرر عدم الثقة بالوزارة بما له من صلاحية دستورية فيجب أن ينفذ هذا القرار.

---

(١) كوكب الشرق فى ١١ يناير.

أما وجهة النظر البريطانية فهى أنهم لا يرون أن تخضع الوزارة لقرارات هذا البرلمان ولا أن تقر بشرعيته؛ وذلك: أولاً لأن الحكومة إذا سلمت إلى الأحزاب المؤتلفة بهذه الأمور فقد تذهب هيبتها وتسقط حالاً وللإنكليز مصلحة في بقائها وامتداد حياتها، والعبارة التى قالها فخامة اللورد لويد حينما خوطب فى أمر هذه الوزارة قد تكون دليلاً على صحة قولنا. ولقد أفرغها اللورد فى شكل اعتذار روعى فيه المنطق السياسى. وتلك العبارة هى قوله:

«إننا لا نستطيع أن نقول لزيور باشا أن يترك الوزارة لأن هذا القول من جهتنا يعد نكرانًا للجميل لا حمدًا للصنيعة»[1].

وثانيًا: لأن الخضوع لقرارات البرلمان المنحل بمرسوم ملكى يعد تقهقرًا من الإنكليز تجاه الأحزاب.

فعدم الوصول إلى صورة حل مُرْضية كان على ما نظن بسبب هذا التصلب فى الرأى من الأحزاب المؤتلفة ومن المندوب السامى جميعًا.

حديث عن الحالة:

ويحسن بنا أن نذكر هنا تصريحًا لأحد السياسيين هو على ما نظن دولة حسين باشا رشدى أفضى به إلى مندوب جريدة كوكب الشرق قال:

«سرنى ما رأيته من تضامن الأحزاب واحترمت قرار النواب فى اجتماعهم التاريخى عندما علمت به. وأرى وجوب احترام هذا القرار. ولقد أوليت بهذا الرأى للمصادر التى خاطبتنى فى أمر الظروف الحاضرة. وقلت للمصدر الذى اعترض على هذا الرأى بحجة أن حل مجلس النواب الثانى كان قانونيًا وأن الاعتراف به الآن غير قانونى. قلت لهذا المصدر إنه على فرض صحة ما يُقال من أن الاعتراف بقيام البرلمان أمر غير قانونى فإن تنفيذ أمر مخالف للقانون ترضى عنه الأمة بأسرها خير بكثير جدًا من تنفيذ عدة قوانين شبه قانونية تمقتها الأمة وتنفر منها نفورًا عظيمًا».

(١) كوكب الشرق فى ١٤ يناير.

«هذا رأى أذكره على سبيل المثال أما الاقتراح القائل بعقد مجلس النواب جلسة أو جلستين ثم يعلن حله فإن العمل به يكون مهزلة (كوميديا)».

«وإذا كان الإنكليز لم يبدوا رأيًا نهائيًا فى الأمر لأننى لما كررت إبداء رأيى السابق على اللورد لويد قال لى إنه لا يزال يفكر فى الأمر، ولكنه بجانب هذا يقول أو يقترح محو القيود التى قُيد بها قانون الانتخاب الجديد»[1].

هذا وإن كان للمندوب السامى قصد خاص بتطويل المفاوضات تعمدًا منه وهو كما قالت جريدة كوكب الشرق:

«إن المصريين لا قِبَل لهم بإسقاط الوزارة بالطريقة الدستورية ما دام البرلمان معطلاً والدستور دفينًا. ولا يستطيعون إكراه هذه الوزارة على التخلى عن الحكم ما دامت جنود الاحتلال تملأ من البلاد الأرض والفضاء فعليه قد يملون فى النهاية هذه الحالة الكريهة ويطلبون الخلاص منها بأية وسيلة. فيلجئُون فيما يلجئون إليه من وسائل الخلاص إلى الحكومة الإنكليزية نفسها فى شخص مندوبها السامى»[2].

فيصبح فى وسع هذا المندوب أن يملى على المصريين إرادته بما يهوى بعيدًا عن استعمال القوة والشدة التى ربما تؤدى إلى رد الفعل بمثله. ولكن هذا القصد من اللورد لويد ما كان ليعد ممكنًا أو جديًا من قِبَل رجالات مصر الذين فاوضهم فى أمر حل هذه الأزمة. والأزمة جدية لا تحتمل فى نظرهم مناورة أو مناورات. ولكن كما قالت جريدة الأخبار:

«آمالهم فى الوصول إلى حل مُرضٍ عن يده تبددت بالأخير حيث أفاد اللورد لويد إنه لم يأتِ إلى مصر لهدم ما بناه سلفه وليضيع ما ناله بدماء المأسوف عليه السير لى ستاك باشا وأنه إذا تشبث الناطقون بلسان الشعب المصرى بنظريتهم فلا سبيل أمامه سوى ترك الأمور تجرى فى أعِنَّتها»[1].

---

(١) كوكب الشرق فى ٩ يناير.

(٢) الأخبار فى ١٠ يناير.

ولما وصلت المفاوضات إلى هذه النقطة عمد اللورد إلى دور جديد يمثله فى تفريج الأزمة ظاهريًا، وهذا الدور هو تأجيل المباحثات إلى ما بعد عودته من رحلته فى السودان. ومصداقًا لذلك قالت جريدة كوكب الشرق:

«وقد دعا قبل أن يغادر العاصمة إلى السودان عدلى باشا لتناول الغداء معه، وفى اليوم التالى دعا أيضًا زيور باشا لمائدته لتناول طعام الغداء. وقيل إن مراده من هذه الدعوة للوزيرين هو أن يحصل على توكيدات تضمن له، أو على الأقل تجعله يطمئن إلى عدم حدوث شىءسياسى يجعل السلطات العليا أمام أمر واقع فى أثناء غيابه عن مصر»[1].

ويجب ألا ننسى فى هذه الحالة أن رجال الأحزاب وإن أظهروا تمسكهم بشرعية البرلمان المنحل، إلا أنهم كانوا متمسكين أيضًا بأهداب التروى والاعتدال طوال المحادثات المعلومة. أملاً منهم بأن الخلاف يسوى بينهم وبين المندوب البريطانى بالتى هى أحسن حتى إذا وجدوا ميلاً جديًا منه للتسوية شرعوا فى وضع أسسها متهاونين معه بقدر الاستطاعة.

وقد حمل بعضهم من أول الأمر على قبول الزعماء الدخول فى هذه المفاوضات من جانب الزعماء؛ حيث إن فى تصرفهم هذا اعترافًا للمندوب السامى البريطانى بصفة ليست له وبسلطة لا يملكها؛ ولأنهم بالغوا فى إرضائه فوعدوه بعدم عقد المجلس مرة ثانية وأنهم برُّوا فعلاً بوعدهم[2].

الدعوة إلى إعادة جمع البرلمان القديم:

وبعد أن تبين أن الأزمة سائرة فى طريقها لا يبدو عليها أمل فى الانفراج من طريق المفاوضات أخذ بعض الصحف، وعلى رأسها جريدة الأخبار، ينادى بلزوم انعقاد البرلمان كما كان مقررًا ليستعمل سلطته الدستورية معتمدًا على معاضدة الأمة. وقد جاهر هذا البعض باللوم على النواب لأنهم أغفلوا واجبهم وتركوا

---

(١) كوكب الشرق فى ١٢ يناير.
(٢) الأخبار فى ٧ يناير.

الأمة التى اعتمدت على إخلاصهم وناصرتهم المناصرة كلها يوم خرجوا على الوزارة المستبدة بالأمر وعقدوا اجتماعهم التاريخى. وأملت فيهم أنهم يكونون حفظاء على الدستور حتى النفس الأخير. فترك هؤلاء الأمة تتخبط فى هواجسها المتشعبة من تهاونهم فى أداء واجبهم الدستورى نحوها فكان عملهم وبالاً على أنفسهم وعليها[1].

ولكن جرائد أخرى من أشد خصوم الوزارة كانت ترى غير ذلك الرأى وتقول:

«إننا لا نعارض فى اجتماع المجلس إذا دعته الحالة إلى الاجتماع. ولكننا لا نرى غير ذلك وجهًا للوم النواب على تأخير جلستهم الثانية بعد الجلسة التى أبدوا فيها رأيهم. وأثبتوا فيها وجود مجلسهم وأقاموا الحجة على الوزارة الغاصبة لسطلتهم. إذ لم يبقَ بعد ذلك إلا تنفيذ ما قرروه وهو واجب لا يطلب منهم وحدهم باعتبارهم أعضاء فى الهيئة التشريعية، وإنما يطلب من المصريين أجمعين أيًا كانت صفتهم وأيًا كان الحق الذى يخوّلهم الحكم على الوزارة والتعاون على حراسة الدستور»[2].

وقد سئل عبد الحميد بك أحد وكيلَىّ مجلس النواب عن سبب عدم اجتماع المجلس حتى اليوم، فقال:

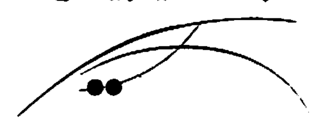
«كان البعض يرى أنه من المنتظر أن تستقيل الوزارة من تلقاء نفسها أيام رغبة الأمة وأن تؤلف حكومة مرضىّ عنها من الأحزاب المؤتلفة. وأن هذه الحكومة توافق على قانونية المجلس أى على أنه قائم قانونًا. أما أنا فكنت أرى دوام استمرار اجتماع المجلس من يوم ٢١ نوفمبر لأن الدور العادى ابتدأ وكان محتمًا أن يجتمع بانتظام للنظر فى كل الأحوال الداخلية والخارجية»[3].

■ ■ ■

(١) الأخبار فى ٥ و ١٤ يناير.
(٢) البلاغ فى ١١ يناير.
(٣) جريدة مصر فى ١٥ يناير.

الفصل الثانى

الانتخابات النيابية ومقاطعتها



عوّلت وزارة زيور باشا على إجراء الانتخابات بحسب القانون الجديد الذى اشترع مقيِّدًا للحقوق الانتخابية بغرض التأثير على المنتخبين وبطريق يسهل على الإدارة الهيمنة على مجراها؛ حتى تأتى بهيئة نيابية وليدة إرادة الوزارة فتوافقها على أعمالها السياسية التى ضج منها المصريون على بكرة أبيهم.

أقدمت الوزارة على هذا العمل بعد أن ثبت لها من اجتماع ٢١ نوفمبر أن الأمة مجمعة على تأييد الحياة الدستورية فى شخص البرلمان المنحل. فكان عملها هذا كأنه جواب على ذلك الاجتماع، أو هو برهان على قرار عدم الثقة الذى أصدره ذلك الاجتماع أو هو برهان على عدم شرعية ذلك الذى يدعى لنفسه البقاء فى التشريع بغير وجه قانونى فى نظرها. آملة بذلك أن تقضى على الحركات السياسية التى قد تقوم على وجهها إذا أطالت الزمان الذى فيه البلاد بلا برلمان.

محاكمة العُمَد المصريين:

ولقد علمنا أن الوزارة ما باشرت عملية الانتخاب حتى فاجأها ذلك التيار الإدارى العجيب وهو تيار إضراب بعض العُمَد والمشايخ عن مزاولة أعمالهم؛ استنكافًا منهم من مباشرة تنفيذ القوانين التى نادت الأمة نداء صارخًا بعدم ملاءمتها لها. ولقد استقال بعض هؤلاء العمد وتخلوا عن مراكزهم طوعًا.

ولكن الحكومة أرادت أن تضع فى وجه هذا التيار سدًا منيعًا. فأوعزت إلى النيابة العمومية بإجراء تحقيق مع هؤلاء العمد وقدمتهم إلى المحاكم مستندة إلى المادة ١٠٨ مكررة من قانون العقوبات. وكانت الأنظار كلها متجهة نحو المحاكم تتوق إلى الوقوف على الأحكام التى تصدرها؛ مؤملة أن تكون مؤيدة لمبدأ نصرة الحرية والدستور على الرجعية.

ولقد تطوع بعض المحامين للدفاع عن هؤلاء المهتمين الأشراف أمام محاكم تلا وإدفو وبنى مزار وطنطا التى تقدم لها هؤلاء العمد والمشايخ لمحاكمتهم. فلم يخب أمل الأمة فى قضائها العادل حيث صدرت أكثر الأحكام قاضية ببراءة المتهمين ولم يشذّ فى هذا الحكم سوى محكمة طنطا الجزئية، على أن من حكم عليهم من هذه المحكمة استأنف الحكم فقضت محكمة ثانى درجة ببراءتهم مما نُسب إليهم بمقتضى هذه المادة، كما أن المحكوم عليهم فى محكمة بنى مزار استأنفوا الحكم بمحكمة بنى سويف فكان حكم محكمة الاستئناف مؤيدًا للبراءة كذلك.

وتتلخص أسباب البراءة فى أن ترك العمد لأعمالهم لا يمكن أن ينشأ عنه ضرر للمصلحة العامة كما اشترط فى الفقرة الثانية من المادة ١٠٨ مكررة. ولا يدخل ترك الأعمال بمقتضى الاستقالة تحت عقوبة ما لأى سبب؛ لأن الاستقالة حق من حقوق الموظف القانونية.

وقد ظهر من هذه الأحكام أن القضاء الوطنى يقوم بواجبه بدون تحيز. وهكذا قُدِّر للوزارة أن تفشل فى قضايا الإضراب الإدارى التى كانت تود أن تتخذها وسيلة للتنكيل بهؤلاء المضربين من العمد والمشايخ ـ الذين برزوا على مسرح السياسة فجأة ولعبوا فيه دورًا أثار غضبها، كما بعث فى نفس كل وطنى سرورًا وارتياحًا ـ وإرهابًا لكل من تحدثه نفسه بالخروج على إرادة الوزارة. وعبرة للنفوس الضعيفة لكى يسرى إليها الاعتقاد بوجود السلطان لهذه الوزارة التى مُنيت بجميع أنواع الضعف. وهى ما زالت تتظاهر بالقوة وتتشبث ببسط السلطة على مصر والمصريين.

ولقد كانت هذه الأحكام صفعة أخيرة صفعها القضاء النزيه لتلك الوزارة. وكان المعقول بعد ذلك ألا تبقى هذه الوزارة ساعة من الزمن فى مناصبها؛ غير أنها مضت فى سبيلها آملة الوصول إلى إتمام الانتخابات وصممت على إنهائها بما يوافق غرضها.

وكانت نغمة الإرهاب تصدر من بعض رجال الإدارة فى الأقاليم، وفحوى هذه النغمة:

«إنه إذا جاءت الأغلبية للسعديين فسيحل البرلمان ثالث مرة بل ربما تحرم البلد من البرلمان كلية»[1].

قالت البلاغ وقد عَزَت القول السابق إلى وكيل مديرية الفيوم إذ ذاك:

«وكان من ضمن ما أمر به هذا الوكيل فى صدد الانتخابات مخاطبًا رهطًا من العمد الذين اجتمعوا عنده قوله: (لا تكتبوا فى جداول الانتخابات إلا من تثقون منهم أى الذين فى قبضة أيديكم بحيث إذا لم يكن ابنك معك وعلى رأيك فدعه ولا تكتب اسمه لكى لا يكون لكم عذر يوم الانتخاب فتقولون إن البلد لم توافقنا وأن الأغلبية ظهرت سعدية)».

«ونزيد على ذلك أن أحد العمد استقال من وظيفته لتدخل الإدارة فى تحرير جداول انتخابات بلده ولتحتيمها شطب اسم نائب معروف من غير حزب الوزارة».

وقد اجتمع لدى دولة زيور باشا وزير الداخلية فى ديوان رياسة مجلس الوزراء فى ١٢ يناير حضرات مديرى الأقاليم والمحافظين فى الوجه البحرى؛ للمباحثة فى أمر الانتخابات القادمة وفى الإجراءات التى يحسن اتباعها لتقصير مدتها وتفهيم الناخبين ضرورة إجرائها على أحكام القانون الجديد.

قالت الأهرام:

«وصرح دولته لحضرات المحافظين والمديرين فى هذا الاجتماع بأن الحكومة مصممة كل التصميم على إتمام هذه الانتخابات بمقتضى أحكام القانون الجديد

---

(١) البلاغ فى ٥ يناير.

وأنها لا تحيد عن ذلك مطلقًا وأنه يجب أن تصرف الهمة فى هذا الأمر إلى حيث يتيسر للحكومة دعوة البرلمان للانعقاد فى شهر أبريل القادم أو شهر مايو بعده على الأكثر»[1].

ولقد علقت جريدة السياسة على هذا الاجتماع بقولها:

«مع أن الحقيقة التى تؤيدها الأرقام هى أن قانون الانتخاب الأعرج الذى صدر أخيرًا لا يمكن تنفيذه وعقد البرلمان قبل سنة ١٩٢٧. وإذا تقرر ذلك تقرر معه حقًا أن زيور باشا لم يكن فى تصريحاته للمديرين والمحافظين إلا مهوشًا. وإلا ناسيًا حساب الأرقام التى ينطق بها قانونه نفسه ومنشورات وزارته نفسها التى وقَّع عليها باسمه»[2].

على أثر تصميم الوزارة على المضى فى الانتخابات الجديدة أخذ بعض أرباب الرأى من المصريين يبحثون الخلاف الواقع بين الأحزاب المؤتلفة من جهة والوزارة من جهة أخرى فى مسألة تنحصر: فى هل النزول عن البرلمان المنحل والدخول فى هذه الانتخابات أولى، أم استبقاء هذا البرلمان والاحتفاظ بقانونيته وسلطته حتى تعود الأمور إلى مجراها فى تشريع البلد وتخليصها من عناد طال أمده.

«فكان الرأى فى ذلك على وجهين: الأول هو أن الدخول فى الانتخابات هو (الطريق المقصود) لإحداث الثغرة والانقسام فإن المناظرة الحزبية تتمثل فى هذا تمامًا نظرًا لأن كل حزب يريد أن يفوز مرشحوه فتستخدم وسائل الحزب الانتخابية لتعكير صفو الائتلاف وحصول الانقسام. والوجه الثانى هو أنه إذا واصلت الأحزاب المؤتلفة الإضراب قام برلمان لا يمثل الأمة وليس عندنا من القوة ما يسقط الحكومة والبرلمان الجديد. وحينئذ يُقال إننا أضعنا الفرصة بعدم دخول الانتخابات. وأن عدول الأحزاب عن رأيها الأول أخف وطأة علينا من

(١) الأهرام فى ١٣ يناير.
(٢) السياسة فى ١٤ يناير.

تسليم أمورنا إلى حكومة وبرلمان لا يمثلان الأمة. وإن نجاح الأحزاب المؤتلفة إذا دخلت الانتخابات محقق وفى ذلك ما لا يخفى من النجاح العظيم حينما يكون البرلمان والحكومة من خيرة المتعلمين من الأمة فيبذلون كل الجهد فى إجراء الإصلاحات اللازمة ماديًا وأدبيًا»[1].

ولقد قالت جريدة الاتحاد حيال هذين الرأيين ما يلى:

«ولقد قيل إن الدستوريين والوطنيين يفضلون عودة اجتماع البرلمان الذى حُلَّ فى مارس الماضى بدلاً من مواجهتهما عبء الانتخابات الجديدة فى ظروف أقل ملاءمة لمرشحيهم عما كانت عليه فى الانتخابات الماضية. لأن الدستوريين نالوا وقتئذ عددًا من الكراسى تجعلهم أقلية ضئيلة فى مجلس النواب. ومع أن نجاح الوطنيين كان أقل من نجاح الدستوريين فقد كان لهم، مع كل حال، فى البرلمان نواب ليس لهم أمل كبير فى أن يعاد انتخابهم الآن. وقد يكون لموقف الأحرار الدستوريين بصفة خاصة صلة بالحالة التى نشهدها وهى أن حركة المقاومة للتعليمات التى أصدرتها وزارة الداخلية لتطبيق قانون الانتخابات الجديد تستمد القوة من معسكر الدستوريين على ما يظهر فى حين أن السعديين اكتفوا بالاهتمام دون أن يشتركوا، بصفة فعلية، فى المقاومة السلبية التى لم تصادف حتى الآن النجاح الذى بنى عليها».

«وفى الواقع فإن موقف السعديين حيال الانتخابات المقبلة يخالف موقف حلفائهم، فقد سقط فى الانتخابات السالفة عدد من كبار مرشحيهم كمصطفى النحاس باشا ومرقص حنا باشا وحسن حسيب باشا ومحمد نجيب الغرابلى باشا، وقد نجح فى تلك الدوائر إما مرشحو الأحرار الدستوريين وإما المرشحون المستقلون. ويدعى السعديون أن هذه النتائج لا تتكرر فيما لو جرت انتخابات أخرى فى الظروف الجديدة السائدة الآن. فهذا الاعتبار هو الذى يجعل إدراك خطة السعديين صعبًا»[2].

---

(١) المقطم فى ٢٤ و ٢٧ يناير.
(٢) الاتحاد فى ٢١ يناير.



بعض أعضاء اللجنة التنفيذية

اللجنة التنفيذية للأحزاب المؤتلفة:

لم تَرَ الأحزاب المؤتلفة بعد اجتماع ٢١ نوفمبر المشهور موجبًا لعقد البرلمان المنحل مرة أخرى؛ ولكنها رأت أن تشكل لجنة تنفيذية (عملاً باقتراح دولة سعد باشا زغلول) يمثل فيها كل حزب من الأحزاب أربعة من أعضائه وتكون مهمة هذه اللجنة تنظيم الجهود السياسية المشتركة. وتنفيذ ما تقرره الأحزاب.

«فكان الأعضاء الذين يمثلون الوفد المصرى فى هذه اللجنة حضرات أصحاب المعالى والعزة فتح الله بركات باشا وعلى الشمسى بك وعلوى الجزار بك وويصا وواصف بك. والذين يمثلون الأحرار الدستوريين حضرات أصحاب السعادة والعزة محمد محمود باشا ومحمود عبد الرازق باشا وحافظ عفيفى بك وأحمد عبد الغفار بك. والذين كانوا يمثلون الحزب الوطنى هم حضرات أصحاب العزة أحمد لطفى بك وعبد الحميد سعيد بك وزكى على بك ومحمد حافظ رمضان بك رئيس هذا الحزب».

«وبدأ هؤلاء بوضع برنامج العمل الذى يرون وضعه قبل السير فى الطريق التى ارتسموها للوصول إلى أغراضهم»[(١)].

حبوط المباحثات بشأن تسوية الموقف:

وكانت الأحزاب عازمة عزمًا أكيدًا على مواصلة النضال لانتشال الحقوق الدستورية من الوهدة التى أوقعت فيها. وكانت من جهة أخرى لا تغفل عن متابعة الوسائل السياسية التى توصلها إلى غايتها من أقصر الطرق وأكثرها سلامة. ولقد ظلت المكالمات السياسية تروح وتغدو بين من يهمهم الأمر حتى انتهت إلى الحبوط. وروت جريدة الأهرام نبأها عن حبوط هذه المكالمات:

«إن الآراء لم تتفق على المقترح المبسوط بشأن الانتخابات من الجانب الوطنى لأن الفرق كبير بين قانون الانتخاب. ولم تسلم المقامات الإنكليزية بحل من الحلول التى عرضت. وهى تؤيد الوزارة فى أن تتوصل إلى إتمام النقص فى حقوقها».

---

(١) كوكب الشرق فى ١٦ يناير.

«ولذلك اتجهت فكرة بعض الوطنيين إلى دعوة مؤتمر وطنى من جميع الهيئات النيابية وغير النيابية كبعض العُمَد والأعيان وأعضاء البلديات ومجالس المديريات وأعضاء مجلس النواب والشيوخ»(١).

عقد المؤتمر الوطنى:

بعد أن فشلت المفاوضات التى كانت جارية لحل الأزمة الدستورية وظهرت الدعوة لعقد مؤتمر وطنى ظهر الارتياح فى الدوائر السياسية الوطنية لهذه الفكرة.

ومن البدهىّ أن هذه الأزمة الدستورية قد تطورت وتشكلت بأشكال عدة قطعت فى أثنائها مراحل بعيدة. إذ بدت: أولاً: بطور السخط العام على توانى الوزارة فى إجراء الانتخابات. وثانيًا: بائتلاف الأحزاب السياسية المناهضة للحكومة. وثالثًا: بعقد البرلمان فى اجتماع ٢١ نوفمبر. ورابعًا: بالدخول فى المفاوضات مع المندوب السامى كما رتبنا. وخامسًا: بالدعوة إلى عقد المؤتمر الوطنى الذى نحن بصدده.

ولكن كان هناك من لا يستحسن عقد هذا المؤتمر ويقول:

«إن لمثل فكرة المؤتمر غاية خاصة وفائدة محدودة، أما اجتماع البرلمان باستمرار فإنه واجب وطنى وواجب دستورى يعد التقصير فى أدائه قضاء على شرعية هذا البرلمان، وهدمًا لهذه الحركة المباركة التى قامت على هذه القاعدة وتشجيعًا للوزارة فى ثورتها على الدستور».

«لقد كانوا يزعمون أن البرلمان إذا اجتمع لا يجد له عملاً يعمله. وقد أثبتنا خطأ هذه الفكرة لأن الأعمال كثيرة ولا ينقص البرلمان وجود العمل وإنما ينقصه وجود العزيمة الصادقة على الاجتماع»(٢).

---

(١) الأهرام فى ١٢ يناير.
(٢) الأخبار فى ٢٥ يناير.

ولم يكن ثمة لهذا الرأى الأخير أثر جدى ظاهر على فكرة عقد المؤتمر؛ بل إن الأحوال كانت مساعدة على اختمار هذه الفكرة فى الرؤوس فما لبثت أن بدت حقيقة جلية فى الميدان السياسى؛ إذ إن الأحزاب المؤتلفة عولت على تنفيذ مشروع المؤتمر الوطنى وأعلنت قرارها بمقاطعة الانتخابات وعقد المؤتمر. وهذه هى صورة القرار:

«تجتاز البلاد فى الوقت الحاضر دورًا من الأدوار العصيبة فى حياتها السياسية، إنها جاهدت ما جاهدت حتى حصلت على الدستور الذى قرر سيادتها وجعل أمورها شورى بين أبنائها. غير أنها ما كادت ترسخ فيها قدم الحكم النيابى. حتى امتدت إليها يد الاستبداد تعبث بدستورها وهت عليها ريح الحكم المطلق تلعب بتشريعها وإدارتها».

«تلكأت الحكومة فى عقد مجلس النواب وامتنعت عن دعوته وانقضى الميعاد المحدد فى الدستور لانعقاده وظهرت نزعة الاعتداء عليه فى صور مختلفة وأساليب متنوعة. فوهم الناس واضطربت الأفئدة لهذا الخطر المحدق بالحياة النيابية وسارع نواب البلاد إلى الاجتماع فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ من تلقاء أنفسهم بحكم الدستور ووحى ضمائرهم وجددوا يمينهم باحترام الدستور وإنقاذ الحياة النيابية. وأظهرت معانى هذا الاجتماع الذى أيدته الأمة من كل ناحية إنه كان بمثابة إنذار للحكومة لتراجع نفسها وتكف عن التمادى فى أخطائها وتقدر نتائج اعتدائها وتخفف عبء مسئوليتها بالمبادرة إلى الرجوع للحياة النيابية. ولكن قد مضى على هذا الاجتماع شهران كاملان وتلك الحكومة سائرة فى طريقها مقيمة فى خطتها غير مكترثة بإرادة الشعب ولا متعظة باجتماع نوابه ولا حافلة بآرائهم. بل مُصرَّة على الاستمرار فى انتهاك حرمة الدستور والاستخفاف بإرادة الأمة».

«إزاء هذه الحالة الخطيرة، وفى غمار هذا الاعتداء الصارخ، وأمام الأَيمان التى أُقسمت قد اتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة، أولاً: على مقاطعة الانتخابات

تنفيذًا لقراراتها السالفة التى تلقتها الأمة بكل تأييد، فامتنع كثير من عمدها ونوابها عن الاشتراك فى مهزلة الانتخابات وأصر باقى الأفراد على مثل هذا الإباء».

«ثانيًا: على عقد مؤتمر يجمع شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى والمكانة بها لبحث هذه الحالة وتقرير ما يراه مناسبًا للخروج منها».

«وسترى الحكومة، إن هى استمرت فى عملها، قيمة ذلك الاجتماع. كما أن المؤتمر سيبحث الحالة الحاضرة ويقرر ما يناسب لمعالجتها ويثبت بكل الدلائل أن الأمة كتلة واحدة فى الدفاع عن صوالحها إذا ما جد الجد واشتد الخطر. والله وحده الموفق لما يشاء».

«عن الأحرار الدستوريين»

«عبد العزيز فهمى»، «محمد محمود»، «حافظ عفيفى»، «محمد على»، «توفيق دوس»، «عبد الحميد البكرى»، «إبراهيم الهلباوى»، «على المنزلاوى»، «عيسوى زايد»، «حسين عبد الرازق»، «أحمد عبد الغفار»، «محمد حسين هيكل»، «سيد خشبة»، «صالح لملوم»، «إبراهيم دسوقى أباظة»، «محمد محفوظ»، «على إسلام»، «حامد فهمى»، «صليب سامى»، «عباس أبو حسين»، «عبد المنعم رسلان»، «عبد الجليل أبو سمرة»، «كامل بطرس»، «نعمان الأعصر»، «محمد سامى كامل»، «أحمد رشيد عبد الله».

«عن الوفد المصرى»

«سعد زغلول»، «محمد فتح الله بركات»، «مرقص حنا»، «مصطفى النحاس»، «واصف غالى»، «محمد نجيب الغرابلى»، «حسن حسيب»، «على الشمسى»، «حمد الباسل»، «وليم مكرم عبيد»، «محمد علوى الجزار»، «فخرى عبد النور»، «سلامة ميخائيل»، «راغب إسكندر»، «حسين هلال»، «حسين القصبى»، «ويصا واصف»، «سينوت حنا»، «چورچى خياط»، «عطا عفيفى»، «إبراهيم راتب»، «مصطفى القاياتى»، «مصطفى بكير».

«محمد حافظ رمضان»، «أحمد لطفى»، «عبد الحميد سعيد»، «الدكتور محمود ناشد»، «محمد فؤاد الشناوى»، «عبد الرحمن الرافعى»، «أحمد وجدى»، «محمد فؤاد أحمد»، «محمد فكرى أباظة»، «عبد المقصود متولى»، «أحمد وفيق»، إسماعيل العسيلى»، «محمد زكى على»، «إبراهيم رياض»[1].

أُسقط فى يد الحكومة بعد هذا القرار وعمدت إلى عمل تريد منه تفرقة هذا الإجماع، بإغراء البعض على البعض شأن الضعفاء إزاء القوة قوة الحق.

فأخذ بعض الملتصقين، عن قرب أو عن بُعد، بالوزارة وبحزب الاتحاد يشيعون شائعات مختلفة يريدون بها تسميم العقول وإلقاء النفرة بين الأحزاب المؤتلفة وزعزعة إجماع الأمة على مقاطعة الانتخابات، فلما أوجس الناس خيفة من صدق هذه الشائعات قابل مندوب جريدة البلاغ دولة سعد باشا زغلول وألقى عليه السؤال الآتى:

«يشيع البعض عن الوفد أنه يريد العدول عن مقاطعة الانتخابات لأنه رأى الحكومة ماضية فى تنفيذ القانون الذى استصدرته. ثم لأنه لا يضره الدخول فيها إذ هو متأكد من الحصول على الأغلبية أيًا كان القانون الذى تجرى الانتخابات عليه».

فأجابه دولته:

ليست المسألة مسألة نجاح أو خيبة فى الانتخابات بل المسألة مسألة إرادة أمة وحكم دستورها. وقانون الانتخابات الزيورى مخالف فى وضعه وحكمه للدستور واستصداره احتقار لإرادة الأمة. فلا يمكن الوفد أن يرضى عن تنفيذه بل هو يعد الاشتراك فيه جريمة ضد الدستور وضد الوطن العزيز»[2].

■ ■ ■

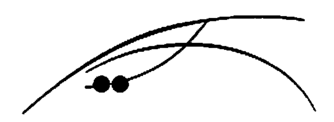
---

(١) السياسة فى ٢٩ يناير.

(٢) البلاغ فى ٢٩ يناير.

الفصل الثالث

المندوب السامى فى حفلة افتتاح خزان مكوار بالسودان



ليس خافيًا على المطَّلع أن الحكومة الإنكليزية قررت القيام بمشروعات كبرى للرى فى أرجاء السودان توفيرًا لحجز المياه الكافية لرىّ الأراضى الشاسعة هناك، وتنفيذًا لمشاريع اقتصادية كبرى عمادها نشر زراعة القطن بالسودان؛ لتتمكن مصانع إنكلترا القطنية من الاستغناء يومًا ما عن القطن المصرى مستعيضة عنه بالقطن السودانى.

وإنه قد تألفت فى بلاد الإنكليز شركات غنية لتوظيف رؤوس أموالها فى استثمار زراعة القطن فى أراضى السودان المترامية الأطراف تحت رعاية الحكومة البريطانية.

وكان من أكبر هذه المشروعات الكبرى للرى إنشاء خزان مكوار على النيل الأزرق الذى أنفقت على إنشائه حكومة السودان بمساعدة القروض الضخمة التى عقدت فى بلاد الإنكليز، وكانت حكومة دائبة فى إتمام هذا المشروع العظيم رغم احتجاج المصريين الذى لا يملكون سواه ورغم صراخهم وعويلهم. حتى إذا تم بناء خزان مكوار برح فخامة المندوب السامى البريطانى فى مصر العاصمة فى مساء يوم ١٤ يناير سنة ١٩٢٦، قاصدًا سنار على قطار خاص لحضور الاحتفال بافتتاح هذا الخزان العظيم[1].

---

(١) البلاغ فى ١٤ يناير

كيف قابل المصريون هذه الرحلة:

وكان الجمهور فى مصر يبدى قلقه من رحلة المندوب السامى هذه إلى السودان حيث حامت حولها الظنون، وقيل إنه سينتهز فرصة افتتاح هذا الخزان ويعلن فصل السودان عن مصر نهائيًا[1].

وروى شيخ من مشايخ السودان من ذوى الكلمة فى بلاده وممن لهم اتصال وثيق بولاة الأمور فى السودان ورجال وكالة حكومة السودان فى القاهرة، أن الإنكليز هنا طلبوا إلى شيخ سودانى آخر أن يلقى يوم الاحتفال بافتتاح الخزان خطبة يطلب فيها فصل السودان عن مصر، فاعتذر الشيخ فتركوه وشأنه وولوا وجوههم نحو المشايخ هناك ولا يُعرف إذا كانوا وفقوا أم فشلوا»[2].

واقترح البعض أن ترسل جميع الهيئات السياسية إلى اللورد لويد فى السودان، برقيات تتضمن الاحتجاج من جديد على إقصاء الجيش المصرى عن السوادن وعلى استئثار الإنكليز هناك، ثم على الاعتداء على حق مصر فى تولى رياسة الاحتفال بافتتاح مشروع مصرى وليد فكرة مصر أقيم على نيل مصر[3].

ولكن شيئًا من ذلك لم يكن.

وكان يوم ١٧ يناير هو يوم ذكرى زيارة ملك الإنكليز للسودان، فرُئى أن يؤجل الاحتفال به إلى اليوم الذى يليه حيث يصل المندوب السامى إلى الخرطوم. وكان يوم ١٩ يوافق تاريخ اليوم الذى وقّعت فيه اتفاقية السودان المعهودة التى كانت للإنكليز غنمًا ولمصر غرمًا، وكان يوم ٢١ يناير هو اليوم الذى حُدِّد للاحتفال بافتتاح خزان مكوار الذى يحجز الطمى ليركد فى أرض الجزيرة بالسودان بدلاً من تغذية الأراضى المصرية التى أصبحت فى أشد الافتقار إليه.

---

(١) كوكب الشرق فى ١٦ يناير.
(٢) كوكب الشرق فى ١٩ يناير.
(٣) كوكب الشرق فى ١٦ يناير.

خزان مكوار

تواريخ كلها متقاربة متجاورة وهى عنوان الشؤم على مصر ورمز ضياع حقوقها الشرعية الوراثية فى السودان؛ لذلك رأى الحزب الوطنى المصرى أن يقيم اجتماعًا فى يوم ٢١ يناير وقد رأى الحزب أن يقيمه فى ذلك اليوم بدلاً من يوم ١٩ يناير يوم ذكرى اتفاقية السودان؛ نظرًا لأنه اليوم الذى يحتفل فيه الإنكليز فى السودان بافتتاح خزان مكوار فيكون لاجتماع الحزب فيه معنى سياسى مؤثر.

ولكن الحكومة المصرية رأت ألا يعكر أحد صفو هذا اليوم على الإنكليز فقررت منع عقد ذلك الاجتماع؛ فاعتدت بهذا المنع على الدستور والحرية الشخصى مرة أخرى[1].

الاحتفال بافتتاح خزان مكوار:

وصل المندوب السامى إلى سنار فى موعده وأجرى افتتاح خزان مكوار بحضوره. ولقد خطب الحاكم العام للسودان فى هذا الاحتفال، فقال:

خطبة الحاكم العام

«يا فخامة اللورد إنى بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن ضباط وموظفى حكومة السودان وهذا الجمع المحتشد، وفى الواقع بالنيابة عن جميع سكان هذه البلاد نرحب بفخامتكم ترحيبًا قلبيًا».

«كلنا يعلم حق العلم ما بذلتم فخامتكم أثناء تقلُّدكم منصب حاكم مومباى من العناية الفائقة والهمة العظيمة فى أمور الرعية وغيرها من المشروعات الآيلة لإسعاد الشعب وترقيته المادية وها لم يمضِ بعد سنتان على وضعكم الحجر الأساسى لذلك العمل العظم على نهر السند الذى أطلق عليه اسم فخامتكم أى قناطر لويد. إننا نقدر عظم ملاءمة هذه الفرصة بمناسبة زيارتكم الأولى للسودان كمندوبٍ سامٍ للاحتفال بإتمام خزان سنار، ذلك العمل العظيم الشان لخير هذه البلاد».

(١) كوكب الشرق المنير فى ٢ يناير.

«وإننا يا فخامة اللورد لنتفاءل خيرًا بحسن المستقبل لوجودكم بيننا فى هذا اليوم ولا ريب عندى أن السودان فى أيامكم وبفضل عنايتكم سيبلغ شأوًا بعيدًا وهو يسير فى سبيل التقدم والفلاح، وكذلك أود يا فخامة اللورد أن أعرب لكم اليوم عن أمل عظيم وهو أنكم كما أن جلالة الملك فى مصر تتمكنون بالاتفاق التام مع مصر من ترويج وتوسيع نطاق الأعمال التى من شأنها حفظ وصيانة مياه النيل لدرجة يستطاع بها دون أن تتعارض مصالح القطرين زيادة الثمرات ليس فى مصر فقط بل فى السودان أيضًا».

«وإن هذا العمل العظيم الذى نشاهده كاملاً أمامنا فى هذه اللحظة ما بلغ هذه النهاية إلا بفضل جهاد أناس كثيرين، فقد ظل مشروع رى سهول الجزيرة موضوع بحث المستشارين البريطانيين الذين تعاقبوا فى وزارة الأشغال المصرية من عهد السير وليم جارستن، فالأبحاث الأولية التى بدأها المستر ديبوى أكملها السير مردوخ مكدونلد بمعاونة المرحوم اللورد كتشنر والسير ريجنالد ونجت والمرحوم السير لى ستاك. وإنى لا أشك فى أن جميع الحاضرين يأسفون أشد الأسف لعدم تمكن السير مردوخ مكدونلد والسير ريجنالد ونجت من الحضور معنا فى هذا الاحتفال، وقد وصلتنى اليوم رسالة من السير ريجنالد ونجت. «عسى أن يكون افتتاح الخزان ومشروع الجزيرة فاتحة عصر فلاح جديد للسودان وشعوبه» ولابد لى فى هذا المقام من القول بأننا نحن الذين تربطنا بالسودان روابط خاصة نقدر أعظم تقدير اهتمام السير ريجنالد ونجت لخير شعوب هذه البلاد الذين حكمهم مدة سبع عشرة سنة بالحكمة واللطف الكثير. وقد تكرمت وزارة الأشغال المصرية فوضعت بغاية السخاء تحت تصرف حكومة السودان، كل ما كان لديها من الموارد أثناء القيام بتخطيط وإنفاذ هذا المشروع العظيم. وإنى لأنتهز فرصة وجود صاحبَى المعالى السير إسماعيل باشا سرى وعبد الحميد باشا سليمان هنا اليوم لأعبر لهما بالنيابة عن السودان عما نحن مدينون به لجميع الوزراء الذين تعاقبوا فى وزارة الأشغال العمومية والمهندسين القديرين الذين جاءوا من مصر وكان لمجهوداتهم فضل فى المعاونة على إتمام

هذا المشروع. وسوف لا أجهد فخامتكم فى مثل هذا الظرف السعيد بسرد الصعوبات التى صادفت العمل فى بدئه وما زادت الحرب ونتائجها فى تلك الصعوبات؛ وكذلك لا أطمع فى أن أضمن هذا الخطاب القصير ما يجب من الاعتراف بفضل كل واحد من أولئك الذين عملوا لإتمام هذا المشروع الذى نحتفل اليوم به. هذا وإنى أتقدم بالشكر للسير إدجار برنارد والسير إدجار بونهار كاتر والسير چيمس كرى لما قاموا به وهم فى حكومة السودان من ابتكار هذا المشروع وتنفيذه». وبعد أن أثنى الحاكم العام على خدمات كل الذين اشتركوا فى هذا العمل العظيم، ختم معاليه خطابه بالكلمات الآتية:

«ولى الشرف الآن أن أدعو فخامتكم إلى تكريس هذا العمل الهندسى الزراعى العظيم لخير السودان وشعوبه».

وعلى أثر ذلك وقف حضرة صاحب المقام الجليل لورد چورچ لويد المندوب السامى البريطانى وخطب الحاضرين باللغة الإنكليزية الخطبة الآتية. ثم وقف بعده الأستاذ الشيخ محمد الطيب هاشم فتلا ترجمتها، وهى:

خطبة المندوب السامى

«يا صاحب المعالى ويا حضرات ضباط وموظفى حكومة السودان وعلماء ومشايخ وأعيان وأهالى السوادن. حقًا إنى لكبير الحظ لأن أول زيارة لى لهذه البلاد كمفوض سام كانت لأجل الاحتفال بإنجاز هذا العمل العظم الذى تم لى الشرف بافتتاحه هذا اليوم، وقد قابلت أكثركم لأول مرة فى الاستقبال الذى أقيم فى الخرطوم احتفالاً بيوم الملك وأثر بى ما رأيته من روح المودة الخالصة التى كانت تسود ذلك الاجتماع الممثل لمصالح متعددة ومهمة وإنى أرحب بهذا الاحتفال الذى نقيمه الآن حيث ختمت تلك المودة بعمل عظيم الغرض منه جلب المنافع الدائمة لكم يا أهالى السودان وللبلدان الأخرى التى تستورد المواد لصناعتها من محصولات أراضيكم. وإن السواد الأعظم منكم اليوم ليستطيع أكثر منى تقدير تلك الحكمة والبصيرة والجراءة التى جعلت خزان سنار فى حيز

الاستطاعة، وها إن السودان اليوم يجنى ثمار عبقرية اللورد كرومر المقرونة بطول الأناة، فقد كانت سياسته كما تذكرون ترمى إلى ترقية البلاد ترقية ثابتة دون أن تتجاوز حدود طاقتها. وقد اقتفى السير ريجنالد ونجت والمرحوم السير لى ستاك هذه الخطة وواصلا العمل بإخلاص ونجاح باهرين، الأول لمدة سبع عشرة سنة والثانى لمدة السبع سنين الأخيرة من حياته. ويجب ألا ننسى اليوم مقدار ما نحن مدينون به لهؤلاء الثلاثة، وعلىّ أيضًا أن أؤيد السير جيوفرى أرشر فيما فاه به من ثنائه على البراعة والمثابرة والهمة التى أبداها أولئك المهندسون الشهيرون الذين منذ أن وضع السير وليم جارستين المشروع الأصلى سعوا الواحد تلو الآخر لأجل تحقيقه. وللسودان فى شخص السير جيوفرى أرشر الحاكم العام أن يثق كل الثقة أنه سيحافظ على تقاليد الماضى فقد جاءت للسودان فى وقت مناسب وفى دور حيوى فى تاريخ البلاد؛ فإن خزان سنار كما تعلمون ليس سوى جزء من مشروع عام لأجل ترقية وتحسين موارد النيل.

وقد أثبتت المباحث الدقيقة التى أجراها الخبراء فى الماضى أن مياه النيل إذا أُحسن صيانتها وتوزيعها بالعدل والإنصاف يجب أن تكفى وتزيد عن احتياجات مصر والسودان الحالية والمنتظرة فى المستقبل. ومن دواعى سرورنا الخاص أن يكون حضرة صاحب المعالى السير إسماعيل باشا سرى أحد أبناء مصر المعروف بالنبوغ والشهرة حاضرًا معنا اليوم نظرًا لاشتراكه شخصيًا فى إعداد هذا المشروع؛ وكذلك نتفاءل خيرًا بوجود صاحب المعالى عبد الحميد باشا سليمان فإنى واثق أن مقدرته وسعة نظره يبعثان على إزالة ما بقى عالقًا من سوء التفاهم بشأن المسائل العملية الخاصة بالمشروع. أما والوقائع الجوهرية هى كما تعلمون فإذا ساد المفاوضات روح الحكمة السياسية فلا يجب أن تقوم صعوبة فى سبيل الوصول إلى تسوية تضمن ضمانًا وافيًا حاجة مصر وفى الوقت نفسه تمكّن السودان من السير فى طريق العمران بقدم ثابتة حسبما تسمح له موارده، وللسودان فى أحوال كهذه أن ينظر إلى المستقبل بعين الثقة والطمأنينة، وعسى

أن يبقى العمل الذى افتتحه اليوم شاهدًا دائمًا على الفوائد الناجمة عن قيام الحكومة بعمل كهذا بغاية الحكمة والتبصر، ويجب أن يكون من نتائج هذا المشروع ليس فقط ازدياد رفاهية الزراعيين الوطنيين بل يجب فى الوقت نفسه أن يعود بفائدة عاجلة مقابلة لرأس المال الكبير الذى أُنفق على إنشائه. وختامًا أقول إنه بالرغم من أن زراعة القطن هى الغرض الأول من مشروع الجزيرة، فهناك شرط على جانب عظيم من الحكمة يضمن وفرة المواد الغذائية محليًا وعدم تعرضها للنقص. وأود فى الختام أن أشير إلى موضوع آخر عام وعلى جانب من الأهمية وهو أن الروابط التى تربط الحكومة وأهالى السودان لهى روابط صداقة شخصية، ومن المبادئ الأولية فى مشروع الجزيرة كما فى غيره من المشاريع التى يمكن أن تقام فى هذه البلاد أن تلك الرابطة المرغوب فيها يجب أن يحتفظ بها بغاية الاعتناء. والحكومة تعتقد أن من الأمور الجوهرية ترقية الشعب على خط الطبيعة وأن التحسين المنتظم فى الأمور المادية لا يجب أن ينتج ضياعًا أو انحطاطًا فى الأفكار والتقاليد هى أساس أخلاق الشعوب. ولى ملء الثقة أن يقوم قادة الأفكار فى السودان سواء كانوا رؤساء دينيين أو زعماء قبائل أو ذوى معارف ممتازة بالواجب عليهم للمحافظة على الحالة السعيدة الحاضرة. ويسرنى أن أخاطبكم بلهجة المتفائل بحسن المستقبل. إن الرجم بالغيب محفوف دائمًا بالمخاطر إنما يمكنكم أن تتأكدوا من شىء واحد وهو أنى سأبذل أقصى الجهد وروح التساهل الودى لإزالة كل العوائق التى قد تقف فى طريق المشروعات العظيمة لارتقاء وعمران السودان فى المستقبل، وأن ما اختبرته فى هذه المدة الوجيزة أثناء زيارتى الأولى للسودان يبعث فى نفسى الاعتقاد بأن فى استطاعتى الاعتماد على ولاء ومساعدة كل شخص فى السوادن؛ سعيًا وراء تلك الغاية العظمى التى لابد أن تثير اهتمام وعطف العالم المتمدن بأسره».

ثم وقف حضرة المعالى إسماعيل باشا سرى باشا وزير الأشغال العمومية ألقى الخطبة الآتية:

خطبة سرى باشا

«يا فخامة المندوب السامى ويا صاحب المعالى الحاكم العام ويا سيداتى ويا سادتى، كان من بواعث سرورى العظيم أن أدعى لحضور هذا الاحتفال الزاهر بافتتاح خزان سنار المعد لإحياء موات جزء عظيم من الأراضى السودانية بالرى الصناعى الذى ما دخل أرضًا إلا زاد فى إنتاجها كما هو معلوم. ومن بواعث الفخر لمصر أن تكون هى واضعة مشروع رى الجزيرة بواسطة كبار مهندسيها وفى مقدمتهم المرحومان السير وليام جارستن والسير أرثروب. ومن تبعهما كالمستر ديبوى والمستر توتنهام والسير مردوخ ماكدونالد الذى تم على يديه تحضير المشروع نهائيًا وإعداده للتنفيذ ولا حاجة لأن أذكّر أن كل هؤلاء من أعاظم المهندسين التابعين لوزارة الأشغال العمومية. هذا وإنى أبدى هنا مزيد الشكر للسير جفرى أرشر على ما فاه به فى هذا الخصوص، وقد أشرف مهندسون تابعون لوزارة الأشغال العمومية المصرية على العمل فى بدء تنفيذه ويمكنّى أزيد مع الفخر اشتراك شخصى الضعيف فى تحضير المشروع. هذا وإنى أذكر هنا مع مزيد السرور لأهالى السودان الحاضرين معنا عطف الأمة المصرية عليهم بهذه المناسبة السعيدة وأخبرهم بأنها يسرها أن ترى السودان فى بُحبُوحة من الرغد والسَّعَة وأن يزداد أهله رفاهية وتقدمًا فى العرفان ولا ريب عندى بأن ما يجرى من الماء فى النيل السعيد يكفى بل يزيد على احتياجات مصر والسودان لريهما معًا إذا أحكم تدبيره بالأعمال الصناعية التى أولها هذا الخزان. وإنى أسأل المولى القدير المتعال أن يوفقنا جميعًا للوصول لأداء واجباتنا».

هذا وقد ملأت خطبة سرى باشا قلوب المصريين فى الذين هذه الحفلة سرورًا وابتهاجًا لأنها جاءت على غير انتظار؛ ولأنهم كانوا جميعًا مستائين آسفين بعدم تمثيل مصر فى هذه الحفلة الكبرى التاريخية.

وتبدو على هذه الخطب كلها روح تفاهم ممكن تحقيقه إذا أخلصت الضمائر لهذه الغاية وصدق العمل القول. ولعل إشارة سرى باشا إلى مجهود مصر العظيم فى إنشاء خزان سنار يجعل هذا الإخلاص صريحًا.

فتح الخزان

وبعد هذه الخطب أدار المندوب السامى البريطانى آلة خاصة فجرى الماء متدفقًا من الخزان إلى القناة، وبارك المطران والأستاذ الشيخ إسماعيل الأزهرى مفتى الديار السودانية الخزان بالعبارات التى اقتضاها المقام.

وعلى أثر ذلك كله أعلن المندوب السامى البريطانى افتتاح خزان سنار.

ولقد أخذت جريدة الأخبار على إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال قوله: «إن مياه النيل وبعد إنشاء خزان مكوار تفيض ولا تنقص عن حاجة مصر مع أنه كان يعد الخزان من قبل ضارًا بمصر وخطرًا عليها ولا يقبل أن يكون تنفيذه على يده»[1].

■ ■ ■

---

(١) الأخبار فى ٢٣ يوليه.

الفصل الرابع

متفرقات



اعتراف مصر بمركز إنكلترا الخاص بفلسطين والعراق:

تلقت الوزارة المصرية بلاغًا من دار المندوب السامى البريطانى فى القاهرة، تطلب فيه منها الاعتراف بمركز إنكلترا الخاص فى فلسطين والعراق طبقًا لقرار مجلس جمعية الأمم الصادر فى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٢٣ بشأن فلسطين، والقرار الصادر فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ بشأن العراق. وقد جاء فى هذا البلاغ أن الحكومة الإنكليزية ذات المركز الخاص فى فلسطين والعراق، لا تنوى أن تطلب للفلسطينيين والعراقيين نظام الامتيازات التى يتمتع بها الأجانب بمصر.

وتعلل إنكلترا إرسال هذا البلاغ اليوم إلى الحكومة المصرية بأن مصر كانت يوم اتفاق الدول على انتداب إنكلترا لفلسطين والعراق تحت نظام الحماية وبأن مصر لم تكن من جهة أخرى عضوًا فى جمعية الأمم؛ فلذلك تطلب إنكلترا فى مصر مباشرة بهذا البلاغ «الاعتراف بمركزها الخاص» فأجابت الحكومة المصرية بالموافقة على ما جاء فى بلاغ دار المندوب السامى مع الاحتفاظ بحريتها فى مسألة الحدود، وبأنها قد سجلت على الحكومة الإنكليزية عدم طلبها تطبيق الامتيازات فى مصر على الرعايا العراقيين والفلسطينيين الذين تتولى إنكلترا بحكم مركزها الخاص حمايتهم.

ولقد قالت جريدة الأهرام تعليقًا على هذا البلاغ ما يلى:

«لماذا لم يرسل إلى حكومتنا مثل هذا البلاغ على يد جمعية الأمم ما دامت هذه الجمعية هى صاحبة الشأن الأول فى تقرير الانتداب وما دامت ترسل إلى الدول التى لم تدخل فى عضويتها قراراتها التى تتناول مصالحها كما فعلت مع النمسا وهنغاريا وبلغاريا وألمانيا ذاتها؟».

واعترضت الجريدة الحكومة المصرية فى عبارتها أنها تحتفظ بحريتها فى مسألة الحدود؛ قائلة:

«وأية حجة هى حجة هذه الحدود المصرية الفلسطينية؟ وهى حدود قائمة معروفة مشهورة محترمة منذ سنة ١٨٠٧ وليس فيها لبس وليس فيها غموض وليس بها خلاف. وبإمكان جمعية الأمم المتحدة وبإمكان الإنكليز المسيطرين على تلك الجمعية أن يعينوها كما هى معينة وأن يبينوها كما هى معينة بما لديهم من الخرائط التى لا تقبل جدلاً كالحدود الغربية التى ضاعت خرائطها ولم يعرف أحد مصيرها».

«ثم إنه ما دامت الحكومة قد كُلفت الاعتراف بهذا المركز كسائر الدول فلماذا لم تطالب على الأقل، وعلى الأقل جدًا، بأن تتساوى مع تلك الدول فى المعاملة التجارية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية فلا تزاد الرسوم على الواردات من بلادنا ولا تزاد الرسوم على الصادرات إلينا. فجميع البلاد التى اعترفت (بمركز إنكلترا الخاص) نالت هذا الشرط أما نحن فلم نَنَلْ شيئًا مقابل ما أعطينا سوى وعد إنكلترا بألا تطلب الامتيازات للرعايا الفلسطينيين بمصر فهل كان ذلك كافيًا؟»[1].

مسألة طاشيوز بين الحكومة المصرية واليونان:

طلبت حكومة اليونان من الحكومة المصرية تجديد المعاهدة التجارية القائمة بين الحكومتين، فرأت الحكومة المصرية أن تفتح باب البحث فى مسألة طاشيوز لأنها من المسائل المهمة. وظُن فى أول الأمر أن الوزارة تريد أن تتناقش مع

(١) الأهرام فى ٢٨ يناير.

اليونان ملكية هذه الجزيرة. وقد كان السلطان محمود أعطاها لمحمد على الكبير والى مصر مقابل الخدمات التى قدمتها مصر لتركيا.

ولكن الذى تحقق من أقوال كبار القائمين بأعمال السفارة اليونانية فى القاهرة، أنه لما استولت اليونان على هذه الجزيرة أبلغتها الحكومة المصرية أن وقف قوله مصرى فاحترمته الحكومة اليونانية. وأما الآن فإن الوزارة تطالبها بعدم تقرير ضرائب على هذا الوقف.

على أن المذكرات ظلت متبادلة بين الحكومتين بهذا الشأن وبشأن تجديد المعاهدة، ولم تنته على شىء حتى آخر هذا الشهر (يناير).

مصر لا تصلح مقراً للخلافة:

قامت الحكومة بالتحقيق سرًا مع نحو أربعين عالمًا من علماء الأزهر الشريف بشأن عريضة وقّعوها، أعربوا فيها عن رأيهم فى أن مصر لا تصلح فى الوقت الحاضر دارًا للخلافة. ولقد أعلنت الوزارة أن هذا التحقيق يدور مع طالب ضبطت معه عريضة لا يليق بالطلبة أن يشتغلوا بمثلها.

«وأرادت بهذا الإعلان أن تقلل من شأن تلك الحركة. وقيل أيضًا إنه كانت هناك عريضة جديدة يُطاف بها على العلماء الذين وقعوا تلك العريضة يطلب منهم توقيعها إعلانًا لتوبتهم عما اقترفوه من توقيعهم على العريضة الأولى»[1].

حل القومسيون البلدى فى الإسكندرية:

كانت الوزارة الزيورية تعهدت فيما تعهدت به فى أوائل توليها الأمر عقب حادثة السردار وصدور الإنذار البريطانى، أن تسعى لدى مجلس بلدى الإسكندرية لمعاملة موظفيه الأجانب بمقتضى قانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٣ القاضى بمنح من يريد اعتزال الخدمة منهم مكافآت يراعى فيها السخاء فوق المعاشات التى يستحقونها.

(١) كوكب الشرق فى ١٢ يناير والسياسة فى ٢١ منه.

ولقد بذلت الوزارة الزيورية أقصى ما يكون من المساعى لحمل مجلس الإسكندرية على قبول هذا التعهد؛ فلم تفلح فى إخضاع البلدية المذكورة لما تعهدت به[1].

ولما أعيت الوزارةَ الحيلُ أصدرت وزارة الداخلية قرارًا بحل القومسيون البلدى بالإسكندرية بما لها من الحق؛ عملاً بمنطوق المادة ٣٦ من القانون الأساسى للبلدية.

وكانت الأسباب التى استندت إليها الوزارة فى حل القومسيون هى:

«تناقص أعمال البلدية فى المدة الأخيرة وانتشار الفوضى والمحسوبية فى دوائرها وتفاقم شكوى موظفيها وشكوى الجمهور منها»[2].

ولقد عينت الوزارة بدلاً من القومسيون المنحل لجنة مختلطة لتسيير الأعمال مكونة من أكثرية أجنبية وأقلية وطنية. وقد ضمت هذه اللجنة بين أعضائها مديرى بعض شركات الاحتكار التى كان بينها وبين البلدية نزاع قائم. ولا يجيز القانون الأساسى للبلدية لمدير فى شركة تقوم بأشغال عامة فى المدينة أن يكون عضوًا فى المجلس البلدى مع بقائه عضوًا فى إدارة تلك الشركة. وتقرر أن تدعى اللجنة الجديدة باسم (القومسيون الإدارى)[3].

تحسين ميناء الإسكندرية:

ذكرت جريدة السياسة أن الوزارة «عزمت على تحسين ميناء الإسكندرية. وهذا التحسين يكلفها ثلاثة ملايين من الجنيهات سنويًا»، ثم قالت: «تريد الوزارة صرف هذا المبلغ الجسيم لمشروع لا يتعدى غاية التحسين فى فترة خلاف بين الأمة والحكومة على مشروعية بقاء الوزراء فى مناصبهم وعلى دستورية التصرفات التى تجريها وزارتهم. وهناك عدة مشاريع تفوق تحسين ميناء الإسكندرية أهمية تهمل».

---

(١) الأهرام فى ١٢ يناير.

(٢) الأهرام فى ١٢ يناير.

(٣) الأهرام فى ١٥ يناير.

وعدت السياسة هذا التصرف: «من المسائل التى تقدم مثلاً من أمثلة السَّفَه الذى تتغمس فى شروره وزارة زيور باشا وزارة المقت التام والغضب القومى»[1].

ازمة القطن:

أخذت أسعار القطن فى النقصان يومًا بعد يوم حتى اضطربت حال البلاد الاقتصادية، وأخذت الصحف تناشد الحكومة التدخل فى الأمر لحفظ مركز البلاد المالى.

ولقد أبدى الجمهور استياءً لتقاعس الوزارة عن معالجة الخطر الذى نشأ عن نزول أسعار القطن، وطلبوا أن تدخل السوق التجارية مشترية لكمية معينة من القطن كما كانت فعلت وزارة سعد باشا فى السنة الماضية فتحفظ للأقطان المصرية أسعارها الطيبة.

وبعد تردد طويل:

«أخذت الوزارة كل يوم تشترى حوالى المائة بالة مع أنها قررت مُشترَى القطن من سوق مينا البصل لغاية ٥٠٠ ألف قنطار. والقدر الذى كانت تشتريه الحكومة هو دون ما يشتريه كثير من المصدرين كلٌّ على انفراد. وفضلاً عن ذلك، فقد كانت الحكومة تدفع أسعارًا دون ما يدفعه أكثر المصدرين. وإذًا فقد كانت نتيجة تدخل الحكومة فى سوق القطن أن زيد محل صغير بالبورصة يشترى القطن بأقل مما يشتريه أى محل آخر. فلو أن الوزارة لزمت السكوت لكان أوفق لأن ضعفهم فى مقدار ما تشتريه وما تؤديه من السعر أطمع المضارب وهيأ له سبيل الغش على أمل هبوط الأسعار بالتدريج»[2].

وكان قد جاء فى بلاغ الوزارة فى ١٣ يناير أن مهمة الحكومة تتحقق عندما تصل الأسعار إلى ٣٦ ريالاً للقطن السكلاريديس من رتبة فولى جودفير»[3].

---

(١) السياسة فى ١٧ يناير.
(٢) الاتحاد فى ١٤ يناير.
(٣) الأخبار فى ٩ يناير.

الكشف الطبى السنوى على ضابط الجيش المصرى:

أصدر اللواء سبنكس باشا مفتش الجيش العام أمرًا بأن يفحص حكمباشى قسم المحروسة طبيًا جميع الضباط فى شهر مارس من كل سنة وذلك لتقدير لياقتهم صحيًا، من كل الوجوه، للخدمة. وعُدَّ هذا الأمر غريبًا وثقيلاً فى عموم الصحف الوطنية تقريبًا واعتبرته هذه الصحف[1]:

«إن البواعث التى أملته على واضعه إنما هى بواعث سياسية محضة وأن الغرض منه هو الانتقام من كل ضابط ترى السياسة الإنكليزية ضرورة التخلص منه».

ولكن بعض الصحف قالت:

«إن المعقول أن الضابط إذا وُجد غير لائق لخدمة الجيش من حيث الوجهة الصحية فإنه يُنقل إلى عمل آخر لا أن يُحال إلى الاستيداع أو المعاش وهو فى ريعان شبابه».

ولقد استطلعت جريدة الاتحاد رأى ضابط عظيم قالت إنه خبير مشهور بصراحته ومعروف بدقته وغيرته. وهو فى المعاش فى الموضوع، فقال:

«إن جميع الجيوش النظامية فى الأمم المتمدينة يجرى عليها مثل هذا الأمر. ولابد من إجراء الكشف الطبى على ضباطها فى كل عام. ولكن كان يجب أن يكون ظاهرًا من صيغة (الأمر) أن هذا الكشف الطبى تُراعى فيه سن الضابط ورتبته والواجبات المفروضة عليه بحكم المنصب الذى يشغله، فالسن لها حكمها والوظائف مختلفة ومطالبها متفاوتة ويجب بلا نزاع أن يكون من الجلى أن هذه الاعتبارات ستراعى. وهى لا شك ستراعى مهما اضطربت العبارة فى ذلك (الأمر)»[2].

■■■

(١) كوكب الشرق فى ١٣ يناير.

(٢) الاتحاد فى ١٤ يناير.

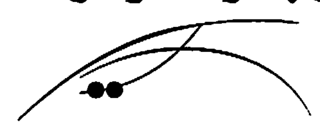
البـــاب الثانى

■ أنباء شهر فبراير

■■

الفصل الأول

الأحزاب المؤتلفة والأزمة الدستورية



سبق بنا القول إلى تبيان ما قررته الأحزاب المؤتلفة من مقاطعة الانتخابات النيابية التى عقدت الوزارة الزيورية النية على إجرائها بمتقضى قانون الانتخابات الجديد، وعقد المؤتمر الوطنى الذى يبحث فى حل الأزمة الدستورية ويقرر القواعد اللازمة لذلك الحل.

وإنَّا لنقر الآن أن الصلات الودية بين الأحزاب المؤتلفة أخذت تتوطد أركانها وتتسع من يوم إلى آخر. وقد وقع فعلاً الصلح بين رؤساء تلك الأحزاب الثلاثة.

وقد قابل الجمهور بالارتياح العظيم مظاهر المصافاة بين كل من عبد الخالق ثروت باشا وإسماعيل صدقى باشا من جهة وسعد زغلول باشا من جهة أخرى. وعد هذا الأمر خطوة قيّمة جدًا نحو توحيد الكلمة وضم الصفوف الوطنية لما كان بين الفريقين من أسباب الشحناء والتباغض التى ظلت قائمة زمنًا ليس بالقليل، فى غضونه استطاع الخصوم أن يستأثروا بالتسلط على كل شئون الأمة الداخلية والخارجية جميعًا. ولو كان ذلك من وراء ستار يكاد يكون شفافًا. ويقومون بألعاب تكاد تكون مكشوفة لأنظار الجميع وبخاصة مع وجود وزارة كوزارة زيور باشا فى مناصب الدولة، مع ما عُرف عنها من الضعف واشتهارها بمطلق التسليم لدار المندوب السامى وأوامره سلبًا أم إيجابًا.

وقد صرح معالى إسماعيل صدقى باشا:

«أن هذا التآلف هو فكرة سامية جدًا وهو مبنى على حماية الدستور والحريات التى اكتسبتها البلاد بمجهوداتها العظيمة».

وقال إن رأيه فى هذه الألفة هو:

«إنه لا بد من أن تقابل فى كل البيئات بالاغتباط. لأنها تكفل بطبيعتها النظام والسكينة وتضمن حسن الإدارة فى البلد بتضافر الجهود السلمية والبُعد عن الشهوات الحزبية التى كثيرًا ما كانت السبب فى تشويه الحسنات وتحسين السيئات».

وقال فيما يختص بعلاقات مصر مع إنكلترا إنه:

«يشعر بأنه متى فكر رجال السياسة الإنكليز فى الأمر جديًا شعروا بسهولة أن الائتلاف خير لمصالحهم من الفُرْقة، وذلك لأن تاريخ علاقاتنا معهم دل على أنه كلما نزلوا عن شىء من دعواهم فى شأن مصر وكان تفاهمهم فى ذلك مع حزب من الأحزاب دون الأحزاب الأخرى، كان ذلك مدعاة للتقليل من شأن ما يعملون أو غمطه بالمرة. فمتى وجدو أمامهم كتلة متراصة متحابة كان ذلك أدعى لحسن تقدير ما يبذلونه من خير لمصلحة هذه البلاد، بما يترتب عليه فى النهاية من تنمية الصداقة التى ينشدونها وننشدها»[1].

وإليك مَثَلاً آخر تلك المطاردة من طريق الخديعة والمغالطة. حيث تقول جريدة «الجورنال دى كير» التى تصدر بالقاهرة باللغة الفرنسية:

«إن المعارضة إذا كانت لا تريد الاشتراك فى الانتخابات فذلك لأنها متحققة من أنه فى حالة ما إذا أحرزت الأغلبية فى المجلس الجديد فإن هذا المجلس لا يلبث أن يحل. ونحن لا نستطيع أن نفترض فى زيور باشا مثل هذه النيات السوداء. على أننا لو سلمنا جدلاً بوقوع مثل هذا الاحتمال فإن المعارضة تجد

(١) كوكب الشرق فى ١٣ فبراير.

فيه سلاحًا قويًا تجابه به الوزارة وتستند إليه فى رفض كل عرض جديد يأتى من جانبها، كما أن مثل هذا التصرف من جانب الوزارة يُفْقدها كل كرامة ويكون بمثابة حكم قاسٍ عليها فى نظر الرأى العام الوطنى والأوروبى، وعلى كل حال فإن المعارضة لن يضيع عليها سوى ثلاثة أو أربعة أشهر. ولا يلبث أن ترى نفسها بعد حل المجلس الجديد فى مركز أقوى من المركز الذى تقفه الآن. فلماذا لا تحاول المعارضة القيام بمثل هذه التجربة التى تعد أفضل من الإصرار على عقد مؤتمر وطنى لا يدرى أحد ماذا عسى أن تكون نتائجه؟»[1].

ولقد أدرك الإنكليز أن حركة إنقاذ الدستور المصرى جدية لا تحتمل الهزل وأن هذه الحركة تحمل بين طياتها قدرًا كبيرًا من القوة المعنوية: قوة الاتحاد والإخلاص للقضية الوطنية باعتبار أنها أصبحت بالطبع قاعدة العمل عند المصريين كبيرهم وصغيرهم. وقد كان ظن الإنكليز أن روح المقاومة القومى بدأ يتضاءل منذ أن شرعت وزارة المحافظين الإنكليزية تلقى الرعب فى أفئدة المصريين لكى يسلموا لإنكلترا بأنها قادرة على عمل كل شىء فى مصر حتى إبطال الحكم الدستورى فيها ولو إلى حين ولكن، على كل حال، يكون هذا الحين مقدرًا من الجهة العملية برأى الساسة الإنكليز. وإذا أبَى المصريون التسليم وقرروا النضال على طول الخط فالإنكليز لا يتأخرون عن مقابلة النضال بالنضال على طول الخط أيضًا.

ولقد كان حامل هذه الخطة فى مصر اللورد لويد بعد أن قام بنصيبه منها سَلَفُه اللورد أللنبى. ولكن الحوادث الأخيرة جاءت بعوامل قوية أثرت فى هذه الخطة؛ الأمر الذى دعا مراسل التيمس يقول:

«وقد كانت الحالة مُرْضية فى مصر حينما غادرها اللورد أللنبى ولكنها ساءت الآن بسبب أعمال نشأت باشا».

---

(١) عن الأخبار فى ٢ فبراير.

إلا أن عبارة المراسل فيها شيء من التورية فهو كأنه يريد أن يقول، كانت الحالة مرضية فى عهد اللورد أللنبى فعادت غير مرضية فى عهد اللورد لويد[1].

وقد جنحت إحدى الصحف الوطنية للموازنة بين أعمال اللورد لويد وأعمال اللورد كرومر الذى أراد أن يتشبه به، فقالت عنه:

«إنه فى أقواله اللورد كرومر وفى أعماله السير ألدون غورست. والفرق بين الاثنين كالفرق بين الأقوال والأعمال. كان اللورد كرومر ينظر إلى المصريين جميعًا بعين واحدة ويعاملهم معاملة واحدة سواء أأخطأ فى تصرفاته أم أصاب».

«بل كان اللورد كرومر ينظر بعين الاحترام إلى أشد الناس وطأة على سياسته وخطة دولته فحال دون اضطهاد الذين كانوا قائمين بالنهضة فى عهده ودافع عن حرية الصحافة دفاعًا طيبًا».

قالت تلك الصحيفة:

«فهل ترسَّم اللورد لويد أثر اللورد كرومر؟ أم أنه سلك السبيل الذى سبق أن سلك السير ألدون غورست: سبيل التفرقة بين أبناء الوطن الواحد. عملاً بقاعدة فَرِّق تَسُد؟»[2].

وهكذا ترى أن اللورد لويد عمد إلى تفرقة الصفوف واعتمد على هذه السياسة بقدر غير يسير، إلا أنه قوبل عمله أخيرًا بعمل مضاد لجميع آماله حيث لم يعد يرى أمامه إلا أمة وادى النيل المتحدة.

ولهذا رأينا المستر سبندر، أحد أعضاء لجنة ملنر، يكتب عن الشئون المصرية مناديًا بوجوب مساعدة الإنكليز على إعادة النظام الدستورى إلى مصر قائلاً:

«وإن العلاقات بين إنكلترا ومصر الآن لا تطابق المنطق وأحكام العقل السليم فتعين علينا أن نبحث عن حل يجتنب به الانقلاب أو استرداد الاستقلال».

---

(١) البلاغ فى ٩ فبراير.

(٢) كوكب الشرق فى ٥ فبراير.

ورأى المستر سبندر فى مقاله:

«إحياء البرلمان وإنشاء وزارة ائتلافية فى المنزلة الثانية أو إجراء الانتخابات بسرعة لبرلمان جديد».

ثم نصح إلى المندوب السامى أن:

«يقتفى أثر اللور كرومر ويحذو حذوه بأن يجعل نفوذه أمرًا يُشعر به دون أن يُرى»[1].

والظاهر أن الإنكليز تنبهوا إلى شطط اللورد فى سيره فيما ظهر واستتر من الشئون المصرية إلى حد عدم المبالاة. وربما غرته القوة التى بيده والإذعان الذى صادفه من الوزارة فعز عليه ألا يستأثر بالسلطة ويجرى فيها على المكشوف. وعلى هذا بدأ الإنكليز الغيورون ينصحونه بعدم اتباع هواه محافظة على تقاليد بريطانيا المعروفة، وهى التى أشار إليها المستر سبندر فى مقالته كما ذكرنا.

حاولت الأحزاب المؤتلفة أن تستثمر اتحادها لأقصى درجة مستطاعة. فمن ذلك أن الأحرار الدستوريين أقاموا حفلة كبيرة فى منتصف الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الخميس ٤ فبراير لسماع كلمة الأستاذ إبراهيم الهلباوى بك، وما كاد يحين الموعد حتى أَمَّ السرادق المنصوب لهذا الغرض فى شارع المبتديان جمهور كبير من الوزراء والنواب والشيوخ، من بينهم: حضرات أصحاب الدولة والمعالى والسعادة عدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا وإسماعيل صدقى باشا ومحمد فتح الله بركات باشا وعبد العزيز فهمى باشا ومحمد على باشا ومحمد محمود باشا ومحمد حافظ رمضان بك وعبد الحميد سعيد بك ومحمد يوسف بك ومحمد محمود خليل باشا وغيرهم ممن لا متسع لذكر أسمائهم.

وفى الساعة الرابعة وقف حضرة صاحب العزة الأستاذ الكبير إبراهيم الهلباوى بك المحامى فألقى خطبة طويلة استغرقت ثلاث ساعات ألمَّ فيها بتاريخ

---

(١) المقطم فى ٣ فبراير.

الوزارة معددًا سوآتها وما لاقاه الأحرار الدستوريون من حزب الاتحاد فى أثناء اشتراكهم معهم فى الحكم، ثم تطرق إلى الكلام عن النهضة المصرية وما كان لها من الروعة والجلال والاتحاد يظللها، وقال إن الخلاف الذى كان بين السعديين والأحرار الدستوريين والوطنيين إنما كان تسابقًا فى خير مصر، أما هؤلاء الخصوم، خصوم الأمة فإنهم يعملون فى الظلام لهم ألسنة قصيرة ولكنها تحمل فى أثنائها الأحقاد والضغائن. ثم أكد إن الاتحاد باقٍ ودائم وإنه توثق بتعانق الزعيمين الجليلين الكبيرين دولة سعد باشا ودولة عدلى باشا، وتمنى أن لو مكّنت صحة سعد باشا من حضور هذا الاجتماع لعانقه وهو يذكر الزمالة القديمة التى مر عليها خمسون عامًا. وختم خطبته بكلمة مؤثرة عن امرأة فرنسية أقامت فى ألمانيا مبعدة عن بلادها فى خلال الحرب كان لها أثر كبير فى معنى الاتحاد. ثم قال إن الحكومة مهما ظنت أنها تنجح فى اتّحاد مجلس نواب مزيف فسترى أمامها صخرة صلبة، تلك الصخرة هى مجلس الشيوخ الذى يأبَى العمل مع مجلس انتُخب على قانون باطل. وجلس وكل الحاضرين يتمنون أن لو استمر فى خطبته التى قوبلت بالتصفيق المتواصل.

وقد طلب الحاضرون إلى حضرة صاحب العزة الأستاذ حافظ بك رمضان أن يخطبهم فلبى الدعوة وارتجل كلمة مؤثرة عن ذكرياته الماضية فى هذا المكان الذى أقيم فيه الاحتفال لأنه مسقط رأسه، فذكر أنه كان فيه زمن صباه بوم وكان كل همه أن يقضى عليه ولكنه رأى أن القضاء عليه لا يكون إلا بتعمير المكان وتشييده وانبثاق الأنوار من شرفاته فهناك لا يلوى إليه البوم. كذلك لا يكون القضاء على حزب الاتحاد بسفر نشأت باشا مؤسسه وبقاء الأنقاض والأماكن الخربة: ولكن يكون بتشييد بناء فخم مدعم تشع منه أنوار العقيدة وتسطع شمس الوطنية الصحيحة ذلك البناء هو البرلمان، وقد قابله الحاضرون بالتصفيق والاستحسان.

وعلى أثره ألقى حضرة الأستاذ الشيخ مصطفى القاياتى كلمة فى الاتحاد ومزاياه نالت الاستحسان كله.

ثم وقف حضرة صاحب السعادة محمد فتح الله بركات باشا وألقى الكلمة الآتية:

كلمة فتح الله باشا بركات فى اجتماع الأحرار الدستوريين:

يا حضرات السادة

لست أريد الخطابة ولكن كلمة جاءت على لسان حضرة الأستاذ الفاضل الهلباوى بك خاصة بمجلس الشيوخ هى التى دفعتنى إلى الوقوف بين حضراتكم لأؤكد لكم، وأنا عضو من أعضاء هذا المجلس باحثت أكثر أعضائه وألممت بما يدور فى نفوسهم نحو الحالة الحاضرة - إن مجلس الشيوخ لن يعترف بمجلس نواب انتُخب بأحكام قانون لم يشترك هو فى وضعه. فبالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن هؤلاء الزملاء أستطيع أن أعلن إليكم وأن أعاهدكم على ذلك.

وبعد ذلك انفرط عقد الاجتماع وانصرف المدعوون يتحدثون بجمال اتحاد الأحزاب.

ولما صرح به حضرة صاحب المعالى فتح الله بركات باشا من التصريحات الخطيرة، لم يسع الصحف الوطنية أن تمر دون أن تعلق عليها بما تستحق من الاهتمام. لأنه، وهو معروف بمكانته لدى حضرات أعضاء مجلس الشيوخ أو لدى أغلبيتهم، وقد تفوَّه بما تفوه به مما يحمل كل إنسان على الاعتقاد بأنه لم يقل ما قاله. ولم يعاهد الأمة، متمثلة فى هذه الحفلة بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن زملائه، هذا العهد إلا وهو واثق تمام الوثوق من استطاعته تنفيذ هذا العهد. متأكد تمام التأكُّد من وقف المجلس أمام مجلس نواب ينتخب بموجب قانون مخالف لإرادة الأمة موقف الأمة أمامه من حيث عدم الاعتراف به وعدم التصديق على قراراته. ذلك أن مجلس النواب الجديد لن يمثل الأمة وإذًا فيستحيل على مجلس الشيوخ أن يشترك معه فى إدارة الشئون البرلمانية.

ولم تكن تصرفات الأحزاب المؤتلفة وأواصر الود بينها لتُغْضب أحدًا سوى جماعة حزب الاتحاد الذى لم يستند فيما أعطى من سلطان سوى على نفوذ دار

المندوب السامى. ولقد مضت الأحزاب المؤتلفة فى سياستها التى كانت ترمى إلى حل الأزمة الدستورية.

اجتماع مجلس الشيوخ الاستثنائى:

والظاهر أن تصريحات صاحب المعالى فتح الله بركات باشا فى خطبته فى نادى حزب الأحرار الدستوريين لم تكن على غير أساس.

ففى الساعة الخامسة بعد الظهر يوم ٨ فبراير أقيمت حفلة شاى فى النادى السعدى دعا إليها معالى فتح الله بركات باشا ذاته بصفته رئيسًا لهذا النادى، حضرات أعضاء مجلس الشيوخ الذين قبلوا دعوته. وبعد أن تناولوا الشاى والحلوى أُخذت صورتهم الشمسية ثم موقف معاليه وخطب الحاضرين قائلاً فيما قال:

«إن اجتماعنا اليوم ليشعر بعظيم الأسف على ذلك الزمن الماضى الطويل الذى حرمتنا فيه الحكومة بسوء تصرفها من حرية الاجتماع. وحالت بين مجلسنا وبين حقه فى الانعقاد سنة وبضعة شهور».

«إننا نؤلف أعلى مجلس تشريعى فى مصر وإنى لأنتهز هذه الفرصة السعيدة لأرجوكم بحث الحالة الحاضرة وتلمُّس المخرَج الأمين لمصرنا العزيزة مما أوقعها فيه سوء السياسة وعسف الحكم».

ثم وقف محمد محمود خليل بك من مراقبى المجلس قائلاً: «فكر كثير منا فى وضع قرار عن الحالة الحاضرة وسيُتلى عليكم هذا القرار لتروا رأيكم فيه».

ثم تُلى القرار وبعد مباحثة قصيرة بين المجتمعين على صورة القرار وقَّعوه، وناطوا بحضرتَىْ محمد علوى الجزار بك وكيل مجلس الشيوخ ومحمد محمود بك مراقبة إبلاغ هذا القرار إلى رياسة مجلس الوزارة.

وهذه هى صورة القرار:

«مضى على الأمة أكثر من عام وهى محرومة من برلمانها ومحكومة بالوزارة وحدها حكمًا مطلقًا لا يليق مع روح العصر الحاضر ولا مع درجة تقدم البلاد

ورقيّها. وقد تصرفت هذه الحكومة المطلقة، فى مختلف أمور البلاد، تصرفات شتى أضرت الحقوق العامة والخاصة ضررًا بليغًا ليس من السهل تلافيه ولا من الممكن بأى حال تعويضه ولا يتأتّى تبريره لا من دستور ولا من قانون ولا منضرورة مُلجئة».

«لهذا انبعثت فى النفوس روح الاستياء واشتد بها التذمر من سوء الحكم الحاضر إلى درجة تخشى عواقبها وكل يوم يمر يزيد فى استياء الناس وسخطهم من إمعان الوزارة فى خطتها واستهتارها بشعورهم واستصدارها القوانين المختلفة للموضوعات العادية التى ليس من شأنها أن تسوغ تشريعًا جديدًا بخصوصها».

«تجرى الحكومة فى وضع هذه القوانين وهى تعلم كل العلم أنها مخالفة للدستور فى وضعها وفى أحكامها. ومثل تلك القوانين لا يمكن بالطبع للبرلمان إقرارها عند انعقاده بصدورها باطلة. وقد أدخلت هذه الأعمال وأمثالها فى أذهان الناس أن الوزارة لا تحسب للبرلمان حسابًا لأنها لا تنوى عقده وإنما تنوى الاستمرار فى الانفراد بالحكم وحرمان البلاد من الاشتراك فيه والتمتع بمزايا دستورها الذى جاهدت بأنفسها وأموالها زمانًا طويلاً فى سبيل الحصول عليه. وقد شعر الكل بأنه لا يجب عليهم الخضوع للأحكام المخالفة للدستور ولهذا أبَى الكثيرون من العُمُد والأعيان الاشتراك فى تنفيذ قانون الانتخاب».

«إزاء هذه الحالة التى استولى من أجلها على النفوس القلق والاضطراب وأولاها الجزع على مستقبلها واشتعل الخلاف بسببها بين الأمة والحكومة، لا يسعنا بصفة كوننا مصريين وأعضاء أعلى مجلس تشريعى أن نقف أمامها جامدين بل نشعر بواجب علينا أن نلفت نظر الحكومة إليها وأن نقدم لها النصح بأن تضع لهذه الحالة حدًا».

«وتفاديًا من اشتداد الأزمة وتفاقم الخطر رأينا أن نبادر بتقديم هذا النصح الخالص قبل انعقاد المؤتمر الذى دعت ضرورة هذه الحالة ممثلى الأغلبية فى البلاد إلى الدعوة إليه».

«وفى رأينا أن يكون ذلك:»

«أولاً: بأن تكف الحكومة عن تلك التصرفات وعلى الأخص عن تنفيذ قانون الانتخابات الحالى؛ لأن فى الإصرار على تنفيذه رغم مخالفته للدستور ولإرادة الأمة خطر تعرضه لعدم إقرار البرلمان عليه وإبطال ما بنى عليه من النتائج احترامًا للدستور الذى أقسم الجمع على طاعته والخضوع لأحكامه. هذا فضلاً عما تؤدى إليه المشادة فى تنفيذه من النتائج السيئة التى لا يمكن الآن تقديرها».

«ثانيًا: بأن تعيد الحكومة الحياة النيابية فى البلاد بعقد البرلمان الحالى تحقيقًا لرغبات الأمة، وإذا كانت هناك أسباب خطيرة تستدعى استفتاء الشعب من جديد تجرى الانتخابات على مقتضى القانون الموافق للدستور بطريقة تطمئن إليها البلاد».

«ذلك ما رأينا من الواجب علينا أن نقدم النصح للحكومة به سائلين الله تعالى التوفيق إلى ما فيه صلاح الحال».

ووقع على هذا القرار ٧٢ شيخًا وأيدهم من إخوانهم ثلاثة شيوخ بالبرقيات»[1].

ولقد ذهب مساء يوم ٨ فبراير حضرتا صاحبَى العزة علوى الجزار بك ومحمد محمود خليل بك إلى فندق الكونتيننتال لمقابلة دولة زيور باشا وإبلاغه قرار مجلس الشيوخ، فألفياه نائمًا فى مقعد كبير فأيقظاه وأخبراه بمهمتهما. فطلب إليهما تلاوة القرارات وبعدما سمعها قال إنه يوافق عليها جميعًا: ولكن الأمر متعلق بجلالة الملك.

وأنه سيعرضها عليه فى اليوم التالى، فطلب المندوبان العود إليه بعد ظهر ٩ فبراير ليعملهما ما تم فأجابهما دولته على الفور:

«لكن المندوب السامى لا يحضر إلا بعد غد».

قال المندوبان لدولة الباشا:

«لكنك ذكرت أن الأمر يتعلق بجلالة الملك وحده».

(١) الأهرام فى ٩ فبراير.

فكان جواب دولته:

«لا. لا. هو متعلق بهما جميعًا».

وعلى ذلك تحدد بعد ظهر يوم ١٠ فبراير موعدًا لمقابلة المندوب إياه للوقوف على ما تم[1].

أقوال الصحف فى هذا القرار:

ولنستعرض الآن أقوال الصحف فى القرارات التى وافقت عليها أغلبية مجلس الشيوخ؛ لنعلم كيف قوبل هذا الفصل من فصول إنقاذ الدستور.

فإن جريدة الاتحاد الوزارية اعترضت على هذا الاجتماع طبعًا وعلى اتخاذ تلك القرارات بالصفة التى لم تكن دستورية، فقالت:

«ليس يخفى على الشيوخ أن مجلس النواب منحل وأن جلسات مجلس الشيوخ موقوفة بسبب ذلك طبقًا لما تقضى به المادة الحادية والثمانون التى تقول: (إذا حُل مجلس النواب تُوقف جلسات مجلس الشيوخ) ولا يمكن أن يُقال إنهم يذهبون إلى أن المجلس المنحل موجود قانونًا لأنهم لم يذهبوا إلى ذلك ولم يعترفوا لهذا المجلس لا فى (القرار) ولا فى ديباجته الطويلة بوجود قانونى. ولو أنهم كانوا ينادون كغيرهم، بأن للمجلس المنحل حقًا فى البقاء والعودة إلى الحياة لما كان مفهومًا منهم أن يقبلوا إجراء انتخابات جديدة إذ ماذا يكون داعيها إذا كان المجلس المنحل قائمًا وحله باطلاً؟»[2].

وصرح على ماهر باشا وزير المعارف من جهة فى خطبة له بأنه:

«قد يُفهم أن يطلب المعارضون تبديلاً معينًا فى قانون الانتخاب ولكنه لا يُفهم كيف يطلبون إلغاء القانون إلغاءً تامًا»[3].

---

(١) السياسة فى ١٠ فبراير.
(٢) الاتحاد فى ١٠ فبراير.
(٣) البلاغ فى ١١ فبراير.

وأما جريدة «الأخبار»، التى عرفت بشدة معارضتها لكل حل لا يقر شرعية البرلمان المنحل، فقد غضبت أشد الغضب لقرار الشيوخ وقالت عنهم:

«إنهم يحملون راية التراجع والهزيمة. ويشاركون الحكومة فى ثورتها على الدستور».

وقالت أيضًا:

«إنه من الغريب أنهم يأخذون على الوزارة أنها لا تحسب للبرلمان حسابًا وهم فى الوقت نفسه ينكرون وجود هذا البرلمان باقتراحهم إجراء انتخابات جديدة»[1].

وأما «الأهرام» فإنها عبرت عن وجهة نظر الشيوخ الجوهرية فى هذا الباب وهى مغتبطة بها بالعبارة الموجزة الآتية:

«وإذا كان فريق من المصريين ينقد الآن قرار غالبيته لأنه يجد فيه تنازلاً عن حق مقدس وهو وجود البرلمان فإن الفريق الأكبر مؤيد هذا القرار للدلالة على حسن النية والقصد وليكون حجة قائمة مع الذين لا يعملون به. وإنه لأكبر حجة»[2].

ولقد رأينا خلال أسطر فى مقال لجريدة البلاغ ما يُشتمُّ منه موافقتها على قرارات مجلس الشيوخ، حيث تقول:

«وموقف الأمة، إن لم يكن أصلب من هذا فى معارضة الوزارة وقانونها (فى موقف الشيوخ)، فليس هو بأميَل منه إلى الهوادة والمجاراة»[3].

وأما الجمهور فإنه فوجئ مفاجأة باجتماع الشيوخ وتقريرهم إسداء النصائح للحكومة بعد ذلك، وكان من المعلوم لديه أن الأحزاب المؤتلفة قررت مقاطعة

(١) الأخبار فى ٩ فبراير.
(٢) الأهرام فى ١٠ فبراير.
(٣) البلاغ فى ١١ فبراير.

الانتخابات واعترفت بوجود البرلمان المنحل قائمًا شرعًا وأعلنت عن عقد مؤتمر وطنى لا يلبث أن يلتئم فى ١٩ فبراير. فعجب وتساءل عن الغاية من هذا التطور الذى لا يتفق كثيرًا مع النوايا والقرارات السابقة. وخُيِّل إليه أن الشيوخ إنما اجتمعوا وقرروا ما قرروا من تلقاء أنفسهم وعلى مسئوليتهم الشخصية وأنهم لا يعبرون بقراراتهم فى هذه الحالة إلا عن آرائهم الخصوصية.

ولم تكن الحالة لتسمح بالتأكُّد من هذا المذهب لأن اجتماع الشيوخ سبقته حفلة الأحرار الدستوريين، وفيها صرح معالى فتح الله بركات باشا وهو من كبار السعديين وأحد أعضاء وزارة الشعب القديمة، بأن أغلبية الشيوخ ستقاطع كل مجلس نواب لا ينتخب بالطريقة الدستورية، ومن جهة أخرى فإن تصدى الشيوخ لإصدار قرارات لا يعلمون إن كان المؤتمر المقبل يوافق عليها أو لا. أم أقل ما يقال فيه إنه لا ينتظر أن يقع من الشيوخ إلا بعد أن يكونوا قد تذاكروا مع من لهم الأمر فاجتمعوا بعد ذلك كى يعلنوا الحكومة برأى الأحزاب المؤتلفة عن آخر حد مستطاع لديهم لتسوية الأزمة القائمة بينها وبين الحكومة.

فإذا وافقت الحكومة على ذلك كان بها وإلا فإن المؤتمر يجتمع فيقرر اللازم تقريره وينفذه بالطريقة التى يراها المؤتمر أيضًا صالحة. هذا هو الرأى الذى غلب فى النهاية على أذهان الجمهور واعتبروه لا بأس به إذا كان قد ينهى الأزمة على وجه لا يُعارَض من الأحزاب المؤتلفة.

هذا وقد كتب زيور باشا ردًا على قرار مجلس الشيوخ على الصورة الآتية:

«حضرتَىْ صاحبَى العزة محمد علوى الجزار ومحمد محمود خليل بك.»

لقد وقفت على مضمون المذكرة المؤرخة ٨ فبراير الجارى التى أبلغتمونى إياها عن أعضاء تلك الهيئات السياسية العالية. ولا أناقش الآن ما وجهتموه بغير حق إلى الحكومة التى أتشرف برياستها من أوجه الشكوى. وإنما أكتفى بأن أذكر اليوم فى المذكرة المشار إليها النتيجة الختامية وما تضمنته من الرغبة فى الإسراع إلى إعادة الحياة البرلمانية. فإن هذه الأمنية التى أفضى بها أعضاء

مجلس الشيوخ أُتيح لى شخصيًا تقدير تعلقهم الشديد بمصالح القطر العامة، قد جاءت مطابقة كل المطابقة لما سبق للحكومة إبداؤه من الاهتمام بهذا الأمر».

«غير أنى أود أن أعلم ما هو قانون الانتخاب الذى يشير إليه حضرات أعضاء مجلس الشيوخ الذين وقّعوا على تلك المذكرة بقولهم فى ختامها. (إذا كانت هناك أسباب خطيرة تستدعى استفتاء الشعب من جديد تجرى الانتخابات على مقتضى القانون الموافق للدستور بكيفية تطمئن لها البلاد) إن لم يكن المقصود بذلك هو القانون الحالى».

«وفى انتظار الرد على هذه النقطة أرجو أن تتفضلوا بقبول عظيم احترامى».

القاهرة فى شعبان سنة ١٣٤٤ فبراير سنة ١٩٢٦

«رئيس مجلس الوزراء»

إمضاء

فأُجيب على دولته بالرد الآتى:

«ردًا على إفادة دولتكم التى وصلتنا مساء أمس نتشرف بإخبار دولتكم أن المقصود بالقانون الموافق للدستور الوارد فى مذكرة حضرات أعضاء مجلس الشيوخ هو القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الذى أقره البرلمان كما صرحوا به فى مداولتهم وكما أخبر دولتكم به أحدنا (محمد محمود خليل بك) عندما استعلمتم منه عن ذلك تليفونيًا يوم الخميس الماضى. أما المرسوم الصادر فى وزارة دولتكم بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ فلم يقصدوه أصلاً بل يعتبرونه مرسومًا مخالفًا للدستور وعبارة مذكرتهم فى ذلك صريحة لا تحتمل التأويل. وتفضلوا بقبول مزيد احترامنا».

١٥ فبراير سنة ١٩٢٦ «محمد علوى الجزار» «محمد محمود خليل»

«وكيل مجلس الشيوخ» «مراقب مجلس الشيوخ»

عنه: محمد محمود خليل

وعلى أثر تبادل هذه المذكرات بين كل من مجلس الشيوخ والحكومة قامت جريدة المقطم تؤيد طلب الشيوخ. ولكنها، فى الوقت نفسه، طلبت إلى الشيوخ أن يتركوا الوزارة فى مناصبها إلى نهاية الانتخابات. لأن طلب تغيير الوزارة الحالية بمثابة إرغام للسلطة الشرعية على أمر لا تسلم بكونه مطلوبًا بالطريق الدستورية.

وقالت:

«إن هذا الحل لا يضر الطرفين. وهذه سياسة (خُذ وأَعطِ) كثيرًا ما يقصد بها فى إنكلترا حل المشاكل فتحل بهذه الصورة وينتهى الأمر»[1].

غير أن هذا الاقتراح وجِّهت إليه انتقادات من جانب القائلين بوجوب المحافظة على البرلمان المنحل بأنه:

«مخالف للدستور لقيامه على قبول إجراء انتخابات جديدة لا تعد شرعية بوجود البرلمان المذكور. وأن الدستور الذى ينقلب فى بلد من البلدان موضع التحقير والاستهزاء يجعله خاضعًا لسياسة (خذ وأَعط) لا يكون دستورًا صحيحًا بل يصبح مهزلة سخيفة لا يقام لها وزن»[2].

كما أنه وجهت من جانب آخر انتقادات إلى العبارة التى وردت فى هذا الاقتراح القائلة بأن (طلب تغيير الوزارة الحالية بمثابة إرغام للسلطة الشرعية وهى التى تتمسك ببقاء الوزارة الزيورية لأنها لا تسلم بكونه مطلوبًا بالطريقة الدستورية)، قولاً بأن:

«هذه الكلمة توهم من يقرؤها أن السلطة التشريعية هى التى تتمسك ببقاء الوزارة الزيورية لأنها لا تسلم بأن عزلها مطلوب بالطرق الدستورية. فمن هى تلك السلطة الشرعية يا تُرى؟ الوزارة هنا خارجة عن الموضوع ولم يقل أحد إن الإنكليز سلطة شرعية فى البلاد. فإذا كان المراد بالسلطة الشرعية صاحب

(١) المقطم فى ١٧ فبراير.
(٢) الأخبار فى ١٧ فبراير.

الجلالة الملك فهل هذا ما يليق أن يقال؟ وهل الغرض منه هنا مداراة الإنكليز بستار من السلطة الشرعية وتبرئة المندوب البريطانى من الوقوف فى موقف المعارضة لإجماع الأمة أو ما يقرب فى الإجماع؟»[1].

ورغمًا عن هذه الانتقادات والاعتراضات الشكلية، فقد رأينا أن الأزمة الدستورية كانت تتطور نحو الحل بالطريق الذى أشار إليه المقطم، وسنفصل هذه النقطة فى محلها عندما نتكلم فى الحوادث التى تتعلق بها.

■ ■ ■

(١) البلاغ فى ١٨ فبراير.

الفصل الثانى

اجتماع المؤتمر الوطنى الكبير



موقف الوزارة حيال المؤتمر:

منذ أعلنت الأحزاب المؤتلفة عزمها على عقد هذا المؤتمر الوطنى، جعل الجمهور وجعلت الصحف تفكر فى موقف الوزارة إزاء هذه النية. ويتساءلون هل يمنع المؤتمرون من إقامة هذا الاجتماع الخطير أم لا؟

ولقد تحدثت الصحف عن هذا الموقف وزعمت «كوكب الشرق» أن:

«دولة زيور باشا قابل المستر هندرسن القائم بأعمال المندوب السامى البريطانى أكثر من مرة واحدة وفاوضه فيما يجب على الحكومة اتخاذه إزاء المؤتمر الوطنى. وأخبره أن من رأى الوزارة عدم السماح للمؤتمر بالانعقاد».

وقالت الجريدة:

«إن زيور باشا يحاول التنصل من أن يكون هو المسئول المباشر عن هذا الرأى إذا قُدر له التنفيذ. وهو لا يريد أن يختطّ خطة من غير أن يعرف رأى المندوب السامى. وإن القائم بالأمر فى تلك الدار اليوم رأى تأجيل البحث فى المسألة حتى يعود اللورد لويد إلى القاهرة من السودان فى الأسبوع الحالى».

هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن معالى وزير المعارف، على ماهر باشا، كان أشار فى خطاب له، إلى هذا المؤتمر وكان فى إشارته إليه معبرًا عن رأيه ورأى

الوزارة التى ينتمى إليها. وبالحرىّ كان يريد أن يعلن الجمهور بموقف هذا المؤتمر فى سياسة البلد، فقال معاليه:

«وعجب أن تمعن الأحزاب المؤتلفة فى انتهاك الدستور بدعوى حماية الدستور. فتقرر عقد مؤتمر عام يبحث فى الحالة الحاضرة. وهى تعلم أن المؤتمرات ليست من نظم الدولة. وأنها ليس لها اختصاص دستورى. وأنه ينبغى لحكومة تحترم الدستور وتحترم الأمة ألا تخضع لغير النظم الدستورية. فلتعلم هذه الأحزاب أنهم هم الخارجون على الأمة. هم الذين ينقضون دستورها ويعوقونها عن برلمانها ويصرفونها عن طريقها ويتحكمون فى عقول أبنائها ويتجنون على وزرائها. وليس لحكومة رشيدة أن تخضع لهذا الباطل إلا إذا رضيت أن يصبح الأمر فوضى والدستور لغوًا والناس هملاً».

ولقد استقبلت جريدة الاتحاد، جريدة الوزارة، هذا المؤتمر أبشع استقبال إذ وصفته (بالكرنفال المقبل)، وعلى هذه الصفة حركت القلم فأوردت عبارات هزلية لا يليق بجريدة سياسية أن تنشرها على صفحاتها وأن تقابل الجد بمثل ذلك الهزل المبالغ فيه. ولقد ختمت هذه الجريدة مقالتها عن المؤتمر متسائلة:

«ومن ذا الذى يستفيد من هذه الزفة؟ اثنان لا ثالث لهما:

١ - الإنكليز.

٢- جريدة الكشكول المصور.!!».

وقالت جريدة كوكب الشرق ردًا على هذا الحديث:

«وربما كان لانعقاد المؤتمر تأثير كبير على نفوس الاتحاديين فأذهلهم وجعلهم يهزلون فى الأمر هذا الهزل».

«لقد عاد اللورد لويد إلى القاهرة فى يوم ١١ فبراير. ولمناسبة عودته أخذت إدارات الصحف تتحرى من الدوائر السياسية عن رأي اللورد فى عقد المؤتمر فتبين بعد البحث أن الراجح كثيرًا هو أنه لا يراد التدخل بأية حالة من

الحالات، فى شأن المؤتمر الوطنى وسيكون الإنكليز فى موقف المنتظر نتيجة أبحاث المؤتمر وقراراته وعندئذ يمكن أن يكون لهم رأى ويمكن أن تكون لهم خطة».

وبناء عليه، قررت اللجنة التنفيذية للأحزاب المؤتلفة اعتماد على بك الشمسى فى توزيع الدعوة إلى المؤتمر.

هذا، ولقد احتج بعض الجماعات والهيئات الوطنية على عدم دعوتهم.

وكانت ترد على هذه اللجنة خطابات كثيرة بطلب تذاكر لحضور جلسة المؤتمر الوطنى. ولكن بما أن النظام الذى وضعته يقضى بقصر الدعوة على الهيئات الممثلة للبلاد، فقد أعلنت اللجنة أسفها لعدم استطاعتها إجابة تلك الطلبات.

أما الهيئات التى اقتصرت عليها الدعوة، فهى:

١ ـ أعضاء مجلس الشيوخ.

٢ ـ أعضاء مجلس النواب الحالى.

٣ ـ أعضاء مجلس النواب السابق.

٤ ـ مجالس إدارات الأحزاب المؤتلفة.

٥ ـ الوزراء السابقون.

٦ ـ أعضاء مجالس المديريات والمجالس المحلية والبلدية ولجان الشياخات.

٧ ـ أعضاء نقابات المحامين الأهليين والشرعيين والأعضاء الوطنيون فى نقابة المحامين المختلطة.

٨ ـ أعضاء مجلس إدارة الغرفة التجارية بالقاهرة والإسكندرية.

٩ ـ أعضاء مجلس النقابة الزراعية العامة.

١٠ ـ أعضاء مجلس الجمعية الزراعية الملكية.

ومما يجب ذكره هنا أن الدعوة أُرسلت إلى الشيوخ والنواب الاتحاديين أيضًا أسوة بالشيوخ والنواب من جميع الأحزاب الأخرى[1] فى المؤتمر. ولكن جريدة الأهرام لاحظت أن دعوة هذه الهيئات جميعها للمؤتمر غير مستطاع.

«لأنه لو راعت اللجنة رغبات الناس لاجتمع عشرات الألوف إن لم نقل مئات الألوف أو الملايين فى صعيد واحد. فهل ذلك فى الإمكان؟ إذا لم يكن ذلك فى الإمكان فإن الذين دُعوا إلى المؤتمر نائبون فى الحقيقة عن الأمة كلها ولا يطعن فى نيابتهم إلا الذين ينكرون على الأمة حقوقها وسيادتها كأولئك الصحفيين الإنكليز الذين يقولون (نعم إن هذه الهيئات أو هذه الأحزاب تمثل الغالبية ولكنها لا تمثل الجميع) كأنما حكم الأمم بالإجماع لا بالغالبية»[2].

اجتماع المؤتمر الوطنى:

كانت الاستعدادات قائمة على قدم وساق لإعداد المكان اللازم لإقامة المؤتمر وترتيب السرادق العظيم الذى يجتمع فيه. فتقرر عقده فى المكان الفسيح الواقع فى نهاية حديقة صاحب السعادة محمد محمود باشا. وكان هذا المكان مخصصًا للعب التنس.

ولقد كانت النفوس مَشُوقة إلى الوقوف على قرارات هذا المؤتمر وقضى الناس سحابة اليوم الذى قبل يوم الاجتماع على أحر من الجمر. ذلك لأن مصر لم تُمثل قبل هذه المرة فى مؤتمر كبير، ولأن المنتظر أن قرارات المؤتمر سيكون لها شأن فعّال قطعى لا يقبل الرجوع فى شئون البلاد.

جنوح الوزارة إلى التسليم قبل عقد المؤتمر:

وكان المتبادر إلى الأذهان أن الحكومة رأت بعد إمعان الفكر أن محاولة إحباط مساعى المؤتمر والحيلولة دون غاياته الشرعية قد يزيد الحالة اضطرابًا.

---

(١) كوكب الشرق فى ٣ فبراير.
(٢) الأهرام فى ١٨ فبراير.

إذ من الضغط يتولد الانفجار وهى كانت لا بد مطلعة على الغاية التى كان يرمى إليها المؤتمرون. وتبين لها بعد اطلاعها على قرار مجلس الشيوخ أن الآراء متفقة على معارضة إجراء الانتخابات بمقتضى القانون الجديد. فرأت أن الموقف يدعوها لأن تتنازل عن شىء من تصميماتها لعلها تنال مثل هذا التنازل من المؤتمرين فيما يتعلق بمناصبها. أما تصميمها على رفض كل المطالب دفعة واحدة يعد خرقًا فى السياسة تجنى هى سيئاته.

أدركت الوزارة هذه الحقيقة فعولت على قبول المطلب الأساسى الذى صرح به مجلس الشيوخ فى قراره الأخير، وهو إبطال العمل بقانون الانتخاب الجديد وإجراء الانتخابات المقبلة على مقتضى قانون الانتخاب الذى أقره البرلمان الأول.

لذلك سارعت فى آخر لحظة إلى إزالة هذه العقبة الكأداء من طريق تفاهمها مع الأحزاب المؤتلفة، وجعلت إلغاء هذا عربون سلام تقدمه للمؤتمرين ودليلاً على حبها للتفاهم فى هذا الموقف العصيب.

ففى مساء ١٨ فبراير، أى فى مساء اليوم الذى سبق التئام المؤتمر الوطنى العام، أصدرت سكرتارية مجلس الوزراء البلاغ الرسمى التالى:

«قرر مجلس الوزراء فى مساء هذا اليوم أن يعرض مشروع مرسوم على حضرة صاحب الجلالة الملك بالتصديق على إيقاف العمل بقانون الانتخاب الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وإجراء الانتخابات على مقتضى القانون نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤».

وأرسل فى اليوم نفسه حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، الكتاب التالى إلى حضرتَىْ علوى الجزار بك ومحمد محمود خليل بك العضوين فى مجلس الشيوخ واللذين انتدبهما المجلس لإبلاغه قراره الأخير:

«إلحاقًا بالخطاب الذى تشرفت بإرساله إليكما بخصوص القانون الذى يجرى العمل به فى الانتخابات المقبلة لمجلس النواب، وبناء على البيان الوارد فى الرد الذى وصلنى منكما، أبادر بإخباركما بأنه توخيًا لخطة الوفاق التى سلكتها

الحكومة الحاضرة فى أعمالها على الدوام، وابتغاء التعجيل باجتماع البرلمان، قرر مجلس الوزراء فى مساء هذا اليوم، أن يعرض مشروع مرسوم على حضرة صاحب الجلالة للتصديق على إيقاف العمل بقانون الانتخابات الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وإجراء الانتخابات على مقتضى القانون نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤».

«وتفضلوا بقبول فائق الاحترام».

«رئيس مجلس الوزراء»

«إمضاء»

الجلسة الأولى للمؤتمر:

ولم تأزف الساعة الثالثة بعد ظهر يوم الجمعة ١٩ فبراير حتى كان أعضاء المؤتمر قد اكتمل عددهم فى المكان المعد للاجتماع. ولم تمضِ إلا برهة وجيزة حتى وصل حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا فصفق الحاضرون تصفيقًا حادًا متكررًا، ثم بعد أن استقر به المقام صعد المنصة التى أقيمت فى الصدر وقد وُضعت عليها منضدة خلفها ثلاثة كراسى مذهَّبة، فجلس بصفته رئيس المؤتمر فى الصدر وإلى يمينه عدلى باشا وإلى يساره عبد الخالق ثروت باشا.

ثم وقف دولته فاستُقبل بالتصفيق ومهد لخطبته بالكلمة الآتية:

«أيها السادة. قبل الكلام. أشكو إليكم زيور باشا لأن الخطة التى كنت أعتزم اتباعها فى الكلام قد أفسدها بالمعاكسة الأخيرة. وهى الجواب الذى ورد منه لمجلس الشيوخ أخيرًا، فبعد أن كنا معدين لزيور باشا وزملائه كلامًا خاصًا عطل الجواب علينا العمل وأدخل تعديلاً على خطتنا. هذه المعاكسة فى هذه المرة لم تنجح كثيرًا لأننا ارتحنا إليها أكثر من ارتياحه هو. وإن ارتياحنا إلى المعاكسة كان أصدق من ارتياحه إليها. ولذلك إذا وجدتم فى كلامى خللاً فانسبوه لعبارة زيور باشا».

ثم قال:

«تفضل إخوانى من الأحزاب المؤتلفة باختيارى لرياسة هذا المؤتمر الجليل ولعلمهم باعتلال صحتى وضعف قوتى عن الاستمرار فى القيام بأعمالها الخطيرة زادوا فى تفضلهم بالاكتفاء منى بالفاتحة فشكرت حضراتكم على هذه الثقة الغالية وهذه المجاملة الرحيمة. وحضرت أهدى إلى حضراتكم باسمهم واسمى أطيب التحيات وأُبدى أبرك التمنيات. وبعد فإنى باسم الله أعدل الحاكمين وأحكم العادلين. أفتتح هذا المؤتمر الجامع لشيوخ الأمة ونوابها السابقين والحاليين ولأعضاء مجالس المديريات فيها السابقين والصحفيين وبقية الهيئات النيابية والنقابات، أتيمَّن بهذا الاسم الكريم فى هذا الفتح العظيم. وأسأل الله أن يقرن سيره بالحكمة ورأيه بالصواب وعمله بالنجاح».

سادتى:

إنكم وأنتم من تشرفت بذكرهم وتمتلئ الآن عينى بنورهم تمثلون الأمة أصدق تمثيل ولا عيب فى اجتماعكم فى نظر الوزارة، إلا كمال هذا التمثيل وكونه أجلى مظهر لإرادة الأمة التى قامت هذه الوزارة على أساس إنكارها وتعيش من الازدراء بها. ويسوؤها منه فوق ذلك أن غايته إما هى البحث عن علاج حاسم للحالة السيئة التى أوقعت البلاد فى أهوالها اعتداءاتها المستمرة على الدستور، حتى كادت تفسد كل صالح فيها، وتقضى على كل أمنية من أمانيها. ولقد بلغ بها الانزعاج من هذا الاجتماع أن همَّت بمنعه لو أنها لم تجد على المنع نصيرًا.

سادتى:

إن كان هذا الاجتماع دليلاً صادقًا على ما فى قلوبكم من حب خالص للوطن العزيز، وحرص شديد على مصالحه، فهو كذلك مقياس صحيح لمقدار الضرر الذى تشعر الأمة بوقوعه عليها من الاعتداء على الدستور، والخطر الذى يتعرض إليه مصيرها باستمرار هذا الاعتداء. ولا غرو، فإن مصير البلاد مرتبط أشد الارتباط بمصير الدستور، وهو لحريات الأمة وحقوقها بمثابة السياج لها

والحفيظ عليها، فمن اعتدى عليه فقد اعتدى عليها وظلم الناس جميعًا. ومن يعمل مثلكم لصيانته ومنع يد الاستبداد من التلاعب به وانتهاك حرمته فإنما يعمل لحفظ هذه الحريات والحقوق وضمان التمتع بها لجيله الحاضر وللأجيال القادمة. إذ كلنا يعلم أننا مدينون للأجيال السالفة وللأجيال القادمة بما بين أيدينا من حقوق ومصالح وكرامة ورثناها عن الآباء وهى وديعة عندنا للأبناء. فإن لم نزدها بمجهوداتنا وتضحياتنا نموًا واتساعًا، فلا أقل من أن نحرص على بقائها سالمة لنسلمها لمن بعدنا كاملة كما تسلمناها.

أيها السادة:

حدثت فى العام الماضى حوادث مهمة سببت انقلابًا خطيرًا فى حياتنا، إذ استغلتها السياسة القاسية واتخذها الاستبداد ذريعة للاعتداء على حرياتنا وحقوقنا العامة والخاصة. وأكبر هذه الحوادث أثرًا وأسوؤها شؤمًا هى حادثة قتل المأسوف عليه السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى التى غضب لها الإنكليز بقدر ما استنكرها المصريون عمومًا وأسفوا جد الأسف لوقوعها، واشتد سخطهم على من دبروها. نزلت بنا والأمل سائد والراحة شاملة والهم منصرف إلى تحسين العلاقات الخارجية وإصلاح الأحوال الداخلية. فما ألمت هذه الحادثة بنا حتى تغير الحال غير الحال، فطلع علينا الإنكليز بإنذار يشتمل على مطالب فادحة، فلما رأت الوزارة فدح هذه المطالب واشتمال الإنذار على إهانة قاسية أراد أشخاصها أن يتلقوا هم هذه الإهانة دون الأمة وذلك بالاستعفاء من مناصبهم بعد رفض ما وجب رفضه من تلك المطالب. وخلفتها وزارة كان تأجيل مجلس النواب ثم حله أساس برنامجها، وكان أول أعمالها فى غيبة البرلمان إجابة تلك المطالب جميعها ثم توالت تصرفاتها المخالفة للدستور المعطلة للحياة النيابية بما أنتم لابد عالموه إجمالاً وتفصيلاً، لأنه ليس بعيدًا عنكم بل هو قريب منكم، بل أنتم من ضحاياه ولا يخلو لكم مجلس من حديثه ولا سمع من أنَّات التألم منه، ولا جريدة من نشر أخباره، فلا حاجة لى لأن أضيع وقتكم فى بيان ما أنتم أكثر العالم شعورًا به واستمرت هذه الاعتداءات رغم ظهور الحقيقة فى تلك الحادثة

وبراءة الأمة منها ووقوعها بتدبير خاص لا يد فيه لحزب من الأحزاب، ورغم القبض على مرتكبيها ومعاقبتهم بما يقضى به القانون.

ولقد ترتب على تلك التصرفات، كما قال حضرات الشيوخ فى النصح الحكيم الذى وجهوه للوزارة، أضرار لا يمكن تلافيها ولا يتأتّى بأى حال تعويضها، وليس لها مبرر، لا من الدستور، ولا من القانون، ولا من ضرورة ملجئة.

وقد مضت الأيام والشهور والبرلمان معطل والدستور مُهان، فزاد امتعاض الأمة من هذا التعطيل الأثيم وطلبت من نوابها الذين وكلتهم للدفاع عن حقوقها أن يجتمعوا فى يوم ٢١ نوفمبر تنفيذًا لأحكام الدستور، فحاولت الوزارة بالقوة منع اجتماعهم فى المكان المعد له، وكلفت الجنود الذين أمرتهم بإخلاء السودان أن يحتلوا دار البرلمان ليحولوا دون اجتماع نواب الأمة، ولكنهم رغم ذلك اجتمعوا فى غير هذا المكان وقرروا صحة اجتماعهم كما قرروا عدم الثقة بالوزارة، ولكنها لم تَسْتَقِل ولم تؤمر بالاستقالة. لأنها ليست قوية إلا بضعفها وبالوصاية المبسوطة عليها من ساداتها الذين تكشفهم فى كل آنٍ كشفًا مَعِيبًا وتعلن فى كل فرصة أنها لا تعمل إلا بهم ولهم، فهى ستر ولكنه شفافٌ، وغطاء ولكنه كشاف.

أيها السادة:

إن الخطة التى جرت الوزارة عليها فى سياسة الدولة بثت الفساد فى جميع الأنحاء وولدت القنوط فى كل نفس شريفة، وعممت الفوضى فى إدارات الحكومة، وضاعفت الشعور بالواجب، ومالت بالأخلاق إلى الانحطاط، كان مهمتها إفساد كل صالح وتحقير البلاد فى الداخل والخارج، وكان عدم الوقوف فى وجه منكراتها يغريها بالمضى فيها.

أيها السادة:

إن علة العلل فى هذه الحالة السيئة التى اجتمعتم للبحث عن علاج لها ترجع إلى تعطيل الحياة النيابية، إذ لو أن هذه الحياة كانت جارية ما كان لوزارة مثل

هذه الوزارة أن تقوم وهى مؤلفة من أشخاص لا يجمع بينهم إلا عدم الشعور بالمسئولية، وما كان لأية وزارة أن تجاهر بتلك المنكرات التى تجاهر بها الوزارة الحاضرة لأنه فوق وجوب أن تكون الوزارة من أشخاص ذوى ماض معروف وكفاءة واسعة، وللشعب ثقة فيهم، فإن مراقبة البرلمان لها ومحاسبته إياها على الجليل والدقيق من أعمالها تلافى كل ضرر وتمنع من تحقيق كل خطر.

سادتى:

إن الوزارة بغير برلمان لا يمكن أن تعمل فى البلاد الدستورية إلا الأعمال اليومية السائرة التى لا أهمية لها، والوقتية جدًا التى تفوت بفوات الوقت ولا يكون لها تأثير فى السياسة العامة. وهى لا تستمر فى العمل إلا بمقدار الزمن اللازم قانونًا لمباشرة الانتخابات، ثم تسقط حتمًا إذا لم تظهر الأغلبية فى جانبها. ذلك لأن الدستور يقضى باشتراك البرلمان مع الحكومة فى تدبير شأن البلاد، وبمسئولية الوزارة عن أعمالها أمامه، وبعدم مسئولية الملك. فإذا كانت الوزارة تعمل أعمالاً مهمة بدون البرلمان كان ذلك مخالفًا لطبيعة الاشتراك، ثم بطلت مسئولية الوزارة التى هى روح النظام الدستورى لعدم وجود السلطة التى هى مسئولة أمامها دستوريًا؛ إذ لا يصح القول بمسئوليتها أمام الملك لأن هذا يستلزم مسئوليته عن أعمالها أمام الأمة التى هى مصدر السلطات جميعها، وهو بحكم الدستور غير مسئول، وهذا يؤدى إلى النتيجة العجيبة الآتية: أنه يوجد فى البلاد الدستورية وزارة لها امتياز الملك نفسه فى عدم المسئولية عن أعمالها، مهما طالت مدة بقائها فى الحكم، ومهما عظمت أهمية الشئون التى تباشرها والقرارات التى تصدرها والقوانين التى تستصدرها!! ويظهر أن زيور باشا بالَغ فى عمله على هذه القاعدة، ولذلك يعمل بدون حساب ويصرح بأنه باقٍ فى الحكم ما دام جلالة الملك واثقًا به. ولكنه مخطئ كل الخطأ، لأن ثقة الملك يجب أن تكون فوق الثقات جميعها، ولا يتمتع بها كل راغب فيها ولا تبذل لوزارة إلا على أساس ثقة نواب الأمة، الذين هم سند الوزارة فى قيامها وسقوطها. وقد أظهرت الأمة عدم الثقة بوزارته، وألحت بكل وسائل الإلحاح فى طلب العودة إلى الحياة

النيابية وآخر ما سعت به إلى هذه الغاية هو النصح الحكيم الذى وجهه شيوخ الأمة والدعوة إلى انعقاد هذا المؤتمر.

«فأما الشيوخ فقد أنذروا الوزارة فى حكمة واعتدال بسوء المصير من الاستمّرار على هذه الخطة، ثم أشاروا، رغبة منهم فى تدارك الخَطْب قبل وقوعه إلى أن مجلسهم لا يقر مجلس نواب ينتخب على أساس قانون باطل ولا يعترف إلا بالمجلس الذى ينتخب طبقًا للقانون الدستورى فاستبهمت الوزارة فى بادئ الأمر الواضح من قصدهم، فلما زادوه إيضاحًا بما لا يدع مجالاً للشك سبيلاً انتهت بأن أجابتهم بأنها رغبة فى الاتفاق اعتزمت استصدار مرسوم بإجراء الانتخابات على قاعدة القانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤ الذى أقر البرلمان وصدّق عليه جلالة الملك».

وأما المؤتمر فقد اجتمع اليوم للبحث فى وسائل الوصول إلى تلك الغاية، وهى العودة إلى الحياة النيابية. وهو يسر بلا ريب أن تعترف بدايته بتلك النتيجة التى انتهى إليها سعى حضرات الشيوخ، ويسدى الساعين فيها أجمل الشكر ويعدها من جانب السياسة التى أملتها خطوة نحو التكفير عن السيئات الماضية للوزارة.

إننا إذا كنا نرحب بقانون سنة ١٩٢٤ بعد أن كنا قررنا قيام مجلس النواب الأخير وصحة انعقاده، فما ذلك إلا لأن هذا القانون هو وحده القانون الدستورى ولأنه صادر من هيئة تملك التشريع حقًا وفى الشكل اللازم قانونًا. وقد أقره البرلمان على ما أذكر بإجماع الآراء لأن أعضاءه كانوا وقت أن قرروه ذاكرين لجميع الصعوبات التى اعترضتهم فى تطبيق قانون سنة ١٩٢٣، وللمشقات التى عانوها فى المرور من الدرجات التى قضى بها من طول الوقت وكثرة الخصومات وسهولة استعمال وسائل التأثير فى ضمائر الناخبين.

ولذلك بادروا إلى إلغائه وأجمعوا على استبداله بذلك القانون الذى ضمّنوه جميع القواعد التى تضمن بساطة العمل وتقلل من وسائل التأثير ومن أسباب الخصام وتقصر من طول الزمن، وفوق ذلك تضمن تمثيلاً للأمة أقرب إلى الصحة وأدنى إلى الكمال.

والآن، وقد رجعت الحكومة إلى حكم هذا القانون ووصلنا إلى الغاية التى كنا نسعى إليها لم يبقَ محل للتوقف عن الدخول فى الانتخابات على مقتضى قانون البرلمان. وأصبح من واجبنا أن ندعو الأمة إلى الاشتراك فى تنفيذ هذا القانون للعودة إلى الحياة النيابية الصحيحة التى ابتدأناها. لأننا لم نعقد هذا الاجتماع عنادًا فى معارضة، ولا لجًا فى خصومة ولا إحداثًا لشغب، كما زعم أرباب الهوى والغرض، ولكنَّا عقدناه لأننا رأينا دستورنا مهانًا فأردنا احترامه، ومصيرنا مهددًا فأردنا ضمانه.

وما علينا بعد أن تلقينا خبر البدء فى هذا الاحترام وذلك الضمان إلا أن نقابله بالهشاشة والبشر وأن ننظر بعد ذلك فيما يضمن تحقيق الضمانات للانتفاع به فى أقرب وقت وعلى أحسن وجه، وفى الوسائل التى تضمن للبلاد عدم المساس بحرية الانتخابات وبحقوق البلاد ومرافقها فى الزمن اللازم للانتخاب. ونرجو أن يكون هذا فاتحة لخطة جديدة موضوعها احترام إرادة الأمة والخضوع لدستورها.

إن هذا النبأ الذى استبشرنا به تشاءم منه خصوم الدستور ووجلت له قلوبهم فراحوا يتلمسون الوسائل لتسكين وجلهم، وسير خجلهم وأذاعوا بأن الانتخاب على أساس ذلك القانون أريد به إيقاع الشقاق بين الأحزاب المؤتلفة لتنحل رابطتهم وتنقسم وحدتهم!! ولكنهم واهمون فى زعمهم، لأن الاتحاد متين بين هذه الأحزاب، وعقدوه لا لشهوة قامت بهم ولا لمصلحة خاصة يرجوها أى واحد منهم ولكنهم رأوا فى الخلاف ضررًا بأمتهم، وشرًا على قضيتهم، فأجمعوا رأيهم على اتقاء هذا الشر وهم يعلمون أن الانتخاب وسيلة من الوسائل التى تستخدم لخدمة البلاد، وأن هذه الوسائل إنما تستعمل لانتخاب الصالحين لهذه الخدمة بكفاءتهم وإخلاصهم. فمن كان مخلصًا، كُفْئًا، من أى حزب، اتفق الكل على السعى فى انتخابه. مهما كانت العلاقات الماضية بينه وبينهم ومتى كان الائتلاف مؤسسًا على هذه القاعدة وآتيًا من طريق التجربة فلا يزداد بمرور الزمان إلا بأسًا ولا يفيده الانتخاب إلا قوة وثباتًا. فليلتمس خصوم الدستور وسيلة غير

هذه المزاعم لتريد غُلّتهم، وتسكين آلامهم وإذا كان لى أن أنصحهم فإن أنجح الوسائل للوصول إلى هذه الغاية أن يُقلعوا عن النفاق وأن ينضموا إلى أغلبية الأمة، ذلك خير من أن يبقوا والاسم الذى حملوه يشهد على الدوام بانحرافهم عن طريق الصواب ويبعدهم عن الحقيقة فيما زعموه من أنهم أسسوا حزبهم لتوطيد السلام وتوثيق عُرَى الاتحاد.

هدانا الله جميعًا وهداهم إلى ما فيه مصلحة البلاد.

الاقتراحات:

الاقتراح الأول:

محمد محمود خليل بك: الاقتراح الأول تأييد الأحزاب المؤتلفة فى الاحتجاج على الوزارة فيما يختص بالتصرفات المخالفة للدستور.

نعمان باشا الأعصر - وعدم الثقة

سعد باشا - انتظر

نعمان باشا - عدم الثقة

سعد باشا - من هذا المخالف (ملتفتًا إلى ناحية المتكلم)

نعمان باشا - المخالف هو زيور باشا وحده (تصفيق)

موافقة تامة على الاقتراح.

الاقتراح الثانى:

دعوة الأمة إلى الدخول فى الانتخابات حسب القانون المرقوم رقم ٤ سنة ١٩٢٤، وأن يهتم كل موظف وكل فرد بالقيام بواجبه فى التعجيل بهذه الانتخابات وإتمامها لتعود إلى البلاد الحياة النيابية التى حُرمتها زمنًا طويلاً.

نعمان باشا - يوضع نظام لكل اقتراح

سعد باشا ـ أنت مخالف

نعمان باشا ـ أحسن من زيور على كل حال (ضحك)

المعارضون لقبول الانتخابات:

سعد باشا ـ هذا اقتراح تُلى فأرجو المخالف له أن يقول إنه مخالف

أمين الرافعى بك ـ أنا مخالف

سعيد طليمات بك ـ أنا مخالف كذلك. تعلمون حضراتكم أن الاجتماع الذى انعقد فى ٢١ نوفمبر قرر أن مجلس النواب قائم وأن اجتماعه صحيح. وقد ائتلفت الأحزاب وكل حزب قرر مقاطعة الانتخابات واتفقت كلمة الأحزاب المؤتلفة على ذلك وأصدرت فى هذا المعنى بيانًا وهذا البيان هو الذى مهد لاجتماع اليوم فلا أفهم بعد ذلك معنى مطلقًا للدخول فى الانتخابات.

ولى كلمة أخرى وهى أن حضرات الشيوخ الأجلاَّء أصدروا قرارًا وأرسلوه إلى الوزارة التى لا أقتصر فقط على عدم الثقة بها بل لو سمح المقام لطلبت محاكمتها، فمجلس النواب إذًا لا يزال قائمًا إلى الآن إلا إذا كانت هناك أسباب خطيرة تستوجب استفتاء الأمة. فماذا عسى أن تكون هذه الأسباب التى تجعل المؤتمرين يخرجون من قرارهم الأول الذى يتلخص فى احترام المجلس القائم؟ أجيبونى عن ذلك. إنه لم يُعرض علينا شىء منها إلى الآن فمن اليوم إلى أن تتبين تلك الأسباب الخطيرة فأنا مُصرّ على مقاطعة الانتخابات.

أصوات ـ موافقون

أحمد رمزى بك ـ قدمت اقتراحات كثيرة للسكرتارية ومنها الا نوافق على الدخول فى الانتخابات لأى سبب كان؛ لأن حل مجلس النواب هو كما قررنا مخالف للدستور وعدم قيامه ثانية فى السبت الثالث من نوفمبر الماضى بدعوة رسمية مخالف للدستور ونحن نحاول أن نعيد إلى الدستور حياته. ومن جهة أخرى ما الذى يضمن لنا الحكومة الحاضرة على الانتخابات ثم ما الذى يؤمننا

بعد الانتخابات يوم ينعقد المجلس ولا تكون الأغلبية بجانبها يجىء زيور ويفعل بنا فعلته الأولى وإذا اجتمعنا فرقنا بالقوة وبذلك تذهب المتاعب أدراج الرياح فإذا اقتنعنا اليوم أن هذا العمل لا يتكرر، إذا اقتنعنا بطريقة مؤكدة تطمئن إليها النفوس فإننا نقبل الدخول فى الانتخابات.

أمين الرافعى بك - لقد اجتمعنا اليوم لإنقاذ الدستور وإنى أعتبر أن الدخول فى الانتخابات الآن ثورة عليه فدخولنا مشاركة للحكومة فى جريمة العدوان على الدستور وقد قررتم أن المجلس قائم وما دام هذا المجلس قائمًا فإن الدخول فى الانتخابات يعد سابقة سيئة. نحن الآن فى مبدأ حياتنا الدستورية فيجب توطيدها باحترام التقاليد ومن هذه التقاليد أن المجلس إذا حُل مرتين لسبب واحد كان حله باطلاً فإذا دخلنا الانتخابات أقررنا سابقة سيئة. وهناك تقليد أخر. ففى يوم السبت الثالث من نوفمبر اجتمعنا فعلاً فكوننا الآن نقرر الدخول فى الانتخابات معناه أن الاجتماع السابق كان باطلاً ومعناه أيضًا أن التقليد المذكور لا يجوز العمل به. فإذا جاءت فورًا وزارة وعطلت المجلس بلا حق وقلنا لها لا؟ قالت إنكم أقررتم سابقة. فلنحذر ذلك ولنعمل لتوطيد الدستور لا لهدمه.

تصفيق.

إسماعيل حمزة بك - علاوة على الأسباب التى أبداها الزملاء السابقون أؤيد بكل جرأة عدم الدخول فى الانتخابات حتى لا يتناقض مع ما قررناه عكس ذلك. لقد اعتبرنا اجتماع يوم ٢١ نوفمبر قانونيًا رغم سعى الحكومة فى منعنا من الاجتماع فى دار النيابة نفسها. لقد قررت الأمة أن الاجتماع قانونى وقررت ذلك كذلك الجمعية العمومية للمحامين كما قررت أن الحل كان باطلاً للأسباب القانونية المعروفة. فإذا قررتم اليوم الدخول فى الانتخابات، وحاشا لكم أن تقرروا ذلك، كنتم متناقضين وتكون المسألة مهزلة انتخابية ولا ضمان كما سمعتم من الأستاذ رمزى بك لبقائكم فى مقاعدكم فى البرلمان فبإشارة بسيطة تُغلق فى وجوهكم الأبواب ومع عدم وجود مسوغ قانونى وعدم وجوب استفتاء الأمة ومنعًا

من التناقض وصيانة للدستور وضمانًا للحالة النيابية وهى قائمة إذًا أرى أن تقرروا عدم الدخول فى الانتخابات. (ضجة).

تفكك المعارضة:

سعد باشا - يوجد من حضرات الأعضاء من يريد التكلم ضد الاقتراح ومن يريد التكلم بتأييده فالواجب إذًا تنظيمًا للمناقشة أن يقول من يشاء هل هو مع الاقتراح أو عليه ولكنه يشترط فى الإذن لكل واحد بالكلام الا يكرر ما قاله الآخرون فإذا لم يكن عند أحد الخطباء كلام يزيد على ما قاله من تقدمه فيكفى أن يعلن انضمامه إليه ونحن نبدأ بسماع أقوال المعارضين ثم المؤيدين.

عبد العزيز رضوان بك - سنتأنى ولو تأخرنا الليل كله

محمد محمود خليل - تلا أسماء حضرات الذين يرغبون التكلم ضد الاقتراح، وهم هاشم مهنا بك وكامل الأسيوطى أفندى وعبد العزيز رضوان بك وعلى نجيب بك وعبد المجيد نافع بك وكامل يوسف أفندى ولويس فانوس بك ونعمان الأعصر بك (أصوات موش هزار).

سعد باشا - أرانا كثيرًا. نحن قدر البرلمان ثلاث مرات. إذا لم ننظم عملنا لم ننفع. أرجوكم ألا يتكرر الكلام فى معنى واحد. لأن التكرار ضياع للوقت. أرجوكم من غير تعليم ملاحظة ذلك.

هاشم مهنا - اجتمعنا اليوم لنحظى بشرف الدفاع عن الوطن ولنصل لتحقيق حماية الدستور وقلوبنا الملتهبة غيرة وحمية لا تزلزل الوزارة فقط بل تزلزل كل جهة تريد مقاومة حياتنا. لقد جئت من الصعيد لإبداء الرأى. فإن إحساسنا وشعورنا لحماية الوطن يدفعنا لنقول كلمتنا وكلمتى قبل كل شىء هى أنه يجب أن يصدر حكم تمهيدى فى الموضوع قبل نظر القضية هو أن تُسقط الوزارة أولاً وتؤلف من الأحزاب المؤتلفة - إلا الحزب الوطنى - وزارة جديدة حتى نصل لتحقيق الغرض الأسمى وهى حماية الانتخابات (والخطيب من الحزب الوطنى يحرم عليه الاشتراك بالوزارة).

«كامل الأسيوطى أفندى ـ رأيى ألا ندخل الانتخابات لسببين: الأول أنكم تعلمون أن هناك قضايا للعمد منظورة أمام المحاكم وهم يتمسكون بالدستور ويبطلون الانتخابات وقد أضربوا عن العمل فى الجداول لأنهم اعتبروا اجتماع ٢١ نوفمبر صحيحًا. فإذا قررتم دخولها قلتم إن العمد كانوا على غير حق «تصفيق من جانب العمد» «اصوات لا لا» والسبب الثانى: أن تقريرنا دخولها معناه رضوخنا لوزارة لا تمثل حزبًا ما».

«عبد المجيد نافع بك ـ لا أدرى كيف نتحلل من قيد القَسَم العظيم الذى أقسمناه ذلك اليوم، يوم ٢١ نوفمبر، لقد أقسمنا جميعًا يمينًا هى يمين الإخلاص للدستور ونادينا كتلة واحدة بشرعية البرلمان الحالى. فإذا رجعنا عن هذا القرار صارحتكم بأننا نكون حانثين فى أيماننا وكيف يستطيع النائب أن يتقدم للانتخابات ويطلب من الناخبين أن يحملوه أمانة النيابة وهو يحنث فى يمينه؟ مرة واحدة لا يستحق حمل أمانة النيابة. إذ لا ضمانة لنا ألا نكرر الحنث».

«على نجيب بك ـ من رأيى عدم دخول الانتخابات لليمين التى أقسمناها على المحافظة على الدستور فعلينا أن ننظر هل من المحافظة عليه الدخول فى الانتخابات أم لا؟ فإذا قررنا أن الدخول محافظة على الدستور دخلناه وإلا فلا».

«هل حل البرلمان السابق قانونى شرعى أم لا؟ لقد قررت البلاد أن الحل غير دستورى ولا قانونى. افرضوا أننا دخلنا الانتخابات فإن ذلك يكون صلحًا وفى الصلح ترك لبعض الحقوق إذا صرحتم أن ننزل عن ذرة من الحق فإن مهمتنا هى المحافظة عليها كاملة لا النزول عن أى ذرة من حقوقنا».

«كامل يوسف أفندى ـ اجتماعنا للبحث فى المحافظة على الدستور. إن الوزارة القائمة الآن التى قررنا عدم الثقة بها قالت إنها تريد إعادة الحياة النيابية للبلاد ودخولنا فى الانتخابات حقيقة عود للحياة النيابية ولكن ليس فيه أى محافظة على الدستور».

«الشيخ لويس فانوس ـ جاهدت الأمة فى سبيل الدستور. فيجب العمل لتوطيد دعائمه وجعله أقوى ما حصلنا عليه، يجب تثبيته عمليًا لا الاكتفاء بحفظ

شكله. رأينا رئيس الوزارة يقرر بخطابه الرسمى فى حل المجلس أن السبب ظهور روح كانت سبب حل المجلس الأول».

«يجب إذًا أن نجعل التقاليد الدستورية مؤيدة للنصوص الدستورية فإن زيور باشا يتحدى الأمة».

....

الشيخ لويس ـ إنى أقوم بواجبى

(ضجة شديدة)

الشيخ لويس ـ يا حضرات السادة......... (عودة إلى الضجة)

الشيخ لويس ـ (ينتقل من مكانه إلى منصة الرياسة وهو يتكلم والضجة تزداد، ثم ارتفعت الأصوات:) يادولة الرئيس، أسكت الشيخ لويس.

الشيخ لويس ـ إنى أقوم بواجبى

محمد محمود خليل بك ـ انتهى الكلام ضد الاقتراح

الشيخ لويس ـ (أراد أن يستأنف كلامه.. فأعيد إلى مكانه).

حزب المؤيدين

سعد باشا ـ نريد المتكلمين مع الاقتراح

محمد محمود خليل بك ـ الأستاذ مكرم عبيد

مكرم عبيد أفندى ـ:

أيها السادة

«لقد اشتهرت شهرة ظالمة. وهى أننى من رجال العواطف. وستروننى الآن رجلاً عمليًا رجلاً يريد أن يتخلص من زيور. ولا ضمانة لذلك إلا دخول الانتخابات لا نريد ضمانات على ورق يا سادتى بل نريد أن نخلص ونخلص من زيور باشا، دلونى على طريق. أثورة؟ نحن لسنا رجال ثورة. وأما دخول

الانتخابات فلندخلها. لقد جاهدت إنكلترا سنين عديدة للحصول على قانون انتخاب مباشر فلما حصلت على القانون الذى حصلنا عليه الآن بفضل اتحادنا عُدت أول دولة دستورية، وكان ذلك لها نصرًا مبينًا فليس الدستور نصوصًا بل هو قانون انتخاب هو أن يمثل الفلاح والصغير والكبير. فهل نرفض هذا النص ونقيد أنفسنا بسلسلة صنعناها نحن؟ قالوا نريد ضمانات. هذا حسن وأمامنا هنا اقتراح يحتِّم وجود الضمان ويقول مقترحه لا أدخل انتخابات وزيور يحل البرلمان. فكل ما أرجوه أن نقبل هذا النصر الذى نلناه لأن الأحزاب المؤتلفة قد ذاقت مرارة الانقسام ولم تجد سبيلاً ليكون البرلمان حقًا إلا هذا السبيل، سبيل الاتحاد. فإذا كان لديكم سبيل آخر فوضحوه وإلا فلندخل الانتخابات ولا نخشى شيئًا. «تصفيق متكرر».

أصوات الهلباوى بك الهلباوى بك

الهلباوى بك - كنت يا دولة الرئيس العام أنوى الكلام ولكن أمرنى الرئيس الخاص (واشار إلى عبد العزيز باشا فهمى الجالس بجانبه) أمرنى بأن أقول كلمة واحدة فقط فأطعت أمره وكلمتى أنى موافق.

على فهمى كامل بك - يا دولة الرئيس يا حضرات السادة. أصدرت الأحزاب قرارًا بعد أن اجتمع مجلس النواب فى ٢١ نوفمبر وهذا القرار يقضى بمقاطعة الانتخابات. ثم فكرت فى جمع مؤتمر. لماذا؟ لأنها رأت الحياة الدستورية فى خطر وهناك أسرار سياسية، لقد قالوا أقسمنا. إننا أقسمنا لا ليكون المجلس قائمًا بل ليكون الدستور حياتنا. لسنا مجلس نواب ولا حزبًا من الأحزاب، ولكنًا نمثل الأمة فى دستورها فإذا دخلنا الانتخابات عملنا بالقاعدة المشهورة الغاية تبرر الوسيلة.

أصوات - هلباوى بك

هلباوى بك - الرئيس العام يأذن لى بالكلام والرئيس الخاص (يشير إلى عبد العزيز فهمى باشا) يأمرنى بأن أقول موافق.

سعد باشا ـ ألست حرًا هنا؟

هلباوى بك ـ (ضحك). لا . أبدًا .

سعد باشا ـ قل لنا رأيك.

هلباوى بك ـ كنت أحب أن المناقشة فى هذه المسألة يظهر فيها عدم المصلحة الشخصية إن الذين خطبوا ضد الانتخابات من نواب المجلس الحالى ما عدا أمين بك الرافعى.

إبراهيم رحمى بك ـ عند الإشكال يأتى دور الخبراء. وإنى أقترح أن يجتمع البرلمان ويحل نفسه ويدخل الانتخابات بعد ذلك.

على أيوب بك ـ أتينا من أطراف البلاد لتحكيم العقل لا العواطف. حقيقة إننى بصفتى من أعضاء مجلس النواب الذين أُشير إليهم من أحد حضرات الموجودين بأن لهم مصلحة فى التمسك بنيابتهم أشعر بوجوب الانضمام بادئًا للفكرة القائلة بعدم الدخول فى الانتخابات لا لأن هذه الفكرة منتجة فإنها ليست كذلك. وقد تمسكنا بها من يوم ٢١ نوفمبر للآن ولم نستطع أن نعمل عملاً وحسبُنا شرف النيابة وتذييل الإمضاء بهذا الشرف إن كانت العواطف يُراد تحكيمها فخذوا بالفكرة القائلة بعدم الدخول فى الانتخابات. ما أردت تهكمًا ولكن أردت مواجهتكم بالحقيقة المُرة. وهى أننا بتصميمنا لم نستطع عملاً ومن يكذبنى فإنى أتحداه. تتمسكون بالدستور وتقولون إن كل انتخاب بغير القانون المشروع بالطرق الدستورية يكون باطلاً. لذلك صمدتم فى وجه الحكومة وقلتم إن المجلس السابق غير دستورى. إذًا يواجه الانتخاب بشرط أن تكون الضمانات متوافرة قولوا من أين تكون؟ هى من اتحادكم وتماسككم وائتلافكم.

ولتتعاهدوا معًا على أن الحكومة إن أعطت وعدًا .....

عبد العزيز رضوان بك ـ كنت أريد أن أتكلم عن مقاطعة الانتخابات ولكن إخوانى سبقونى. لقد طلبوا الضمانات. وهى موجودة أسألكم باسم مصر

العزيزة أن تقرروا ما قررناه من عدم الثقة بالوزارة ومحاكمتها. فهذا هو الضمان. (وكرر الجملة الأخيرة ثلاثًا).

أصوات ـ هلباوى توفيق باشا دوس.

هلباوى بك ـ (وقف ليتكلم)

سعد باشا ـ وكيلاً أم أصيلاً تتكلم؟

هلباوى بك ـ كلاهما.

سعد باشا ـ ملاحظتى أن الأصالة انتهت عندما اقتصرت على كلمة «موافق».

هلباوى بك ـ وكيل عن توفيق دوس باشا.

سعد باشا ـ لماذا لا يتكلم الباشا؟

هلباوى بك ـ فى هذا الجمع يبقى من السهل أن تكسفنى؟ أريد أن أكمل ما قاله الأستاذ مكرم عبيد. لكى تعدل الأمة عن قرار ٢١ نوفمبر يجب أن يكون هناك سبب مهم.

يزيد الأمر أن تعرف أن الجمهور المصرى وبخاصة هذه الطبقة لا يمكن رجوعها عن قرار اتخذته بالأمس لمسألة صغيرة. لا بد أن يظهر أن العودة والرجوع عن القرار يرجع لسبب جوهرى. هو خدمة الدستور نفسه. لسنا قلبًا نمشى مع الشهوات ويُلعب بنا. يجب أن يفهم زيور باشا وحكومته أن المؤتمر إذا وافق على دخول الانتخابات فذلك للمحافظة على الدستور إن البرلمان الحالى انتخب مجلس نوابه على قانون انتخابى قبلناه للضرورة. وهو غير القانون الذى أصدره البرلمان.

فقرار ٢١ نوفمبر كان قرار ضرورة ألجأنا إليها سوء تصرفات الحكومة. وما فهمناه مما تخفيه خلف الستار من اغتصاب حقوق الأمم. قلنا السبيل الوحيد لقطع هذا الطريق أن يقرر اعتبار المجلس الحالى قائمًا. ولو علمنا وقتئذ أن زيور باشا وسادته يرضون الأمة بتقرير القانون الجديد كنا نقول هذا حلم.

فقرار الأحزاب المؤتلفة بالمقاطعة هو الذى أعاد الكرامة. ونية الطغاة أنهم بنوا حسابهم على خطأ. لقد ظنوا إنهم يتمادون ولما وجدوا إجماعكم بهتوا وأُسقط فى أيديهم وجعلوا يتدبرون. اعتقدوا إن هذا الاجتماع أحدث شأنًا خاصًا للأمة. قانون الانتخاب الذى كنا نبحث عنه ويُقال لنا «ليس الوزير ما جاء من روما يا جدعان» (ضحك) كل هذا كان حين اجتمعتم فى ٢١ نوفمبر. شعرت الحكومة بأن الأمة تضامنت فقال «بلاش تدقيق» والباشا وزير الحقانية قال مافيش لزوم للفلسفة. ولولا اجتماع ٢١ نوفمبر لكان قانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥. وبتلك الأيمان التى أقسمتموها رامية لغرض واحد وهو إحياء الدستور وخلق المعدات للتخلص من هذه الحالة أتيح إصدار قانون ٨ ديسمبر ١٩٢٥. الحكومة افتكرت أن تمشى فقلنا لا نقبل التلاعب. قالت كل من يقف فى وجهى يعتبر خارجًا عن النظام ويُحاكم. احتقرنا التهديد قام الأعيان والعمد وزعماء الأحزاب منادين بالمقاطعة وجعلت الحكومة على لسان صحفها وجرائدها ترهب وتهدد فكل هذا لم ينفع قالت أنا مُصرَّة آتى بضباط بوليس ومعاونى إدارة وأمشى الشغل. فالأمة ظلت متمسكة حتى تمت كلمتها. حضرت سلاحًا قاطعًا لكل رجاء فى المماطلة بالاجتماع فى هذه الدار لإعطاء الرأى فى عودة الحياة الدستورية.

يجب أن نشكر فضل الله فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٥ سمعتم من دولة الرئيس أن الحكومة قطعت الطريق على كل النواب لماذا؟ وكانت من أسابيع قالت أعطل المؤتمر لقد حاولت ذلك والمستبد لا قاعدة أمامه. وإنما أمامه وزن خصمه فقط فكلما أحس بمقاومة خصمه بلا مخاطرة أقدم على العمل. فقاومت اجتماع ٢١ نوفمبر لأنها لم تكن تحسب للأمة حسابًا. الجيش انتشر. ولكنًا اجتمعنا فى نوفمبر وحاولت الحكومة أن تفعل ما فعلته فى نوفمبر واليوم لسنا كأمس. لقد كنا مبتدئين. كنا فى ألف باء. ولما رأت الحكومة أن الاتفاق الذى ابتُدئ به فى نوفمبر ١٩٢٥ قد تم ووجدت أن على هذه المنصة سيجتمع زعماؤنا الثلاثة (تصفيق) ومن خلفهم طبقات الأمة مستعدة لكل تضحية بدأ زيور يجرب. نظر لاجتماع الشيوخ. سأل نفسه نمتنع أم لا؟ شافوا فى الشيوخ ذوات البلد.

أحجموا. وقالوا مجلس الشيوخ قراره يقبله لا لأنه صادر عن رأيهم ولكن لأنه يعبر عن رأينا! نحن الحكومة قرر الشيوخ أن يسدوا الطريق على الحكومة فقالوا نطلب شيئًا واحدًا. وهو أن الشيوخ لا يقبلون العمل مع مجلس نوابك إذا جاء. قالوا لها ذلك ثم قالوا ومع ذلك فالطريق مفتوح إن أردت الرشد ولم تكونى ماكرة. إن أردت انتخابًا جديدًا أقنعنا الأمة بقبول الدخول فيه إذ عدت للقانون الذى يترجم عن رأى الشعب جميعًا. الحكومة كانت ترتعد من اسم هذا القانون. أكرهت على الرجوع. أما اليمين التى أقسمتموها هل تظنون أنفسكم فى القرون الوسطى لما حلفتم يمينًا وقلتم والله لا ندخل الانتخاب؟

أصوات ـ لم نقل كذلك.. لا.. لا.

هلباوى بك ـ هلباوى يخضع لرأيكم. يقول إن عمل اليوم ليس خُلْفًا لأيمانكم. لقد حلفتم أن تحافظوا على الدستور. هذا هو الغرض والطريق الأسلم هو الذى خضعت له الحكومة الآن لأنكم تبرون بقسمكم وتخضعون لقانون الانتخاب الدستورى الوحيد فأنتم على اتفاق مع أيمانكم.

إخوانى تقولون ما هو الضمان إذا دخلنا الانتخابات الجديدة؟

وجوابى أنها تجرى بطريقة مستوفاة فيها الحرية المنصوص عليها فى الدستور، تقولون ما هو الضمان إذا انتخب المجلس بأكمله ألا تعطله الحكومة؟

هذا السؤال أستطيع أن أن أجد مقابلاً له على مذهبهم فأقول إذا فضلنا بغير انتخاب وفضلت الحكومة تنكر المجلس فهل أعددنا ضمانًا لإكراه الحكومة على الاعتراف؟

إذًا يبقى هذا المجلس قائمًا ومعطلاً فى آن واحد!!

إذا اعتقدتم إنكم تستطيعون إكراه الحكومة على الاعتراف بالمجلس فهذه الطريقة هى بعينها سلاحكم فى الطريق الثانى لضمان حرية الانتخاب.

ليلة أمس كان زيور باشا يبحث عن محمد محمود خليل بك وكنا قبل ذلك نقول له يا باشا إيه رأيك؟ فيجيب أنا يا سيدى على قلبها لطيلون! هذا الباشا العريض الكبير لم ينم ليلة أمس. بحث عن محمد محمود خليل بك مندوب الشيوخ ليبلغه أن الحكومة سلمت سلاحها.

أمام هذا بعد أن فتح الطريق يجب أن نتوج النصر بالدخول. بكل شجاعة وإقدام ولا يمكن، وقد جربنا قوتنا وكسبنا فى ٢١ نوفمبر وكسبنا فى اجتماع شيوخ وكسبنا اليوم، أن نتراجع.

تقولون وحضرات السادة العمد؟ إنهم حاكموهم. فأقول إن المحاكمات انتهت والذى يجب أن يُحاكم الآن هو زيور (تصفيق) لما يجى طاهر باشا نور النائب العام أقدم له عريضة أقول له فيها يا باشا زيور أَضرب عن قانون الانتخاب الذى سنّه وحاكم الذين أضربوا عنه فهو مضرب عنه أيضًا فما رأيك؟ (تصفيق).

وأما مسألة عدم الثقة بالوزارة فهى من معروضات المؤتمر اليوم.

كلمة سعد باشا

أرجو أن تسمحوا لى بكلمة صغيرة فقد شاهدت الانتخابات ولى عمل فيها فمن المفيد أن تسمعوا منى شيئًا فى هذا الموضوع.

أرى أن الملاحظات التى أبداها حضرات الأستاذين الهلباوى بك ومكرم بك جديرة بالالتفات وحسن التقدير فإن الحقيقة أن الانتخابات التى حصلت بعد حل مجلس النواب الأول كانت باطلة واحتجت عليها الأمة لأنها كانت على أساس قانون لفقته الوزارة التى تملك التشريع من قانونَىْ سنة ١٩٢٣/ ١٩٢٤، وقد احتججنا على هذا القانون قبل الدخول فى الانتخابات وقلنا إنه كان يجب علينا الا ندخلها على أساس هذا القانون الباطل ولكننا مع ذلك ندخل فى معركتها بالأسلحة التى اختيرت لها لنصل إلى إنقاذ الدستور من العابثين به بالطريقة المشروعة التى هى الطريقة الوحيدة للوصول إلى هذا الإنقاذ. على هذه النية دخلنا الانتخابات وكان هذا تصميمنا جميعًا. وكان معنا كثير من حضرات النواب

الذين تكلموا الآن وكانوا مشتركين فيما أعددنا إذ ذاك للمطالبة بإلغاء ذلك القانون الذى جرت الانتخابات على مقتضاه لمخالفته للدستور.

كان هذا تصميمنا وتصميم الشيوخ أيضًا فلنا أن نسائل حضرات المعارضين الآن عما إذا كان مجلس النواب الحالى قد تمكن من الانعقاد وعرض عليه ذلك القانون مع القوانين التى يجب عرضها بمقتضى الدستور عليه لإقرارها أو رفضها، أكانت تسمح لهم ضمائرهم ومراكزهم فيقرروا أن يقروا ذلك القانون وما بُنى عليه من الانتخابات أم كانوا يعلنون بطلانه بطلانًا أصليًا من يوم صدوره لا من وقت هذا الإعلان؟

أعتقد أنهم ما كانوا يترددون إذ ذاك فى إعلان بطلانه وهذا ما أنذر به شيوخنا الحكومة فى نصحهم الحكم الذى وجهوه إليها. فهل إذا عرض علينا هذا الإلغاء نحن الذين كنا نسعى لحصوله برفض هذا العرض ونأبى أن نصل إلى هذه الغاية إلا من طريق البرلمان؟ أو نتقبله بالرضا لأن فيه تحقيقًا عاجلاً لمطلبنا إن مثلنا فى ذلك كمثل دائن حلف يمينًا أن يحصل على دَيْنه بمقاضاة خَصْمه أمام المحكمة، فهل إذا عرض المدين دينه عليه من غير واسطة القضاء يرفض هذا العرض لأنه حلف اليمين أو يقبله؟ على أننا لم نقسم القسم على التمسك بقيام مجلس النواب، وإنما أقسمنا وكنت أول المقسمين على إنفاذ الدستور والانتخاب على طريقة قانون سنة ١٩٢٤ فيه إنفاذ للدستور ونصل بواسطته إلى مجلس نيابى دستورى. (اصوات ومحاكمة الوزارة) وهنالك يكون الحساب.

إنى أميل كل الميل إلى محاكمة كل من اجترأ على الدستور أو انتهك حرمته ولكن ما هى تلك المحكمة التى حصل المحاكمة أمامها؟ إنها هى ذلك البرلمان الذى يتحصل عليه من طريق الانتخابات بمقتضى القانون الدستورى.

إنى أقسمت ذلك القسم ولو أنى رأيت فى الرجوع إلى هذا القانون أية مخالفة للدستور لما قبلت إجراء الانتخابات عليه لا سرًا ولا جهرًا؛ ولكنى أعد الرجوع إليه انتصارًا كما قال الأستاذ الهلباوى بك.

وإذا وافقتم على الاقتراح المقدم إليكم فإنكم تبرهنون على الحكمة والاعتدال، ولن نصل إلى غايتنا إلا إذا راعينا فى سيرنا الحكمة والاعتدال.

الشيخ لويس ـ أراد أن يتكلم

محمد محمود خليل بك ـ أقفلت المناقشة

أعضاء ـ تؤخذ الآراء

سعد باشا ـ المخالفون لدخول الانتخابات يقفون

فوقف أربعة من الأعضاء.

الاقتراح الثالث ـ محمد محمود خليل بك ـ أن تتألف وزارة موثوق بها من الأمة ويوقف إجراء أى عمل تشريعى ويوقف كذلك النظر فى ميزانية الدولة للسنة الحالية ٢٦/ ٢٧ وعدم صرف أى اعتماد لا يكون واردًا فى الميزانية وتوقيف صرف أى مبلغ من شأنه أن يكلف الخزانة ما ليس واردًا وتوقيف النقص من حقوق الدولة وأراضيها.

الجميع ـ موافقون.

الاقتراح الرابع ـ محمد محمود خليل بك ـ انتخاب لجنة للقيام بما يلزم عمله من إنفاذ القرارات التى أصدرها المؤتمر وبحث الاقتراحات التى قدمت وتقدم لعرضها فى الوقت الذى يحدد.

محمد محمود خليل بك ـ أخذت بعض الأسماء لعرضها على أعضاء اللجنة فإذا وافقتم تكون هى اللجنة: حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا ومحمد فتح الله بركات باشا ومحمد محمود باشا وواصف غالى باشا ومصطفى النحاس باشا ومحمد على باشا وويصا واصف بك وعلى الشمسى بك وحافظ عفيفى بك وأحمد عبد الغفار وحافظ رمضان بك وعبد الحميد سعيد بك وأحمد لطفى السيد بك ومحمد زكى على بك وأحمد وجدى بك.

موافقة بالإجماع.

محمد محمود خليل بك - انتهت الجلسة الأولى للمؤتمر فأرجو أن تنتظروا لحظة لسماع قصيدة شوقى بك سيلقيها على حضراتكم الأستاذ فكرى أباظة.

سعد باشا - رفعت الجلسة

محمد محمود خليل بك - بأمر دولة الرئيس رفعت جلسة المؤتمر

أعضاء - الجلسة التالية ما موعدها؟

محمد محمود خليل بك - سيعلن عنها فيما بعد

سعد باشا - الآن انتهت جلسة المؤتمر فليكن بعدها اجتماعنا بلدى.

قصيدة شوقى بك

ثم وقف حضرة الأستاذ فكرى أباظة وألقى بصوت جهير القصيدة التالية مرددًا كل بيت أو بيتين:

صرح على الوادى المبارك ضاحى ... متظاهر الأعلام والأوضاح
ضافى الجلالة كالعتيق مفصل ... ساحات فضل فى رحاب سماح
وكأن رفرفه رواق من ضحى ... وكأن حائطه عمود صباح
الحق خلف جناح استذرى به ... ومراشد السلطان خلف جناح
هو هيكل الحرية القانى له ... ما للهياكل من فِدًى وأضاحى
يبنى كما تبنى الخنادق فى الوغى ... تحت النبال وصوبها السحاح
ينهار الاستبداد حول عراصه ... مثل انهيار الشرك حول صلاح
ويكب طاغوت الأمور لوجهه ... متحطم الأصنام والأشباح
هو ما بنى الأعزال بالراحات أو ... هو ما بنى الشهداء بالأرواح
أخذته مصر بكل يوم قاتم ... ورد الكواكب أحمر الإصباح
هبت سماحًا بالحياة شبابها ... والشيب بالإرماق غير شحاح
وقفات حق لم تقفها أمة ... إلا انتهت آمالها بنجاح
وإذا الشعوب بنوا حقيقة ملكهم ... جعلوا المآتم حائط الأفراح

بشرى إلى الوادى تهز نباته   هز الربيع مناكب الأدواح

بشرى ملحمة الحجول على الرُّبَى   وتسيل غرتها بكل بطاح

التأمت الأحزاب بعد تصدع   وتصافت الأقلام بعد تلاح

سحبت على الأحقاد أذيال الهوى   ومشى على الضغن الوداد الواحى

وجرت أحاديث العتاب كأنها   سمر على الأوتار والأقداح

ترمى بطرفك فى المجامع لا ترى   غير التعانق واشتباك الراح

شمس النهار تعلّمى الميزان من   (سعد) الديار وشيخها النضاح

ميلى انظريه فى الندى كأنه   عثمان عن أم الكتاب يلاحى

كم تاج تضحية وتاج كرامة   للعين حول جبينه اللماح

والشيب منبثق كنور الحق من   فوديه أو فجر الهدى المنصاح

لبِّى أذان الصلح أول قائم   والصلح خمس قواعد الإصلاح

سبق الرجال مصافحًا ومعانقًا   يمن السماح وهيكل الأسجاح

(عدلى) الجليل ابن الجليل من الملا   والماجد ابن الماجد المسماح

حلو السجية فى قناة مرة   ثمل الشمائل فى وقار صاح

شتى فضائل فى الرجال كأنها   شتى سلاح من قَنًا وصفاح

فإذا هى اجتمعت لملك جبهة   كانت حصون مناعة ونطاح

الله ألف للبلاد صدورها   من كل داهية وكل صراح

وزراء مملكة دعائم دولة   أعلام مؤتمر أسود صباح

يبنون بالدستور حائط ملكهم   لا بالصفاح ولا على الرماح

وجواهر التيجان ما لم تتخذ   من معدن الدستور غير صحاح

احتل حصن الحق غير جنوده   وتكالبت أيدٍ على المفتاح

ضجت على أبطالها ثكناته   واستوحشت لكماتها النزاح

هجرت أرائكه وعطل عوده   وخلا من الغادين والروّاح

وعلاه نسج العنكبوت فزاده   كالغار من شرف وسَمْت صلاح

قل للبنين مقال صدق واقتصد   ذرع الشباب يضيق بالنصاح

انتم بنو اليوم العصيب نشأتم في قصف أنواء وعصف رياح
ورأيتم الوطن المؤلف صخرة في الحادثات وسيلها المجتاح
وشهدتم صدع الصفوف وما جنى من أمر مفتات ونهى وقاح
صوت الشعوب من الزئير مجمعا فإذا تفرق كان بعض نباح
اظمتكم الأيام ثم سقتكم ريقًا من الإحسان غير قُرَاح
وإذا منحت الخير من متكلف ظهرت عليه سجية المناح
تركتم مثل المهيض جناحه لا في الحبال ولا طليق سراح
من صيَّر الأغلال زهر قلائد وكسا القيوم محاسن الأوضاح
إن التى تبغون دون منالها طول اجتهاد واطِّراد كفاح
سيروا إليها بالأناة طويلة إن الأناة سبيل كل فلاح
وخذوا بناء الملك عن دستوركم إن الشراع مثقف الملاح

* * *

يا دار (محمود) سَلِمتْ وبوركتْ أركانك الهرمية الصفاح
وازددت من حسن الثناء وطيبه حجرًا هو الدرى في الأمداح
الأمة انتقلت إليك كأنما أنزلتها من بيتها بجناح
بركات شيخ بالصعيد محمل عبء السنين مؤمل نفاح
بالأمس جاد على القضية بابنه واليوم آواها بأ كرم ساح

إبلاغ قرارات المؤتمر إلى الحكومة:

وقد ذهب بعد ذلك وفد مؤلف من حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا ومعه معالى فتح الله بركات باشا وحافظ رمضان بك ومحمد محمود خليل بك، إلى حضرة صاحب الدولة زيور باشا رئيس مجلس الوزراء وقدموا له الخطاب الآتى:

«حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء:»

«أتشرف بإخبار دولتكم أن المؤتمر الوطنى المنعقد اليوم بمدينة القاهرة للنظر فى الحالة الراهنة للبلاد وإبداء رأيه فيها. وقد دُعى إليه جميع أعضاء الهيئات

النيابية وجميع أعضاء مجالس إدارات الأحزاب المؤتلفة وممثلو النقابات والوزراء السابقون والغرف التجارية والصحافيون. وعدد الجميع ألف ومائتا ذات غاب منهم سبعة وستون واعتذر خمسة وثلاثون وحضر الباقون وعددهم ألف وسبعة وتسعون على التوزيع الآتى:»

عدد	
٩٠	من أعضاء مجلس الشيوخ
١٩٢	من أعضاء مجلس النواب الحالى
٦٥	من أعضاء مجلس النواب السابق
٧٥٠	من أعضاء الهيئات المختلفة

«وقد أصدر المؤتمر القرارات الآتية:»

ولقد اعترضت الصحف التى تتمسك للنهاية بشرعية البرلمان المنحل دون سواه وبمقاطعة كل انتخاب جديد على قرارات المؤتمر: وعدّتها غير شرعية. وكان الضارب دائمًا على هذه الوتيرة هو أمين الرافعى بك رئيس تحرير جريدة الأخبار. وهى، كما كان معلومًا، على لسان حال الحزب الوطنى وقد وضعت فى رأسها عبارة تدل على ذلك. وقد غالَى أمين بك الرافعى فى نقده المؤتمر الوطنى وهاجم الزعماء والمؤتمرين من جميع الأحزاب هجومًا عنيفًا. وكان أعضاء الحزب الوطنى ضمن المؤتمرين كما هو معلوم وممن وافقوا على الاقتراحات الأربعة فاضطر الحزب إلى إسكاته عن خطته؛ فلم يرضخ للحزب ونزع من صفحته عبارة (لسان حال الحزب الوطنى).

ولقد ردت جريدة البلاغ على هذه الفئة بقولها:

«ومن السهل الرد على هؤلاء بمجموع اعتراضاتهم إذا ما تعمق الناظر فى فحص الأسباب التى دعت رجال مصر لعقد المؤتمر الوطنى بالشكل الذى انعقد به وقبوله الاقتراحات الأربعة التى تقررت فى جلسته الأولى. نقول: لو أننا بحثنا عن

هيئات يحق لها الكلام باسم الأمة المصرية لما وجدنا هناك هيئة أتم من المؤتمر الوطنى وأحق منها بأن تمثل سلطة الأمة فى جميع الأحوال. فمن المناظر الفكاهية أن يقف بضعة نفر يقولون لذلك العدد العظيم من النواب إنكم مخالفون لإرادة الأمة. وإننا نحن الذين نمثل إرادتها أصدق التمثيل. ثم إننا نسأل: أية مصلحة غير المصلحة العامة أملت على المؤتمرين إصدار القرار الخاص بدخول الانتخاب؟ فلو أن إعادة الحياة النيابية تكون من طريق اجتماع المجلس المنحل أقرب للتحقيق من طريق الانتخاب. فلماذا يعدل الزعماء ونواب هذا المجلس عن هذا السبيل إلى سبيل الانتخاب ومصلحتهم الخاصة - إن كانوا ينظرون إلى مصلحة خاصة - تدعو إلى رفض الانتخابات والتمسك بالمجلس الموجود؟».

حديث لثروت باشا:

يجدر بنا هنا، ونحن نأتى على مجمل الآراء التى أُبديت بشأن هذا المؤتمر، أن نذكر مجمل حديث لحضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا أفضى به إلى مندوب جريدة (الأنفورماسيون) الفرنسوية.

فقد صرح دولته بأنه يرى:

«إن هذا المؤتمر أوسع، بلا شك، تمثيلاً لرأى الأمة من المؤتمر الذى قرره الدستور لإمكان تقرير نتيجة. وهيئة كهيئة المؤتمر تعبر، بلا ريب عن مشيئة الأمة وتنطق بلسانها. وقراراتها فى ذلك، إن لم تكن دستورية من حيث اللفظ والمعنى، فهى، لا محالة، دستورية من حيث الروح والمعنى».

ثم أظهر دولته اغتباطه بخطاب زغلول باشا الذى ألقاه عند افتتاح المؤتمر وبما جاء فيه من:

«دعوة الأمة إلى الرَّوِية والأناة وإلى الاعتدال وحزم الأمور. وطلبه إليها أن تختار للنيابة عنها والذود عن مصالحها أهل الكفايات من رجالاتها وذوى الخبرة والمقدرة من بينها بلا فارق للمشارب الحزبية ولا تمييز للمَنَازِع السياسية».

ولما ســأله المندوب عن الأســبــاب التى حــدت بالمؤتمر إلى تقــرير دخــول الانتخابات بعد أن قرر البرلمان السابق مقاطعتها، أجاب دولته:

«إنه لم يكن لنواب الأمة من وسيلة يصلون بها إلى إلجاء الحكومة للعدول عن قانون انتخابها والأخذ بقانون أقرته الأمة فى مجلس نوابها وشيوخها إلا مقاطعة الانتخابات والتدليل العقلى على وجود برلمان يمنع من إجراء إنتخابات جديدة».

«وإن المفروض أن تجرى الانتخابات فى عهد الوزارة الحاضرة ولو أن قرار المؤتمر يترك فى النفوس إحساسًا يخالف هذا المفروض»(١).

وفى يوم ٢٢ فبراير، صدر المرسوم الملكى بإجراء الانتخابات على مقتضى قانون الانتخاب. رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤، بدلاً من القانون الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥.

وفى اليوم ذاته، أصدر وزير الداخلية قرارًا لتعديل وتقصير المواعيد المقررة فى قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤؛ لمراجعة وتعديل جداول الانتخاب وعرضها(٢).

وقد لوحظ فى هذا المرسوم أن موعد انعقاد البرلمان لم يحدد وهذا مخالف لنص صريح من نصوص الدستور. على أن زيور باشا صرح لمُكاتِب «التيمس» فى القاهرة أن:

«الانتخابات البرلمانية تنتهى حوالى ١٧ مايو ويحتمل أن يكون افتتاح البرلمان يوم ٢٧ مايو».

وفهم من حديث دولة زيور باشا لهذا المُكاتب أنه:

«سيبقى فى الحكم إلى حين افتتاح البرلمان فيشهد حفلة افتتاحه ويتلو خطاب العرش ثم يستقيل»(٣).

---

(١) السياسة فى ٢٦ فبراير.
(٢) السياسة فى ٢٣ فبراير.
(٣) المقطم فى ٢٤ فبراير.

ولقد كتبت جريدة «السياسة» تعليقًا على هذه البيانات تقول:

«أرأيت؟! زيور باشا سيتلو خطاب العرش ثم يستقيل على الفور! وخطاب العرش على ما نعلم هو البرنامج الذى تنوى الوزارة السير عليه فى سياستها للمستقبل فإذا كان زيور باشا مصممًا على أن يستقيل على الفور وألا يكون له فى الحكم مستقبل فلِمَ يتلو إذًا خطاب العرش؟ لعلك تحاول عبثًا، إذا بحثت عن السبب. والحق أنك لا تجد لوزير ينوى الاستقالة بعد تلاوة خطاب العرش فورًا عذرًا عن تلاوة هذا الخطاب إلا أن يكون حريصًا على أن يركب فى العربة الملكية ما بين عابدين والبرلمان. فهل هذا كل ما يرجوه زيور باشا خاتمة لحياته السياسية؟»[1].

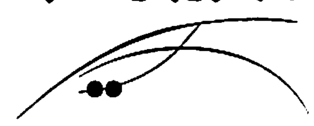
ولا حاجة بنا إلى التنويه هنا بأن صحف المعارضة ما فتئت قبل انعقاد المؤتمر وبعده تطلب إلى الوزارة أن تستقيل ما دامت ليس لها أقل أمل فى فوز حزبها فى الانتخابات. ولكن الوزارة عاشت عامها وبعض العام على سبيل التوفيق، فكيف لا تستطيع أن تعيش إلى حين انتهاء الانتخاب على ذات السبيل وأن تشهد افتتاح البرلمان فتسلمه إلى الأمة كما كانت قد أرادت حَشْره فى زمرة المعدومين فحكمت عليه بالحل؛ ولكنها لم تَقْوَ على إبطال سلطته بأكثر من ذلك.

■■■

(١) السياسة فى ٢٥ فبراير.

الفصل الثالث

اتفاق جغبوب والكتاب الأخضر



أصدرت وزارة الخارجية المصرية «كتابًا أخضر» مشتملاً على الوثائق الخاصة بالاتفاق الإيطالى المصرى المؤرخ فى ٦ ديسمبر. وفيه جملة وثائق وخرائط وصور خطابات تبودلت بشأن هذا الاتفاق.

وهو مما اعتادت الحكومة إصدار مثله فى كل مسألة سياسية ذات أهمية تكون حصلت بشأنها مفاوضات بينها وبين دولة أو دول أخرى. تنويرًا للآراء أو دفاعًا عن رأى أو مصلحة تراهما الدولة التى تصدر مثل هذا الكتاب.

«هكذا كان شأن «الكتاب الأخضر» المصرى فإنه نُشر للغاية التى ذكرناها إلا أنه أحدث فى النفوس دهشة لكونه جاء يبرهن - على ما قيل - بأن تنازل الحكومة الإيطالية عن جغبوب لم يكن عن عبث «لأن الخريطة التى تبين الحدود المصرية والمأخوذة صورتها من محفوظات المابين الهمايونى بواسطة وزير مصر المفوض لدى تركيا، وهى الخريطة التى كانت أُرفقت مع فرمان ٢١ ذى الحجة سنة ١٢٥٦ (١٣ فبراير سنة ١٨٤١) الموجه إلى محمد على باشا وفيه العبارة التالية:

« ... وبمناسبة ذلك صممنا على تثبيتكم فى الحكومة المصرية المبينة حدودها فى الخريطة المرسلة إليكم من لَدُن صدرنا الأعظم والمبصومة بخاتمه ومنحناكم، فضلاً عن ذلك، ولاية مصر بطريق النورات، إلخ. تلك الخريطة لا تضم واحة جغبوب بين حدود ولاية مصر القديمة».

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الحكومة المصرية نشرت فى هذا الكتاب صورة الخطابين اللذين تبودلا بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بين رئيس الوزارة المصرية زيور باشا بصفته وزيرًا للخارجية والمركيز لازارو نجريتو كمبيازو رئيس الوفد السياسى الإيطالى، بشأن تنفيذ الاتفاق المعقود بين الحكومتين طبقًا لقرار مجلس الوزراء بنفاذ مفعوله بصفة وقتية رعاية لمصالح الدولتين.

الوثيقة رقم ١

الاتفاق المعقود بين مصر وإيطاليا

المؤرخ فى ٦ ديسمبر ١٩٢٥م
بشأن تعيين الحدود الغربية للقطر المصرى

إن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

وحضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا

رغبة فى تعيين الحدود بين أراضى برقة الإيطالية والأراضى المصرية، قد عيَّنا مندوبين عنهما مع تفوضيهما تفويضًا تامًا، وهما:

من قِبَل حضرة صاحب الجلالة ملك مصر: حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.

ومن قِبَل حضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا. النبيل لازارو مركيز نجرتو كامبياز وسفير جلالته،

فبعد أن تبادل المُفوَّضان أوراق تخويلهما السلطة التامة. وبعد أن تبين لهما صحة هذه الأوراق، قد اتفقا على ما يأتى:

مادة ١: يبتدئ خط الحدود بين أراضى برقة الإيطالية والأراضى المصرية من نقطة على الشاطئ شمالى السلوم تبعد عشرة كيلومترات عن بيكون پوينت (عزلة القطارة). ومنها يتجه بشكل قوس دائرة مركزها بيكون پوينت (عزلة القطارة) ونصف قطرها عشرة كيلومترات من النقطة المذكورة حتى يلتقى

بمسرب الشفرزن. ومنه رأسًا يتبع الخط من الغرب مسرب الشفرزن مارًا بسيدى عمر وبير شفرزن وبير الشقة. وهناك يترك الخط مسرب الشفرزن ويسير رأسًا غربى طريق القوافل القديم الذى يتجه نحو الجهة المعروفة بملاذ سيدى إبراهيم، ثم يتبع غربًا مسرب الإخوان حتى ملتقى مسرب القرن فى الجهة المعروف بالقرن والقرنين. ومنها رأسًا غربى مسرب القرن حتى يلتقى هذا المسرب بمسرب العجروم حتى حد واحة ملفا، ويسير الخط بعد ذلك ابتداء من نقطة اتصال مسرب الأجرام شمالى واحة ملفا فى اتجاه عام نحو الجنوب الشرقى مارًا بواحتىّ ملفا وغجاب لغاية الدرجة ٢٥ من خطوط الزوال شرقى جرينوتش، بحيث لا يمر تقاطعه بمسرب جالو بأية نقطة تقل عن عشرة كيلومترات غربى مضيق المناسيب ووليمس. ثم يستمر الخط متبعًا الدرجة ٢٥ من خطوط الزوال شرقى جرينوتش حتى يلتقى المذكور بالدرجة ٢٢ من خطوط العرض شمالى خط الاستواء.

مادة ٢: قد بين خط الحدود المعين فى المادة الأولى باللون الأحمر على الخريطة المرفقة بهذا وهى تعتبر جزءًا متممًا لهذا الاتفاق.

مادة ٣: تعين السلطات العليا لكل من الحكومتين المتعاقدتين فى ظرف ثلاثة شهور من تاريخ اعتماد هذا الاتفاق لجنة مختلطة لتحدد فى الأراضى نفسها خط الحدود المبين فى المادة الأولى.

مادة ٤: تتعهد الحكومتان المصرية والإيطالية بضمان حرية مرور القوافل الإيطالية والمصرية المتوجهة من السلوم إلى جغبوب ضمانًا تامًا على طرق القوافل.

ولا يُدفع أى رسم أو أية ضريبة لمرور هذه القوافل التى يجوز لها تمامًا أن تستمر فى استعمال مياه الصهاريج لحاجتها العادية وكذلك المآوى الموجودة بالقرب من الطرق المشار إليها.

مادة ٥: رغبة فى توفير مياه الشرب لسكان السلوم تتنازل إيطاليا لمصر عن ملكية بئر الرملة التى تستغلها الآن الحكومة الإيطالية وعن منطقة تحيط بالبئر المذكورة وممر من الأرض يكون اتجاهه على محور وادى الرملة يكفى لإيصال هذه البئر بالحدود المصرية.

وتعين اللجنة المختلطة المنصوص عليها فى المادة الثالثة مساحة المناطق السابق الإشارة إليها، على أنه من المتفق منذ الآن أن المنطقة التى تحيط ببئر الرملة أن يزيد نصف قطرها على خمسمائة متر، وأن تدخل أرض الممر من بئر الرملة لغاية الحدود المصرية ضمن الحدود التى تكون ضرورية فقط على ألا يتجاوز عرضها بحال من الأحوال ثمانمائة متر.

ومن المتفق عليه أيضًا أن المناطق المشار إليها يجب أن تكون فى أية نقطة بعيدة عن الشاطئ بمائتى متر على الأقل.

مادة ٦: يكون مفهومًا أنه عند استعمال مياه بئر الرملة يجب على الحكومة المصرية أن تخصص مقدارًا كافيًا من المياه لحاجة السكان المحليين الإيطاليى التبعية ويحدد هذا المقدار بمعرفة اللجنة المختلطة المنصوص عليها فى المادة الثالثة.

مادة ٧: تتعهد إيطاليا ومصر باتخاذ الوسائل اللازمة لمنع غارات العربان كل فيما يتعلق بأراضيها.

مادة ٨: تعين الحكومتان فى خلال ثلاثة الشهور التالية لاعتماد هذا الاتفاق لجنة مختلطة لتسوية المسائل الآتية:

١ - جنسية سكان المنطقة الداخلة فى العشرة كيلومترات شمالى السلوم وسكان مجموعة واحات جغبوب، لتقرير ما إذا كان يصح منح حق اختيار وإلى أى مدى وإلى أى سكان أو بعضهم.

٢ - رسوم المراعى والسقاية والبذار فيما يتعلق بالسكان الرُّحل الذين يتنقلون على خط الحدود على قاعدة مبدأ تبادل الأعضاء من كل رسم وضريبة.

٣ - النظام الجمركى للتجارة على الحدود على قاعدة التساهل من الجانبين فيما يتعلق بتعريفة الرسوم الجارى العمل بها الآن مراعاة للحالة التى يكون عليها سكان الحدود على أثر تعيين خط الحدود بين مصر وبرقة تعيينًا نهائيًا.

٤ ـ المسائل القضائية الخاصة بالأشخاص الرُّحل، لتقرير محاكمة هؤلاء الأشخاص سواء أكانوا إيطاليى التبعية أم مصريين أمام المحاكم وهيئات القضاء فى مناطق الحدود التى يوجدون فى دائرتها.

مادة ٩: كل خلاف يقع فى تطبيق هذا الاتفاق يعرض على لجنة تحكيم تؤلف من مندوبين يعينهما كل من الحكومتين المتعاقدين ومن رئيس يعين بالاتفاق بينهما.

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية الآراء.

مادة ١٠: يُعتمد هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من برلمان كل من الدولتين ويكون تبادل الاعتماد بروما فى أقرب وقت.

بناء على ذلك قد وقَّع المفوَّضان المذكوران هذا الاتفاق المُحرر من نسختين ووسماه بختميهما.

صدر فى القاهرة فى السادس من شهر ديسمبر سنة ١٩٢٥

احمد زيور نجريتو كامبيازو

وكانت الأخبار قد ذكرت:

«أن الحالة فى السلوم بعد اتفاقية الجغبوب تسير من سيئ إلى أسوأ فإنها لم تعد تزخر بالعربان والقوافل التجارية التى كانت تؤثر تأثيرًا مباشرًا فى رواج الحالة الاقتصادية هناك. وبعد أن كان جمرك السلوم مصدر إيراد كبير للخزانة المصرية أضحى بعد هذه الاتفاقية عديم الحركة لندورة المستصدرين وستُصاب خزانة الدولة المصرية بخسائر فادحة لهذا السبب وستزداد هذه الخسائر وتتضاعف كلما تقادم العهد على هذه الاتفاقية وتحكَّم الإيطاليون فى سكة السلوم ـ بئر الشقة جغبوب»[1].

(١) الأخبار فى ٣ فبراير.

وعلقت جريدة «الأهرام» على أعمال الوزارة بقولها:

«يشاهد المرء فى أعمال هذه الوزارة أنها ذاهبة فى مذهب سياسى شديد الخطر على مصلحة البلد فهى تريد أن تسوى فى زمان حكمها الاستثنائى كل مشكلة قائمة بين مصر وسائر الدول وهى، على ضعفها وتقلقل الأحوال السياسية التى تحوطها، لا ينبغى أن تُقْدِم على مثل الأعمال التى قامت بها. وهو لو سدت الأبواب فى وجه الدول الطامعة فى نيل ما تبغيه من مصر من أول الأمر لكان لهذه الخطة السلبية أثر جميل فى حياتها السياسية لكنها فضلت أن تحل كل المسائل المعلقة أو الحادثة المتعلقة بالأجانب بيد سمحاء سخية. وهكذا ناقضت سياسة مصر منذ عهد سعيد باشا إلى اليوم القائمة على قاعدة التوفيق بين مصالح الأجانب ومصالح الوطنيين وإن كانت مصالح هؤلاء تطغى أحيانًا، بل تطغى كثيرًا على المصالح الوطنية وها نحن أولاء نرى فى عهد هذه الوزارة كل مصلحة وطنية تُضحى بل تزول زوالاً تامًا أمام المصلحة الأجنبية».

«خذ من ذلك مسألة الاعتراف بمركز إنكلترا الخاص فى فلسطين بدون مقابل. وخذ مسألة الاعتراف لليونان بأنه يحق لهم أن ينتخبوا بطريرك الإسكندرية فإن الحق كله فى جانب الوطنيين بل إن الحق كله محصور قانونًا بالوطنيين. ونرجع إلى مسألة جغبوب كيف حُلّت لفائدة إيطاليا، وخذ مسألة تنظيم الجامعة المصرية التى ضعف فيها العنصر الوطنى حتى لا أثر ولا وجود له. وانظر إلى مسألة السودان كيف أن إنكلترا حققت كل مبتغاها فيه على يد هذه الوزارة وكنا نسمع فى كل مشروع وكل عمل تعمله الحكومة أنه سيعرض على البرلمان أو كانت هذه الوسيلة غطاء تخيلت الوزارة أنها إذا تسترت به قد ترتفع عنها التبعة. بل إنها تلاعبت بهذه الوسيلة أيضًا حتى أهملتها فى مسألة جغبوب وأقرت تنفيذ الاتفاق الخاص بها مؤقتًا وكان هذا التنفيذ قد جعل معلقًا على إقراره الاتفاق من البرلمان المصرى»[1].

■■■

(١) الأهرام فى ٣ فبراير.

الفصل الرابع

متفرقات



الاسم الذى يُطلق على اجتماعات الوزراء:

أُعلن رسميًا فى فبراير أنه منذ الآن:

«يُطلق على الاجتماعات التى يعقدها مجلس الوزراء برياسة جلالة الملك اسم (اجتماعات مجلس الوزراء) وعلى الاجتماعات التى يعقدها برياسة دولة رئيس الوزراء اسم (اجتماعات مجلس الوزارة)».

وقالت جريدة البلاغ تعليقًا على هذا البيان:

«حبّذا التفريق فى التسمية حين يخشى اللبس ولكن الذى نلاحظه أنه ليس هناك أى لبس فى هذه المسألة التى شغلت بها الوزارة وأصدرت عنها هذا البيان، فقد جرت العادة سنين أن تنشر أخبار مجلس الوزراء إذا عقد برياسة صاحب الجلالة الملك مشارًا فيها بأنه عقد برياسة جلالته. وأن تنشر كذلك أخبار المجلس إذا عقد برياسة رئيس الوزراء بأنه عقد برياسته دون أن يلتبس الأمر على أحد طول هذه السنين».

«فلابد إذًا أن يسأل السائلون. لماذا هذه التفرقة التى لم يكن لها مقتضى ونخشى أن يكون الجواب عن هذا السؤال أن الوزارة لم تعمد إلى هذه التفرقة إلا لتجعل هناك فارقًا دستوريًا (بين المجلس المنعقد برياسة حضرة صاحب الجلالة وبينه منعقدًا برياسة رئيس الوزراء). وليس الأمر كذلك».

«فإن المقرر فى الدستور أن مجلس الوزراء هو هيئة أعضاء الوزارة وأن رئيسهم هو رئيس مجلس الوزراء، وأن هذا المجلس هو المهيمن على مصالح الدولة وأن توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون. وهذه الحقوق كلها واردة فى الفرع الثانى من الفصل الثانى من الدستور بعنوان: (الوزراء)».

«ودلالة ذلك ظاهرة وهى أن مجلس الوزراء هو هيئة الوزراء مجتمعين برياسة رئيسهم أو برياسة الملك. فلا نفهم حينئذ معنى معقولاً لنقل هذا الاسم إلى الهيئة التى تعقد برياسة حضرة صاحب الجلالة الملك وحدها اللهم إلا إذا كان ذلك سلبًا لاختصاص هذه الهيئة المقررة فى الدستور حين تعقد برياسة رئيس الوزارة»[1].

افتتاح المجلس الاقتصادى:

افتُتح المجلس الاقتصادى بعد ظهر يوم ١٠ فبراير بهيئته الكاملة تحت رياسة حضرة صاحب السعادة زكى الإبماشى باشا بالعناية عن حضرة صاحب الدولة وزير المالية لمرضه. وشرع المجلس بعد أن سمع لسعادة الرئيس أقواله التى أظهر فيها شديد ثقته بما سيكون لهذا المجلس من الأثر الحسن فى المستقبل فيما يمس جليل الأعمال، فى انتخاب لجانه الفرعية لدرس مشاريع معينة تختص بالمجلس[2].

هبة المستر روكفلر لمصر:

أعلن المستر روكفلر بن روكفلر الكبير أنه يتبرع بمبلغ عشرة ملايين من الريالات الأمريكية أى مليونَىْ جنيه مصرى؛ لإنشاء متحف فى مصر للعاديات المصرية ومعهد لتخريج الإخصائيين فى فن العاديات. وقد وضع لهذا التبرع شروطًا، وهى أن يوضع المتحف والمعهد تحت إدارة لجنة دولية وإشرافها لمدة

---

(١) البلاغ فى ١٢ فبراير.
(٢) كوكب الشرق فى ١٣ فبراير.

ثلاث وثلاثين سنة، وأن تكون هذه اللجنة مؤلفة فى البداية من ثمانية أعضاء يكون اثنان منهم مصريين واثنان أمريكيين واثنان إنكليز واثنان فرنسويين ويكون لهذه اللجنة اختصاصات بشأن الموظفين فى المتحف والمعهد.

ولقد قيل إنه روعى فى تحديد المدة المذكورة أن إنشاء المتحف والمعهد سيستغرق نحو ثلاث سنوات وأن تخرج مصريين أكفاء ليحلوا محل اللجنة فى إدارة المتحف بعد مضى ثلاثين عامًا. وهى المدة التى وجدوا فى أمريكا وغيرها أنها استغرقت فى تخريج علماء فى العاديات والآثار.

أما الحكومة المصرية فإنها اقترحت تأليف لجنتين، الأولى تُسمى (لجنة المتحف المصرى) وتكون تابعة للحكومة المصرية وحدها، والثانية تُسمى (لجنة المنشآت الأثرية) تتولى الإشراف على إنفاق الهبة وأن ليس من الضرورى أن يكون المصريون ممثلين فيها.

وما زالت المسألة تحت الدرس والمناقشة بين الطرفين[1].

مؤتمر الخلافة:

مر بنا ذكر تولُّد فكرة عقد مؤتمر من نواب المسلمين فى أقطار الأرض للنظر فى تعيين مركز الخلافة ونصب خليفة إن أمكن وأن الداعين إلى هذه الفكرة كانوا العلماء المصريين.

ولا بد لنا هنا أن ننوِّه إلى أن هذه المسألة فى الواقع ليست دينية فقهية بحتة حتى يرجعَ الأمر فيها إلى قرارات العلماء وحدهم. ولو أن هؤلاء العلماء هم الذين بدءُوا الاهتمام بمسألة الخلافة وحاولوا العمل على إعادة قوتها بين المسلمين.

غير أن الفكرة ما كادت تختمر حتى انقسم هؤلاء العلماء وذوو الرأى من المسلمين قسمين: الأول الهيئة العلمية لعلماء الأزهر الرسميين، والثانى (جماعة الخلافة الإسلامية) برياسة الشيخ محمد ماضى أبو العزائم.

---

(١) السياسة فى ١٧ فبراير.

وليس بخافٍ مما دوناه بهذا الشأن أن الهيئات العلمية أصدرت قرارًا بجلستها المنعقدة فى يوم ٢٠ رجب سنة ١٣٤٤ ـ ٣ فبراير سنة ١٩٢٦ أنه (فى يوم الثلاثاء ١٩ شعبان سنة ١٣٤٢ ـ ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ اجتمعت الهيئة العلمية الدينية الكبرى بالإدارة العامة للمعاهدة الدينية وقررت وجوب عقد مؤتمر إسلامى عام مكانه القاهرة للنظر فى مشكلة الخلافة ومن يصح أن تسند إليه بعدما نزل بها ما قوض أركانها. وقررت أيضًا دعوة جميع الشعوب الإسلامية لما لها من حق فى التمثيل. كما أنها ضربت لهذا المؤتمر موعدًا فى شعبان سنة ١٣٤٣).

ولظروف وأحوال وشئون حالت دون عقد المؤتمر، قررت الهيئة العلمية الكبرى فى جلستها المنعقدة فى ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٤٣ تأجيل المؤتمر عامًا آخر.

ثم اجتمعت الهيئة وقررت عقد المؤتمر فى يوم الخميس غرة ذى القعدة سنة ١٣٤٤ ـ ١٣ مايو ١٩٢٦.

وقالت الاتحاد تعليقًا على هذا النبأ:

«فوجب على جميع الشعوب الإسلامية التى تغار على دينها والتى تود توثيق العلاقات أن توحد حقوقها وأن تسارع إلى اختيار الممثلين لها وأن ترسل رسلها ليمثلوها فى مؤتمر الخلافة فى القاهرة فى الموعد المضروب»[1].

وأما جماعة الخلافة الإسلامية فإن اللجنة التحضيرية العليا لهذه الجمعية اجتمعت برياسة الشيخ محمد ماضى أبى العزائم فى ليلة ١٠ فبراير سنة ١٩٢٦، وبعد المناقشة فى الموضوع قررت ما يأتى:

١ ـ «عدم صلاحية مصر لانعقاد المؤتمر العام للخلافة بها للاعتبارات التى بيّنها الرئيس أبو العزائم فى قرارات اللجنة ومقالاته المنشورة فى الصحف وأقره عليها العالم الإسلامى».

---

(١) الاتحاد فى ١٣ فبراير.

٢ ـ «وجوب انعقاد المؤتمر العام للخلافة بمكة المكرمة لأنها خالية من النفوذ الأجنبى. فإن وُجدت موانع فاللجنة لا تعدم بلدًا إسلاميًا تجمع عليه الأمم الإسلامية كأنقرة أو الآستانة أو غيرهما من عواصم الممالك الإسلامية الحرة».

٣ ـ «تقرير قيام وفد عن اللجنة التحضيرية العليا مكون من ثلاثة أشخاص لتقديم أعمال اللجنة وليكونوا مع باقى الوفود بمكة تمهيدًا للمؤتمر العام للخلافة».

٤ ـ «تنكر اللجنة التحضيرية كل عمل يصدر من هيئة أخرى تخالف رأيها ومبدأها أو تدّعى النيابة عنها فإن الخلافة حق عام لكل مسلم».

وعلى أثر صدور هذه القرارات من الهيئتين السالفتَى الذكر والتى فيها من التناقض ما هو ظاهر، قامت الصحف المصرية تبحث المسألة من وجهتها السياسية. فرأى بعضها أن المسألة..

«من هذه الجهة لابد أن يكون للحكومة المصرية والبرلمان المصرى كلمة مسموعة كى لا يتعارض مشروع المؤتمر مع مصلحة البلد ورأى أهله».

وكان أساس بحثها يستند إلى قيد مهم ورد فى المادة ٤٧ من الدستور فحواها (أنه لا يجوز للملك أن يتولى مع مُلك مصر أمور دولة أخرى بغير رضاء البرلمان. ولا تصح مداولة أى المجلسين فى ذلك إلا بحضور ثُلثَى أعضائه على الأقل ولا يصح قراره إلا بأغلبية ثلثى الحاضرين)[1].

واستطلعت جريدة الكوكب رأى فضيلة شيخ الجامع الأزهر عن مؤتمر الخلافة والغرض منه، فقال:

«إننا نبحث فيما إذا كان يجب إيجاد خلافة أم لا. وإذا قر الرأى على وجود وجودها بحثنا فيمن يكون خليفة. وهذه مسألة دينية ويجب أن تكون شروط الخلافة متوافرة فى الخليفة الجديد».

---

(١) السياسة فى ٢ فبراير.

وتكلم الشيخ اللبان آنئذ فقال:

«المسألة دينية دقيقة جدًا. سنبحث فى مسألة الخلافة ونحن بصفتنا مسلمين لا مصريين نريد خليفة. أما مسألة المطابقة للدستور فمسألة سابقة لأوانها».

«وبجانب هذا إنه إذا اتُّفق على أحد ليكون خليفة فيجب قبل إعلان خلافته أن يعلن قبوله لها ويجب أن يعلن قبول جميع الشعوب الإسلامية مبايعتها له»(١).

وقد أخذت جريدة السياسة على أصحاب هذه التصريحات، العبارات الواردة فى قرار هيئة كبار العلماء فى حق الأستاذ الشيخ على عبد الرازق من أجل كتابه المعلوم، وهى:

«إن الدين الإسلامى، بإجماع المسلمين، ما جاء به النبى ﷺ من عقائد وعبادات ومعاملات إلا لإصلاح أمور الدنيا والآخرة. وإنه ليس فى استطاعة أحد أن يشطر الدين الإسلامى شطرين ويلغى منه شطر الأحكام المتعلقة بأمور الدنيا».

فقالت:

«وفى هذه الحالة، ولأن خليفة رسول الله ﷺ واجب عليه أن يقوم بما كان يقوم به الرسول ﷺ من تنفيذ أحكام الدين فى أمور الدنيا وأمور الآخرة، فالنظر فى تنصيبه يمس أمور الدنيا ويمس لذلك سياسة الدولة مساسًا شديدًا»(٢).

ثم عادت هذه الجريدة فَرَجَت العلماء..

«أن يتركوا هذه المسألة للساسة يفكرون فيها ويقدرون نتائجها ويرون مبلغ ميل كل حكومة من الحكومات الإسلامية لها ينظرون فى إمكان قيامها فى دولة من الدول الإسلامية لمصلحة المسلمين ومن غير إضرار بمصالح هذه الدولة وأن

---

(١) كوكب الشرق فى ٢٥ فبراير.
(٢) السياسة فى ٢٦ فبراير.

يقدروا أيضًا أن الموعد الذى دعوا إليه هو الموعد الذى تجرى فيه الانتخابات العامة لمجلس النواب أو تكون قد تمت. وعلى أثر هذه الانتخابات تشكل الحكومة الدستورية الصالحة وهى تعمل ما يتفق مع مصلحة الدولة فترجوهم أن يعدلوا عن المؤتمر»[1].

أنباء السودان:

روت جريدة الأخبار أنه جاء إلى جريدة «الإنفورماسيون» برقية خاصة من لندره قيل فيها:

«إن قبائل الجلود ثارت على زعمائها المعروفين بصداقتهم وميلهم لإنكلترا. وقد قتل هؤلاء الزعماء فأرسل حاكم السودان العام فى الحال حملة لمعاقبة المذنبين»[2].

وقالت السياسة:

«إن فى السودان حركة دعاية قوية يراد بها تنفير السودانيين من المصريين والمصريين من السودانيين. ولهذه الحركة وسائل عدة منها ذكر ما يدعى أن المصريين ارتكبوه فى السودان أثناء حكمهم المباشر. ومنها ادعاء أن المصريين يسيئون معاملة السودانيين فى مصر ومنها أن المصريين لا يريدون إلا الشر للسودان وأهله. وأن جريدة حضارة السودان التى تصدر بالخرطوم اتخذت افتتاح خزان مكوار وسلوك الصحف المصرية فى انتقاده من وجهة أنه أُنشئ لخدمة الشركات الإنكليزية قبل أن يكون لخدمة أهل السودان وسيلة للحملة حملة عنيفة ضد المصريين قالت فيها: (إن ما يتظاهر به المصريون تجاه السودانيين من الإخاء يزول حينما تحتك مصلحة فريق منهم بمصلحة الفريق الآخر. وإلا كيف يُعلل تشاؤمهم وفزعهم لأن السودان أخذ يشاركهم فى استخدام ماء النيل ويجاريهم فى زرع القطن وإنتاجه والاتجار به؟)».

---

(١) السياسة فى ٢٨ فبراير.

(٢) الأخبار فى ٣ فبراير.

«إلى أن قالت: (فمن ذلك يتضح لنا أنه لولا الإنكليز لما نال السودانيون قطرة من النيل ولما زرع شجرة من القطن)»[1].

وذكرت جريدة (كوكب الشرق) إنه جاء فى التيمس: إن الجنرال رومر خطب فقال:

«إن الاحتفاظ بقناة السويس دون الاحتفاظ بمصر ذو أهمية للإمبراطورية البريطانية والاحتفاظ بهما ممكن فى وقت الحرب حتى لو كانت مصر معادية لإنكلترا والسودان مسيطر على رخاء مصر بواسطة النيل وله تأثير فى الدفاع عن قناة السويس، وفى الإمكان إرسال الجنود عن طريق القناة إلى الخرطوم فى حالة الحرب بدون أن تمس مصر».

قالت الجريدة تعليقًا على هذا النبأ:

«هكذا يعترف الإنكليز بفداحة الجُرْم الذى ارتكبته الوزارة الزيورية حين سلمت بالسودان وهكذا يأتينا النذير من القائد الإنكليزى بالخطر المحدق بمصر وكيانها! فهل تسمع الوزارة وهل يسمع الشعب؟»[2].

■■■

(١) السياسة فى ٢١ فبراير.
(٢) الكوكب فى أول فبراير.

البـــاب الثالث

■ أنباء شهر مارس

■■

الفصل الأول

سياسة الأحزاب المؤتلفة



تكاد تكون حوادث هذا الشهر السياسية منحصرة فى أعمال الأحزاب المؤتلفة المصرية: من حيث تنفيذ طائفة من القرارات التى أصدرها المؤتمر الوطنى المنعقد فى ١٩ فبراير السالف.

وليس خافيًا أن هذا المؤتمر انتخب من بين أعضائه لجنة مهمتها مراقبة تنفيذ القرارات التى أصدرها وهى برياسة دولة ثروت باشا. وقد بدأت هذه اللجنة بالقيام بواجبها خير قيام عقب انفراط عقد المؤتمر. وسهلت كثيرًا على الأحزاب المؤتلفة طريق العمل.

ومما تجب ملاحظته هنا أن ائتلاف الأحزاب المصرية قد مهد السبيل لطائفة من الساسة المعروفين بمقدرتهم السياسية، الذين كانوا ابتعدوا عن ميادين الأعمال العامة ردحًا من الزمن تبعًا لحكم الظروف والحوادث. وابتعادًا عن المناقشات والمشاحنات الحزبية كأمثال عدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا وحسين رشدى باشا وغيرهم - أن يعودوا إلى الحلبة السياسية فيكونون أركانًا قوية فى حركة إنقاذ الدستور. ولقد كان لكل ذلك أثر بارز فى الحياة السياسية المصرية.

وغير خافٍ أن الأحزاب المصرية لا تختلف كثيرًا فى المبادئ عن بعضها وبالأخص فى السياسة الداخلية. اللهم إلا الحزب الوطنى الذى يتشدد فى

مسألة إخلاء مصر من الجنود المحتلة قبل الدخول فى أى اتفاق مع الحكومة البريطانية، بخلاف بقية الأحزاب التى لا ترى بأسًا من التوسل بالمفاوضات السياسية للوصول للغاية نفسها. ومن جهة أخرى، لم يكن الموقف السياسى لمصر يساعد كثيرًا على التفريق بين الأمور الداخلية والخارجية فيما يتعلق بهذا المركز ذاته. فترتب على ذلك أن تُعنى الأحزاب بمعالجة الائتلاف فيما بينها على أساس الاتفاق على الأمور الداخلية أولاً. ومن ثَم ينظرون إلى الأمور الخارجية نظرة هى فى الواقع ونفس الأمر متقاربة بل واحدة.

ولهذا رأينا أن آراء الساسة المصريين المؤتلفين أخذت تتقارب وتتوافق أشد مما كانت فيما تختص بموقف مصر تجاه بريطانيا. وكانت الآراء متفقة فيما بينهم على أن البرلمان المصرى المقبل يصح أن يضع الأساس الجديد لسياسة جديدة تنقذ مصر من التقلبات والطوارئ الفجائية والحالة غير الثابتة التى هى عليها، والتى لا تتفق مع العهد الجديد الناتج عن ائتلاف الأحزاب. إذ إن هذا الائتلاف ينبغى أن يتناول تقرير الحالة باعتبار أنه أكبر قوة تظهر بها الأمة متحدة متكاتفة تسعى وراء تحقيق ضالتها التى ما برحت تنشدها منذ زمن بعيد.

وتقريرًا لما ذكرنا، يحسن بنا أن نأتى هنا على ملخص آراء رجال السياسة المصريين البارزين من الأحزاب المؤتلفة. وقد نشرتها جريدة الأهرام[1] نقلاً عن جريدة «الديبا» الفرنسوية بعددها الصادر فى ٢٤ فبراير الماضى.

أحاديث الساسة المصريين:

تحادث مندوب جريدة الديبا مع زغلول باشا فشرح له دولته الحوادث الأخيرة شرحًا وافيًا؛ حتى إذا جاء ذكر ائتلاف الأحزاب قال:

«لقد تصافح الذين كانوا بالأمس خصومًا. وإننا كلنا تختلج أفئدتنا بروح الوطنية الصادقة وليس بين آرائنا ـ وأعنى الآراء التى يقرها الصواب ـ اعتراض لا يمكن تلافيه. فأنا أعتقد إذًا أن فى الإمكان وضع برنامج مشترك للعمل لهذه الغاية».

(١) الأهرام فى ٣ مارس.

ولما سأله المندوب:

«وهل تعتقدون أن فى الإمكان الاتفاق مع الحكومة البريطانية؟».

أجاب دولته:

«وهذا ممكن جدًا إذا اقترن بحسن الإدارة من الفريقين».

وهنا إشارة دولته إلى مسألة القناة والسودان التى هى حجر عثرة فى طريق الاتفاق، إلا أنه أبان أن الحق فى القناة والسودان..

«يجب أن لا يهضم بسبب المصلحة البريطانية المبنية على حماية طرق المواصلات للإمبراطورية».

أما ثروت باشا فقد أعرب عن سروره للاتفاق الذى عُقد بين الأحزاب المعارضة للدفاع عن الدستور بصرف النظر وقتيًا عن السياسة الخارجية.

ومع أن حسين رشدى باشا أبدى مشاطرته لثروت باشا هذه الآراء، إلا أنه لاحظ أن الرجوع إلى الاتحاد المقدس جاء متأخرًا جدًا بعد وقوع ضرر لا يمكن تلافيه. قال:

«ويلوح لى أنه سينشأ من هذا الاتحاد أن الوفد يستغرق الحزب الوطنى والأحرار دون أن يؤدى هذا الاستغراق إلى تعديل كبير فى سياسة الوفد».

وقال عدلى باشا:

«إن نتيجة انقسامنا المشئوم كانت إهمال العمل بالدستور وإرجاء تسوية نظامنا الدولى. فالاتحاد المقدس لازم على الخصوص لوضع برنامج مشترك للسياسة الخارجية».

وصرح معالى إسماعيل صدقى باشا بما يلى:

«قد تحالفنا مع خصومنا للكفاح ضد الحكم المطلق. ولقد كانت ميول الوفد المسالمة مهلة للاتفاق وربما تجاوزنا هذا الحد فقد يكون فى الإمكان وضع

برنامج مشرك. ولا أعتقد أن المندوب السامى يستعمل السلطة الفعلية لمقاومتنا؛ لأننا نحن ندافع عن الحق والقانون. ولا نهدد مصالح الأجانب المقيمين بيننا فى شىء بل الحال على العكس من ذلك».

وقد سمع مندوب جريدة الديبا مثل هذه التصريحات من عبد العزيز فهمى باشا رئيس الأحرار الدستوريين، أما حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى فقال:

«إن الحزب الوطنى متمسك برأيه. فنحن نرى أن الجلاء عن وادى النيل يجب أن يتقدم كل مفاوضة مع إنكلترا. ومن الصواب أن حق البلاد الوطيد فى الاستقلال يثبت ويدافع عنه فى كل حالة وظرف. وهذا ما نفعله دائمًا. ولو أن حكومة مؤلفة من رجال يجارون أحكام الظروف أمضت مع بريطانيا العظمى معاهدة قائمة على التسوية والتساهل».

ولم يَفُت المندوب أن يسأل دولة يحيى باشا إبراهيم وزيور باشا رئيس الوزارة رأيهما تتميمًا للفائدة. فكان تصريح يحيى باشا له عبارة عن دعوة حارة إلى المسالمة والوفاق. وقال:

«إنى مستعد لفتح ذراعىَّ لقبول الأحرار الدستوريين وقبول الوفديين المعتدلين أيضًا؛ لكى يكون فى الإمكان الشروع بعد انتهاء الانتخابات فى المفاوضات مع بريطانيا العظمى بكيفية أضمن للنجاح».

وأما زيور باشا فإنه كرر للمندوب ما فاه به غير مرة من أنه:

«ما دام حائزًا لثقة الملك استمر فى اعتبار مجلس النواب المحتل غير موجود وأنه سيقمع كل سعى ضد البيت المالك ويصون حرمة القانون مع التعجيل فى تهيئة الانتخابات».

وأخيرًا قال:

«إننا فى مأمن من السياسة التى أدت إلى إنذار ٢٣ نوفمبر».

ولما كنا أشرنا فى عبارة سابقة إلى أن سياسة الأحزاب المؤتلفة ترمى إلى اغتنام الفائدة الممكنة من مجلس النواب المقبل بحيث يعالج الموقف السياسى من الوجهتين الداخلية والخارجية، فيجدر بنا إذًا أن نسرد هنا الملاحظات التى أدلى بها عدلى يكن باشا فى هذا الصدد لجريدة «لسبوار» الوطنية التى تصدر باللغة الفرنسوية بالقاهرة. قال دولته:

«ليس غير اتحاد الأحزاب من وسيلة لجمع كل العناصر اللازمة لتكوين مجلس نواب قادر حقًا على أن يوجه سياسة البلد العامة توجيهًا رشيدًا. وأن يراقب الحكومة مراقبة منتجة فى مختلف أوجه نشاطها. وهل من حاجة لتبيان مقدار ما يكون من قوة لقرارات مجلس تُمثل فيه الأحزاب كلها والآراء السياسية كلها والكفايات كلها؟ أوليس لنا أن نرجو أن العودة إلى الحياة النيابية على هذا الشكل سيكون له أسعد أثر فى مصير البلاد؟»[1].

ولما كانت البيانات التى صرح بها دولة ثروت باشا لمندوب جريدة «الديبا» تُشْعر بالميل إلى تسوية المركز السياسى بإزاء بريطانيا تسوية ثابتة. بدا لجريدة «الريفوروم» أن تناقش رأى دولته: فتساءلت قائلة:

«أيعتقد ثروت باشا حقًا أن فى استطاعة البرلمان المقبل والوزارة التى تتألف طبقًا لبرنامجه أن يوجدا حلاً حاسمًا للمسائل المحتفظ بها فى تصريح ٢٨ فبراير؟».

ثم أجابت عن هذا التساؤل بقولها:

«مما لا ريب فيه أن ما صرح به من أن السياسة الخارجية تستلزم انتباهًا خاصًا وحزمًا مقرونًا بروح المسألة إنما هو عين الصواب. ولكن هل ينتظر من اللورد لويد أن يتساهل فى الأمور التى احتفظ بها اللورد اللنبى؟. ولا يغرب عن البال أن أكثر أقطاب الإنكليز تساهلاً. وفى مقدمتهم اللورد ملنر تشبثوا فى

(١) السياسة فى ٣ مارس.

النقطتين الآتيتين، الأولى الاحتفاظ بقوة مسلحة تقيم فى مصر للدفاع عن القنال وضمان حرية المرور فيه. والثانية إلحاق السودان ببريطانيا العظمى».

«فهل من المستطاع أن يوجد حل يجمع بين النظريتين الإنكليزية والمصرية ويصون كرامة الفريقين؟».

وارتابت الجريدة فى أن وزارة خارجية إنكلترا تعدل عن السياسة التى جرت عليها حتى الآن؛ ولكنها رجت أن يتحقق الاتفاق لخير البلدين[1].

اصطدام الائتلاف ببعض الاعتبارات الثانوية:

بدأ موقف الأحزاب المؤتلفة العتيد يصطدم مؤخرًا مع بعض اعتبارات ثانوية. ومع ضآلة هذه الاعتبارات فى حد ذاته فإن كثيرًا ممن يهمهم أمن البلاد كان يتخوف عقباه؛ ذلك أنه فهم من أقوال الأحزاب أن كلاً منها سوف ينزل عن شىء من حرصه على صون شخصيته السياسية فى الانتخابات النيابية. التى من شأنها أن تزيد هذا الحرص شدة فينتج عن هذا الحرص ظهور عوامل مفرقة تنال الائتلاف فى أهم مزاياه وأعظم غاياته.

ولما كان الحزب الوطنى أقل الأحزاب المتحدة مرونة فى السياسة وأقلها عددًا وأعوانًا. ويمكن أن يوهم بسهولة بأنه مغبون ومغموط حقة من الحزبين الآخرين. بدأت جريدة الاتحاد تستغل موقف هذا الحزب تتهمه تارة وتثير فى نفوس المتطرفين منه روح النفرة من الحزبين الآخرين تارة آخرة.

فاتهمته بأنه حُبًا بالكراسى النيابية التزم أن يودع مبادئه المعروفة؛ مدللة على ذلك بعبارات وردت فى صحيفة «اللواء المصرى» وهى لسان حال هذا الحزب، حيث قالت:

«لقد اجتمع مجلس النواب اجتماعه التاريخى وقرر أن مجلس نواب مارس الماضى لا يزال قائمًا قانونًا. ولكن الفكرة الصالحة تعوزها دائمًا المرونة وتلمس

(١) البلاغ فى ١٧ مارس.

الظروف المناسبة وقياس المزاج الإنسانى ووزن سلطان الأشياء وإلا وجب عليها قياماً بصون حياتها. أن تنام إلى حين تتوفى هذه الشرائط باعتدال الجو السياسى»[1].

وقد قصدت جريدة الاتحاد بهذه المهاجمة التأثير على المتطرفين من رجال الحزب الوطنى ليعتزلوا بحزبهم الأحزاب المؤتلفة، يضربون بذلك بحجرين ويرمون إلى إصابة هدفين. فإنهم إذا نجحوا يكونون قد أضعفوا هذا الائتلاف من جهة ويكونون من جهة أخرى. قد أضعفوا نفوذ الحزب الوطنى بين أعوانه وسائر الناس لتقلبه وعدم ثباته على رأى. وتفضيله منفعته الشخصية على منفعة الوطن.

وإنه وإن كانت هذه الغارة التى شنتها جريدة الاتحاد على الائتلاف لم تعد على حزبها بما كان يؤمل الحصول عليه، إلا أنها أوجدت لدى الحزب الوطنى ميلاً شديداً لأن يتصلب فى طلب عدد كبير من الكراسى النيابية لنفسه تزيد كثيراً على العدد الذى كان له فى مجلس النواب المنحل. وقد أفضى هذا التقلب إلى أخذ ورد كبيرين بينه وبين الحزبين الآخرين.

حتى إن صحيفة «اللواء المصرى» لسان حال الحزب راحت تتهدد حلفاء حزبها، تهديداً ما كان يتفق أصلاً مع الميول التى أظهرها نحوه الحزبان المؤتلفان معه.

فلما ألحت هذه الصحيفة فى تهديدها وأخذت ترمى ما عدا حزبهم بما رمتهم به وتدّعى أنها ما انضمت إلى الائتلاف إلا ليكون حارساً عليها لئلا يخرجوا عن حدود الوطنية ـ لم يَسَع جريدة «البلاغ» وهى الصحيفة الوفدية، السكوت على هذا التهديد والوعيد فقامت تفند مزاعم الحزب الوطني ومطالبه بعبارات لا تخلو من التأنيب البيِّن. وإنَّا لضاربون للقارئ مثلاً بعبارة نقتطفها من مقال رئيس نشرته. قالت:

«لقد عُرض على الحزب الوطنى من الدوائر الانتخابية ضعف ما كان له فى المجلس المنحل استثناء من القاعدة التى حصل الاتفاق عليها وهى أن المراكز التى

---

(١) الاتحاد فى ٢ مارس.

كانت لكل حزب فى الانتخابات الأخيرة تبقى له حتى تكون حالته فى الانتخابات الجديدة مساوية لحالته فى الانتخابات السابقة».

«ومع كون هذا الاستثناء امتيازًا اختُص به الحزب الوطنى دون سواه، وكان من المؤمل أن يقبله، إن لم يكن بالشكر، فبالرضاء فإنه رفضه!!».

«ولا يسعنا إلا أن نأسف لهذا الرفض كما نأسف لتلك الروح التى كشف عنها مقالات اللواء. وصعب علينا أن نفهم - إذا كانت هذه الروح روح الحزب الوطنى - أن يطلب من الذين يرميهم بالخيانة أن يعينوه على أن يكون حارسًا عليهم وأن يغضب من كونهم لم يساعدوه على الإكثار من عدد الحراس كما يريد لا كما تقتضيه طبيعة الحراسة!!».

«ألا فليبحث الحزب الوطنى إذًا عن مساعدته على غايته عند قوم آخرين يفهمونه ويفهمون مبادئه ومراميه ويكونون فى نظره حريصين مثله على مصلحة البلاد وحراسة حقوقها!!»[1].

ومصداقًا لذلك نأتى على ما نشرته جريدة المقطم بهذا الشأن؛ فإنها بعد أن روت أن الأحزاب المؤتلفة عرضت على الحزب الوطنى أن يكون له، كأحد الأحزاب المؤتلفة، عشرة مرشحين عينت أسماءهم فى صيغة العرض. ولكن اللجنة الإدارية لهذا الحزب رفضت هذا الحل. قالت:

«وقد رُئى من الأحزاب المؤتلفة تجاه هذا الرفض أن يعدل عن أن يعرض على الحزب الوطنى الدوائر العشر التى تركت له ويرشح الحزب العدد الذى يريد ترشيحه من أعضائه. غير أنه يكون للسعديين والدستوريين الحرية، فى الوقت عينه، فى أن يرشحوا من جبهتهم من ينافس مرشحيه فى الانتخاب وتكون الأمة هى الحَكَم الأخير بين المرشحين من الفريقين»[2].

---

(١) البلاغ فى ١٩ مارس.

(٢) المقطم فى ١٩ مارس.

ولما كانت مسألة الترشيح للنيابة موضع اهتمام الجمهور. فكان على الأحزاب المؤتلفة أن تقرر هذه المسألة على قاعدة صائبة؛ خصوصًا وأن الانتخابات ستكون بطبيعة الحال تحت إمرة الأحزاب المؤتلفة، فالذى تقرره هذه الأحزاب يضطر أكثر الناخبين للسير عليه حيث لا ينافس فى ذلك إلا من شذ عن الاتحاد وهم نفر قليل لا يؤبه لهم ولأعمالهم الانتخابية.

ولقد ذكرت جريدة البلاغ الأساليب التى يمكن أن تكون قاعدة الترشيح، وهى:

«أن تخصص بعض الدوائر لبعض المرشحين البارزين من كل حزب من الأحزاب على أن تتخلى الأحزاب الأخرى عن الترشيح من قِبَلها فى تلك الدوائر ومنها أن يتفق على نسبة عددية تلاحِظ فيها نتائج الانتخابات الماضية. ومراكز المرشحين من الأمل فى النجاح أو قلة الأمل فيه. وفى جميع هذه الحالات يحسب حساب الناخبين وإرادة الأمة وصحة التمثيل»[1].

غير أن هذه الأساليب لم تكن هى التى وضعتها الأحزاب المؤتلفة رسميًا، ولم يتبين الناس بصفة قاطعة شيئًا من نوايا الأحزاب المذكورة بهذا الشأن. حتى إن الأحزاب، وإن كانت أبدت ارتياحها لتصريح سعد باشا أثناء انعقاد المؤتمر الوطنى من أن يرشح للنيابة الكفؤ لها والمخلص لوطنه من أى حزب كان، غير أن الظاهر أن هذه القاعدة لم تتبع على إطلاقها فى مفاوضات الأحزاب بشأن الترشيح.

ولما كان من الضرورى تعيين بدء الترشيحات وتحديد دوائر الانتخابات، فقد قصد كل من حضرتَى صاحبَى المعالى فتح الله بركات باشا ومحمد على باشا نائبين عن لجنة الأحزاب المؤتلفة إلى وزارة الداخلية فى يوم ١٦ مارس وقابلا فيها حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا، وطلبا إليه: أولاً أن تعاد الدوائر إلى التقسيم الذى قسمت بمقتضاه أيام وزارة يحيى باشا إبراهيم فى سنة ١٩٢٣، وثانيًا أن تُرسل تذاكر إلى جميع الناخبين من غير التجاء إلى ما تريد الوزارة أن

(١) البلاغ فى ١٠ مارس.

تلجأ إليه من سؤال كل ناخب أرسلت إليه كل تذكرة فى العام الماضى غير تذكرته؛ وذلك لكيلا يكون فى السؤال والتحقيق إضاعة للوقت من غير فائدة.

فأجاب دولته معاليهما بأن الوزارة سترسل تذاكر انتخاب للناخبين جميعًا، وأنه سيضع موضع الاعتبار فكرة العودة بالدوائر حسب تقسيمها أيام وزارة يحيى باشا إبراهيم.

وقد ذكر دولته أن الحكومة حريصة على إجراء الانتخابات سريعًا، وقال إن مرسوم الترشيح سيصدر فى ٢٥ الجارى وستبدأ الانتخابات فى يوم ٢٦ منه[1].

ولكن هذا الموعد تأخر وكان آخر ما قيل إن سبب تأخيره مصادفته يومين من أيام العطلة، هما يوما ٢٦ و ٢٧ مارس وأنه سيصدر فى يوم ٢٨ مارس.

وروت جريدة «كوكب الشرق» بعد ذلك أن«زيور باشا كان على مفاوضة مع دار المندوب السامى بشأن المرسوم الخاص بالترشيح للانتخابات»، ثم قالت:

«ويزيدنا تأكدًا من هذا الأمر ما وصل إلينا من أن دولة زيور باشا سُئل عن موعد صدور المرسوم الذى نحن بصدده فقال: (انتظروا لما يرجع من السفر) والضمير الغائب يرجع إلى اللورد لويد الذى كان غائبًا فى الإسكندرية»[2].

وقالت هذه الجريدة فى مقال آخر:

«امتازت وزارة زيور باشا بجرأتها على إتيان كل بدعة فى الحكم وعُرف عنها أنها لا تستريح إلى إرجاع الحياة النيابية لأصلها المعروف وإذا ما ألجأتها الظروف للخضوع للقوى الوطنية التى تجاهد فى هذا السبيل سلكت طريق الوعود المترددة والمحاولات المشكلة ولهذا كانت كل رواية من هذا القَبيل تُروى عنها يصدقها الجمهور حيث لا يستبعد صدورها منها وهى لا تفتر تنازع الجميع ابتغاء مرضاة المندوب السامى الذى تأتمر بأمره وتنتهى بنهيه».

---

(١) السياسة فى ١٧ مارس.

(٢) كوكب الشرق فى ٣١ مارس.

«ومن ذلك أن جريدة «السياسة» قالت إن هناك رواية يرويها قوم ويؤكدونها ويدللون عليها بأن الوزارة معتزمة البقاء إلى يوم انعقاد البرلمان وعلى تلاوة خطبة العرش فيه. فإذا انتهت هذه التلاوة وأقسم الأعضاء اليمين وكونوا مكتب المجلس صدر أمر بتعطيل انعقاد البرلمان شهرًا إلى يوم ٢٥ يونيه. وما دام الدستور ينص على أن البرلمان يعقد جلساته العادية فى يوم السبت الثالث من نوفمبر ويظل منعقدًا فى دوره الاعتيادى ستة أشهر على الأقل فآخر هذه الأشهر الستة هو شهر مايو وعلى ذلك يمكن أن تعلن الوزارة قبل انتهاء مدة الشهر التى يعطل فيها انعقاد البرلمان انتهاء دوره لينعقد من جديد فى دوره العادى أى السبت الثالث من نوفمبر المقبل وبذلك تكون الوزارة قد كسبت من طريق هذا التلاعب أن تبقى إلى ما بعد الصيف»(١).

استقالة عبد العزيز فهمى باشا من رياسة حزب الأحرار الدستوريين:

وما دمنا هنا نتحدث عن الأحزاب المؤتلفة فلابد لنا من أن نذكر أن الصحف أعلنت فى أوائل هذا الشهر نبأ استقالة صاحب السعادة عبد العزيز فهمى باشا من رياسة حزب الأحرار الدستوريين؛ لأنه كان قَبلها حينما تخلى عنها حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا وهجر المسرح السياسى. أما وقد عاد دولته إلى ميادين السياسة فهو (أى عبد العزيز باشا) يرى الضرورة تقضى عليه بالاستقالة من رياسة الحزب وأن تعرض هذه الرياسة على دولة عدلى باشا أو على دولة ثروت باشا، فإذا لم يقبلاها فهو يرى عرضها على سعادة محمد محمود باشا(٢).

هذا هو السبب الذى اتفقت عليه صحف الأحزاب المؤتلفة جمعاء؛ غير أن جريدة الاتحاد قد أسندت هذه الاستقالة إلى سبب آخر وهو ما صرحت به حيث تقول:

«ونريد أن نعلن هنا أن الأحرار الدستوريين قد أرغموا رئيسهم على الاستقالة لأنه غير صالح للقيام بأعباء الرياسة لا لأن عدلى باشا أو ثروت باشا يطمعان

---

(١) كوكب الشرق فى ١٥ مارس.
(٢) كوكب الشرق فى ٥ مارس.

فى رياسة الحزب أو يعلقان عليها أثرًا. فهى أحقر بكثير من أن يكون اشتغالهما بالسياسة موقوفًا عليها وهما فوق ذلك أكبر نفسًا وأحسن أدبًا من أن يشيرا على الأحرار الدستوريين بعزل عبد العزيز باشا. فلم يبق إلا أن السبب فى الاستقالة هو رغبة الحزب فى التخلص من هذا الرئيس الثقيل»[1].

رواية بذل مساعٍ لحمل اللورد لويد على مقابلة سعد باشا:

وقبل أن نختم هذا الفصل نأتى على إيراد رواية قامت بنشرها جريدة الاتحاد، فحواها:

«إن سعد باشا بعد أن فشلت المساعى التى كان يبذلها من جهته لحمل فخامة اللورد لويد عل مقابلته، استشفع أخيرًا بحضرة صاحب العزة الأستاذ هلباوى بك والدكتور حامد محمود فبذلا كل ما فى وسعيهما فانتهت المساعى برفض مقابلة دولته»[2].

على أن هذه الرواية كُذِّبت بتاتًا من قِبل الصحف الوفدية وعدتها فى جملتها من المهازل التى يُعنى بإيجادها الاتحاديون؛ تهوينًا لاضطراباتهم وإشغالاً لأذهان العامة بما لا يرون للأحزاب المؤتلفة وبالأخص السعديون ولو على سبيل الافتراء. والموقف الحرج أيًا كان لا يبعث المرء على إثارة الخواطر بالاختلاف والتلفيق اللذين قد يفيدان الأجنبى المحتل ولا يفيدان البلاد وأهلها، وربما عاد عليهما بالضرر الكثير أو القليل.

■■■

(١) و (٢) الاتحاد فى ٧ مارس.

الفصل الثانى

متفرقات



سفر جلالة الملك إلى لندره

ما برحت تتحدث الصحف عن احتمال زيارة جلالة الملك لمدينة لندره؛ بل كان بعضها يؤكد وكانت الأحاديث كلها تدور حول نقطتين مهمتين وهما: هل هذا السفر بناء على دعوة من جلالة ملك الإنكليز؟ وثانيهما متى يكون موعد السفر وما المقصود منه؟.

ورغم التكذيبات التى أوردناها فى الباب السالف، فقد أخذ يغلب على الظن أن لهذا السفر علاقة بدعوة غير رسمية من جلالة ملك إنكلترا وحكومته.

وأما موعد السفر فقد قيل إنه قد قرر رسميًا أن يسافر جلالته لزيارة لندره وبعض العواصم الأوروبية فى ٧ يونيه القادم بعد انعقاد البرلمان باثنى عشر يومًا.

ولكن جريدة «الليبرتيه» أذاعت فى عددها الصادر فى ١١ مارس أنه أُعلن:

«أن صاحب الجلالة الملك يسافر يوم ٢٨ أو ٢٩ مايو ليقابل جلالة ملك إنكلترا. وأن جلالته سيبحر على يخته المحروسة إلى تريستا ومنها إلى لندره رأسًا وأنه سينزل مدة إقامته فى انكلترا ضيفًا على الحكومة البريطانية».

«وبعد ذلك يسافر إلى باريس فإيطاليا إلى كارلسباد حيث يمضى أسابيع يُعنى فيها بصحته وبعد ذلك يعود مرة أخرى إلى إيطاليا فيمكث فيها مدة قصيرة وستستغرق هذه الرحلة أربعة أشهر تقريبًا».

«وقد عُلم أن زيارته لملك إنكلترا وللبلاد الأخرى مجرَّدة من كل صبغة رسمية وسوف لا يرافق فيها أحدًا من وزرائه وستكون نفقات الرحلة على الخاصة الملكية»[1].

وقد ناقشت جريدة كوكب الشرق هذه البيانات التى أذاعتها جريدة الليبرتيه قائلة:

«إن إذاعة السفر بصيغة أنه سيكون بصفة غير رسمية لا يقلل من شأن هذا الحادث وأن التاريخ الحديث جدًا ينبئنا عن مشاريع محالفات ومعاهدات اتُّفق عليها جميعها فى زيارات (غير رسمية) بين الملوك ورؤساء الدول!».

وفى القول بأن جلالته سينزل ضيفًا لدى الحكومة البريطانية والقول بأن الزيارة ستكون غير رسمية تناقض ظاهر، فإن الملك الذى يسافر متنكرًا يكون شأنه شأن الأفراد العاديين ولا يكون ضيفًا رسميًا. وإنما يمتاز بالمحافظة على حياته بزيادة الحراسة والعناية، ومن جهة أخرى فإن ملك مصر لا يصح أن ينزل ضيفًا إلا لدى ملك مثله أو رئيس دولة لدى إحدى الحكومات. وإنما تضيف الحكومة البريطانية مثلاً أحد أمراء الهند أو سلطان زنجبار ومن شابههم[2].

ولقد شغل الناس بخبر هذه الرحلة. وكان قلق الأحزاب الوطنية ورؤسائها أكثر منه لدى العامة وذلك على الخصوص إثر ما تقوَّل به البعض من الأقاويل القاسية فى أن هذه الزيارة لا تكون إلا لمؤامرة بين ملك مصر والحكومة الإنكليزية على مسائل مصرية تتعلق بمصالح الإنكليز وبالدستور أيضًا؛ خصوصًا وأنه جاء نبأ رسمى من لندره فى هذه الأثناء أُذيع فى لندره ذاتها تصرح فيه الحكومة البريطانية بأنه:

«لم يترتب ترتيب نهائى بعد فى لندن أو فى القاهرة لهذه الزيارة وأنه من المتعذر، نظرًا لغموض الموقف السياسى فى مصر، أن يبحث أولو الشأن فى هذه الزيارة وفى تعيين موعدها».

---

(١) البلاغ فى ١٥ مارس.
(٢) كوكب الشرق فى ١٥ مارس.

ولقد استُدل من هذا البيان الرسمى على أن الحكومة البريطانية تقول ابتداء من عند نفسها إن سفر جلالة الملك لا يتم إلا بعد جلاء الموقف السياسى فى مصر، ومعنى هذا القول أن تلك الحكومات هى التى تبتُّ فى أمر ذلك السفر وهى التى تحكم فيها ستؤول إليه من الغموض أو الجلاء وهى التى توعز إلى حكومة مصر بترتيب معدات الزيارة إذا رأت الوقت مناسبًا[1].

قالت جريدة «البلاغ» بعد إيراد هذه الملاحظة:

«وحَسْبُ القارئ أن يسأل بناء على أى حق تعلق الحكومة البريطانية سفر الملك على جلاء الموقف فى مصر؟ ولا يُعقل أن تبلغ الحكومة المصرية حكومة لندن أن جلالة الملك ينوى السفر إلى بلادها ولكنه يخشى ألا تسمح الحالة السياسية بذلك السفر!»[2].

أما عن كون هذا الخبر أورث فى النفوس، حتى الذين لا يسمح لهم مركزهم السياسى بإطلاق الكلام على عواهنه، ريبة وتذمرًا فقد ندلل عليه بحديث صرح به حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى لجريدة «لسبوار» حيث قال:

«إن رحلة جلالة الملك فى الظروف الحاضرة وقبل أن تنفرج الأزمة السياسية الحادة التى تعد من أكبر الأزمات السياسية التى مُنيت بها هذه البلاد لا يمكن أن تتفق مع أمانى البلاد ومصالحها. وقد لا يكون الغرض من هذه الرحلة إبرام اتفاق نهائى مع لندن ولكن ذلك لا يمنع من أن يكون الغرض منها وضع أساس لاتفاق مقبل لا إلمام للأمة به».

ثم قال:

«وإن هذه الرحلة لا يسع البرلمان المقبل أن يوافق عليها. وقد يكون نتيجة ذلك أن الذين ألِفوا الصيد فى الماء العكر يفسرون هذا العمل من جانب البرلمان بغير

---

(١) البلاغ فى ١٨ مارس.
(٢) البلاغ فى ١٨ مارس.

معناه الحقيقى ويذيعون الأمر على غير حقيقته فيكثر القال والقيل ويقوم فى أذهان الناس أن البرلمان ليس على اتفاق مع القصر وقد تنشأ من ذلك أزمة سياسية تفضى إلى حل البرلمان وربما أفضت إلى إلغاء الدستور والقضاء على الحياة النيابية»[1].

ومع كل هذه الضجة التى قامت حول هذه الرحلة، فإن الحكومة لم تنشر حتى ذلك التاريخ بيانًا عن صحة هذا الخبر أو عدمه والغاية من سفر جلالته ولا عما ينويه من الاستعدادات بسبب هذه الرحلة، مع أن الصحف الوطنية طلبت كلها بلسان واحد نشر مثل هذا البيان.

مقترحات حزب العمال المستقل فى المسألة المصرية:

لا مُشاحَة أن المسألة المصرية من المسائل العويصة التى ما برحت تشغل خواطر الساسة من الإنكليز؛ وبخاصة منذ أن هب أبناء مصر يناضلون من أجل حريتهم واستقلالهم. فالإنكليز منذ ذلك الحين يعملون على تثبيت مركزهم فى مصر تثبيتًا يجعله شرعيًا بحيث يكون متفقًا مع رغباتهم، باتفاق يبرمونه مع الأمة المصرية ذاتها.

وإنَّا لنعلم يقينًا أن حزب العمال البريطانى كان، قبل أن يتولى زمام الحكم هناك، ينادى بوجوب تسوية المسألة المصرية بما يتفق والأمانى المصرية اتفاقًا تامًا أو ناقصًا. وإنه لما قام زعيمه المستر مكدونالد - الذى كان آنئذٍ فى رياسة الوزارة البريطانية - بمفاوضة صديقه سعد باشا وهو يرأس الحكومة المصرية إذ ذاك فى حل المسائل المعلقة بين البلدين، ألجأت الظروف زعيم العمال الإنكليز إلى التشدد فى تلك المفاوضات خلافًا لما كان منتظرًا منه من اتباع الهوادة والنظر إلى الأمور بعين الحكمة لا بمنظار الاستعمار.

ونحن، وإن كنا لا نشاطر رأى الذين يزعمون أن حزب العمال قد يسير فى المسألة المصرية على غير ما توحى به المصلحة البريطانية لكونه يميل إلى اتباع

---

(١) البلاغ فى ٥ مارس.

بعض المبادئ الاشتراكية، إلا أننا نرى، فى الوقت نفسه، أنه ليس بقائل تمامًا بنظرية رجال وزارة الخارجية البريطانية والقواد العسكريين البريطانيين الذين ينظرون إلى مصلحة الإمبراطورية من وجهة واحدة ويبغون أن تُدار الشعوب التى تحكمها الإمبراطورية على مقتضى الخطط التى يرونها مناسبة لتقاليدهم القديمة، لا التى هى أكثر اتفاقًا مع حالة تلك الشعوب.

والذى دعانا إلى إثبات هذا الرأى هنا هو ما جاء من لندره بلسان البرق فى ١٥ مارس، بأن من ضمن الأمور التى احتوى عليها تقرير حزب العمال المستقل اقتراحات خاصة الغاية منها إخراج بريطانيا من المركز السيئ فى علاقاتها مع الشعب المصرى، وهى:

أولاً: «جلاء الاحتلال والقوات الجوية».

ثانيًا: «تشجيع مصر على دخول عصبة الأمم».

ثالثًا: «جعل قناة السويس دولية».

رابعًا: «حمل جلالة الملك فؤاد على إعادة الحياة الدستورية».

خامسًا: «دعوة البرلمان المصرى الذى حل فى مارس سنة ١٩٢٥ أو إجراء انتخابات جديدة».

سادسًا: «زوال الامتيازات الأجنبية فى مصر ومطالبة الدول صاحبات الامتيازات التى تكاد تكون جميعًا من أعضاء عصبة الأمم للقيام بعمل مشترك».

ولقد أشار الذى تناول بحث هذه الاقتراحات فى جريدة «مصر» إلى أن:

«بعض الثقات من البريطانيين أنفسهم يقولون إن استقالة مكدونالد من رياسة الحكومة كانت نتيجة تقربه من دولة سعد باشا زغلول والحديث الى أفضى به دولته فى إنكلترا لا يعدو أن يكون مطابقًا لما تمشت عليه وزارة الاستعمار وأن المستر مكدونالد ما كان مرتاحًا سرًا إلى هذه المهمة التى كانت على النقيض من

برنامج حزبه فهوى أو هوت به السياسة إلى السقوط ليكون بعيدًا عن الاشتراك في سياسة عقيمة نحو مصر»[1].

حادث مهم فى ذيل قضية الاغتيال السياسى:

بعد أن قُبض على العصابة التى ظهر أنها التى ارتكبت جميع الإجرامات والاغتيالات السياسية وحوكم أفرادها وأصدرت المحكمة أحكامها عليهم أجمعين، قامت شبهات أخرى ضد نفر من المصريين من بينهم وكيل وزارة سابق وأحد النواب فقبض عليهم وأودعوا السجن رهن التحقيق. ولقد ظلوا فى ظلمات السجون منذ قبض عليهم بعد الحكم فى قضية السردار إلى اليوم. وكانت هذه القضية تتقلب فى أدوار شتى مستغربة:

أخيرًا تقدمت من محامى المتهمين معارضة فى استمرار حبسهم وطلب الإفراج عنهم إلى دائرة محكمة الجنايات المشكَّلة برياسة حضرة صاحب العزة على بك سالم المستشار. ثم لم تلبث إلا وقد نقلت هذه المعارضة إلى الدائرة المشكَّلة برياسة جناب المستر كرشو لغير سبب معلوم.

ومن ثَمَّ تقرر تأجيل النظر فى المعارضة. وفى أثناء ذلك أُعلن تشكيل الدائرة بضم كل من حضرة صاحب العزة على بك سالم وكامل بك إبراهيم المستشارين عضوين فيها، وجُعلت الرياسة لجانب المستر كرشو.

بعد ذلك تنازل المتهمون عن المعارضة فى استمرار حبسهم وعُين اليوم السادس عشر من هذا الشهر للمرافعة فى الموضوع، فلما حضر المحامون فى ذلك التاريخ إلى المحكمة للدفاع عن المتهمين ما لبثوا أن أعلنوا بأن المستر كرشو رئيس الجلسة مريض، وعلى الأثر صدر أمر إدارى بتأجيل القضية إلى جلسة خاصة تعقد فى اليوم الثانى والعشرين من هذا الشهر. وفى صبيحة هذا اليوم ذهب المحامون إلى المحكمة وإذا بإعلان آخر فجائى مفاده أن حضرة صاحب

(١) مصر فى ٢٠ مارس.

العزة على بك سالم عضو اليمين فى هذه المحكمة قد اعتذر عن الحضور لنظر هذه القضية، وإذا بالمحكمة تُعقد وقد ناب عنه مستشار آخر هو حضرة صاحب العزة على بك عزت.

قالت جريدة «كوكب الشرق» التى نقلنا عنها هذا النبأ ما يلى:

«وموقف الدهشة هنا أن حضرة صاحب العزة على بك سالم، الذى قيل إنه اعتذر، يتمتع بصحة تامة لا تحول بينه وبين نظر القضية. والموقف الآخر الذى يدعو إلى الدهشة أيضًا، أننا لم نقف فى الدوائر الرسمية على خطاب صادر من الأستاذ على بك سالم يعلن به اعتذاره عن الاشتراك فى نظر قضية الاغتيال. والموقف الذى يحمل على الدهشة أيضًا وأيضًا، أن الدوائر الرسمية نفسها تتجاهل كيفية حصول هذا الاعتذار»[1].

وقالت جريدة البلاغ:

«لم يُعرف سبب منع على بك سالم عن الجلوس فى محكمة الجنايات للنظر فى هذه القضية إلا أن الجرائد الإنكليزية أخذت تقول إن لعلى بك اتصالاً بهيئة ذات صلة بالمتهمين. ولكن التهمة التى انبنى عليها سحب القضية من دائرة على بك سالم لم توجه فى الحقيقة إلى هذا المستشار وحده وإنما وُجهت إلى الثلاثة المستشارين الذين تتألف الدائرة منهم أو إلى اثنين على الأقل فهل ذلك إلا مساس بكرامة هؤلاء القضاة ومساس بكرامة القضاء جميعًا؟»[2].

تذاكَر المحامون الموكلون عن المتهمين فيما بينهم وقرروا إنذار على بك سالم بألا يمتنع عن أداء واجبه القانونى فى حضوره لمحكمة الاستئناف فى يوم ٢٩ مارس. فامتنع المُحضَر فى أول الأمر عن تسلُّم هذا الإنذار، ثم قبله بعد تدخل المحامين مع رئيس محكمة مصر الأهلية.

(١) كوكب الشرق فى ٢٤ مارس.
(٢) البلاغ فى ١٥ مارس.

وفى يوم ٢٩ مارس أعلنت الصحف البلاغ الرسمى الذى أذاعته رياسة محكمة الاستئناف بالقاهرة، وقد جاء فيه:

«تبينت الجمعية العمومية ما أبداه حضرة صاحب المعالى الرئيس وحضرة صاحب العزة على سالم بك من الإيضاحات وبعد أن تداولت قررت أنها، مع كونها لا تنكر على الرئيس حقه فى أن يتدخل بصفة غير رسمية فى تسوية المسائل المعلقة بترتيب الأعمال بطريقة ودية لعدم وجود مانع قانونى من ذلك».

«ومع كونها لا تريد أن تقدر أقوالاً لم تصدر إلا فى سياق محادثة خاصة غير رسمية، تُبْدى أسفها على التأويل السيئ الذى يظهر أن الجمهور أوّل به الحادثة الراهنة ونود أن نرى من الحكومة دائمًا المحافظة على استقلال القضاء. ونأسف أيضًا لعدم جعل كل ما يتعلق بتوزيع الأعمال من اختصاص الجمعية العمومية للمحكمة دون غيرها وعدم جعل قرارها فيه نهائيًا».

«أما ما يتعلق بامتناع حضرة على بك سالم وإبداله بغيره فالجمعية ترى أن الامتناع قرره صاحب الشأن بصراحة فإبداله كان قانونيًا أو ضروريًا وقررت: أنه ما دام الإبدال حصل صحيحًا قانونيًا فلا يجوز بعد ذلك العدول عن أمر تقرر حسب القانون».

قالت السياسية التى نقلنا عنها هذا البلاغ:

«إنه اتصل بنا فيما يختص بانسحاب على بك سالم أنه ذكر فى تقريره أن حضرة صاحب المعالى رئيس محكمة الاستئناف أبلغه أن وزير الحقانية طلبه ولما قابله ذكر له أن بعض كبار الموظفين الإنكليز طلبوا تنحى على بك سالم عن الجلوس فى دائرة الجنايات التى ستنظر فى قضية جرائم القتل السياسى. فقد ثبت لهم أن بعض محامى المتهمين مثل الأستاذ سلامة بك ميخائيل وغيره يترددون عليه. وأن على بك سالم لما سمع ذلك ذكر أنه كان إذًا موضوعًا تحت مراقبة البوليس»[1].

(١) السياسة فى ٢٩ مارس.

ومن كل هذا يتضح أن مسألة على بك سالم أخذت دورًا مهمًا فى الدوائر القضائية ولدى جمهور المصريين. ونعت الصحف الوطنية على الوزارة قبول هذا التدخل من الإنكليز فى القضاء، فقالت جريدة البلاغ تعليقًا على هذا التدخل الأجنبى فى القضاء:

«وهو الذى كان أراد اللورد كرومر أن يجعله تحت نفوذه بعد حادثة التلغرافات التى حوكم من أجلها الشيخ على يوسف صاحب المؤيد. ولكن القضاء الوطنى كان يقابل تلك الحملات بما تلهمه مصلحة الوطن. وأما الآن فإن اللورد لويد، الذى يريد أن يقلد اللورد كرومر فى كل شىء! لم يتأخر عن بسط نفوذه لتأييد هذا التدخل والقضاء الوطنى لم يعد يقوى على حفظ استقلاله كاملاً كالأول وكما يريد كل وطنى. ولقد رأينا أن هذه الحادثة قد ذهبت بالبقية الباقية من هيبة الحياة الدستورية والاستقلال القضائى فى مصر المضطهدة من الإنكليز، وقد تكون حلقة صغيرة من سلسلة الأعمال والمداخلات ارتكبها هؤلاء على أثر مقتل السردار»[1].

العيد الذهبى للمحاكم المختلطة بمصر:

احتفلت المحاكم المختلطة فى ٢٧ فبراير بانقضاء خمسين عامًا منذ إنشائها فى مصر ولم تكن الحكومة المصرية التابعة لها رعايا المحاكم إلا مدعُوَّة إلى الحفلة كما كان المندوب السامى البريطانى فى مصر، وكان مما يلفت النظر فى هذا الاحتفال أن وزير الحقانية المصرية كان آخر من تكلم. ولقد بحثت جريدة السياسة فى إنشاء هذه المحاكم بهذه المناسبة وفيما أدته من المهام القانونية فى القطر المصرى، فقالت فيما قالت:

«إنه منذ احتلت إنكلترا مصر رأت الدول الأخرى فى قيام هذا النظام فى القطر المصرى تَكِأة ووسيلة للتدخل فى الشئون المصرية بالمقدار الذى لا يجعلها

---

(١) البلاغ فى ٢٥ مارس.

بعيدة كل البعد عنها. وترتب على الأحداث السياسية التى اكتنفتها أن انقلب التطور الذى كان يجب أن يتم لمصالح العدالة والمبادئ التشريعية فى مصر إلى هذه. فجعلت المحاكم المختلطة تضوى تحت جناحيها كل من يستطاع أن يطلق عليه اسم الأجنبى ولو لم يكن له من قبل حق التمتع بالامتيازات. وجعلت الصبغة المصرية فيها تتضاءل وتنزوى فى أضيق الحدود».

«وكذلك أصبحنا اليوم وإذا المحاكم المختلطة أوسع اختصاصًا مما كانت يوم إنشائها بمراحل. وإذا النظام الاستثنائى الذى كان يجب أن يزول رويدًا رويدًا يوشك أن يكون هو النظام الأساسى وإذا الحكومة هى التى تدعى من جانب المحاكم المختلطة للاحتفال بانقضاء خمسين عامًا على إنشاء هذه المحاكم فى مصر».

«وأقل ما تقضى به أحكام التشريع والعدالة فى هذا الموضوع أن يقصر اختصاص المحاكم المختلطة على من كانوا أصحاب امتيازات يتقاضون أمام المحاكم القنصلية قبل إنشاء المحاكم المختلطة وأن يمتد اختصاص هذه المحاكم على هؤلاء المخبرين فيشمل المسائل الجنائية والأحوال الشخصية وأن يزداد العنصر المصرى فى قضاة هذه المحاكم وفى سائر وظائفها حتى يشعر المصريون بأنها محاكم مصرية حقًا وأن تسرى عليها أحكام التشريع المصرى ما دام لهذه الأحكام مثيل فى قوانين الدولة صاحبة الامتيازات»[1].

تقرير لجنة ماء النيل

لم تَغِب عن الذاكرة تلك الطامة الكبرى التى حلت بالبلاد بعد مقتل السردار. التى كان من نتائجها ذلك الإنذار الذى وجهه المندوب السامى البريطانى للحكومة المصرية فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وكان من ضمن الطلبات التى تضمنها هذا الإنذار، ترضية لبريطانيا العظمى، أن تطلق يد الحكومة السودانية من القيد بريّ ٣٠٠ ألف فدان فى أرض الجزيرة إلى مقدار لا حد له. وما رد به

(١) السياسة فى أول مارس.

دولة سعد باشا زغلول رئيس الحكومة المصرية إذ ذاك فى هذا الشأن أن التغيير فى مقدار المساحة التى تُروى أمر سابق لأوانه. وأن اللورد ألنبى زاد على ذلك بأن أبلغ حكومة السودان أن يدها مطلقة من ذلك القيد. واحتجاج دولة سعد باشا على ذلك التصرف من قِبَل المندوب السامى.

ولا يغيب عن الذاكرة كذلك أن وزير خارجية إنكلترا سُئل عن هذا الطلب الجائر الذى طلبته الحكومة الإنكليزية فى إنذارها فى مجلس العموم، فأجاب بأن هذا الطلب كان تسرعًا وأن ضيق الوقت لم يسمح للحكومة الإنكليزية بدرسه.

ولما تولى زيور باشا الوزارة طلب من المندوب السامى العدول عن بلاغه لحكومة السودان، فأجاب فخامته أنه «لم يخطر ببال حكومته المساس بحقوق مصر التاريخية والطبيعية بمياه النيل» ثم اقترح تشكيل لجنة برياسة المسيو كاستر كريمر الهولندى وعضوية مندوب مصرى هو عبد الحميد سليمان باشا ومندوب إنكليزى هو المستر جريجور. تضع أساسًا لتوزيع المياه مع مراعاة مصالح مصر دون مساس بحقوقها. وكان المقرر أن تقدم هذه اللجنة تقريرها فى شهر يونية من هذا العام. ولكن رئيسها مرض وتُوفِّى فى ٢١ يوليو سنة ١٩٢٥، وانتهى الأمر بأن اتفقت الوزارة المصرية مع دار المندوب السامى على أن يتم المندوبان المصرى والإنكليزى عملهما وحدهما.

وقالت جريدة «الأهرام» التى ننقل عنها البيانات الأخيرة لهذا الحادث ما يلى:

«ولقد أتم المندوبان هذا العمل وقدما التقرير وهو يقع فى ٤٨ صفحة من الفولسكاب مكتوبة باللغة الإنكليزية على الآلة الكاتبة وأرفقت اللجنة به صور الأرصاد والمقاييس التى تثبت عليها تقديراتها حتى يكون لدى المطّلع على التقرير فرصة لمراجعة النتائج التى أشارت بها على الأسس التى بُنيت عليها»[1].

---

(١) الأهرام فى ٢٨ مارس.

وقالت «السياسة» تعليقًا على تقديم هذا التقرير:

«إن اللجنة لم تكن لجنة مُحكِّمين وإنما كانت لجنة خبراء لإبداء رأيها فى مسألة طرحت أمامها وللحكومتين المصرية والبريطانية بعد ذلك أن تبحثا المسألة فيما بينهما واتخاذ القرار الذى يتراءى لهما».

«ويجب أن نزيل خطأ علق بأذهان الناس يرجع إلى حد كبير إلى أن الصحف كانت تسمى اللجنة «لجنة مياه النيل». فإن اللجنة مهمتها فقط (إبداء رأيها فى كيف يمكن توسع الزراعة فى الجزيرة بالسودان دون إضرار بمصالح مصر) ولم يتناول بحثها تقسيم مياه النيل بين مصر والسودان كما فهم الناس خطأ فإن ذلك لو حدث لكان خروجًا منها عن حدود مأموريتها المذكورة فمسألة النهر الكبرى وتقسيمه بين مصر والسودان لم تدخل فى دائرة بحث اللجنة»[1].

وقالت جريدة «المقطم»:

«إن هذا التقرير أُمضى باتفاق المندوبين وإنه سيُقدم إلى الحكومة المصرية والحكومة السودانية. ويؤخذ مما اتصل بنا أن أهم ما تضمنه هذا التقرير هو أن تختص مصر بكل الماء الذى يجرى جريًا طبيعًا فى النيل الأزرق عند سنار إلى ١٥يولية مع مراعاة ما مُنح قليلاً من حقوق الرى بالآلات الرافعة المنصوبة فى السودان. وأن تسمح بأخذ الماء بترعة الجزيرة الكبرى من ماء النيل الجارى فيه من ١٦ يولية بشرط أن يكون مقدار الماء الجارى فى النيل الأزرق عند سنار والنيل الأبيض عند الملاكال قد بلغ فى الأيام الخمسة السابقة ١٦٠ مليون متر مكعب فى اليوم الواحد».

«وبعد ذلك يجوز أن يزيد ما يسيل بترعة الجزيرة زيادة تدريجية من أول أغسطس إلى ٣٠ نوفمبر بمعدل ١٦٨ مترًا مكعبًا فى الثانية ومن أول ديسمبر إلى ٣١ منه بمعدل ١٦٠ مترًا مكعبًا فى الثانية».

---

(١)السياسة فى ٢٩ مارس.

«ويلى ذلك بيان التسوية التى تتبع فى السنين التى يكون فيها تصرف النيل عند أسوان أقل من ٤٧٠٠ مليون متر مكعب».

«ولا يجوز أن تأخذ ترعة الجزيرة فى أثناء يناير أكثر من ١١٧ مليون متر مكعب. أما ملء خزان سنار إلى المستوى المطلوب من مد ترعة الجزيرة بالماء الكافى إلى أن يصل الماء فيه إلى منسوب الخزان المطلوب فيجب أن يتم فى شهر نوفمبر كما نُص عليه قبلاً».

«أما كل الماء الذى يرفع من النيل فى السودان بالآلات الرافعة فيحسب على حساب خزان سنار بعد ٣١ ديسمبر أى ما ترفعه الآلات الرافعة كذلك يجب أن تُعطى مصر ما يساويه من الماء المخزون بخزان سنار ويجب أن يُدار خزان سنار على منوال بحيث يخزن فيه من الماء ما يكفى لتسديد هذا المقدار لمصر».

«وبعد انقضاء شهر فبراير لا يُسمح بالرى الصيفى فى السودان إلا فى الأراضى التى صودق على إروائها كذلك من قبل».

«وترى اللجنة أنه يجب فى المستقبل أن يُعاد النظر من حين إلى حين فى الأمور التى تناولها تقريرها. وعندها أنه من الضرورى جدًا احترام حقوق الرىّ التى تكون مقررة عند إعادة النظر فى هذه الأمور. وخصوصًا ألا يأخذ السودان من شهر يناير من ماء النيل الجارى سوى ما هو مقرر للآلات الرافعة فيه وهو يقدر بمائة وسبعة عشر مليون متر مكعب أما سائر حاجات السودان من الماء إلى شهر يولية فيجب أن يأخذها من الماء الذى يخزن فيه».

«ونوّه التقرير بأن ارتقاء مصر المقبل قد يقتضى بناء أعمال هندسية فى السودان والبلدان المجاورة له وأنه يجب أن تجعل مصر تشعر وتوقن أنها تستطيع الاعتماد على كل مساعدة من الحكومات التى ينتظر أن تبنى هذه الأعمال فى أراضيها».

«ونوه أيضًا بأهمية تبادل الثقة والتعاون فى جميع المسائل بالنيل ومائه وألا يسمح لاعتبار ما بأن يحول النظر عن ذلك»[1].

---

(١) المقطم فى ٢٧ مارس

وعلقت الأهرام على ما جاء بهذا التقرير بقولها:

«ما كنا نصدق وما كان يجوز على عقل إنسان أن يقوم مهندسان اثنان فقط أحدهما إنكليزى والآخر مصرى بتقسيم ماء النيل بين مصر والسودان مهما أوتى هذان المهندسان من سعة العلم والمعارف للحكم على الحاضر وللحكم على المستقبل ولتأسيس هذا الحكم على أمور لم تدرس درسًا وافيًا ولم تُمحَّص تمحيصًا دقيقًا ولا يُنتظر أن يتم درسها إلا إذا تولى المهندسون هذا الدرس وكانوا فيه من الإخصائيين قبل انقضاء سنين عديدة».

«وإذا أردت أن تعرف الغرائب فى هذا التقرير فأول هذه الغرائب أن يقول الاثنان أنهما إتفقا على الحكم الذى أصدراه اتفاقًا تامًا. فهل يذكر المهندسون المصريون أن اثنين منهما استطاعا الاتفاق الكامل التام على توزيع مياه ترعة واحدة تجرى فى منبسط أرض مصر وكمية المياه معروفة وكمية الأرض التى ترويها تلك المياه معروفة وهى إذا قيست بالمتر كان حصرها سهلاً وإذا وزنت باللتر كان وزنها ممكنًا؟».

«إن حكومة مصر أجازت لحكومة السودان زراعة ٣٠٠ ألف فدان فى السنة على أن تأخذ لرى هذه النقطة ٨٤ مليون متر مكعب فى الثانية. وهذه الكمية من الماء تكفى لرى ٤٥٠ ألف فدان وأما الكمية المعطاة فى التقرير فتكفى لرى مليون فدان»[١].

تغلب الأجانب فى بلدية الإسكندرية:

علم المُطَّلع على الفصول السابقة أن الوزارة أصدرت فى شهر فبراير الماضى قرارًا يقضى بحل قومسيون بلدية الإسكندرية وإنشاء لجنة إدارية بدلاً منه. وقد عينت الوزارة غالبية هذه اللجنة من الأجانب. وبمساعدة هذه الغالبية قام المسيو فاندنيوش النائب العمومى أمام المحاكم المختلطة ووكيل اللجنة يأمر فيُطاع وينهى فيُهاب.

(١) الأهرام فى ٢٨ مارس.

وقالت جريدة «كوكب الشرق» التى نروى عنها هذا النبأ إنه:

«وصل به الأمر أخيرًا إلى أن يعين المستر جيمس رئيس حسابات البلدية وكيلاً للبلدية ذاتها للقضاء بهذا التعيين على كل نفوذ وطنى فى بلدية الثغر. وقد كان موقف الأعضاء الوطنيين إزاء هذا الاستبداد مشرفًا فإنهم لم يكتفوا بالانسحاب من الجلسة والاحتجاج على ما قرره المسيو فاندنيوش وإنما هم رفعوا استقالاتهم تلغرافيًا إلى الوزارة».

«ألا وأن الغالبية فى الإسكندرية من الوطنيين وأكثرية الضرائب تُجبى منهم فليس من العدل، بحال من الأحوال، أن يكون على الوطنيين الغُرْم وأن يكون للأجانب النفوذ والسلطان والغُنّم. وأن يكون المصريون غرباء فى بلادهم بسبب ضعف هذه الوزارة وأنوثتها»[1].

زيارة اللورد لويد للإسكندرية وحفلة كلية ڤيكتوريا:

أقامت كلية ڤيكتوريا التى أُنشئت بإيعاز اللورد كرومر بالإسكندرية، حفلة للورد لويد فى يوم السبت ٢٧ مارس بمناسبة قيامه بما أسمته الصحف الإنكليزية: (بزيارة رسمية) للإسكندرية.

- قالت الأهرام:

«وقد أسرفت هذه الصحف فى الدعاية للمندوب البريطانى فتجاوزت حدود الوقار والجد وزعمت أنه ينشئ بخطبة (عصورًا جديدة)».

«وقد حضر هذه الحفلة نحو ألف شخص بين أعيان وموظفين وطلبة».

«وخطب المندوب السامى فى هذا الاجتماع وأشار فى خطبته إلى العلائق التى بين مصر وبريطانيا فقال فى هذا الموضوع: (إن اللورد كرومر وثّق ما بين مصر وإنكلترا من المشاركة فى الحياة مما جعل هذه المشاركة ضرورية لازمة للأمتين يجب أن تبقى مهما تغيرت الأشكال والصيغ)».

---

(١) كوكب الشرق فى ٦ مارس.

«فهل يريد اللورد لويد من هذه الكلمة أن يظل له، وهو خليفة اللورد كرومر على كرسيه، ما كان للورد كرومر وهو على ذلك الكرسى من الحكم ونفوذ الإدارة والسيطرة على الحكومة المصرية؟».

«وقد ذكر لورد لويد أن الغرض من إنشاء كلية ڤيكتوريا هو تربية مصريين يحسنون فهم الإنكليز ويساعدون على تقوية العلاقة التى أنشأها لورد كرومر بين البلدين. فإذا صح هذا كان على المصريين أن يضنوا بإلقاء فلذات أكبادهم إلى هذه التهلكة التى لا تقتصر نكبتها على انحلال القومية فيهم وضعف الوطنية بل لابد لها من أن تغمر البلاد وتقذف بها إلى درك الضعة والهوان»[1].

وقالت جريدة البلاغ بعد ذكر خطبة اللورد وانتقادها:

«على أنَّا لا نختم هذه الكلمات قبل أن نشير إلى خطبة رئيس وخطبة مدير الكلية. فأما خطبة الأول فكانت متمشية فى سياقها وروحها مع خطبة المندوب البريطانى، ولا شك فى أن هذا أقل ما كان ينتظر من رجل كزيور باشا فلا عتب عليه ولا ملام».

«وأما خطبة مدير الكلية فقد كنا نؤثر، لمصلحة الكلية ذاتها، ألا يذعن فيها للضرورات السياسية فيزعم فى تحمسه للورد لويد أن البلاد يسودها جو التفاؤل».

«وقد صرحت «الغازيت» فى سياق تعليقها على خطاب المندوب البريطانى أن الإنكليز يعتبرون (مصرهم هذه) جزءًا من مواصلاتهم الإمبراطورية وأنهم من ثَم عقدوا النية على البقاء فيها».

«فهذا هــو الذى يجب أن يتعلمه الطلبة المصريـون وأن يتعلموا معــه أنهـم لا يستطيعون أن يسموا أنفسهم رجالاً شرفاء ما بقيت هذه السياسة الإنكليزية على حالها وما بقيت بلادهم فى هذا المركز»[1].

---

(١) الأهرام فى ٣٠ مارس.
(٢) البلاغ فى ٣٠ مارس.

اللورد لويد فى افتتاح المعرض الزراعى الصناعى:

روت صحيفة (ليسوار) التى تصدر فى القاهرة باللغة الفرنسوية أنه:

«لما بدأت إدارة المعرض الصناعى المصرى تستعد لحفلة افتتاحه ودعت لذلك بين من دعتهم اللورد لويد المندوب البريطانى، أرسلت دار المندوب السامى إلى إدارة المعرض تسألها:»

أولاً: «كيف يكون استقبال اللورد؟ ثانيًا: ما مركز الشخص الذى سيكون فى استقباله؟ ثالثًا: فى أى مكان من المعرض يكون هذا الاستقبال؟ رابعًا: ما المركز الذى يكون للورد ساعة استقبال جلالة الملك؟ خامسًا: ما المكان الذى يشغله اللورد بالنسبة لجلالة الملك؟».

«فلما تلقت إدارة المعرض هذه الأسئلة أجابت عنها بأن المعرض عمل وطنى محض وأن مكان اللورد سيكون بين الأمراء والوزراء. ثم جرت الاستعدادات الأخيرة لاستقبال الملك فوضع شريط فى مدخل المعرض تقرر أن تصل إليه عربة جلالته وحدها أما العربات الأخرى فتقف بعيدًا عنه».

«جرى افتتاح المعرض فى أول مارس. وفى ساعة الاحتفال جاء الوزراء والأمراء فوقفوا فى المكان المخصص لهم بعيدًا عن الشريط. ثم جاء اللورد لويد يرافقه أركان حربه ومستر هندرسن فلم يقف حيث وقف الوزراء والأمراء، بل سارعت عربته إلى المكان الذى خُصص لعربة جلالة الملك فتقدم إليه موظفو المعرض وردوه عن قصده. وبعد هنيهة جاء موكب جلالة الملك فتسابق الحاضرون إلى استقباله، ونظر اللورد لويد فرأى نفسه منفردًا ليس معه غير مستر هندرسن وأركان حربه فوقف نحو خمس دقائق. ثم خرج من المعرض عائدًا إلى داره»[1].

وقالت جريدة البلاغ تعليقًا على هذا الحادث:

«وقبل هذا الحادث بأيام تناقلت الصحف أن دار المندوب السامى البريطانى اشترطت لحضور اللورد لويد احتفال المحاكم المختلطة مثل هذه الشروط تقريبًا

(١) ليسوار فى ٣ مارس.

ولولا أن اللورد انحرفت صحته بعد ذلك فلم يتيسر له حضور الاحتفال لوقعت المحاكم المختلطة بسبب هذه الشروط فى ورطة ولكان موقفها حرجًا أمام الوزراء المفوضين للدول الأخرى لو أنها قبلتها. وواضح من هذا كله أن اللورد لويد لا يكتفى بأن يكون له المركز الذى كان لسلفه اللورد أللنبى بل يريد أن يكون له مركز أعلى ويُعامل كما يُعامل جلالة الملك»(١).

خلاصة مرافعات قضية قروض الجزية:

بعد أن صدر حكم المحكمة المختلطة الابتدائية فى صالح حَمَلة أسهم قروض الجزية كما مر بنا فى الفصول المتقدمة. رفعت الحكومة استئنافًا لهذا الحكم ينص على اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر فى هذه القضية وحكم للمدعين بطلباتهم، وأن تستمر الحكومة المصرية على دفع مبلغ سنوى قدره ٢٨٠,٦٢٢ جنيهًا حتى ينتهى القرض الذى عقدته تركيا فى سنة ١٨٩١؛ وكذلك مبلغ سنوى آخر قدره ٣٢٩,٢٤٦ جنيهًا حتى نهاية قرض سنة ١٨٩٤.

وقد ناب عن الحكومة المستشار الملكى المسيو روستى فأبدى فى مرافعته مقدرة وكفاية كبيرتين، وهاجم الحكم الابتدائى فى ثلاثة من جوانبه قبل أن يصل إلى لُب القضية. وبدأ مرافعته بأن أنكر حق المدعين فى رفع الدعوى بالنيابة عن حملة السندات ونفى كذلك حقهم الشخصى فى تلك الصفة، لأن الحكومة لم تتعهد قط (للأفراد) ولم تباشر دفع قسائم السندات. وإن كانت تعهدت بدفع مبالغ معلومة إلى بعض المصارف لحساب الخزينة العثمانية.

ثم عمد جناب المستشار الملكى إلى نقد الحكم الابتدائى، فاعترض عليه رفضه لطلب المستشار أن يضم بنك روتشلد فى بارس والبنك العثمانى أخصامًا فى الدعوى. وكانت حجته فى ذلك أن هذين المصرفين قد ذكرا بالنص بجانب بنك إنكلترا فى عقدَى القرضين وكذلك فى المراسيم الخاصة بهما. ثم إن بنك روتشلد والبنك العثمانى يملكان ثلاثة أرباع السندات؛ فلذلك كان من الواجب أن تظهر فى

(١) البلاغ فى ٤ مارس.

الدعوى هذه المصارف الثلاثة. ويهم الحكومة حضور مندوبين عن هذه المصارف حتى يصدر الحكم فى مواجهتهم بأعضاء الحكومة من سداد تلك الحكومة.

وطلب المسيو روستى بعد ذلك أن يُعلَن هذان المصرفان بالحضور وأن تُحال القضية من جديد إلى المحكمة الأولى التى أصدرت الحكم؛ لتصدر حكمها فى مواجهة مندوبين عن جميع أولياء الشأن فى القضية.

وانتقل من ذلك إلى أن نفى اختصاص المحاكم المختلطة بالنظر فى هذه القضية لأن الأمر يختص (بسيادة الدولة)، وبرهن فى بحث مستفيض قيّم على أن القرار الذى أصدرته الحكومة المصرية بالامتناع عن دفع القروض هو قرار ناتج من سيادة الدولة فيخرج لذلك عن اختصاص المحاكم، وقد وافق جلالة الملك على ذلك القرار مرتين وصدر فى شكل قانون. وقال المسيو روستى إنه يصر الآن على هذا الدفع الذى قدمه من قبل إلى محكمة أول درجة.

وبحث المستشار فى أصل القروض ومسئولية مصر المزعومة عنها، فقال إنه لم يكن يقصد أحدًا حين عقدت القروض فى سنة ١٨٩١ وسنة ١٨٩٤ أن تكون مصر مسئولة مباشرة عن سدادها حتى ولو انتهت السيادة العثمانية وبعد أن تسقط الجزية! وإنما كان هناك (تعهد بالدفع عددًا من السنين) ولم يكن يفكر أحد إذ ذاك فى أن مصر ستستقل عن تركيا. ولقد زالت السيادة العثمانية سنة ١٩١٤ ولكن الحكومة المصرية استمرت على الدفع حتى سنة ١٩٢٤؛ ولكن (بصفة مؤقتة) وبتحفظ محدود كنهه أن يُفصَل فى المسألة بعد انتهاء الحرب.

وعالج المسيو روستى كلمة الانتداب التى لجأ إليها المُدَّعون وأوضح معانيها المختلفة ليبين كيف وجب على مصر أن تدفع تلك القروض بدل تركيا، وانتهى من ذلك بأن أنكر ما زعمه المدعون من أن مصر مسئولة أصلاً عن دفع القروض وفوائدها تلك التى تبلغ أربعة عشر مليونًا من الجنيهات فوق ديونها الخارجية الأخرى!![1].

(١) كوكب الشرق فى ٢٧ مارس.

زيارة زيور باشا لطور سيناء:

سافر دولة زيور باشا رئيس الوزارة إلى طور سيناء لزيارة القديسة كاترينا؛ إجابة لدعوة البطريرك بروفيرسوس الثانى.

وهذا الدير هو الذى بناه الإمبراطور چوستانيان آخر الإمبراطرة الذين حكموا فى الشرق. وقد بناه إيفاء لنذر أخته هيلانة مقابل غُنْمِها السلامة فى ذهابها إلى القدس للزيارة وعودتها منه إلى بلادها. وهناك دُفنت القديسة كاترينا بعد أن وُضعت جثتها فى تابوت من الذهب الخالص ومن الفضة الخالصة مرصعًا بالأحجار الكريمة. وعند هذا الدير الموضع الذى رأى فيه النبى موسى النار وهناك نزل الوحى الإلهى للنبى موسى أن **﴿اخلع نعليك إنك بالواد المقدس طُوًى﴾**. وعلى مقربة من هذا المكان يوجد الجبل الذى وقف فوقه النبى موسى وكلّم الله عز وجل.

وارتفاع الجبل سبعة آلاف قدم وله درجات منحوتة يبلغ عددها ألفين وعرض بعضها متران وعرض البعض الآخر ثلاثون سنتيمترًا. وبجانبها هُوَّات عميقة يبلغ عمقها ثمانمائة وألف متر. وقد خلع زيور باشا نعليه بالوادى المقدس بناء على طلب البطريرك.

وقد نزلت البعثة الزيورية ضيفة على البطريرك فنام أفرادها فى غرف الأسقفية، ولكنهم لم يأكلوا إلا ما أخذوه معهم من الزاد من لحوم باردة وعيش مقدد. وقد احتاجوا إلى لحم هناك فأخذوا خروفًا دفعوا ثمنه قمحًا لأن البيع والشراء محرم فى الدير بالنقود؛ ولذلك يتم الأخذ والعطاء بتبادل الصنف.

وهذه النواحى تابعة للحكومة المصرية ولكن ليس هناك شىء عن مصر ولا يُرى لها أثر اللهم إلا البطريرك الذى زار مصر بضع مرات.

حديث مؤتمر الخلافة:

كان الكُتَّاب لا يزالون فى هذا الشهر أيضًا يكتبون عن هذا المؤتمر. وقد تناول الشيخ على عبد الرازق الكاتب المعروف هذا البحث ووفَّاه حقه من النقد على ما

يوافق مذهبه فى الخلافة الذى يقول بأنها ليس لها وجود لذاتها فى الدين، وإنما هى ظاهرة من ظواهر القوة والسلطان حرص على أن يقلدها ملوك الإسلام. قال الأستاذ فيما قاله:

«كانت مسألة الخلافة أولاً دفاعًا عن مقام معين يُراد الاحتفاظ به كأثر يحتاج إلى العناية وكمريض يحتاج إلى الحماية. لكن ذلك الأثر قد بطل وانتهى أمر ذلك الرجل المريض فانتقلت المسألة إذن إلى وضع آخر واتجه الرأى إلى العمل على إيجاد مقام جديد يحل محل ذلك الأثر الذاهب. لأن أناسًا يريدون أن يبقى فى الوجود ذلك الشىء ليكونوا له حماة».

«ومن غريب ما قد يلاحظ أن مسألة الخلافة لم تُثِرْ شيئًا من الاهتمام فى مملكة من الممالك الإسلامية ذات الاستقلال الحقيقى. فالترك لا يذكرون الخلافة اليوم إلا ليحنثوا بعض ما يندس أحيانًا إلى بلادهم من جراثيمها. ولسنا نسمع للخلافة حديثًا عن الفرس ولا عن الأفغان وإنما تهتم بالخلافة تلك الأمم التى لا تملك أمر نفسها ولكن يحركها الأجنبى ويقلبها ذات اليمين وذات الشمال ولا يهتم بالدعو إلى الخلافة فى تلك الأمم رجال من أهل الكرامة الذاتية والشخصية المستقلة وإنما يهتم بها رجال لا يملكون لأنفسهم أمرًا ولكن يحركهم غيرهم فيتحركون».

إلى أن قال:

«وقال أسيادنا المشايخ فى مصر بدعوتهم المعروفة إلى مؤتمر الخلافة ينشرونها فى الهند وفى المستعمرات الإنكليزية بنوع أخص وسبحان من جمع بين مصر وبين الهند وتلك المستعمرات فى مؤتمر الخلافة ولم يجمع بينهما فى شىء قبل ذلك».

وختم كلامه بهذه العبارة:

«كأنما كتب الله ألا تقوم الخلافة اليوم إن قامت إلا على أساس من الذل والعبودية وألا تنتصر إلا على أيدى دول أذلاء مأجورين مُستَعْبَد»[1].

(١) السياسة فى ١٢ مارس.

أما جريدة الاتحاد فقد أخذت تندد بأقوال الصحف الوفدية والدستورية التى تلهج بذكر الخلافة، وتحمل على المؤتمر التى دعت إليه لجنته المصرية قائلة:

«إن هذه الصحف تعلم علم اليقين أن حضرة صاحب الجلالة الملك لا رغبة له فى الخلافة وأن جلالته أبدى الكراهة لذلك مرتين كما بيَّنا من قبل وكما قالت البلاغ ولا بأس من إيراد ما قالته البلاغ فى هذا الصدد، قالت فى عددها الصادر فى ١٦ ديسمبر الماضى من مقالات بعنوان (صفحة كانت مطوية ـ وزارة الشعب ودفاعها عن الدستور):»

«والذى نعرفه نحن ونستطيع أن نؤكده فى مسألة هذه اللجان ـ تعنى لجان الخلافة ـ هو أن سعد باشا لم يكد يعلم أن الترك ألغوا الخلافة حتى سأل جلالة الملك رأيه فى نقل الخلافة إلى مصر فأبدى جلالته الكراهة لذلك: فكان طبيعيًا أن تندهش الوزارة السعدية إذ ترى لجانًا للخلافة تؤلف فى جميع أنحاء البلاد ومقربين من القصر يشجعونها ويوزعون لرؤساء الأزهر بتأييدها والأخذ بيدها. وكان طبيعيًا أيضًا أن يعود سعد باشا إلى جلالة الملك يسأله. فلما سأله قال جلالته (إنه لا يعرف لجان الخلافة ولم يغيِّر رأيه الأول)».

قالت «الاتحاد:»

«وما دام السعديون يعلمون ذلك ـ ويعرفه الدستوريون أيضًا كما نعرفه ـ فما معنى أن تكتب صحف القوم كل صباح ومساء مُغْرِية عن القلق من جراء دعوة هذا المؤتمر إلى الانعقاد فى مصر والإشفاق من أن يقع اختياره على حضرة صاحب الجلالة الملك؟»(١).

ويجدر بنا فى هذا المقام أن نضيف إلى ما أوردناه ما نشرته صحيفة (مصر) من «أن السيد حبيب رئيس الوفد الهندى الإسلامى، ضيف مصر الآن» لما زار سعد زغلول باشا صرح له دولته بأنه (يوجد فى البلاد الإسلامية من يصدق فيه قول الشاعر):

أتته الخلافة منقادةً ... إليه تجرر أذيالها
فلم تك تصلح إلا له ... ولم يك يصلح إلا لها

(١) الاتحاد فى ١٨ مارس.

أخبار السودان:

نقلت جريدة كوكب الشرق عن جريدة «دوتسه الجمبانيه يشتونج» الألمانية النبأ الآتى لمُكاتبها فى الخرطوم:

«يقول التقرير الرسمى عن الحملة التأديبية التى وُجّهت ضد القبائل الثائرة فى جبال النوبة إن القوات الحربية اصطدمت بمقاومة عنيدة. وتُقدر قوة الثوار بألف رجل وهم يختبئون فى الجبال والكهوف. وقد بدأت فرقة الهجانة البريطانية والطيارون الإنكليز مناورتهم الحربية فى ٤ فبراير. ورُميت قنابل فوق الكهوف فسلّم خمسون من الرجال والنساء والعجائز. ولكن الثائرين تحصنوا بجبل جلود فألقى الإنكليز عليه القنابل مرة ثانية. ثم أخذ هؤلاء الماشية فسلّم أناس آخرون. ولكن معظمهم من العجائز والأطفال».

«وفى ٩ فبراير أتى الإنكليز بمدافع كبيرة وهدموا بها مداخل الكهوف وتقدم الفرسان من قوة المدفعية فوصلوا إلى الجبال وهنالك وجدوا مخزنًا للقمح فحرقوه».

«وأما الحملة على جبل يمين فقد أوقفت مؤقتًا وحُشدت جميع القوات حول جبل جلود».

«وفى ١١ فبراير رمت الطيارات قنابل مجموع وزنها طنان اثنان فقتل ٢٥ من الأهالى وأُسر ثلاثمائة».

قالت:

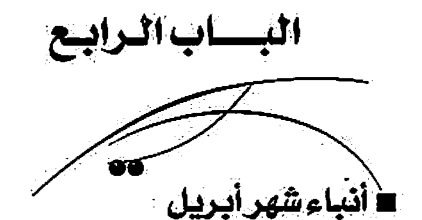
«وأيدت جريدة «حضارة السودان» التى تصدر فى الخرطوم هذه الأخبار كما هى».

«وفهم أن حكومة السودان استخدمت الموالين العرب لمعاونة القوة التى سيَّرتها لمهاجمة الثائرين»(١).

■■■

---

(١) كوكب الشرق فى ٦ مارس.



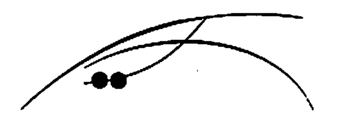
الباب الرابع

■ أنباء شهر أبريل

■ ■

الفصل الأول

حركة الانتخابات لمجلس النواب .



إذا جاز لنا أن ننعت أشهر هذا العام كل شهر باسم خاص فقد يصح أن نُطلق على هذا الشهر اسم شهر النضال الانتخابى. لأن الوزارة والأحزاب السياسية المؤتلفة والصحف كل هؤلاء كانوا مشتغلين أثناء هذا الشهر عن كل أمر آخر بمسألة الانتخابات التى أصبح مستقبل البلاد منوطًا بنتائجها وبما تُظهره هذه النتائج من وجوه العمل؛ لإخراج مصر من الحالة المظلمة التى وقعت فيها بتأثير الظروف الأخيرة القاسية، وبتأثير خذلان الحكومة للأحزاب المؤتلفة ومناضلتهم ومصادرة إرادتهم بغيًا على الحق.

وإنَّا لنذكر من حوادث الشهر الماضى ذهاب كل من حضرتَىْ صاحبَى المعالى فتح الله بركات باشا ومحمد على باشا نائبين عن لجنة الأحزاب المؤتلفة إلى وزارة الداخلية وقابلا فيها دولة زيور باشا وطالبا أن تسرع الوزارة فى إجراء الانتخابات، فأجابهما بأن مرسوم الترشيح سيصدر فى يوم ٢٥ مارس وأن الترشيحات ستبدأ فعلاً فى يوم ٢٦ منه ولكن الموعد تأخر، وروت السياسة أنه سيصدر فى يوم ٢٨ فلم تتحقق روايتها.

وفى أول يوم أبريل اجتمعت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطنى برياسة دولة عبد الخالق ثروت باشا بعد أن ظهرت نتيجة مقابلة مندوبى هذه اللجنة لدولة رئيس مجلس الوزراء، وأصدرت القرار الآتى:

«بناء على القرار السابق للجنة التنفيذية للمؤتمر الوطنى وعلى الموعد الذى كان حدده حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء لصاحبى المعالى محمد فتح الله بركات باشا ومحمد على باشا لإخبارهما بما تم بأمر إصدار المرسوم الخاص بدعوة الناخبين للانتخاب وتحديد ميعاد انعقاد البرلمان قد تقابلا مع دولته فى منتصف العاشرة من مساء اليوم فأبلغهما دولته بأن المرسوم المذكور سيُعرض غدًا على حضرة صاحب الجلالة الملك وأن المواعيد تحدد فيه بحيث يكون اجتماع البرلمان فى آخر شهر مايو وعلى الأكثر فى الأيام الأربعة الأولى من شهر يونيو. وقد عادا بعد ذلك إلى لجنة المؤتمر التى كانت منعقدة إذ ذاك لهذا الغرض وأبلغاها هذه النتيجة وبناء عليه قررت اللجنة إثبات ذلك والنشر عنه فى الجرائد»[1].

وفى اليوم المذكور اجتمع مجلس الوزراء وقرر رفع مشروع المرسوم المتضمِّن تعيين موعد الانتخابات النيابية إلى حضرة صاحب الجلالة الملك؛ للتفضل بتوقيعه والأمر بإذاعته ونشره فى ملحق خاص توزعه الوقائع المصرية فى اليوم التالى.

ويتألف هذا المرسوم من مواد ثلاث هذه خلاصتها:

أولاً: «الناخبون المقيدة أسماؤهم فى جداول الانتخابات مدعوون للاجتماع فى يوم السبت ٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ فى الأمكنة التى يعينها وزير الداخلية لانتخاب أعضاء مجلس النواب من الساعة الثامنة صباحًا إلى انتهاء الانتخابات بالطريقة المبينة فى المادة الخمسين من قانون الانتخاب».

ثانيًا: «إذا لم يَحُز أحد المرشحين لعضوية مجلس النواب فى التاريخ المتقدم بيانه الأغلبية المطلقة يُعاد الانتخاب فى يوم السبت ٢٩ مايو سنة ١٩٢٦ فى نفس مكانه ومواقيته المتقدمة بيانها كذلك».

ثالثًا: «على وزير الداخلية والحقانية تنفيذ هذا المرسوم ويُعمل به من تاريخ نشره فى الوقائع الرسمية».

---

(١) كوكب الشرق فى ٣ أبريل.

وبالنظر إلى أن الدستور ينص صراحة على ضرورة عقد البرلمان فى خلال الأيام العشرة التالية لتاريخ إعلان نتيجة الانتخابات الخاصة بأعضاء مجلس النواب، لم يَرَ مجلس الوزراء ضرورة تضمُّن المرسوم الصادر بدعوة الناخبين لإجراء الانتخابات مادة تعين موعد انعقاد البرلمان.

ولقد قالت جريدة الأهرام:

«المفهوم من ذلك أن البرلمان قد ينعقد بعد إعلان نتيجة الانتخابات بأربعة أو خمسة أو ستة أيام أو أكثر ولكن لا يجوز مطلقًا تأجيل انعقاده إلى أكثر من عشرة أيام»[1].

ولقد ظلت الوزارة فى إصرارها على عدم تحديد موعد انعقاد البرلمان خلافًا لنص المادة (٨٩) من الدستور لذلك تسآل الناس مرة أخرى عن سبب هذه المخالفة. وذهبوا إلى أن الوزارة لها نوايا متجهة ضد مجلس النواب المقبل حيث إذا وجدته بأكثرية مخالفة لها عملت فى آخر وقت ما تريده.

اتفاق الأحزاب المؤتلفة على الترشيحات:

وما برحت الأحزاب المؤتلفة تتناقش وتتشاور فى أمر الترشيحات النيابية ردحًا من الزمن. وقد اعترضت الاتفاق على هذا الأمر بعض صعوبات. وأخيرًا قيض الله لهذه المشكلة على ما تروم الأمة بعد أن كان خصوم الائتلاف يلقون أكبر الأمانى على اختلاف الأحزاب فى هذه العقدة.

وقد أصدرت الأحزاب المؤتلفة فى ٢ أبريل البيان التالى الذى كانت له رنة فرح فى قلوب الجمهور المصرى، وهو:

«تأييدًا للوحدة، وجمعًا للكلمة، اتفقت الأحزاب المؤتلفة الا تتنافس فى الانتخابات المقبلة بأن يكون لكل منها عدد معين مخصوص من دوائر الانتخاب يرشح فيه على مبدئه من يشاء من رجاله بحيث لا يكون لغيره من باقى

---

(١) الأهرام فى ٢ أبريل.

الأحـزاب المؤتلفـة حق فى أن يرشح أو يسـاعـد من قـبله أحـدًا فى أيـة دائرة من الدوائر الخاصة بالحزب المذكور إلا ما استُثنى فيما يأتى»

«وبناء عليه:»

«قد أخذ كل حزب على نفسه أن يحمل رؤساء لجانه وأعضاءها فى الدوائر المعينة له أن ينفذوا هذا الاتفاق بكل دقة وإخلاص مهما كلفهم ذلك من تضحية وعناء».

وهذا هو بيان الدوائر المخصصة لكل حزب من هذه الأحزاب»

«دوائر خاصة بالحزب الوطنى»

«(القاهرة). الخليفة. (فى القليوبية) قليوب. (فى الشرقية). سِنهوا. (فى الغربية). محلة مرحوم وحصتها، السنطة، سخا، الكفر الغربى المعتمدية. (فى قنا). أولاد عمرو».

«دوائر خاصة بحزب الأحرار الدستوريين»

«فى (القاهرة). باب الشعرية، الجمالية. (فى الإسكندرية) . محرم بك. (فى دمياط). دمياط. (فى القليوبية). البرادعة وخلوتها. المطرية. (فى الشرقية). بردين التلين ، فاقوس. (فى الدقهلية). كفر بداوى القديم. (فى الغربية). قُطُور، تطاى، فرسيس. (فى المنوفية). النعناعية، قويسنا، بركة السبع، البتانون، تلا طنوب، شونى. (فى الجيزة). نكلة، بشتيل، ناهيا. (فى الفيوم). سنورس. سنهور القِبْلية، أطسا. (فى المنيا). الحسانية، أطسا أى حسن باشا، سمالوط، قلوصنا بنى مزار، أبو جرج صفانية. (فى أسيوط). ملوى، الحواتكة، أبو شيخ، بندر أسيوط الغنايم، الواسطَى البدارى، القوصية. (فى جرجا) طهطا، نقطة بوليس الخيام. (فى قنا). دنقيق. (فى أسوان) كوم أمبو».

«دوائر خاصة بالوفد المصرى»

«وهى بقية الدوائر فى جميع أنحاء القطر».

«استثناء».

«إنما يجوز للحزب الوطنى منافسة الوفد المصرى فى الدوائر الآتية»:

«كفر داود، كفر الدوار مركز المنصورة».

«على هذا تم الاتفاق بين الأحزاب الثلاثة المؤتلفة والله ولى التوفيق».

«سعد زغلول. عن الوفد المصرى. محمد حافظ رمضان. عن الحزب الوطنى، محمد محمود. عن الأحرار الدستوريين»[١].

ولقد رشح كل حزب من الأحزاب المؤتلفة أعضاءه لمجلس النواب فى الدوائر المخصصة له وأعلن عنهم فى الصحف اليومية. وحذا حزب الاتحاد حذوهم. وعند انتهاء مدة الترشيح رسميًا فى ١٧ أبريل كان عدد المرشحين للنيابة ٤٧ من الأحرار الدستوريين و١٥٥ من الوفديين و١١ من الحزب الوطنى و٦٦ من الاتحاديين و١١٥ مستقلاً[٢].

وقد أسفرت نتيجة الترشيح للانتخابات عن ظهور سبعة وخمسين نائبًا لم يترشح ضدهم منافس فأصبحوا نوابًا بالتزكية. ولم يكن من بين هؤلاء النواب السبعة والخمسين نائب اتحادى خلا واحدًا ذكرت بعض الصحف أنه اتحادى وهو ليس كذلك.

قالت السياسة الأسبوعية فى عرض الحديث فى هذا الشأن:

«أما ما تقدم من المستقلين للترشيح للنيابة فهؤلاء يستتر أكثرهم بستار أحد الأحزاب المؤتلفة»[٣].

وإتمامًا للفائدة يصح فى هذا المقام أن نقول، إنه تبين أن عدد الناخبين فى جميع أنحاء القطر بلغ فى الإحصاء الذى أرسلته وزارة الداخلية إلى الصحف ٢,٧١٨,١٦٩ ناخبًا[٤].

---

(١) السياسة فى ٤ أبريل.
(٢) السياسة فى ١٨ أبريل.
(٣) السياسة الأسبوعية فى ٢٤ أبريل.
(٤) الأهرام فى ٧ أبريل.

ولقد كان بين المرشحين نفر غير قليل من الذين رشحوا أنفسهم مستقلين كما قدمنا، وكان من بين هؤلاء أولئك الذين يدينون بمبادئ حزب من الأحزاب إلا أنهم لم يُرشحوا من جانب أحزابهم نفر على الأحزاب الأخرى، وبخاصة حزب الأحرار الدستوريين، أن يتقدم هؤلاء طالبين من الناخبين أن يضعوا ثقتهم فيهم باسم المبادئ التى يتبعونها. وكان أكثر هؤلاء من السعديين.

لهذا حصلت مشادة بين الحزبين على صفحات صحفهم. ولم ينحصر الجدل فى الأشخاص بل تعداهم إلى التساؤل عما إذا كان هناك تواطؤ بين هؤلاء المرشحين المستقلين وبين الحزب الذى يقولون بانتمائهم إليه على منافسة مرشحى الحزب الآخر.

ولقد كتبت جريدة «السياسة» عن هؤلاء المستقلين الخارجين على إجماع الأحزاب المؤتلفة كما وصفتهم، فقالت:

«رأينا أقوامًا يتقدمون إلى ناخبيهم على خلاف رأى الحزب الذى ينتمون إليه ويقولون إن حزبنا يؤيدنا سرًا. وإن كان ترك هذه الدائرة لحزب آخر. ولو أدرك هؤلاء أن ما يقولون لا يتفق وكرامة أى حزب يمكن أن ينتموا إليه لأن الأحزاب كالأفراد يجب ألا تخادع وألا تُظهر غير ما تبطن، إذًا لما اندفعوا إلى مثل هذا الذى يقولون».

«ونحن لا نزال عند رأينا الذى نادينا به منذ تم الائتلاف ولا نزال نعتقد أن هذا الاتفاق والاتحاد لم يعقد لمصلحة حزب من الأحزاب ولكنما نُظر فيه إلى مصلحة أسمى من كل المصالح الا وهى مصلحة الوطن وفى جانب مصلحة الوطن يجب أن يفنى كل أمر من الأمور وأن تذوب كل مصلحة من المصالح وأن تُستحب كل تضحية من التضحيات»(١).

وأما الفريق الثانى فكان على رأسه الأستاذ أحمد حافظ عوض بك صاحب جريدة كوكب الشرق لأنه كان من جملة المستقلين الذين رشحوا أنفسهم على

(١) السياسة فى ١٥ أبريل.

مبادئ الوفد المصرى. وقد دافع عن ترشيح هؤلاء أنفسهم للنيابة على أساسين: الأول أن المرشحين المستقلين ليسوا مستقلين عن أحزابهم وإن لم ترشحهم أحزابهم. وقال:

«إن قواعد الدستور تقضى بحرية الانتخاب فما بالكم تريدون القضاء على هذه الحرية بالتحكم فى حرية الناخبين. وبأن تفرضوا على كل دائرة أن تنتخب إنسانًا معينًا لا يتفق مبدأ أهلها السياسى ومبدأه. فيلبسوا ثوبًا غير ثوبهم ويفكروا بعقل غير عقلهم. أليس هؤلاء يعتبرون أضحوكة بين الأمم؟».

وقال أيضًا:

«إن الأحرار الدستوريين كانوا يدافعون عن حقوق مكتسبة لهم كما يدعون بأن الدوائر التى كانت مُلثت بمرشحيهم فى الانتخابات السابقة يجب أن تبقى لهم فى الانتخابات الجديدة. وحاشا أن نسمى ما كان اكتسابًا. فالرأى العام يذكر بأى الوسائل تم ما تسميه الأحرار الدستوريون فوزًا».

والأساس الثانى هو:

«إن كل مرشح يعد مرشح حزبه فقط وليس يُعد مرشح الأحزاب المؤتلفة لأنه لم يرشح إلا من الحزب الذى ينتمى إليه دون سواه من بقية الأحزاب المؤتلفة».

«ويؤيد ذلك المناقشات التى جرت بين زعماء الأحزاب الثلاثة ووثيقة الاتفاق ونداء الرئيس الجليل والبيانات التى نُشرت من أكثر أعضاء الوفد وأقطابه والعارفين بحقائق المفاوضات التى دارت بين هذه الأحزاب».

«وعلى هذا لم يعد لواحد من المرشحين الذين يلقبون أنفسهم بأنهم مرشحو الأحزاب المؤتلفة أى حق فى التقدم إلى أهل الدوائر، التى يرشحون أنفسهم فيها، بهذا اللقب بعد أن ظهر من كل ذلك أن الوفد المصرى لا علاقة له البتّة بمرشحى حزب الأحرار الدستوريين ولا بمرشحى الحزب الوطنى»[1].

---

(١) كوكب الشرق فى ٣٠ أبريل.

وما دمنا نبحث هنا فى حركة الانتخابات فينبغى أن نأتى على شىء نستوضح منه موقف حزب الاتحاد تلقاء هذه الحركة، فقد ادعى هذا الحزب أن عدد مرشحيه مائة وثلاثة فى حين أنه أعلن أسماءهم فلم يزيدوا على الثمانين عددًا. وأما الذين ثبت منهم فى الكشف النهائى فكانوا ٦٦ مرشحًا فقط حسب رواية السياسة كما ذكرناها فى مكانها.

ولقد كانت صحف الأحزاب المؤتلفة تطعن فى حزب الاتحاد ومرشحيه وتُقدم للجمهور على صورة السارقين الخارجين على الأمة ودستورها. وفضلاً عن ذلك فإن جريدة كوكب الشرق روت:

«أن الأشخاص الذين أعلنت جريدة الاتحاد أنهم ترشحوا على مبادئ حزبها قد ذهبوا إلى المحافظات والمديريات وقدموا أوراق ترشيحهم على أنهم مستقلون أو بعبارة أخرى على أنهم غير اتحاديين».

قالت:

«ونقول إن هؤلاء قد وصلت بهم المهانة إلى درجة أصبحوا كالأنعام يجرون بحبل من مكان أو كأنهم قطع الأثاث تنقل من دار إلى دار. وأن بعض هؤلاء الذين أراد حزب الاتحاد أن يضمهم إليه على الرغم من أنوفهم قد بَرِءُوا إلى الله والناس من سُبَّة الانتساب ومن مَعرَّة اعتناق مبادئه التى كانت على الدستور حربًا وعلى الحياة النيابية بلاءً».

وختمت هذه الجريدة قولها:

«بأن حزب الاتحاد لا مبادئ له فلا يمكن أن يتحلى بمكارم الأخلاق وأن من لا مبدأ له لا وطن له»(١).

ولم ينسَ سعد باشا أن يذيق الاتحاديين من عذاب اللوم والطعن بأعمالهم ما كان أشد من كلمات الصحف التى ذكرناها. فقد أصدر دولته إلى الأمة نداء استهله بإهدائها أطيب التحيات وأخلص التهانى بحلول عيد الفطر المبارك، ثم

(١) كوكب الشرق فى ٢٠ أبريل.

شكر من خصه من أفرادها بالسؤال عن صحته أو تهنئته على نعمة أصدق الشكر وأجمله.

ثم استطرد الكلام عن الاتحاديين فقال:

«عرفتم الاتحاديين وخبرتم أمرهم ورأيتم كيف ألّفوا حزبهم من الإمَّعات الطامعة والنكرات الشائعة ليكون للظالمين عدة وللمستبدين عضداً!! وكيف جمعوا له الأموال قهراً. وألزموا حتى الأميين جبراً بالاشتراك فى جريدته رأيتموهم فى الحكم كيف يعطلون برلمانكم. وينقضون دستوركم ويبدرون أموالكم. ويتقربون للأجنبى. بالتنازل عن حقوقكم. والتساهل فى الدفاع عن شرفكم. ويتصرفون فى الإدارة بما يخل نظامها وفى القضاء بما يشوه سمعته!! وكيف يحرِّمون ما أحل الله لكم من العمل الصالح. والكلم الطيب حتى الاجتماع فى دُوركم! حتى الاحتفال بأعيادكم. وحتى التودد لأصحابكم. بل حتى التوجه إلى الله بالدعاء لمن حبوتموهم بحبكم!! وعلمتم أخيراً كيف حاولوا أن يسلبوا سوادكم الأعظم حق الانتخابات بالقانون الذى أصدروه وألزموكم بتنفيذه قهراً».

ثم ذكر أن الانتخابات اليوم بطريقة مباشرة وأن:

«التداخل فيه كثير الخطر. قليل الفائدة خصوصاً إذا كان لنفع قوم أمثالهم لا تزال سيئاتهم نازلة بالناخبين ومطالبهم تترى وجروح الناس منها دامية».

«وإن الأحزاب المؤتلفة عقدت من اليوم عزمها على أن تقاوم بكل وسيلة مشروعة أى تداخل غير مشروع فى الانتخابات الجارية. وصممت على مقاضاة مرتكبيه مهما كانوا ومهما كانت مراكزهم. على أن هذه المقاضاة ستكون فى مقدمة الواجبات التى يقوم بها الممثلون لها فى البرلمان القادم. صممت على ذلك لأن حرية الانتخابات هى أساس الحريات جميعها. والاعتداء عليها جريمة على أقدس حق».

وقال أيضًا:

«إن هذه الأحزاب مهما اختلفت فى خططها فإنه لا خلاف بينها فى الدفاع عن الحياة النيابية وصيانتها عن كل ما يخل بأصولها وفروعها. بل يمكننا أن نؤكد لها أن هذا الائتلاف الذى توثقت الآن عُرَاه لا يبعُد أن يسير فى القريب العاجل امتزاجًا تامًا توحد فيه كل القوات والخطط ويسير سيرًا واحدًا لغاية واحدة».

وختم نداءه بالعبارة التالية:

«وتمهيدًا لهذه الغاية السامية اتفقت الأحزاب ألا تتنافس فى الانتخاب ووعد كل منها بأن يدعو لجانه فى الدوائر المختلفة أن يلاحظوا هذا الاتفاق وينفذوا ما اقتضاه بكل دقة وإخلاص مهما كلفهم ذلك من تضحية وعناء. واليوم أكرر على لجان الوفد هذا الرجاء وأدعو الناخبين جميعًا أن يحذروا انتخاب الاتحاديين الذين هم حرب على الدستور وبلاء على الحياة النيابية»[1].

وما كاد هذا النداء ينشر فى الصحف المحلية حتى انبرى حزب الاتحاد يعلن فى الصحف هو الآخر «بلاغًا للناس» يعارض فيه سعد باشا فيما نادى به الأمة. ويهاجمه فى سياسته ونواياه محاولاً محو الأثر الذى خلفه نداؤه فى النفوس ضد الاتحاديين. يريد إقناع الناس بأن الأمر سوف لا ينتهى إلى ما يشتهى سعد من الرجوع إلى تسلم أعنّة الأحكام فى مصر وإليك أهم ما جاء فى البلاغ:

«بَنِى مصر الأعزاء - تقدم رئيس حزب الوفد إلى الناس فى جرأته المعروفة وأذاع فى أنحاء البلاد نداء قلب فيه الحقائق ومهد به للتأثير فى أذهان الجمهور بما ضمّنه من جرأة على الحق واعتدا على الدستور».

«والناظر فى ندائه هذا يتبين لأول وهلة أن نفسيته هى هى لم تتغير: غطرسة تجاوزت كل حد وأنانيته دونها كل وصف ونزوع إلى استبداد على أقبح صورة وخروج على النظام والقانون وكذب على الله والناس».

---

(١) الأهرام فى ١٦ أبريل.

«نسب سعد إلى الاتحاديين ما نسب فكال لهم التهم جزافًا وكما كالها بأشنع من ذلك أمس لمن اضطروا لمخالفته اليوم. فلا يضير رجال الاتحاد أن ثَوّران عليهم ثور أن الذى يتخبطه الشيطان من المس».

«كبُر عليه أن يتقدم الاتحاديون للانتخاب حزبًا قائمًا بذاته معتمدًا على نفسه وملء قلوبهم خدمة بلادهم خدمة مستنيرة صادقة يؤيدون حقيقة الروح الدستورية وهو ما يأباها إلا أن تكون خدمة لشخصه ووسيلة لتحقيق مآربه. إنه يدعو الناس إلى تأييد من خضعوا له وقبلوا أن يعينهم تعيينًا ليتذرع بهذا إلى نَيْل بُغْيته من تسنّم غارب الحكم. وما هو ذلك إلا (كباسط كفيه إلى الماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه)».

«سائلوه بأى عمل صالح يتقدم اليوم طالبًا أن يتولى أزمّة الحكم ليعود سيرته الأولى وما كانت سياسته غير سياسة الهدم والتخريب».

«اسمعوا كيف يبلغ به الغرور فى ندائه إلى درجة أن يطأ النظام بمناسم كبريائه ويولى وجهه شطر الحكام يهددهم ذلك التهديد ويتولاهم بالإنذار والوعيد ويحذرهم عواقب انتقامه ويوهمهم أن الأمر صائر إليه لا محالة. أليس هذا التدخل الشائن بين الوزير المسئول ومرؤوسيه من أوضح مظاهر الفوضى ومن أقوى ذرائع التغرير. فبهذا يفهم سعد باشا الدستور وهل الدستور شىء غير الحرية والنظام؟».

«بنى مصر الأعزاء - قد تبينتم ما هى حقيقة ذلك النداء وعرفتم ما هى فلتطمئن قلوبكم فإن سعدًا برغم تحجبه قد قضت عليه سياسته المشئومة بألا يعود إلى الحكم أبد الآبدين. وأن تلك الكلمات الشوهاء والعبارات الجوفاء لم تكن إلا حيلة انتخابية لا يُقام لها وزن»[1].

سير الانتخابات:

جرت العادة فى جميع البلدان الدستورية على أن تكون الانتخابات فيها ضمن نطاق واسع تتطاحن فيه الأحزاب فى النوادى والمجالس، وتتبارى الأقلام على

(١) الاتحاد فى ١٩ أبريل.

صفحات الصحف. ويندر جدًا فى مثل تلك الأحوال ألا تكون هناك شكوى بل شكاوٍ جمة تطيِّرها الأحزاب والأفراد المعارضون لحزب الحكومة التى تجرى الانتخابات فى زمن حكمها بحق أو بغير حق. إلا أن الأحزاب فى مصر كما نعلم قد ائتلفت واتفقت على ألا ينافس بعضها بعضًا فى الانتخابات فكان يقتضى أن تكون الفاتحة بالأمر فى تلك الساعات، وهى ليس لها من صفة الحزبية الصحيحة إلا اللون الضئيل والشكل الناقص، وبخاصة أنه كان على رأسها رجل كزيور باشا لم ينتسب إلى حزب على ما يدعى، بعيدة عن التحزب الذى يسبب بطبيعته الشكوى.

ولكن حزب الاتحاد صنيعة حسن نشأت باشا، بعدد قليل من أعضائه الداخلين فى زيور باشا الذين ظلوا، حتى بعد انهزام حزبهم فى عدة مواقف، محتفظين بدعوى أن حزبهم حزب الحكومة وأن له رجالاً وبرنامجًا وأنصارًا فى صفوف الأمة يمكنهم أن يأتوا بهيئة نواب قديرة على عمل سياسى يحسب له حساب، خالَ نفسه أنه يسهل عليه أن ينزل إلى الميدان يناضل الأحزاب المؤتلفة بقوة الحكومة. وهكذا بدأ يوحى إلى رجاله الوزراء وغيرهم من ذوى النفوذ الإدارى أن يعملوا على إنجاح مرشحيه بالوسائط التى ساروا عليها فى الانتخابات السابقة. وهذا الاتجاه كان من شأنه أن يتعارض مع قرارات الحكومة الرسمية فى شأن الانتخابات؛ لأنه فى الاجتماع الذى عقده حضرات المحافظين والمديرين فى ١٧ و ١٨ أبريل بوزارة الداخلية برياسة وكيلها تقرر أن تترك الانتخابات حرة تأخذ مجراها الطبيعى، مع المحافظة على النظام والسكينة ودقة تنفيذ أوامر الحكومة الخاصة بمنع الاجتماعات والمظاهرات والتجمهر(١).

وكانت صحف الائتلاف تروى روايات عن وقائع جزئية تنبئ عن تدخل رجال الإدارة وحصول بعض تبديلات فى مراكز هؤلاء، كما وقع لمدير أسيوط حيث نُقل إلى مديرية الغربية ليتفرد وكيل مديرية أسيوط بالأمر(٢).

(١) المقطم فى ١٨ و ٢٠ أبريل.
(٢) كوكب الشرق فى ٢٦ أبريل.

على أن زيور باشا كان لا يفتأ يكرر أنه لا ينتمى لحزب من الأحزاب ولا يرضى عن التداخل فى الانتخاب على صورة من الصور[١].

وكانت تحدث بعض مظاهرات انتخابية طفيفة فتدعى جريدة السياسة مثلاً «أن الحكومة تتداخل بالقوة المسلحة»، فتلحقها الوزارة ببلاغ رسمى تقول فيه:

«إن البوليس لم يتعدَّ السلطة المخولة له فى هذه الأحوال»[٢].

ولكنك إذا أنت قرأت البلاغ الآتى الذى أرسلته وزارة الداخلية إلى مديرى الأقاليم برقيًا لرأيت أن الشكوى من تدخل رجال الإدارة فى الانتخابات سلبًا أو إيجابًا قد تنوعت. وهو هذا نص البلاغ المذكور:

«تعددت الشكوى من أن بعض العمد يتلكئون فى تسليم شهادات الانتخاب إلى الناخبين. ولأن الوزارة لا ترضى عن هذا العمل بأى حال. فنرجو تكليف مأمورى المراكز التنبيه على العُمد بسرعة تسليم الشهادات الباقية عندهم إلى أصحابها وإنذارهم بأن من يثبت عليه إهمال أو مماطلة فى تسليم الشهادات لذويها توقع الوزارة عليه أشد الجزاء. وعلى المأمورين أن يراقبوا ذلك بأنفسهم وبمرؤوسيهم من معاونى الإدارة وضباط البوليس»[٣].

وقد قرأنا فى جريدة السياسة جملة تنقلات لرجال الإدارة بسبب الانتخابات. وحدث أن تقرر إعادة العمد الذين فصلوا لمناسبة توقفهم عن تنفيذ قانون الانتخاب المعروف، فجاء أحد المرشحين الاتحاديين فى مديرية المنوفية إلى القاهرة وعقد مع مواطنيه الوزيرين موسى فؤاد باشا ومحمد حلمى عيسى باشا مؤتمرًا، قرروا خلاله عدم إرجاع عُمد مركز تلا إلا بعد إجراء عملية الانتخاب. وفعلاً صدر أمر شفوى من وزارة الداخلية على أثر ذلك الأمر الرسمى الأول بإعادة اثنين وعشرين عمدة، وبإرجاء إعادة العمد الخمسة التابعين لدائرة

(١) السياسية فى ١٣ أبريل.
(٢) كوكب الشرق فى ٢٦ أبريل.
(٣) السياسة فى ٢٧ أبريل.

«تلا» الانتخابية إلى اليوم الثالث والعشرين من شهر مايو. وهو اليوم التالى لموعد إجراء الانتخابات لمجلس النواب.

قالت جريدة السياسة التى ننقل عنها النبأ الذى رويناه:

«وقد حدث أن ذهب وفد إلى حيث ينزل زيور باشا فى فندق الكونتننتال فقابلوه وحضر المقابلة معهم أحد المعروفين فى عالم التجارة والمال. فلما عرف زيور باشا مهمة الوفد التفت إلى صديقه وقال له باللغة الفرنسوية: (أنت تحرجنى يا صديقى فإن هناك أناسًا ساعدونا وهناك زملائى لا يريدون أن يروا عمد دائرة تلا يعودون قبل الانتهاء من الانتخاب. فلا أستطيع أن أجيب لأصدقائك طلبًا) لكنه نسى أن من الوفد من يفهم اللغة الفرنسية ومن لاحظ عليه أنه أعلن مرارًا أنه سيدع الانتخابات تجرى حرة دون تدخل الإدارة فأسقط فى يده ولم يَحِرْ جوابًا واعتذر وانصرف»[1].

وقد نوهت الأهرام عن اللعب بالانتخابات فى مقال رئيس قالت ضمنه:

«البلاد مقسمة دوائر لم تشأ الداخلية أو لم يسمح لها بتغييرها وتعديلها فلماذا يأتون فى العهد الأخير فيغيرون مراكز الانتخاب؟ أليس المراد من هذا التغيير مراعاة فريق دون فريق؟».

«تذاكر الانتخاب موجودة مطبوعة فلماذا توزع على قوم ويحرم منها آخرون؟ أليس المراد مساعدة الذين توزع عليهم حتى يجمعوا شملهم وينظموا حقوقهم ويظل الآخرون مكتوفى الأيدى لا يستطيعون عملاً لأنهم يجملون الذين يحق لهم انتخاب المرشحين؟. وطواف الموظفين من رجال البوليس وسواهم مع فريق من المرشحين هل يفسر بمعنى آخر إلا إفهام الجمهور أن الحكومة وأن رجال السلطة يويدون هذا المرشح الذى رافقه الموظف فى زيارته وطوافه وتجواله؟ والسماح لفريق بأن يؤلف لجانًا انتخابية وأن يعقد فى منزله الاجتماعات وأن يستأجر الخطباء له وتحريم ذلك كله وأمثاله على مزاحم هل يعنى إلا مساعدة فريق على آخر؟».

---

(١) السياسة فى ٢٦ أبريل.

وأخيرًا قالت:

«أجل إنه يجب على الأمة كلها وعلى كل أفرادها أن يفهموا ويدركوا إدراكًا تامًا أن حرية البلد وحرية أهل البلد ملك مشاع لهم جميعًا فلا يسمح أحد بمخالفة القانون وإن كانت هذه المخالفة فى مصلحته»[1].

وما دمنا فى صدد الكلام عن سير الانتخاب، فيحسن بنا أن نأتى هنا على ذكر حفلة الشاى التى أقامها دولة سعد زغلول باشا فى يوم السبت ٢٤ أبريل فى النادى السعدى تكريمًا للمرشحين السبعة والخمسين الذين فازوا بالنيابة بدون منافس لهم. وكان المدعوون مائة وعشرين شخصًا فلما جاء الرئيس الجليل فى الموعد المحدد حياه الحاضرون بالهتاف والتصفيق، ثم جلسوا جميعًا إلى موائد الشاى وجلس سعد باشا فى صدر المائدة الأمامية وإلى يمينه حضرات صاحب الدولة عدلى يكن باشا وأصحاب المعالى والسعادة والعزة زكى أبو السعود باشا وإسماعيل صدقى باشا ومصطفى النحاس باشا ومحمد محمود باشا ومحمد محمود خليل بك، وإلى يساره حضرات أصحاب السعادة والعزة عبد الخالق ثروت باشا ومرقص حنا باشا وعبد الفتاح يحيى باشا وعبد الحميد سعيد بك، وجلس أمامه حضرات أصحاب العزة محمد حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى والأستاذ إبراهيم الهلباوى بك وصاحب المعالى جعفر والى باشا وحضرة الدكتور حافظ عفيفى بك.

وبعد أن تناولوا الشاى والحلوى وقف الرئيس الجليل سعد باشا وألقى الخطبة الآتية:

خطبة سعد باشا

كنت لغاية أمس متعبًا جسدًا لا أعتقد أنى سأحظى بلقائكم اليوم وكنت فى حسرة من ذلك ولكن الله القدير قد أمدنى بمعونته ومن حسن حظى أن أطبائى قد وعدونى بعيادتى اليوم ولكنهم لم يحضروا وبهذا تمكنت من لقائكم.

---

(١) الأهرام فى ٢٥ أبريل.

حضرات أصحاب الدولة والمعالى والسعادة والعزة. سادتى المحترمين عندما وافت البشرى بنتيجة الترشيح امتلأ القلب سرورًا بها وتوجه الفكر نحو الدعوة إلى هذا الاجتماع لتهنئة الفائزين بفوزهم والاستعانة بهم على الدفاع عن حرية الانتخاب.

ولقد تفضلتم بإجابة هذه الدعوة المخلصة وشرفتم هذا المكان فأقدم لحضراتكم جزيل الشكر على هذا التشريف الباسم الجابر. ثم أبدى التهنئات الخالصات لحضرات النواب منكم على النجاح العاجل الذى كفاكم تكاليف الانتخاب ومصاعبه ووقاهم مشاغله أهنئ حضراتهم كل من قلبى بتلك الثقة الوافية التى تمت لهم حتى ملأت قلوب المنافسين هيبة فلم يجرؤوا على ترشيح أنفسهم وارتدُّوا عن المنافسة خاشعين.

ومن علامات رضا الله عن هذا الوطن العزيز ومن بواعث اجتهادنا أن الفائزين على كثرة عددهم وتعدد أضرابهم لم يكن بينهم واحد من أولئك الذين مَلئُوا الأرض صياحًا بأن الأمة اجتمعت كلها فى حزبهم وانضوت برمتها تحت لوائهم وصار زمامها فى قبضة أيمانهم لا تعصى لهم أمرًا ولا تخالف نهيًا نعم لم يكن بينهم واحد من أولئك المبدعين الذين سموا أنفسهم حزب العرش كذبًا وما كانوا لغير الشيطان حزبًا إذ لم يعملوا للتوحيد الذى زعموه ولكنهم صرفوا جهدهم للتفريق الذى قصدوه وأفرغوا وسعهم لتسهيل الطريق على المستبدين ليحكموا الأمة أمرهم ويمكِّنوا من أعناقها نيرهم ولكن الله العليم بذات الصدور كشف عن خبيئة ضمائرهم وأورثهم خزى ما صنعوا وسوء ما يضمرون فلم يفوزوا إلى الآن من أحد بثقة ولن يفوزوا إن شاء الله إلا بالخذلان العظيم لأن الأمة لا تريد ولم يعد فى استطاعتها أن تريد البقاء تحت حكمهم الظالم فقد وضع منه عليها ما لا يزال ماثلاً لديها ولا تزال تعانى الأمة آلامه وشدائده وهم يعلمون شدة نفورها منهم وسخطها عليهم ولكنهم طامعون فى معونة الحكومة ولا تزال الحكومة جادة فى معونتهم وهى فى جدها لا تبالى بالأمة وكرامتها ولا

تُعنى بالوطن ومستقبله ولا يهمها إلا أن تحفظ بقاءها فى الحكم ولو هلك الناس جميعًا.

«لذلك ألزمت مأموريها أن يفرغوا وسعهم أن يتصيدوا منافسين للمرشحين الأكفاء فتصيدوا بعد كل جهد بعضهم وألزموهم بالترشيح رغم إرادتهم ومن ضن بماله أن يضيع هباء أو عجز عن دفعه دفع له من مال غيره».

«ساقها إلى هذا التسكع شدة رغبتها فى التقليل من عدد الفائزين بالترشيح لكى يتأجل يوم سقوطها ويطول عمرها فى الحكم بضعة أيام عسى أن يحدث أثناءها ما تتغير به الحالة ويترتب عليه تأجيل البرلمان».

«وهى الآن توجه همها لأن يتدخل عمالها فى الانتخابات لإنجاح العدد الأكثر من إمَّعاتها الطامعة ونكراتها الشائعة وتوعز إليهم أن يبثوا بين الناخبين فكرة عزمها على تأجيل البرلمان إذا لم تظهر الأغلبية لها ولكى تروج هذه الفكرة أهملت فى مرسوم الانتخاب تحديد يوم اجتماع النواب ورغم ما وعد به رئيسها عدة مرات من تحديد هذا اليوم لم يصدر لغاية الآن مرسوم به وكل الدلائل تدل على أنها تأمر عمالها سرًا بالتدخل فى الانتخاب ثم تدّعى علنًا أنها على الحياد».

«قوة فى ضعف وجرأة فى جبن وخبل فى عمل وخلل فى إدارة معايب لم تُبل حكومة بأسوأ منها».

«ولكن هل أولئك الموظفون الذين يشعرون منها بهذا الخلل الأحمق وهذا النوع العِىّ الغبى وهذا السير الأبله هو تلك الغاية السيئة؟ هل هم تستريح ضمائرهم لأن ينفذوا أوامر لا يجرؤ الآمرون على الجهر بها ويعتقدون أنها مناقضة للدستور ومخلة بحق هو أساس الحقوق جميعها؟».

«ألا يشعر الموظفون بأنهم لم يتنزّلوا عند الدخول فى خدمة الحكومة عن وظنيتهم ولم يتخلوا عن ضمائرهم ولم يضعوا عقائدهم بين يدَى الحكومة تتصرف فيها بالمحو والإثبات كيف تشاء؟».

«وهل يجمل بنا أبناء مصر ونحن نشاهد هذا التلاعب بمصالحنا هذا العبث بحقوقنا هذا الاختلاس لإرادتنا هذا التدخل فيما هو حق لنا دون غيرنا هل يجمل بنا أن يسكت عن هذا الصيال على نظامنا ودستورنا ولا نتحرك لدفع الصائلين بكل ما لدينا من وسيلة مشروعة؟».

«كلا ليس السكوت جميلاً بنا بل يجب علينا أن نتحد جميعًا على دفع هذا الصيال والسعى فى معاقبة الصائلين ومن بيننا الآن نواب ثبتت لهم صفة النيابة عن الأمة فمن حقهم بل من الواجب عليهم أن يستعدوا لهذا الدفاع وأن يكونوا فى مقدمة المدافعين عن حرية الانتخاب».

«أما كيفية هذا الدفاع ووسائله فمتروكة لهم يبحثونها كما يشاؤون وعلى كل فرد من الأمة أن يساعدهم فى جمع المعلومات التى تلزمهم لتبليغ وقائع التدخل إلى جهة الاختصاص وإعداد أوراق الاتهام بها أمام مجلس النواب القادم».

«وكأنى بالاتحاديين يقولون فى هذا الموضوع ما قالوه من قبل فى مثله من كونه يعتبر تدخلاً بين الحكومة وعمالها واعتداء على نظامها».

«ولا نجيب بشىء عن هذا القول السخيف لأنه ليس أحسن فى الجواب عن سخافة من سكوت ولا أشد إيلامًا لسخيف من إعراض».

«وقد عودنا الله تعالى أن نُعْرِض عن السخفاء وأن ندعو لهم بالشفاء شفاهم الله وهدانا جميعًا سواء السبيل»[1].

وبعد أن أتم دولته خطبته بين التصفيق الشديد المتكرر والهتاف خاطب النواب قائلاً[2]:

يمكنكم أن تتشاوروا وتتباحثوا لاختيار الوسيلة الحكيمة المشروعة التى ترونها مؤدية إلى امتناع الحكومة عن التداخل فى الانتخابات.

---

(١) و (٢) الأهرام فى ٢٤ أبريل.

ثم انصرف مُشيَّعًا بالحفاوة والإجلال. وبقى النواب الذين فازوا بالترشيح ومعهم حضرات أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر ورأس دولة ثروت باشا هذه الهيئة. ثم أخذ أعضاؤها يتداولون فيما يجب اتخاذه نحو الشكاوى الحاصلة من تدخل الحكومة فى الانتخاب وفى ضرورة اتخاذ إجراءات سريعة لمنع ذلك محافظة على الدستور والقانون.

وقد تقرر تأليف لجان بالمديريات لتحرى الشكاوى التى ترفع فى هذا الموضوع وإرسال ما تراه حقًا منها بتقرير إلى لجنة المؤتمر للنظر فيما يجب اتخاذه، وقد أُلِّفت هذه اللجان بالكيفية الآتية:

اللجان

«فى القاهرة ـ مرقص حنا باشا ـ اللواء على فهمى باشا ـ الأستاذ محمد عز العرب بك ـ الشيخ عبد الرزّاق القاضى بك».

«القليوبية ـ جعفر والى باشا وأحمد سابق ومصطفى بكير بك».

«الشرقية ـ عبد العزيز رضوان بك والأساتذة إبراهيم وبسيونى أباظة بك وعبد العزيز عبد الله سالم».

«الدقهلية ـ محمد الشناوى بك وعبد الجليل أبو سمره بك وإبراهيم الزهيرى بك وحسين فوده بك وراغب فوده بك».

«الغربية ـ صدقى باشا وعثمان محرم بك وعبد الحميد سعيد بك ومحمد أحمد باشا وإبراهيم بهجت بك والأستاذ عبد الخالق عطية وحماد إسماعيل بك والأستاذ أحمد الجندى أفندى».

«المنوفية ـ علوى الجزار بك وحسنين عبد الغفار بك وعبد المقصود حبيب بك ومحمود فرج ذكرى بك وحافظ سلام بك والأستاذ محمد توفيق حسن».

«البحيرة ـ إبراهيم حليم مهنا ومحمد بليغ بك والأستاذ إسماعيل حمزة بك ومحمد سليمان الوكيل باشا والأستاذ سعد الأنصارى أفندى ومحمد حبيب بك وعبد اللطيف الحناوى بك».

«الجيزة ـ حافظ عابدين بك وعبد الظاهر خليل بك».

«بني سويف ـ عوض عريان المهدى بك وأحمد أبو سيف راضى أفندى والأستاذ عبد الفتاح رجائى ومرسى وزيرى بك وحافظ إبراهيم سليمان أفندى ومحمد سرور بك».

«المنيا ـ زكى عبد الرازق بك وعبد العظيم المصرى بك ومحمود عبد الرازق باشا».

«أسيوط ـ الأستاذ محمود بسيونى أفندى وحفنى الطرزى باشا والأستاذ محمد محمد جوده أفندى».

«جرجا ـ الأستاذ محمد كامل حسن ومحمود همام حمادى بك والشيخ عبد الله عمر عبد الآخر وأحمد حميد أبو ستيت بك والشيخ مصطفى محمد السيد».

«قنا ـ نيافة الأنبا لوكاس وعمر خلف الله بك وحسن العريسى بك الأستاذ والأستاذ وليم مكرم عبيد[1].

مطالبة الوزارة بالاستقالة:

بعد أن ثُبِّتت نيابة ٥٧ مرشحًا بالتزكية لعدم وجود منافس لهم فى دوائرهم وكان لا يوجد بينهم اتحادى واحد، وبعد أن تحقق من الكشف النهائى للترشيحات أنه ما كان للاتحاد سوى ٦٦ مرشحًا ـ أخذت صحف الائتلاف تسأل الوزارة عن نيتها فى البقاء بمناصب الوزارة.

وقالت البلاغ فى عرض بحث لهذا الموضوع ما يلى:

«إنه بعد ظهور هذه النتائج الانتخابية وأمام اتفاق الأحزاب المؤتلفة قد لا يبقى من سبب مبرر لاستمرار الوزارة فى الحكم. إذ إن ظَفَرها بأكثرية برلمانية يستحيل تصوره مع هذه الشروط»[1].

(١) الأهرام فى ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٦.
(٢) البلاغ فى ٢٠ أبريل.

وقالت السياسة فى مقال طويل:

«فالوزارة تؤمل إذًا أن تبقى فى مناصب الحكم بقوة الصدف التى أصعدتها إلى تلك المناصب وجعلتها تحكم مصر على كره من الأمة وتعتمد فى ذلك على تأييد دار المندوب السامى. ولكن لو أدركت منذ اليوم أن دار المندوب السامى لن ترمى يومًا من الأيام من مصلحة بريطانيا فى مصر أن تتحدى عواطف المصريين جميعًا وأن تثير فى قلوبهم البغضاء إلى الحدّ الذى يدفعهم إلى القلق والفتنة خصوصًا وهم مؤتلفون هذا الائتلاف المكين الذى لا يمكن أن يعطف به عاطف ولو أن لديها بعض الإدراك لفهمت أن دار المندوب السامى إنما أيدتها للبقاء فى الحكم حتى تجد حلاً للأزمة الدستورية. وقد وجد هذا الحل بإجراء الانتخابات فإذا ظهرت نتيجة الانتخابات وتبين أن الحكومة لا يؤيدها فى البلاد أحد مطلقًا تقدم فخامة المندوب السامى بكل رشاقة وظرف إلى دولة زيور باشا وشكره على ما قدم من خدمة واعتذر له من عدم استطاعته الاستمرار فى تأييده بعد ظهور مشيئة البلاد واضحة بيِّنة لذلك كان واجبًا على الوزارة لنفسها لا للوطن ومصلحته فهى قد أثبتت أنها لا تقيم للوطن ومصلحته وزنًا أن تتخلى عن مناصب الحكم فى وقت يكون فى تخليها شىء من شبهة الاختيار وألا ينتظر اليوم الذى تطرد فيه من مناصبها طردًا. لكنها لا تعرف لنفسها، كما لا تعرف للوطن واجبًا. وهى لذلك ستبقى حتى تلقى حسابًا عسيرًا»[1].

وحتى أواخر هذا الشهر كانت الصحف الحزبية تطالب الوزارة باستصدار المرسوم الخاص بانعقاد البرلمان فى الميعاد القانونى.

وقالت جريدة السياسة فى صدد انتقاد الوزارة على عدم استصدارها هذا المرسوم ما يلى:

«وعندما سُئل زيور باشا عن السبب فى إغفال تحديد موعد انعقاد البرلمان فى مرسوم الانتخاب قال إن المسألة لم تكن مقصودة وأن الموظف الذى حرر

(١) السياسة، عدد ٢٦ أبريل.

المرسوم أخطأ أو نسى النص على هذا الانعقاد. وقد تابعته بعض الصحف وذهبت إلى أن مرسومًا آخر بتحديد موعد الانعقاد سيصدر متممًا للمرسوم الأول وها قد مضى على صدور المرسوم الأول أكثر من ثلاثة أسابيع وها قد سمعنا نقلاً عن زيور باشا شخصيًا، إن هذا المرسوم كان لابد أن يصدر يوم الأربعاء الماضى (٢١ أبريل) ومع ذلك لم يصدر المرسوم إلى اليوم. ومن يدرى إن كان سيصدر وهذه الوزارة فى مناصب الحكم؟».

«ونتزيد الأمر تفسيرًا ولنكون أكثر صراحة يجب أن نقول إنه فى حالة نجاح عدد يُعتدُّ به من الذين رشحوا أنفسهم على خلاف رأى الأحزاب المؤتلفة ودلالة البلاد بذلك على أنها غير متفقة الرأى موحدة الكلمة مؤمنة بأن فى الاتفاق والوحدة نجاحها ونجاتها ـ فى هذه الحالة يمكن أن يستقيل زيور باشا وينظر عن تشكيل الوزارة الجديدة فى مسائل سياسية معلقة تجعل ممكنًا تأجيل الحياة النيابية اعتمادًا على هذا الخلاف».

«فأما إن كان العدد الذى ينجح من الذين رشحوا أنفسهم على خلاف رأى الأحزاب المؤتلفة معدومًا أو تافهًا جد التفاهة قليلاً جد القلة ودلت الأمة بذلك على أنها متحدة الكلمة متراصة الصفوف فقد أصبح حتمًا أن تعود الحياة النيابية فى الحال لأن إنكلترا لا مصلحة لها فى خصومة أربعة عشر مليونًا من المصريين ما دامت لا تجد من الخارجين عليهم من يضرب الآخر إذا هى عززته ونصرته»[1].

وذكرت جريدة «الأهرام» فى محلياتها أن:

«دولة ثروت باشا رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطنى تقابل ودولة زيور باشا رئيس الوزارة ووزير الداخلية منذ يومين وتحادثا بشأن المرسوم الملكى الذى عين موعد اجتماع البرلمان وبشأن تدخل رجال الإدارة بالانتخابات. وقد قال ثروت باشا للصحفيين الذين قابلوه عن نتيجة هذه المحادثة إن دولة زيور باشا

(١) السياسة فى ٢٩ أبريل.

أكد له أن الحكومة عازمة عزمًا أكيدًا على عقد البرلمان فى الموعد المعين بالدستور أى فى عشرة الأيام الأولى لإتمام الانتخابات وأن دولته سيعرض على جلالة الملك قريبًا استصدار المرسوم.

أما تدخل الموظفين بالانتخابات فإن دولته لا يسمح به بحال من الأحوال ألا وأنه مستعد لسماع كل شكوى وتحقيقها ومعاقب كل موظف تثبت مسئوليته وأن الداخلية أرسلت تلغرافًا بسرعة توزيع أوراق الانتخاب وأنه سيرقب العمل بهذا المنشور ومعاقبة كل مخالف من الموظفين والعُمد»[1].

سياسة الخفاء والوزارة الزيورية:

ولمناسبة قرب انتهاء الانتخابات ولم يترتب على نتائجها من التطور الحديث فى سياسة مصر الداخلية والخارجية بدأ مركز الوزارة تحوطه الظنون. وذهبت هذه الظنون إلى أن للإنكليز مقاصد معينة يريدون إنجازها على يد هذه الوزارة.

ولقد تناولت الصحف هذا الظن وكتبت فيه كلمات حاولت فيها استظهار حقيقة الأمر. من ذلك ما نُشرته جريدة السياسة فى مقال لها رئيس، حيث تقول:

«تجرى فى هذه الأيام أمور غير عادية. ويتناقل الناس أحاديث عن الشئون العامة كلها الخفاء والإبهام. ففى جو الأخبار أزمة وزارية ولكنك لا تدرى وجه الضبط ما سبب هذه الأزمة. أفيرجع إلى أن إنكلترا تصر على أن تقتضى مصر على أربعة ملايين من الجنيهات تعويضًا عما يغرقه خزان جبل الأولياء. أو أنه يرجع فيما يقولون، إلى خلاف على انعقاد البرلمان على أثر الانتخابات أو انعقاده فى الخريف القادم؟ أليس هذا إخفاءً غريبًا فى سياسة الدولة لا يبرره مبرر؟».

«ويزيد هذا الخفاء إبهامًا أن فخامة اللورد لويد مندوب بريطانيا السامى قد حظى بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك فى الأيام الأخيرة غير مرة. وفى جو

(١) الأهرام، عدد ٢٩ أبريل.

الأخبار أن فخامته تحدث إلى جلالته بآراء إنكلترا فى مسائل معينة خاصة بما بين مصر وإنكلترا من علائق. وقد سبقنا إلى الاعتراض على الوزارة فى تركها مثل هذه الأمور تحدث لما فى ذلك من مخالفة الدستور وترك شبهة المسألة تلقى على مقام صاحب العرش فى شئون السياسة مع أن جلالة الملك غير مسئول بنص الدستور عن شىء من شئون الدولة، والمسئولية كلها تقع على عاتق الوزارة. فإذا كانت الوزارة لا تستطيع أن تتحمل تبعة أمر من الأمور التى يطلبها فخامة المندوب السامى فليس يجوز لها أن تترك فخامته يتحدث فيها إلى جلالة الملك لأن معنى هذا أن لجلالته فى المسائل رأيًا تخالفه الوزارة فيه وتبقى مع ذلك فى الحكم وتخلى بينه وبين ممثل إنكلترا لتكون على جلالته تبعة ما يتم من هذه المسائل وهذا مخالف للدستور كل المخالفة فمثل هذا التخبط فى الظلام لا فائدة فيه لأحد ولا فائدة فيه لمصر. ولا فائدة فيه لإنكلترا ولا فائدة فيه للوزارة نفسها.

ولقد روت جريدة «الأهرام» ما يصلح أن يُضاف إلى ما كتبته «السياسة» تأييدًا لرأيها؛ حيث قالت:

«إن مجلس الوزراء كان قد اجتمع فى ٢٨ أبريل اجتماعًا طويلاً استغرق ساعتين وثلاثين دقيقة برياسة حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا رئيس الوزراء فى ديوان رياسته وانضم إليه فى اجتماعه هذا حضرة صاحب السعادة الدكتور عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة والمستشار الملكى بالنيابة فى رياسة مجلس الوزراء ثم ارفضَّ فى منتصف الثالثة بعد الظهر بدون أن يُعلن شىء من قرارته أو يذكر موضوع بحثه فى اجتماعه هذا على الأقل».

«وبعد ارفضاضه شاعت فى بعض الدوائر المتصلة بهيئة الوزارة إشاعة فحواها أن بحث المجلس لم يتناول قط مسألة من المسائل التى أُعدت لتقديمها إليه. وإنما تناول مسألة أخرى ذات شأن كانت موضوع حديث المندوب السامى البريطانى ومولانا جلالة الملك فى خلال اجتماعهما يوم ٢٧ أبريل فى قصر

عابدين. والظاهر أنه لم يُبتّ فيها. وشاع فى بعض المقامات أن مركز الوزارة موضوع البحث»[1].

ومما يقتضى ذكره لمناسبة المحادثات والمساعى التى أشرنا أن المندوب السامى البريطانى قد قام بها لدى القصر الملكى مما يتعلق بمصالح حكومته السياسية، أنه كان قد عرض فى أوائل هذا الشهر حادثة اختلاف ظهرت بين المندوب السامى وكاتم أسراره المستر فرانس.

وقد روت جريدة كوكب الشرق وقائع هذا الحادث قائلة:

«ذلك أن هذا المستر استقال من وظيفته المذكورة وقال إن السبب الرسمى لاعتزاله عمله إنما انتهاء العقد الذى بينه وبين حكومته».

«ولكن مطّلعًا إنكليزيًا قال إن هناك أسبابًا ذات أهمية وأن هذه الأسباب تعود إلى حادث إخراج حسن نشأت باشا من البلاط الملكى. فاهتمت الدوائر الإنكليزية جد الاهتمام بأمر خروج المستر فرانس من دار المندوب السامى. مما يفيد أنه سعى عند اللورد لويد سعيًا متواصلاً للعمل على إقصاء نشأت باشا على وعد أن يلتئم شمل الدستوريين والاتحاديين من جديد. فتعود الوزارة الزيورية إلى ما كانت عليه قبل عزل عبد العزيز فهمى باشا».

«ولما نجح المستر فرانس فى مسعاه وبالتالى لما نجح اللورد فى مسعاه أيضًا مؤيدًا من حكومته التى علمت بالأمر انتظر اللورد لويد إنجاز الوعد الذى لم يتحقق وكان مسئولاً عنه المستر فرانس وحدث بعد ذلك ما وسّع هُوّة الخلاف بين وجهة نظر المندوب السامى ووجهة كاتم أسراره الشرقى السابق»[2].

وهذا ما اضطر الحكومة إلى أن تضطرب وتتغير فى حركاتها. وهذه الحالة هى التى تدعو إلى وقوع سوء التفاهم بين الحكومة والأمة بل بين الإنكليز كذلك.

---

(١) الأهرام فى ٢٩ أبريل.
(٢) الكوكب فى ٥ أبريل.

وقبل أن نختم هذا الفصل يجدر بنا أن نشير إلى رواية لجريدة الاتحاد مفادها:

«إن حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا تقدم إلى دولة زيور باشا بالرجاء أن يبذل وساطته لدى دار المندوب السامى ليقنع فخامة اللورد لويد بمقابلة سعد باشا وأن حضرة صاحب الدولة زيور باشا اعتذر ولم يقبل أن يقوم بهذه الوساطة»[1].

إلا أن رياسة الوزراء أذاعت بلاغًا رسميًا قالت فيه، إن هذا الخبر عارٍ من الصحة وأن رياسة مجلس الوزراء تكذبه تكذيبًا تامًا.

«لكن جريدة الاتحاد لم ترضَ، فيما يظهر، أن تستسلم وتستكين لِلَّطمة التى كالتها الوزارة فراحت تزعم أن الخبر فى جملته صحيح لا شك فيه وأن كل ما هنالك من الفرق أن دولة عدلى باشا ليس هو الذى خاطب دولة زيور باشا راجيًا منه الوساطة وإنما الذى فعل ذلك هو رجل آخر اسمه چورج بك خياط ولذلك هى تصر - رغم التكذيب الرسمى - على صحة الواقعة وتتمسك بها وتؤكدها بالصورة التى صححتها بها».

«غير أن رياسة الوزارة كذبت الخبر أساسه وليس فى جزء منه فحسب كما زعمت جريدة الوزارة»[2].

وقد قالت البلاغ تعليقًا على هذا النبأ:

«يزعم هؤلاء أن سعدًا صنيعة الإنكليز وأنه يخون قضية البلاد. وإلا فإذا كان جمهور الأمة مع سعد، كما اعترفوا بألسنتهم، وكان الإنكليز يريدون الاتفاق مع جمهور الأمة وكان سعد لا يحرص على قضية مصر ولا يريد منها غير ما يريده المستعمرون فما حاجة الشفاعة بينه وبينهم؟ وفى أى شىء يتقدم عليه زيور باشا

---

(١) الاتحاد فى ٤ أبريل.

(٢) البلاغ فى ١٦ أبريل.

عندهم؟ ولماذا يؤيدون زيور ويحـــاربونه هو وإنه لأوْلَى منهم على كل ذلك بكل مجاملة وتأييد»[1].

ثم إن جريدة الاتحاد عادت فقررت أنه:

«قد ذهب رجلان من صحابة سعد أحدهما وكيل مجلس الشيوخ علوى الجزار والثانى حامد بك الماوردى التاجر بالعتبة الخضراء إلى وزير سابق لم يَحِن الوقت لننطق باسمه وإنما نشير إليه بأن الذاهبين إليه يظنان أن له مقامًا عند المندوب السامى وسعد نفسه يعرف مقامه ومكانته وطلب الوسيطان من معالى الوزير السابق أن يشفع لسعد باشا عند المندوب كى يقابله فسألهما أمن أنفسكما هذا السعى أم أنتما رسولا سعد؟».

«فقالا: (من عند أنفسنا) فأبَى عليهما أن يمضى فى مثل هذا تحقيقًا لشهوة وسيطين لا دخل لهما فى الأمر فعادا إليه فى اليوم التالى وكررا الرجاء فكرر السؤال فقالا له بالعربى: (نحن رسولا سعد) إليك لتشفع له أن يقابل فخامة المندوب فقد برَّح به الوجد وعُمِّيت عليه السبل وهو يريد مقابلة المندوب ويلح فى هذا ويبغيه ويطلبه»[2].

ولم تتصدَّ الصحف لتكذيب رواية جريدة الاتحاد من أية ناحية. وإنَّا يغلب على ظننا أن الرواية مخترعة. ولذلك لم يقابلها أحد بالتكذيب استصغارًا لشأنها، أو لعلها صحيحة ولكنها لغرض غير الغرض الذى قالته «الاتحاد» أو لعل الرواية كانت بمعنى غير المعنى الذى قصدت إليه.

■ ■ ■

(١) البلاغ فى ١٦ أبريل.
(٢) الاتحاد فى ١٧ أبريل

الفصل الثانى

متفرقات



الاستعدادات لسفر جلالة الملك إلى أوروبا:

روت جريدة المقطم: «أن المعدات اللازمة تجرى فى يخت المحروسة لسفر جلالة الملك إلى أوروبا ويرجح أن يكون ذلك فى الأيام الأولى من شهر يونيه المقبل. وقد صدر الأمر لهذا اليخت بالطواف فى سواحل البحر الأبيض أسبوعين فى شهر مايو استعدادًا للسفر. وستأخذ الباخرة مؤونتها مما يلزم لها من الأدوات والمهام وغيرها بعد عودتها من هذه الرحلة القصيرة. وسيعرف قبل سفرها الموظفون الذين يسيرون فى الركاب الملكى من رجال البلاط ولا ينتظر أن يكون بينهم أحد من وزراء الدولة لأن هذه الرحلة ليست لها صفة رسمية خاصة»[1].

تحديد حدود مصر الغربية:

اتفقت الحكومة المصرية والحكومة الإيطالية على الحدود الغربية بمقتضى الاتفاق المصرى الإيطالى المعقود بينهما بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بمعرفة لجنة مختلطة من مندوبى الجانبين. وقد أرصدت الوزارة لمصاريف مندوبيها ٢٥٠٠ جنيه[2].

---

(١) المقطم فى ٢ أبريل

(٢) السياسة فى ٤ أبريل.

ويكون عمل هذه اللجنة وضع العلامات على الحدود كلها من الشمال إلى الجنوب؛ وذلك تمهيدًا لعمل اللجنتين المصرية والإيطالية حتى إذا وصلت اللجنتان عمدتا إلى مراجعة المواقع وضمت عندها العلامات، فإذا كانت صحيحة أقرتها وإلا صححتها حسب ما تتفقان عليه[1].

أما أعضاء هاتين اللجنتين فالمصرية منهما مُشكَّلة من اللواء أحمد شفيق باشا واللواء حسن توفيق بدر باشا والميرالاى بيلى بك والقائمقام محمد صبرى بك، وتتبعهم هيئة من الأعوان مؤلفة من على إسماعيل بك وعبد اللطيف لطفى أفندى وأحمد فؤاد أفندى وزكى فهمى دوس أفندى ورزق نقولا أفندى وآخرين من المهندسين والمسَّاحين. وأما اللجنة الإيطالية فكانت مؤلفة من الدكتور ماريو مورينو والكابتن ميكيلى إتيليجريكو والدكتور زيدا والكولونيل هنرى دى أوجستبنى.

وتلاقت اللجنتان فى ٢٠ أبريل فى السلوم وكان منتظرًا أن يبرحوها بعد يوم أو يومين بالسيارات مخترقين الصحراء الغربية للقيام بمهمتهم[2].

«وقد تلقت الحكومة المصرية من المفوضية الإيطالية فى مصر كتابًا رسميًا فحواه أن حكومتها اختارت أن تمثلها فى مسألة تحديد الحدود اللجنة التى ذكرنا أعضاءها وتقترح على الحكومة المصرية أن تعين المندوبين الذين تختارهم لتمثيلها معهم فى هذه اللجنة بحيث يتيسر لهم بعد الانتهاء من مهمتهم الأولى أن يبدءُوا فى الحال البحث فى المسائل المقتضى تقريرها والاتفاق عليها فى المعاملات المستقبلة بين مصر وبرقة. وهذه المسائل هى:

أولاً: جنسية سكان المنطقة الداخلة فى العشرة كيلومترات شمالى السلوم. وسكان مجموع واحات جغبوب لتقرير إذا ما كان يصح منح حق اختيار وإلى أى مدى وإلى أى السكان أو بعضهم.

---

(١) الأهرام فى ٣ ابريل.

(٢) الأهرام فى ٢١ ابريل.

ثانيًا: رسوم المرعى والسقاية والبذار فيما يتعلق بالسكان الرُحل الذين يتنقلون على خط الحدود على قاعدة مبدأ تبادل الإعفاء من كل رسم وضريبة.

ثالثًا: النظام الجمركى للتجارة على الحدود على قاعدة التساهل من الجانبين فيما يتعلق بتعريفة الرسوم الجارى العمل بها الآن مراعاة للحالة التى يكون عليها سكان الحدود على إثر تعيين خط الحدود بين مصر وبرقة تعيينًا نهائيًا.

رابعًا: المسائل القضائية الخاصة بالأشخاص الرُّحل لتقرير محاكمة هؤلاء الأشخاص، سواءً كانوا إيطاليِّى التبعة أم مصريين، أمام المحاكم وهيئات القضاء فى مناطق الحدود التى يوجدون فى دائرتها».

«وكان منظورًا من الحكومة المصرية أن تختار بعض هؤلاء من المندوبين الذين يمثلونها الآن فى لجنة تعيين الحدود والبعض الآخر من رجال وزارتَى الخارجية والحقانية. ومصلحة الجمارك».

«وكان فى النية أن تجتمع اللجنتان المصرية والإيطالية الجديدة فى موعد يُعين بعد انتهاء اللجنة الحالية من مهمة تعيين الحدود الفاصلة بين مصر وبرقة تعيينًا نهائيًا»[1].

وقالت جريدة المقطم بعد ذلك إنه:

«قد حصل خلاف بين اللجنتين على تعيين الحدود يدور على محور تفسير بعض عبارات المعاهدة وألفاظها وأن المندوبين الإيطاليين يجعلون هذا التفسير لمصلحة دولتهم فدعت وزارة الخارجية محمود شاكر بك وكيل وزارة المواصلات والذى كان مستشارًا للجنة الفنية الأولى وعرضت عليه موضوع هذا الخلاف وطلبت منه الإدلاء برأيه لإرساله إلى رئيس اللجنة المصرية. ولما انتهى من درس المسألة أرسل رأيه فيها إلى وزارة الخارجية لإبلاغه إلى رئيس اللجنة المذكورة»[1].

---

(١) الأهرام فى ٢٤ أبريل.
(٢) المقطم فى ٢٧ أبريل.

وروت السياسة بعد ذلك أن:

«وزارة الخارجية المصرية أرسلت إلى سعادة رئيس اللجنة المصرية برقيتين تتضمن الأولى رأى الحكومة فى الخلاف الذى حدث بين اللجنتين وتتضمن البرقية الثانية التعليمات التى يجب أن تسير عليها اللجنة. ثم جاءت الأخبار بأن اللجنتين أخذتا تعملان باتفاق»[1].

الاتفاق التجارى بين مصر وألمانيا:

استؤنفت العلاقات بين مصر وألمانيا بعد أن وضعت الحرب أوزارها وصُدِّرت إلى الثانية بضائع واستوردت منها بضائع أخرى. تم الاتفاق شفويًا بين الحكومتين على أن تكون الرسوم التى تؤخذ على الصادرات والورادات هى نفس الرسوم العادية المقررة فى كل من البلدين.

وقد رأت السفارة المصرية فى مصر أخيرًا أن يكون هذا الاتفاق تحريريًا، فكتبت إلى وزارة الخارجية المصرية تطلب منها وضع هذا الاتفاق فى صيغة قانونية يوقِّعها الفريقان وتكون شبيهة بمعاهدة مؤقتة. ولم يتم شىء فى ذلك إلى نهاية هذا الشهر.

ثم طلبت السفارة الألمانية من وزارة الخارجية المصرية أيضًا نشر البيان الآتى فنشرته بواسطة قلم المطبوعات بعد استفتاء وزارة المالية، وهو:

«ليكن معلومًا لدى الجمهور أنه يجوز بمقتضى القانون الألمانى المؤرخ ١٦ يوليه سنة ١٩٢٥ والذى نُشر بالجريدة الرسمية الألمانية رقم ٢٢ الصادرة فى ١٧ يوليه سنة ١٩٢٥ استبدال سندات القرض الألمانى (المارك الورق) بسندات من قرض تصفية ديون الحكومة الألمانية».

«فنظرًا لتسهيل تنفيذ القانون المذكور فى البلاد الأجنبية حيث يوجد من يحملون السندات المنوَّه عنها بعاليه قررت الحكومة الألمانية تعيين مندوب للقيام

(١) السياسة فى ٢٨ أبريل.

بعملية الاستبدال المُشار إليها. وتقرر أن يعهد بهذا العمل فى القطر المصرى إلى الأستاذ ن. وداهم المحامى بشارع المناخ ٢٦ بالقاهرة».

إدارة الجالية الروسية النازلة بمصر:

قرر مجلس الوزراء فى ١٤ أبريل:

«تخويل أعيان الروسيين بالقطر المصرى سواء فى القناصل السابقين أو من غيرهم بعض الاختصاصات واعتبارهم رؤساء للجالية الروسية فى الجهات التى تدعو الحاجة فيها إلى ذلك بسبب عدد الرعايا الروسيين ومصالحهم على أن يكون تعيينهم مستويًا بقرار يصدره وزير الداخلية وأن يكون تحت تصرف وزارة الداخلية فى ما يلزمها من المعلومات والترخيص للوزارة المذكورة بأن تضع بقرار تعريفة الرسوم التى تُحصل مقدمًا من أصحاب الشأن ما عدا فى حالتى الفقر والتدخل الودى».

ومما يفيد ذكره فى هذا المقام أن الرعايا الروسيين كانوا قبل الحرب وطول الحرب يتمتعون بالامتيازات الأجنبية ونظامها فى مصر. لكن قيام الثورة فى روسيا سنة ١٩١٧ وانتهاءَها بالكارثة البلشفية أدت إلى قطع العلاقات السياسية بين مصر وروسيا، بعد أن اعترفت بالفعل زمنًا بالمفوضية الروسية بالقاهرة وبالقنصليتين الروسيتين فى القاهرة. وفى الإسكندرية. وكانت لمدة معينة قد أسعفت قنصلية روسيا فى القاهرة بإعانة مالية من قَبيل المجاملة الدولية ثم قطعها عنها.

قالت السياسة تعليقًا على ذلك:

«فالخروج الآن عن تلك الحالة حالة جديدة بتخويل أعيانهم بعض الاختصاصات قد يكون معناه تجاوز الحدود التى رسمت من قبل ودخول فى ميدان تمتيعهم هم الآخرين بنوع من الامتيازات الأجنبية»[1].

---

(١) السياسة فى ١٤ أبريل.

الاتفاق التجارى بين مصر واليونان:

رفعت وزارة الخارجية المصرية إلى مجلس الوزارة المذكرة الآتية. فأقرها، وهذا نصها:

«عرضت اللجنة المؤلفة بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ على الحكومة اليونانية - بواسطة وزيرها المفوَّض فى مصر - مشروع الاتفاقية التجارية المؤقتة المقترح عقدها بين مصر واليونان والتى كان يجب أن تنفذ ابتداء من أول يناير سنة ١٩٢٦ على أثر انتهاء الأجل المقرر للعمل بالحالة العقلية التى كانت تنظم علاقات البلدين التجارية إلى ذلك الحين. غير أن وزير اليونان المفوض لم يتلقَّ جواب حكومته على ذلك المشروع. ولما رأت وزارة المالية طول الزمن الذى انقضى منذ آخر ديسمبر وما تخسره الخزينة من عدم تطبيق الرسوم العمومية على واردات اليونان وأهمها الدخان، رأت أنه لم يعد محل للانتظار واعتزمت تطبيق التعريفة العمومية على تلك الواردات ابتداء من أول ديسمبر سنة ١٩٢٦».

«وعلى أثر ذلك بمجرد أن علم وزير اليونان المفوض بمصر بهذا القرار حضر إلى هذه الوزارة وقابل حضرة صاحب الدولة الوزير مؤكدًا أن عدم ورود إجابة الحكومة اليونانية حتى الآن راجع إلى اضطراب الحالة السياسية فى بلاد اليونان وإلى أن وزير خارجيتها كان غائبًا عن أثينا ولم يعد إليها إلا أمس. وطلب مهلة أسبوع وعد أن يحصل خلاله على موافقة حكومته على نص الاتفاق المؤقت المقترح عليها من اللجنة. وبمخابرة سعادة زكى باشا الإبراشى وكيل وزارة المالية فى أمر الموافقة على هذه المهلة أبدى عدم قدرته على احتمال هذه المسئولية وأشار بعرض الأمر على مجلس الوزارة، لذلك نتشرف بأن نرفع هذه المذكرة إلى مجلس الوزارة بطلب الموافقة على استمرار معاملة الواردات اليونانية والمعاملة الاستثنائية الحاصلة الآن لمدة أسبوع غايته ٧ أبريل سنة ١٩٢٦. حتى إذا لم يجئ رد الحكومة اليونانية ويتم عقد الاتفاق، طُبقت على

الواردات التعريفة العمومية للبلاد غير الموجودة بينها وبين مصر اتفاقات تجارية»[1].

رُفعت هذه المذكرة فى ٣١ مارس الماضى إلى مجلس الوزراء. وقد روى المقطم أن المجلس وافق على إمهال الحكومة اليونانية سبعة أيام تنتهى فى ٧ أبريل للتوقيع على هذه الاتفاقية التجارية[2].

قالت جريدة الأهرام:

«ولما انتهى هذا الموعد قررت الحكومة المصرية تطبيق تعريفة الدخان العامة على واردات اليونان ابتداء من أبريل. وقد أرسلت وزارة المالية لإدارة الجمارك التعليمات اللازمة لتنفيذها على تلك الواردات»[3].

ثم عادت المقطم فروت النبأ الآتى:

«إلا أن وزارة المالية عادت فأرسلت بناء على أوامر صدرت إليها من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء إلى إدارة الجمارك بإمهال الحكومة اليونانية ثلاثة أيام حتى تنتهى فى ١٠ أبريل الحالى لأن توقيع الاتفاقية تأجل ثلاثة أيام».

وكان جناب المسيو ساختورسى وزير اليونان المفوض فى مصر قد تلقى من حكومته تعليمات بأن يوقع الاتفاقية المقترحة بين الحكومتين المصرية اليونانية بالنيابة عنها، فقصد توًا إلى وزارة الخارجية المصرية ووقَّع الاتفاقية هو ووكيل الوزارة؛ فانتهى بذلك الإشكال وعادت الأمور إلى مجاريها السابقة[4].

سفير تركيا يقدم أوراق اعتماده:

تشرف سعادة محيى الدين باشا وزير تركيا المفوض فى مصر بمقابلة جلالة الملك فى الساعة الحادية عشرة من صباح ٢١ أبريل فى قصر عابدين وقدم

---

(١) المقطم فى ٤ أبريل.
(٢) المقطم فى ٨ أبريل.
(٣) الأهرام فى ٨ أبريل.
(٤) المقطم فى ١٠ أبريل.

أوراق اعتماده. فركب فى الوقت المعين إحدى مركبات التشريفة الكبرى من فندق الكونتيننتال وسار فى موكب رسمى إلى القصر طبقًا للتقاليد[1].

وأذاع ديوان جلالة الملك رسميًا ترجمة الخطابين اللذين تبودلا بين سعادة الوزير وحضرة صاحب الجلالة الملك، وهذه صورتهما:

«مولاى: أتشرف أن أقدم بين يدَىّ جلالتكم الكتاب الذى اعتمدتنى به حكومة الجمهورية التركية مندوبًا فوق العادة ووزيرًا مفوضًا لدى جلالتكم وإنى لسعيد أن أحوز شرف تمثيل الجمهورية التركية للمرة الأولى لدى حكومة مصر الملكية. إن روابط الأُلفة والصداقة المتبادلة بين الأتراك والمصريين قد زادها توثقًا وإخلاصًا ما كان للأمتين من المآل المشترك فى مختلف أدوار تاريخهما من زمن بعيد».

«إن صاحب الفخامة الغازى مصطفى كمال باشا رئيس الجمهورية ومحرر الأمة التركية لمن أجلّ رغائبه أن يرى الصداقة التى تربط الأتراك بالمصريين التى طبعها التاريخ بطابع لا يُمحَى تنمو وتسمو سموًا حسنًا يتصل إلى الغاية الدولية المنشودة وأن حكومة الجمهورية والشعب التركى ليشاركان فخامته فى هذه الرغبة».

«وإنى لعلى يقين بأن المجهودات التى سأبذلها للوصول إلى هذه الغاية الحميدة ستُكلل بالنجاح بفضل عطف جلالتكم السامى وحُسن معاونة الحكومة الملكية».

«وإنى أرفع لجلالتكم خالص ما أتمناه من السعادة لشخصكم ومن الرفاهة للأمة المصرية».

وهذا هو رد جلالة الملك:

«يا سعادة الوزير: أتقبل بسرور فى هذه الحفلة الكتاب الذى اعتمدتكم به حكومة الجمهورية التركية مندوبًا فوق العادة ووزيرًا مفوضًا لدىَّ».

«ولقد كان لرغبات صاحب الفخامة الغازى مصطفى كمال باشا وتمنياتكم الشخصية التى أعربتم عنها أجمل أثر فى نفسى فأُبْدِى لكم شكرى يا سعادة

---

(١) المقطم فى ٢١ أبريل.

الوزير مع خالص ما أتمناه من الرفاهة للأمة التركية. وآمل لخير البلدين أن تزداد بحسن مساعيكم تلك الروابط العديدة القائمة على الألفة والصداقة المتبادلة بين الأمتين التركية والمصرية. وليقينى ياسعادة الوزير بأنكم ستبذلون كل الجهد فى أداء هذه المهمة السامية كونوا على ثقة بأنكم ستنالون منى كل التأييد ومن حكومتى صادق المعونة»[1].

وذكرت الجرائد أن سعادة الوزير ألقى خطابه باللغة التركية وأن صاحب الجلالة الملك جاوبه باللغة الفرنسوية.

وكان قبل تقديم سفير تركيا أوراق اعتماده قد حدثت له حادثة دقيقة مع وزارة الأوقاف المصرية رأينا ألا يفوتنا ذكرها.

ذلك أن هذه الوزارة دعت وزير إيران المفوض فى مصر إلى الاحتفال بذكرى مؤسس الحركة الملكية محمد على باشا الكبير ولم تَدْعُ سفير تركيا إلى هذا الاحتفال. فلما سُئل المسئولون عن توزيع الدعوة إلى هذه الحفلات فى ذلك؛ اعتذروا بأن سعادته لم يقدم بعد أوراق اعتماده فلم يكن له الآن صفة رسمية.

قالت جريدة «كوكب الشرق» التى ننقل عنها هذه الرواية:

«ولكن بعضهم يقول إن السبب الحقيقى هو (قبعة السفير) فوزارة الأوقاف لا تدرى ماذا يكون من أمر السفير التركى عند حضوره إلى حفلة رسمية فى أحد المساجد. هل يدخل المسجد ويحضر الاحتفال منقبًا أم ينزع القبعة من فوق رأسه ويدخل المسجد ويحضر الاحتفال عارى الرأس؟ وكثيرًا ما يشرف صاحب الجلالة الملك الحفلات؟ ولايزال البحث جاريًا فى هذه المسألة».

قضية الجزية والحكم الاستئنافى فيها:

استُؤنف النظر فى هذه القضية أمام محكمة الإسكندرية الكلية المختلطة فى غرة أبريل. وكانت هذه الجلسة مخصصة لمرافعة جناب المسيو فاندنبوش النائب

(١) المقطم فى ٣٠ أبريل.

العام للمحاكم المختلطة، فوقف جنابه عند افتتاح الجلسة وألقى مرافعة قال فيها:

«إنه لا يزال يتمسك باختصاص المحاكم المختلطة بنظر هذه الدعوى ومسئولية الحكومة المصرية. وزاد أن القرارت الصادرة فى سنتَىْ ١٨٩١ و١٨٩٤ تدل على اعتراف الحكومة بديْن واجب الأداء لأشخاص معينين. وهذا نوع من المعاملات يكثر فى حياة الحكومات ويجعلها خاضعة للقوانين العامة».

وتكلم جنابه طويلاً فى نقطة السيادة الحكومية فنفى صبغتها عن هذه القضية؛ لأنها مرفوعة من أشخاص على الحكومة المصرية ولا تدخل فى باب القروض العامة ولا هى متعلقة بعلاقات الدولة العثمانية مع دائنيها.

ووقف النائب طويلاً فى الكلام على القرار الذى أصدره مجلس النواب فى عهد الحكومة السعدية أى فى ٩ يولية سنة ١٩٢٤، ثم قال:

«إنه يبدو لى أن لا مجلس النواب ولا الحكومة فى الوقت كانا متفقين بصواب موقفيهما فى الامتناع عن الدفع بل قال رئيس الوزراء يومئذ: (إنه يترك البت فى الخلاف للسلطة ذات الشأن)».

ثم استطرد النائب فى مرافعته مستشهدًا بأحكام أصدرتها محكمة الاستئناف المختلطة تؤيد ما يذهب إليه، ثم أشار فى النهاية إلى تعريض مندوب الحكومة بموقفه قائلاً:

«إن النيابة العمومية يجب أن تحرص على استقلالها وأن جنابه على استعداد للتخلى عن منصبه فى سبيل تأييد رأيه كما فعل بعض أسلافه»[1].

وقد أصدرت محكمة الاستئناف المختلطة حكمها النهائى فى هذه القضية فى ٢٩ أبريل. وهو يقضى بما يأتى:

أولاً: «تكون محكمة الاستئناف المختلطة مختصة بنظر هذه القضية وفاقًا للمادة ١١ من لائحة نظام المحاكم المختلطة. وبأن العمل الذى أقدمت عليه الحكومة

(١) الاتحاد فى ٣ ابريل.

المصرية بإيقاف دفع الأقساط من أعمال السيادة ولكنه خارج عن دائرة سلطة الدولة المصرية المحصورة ضمن حدود من هذه الوجهة فلم يكن يجوز لها، والحالة هذه، أن تُقْدم على عمل من أعمال السيادة يكون فيه مساس بمعاهدات أو حقوق مكتسبة».

ثانيًا: «حكمت فى الموضوع بأن ليس للجزية وزوالها دخل فى موضوع الدعوى لأن الحكومة المصرية تعهدت بدفع أقساط الدَّيْن لمحل روتشلد مباشرة ولم يكن تعهدها هذا مقيدًا بشرط خاص».

ثالثًا: «رفض دعوى الخواجات ساسون وبابتسون الداخلين فى الدعوى وقضت بدفع المال للدائنين مع فائدة بمعدل ٧ فى المائة».

وقالت الأهرام تعليقًا على هذا الحكم:

«وهكذا أيدت محكمة الاستئناف حكم المحكمة الابتدائية من كل وجه إلا فى نقطة واحدة وهى أن المبالغ كانت فى الحكم الابتدائى مقدرة بالجنيهات الإنكليزية فقدرتها محكمة الاستئناف بالجنيهات المصرية».

«ولم هذا الحكم غير منتظر ولا سيما على أثر مرافعة جناب النائب العمومى الذى قال للمحكمة إن المال المطلوب بين الحكومة المصرية هو دين واجب الدفع وليس جزية لدولة من الدول»[1].

ميزانية العام الجديد:

بالنسبة لحلول العام المالى الجديد قبل تقديم الميزانية العمومية للدولة المصرية إلى البرلمان لإقرارها اجتمع مجلس الوزراء فى أول أبريل، وبعد أن نظر هذه المسألة قرر:

«أن تُصْدر وزارة المالية قرارًا مؤقتًا بميزانية العام الماضى إلى أن ينتهى موضوع الميزانية الجديدة وعرضها على مجلس الوزراء».

ويتلخص القرار فى أن الاعتمادات المقترحة فى الميزانية الماضية للوزارات والمصالح والأقسام تُعد كأنها باقية ويمكن استعمالها من أول أبريل الحالى

(١) الأهرام فى ٣٠ أبريل.

بقيود، مقتضاها أن الوظائف التى اقترح إلغاؤها أو تخفيفها بعد كأن ذلك التحسين لم يتم والوظائف المطلوب نقلها من وزارة إلى أخرى تعد كأنها باقية فى الوزارة التابعة لها. والوظائف الجديدة لا تُملأ ولا يجوز منح مرتب جديد ولا زيادة مرتب موجود، والمرتبات المقترح إلغاؤها أو تخفيضها تعتبر كأنها ملغاة أو مخفضة والترقيات تكون بالاتفاق مع وزارة المالية والعلاوات تؤجل.

ولا يجوز صرف مبالغ على أعمال جديدة إلا إذا كانت مُدرَجَة أو فُتح لها اعتماد فى ميزانية السنة الماضية، ولا يجوز منح شىء من الكِسَى والملبوسات زيادة عن المقرر فى السنة الماضية. وكل اقتراح بزيادة الاعتماد يجب أن يُعد كأنه لم يُوافَق عليه. وكل اقتراح بالتخفيض يجب أن يُعد كأنه تم تخفيضه[1].

وقالت جريدة «السياسة الأسبوعية»:

«ولكن إصدار القرار بالعمل بالميزانية القديمة على الصورة المذكورة لم يَحُلْ دون صدور اعتمادات جديدة من مجلس الوزراء غداة صدور القرار؛ مما يدل على أن المسائل فى نظر هذه الوزارة قد تقرر من جهة على شكل من الأشكال ثم تنقض من جهة أخرى بوجه من الوجوه وليس فى ذلك قيد يقيدها حتى فى أمر الميزانية المهم»[2].

المديرون ووكلاء الوزارات وعدم قابليتهم للعزل:

روت أكثر الصحف أن الوزارة تفكر فى أن تصدر مرسومًا بعدم قابلية المديرين ووكلاء الوزارات للعزل.

وقالت السياسة تعليقًا على النبأ:

«إن غرض الوزارة من تفكيرها هذا أن تطمئن المديرين لكى لا يتلاعبوا بالانتخابات كما يشاؤون؛ لكن الجهات التى لا تبرم الوزارة أمرًا إلا بموافقتها

(١) كوكب الشرق فى ٢ أبريل.

(٢) السياسة الأسبوعية فى ٣ أبريل.

رفضت قبول الفكرة بالنسبة للمديرين باعتبارهم موظفين سياسيين يجب لبقائهم فى مناصبهم أن يكونوا حائزين لثقة الوزارة القائمة؛ ولكنها لم تَرَ مانعًا من إصدار هذا الدكريتو فيما يتعلق بوكلاء الوزارات على رغم إمكان حماية صنائع حسن نشأت باشا الذين أسبغ عليهم هذه المناصب».

«ويقولون إن المرسوم بعدم قابلية وكلاء الوزارات للعزل يصدر اليوم أو غدًا. وإنّا لندهش أشد الدهشة لصدور هذا المرسوم فى الظروف الحاضرة فهو من المراسيم التى يجب أن تُعرض على البرلمان لإقرارها ولا يمكن أن يقرر برلمان مرسومًا بهذه الصفة خصوصًا بعد التصرفات التى حصلت أخيرًا»[1].

ثم عادت السياسة بعد ذلك وقالت:

«ولما تقرر إصدار المرسوم بجعل الموظفين المعينين بمراسم غير قابلين للعزل بذل بعض وكلاء الوزارات، ولا سيما سعادة وكيل المالية وسعادة وكيل الأشغال مساعى حثيثة لجعل المرسوم مقصورًا على وكلاء الوزارات دون غيرهم. وكاد يتم الأمر على ما اشتهوا لولا أن رئيس الوزراء رأى استطلاع رأى لجنة القضايا. وهذه رأت بالإجماع أنه لابد من إصدار قانون بذلك المرسوم كما كانوا يريدون. والقانون لا تكون له قيمة إلا إذا أقره البرلمان»[2].

تعديل مجلس الجيش:

أُعلن فى ٢٢ أبريل المرسوم الملكى الخاص بتعديل تشكيل مجلس الجيش، وهذا نصه:

«بعد الاطلاع على المادة ٤٦ من الدستور وعلى المرسوم الصادر بتاريخ ٢١ يناير سنة ١٩٢٥ بإنشاء مجلس الجيش ولجنة الضباط.»

«وعلى المرسوم الصادر فى ٤ مايو سنة ١٩٢٥ بإلحاق خفر السواحل ومصايد الأسماك بوزارة الحربية والبحرية.»

---

(١) السياسة فى ١٩ أبريل.
(٢) السياسة فى ٢٨ أبريل.

«وبناء على ما عرضه وزير الحربية والبحرية وموافقة رأى مجلس الوزراء.»

«رسمنا بما هو آت:»

مادة ١: «تعدل المادة الثانية من المرسوم المؤرخ ٢١ يناير سنة ١٩٢٥ السابق ذكره على الوجه الآتى:»

«يُشكل هذا المجلس من: وزير الحربية رئيسًا ووكيل الوزارة وسردار الجيش والمفتش العام للجنود والمدير العام لمصلحة أقسام الحدود والمدير العام لمصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك ومن أربعة أعضاء يُختارون من كبار ضباط الجيش المتقاعدين ويعينون بأمر ملكى يصدر بناء على عرض وزير الحربية والبحرية لمدة لا تتجاوز خمس سنوات».

«فإذا منع الوزير عن الحضور مانع قام وكيل الوزارة مقامه فى رياسة المجلس ويجوز عند غياب أحد الأعضاء بحكم وظائفهم أن يحل محله النائب عنه ويختار المجلس أحد كبار الموظفين بوزارة الحربية والبحرية ليقوم بأعمال سكرتاريته».

مادة ٢: على وزير الحربية والبحرية تنفيذ هذا المرسوم ويُعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية»[١].

انتخابات بلدية الإسكندرية بعد حل القومسيون الإدارى الخاص بها:

صدر قرار وزارى بإجراء هذه الانتخابات فى مواعيد مختلفة، فجُعل يوم للانتخابات العامة ويوم لانتخاب الأعضاء عن تجار الصادرات وآخر لانتخاب الأعضاء عن تجار الواردات، ثم يوم لانتخاب الأعضاء عن أصحاب الأملاك[٢].

وانتهت انتخابات الدائرة العمومية فى ٢٢ أبريل سنة ١٩٢٦ وقد أسفرت النتيجة عن فوز الأعضاء جميعهم من مرشحى الشعب وسقوط جميع المرشحين الآخرين[٣].

---

(١) السياسة فى ٢٣ أبريل.
(٢) المقطم فى ٢ أبريل.
(٣) الأهرام فى ٢٣ أبريل.

هبوط أسعار القطن والخسائر التى نجمت عنه:

تدهورت أسعار القطن فى هذا الموسم إلى أدنى حد عُرف فى الأعوام الأخيرة، حتى خسرت البلاد بسبب ذلك نحو ثلاثين مليونًا من الجنيهات المصرية مما كانت عليه الأسعار فى أول السنة. ولا يعلم أحد إلى أى حد آخر تهبط بعد ذلك.

وعلقت جريدة مصر على ذلك فى مقال طويل بقولها:

«كل هذا وقع بغتة لأن المصريين لم يحسبوا للأمور الاقتصادية حسابًا ولم يفكروا قط فى أمر التقلبات المعرضة لها زراعة القطن وخاصة للإكثار من زراعته الآن فى أنحاء عديدة من المعمورة. وميل الإنكليز للاستعاضة عن القطن المصرى بغيره من أقطان البلدان الأخرى الواقعة تحت نفوذها الخاص وفوق كل هذا لإهمال المصريين الفاضح فى إيجاد معامل لغزل القطن المصرى ونسجه فيها خصوصًا بعد اعتراف ممالك العالم كلها وإنكلترا فى مقدمتها بأن مصر أصبحت مملكة مستقلة ذات سيادة الأمر الذى يمكّنها من إنشاء المعامل التى تريدها من أى نوع بغير معارضة لها كالسابق».

«إن إنشاء معامل الغزل والنسيج فى مصر لا يكلف البلاد إلا نحو مليون جنيه أو مليونين على الأكثر ممكن جمعها بعمل شركة مساهمة يشترك فيها جميع أفراد الأهالى ولا يشعر أحد بثقلها بينما فائدة ذلك تعود على البلاد بحفظ ملايين كثيرة من الجنيهات ضائعة عبثًا كل عام وخاصة فى حين هبوط أسعار القطن».

«وأى برهان أكبر من أن الأقمشة البسيطة التى نبتاعها الآن من واردات أوروبا ندفع لأجلها أثمانًا عالية تزيد على عشرة أضعاف ما نبيع به القطن الخام بغير أن نتأثر من هذه الخسائر الفادحة؟ ألسنا نشترى الآن ثوب البَفْتَة البسيطة بخمسة جنيهات ووزنه لا يزيد على ثمانية أو عشرة أرطال فقط؟ فكم يكون ثمن القنطار على هذا الحساب؟».

«زد على ذلك أن البفتة التى نبتاعها الآن من واردات أوروبا كلها من القطن الأجنبى الرخيص أما القطن المصرى فهو الذى تشتريه السيدات المصريات بصفة الحرير بما يوازى المتر منه نصف جنيه إن لم يكن بجنيه كامل. ومن المعلومات أن الرطل الواحد يزن جملة أمتار فكم يكون ثمن القنطار منه على هذا القياس؟»[1].

استرداد روكفلر لهِبَته الخاصة بالعاديات المصرية:

لما عرض الدكتور بريستد مندوب المستر روكفلر المثرى الأمريكى الشهير هبة المليونَىْ جنيه لبناء متحف جديد للآثار المصرية ومعهد للأبحاث يلحق به، قدم معه عقدًا لهذه الهبة اشتغل بوضعه المستر روكفلر ومحاموه مدة أربعة أشهر متوالية، حتى إذا انتهوا منه وقَّعه الواهب ومن اختارهم للإشراف على تنفيذ عقد الهبة وعلى رأسهم الأستاذ بريستد، وكان مع الأستاذ بريستد عندما قدم العقد الأستاذ بلكناب أحد محامى المستر روكفلر الذى جاء من نيويورك خصيصًا لهذه الغاية. وقضت الحكومة المصرية وقتًا غير قصير فى دراسة العقد وفحصه وعارضت فى بعض النصوص الواردة فيه، وجرت مناقشة بين قانونيِّيها وبين الأستاذ بلكناب فطلب الأستاذ أن تضع الحكومة بواسطة قلم القضايا العقد الذى ترتضيه للهبة فوضعت عقدًا قدمته للمحامى الأمريكى وهذا طلب بعض تعديلات طفيفة قبلتها الحكومة وسلمت صورة نهائية من العقد للأستاذ بلكناب وطلبت منه إبلاغه للمستر روكفلر ومنفذى عقد الهبة. فسافر المحامى بالعقد إلى أمريكا وأُرفق بالعقد خطاب من دولة زيور باشا رئيس الوزراء إلى المستر روكفلر يقول فيه:

«إنه يسره أن يعرض على المستر روكفلر مشروع عقد وافق عليه قلم قضايا الحكومة المصرية فإذا وافق عليه المستر روكفلر أيضًا فإنه يشير على مجلس الوزراء بقبوله».

---

(١) مصر فى ٢٧ أبريل.

ولما وصل المحامى بلكتاب إلى نيويورك وعرض العقد الذى وضعته الحكومة المصرية لم يغير فيه المستر روكفلر حرفًا واحدًا، بل تقبله حرفيًا ووقّعه هو ومن اختارهم لتنفيذ الهبة، وأبلغ المستر روكفلر الأستاذ بريستد تلغرافيًا نبأ إرسال العقد بالبريد. وفى أوائل شهر أبريل تلقى الأستاذ بريستد العقد من أمريكا. فلما قابل زيور باشا عاد رئيس الوزراء وقال للأستاذ بريستد إنه يجب إجراء تغييرات وتعديلات فى نقط كثيرة من العقد. وكان المستر بريستد ينتظر من الحكومة المصرية إما أن تقبل العقد كما هو أو ترده ولكنها لم ترد عليه بشىء وهذا معناه من جهتها رفض الهبة[1].

بعد هذا قرر المستر بريستد السفر إلى أمريكا ليقابل صديقه الواهب، وقبل سفره بعث بكتاب إلى رئيس الوزارة بتاريخ ٨ أبريل تكلم فيه عن المفاوضات التى تقدمت. وكيف أنها كانت استقرت على قبول صورة عقد الهبة التى وافق عليها قلم قضايا الحكومة كما مر بنا.

«وإنه بالنظر لأن رئيس الوزراء كان وعد بإيصاء مجلس الوزراء بقبول صيغة العقد التى وضعها قلم قضايا الحكومة ولكن لم يتصل بعلمه (أى المستر بريستد) أن دولته أحال هذا العقد الجديد إلى مجلس الوزراء وأن المجلس قبله وأمضاه وأعاده إليه بواسطة الحكومة المصرية. فلا يسعه، والحالة هذه. إلا أن يستنتج من ذلك ومن أحاديث دولة رئيس الوزراء أن الحكومة المصرية لا ترى طريقًا لقبول هبة المستر چون روكفلر الأصغر. ولهذا سيسافر هو إلى أمريكا ليعرض على الواهب ما ظهر من عدم استطاعة الحكومة المصرية قبول هبته».

وأرسل المستر ركفلر نفسه تلغرافًا إلى صاحب الجلالة الملك بتاريخ ٢٧ أبريل من نيويورك تكلم فيه عن المسألة بالصورة التى وردت فى خطاب المستر بريستد السالف الذكر، وختمه بقوله:

«ففى هذه، ولعدم إيقاع الحكومة المصرية فى الارتباك، أقول الآن إنى أسترد العرض الذى تشرفت بعرضه على جلالتكم وعلى الحكومة المصرية وتأييدًا لهذا

---

(١) السياسة فى ٩ أبريل.

التلغراف تجاسرت على أن أرسل لجلالتكم كتابًا بهذا التاريخ. هذا وإنى أرفع إلى جلالتكم أعظم تقديرى للرعاية والمجاملة اللتين قوبلت بهما الاقتراحات والتى كان من بواعث سرورى عرضها وأسفى على عدم إمكان بلوغ الغاية المنشودة.. إلخ».

وجاءت برقية أيضًا لرئيس الوزراء، موقعة من چيمس هـ. بريستد وف. إفرت ماكى ورايموندن فوسدتك وهم المنفذون لهبة روكفلر، بتاريخ ٢٧ أبريل من نيويورك. تكلموا فيها عن واقعيات المسألة من أولها لآخرها وأعربوا فى آخر البرقية عن أسفهم لعدم تحقيق مشروع المستر روكفلر، وأنهم يقدمون إلى دولته وإلى الحكومة المصرية شكرهم للتقدير الودى الذى أبدياه بالنسبة للمشروع. وإنهم يعربون فى الوقت نفسه عن أطيب أمانيهم بالنسبة لكل نجاح مستطاع فى تحمل المسئوليات العلمية الجديدة التى كان يسرهم أن يتقدموا فيها إلى خدمة مصر.. إلخ[1].

أما مجلس الوزراء فإنه أصدر بتاريخ ٣٠ أبريل بيانًا عن مسألة الهبة، قال فيه بعد إثبات أوّليات المفاوضات ومحتويات عقد الهبة:

«إن محامى المستر روكفلر وضع تعديلات للعقد الذى أتى به من أمريكا وقد رآه قلم قضايا الحكومة مرضيًا من الوجهة الفنية إذ يجعل فى الإمكان تسوية المسألة باتفاق بين الحكومة المصرية والمستر روكفلر. وأما المسائل الجوهرية فى العقد، ولا سيما المسائل الخاصة بتمثيل الحكومة المصرية فى اللجنة الأثرية التى نص على تشكيلها فى شروط العقد وبمقدار ما يكون لها من الاستقلال فى أعمالها فقد تركت لرأى الحكومة المصرية».

وأما حضرة رئيس الوزراء الذى كان يعالج هذه المسألة بنفسه، والذى لم يُبْدِ فى وقت من الأوقات، ما يُفهم منه أن مجلس الوزراء مشترك فى هذه المفاوضات فلم يَرَ مندوحة عن الإخطار بوصول مشروع الاتفاق الجديد إليه عن أن يحتفظ بقرار مجلس الوزراء ويعمل وزير الأشغال العمومية الذى كان يجب، بحكم

(١) السياسة فى ٢٩ أبريل.

مسئوليته عن مصلحة الآثار، أن يكون صاحب الاقتراح بالاشتراك مع دولة رئيس الوزراء.

ولما تلقى دولة رئيس مجلس الوزراء المشروع الثانى عرضه على المجلس، واقترح قبوله مع التوفيق بينه وبين نُظم البلاد الدستورية والوزارية وخصوصًا بينه وبين مبدأ المسئولية الوزارية. وكان مشروع القرار الذى يلخص المسائل الجوهرية من وجهة نظر مصالح الحكومة المصرية معروضًا على بساط البحث فى مجلس الوزراء، لما فوجئ المجلس بخبر استرداد المستر روكفلر لهبته استردادًا يظهر أنه مبنى على تأخر الحكومة المصرية فى الموافقة على الهبة بلا قيد ولا شرط.

وفى هذه الأحوال اضطر المجلس إلى ترك البحث فى مشروع القرار[1].

وقد قالت جريدة «البلاغ» تعليقًا على ما جرى حول هذه المسألة:

«إنه لا يخفض من لوم الوزارة قول رئيسها إنه كان عازمًا على التداول مع الوزراء فى أمر الهبة وإنهم وضعوا مذكرة وافية فى هذا الشأن! فقد كان عليهم أن يفهموا وكلاء المستر روكفلر ما يقنعهم بحُسن النية وانتظار القبول بعد سؤالهم المتكرر وإلحافهم فى البحث والاستفسار، ولا شك أن فقد الهبة خسارة علمية ومالية كبيرة. ولكننا نرى أن الخطة التى اتبعتها الوزارة المصرية قد أضافت إلى ذلك خسارة كبيرة أصابت شرف البلاد ومستها فى السمعة والكرامة. إذ أى مساوم ضئيل فى الدنيا يقبل أن يُذاع عنه إذ سلك مثل هذا المسلك فى مساومة شار من عامة الشُّرَّاة فضلاً عن متبرع كريم يبذل ماله لخدمة العلم والحضارة وإظهار تاريخ البلاد وتزويد أبنائها بعلم ما لم يعلموا من أسرار ذلك التاريخ؟».

«بَيْدَ أننا لا يسعنا، مع إبداء شكرنا وأسفنا للمستر روكفلر، إلا أن نقول إننا كنا نود أن يتأجل البت فى أمر هذه الهبة إلى أن تتولى حكومة مصر وزارة تمثل شعبها وتحسن النيابة عنها والتعاقد باسمها. أما الوزارة الحاضرة فهى، كما يعلم

(١) الأهرام فى ٣٠ ابريل.

المستر روكفلر ووكلاؤه، لا تضمر الرغبة فى خدمة مصر ولا تملك الحق فى قبول الهبة باسم المصريين»[1].

مسألة الحج بين حكومتىْ مصر والحجاز:

روت جريدة «السياسة» أن الحكومة الحجازية سوف لا تسمح بدخول المحمل المصرى لبلادها إلا تحت شروط، منها أن يجرد حرس المحمل من سلاحه فى جدة قبل شخوصه إلى مكة المكرمة. وكذلك الكسوة الشريفة لا تنقل من جدة إلى مكة بالاحتفال المعتاد وإنما تُرسل فى لفائف بغير احتفال[2].

ولكن وكالة حكومة الحجاز فى القاهرة أصدرت بلاغًا قالت فيه:

«إن ما نشرته جريدة السياسة بخصوص المحمل وحرسه لا صحة له. ولم يَجْرِ بحث مع جلالة الملك بهذا الخصوص ولا يُعقل أن حكومة الحجاز الحديثة ترفض قبول حرس المحمل المعتاد إرساله وأن مساعد أمير الحج قد سافر إلى المدينة منذ عشرين يومًا. وقد غادرنا وهو مملوء سرورًا بما جرى له من المساعدات ومما شاهد من حالة الأمن والراحة والحرية التامة لجميع الحجاج والزوَّار. وإن حملات مصر والحجاز لا يمكن أن تتأثر بأراجيف الأعداء وما يحاولون إذاعته لصد الناس عن سبيل الله».

قالت جريدة الاتحاد التى نُقل عنها البلاغ: وقد أُرسلت صورة من هذا البلاغ فى ٢٤ أبريل إلى وزارة الخارجية المصرية[3].

مؤتمر الخلافة:

انعقد فى مساء يوم ٢٥ أبريل مجلس إدارة مؤتمر الخلافة برياسة فضيلة شيخ الجامع الأزهر الأستاذ الشيخ محمد أبى الفضل الجيزاوى. ونظر فى جدول أعمال المؤتمر وهو محصور فى ست مواد تتناول بيان الخلافة فى الإسلام

---

(١) البلاغ فى ٣٠ أبريل.
(٢) السياسة فى ٣١ أبريل.
(٣) الاتحاد فى ٢٥ أبريل.

وشروط الخليفة وكيف تتعقد الخلافة وهل يمكن تحقيق شروط الخلافة الشرعية الآن وإذا لم يكن ذلك ممكنًا فماذا يجب عمله.

ولما بسط الأستاذ المراغى للعلماء الحاضرين أن كل مندوب يُبدى رأيه باسمه الخاص لا باسم الأمة التى مثلها، قامت مناقشة حادة بينه وبين العلماء الذين رأوا فى هذا القول أن مسألة المؤتمر قد انحصرت فى استفتاء المندوبين فقط ولم يكن ذلك هو الغرض من عقد المؤتمر ولم تكن حاجة إلى دعوة علماء المسلمين إلى مثل هذا الاستفتاء. فأجاب الأستاذ المراغى على ذلك بأن الحالة والظروف قد تغيرت الآن عما كانت عليه يوم تأليف المؤتمر، وأن البيعة ليست من شأن المؤتمر بل من شأن ولاة الأمور فى كل أمة.

وانتهت المناقشة بأن وافق الأعضاء على جدول أعمال المؤتمر، مع إدخال تعديل يقضى بأن يكون للمؤتمر الحق فى تقرير ما يراه بعد الفراغ من درس جدول أعماله[1].

وذكرت جريدة «السياسة» نقلاً عن جريدة «التيمس» أن الحكومة الإسبانية طلبت إلى الحكومة المصرية منع مندوبى الزعيم الريفى عبد الكريم القادمين إلى مصر من الدخول إليها، فأكد مصدر أجنبى لجريدة السياسة إنه لم تَجْرِ أية مخابرة بهذا الخصوص وأن الحكومة الإسبانية لا تمانع فى وجود مندوبين عن الريفيين فى مؤتمر الخلافة[2].

بين مصر والسودان:

كتب مراسل «التيمس» فى القاهرة إلى جريدته يقول:

«استمرت المحادثات فى دار المندوب السامى البريطانى، فى اليومين الماضيين بين اللورد لويد ومستر شستر سكرتير حكومة السودان المالى ومستر ماك

(١) الأهرام فى ٢٧ أبريل.
(٢) السياسة فى ٣٠ أبريل.

جريجور مستشار حكومة السودان فى مصلحة الرى والعضو البريطانى فى لجنة مياه النيل وإسماعيل سرى باشا وزير الأشغال. وكان موضوع المحادثات المشكلة التى تنشأ من إنشاء سد جبل الأولياء. فإن هذا السد يرفع مستوى النهر جنوبًا حتى كوستى فتغمر المياه أراضى يسكنها ثلاثمائة الف نفس يفقدون وسائل المعيشة فيجب تعويضهم وإعطاؤهم وسائل أخرى للمعيشة. ولا ينتظر أن يوضع قرار نهائى فى هذه المسألة ولا أن توافق حكومة السودان على إنشاء سد جبل الأولياء إلا بعد أن تقبل الحكومة المصرية تقرير لجنة مياه النيل. وقد تسلمت هذا التقرير منذ ٢٣ مارس الماضى ولكنها لم تعين لجنة لفحصه إلى الآن»[١].

وعلى أثر هذه البرقية كتبت جريدة الاتحاد تقول: إن اشتراط حكومة السودان قبول تقرير لجنة مياه النيل على موافقتها لإنشاء خزان جبل الأولياء وجعلها قبول التقرير كُفْئًا لإنشاء السد، لما يدل على أن هذا التقرير هو بجانب مصلحة السودان أكثر مما هو فى مصلحة مصر[٢].

ولكن إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال قص إلى مندوب «السياسة» بحديث، أنكر فيه أنه دار البحث فى الاجتماع المنعقد بينه وبين رئيس الوزراء والسير چورج شستر فى دار المندوب السامى البريطانى حول تقرير لجنة مياه النيل إلا عن مسألة خزان جبل الأولياء فحسب[٣].

وذكرت جريدة «كوكب الشرق» أن الحكومة الإنكليزية جادة فى وضع اتفاق مع إيطاليا بشأن بحيرة تسانا لتستحوذ بذلك على منابع النيل؛ فتكون قد قبضت على السودان ومصر من عنقهما لما لمسألة المياه من عظيم التأثير فى حياة وادى النيل طولاً وعرضًا[٤].

---

(١) الأهرام فى ٢٥ أبريل.
(٢) الاتحاد فى ٢٥ أبريل.
(٣) السياسة فى ٢٦ أبريل.
(٤) كوكب الشرق فى ٢٤ أبريل.

ورغم ذلك، فقد أشار المقطم إلى أن معالى حاكم السودان قَدِم العاصمة خصيصًا لدرس المسألتين والاتفاق عليهما مع أولى الشأن، ثم قالت:

«ويقول الواقفون على حقائق الأمور إن تردد الحكومة المصرية فى البَتّ فى مسائل الرْى خصوصًا ما كان منها له علاقة بالقطر المصرى ومصلحة الزرَّاع فيه قد يدفع حكومة السودان إلى التوسع فى طلباتها التى أُجملت فى تقرير لجنة مياه النيل. والتى تصدى لها العضو المصرى بما عرف عنه من البراعة وسعة الحيلة»[1].

وقالت «السياسة» أيضًا:

«وقد عهد وزير الأشغال فحص التقرير إلى لجنة مؤلفة من سعادة صالح عنان باشا رئيسًا وحسين سرى بك وكامل غالب بك وإبراهيم فهمى بك وعبد المجيد عمر بك وكيل مصلحة الطبيعيات المساعد ومحمود بك حنفى مساعد مفتش رى قسم ثانٍ وإبراهيم بك رزق مفتش مشروعات نجع حمادى والمستر هاريس مفتش رى قسم رابع والمستر هايتدر مارس مفتش رى بالمشروعات والمستر كرى القائم بأعمال مدير الطبيعيات. وعبد القوى بك أحمد»:

«وأما عن مسألة الأراضى التى ستغرقها مياه خزان جبل الأولياء فإن السير چيوفرى آرشر الحاكم العام للسودان حضر من الخرطوم أخيرًا خصيصًا للاتفاق على تلك التعويضات. وقد قضى فى القاهرة نحو أسبوع لم يتصل أثناءه بالحكومة المصرية مطلقًا ولم يفاتحها فى شىء من هذا الشأن وإنما جرت المفاوضات بينه وبين فخامة لورد لويد وحضرها بعض كبار رجال حكومة السودان البريطانيين. ولما انتهت المباحثات سافر معالى حاكم السودان. وتولى فخامة لورد لويد مفاوضة الحكومة المصرية فى الأمر واستدعى إليه لهذه الغاية صاحب الدولة زيور باشا وصاحب المعالى سرى باشا وعرض عليهما مطالب حكومة السودان فيما يختص بالتعويضات المشار إليها».

---

(١) المقطم فى ٢٥ أبريل.

«ولاتضاح ماهية تلك التعويضات نذكر أن حكومة السودان، على ما اتصل بنا، قدرت الأراضى التى ستغرقها مياه خزان جبل الأولياء بمائة ألف فدان كان الثمن المقرر لها قبل الحرب ٧٠٠,٠٠٠ جنيه. ولكن قُدِّر الثمن بعد الحرب بأكثر من مليونَىْ جنيه. وكان التعويض المطلوب فى وقت من الأوقات مليونين وكسورًا من الجنيهات. ولم تنته المفاوضات على هذه القاعدة إلى نتيجة فعرض اقتراح آخر على الحكومة المصرية. وذلك أن تُقْطع حكومة السودان أصحاب الأراضى التى ستغمرها مياه خزان جبل الأولياء ماية ألف فدان بدلها فى جنوب الجزيرة. ولما كانت هذه الأراضى مرتفعة كثيرًا ولا يمكنها أن تُروى من مياه النيل الأزرق، فقد رأت حكومة السودان أنه يتعين القيام بمشروعات رى جديدة هناك وإيصال المياه إليها. وقدرت نفقات تلك المشروعات بمبلغ ثلاثة ملايين جنيه. اقترحت أن تدفع هى نصفها وتدفع الحكومة المصرية النصف الآخر».

«وقد كان هذا الاقتراح موضوع أخذ ورد بين الحكومة المصرية ودار المندوب السامى لأن المراد أخذه من مصر ليس فقط مليونًا ونصف مليون من الجنيهات وإنما تؤخذ منها أيضًا المياه الكافية لرى مائة ألف فدان فى جنوب الجزيرة. والاقتراح الثانى لم يؤدِّ إلى نتيجة. والظاهر أن اقتراحًا ثالثًا عرض على الحكومة المصرية وهو أن تضمن الحكومة المصرية حكومة السودان فى عقد قرض بثلاثة ملايين جنيه للقيام بالمشروعات اللازمة لدى المائة ألف فدان التى ستعطى لمن ستغرق مياه خزان جبل الأولياء أرضهم»[1].

■■■

(١) السياسة فى ٢٩ أبريل.

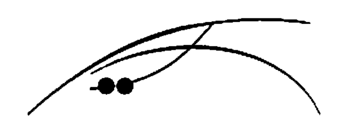
الباب الخامس

■ أنباء شهر مايو

■■

الفصل الأول

موقف الوزارة الزيورية وسير الانتخابات



ظلت الوزارة الزيورية متمسكة بمناصبها رغم ما كان يتهددها من أسباب قد تؤدى إلى ضرورة تخليها عن تلك المناصب. وكانت مسألة الانتخابات قاضية حتمًا بأن ترجع أمور البلاد مجراها الدستورى الطبيعى. ومعنى هذا أن ترى الوزارة الزيورية نفسها فى مركز لا يؤيدها فيه إلا أقلية ضئيلة جدًا، وكان دولة زيور باشا شخصيًا يغلب عليه أنه ينوى الاستقالة بعد إتمام الانتخابات؛ إذ تأكد له أن لا مناص من ذلك حيث تفوض الأمور للفائزين فى الانتخابات. إذا رأى أن يعقد البرلمان فى موعده القانونى كما وعد بذلك عدة مرات.

والظاهر أن نظر بعض أعضاء وزارته إلى هذا الأمر كان يتفاوت عن نظر دولة رئيس الوزارة ذاته، ومن هنا بدت علامات الاختلاف بين رئيس الوزارة وبعض أعضائها ورددت الصحف أنباء هذا الاختلاف فى أوائل هذا الشهر.

ولقد علقت جريدة «البلاغ» على ذلك بقولها:

«والذين يقولون الآن إن الخلاف قائم على عقد البرلمان هل يكون بعد الانتخابات مباشرة أو يؤجل إلى ما بعد الصيف؟ ويقولون إن الرئيس يميل إلى عقده فى شهر يونيو القادم وإن الوزيرين المتزعمين (أى محمد حلمى عيسى باشا وعلى ماهر باشا) ومن يجاريهما من وزراء المشاع والنجدة يمليون إلى تأجيله إلى شهر نوفمبر إذا لم يكن فى الأماكن تعطيله أبدًا أو تأجيله إلى أجل غير مسمى».

«وإذا كان زيور باشا يأبى ذلك كما يقولون فلا يكون معناه إلا أن الإنكليز يعارضون فى هذه الرغبة ولا يحبون أن يظهروا من بادئ الأمر بإحباط البرلمان وإقامة العراقيل فى طريقه ومناصبته العداء قبل اللقاء وحمله على الذهاب فى ذلك إلى العناد ومقابلة الشر بمثله بغير تحفظ ولا مبالاة»[1].

وقالت جريدة «السياسة» عن ذلك أيضًا:

«يزعم زيور باشا مع ذلك أن تحديد موعد افتتاح البرلمان فى مرسوم الانتخابات (أو مرسوم خاص على حدة) غير ضرورى دستوريا ويستشهد على ذلك بما حصل بعد الانتخابات الأولى التى تمت فى ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ ثم لم يفتح البرلمان إلا فى ١٥ مارس من تلك السنة ويعتبر هذه سابقة دستورية فى حياة مصر النيابية وهذا زعم باطل كل البطلان. فانتخابات ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ لم تكن حادثة بعد حل المجلس حتى ينطبق عليها نص المادة ٨٩ بل كانت الانتخابات الأولى، كما أن تأخير المجلس إنما كان سببه أن مجلس الشيوخ لم يكن تشكل بعد. أضف إلى ذلك أن الدستور ينص على أنه لا تنفذ أحكامه إلا حين انعقاد البرلمان فكل ما كان يجرى قبل أول انعقاد للبرلمان لم يكن خاضعًا لأحكام الدستور إلا فى عمومه من حيث عدم مخالفته لقواعده العامة. أما من يوم ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ أى من يوم أول انعقاد البرلمان فقد أصبح تطبيق كل حكم من أحكام الدستور واجبًا وأصبح لذلك واجبًا النص على موعد انعقاد البرلمان فى المرسوم الخاص بإجراء الانتخابات على أثر حل مجلس النواب»[2].

هذا، ولقد خفت فى آخر الأمر وطأة صحف المعارضة على الوزارة من حيث انتقاد موقفها السياسى ومطالبتها بالاستقالة نظرًا لقرب موعد الانتخابات ولأن نتيجة هذه الانتخابات ستضع حدًا لتصرف الوزارة وتمسكها بالكراسى إذ النتيجة ستكون بلا شك فى جانب الأحزاب المؤتلفة. فلا بد، والحالة هذه، وقبل انعقاد البرلمان أن تتنحى الوزارة عن الحكم فتنحل الأزمة الدستورية والوزارية فى آن واحد.

---

(١) البلاغ فى ٥ مايو.
(٢) السياسة فى ٤ مايو.

إلا أن ما بدا من الوزارة والصحف الموالية لها من القول بلزوم قيام الوزارة بوضع خطبة العرش وقراءتها عند افتتاح البرلمان، قد أثار عاصفة من الانتقاد والسخط على الوزارة وتلك الصحف جميعًا. لأن هذا العمل لا يستند فى التعليل إلى قاعدة دستورية صحيحة.

وقد كتبت جريدة «الاتحاد» الوزارية تقول بتوكيد:

«إن الحكومة ثابتة وباقية لمصر تتابع ما أسدته لها من خير حتى تتمه لها رغدًا وهناء رغم أنف المضللين وكذب الحاسدين. فقد أخذت جميع وزارات الحكومة تجمع العناصر التى يؤلف منها خطاب العرش. وخطاب العرش تقوم هذه الحكومة الآن بوضعه وتجمع له مواده مما كتبته أيديها نفعًا لمصر، وما صنعته من خير للوطن. صحيفة تقرؤها فى بهرة البرلمان عالية الرأس قوية الجانب مما عملت وأخرى مما تنويه وقد أعدت أسبابه وابتداأتها وهى لابد واصلة بها إلى النهاية إن شاء الله. الحكومة تضع خطاب العرش ـ هذا ما نبشر به قراء الاتحاد اليوم ونزفه بشرى لعناصر النظام فى القطر ونشد به على قلوب من يحبون مصر ويعلمون أن مصر فوق الجميع»[1].

ولقد اشتركت فى الدفاع عن الوزارة فى المهمة التى أعطت لنفسها فيها ذلك الحق جريدة «الليبرتيه» الفرنسوية الناطقة بلسانها.

ولقد قالت جريدة «السياسة» تعليقًا على ما جاء بهذه الجريدة الفرنسوية:

«لقد سردت هذه الصحيفة عبارات مهمة لتحكم الدفاع. ولكن هذه العبارات لم تعد عليها وعلى من تتكلم باسمهم بالنفع سوى أنها فضحت أمرهم وهم لا يشعرون. ومما قالته الليبرتيه فى هذه النقطة: (إن زيور باشا لا يرجو الآن إلا أن يلقى عند أقدام العرش العبء الثقيل الذى احتمله بشجاعة منذ سنة ونصف سنة. وأن له حق اختيار اليوم والظروف التى يلقى فيها عبأه وأنه مضطر أن يبرر تصرفاته إزاء الحملة التى توجهها إليه المعارضة دون أن يمس سياسة البلاد

(١) الاتحاد فى ٦ مايو.

المستقلة تلك السياسة التى يرى أنها ملك الوزارة المقبلة وحدها) ثم تساءلت: (لماذا لا تريد المعارضة هذا التبرير حتى يعرف التاريخ الحقائق وحتى يستطيع تقدير المسئوليات جميعًا؟) وأخيرًا أقدمت على سؤال خطير تقول فيه: (هل سيهدم الائتلاف ما بنته يدا زيور باشا؟ وهل سيمزق المعاهدة الخاصة بجغبوب وهل سيعيد بالقوة الجيش المصرى إلى السودان؛ وماذا تكون خطته إزاء إنكلترا؟)»[1].

وأما الصحف المعارضة فإنها قابلت تلك الدعاوى وهذه الأقوال بأدلة ساطعة تنقضها نقضًا تامًا من أساسها:

قالت جريدة «الأهرام» فى ذلك: إن الجريدة التى قالت إن الوزارة باقية زادت على هذا القول أن هذه الوزارة ستضع خطبة العرش. وخطبة العرش تتضمن سياسة الوزارة فى إدارة البلاد وحكمها فكيف يتسنى ذلك لوزارة محكوم عليها بالزوال؟ لأنه من المستحيل أن تصل إلى الاستناد على غالبية بالبرلمان. فالقول إذًا بأن الوزارة باقية قول منقوض بل قول هراء لأنه لا يستند إلى سند دستورى، وإنما يريدون إدخال الوهم على نفوس الناس ليحملوا ضعاف العزيمة على انتخاب الاتحاديين فقط واللعبة مكشوفة بل مفضوحة[2].

وقالت فى عدد آخر:

«والمسألة هى مسألة نظام وقانون وبرنامج. وخطاب العرش هو برنامج الوزارة فى سياستها وخطها فى المستقبل أكثر مما هو رواية عن أعمالها فى الماضى. ولا يكون واسطة لتبرير العمل الذى قامت به. وهذا التبرير لسياسة الوزارات يكون أمام الرأى العام فى الانتخابات كان يتقدم الوزراء وحزبهم إلى الرأى العام بصفة أعمالهم. فى الماضى وببرنامج أعمالهم فى المستقبل فإما أن يقرر على ذلك بتجديد انتخابهم وإما أن لا يختارهم إذا لم يقر تلك الأعمال.

---

(١) السياسة فى ١٦ مايو.
(٢) الأهرام فى ٨ مايو.

وهناك طريقة أخرى وهى للتبرير عندما يقرر البرلمانى مسئولية الوزراء على ما نص الدستور. أما التبرير بخطاب العرش فلا يكون إلا إذا كانت الغالبية فى جانب الوزارة».

«وهناك تعديل آخر بمعناه ونأمل ألا يأخذ به الوزراء ولا يلتفتوا إليه مهما كان مزخرفًا ومهما كان مزينًا لأنه تعليل لا ترضاه مصلحة البلد ولا ترضاه كرامة وزير يغار على كرامته وهو قولهم أنه يحق للوزارة أن تختبر شجاعة البرلمان الجديد بأن تعرض عليه اتفاقات السودان وجغبوب وألمانيا وفرنسا بشأن المراكشيين وإيطاليا بشأن الطرابلسيين، إلخ، إلخ».

«فهل من وزارة مصرية تحاول، وهى تترك مناصبها، أن تسمح لنفسها بمثل هذه الأعمال؟ وهل تسمح الوطنية لأى وزير، مهما كان شغفه كبيرًا بالمنصب وطلاق المنصب عزيزًا عليه، أن يتعمد تحريج بلاده وأمته أو حكومة تلك البلاد؟».

«إنَّ لا نعرف طعنًا ولا نعرف ذمًا وجِّه إلى الوزارة كمثل هذا الطعن والذم. والذين يعدون هذا القول حكمة وصوابًا. بل هم يعدونه جائزًا، هم كالذين يحبذون للإنسان أن يقتل ابنه ليتهم بقتله جاره تشفيًا وانتقامًا. نحن نعرف أن مهمة الوزارة تنتهى بانتهاء الانتخابات. ونحن نعرف أنه يجب على الوزارة أن تحصر كل عملها فى تصريف الأمور الجارية حتى يأتى البرلمان»[1].

وحيث كان حزب الوزارة يستشهد بنص المادة ٤٢ من الدستور التى تقول: (إن الملك يفتتح دور الانعقاد العادى للبرلمان بخطبة العرش فى المجلسين مجتمعين ليستعرض فيها أحوال البلاد ويقدم كل من المجلسين كتابًا يضمنه جوابه عليها)، قائلين: (إن هذا صريح فى إن خطبة العرش إنما يراد بها استعراض أحوال البلاد ولا يكون الاستعراض إلا للماضى كما هو منطوق العبارة ومفهومها).

(١) الأهرام فى ٢١ مايو.

فإن جريدة «البلاغ» قد تعرضت لهذا الزعم تدحضه وهذا التفسير تنقضه فأبانت:

«إن الاستعراض من العرض وهو يكون للماضى والمستقبل ولكل ما يعرض على الحواس والأذهان ولو صح مذهب الاتحاديين فى لغة الدستور ومعناه لما جاز لوزارة ما أن تتقدم فى افتتاح البرلمان ببرنامج عن السياسة المقبلة يحاسبها النواب بما فيه. لأنها إن فعلت ذلك خرجت على نصوص الدستور وأخلّت بمعنى الاستعراض وجاوزت حدهما فى مخاطبة البرلمان!».

«وقد كان رئيس الوزارة استقال على أثر الانتخابات الماضية ولم يخطر له أن بقاءه فى الحكم ضرورى لتلاوة خطبة العرش واستعراض ما فات من أحوال البلاد. ولما عاد إلى الحكم بعد الاستقالة كانت عودته بدعوى أن الكثرة فى مجلس النواب تؤيده. وأنه ألف وزارة تستند إلى هذه الكثرة مما سموه يومئذ (حزب الحكومة!) فاليوم لا حزب للحكومة ولا أمل فى كثرة ولا قلة تؤيدها أو تلتمس لها المعذرة فلماذا لا يحذو اليوم بعد الانتخابات حذو نفسه فيما مضى ويعتذر لوزارته بما راقه من المعازير فى كتاب الاستقالة؟».

«إن السبب الذى يلجئ الوزارة إلى الشذوذ عن هذه الخطة معروف غير منكور: إنهم يريدون أن يبتدعوا فى الحياة النيابية سابقة لأمثالهم من الوزراء المتطفلين على سلطان البرلمان. ويريدون أن يوقعوا البرلمان على تقديرهم فى أزمة لا خلاص منها إلا بإلغائه أو بالتسامح فى الجرائم التى ارتكبوها فى فترة تعطيله وما يظن البرلمان يحب أن يقبل تلك البدعة وأن يسلم لوزارة لم يعرفها ولم يعرفها أى برلمان قبله بحق مخاطبته فى يوم افتتاحه»[1].

وقالت «السياسة» فى هذا الصدد:

«إن هذه الوزارة الممقوتة من الناس جميعًا المقضى عليها بالفشل حتمًا تريد أن تورط العرش - وهى تتقدم غير مستندة إلى شىء فى البرلمان - فى الدفاع عن

---

(١) البلاغ فى ٢١ مايو.

سياسة ماضية. متناسية أن حضرة صاحب الجلالة الملك دستورى غير مسئول عن سياسة تمضى مهما اتُّبع فيها من وسائل».

«وتوريط العرش - على الرغم من محاولة هذه الوزارة الالتجاء فى كثير من مظاهر حكمها - ليس من أصول السياسة فى شىء وليس من الإخلاص الذى يتبجحون به ويريدونه وقفًا على أنفسهم، فى شىء كذلك. بل هو إدخال للمقام الأسمَى فى مآزق لا يصح إدخاله فيها إن لم يشعر الوزراء القائمون أن واجبهم يقضى عليهم بالتسابق فى سبيل تحمل المسئوليات وفى سبيل إحاطة حضرة صاحب الجلالة بسياج متين محكم من أشخاصهم ومداركهم حتى لا يكون فى بنيانهم منفذ يتسرب منه شعاع يصل إلى جلالته المصونة ذاته من أى مساس»[1].

وكتب أحد النواب الجدد مقالاً فى «جريدة الأهرام» يقول:

«... فقد لا يبعد أن يكون خطاب العرش مَدْرَجة لحل مجلس النواب لثالث مرة بما يتضمن من المسائل التى لا يوافق عليها المجلس كالأعمال التى ارتكبتها الوزارة فى المرافق الخارجية أو الداخلية أو المسائل التى يوافق عليها بعض المجلس دون أغلبيته لمسألة تصريح ٢٥ فبراير وهى مسألة قد يجر التعرض لها فى خطاب العرش إلى الانقسام والتدابر. وإذا أعرض البرلمان بشقيه عن مناقشة خطاب العرش وأراد إعلان عدم الثقة بالوزارة فاتنا أن لا تترك الوزارة الوقت الذى يجتمع فيه لإعلان ذلك بأن تؤجله شهرًا أو تعلن انتهاء الدور فلا يجتمع إلا فى شهر نوفمبر وقد تحله لإعلان عدم الثقة بها أو لأى سبب آخر غير دستورى. فهل يجتمع الزعماء للتبصر فى المآل؟ أو يجتمع المؤتمر الوطنى بين الخامس والعشرين من هذا الشهر والخامس من شهر يونية ليتوجه بهيئته الاجتماعية برجائه إلى صاحب الجلالة حامى الدستور أن يقضى على هذه الحالة المضطربة قبل انعقاد البرلمان؟ أو يجتمع ليقرر ما يشاء لكل من هذه الوجوه المحتملة وغيرها فلا يُفاجأ النواب بما يحبط الحياة النيابية أو هذا

(١) السياسة فى ١٩ يناير.

الائتلاف الذى جنت الأمة منه كل ثمرة طيبة ولا تزال تنتظر منه الخير العميم؟ ويكفى البرلمان ما سيلاقى من مشقة وعناء فى سبيل حل المشكلات الكبرى التى تنوء بأقوى برلمان».

«ولا شك أننا إذ نذكر المؤتمر الوطنى لا نحتّم أن يكون فى صورة المؤتمر الأول خصوصًا بعد أن ترسل الأمة إلى المجلس نوابها الدستوريين. هذه تذكرة لمن شاء أن يتذكر. ولقد أشرنا إليها فى المؤتمر الوطنى الماضى منذ طلبنا الضمانات لحياة البرلمان حين المناقشة فى أمر البرلمان»(١).

كانت كل هذه الضجة قائمة فلم يأبه لها مجلس الوزراء، بل روت جريدة المقطم أنه:

«انتدب أربعة من أعضائه برياسة معالى أحمد ذى الفقار باشا وزير الحقانية لوضع القواعد الأساسية التى يبنى عليها خطاب العرش بحيث يحتوى على بيان تفصيلى عن أعمال الوزارة الزيورية فى مدتيها الأولى والثانية مع بيان الأسباب التى سوغت هذه الأعمال. ولأجل ذلك رأت اللجنة المذكورة أن تطلب من الوزارات والمصالح إيضاح ما تم عندها من الأعمال والمشروعات منذ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ إلى يوم ٥ يونية من هذه السنة مع ذكر ما ينوى عمله لأن هذا من اختصاص الذين يتولون الحكم فى المستقبل»(٢).

غير أن نبأ المقطم لم يتحقق. بل ظهر أن فكرة إلقاء خطبة العرش من الوزارة الزيورية حين افتتاح البرلمان قد حبطت. وقد روت جريدة كوكب الشرق مع التأكيد أنه قد ثبت لديها عن أوثق المصادر المتصلة بالوزارة الزيورية ومن المراجع العالية:

«إن وزارة زيور باشا لا تبقى فى دست الحكم بعد ظهور نتيجة الانتخاب ولا يسمح لها بالبقاء خطاب العرش كما كانت تبغى وكما كان يروج لها أذنابها».

(١) الأهرام فى ٢١ مايو.
(٢) المقطم فى ١٩ مايو.

قالت:

«وقد علمنا أن زيور باشا قد أُفهم بأنه لا يجوز له أن يضع خطاب العرش عن سياسة الوزارة المقبلة ولا أن يركب مع جلالة الملك لشهود حفلة افتتاح البرلمان»[1].

وقالت جريدة «الأهرام» كذلك:

«والذى نعرفه ونثق به كل الثقة أن دولة زيور باشا رئيس الوزارة أبَى موافقة بعض زملائه على كتابة خطاب العرش الذى عدل عنه نهائيًا. وهو مصَمم على تقديم استقالة الوزارة لجلالة الملك عند ظهور نتيجة الانتخابات. على أن الذين يريدون إطالة عمر الوزارة، ولو يومًا واحدًا، يلحون أن تكون هذه الاستقالة بعد إتمام الانتخابات التكميلية فى ٢٩ مايو. ولكنه لم يقرهم على هذا الرأى وجهر أنه مصمم على الاستقالة حين ظهور النتيجة الأولى»[2].

سير الانتخابات العامة:

يذكر المتتبع للحوادث إنه كانت هناك مشادة بين صحف الأحزاب المؤتلفة فى شأن كيفية تقسيم الدوائر الانتخابية بين مرشحى تلك الأحزاب.

وقد قيل وقتئذ أنه بين المرشحين للنيابة نفر يسعون إليها مستقلين، وأنه كان معظم هؤلاء من السعديين الذين دخلوا معركة الترشيح على أساس مبادئهم الشخصية. وحدث أن أعلن بعض الأحرار الدستوريين فى صحيفتهم، وانضمت إليهم هذه الصحيفة، أن عمل أولئك لا يعد إلا خروجًا على اتفاق الأحزاب وقراراتها فى هذا الصدد.

على أن صحف الوفد قابلت هذه الشكاية بأن نفرًا من الأحرار الدستوريين رشحوا أنفسهم للنيابة وليسوا ممن نادى بهم حزبهم نوابًا عن الدوائر المخصصة

---

(١) كوكب الشرق فى ٢٢ مايو.
(٢) الأهرام فى ٢٢ مايو.

له، فعل هؤلاء هو نفس الفعل الذى أقدم عليه السعديون المرشحون للنيابة من تلقاء أنفسهم.

وما كنا لنعود إلى هذا البحث لولا أن جريدة السياسة قامت فى الآونة الأخيرة تفند هذه المزاعم فتقول:

«زعم جدول (كوكب الشرق) أن ثلاثة عشر من الأحرار الدستوريين رشحوا أنفسهم فى اثنتى عشرة دائرة أقرتها الأحزاب المؤتلفة للوفد المصرى».

ثم ذكرت الجريدة أسماء هؤلاء المرشحين وقالت، إن واحدًا من الحزب الوطنى واثنين من الاتحاديين واثنين آخرين غير دستوريين وقد يكونان متقدمين للانتخاب مستقلين، وأن واحدًا حقيقة حر دستورى وأن دائرته الأصلية هى أسيوط دائمًا يرشح نفسه عن دائرة (بنى قرة) بناء على طلب الوفد نفسه. وقالت عن ترشيح أحد الدستوريين عن دائرة التل الكبير إن له قصة ليس المقام مقام الادلاء بها؛ إذ إن ترشيحه هناك كان نتيجة أمر قد يعتبر سوء تفاهم[1].

هذا، ولقد كانت الحكومة بين عاملين قويين أحدهما يدفعها، تبعًا لحب المصلحة، إلى التدخل فى الانتخابات ولو من وراء ستار وإن لم يكن لها كبير أمل فى الحصول على عدد مناسب من النواب المنتمين لحزبها. وثانيهما يضطرها، مجاراة لما كان يبدو من مراقبة صحف المعارضة ولجان الأحزاب المؤتلفة، إلى ألا تُبدى أى تداخل فى تلك الانتخابات.

غير أن عامل المصلحة تغلب عليها فى النهاية فراحت تلتمس الأسباب فى ظل القوانين والأنظمة التى تضعها لسير الانتخابات. ومن ذلك أن وزارة الداخلية أرسلت بتاريخ ٥ مايو إلى المحافظين والمديرين البرقيتين التاليتين موقعتين بتوقيع صاحب الدولة وزيرها (أى زيور باشا).

١ ـ «تنشر بعض الهيئات الحزبية بالجرائد عبارات تهديدية لموظفى الداخلية بسبب الحركة الانتخابية. والوزارة تلفت موظفيها، على اختلاف درجاتهم،

---

(١) السياسة فى ١ مايو.

ملكيين وعسكريين، بأنهم غير مسئولين عن أعمالهم إلا أمامنا إذ لا توجد هيئة أخرى غير هيئة الحكومة من حقها أن تحاسبهم على أعمالهم إذا هم خالفوا القوانين واللوائح المعمول بها».

٢ ـ «لوحظ أن كثيرًا من الأجانب عن الدوائر الانتخابية يتنقلون مع مرشحيها خلافًا لمقتضى منشور الداخلية المرقوم ٢ الصادر بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٩٢٥ ويلقون خطبًا انتخابية لمصلحة المرشحين ويجتمع الناس فى المحطات لملاقاتهم والهتاف لهم كما هو ظاهر مما نشر فى الصحف، وفى البلاغات الواردة للداخلية. وبما أن ذلك مخالف للقانون فيقتضى منعه منعًا كليًا وأن لا يسمح بالتنقل لغير المرشحين أنفسهم مع تحقيق جميع الحوادث التى وقعت مخالفة للمنشور وإخطارنا عنها وبسبب السماح بها وسيعاقب الموظفون أشد عقاب إذا قصروا فى تنفيذ المنشور»(١).

أرادت الوزارة التأثير على الموظفين كما هو ظاهر من المنشور الأول؛ ليكونوا عاملين بما تتوخاه منهم الوزارة من التدخل فى الإنتخابات بلا وجل أو خوف من أحد. وبالتالى عرقلة مساعى المرشحين من غير الاتحاديين، كما يفهم من المنشور الثانى. كل ذلك باسم القانون والنظام.

وعليه نهضت جريدة السياسة تنقض هذه الاعتبارات وتزيل تأثير هذه المنشورات. حيث تقول:

«وقد كنا نفهم مثل هذا القول من وزارة ترجو أن تكون لها أغلبية فى الانتخابات أو من وزارة لها من القوة ما تستطيع معه أن تظل فى الحكم بعد تمام الانتخابات. أما صدوره من وزارة يعلن رئيسها صراحة أنها ستتخلى عن الحكم بمجرد تمام الانتخابات. وليكن ذلك فى سأم من الحال التى هو فيها فكلام سخيف لا يُسْمِع أحدًا ولا يعول عليه إنسان».

---

(١) الأهرام فى ٦ مايو.

«ولسنا ندرى أى هذين المنشورين أعجب ولا أيهما أدل على التخبط والارتباك من الآخر. فالموظفون يوجه إليهم النصح بأن لا يتداخلوا فى الانتخابات لكى لا يتعرضوا إلى المسئولية أمام الوزارة الدستورية التى ستشكل على أثر الانتخابات أو قبلها بسبب تجاوزهم حدود القانون فى تصرفهم. فإصدار الأمر إليهم بأن لا يستمعوا إلى هذا النصح معناه الواضح أن يتداخلوا فى الانتخابات وأن لا يخافوا المسئولية لأنهم مسئولون أمام هذه الوزارة وحدها».

«فأما ذلك المنشور الذى لا يبيح لغير المرشح أن يطوف بدائرته فسخيف أكبر السخف. فإن قانون الاجتماعات نفسه ينص على أن لمن يوكلهم المرشح حق عقد الاجتماعات الانتخابية مثله سواء بسواء. فمنشور الداخلية هو إذاً مخالف للقانون وغير واجب الاحترام. كما أن هذا المنشور إذ كان قد صدر فى ظروف خاصة فى العام الماضى فتطبيقه اليوم، وقد زالت الفوارق الحزبية وحل محلها الائتلاف، اضطراب غاية الاضطراب وتخبط أكبر التخبط. أضف إلى هذا أنه إذا أمكن تصور تنفيذ مثل هذا المنشور أثناء الانتخاب من درجتين فليس يمكن تنفيذه بحال أثناء الانتخاب المباشر. فقد يسهل على المرشح أن يقنع أربعمائة مندوب بآرائه ومقدرته وبقائه وإخلاصه ولكنه لا يستطيع بحال أن يقنع اثنى عشر ألفاً من الناخبين. فإذا لم يكن له من يعاونه فى بث دعوته كان فى الحجر على الانتخاب ما يعادل تداخل الحكومة هذا التداخل المَعيب».

«وكيف يمكن تنفيذ هذا المنشور فى الظروف الحالية من غير تعريض البلاد إلى الفتنة. فإن معناه الخطر على الناس من غير المرشحين أن يتفاهموا فى اجتماعات على ما يجب عليهم القيام به لمصلحة بلادهم فى الانتخابات الجارية. كما أن معناها القضاء على الفائدة الأولى التى تعود إليها من الانتخابات المباشرة وهى إنارة أذهان الشعب وتفهيمه حال البلاد».

«والعجيب أن تصدر هذه المنشورات وزيور باشا بالإسكندرية. وأعجب منه أن زيور باشا قطع على نفسه وعداً صريحًا لغير واحد من رجال الأحزاب المؤتلفة بأن هذا المنشور الثانى لا ينفذ فى هذه الانتخابات لمخالفته للقانون ولعدم تمشيه مع حالة الانتخابات المباشرة».

كل ذلك لم يمنع ورود كثير من الشكاوى من تعدى رجال الإدارة على الحريات الشخصية فى مسائل الانتخابات؛ لذلك اجتمعت اللجنة التفنيذية للمؤتمر الوطنى بالنادى السعدى فى مايو برياسة ثروت باشا وقررت ارسال خطاب إلى رئيس الوزارة المصرية تضمن قرارات اللجنة فى هذا الصدد. وعند ظهر يوم ١٣ مايو توجه الأستاذ محمد بك محمود خليل سكرتير اللجنة المذكورة إلى وزارة الخارجية ورياسة مجلس الوزراء لتقديم هذا الخطاب إلى دولة رئيس الوزراء، فلم يجده فسلمه إلى رئيس مكتبه على بك إسماعيل.

وكان موعد الانتخابات العامة الذى هو يوم السبت ٢٢ مايو قد قارب وكانت الأمة تستعد لخوض معمعات هذه المعركة الانتخابية. فكانت دائمة وكان النشاط بالغًا أشده. وكان ائتلاف الأحزاب. داعية إلى بذل الجهود بدون تظاهر أو مظاهرات حيث ارتفع التنافس بين المرشحين من تلك الأحزاب. فكنت ترى الإعلانات الانتخابية منتشرة على الجدران فى معظم الشوارع. وقد أقام بعضهم حفلات انتخابية امتازت بأنها لم يحدث فى خلالها أى حادث مكدر. وكانت اللجنة التنفيذية العامة للجان الوفد الانتخابية فى العاصمة تنشر فى الصحف بعض الإعلانات للناخبين تذكُرهم بواجباتهم فى الانتخاب. وتبين لهم استعداد لجان الوفد فى كل دائرة لإعطائهم المعلومات اللازمة بشأنها وأن التأخر عن القيام بهذا الواجب بالتخلف عن الانتخابات (مخالفة كبرى) لا يغتفرها الوطن[١].

أخيرًا أُجريت الانتخابات فى موعدها المعين. وكان الإقبال عليها عظيمًا ولم يتخلف عنها سوى عدد قليل فى مختلف الدوائر.

وبعد إجراء عملية الفرز نشرت وزارة الداخلية بيانًا فى ٢٦ مايو، زعمت فيه أن عدد النواب الوفديين ١٤٣ والمستقلين ١٨[٢].

---

(١) البلاغ فى ٢٦ مايو.
(٢) البلاغ فى ٢٨ مايو.

ولكن سكرتارية الوفد المصرى أعلنت بناء على المعلومات الصحفية التى وصلتها، أن حضرات أعضاء مجلس النواب الجديد يتوزعون من حيث صفاتهم الحزبية كما يأتى: النواب الوفديون ١٥٩ نائبًا (٥١ بالترشيح و١٠٨ بالانتخابات) والنواب الدستوريون ٢٨ نائبًا (١٤ بالترشيح و١٤ بالانتخابات)، النواب الوطنيون: خمسة «واحد بالترشيح و٤ بالانتخاب»، والنواب المستقلون ٢٥ بالترشيح و٣ بالانتخابات والنواب الاتحاديون ٤ «واحد بالترشيح و٣ بالانتخابات».

قالت جريدة الأخبار التى ننقل عنها هذه البيانات.

«ويدخل فى النواب الوفديين ١٦ نائبًا هم من غير مرشحى الوفد ولكنهم انضموا أخيرًا إليه بعد نجاحهم فى الانتخاب، وهم أحمد حافظ عوض بك. عبد الحميد البنان أفندى. الشيخ محمد غنيم عبدون. أحمد وهبى دويدار أفندى ومحمد شوقى الخطيب بك. محمد سعيد بك. الدكتور عبدالخالق سليم. الأستاذ محمد صادق الشيشينى أفندى. محمد حافظ حتحوت أفندى. عبدالسلام فهمى محمد جمعة بك. حسين محمد غراب بك. الدكتور حافظ محمد مؤمن أفندى. محمد فخرى موسى أفندى. خليل إبراهيم إسماعيل أبو رحاب أفندى. الشيخ أحمد محمد عوض الحويخى. الشيخ على إبراهيم على الحجازى»[1].

وقد أُعيد الانتخاب فى عشر دوائر، فنجح من الوفديين فى هذه الانتخابات التكميلية ستة من الوفديين واثنان مستقلان وواحد حر دستورى وآخر اتحادى[2].

ولما كان القانون يقضى بأن يحول التأمين الذى يودعه المرشح فى خزانة المحافظة أو المديرية إلى الأعمال الخيرية فى دائرة تلك المحافظة أو المديرية إذا لم يَنَل المرشح عُشْر أصوات الناخبين، فقد بلغت الأموال التى صارت وقفًا على هذه الأعمال الخيرية ٨٥٥٠ جنيهًا[3].

(١) عن الأهرام فى ٢٧ و٢٨ مايو.
(٢) الأهرام فى أول يونيه.
(٣) الأهرام فى ٢٧ مايو.

وقد أرسلت وزارة الداخلية لكل نائب فى مجلس النواب الجديد الشهادة التى تثبت نيابته عن دائرته، وهذه صورة الخطاب التى أرسلت إليهم به:

«حيث قد انتُخبتم عضوًا لمجلس النواب فيسرنى أن أرسل إليكم هذه الشهادة المحررة طبقًا للمادة ٦٠ من قانون الانتخاب نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٤»[١].

«وزير الداخلية»

«ختم»

الصحف الأجنبية ونتائج الانتخابات:

ولارتباط نتائج هذه الانتخابات بمستقبل البلاد خصوصًا وقد ظهرت منها نوايا الأمة بارزة للعيان؛ حيث لم تقر الوزارة الزيورية على تصرفاتها ولم يُنتخب ممن يؤيدها إلا أقلية ضئيلة جدًا لا يُعتد بها ـ كان من الطبيعى أن تشغل هذه النتيجة الصحف الإنكليزية وبعض الصحف الفرنسوية، ويجعلها تبحث فيما ستكون عليه علاقات مصر وبريطانيا عقب هذه الانتخابات.

ولما كانت الصحف الإنكليزية تجاهر بعدائها لهذا الائتلاف الذى تم بين الأحزاب السياسية المصرية، فقد غاظتها تلك النتيجة التى دلت على فوز هذا الاتحاد فقامت تهاجم الظفر الذى كسبته الأحزاب المؤتلفة، مع المحافظة على النغمة التى كانت تحاول بها التفريق بين كل حزب وآخر.

من ذلك ما كتبه «مراسل التيمس» فى القاهرة فى برقية بعث بها لجريدته عن تطور الموقف السياسى بمصر على أثر نتيجة الانتخابات، حيث يقول:

«إن توزيع (الكراسى النيابية) واختيار المرشحين قد جرى بدون أى اهتمام برغائب كثير من الدوائر وكان العامل الوحيد فى ذلك إجراء ما يلائم الأحزاب المؤتلفة. ويقال بعبارة أخرى إن المعارضين لم يقدموا مرشحين بالمعنى الدستورى

(١) الأهرام فى ٢٨ مايو.

المقصود من الكلمة بل عينوا أشخاصًا اختاروهم لمجلس النواب الجديد وهؤلاء الأشخاص تعضدهم قوة المعارضة كلها وتُكْره الناخبين الذين لا عون لهم على قبول اختيارهم فالاختيار الأخير دليل جديد على أنه من المستحيل الحصول فى مصر على رأى يعرب عنه الشعب بحرية تامة فى أى موضوع كان».

ثم قال:

«وتوجد دلائل تدل على أن البرلمان الجديد سيكون شديد المعارضة للسراى. على أن وجود ثروت باشا فى رياسة وزارة مؤلفة من أنصار الوفد أمر مهم جدًا إذا نظرنا إليه على ضوء معلومات حصلت عليها فقد أكد لى أناس على صلة وثيقة بالوفد فى شهر يولية الماضى أنه سيأتى وقت غير بعيد يقع فيه تقرب بين الوفد والأحرار الدستوريين. وقال إن الوفد راغب كل الرغبة فى الصلح مع ثروت باشا لكى يصبح ثروت باشا فى النهاية يد زغلول باشا اليمنى. فعندما وقع الشقاق بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين تلاه وقوع اضطراب بين صفوف الأحرار الدستوريين. فالذين استقالوا من الوزارة صرحوا أن بعض زملائهم يمالئون الوفد ولكن هؤلاء أكدوا أن هذا القول غير صحيح فسحب أصحاب التهمة تهمتهم. فيلوح أن الدافع إلى التقرب بين الوفد والأحرار الدستوريين لم يكن ما لقيه ممثلو الأحرار الدستوريين فى الوزارة من المعاملة كما أكد رجال هذا الحزب بل إن الحادث الذى أوقع الشقاق بين الأحرار الدستوريين والاتحاديين كان فرصة ثمينة لتنفيذ خطة كانت مقررة من قبل»[١].

وكتبت جريدة «التيمس» هذه فى مقال رئيس تقول:

«لم يكن بد للأحرار الدستوريين من أن يدفعوا لحلفائهم ثمنًا غاليًا. وإذا صرفنا النظر عن رغبة الأحرار الدستوريين فى أن يمثلوا تمثيلاً لائقًا فى البرلمان المقبل فإن الرابطة الوحيدة التى تربطهم بالوفد هى النفور المشترك من نفوذ السراى».

(١) الأهرام فى ٢٣ مايو.

ثم تعرضت لنفوذ سعد باشا زغلول فقالت:

«إنه ذو نفوذ شخصى عظيم. وتصريحاته المعادية لبريطانيا شديدة اللهجة فيجب قبل تصديق الإشاعات القائلة إن زغلول باشا قد لزم السكينة وابتعد عن السياسة، أن تؤخذ تأكيدات بأنه يقبل فصل السودان عسكريًا عن مصر ويخفف من غلواء المطالب التى طلبها من مستر مكدونالد».

«ومن جملة المسائل الدقيقة التى تحتاج إلى حل قريب المسائل التى قدمها الموظفون البريطانيون فى الحكومة المصرية. فهؤلاء الموظفون تنتهى جميع عقودهم فى سنة ١٩٢٧. ويوجد ما يحمل على الخوف أن ترفض الحكومة الوفدية تجديد عقودهم. على أن عملاً كهذا قد يعد فى ذاته نتيجة شعور قوى لا يضر أحدًا غير مصر. ولكن من الممكن محاولة تعيين موظفين أجانب من بلدان أخرى بدلاً منهم. فهذه الخطوة لا تقتصر على فتح باب الدسائس الدولية التى أمكن التسلط عليها ببطء وألم فى النفس فى عهد كرومر. ولكنها تعرقل مصالح بريطانيا المادية العظيمة فى وادى النيل»[1].

ومما قالته جريدة «المورننج بوست» فى إحدى مقالاتها:

«إن عداء زغلول باشا وأنصاره للحماية البريطانية ولحكم الإنكليز فى السودان أمر مشهور معروف. ومن الضرورى التسليم بأنه فى الإمكان أن يعود زغلول باشا فيتولى رياسة الوزارة متى صارت لحزب الأغلبية القوية. أما فيما يتعلق ببريطانيا فإن الدستور الذى منح لمصر سيحترم احترامًا صادقًا. ولكن احتفاظ ممثل بريطانيا بالحقوق وبالقانون والنظام والعدالة جزء لا يتجزأ من ذلك الدستور»[2].

قالت جريدة «الديلى إكسبريس» فى مقال رئيس كذلك:

«إن لزغلول باشا أن يعتمد على مساعدة بريطانيا وتأييدها لأنها تتوق الآن كما كانت تتوق من قبل، إلى إقامة الدليل والبرهان على صداقتها للمصريين.

---

(١) و (٢) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ٢٦ مايو.

ولكن يجب أن لا تكون هناك مساعٍ أخرى لتقويض مركز بريطانيا فى السودان»[1].

ونشرت جريدة «الديلى ميل» برقية لمُكاتبها فى القاهرة، جاء فيها ما يأتى:

«إن انتصار زغلول باشا فى الظروف الحالية لا يدعو إلى ارتياح بريطانيا فقد كان فى كل حين عدوها الذى لا تلين له قناة».

«ومن الأمور التى أنكرها أتباعه الاتفاق الذى أُعطيت جغبوب بموجبه لإيطاليا. فلا يمكن العبث بحلفائنا الإيطاليين فى هذه المسألة لأن للحكومة البريطانية الحق بموجب التحفظات التى رافقت إلغاء الحماية أن تطلب من الحكومة المصرية إبرام اتفاق جغبوب. ونستطيع أيضًا أن نذكِّر زغلول باشا وأصدقاءه بأن الشعب البريطانى الذى تحكمه حكومة قوية لا ينوى أن يسمح للدسائس بأن تخرج من مصر»[2].

ونشرت جريدة «كورسبوندنس دوريان» الفرنسوية مقالاً، جاء فيه قولها:

«وأما الإنكليز فلابد من أن يظهر لهم الآن جليًا أن إنكار الوفد يعد مستحيلاً. فهم كل مرة حاولوا تجاهل زغلول باشا تعرضوا لتحمل عاقبة هذا التجاهل. وقد أصبح من المؤكد أنه ما من سلطة فى مصر تستطيع أن تستولى على المكانة التى لهذا الزعيم العظيم فى قلوب الشعب المصرى. ولابد للإنكليز من أن يدركوا أن مصلحتهم لا تسمح لهم بالإصرار على مكافحة أنصاره بل إن مصلحتهم تتطلب الاتفاق معه».

إلى أن قالت:

«ولكننا نتمنى أن البرلمان الجديد يتبع سياسة تؤدى إلى نتائج حقيقية ولم يذكر التاريخ قط أن بلدًا حصل على تحقيق أمانيه دفعة واحدة. والرجل السياسى الحقيقى هو الذى لا ينسى أن حياته ليست إلا دورًا من الأدوار فى

---

(١) و (٢) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام فى ٢٦ مايو.

حياة بلاده وأن الغاية التى يستطيع أن يدركها هو نفسه يدركها خلفاؤه فى المستقبل».

ثم قالت:

«إن الاتفاق مع إنكلترا هو خير وسيلة لمصر لضمان الحرية والدستور والبرلمان. وقد دلت الحوادث فى خلال الأربعة عشر شهرًا الأخيرة على أن الإدارة المصرية تتطلب إصلاحات جوهرية سريعة فأول واجب على مصر هو تحسين إدارتها وحماية دستورها وسد الطريق دون المحاولات التى ترمى إلى القضاء على حريتها. وهذا يعد، فى الوقت نفسه، أحسن وسيلة تمكّنها من أن تصير قوية محترمة وأن تجعل حجتها مسموعة فى سبيل تحقيق أمانيها»[1].

وعلق (برتيناكس) الكاتب المعروف فى جريدة «ليكودى بارى» على نتائج الإنتخابات المصرية، فقال:

«إنه أصبح من البداهة أن إنكلترا تابعت فى وادى النيل، خلال أربع السنوات الأخيرة، مشروعًا خياليًا إذ كانت تحلم أن ترى البلاد الإسلامية تدير شئونها بحرية على مثال «وستمنستر» دون أن تمس هذه الحرية مصالح الإمبراطورية ووحدتها فياله من وهم».

«إن المصريين إذا تُركوا لأنفسهم لا يستطيعون أن يمتنعوا عن هدم البناء الذى خلّفه لهم لورد كرومر فعلى إنكلترا أن تبتّ فى الأمر إما بالجلاء عن مصر وإما بالعودة إلى القبض عليها بيد من حديد. ويغلب على الظن أن بريطانيا العظمى ستختار الطريق الثانى»[2].

وتلقاء هذه العبارات التى لا تخلو من مقاصد سياسية معينة يراد بها التأثير فى الجانب الإنكليزى على الرأى العام المصرى باتباع طريقَى الشدة حينًا واللين أحيانًا والترغيب والترهيب كذلك. اندفعت الصحف الوطنية المصرية فى تحليل

(١) الأهرام فى ٢٣ مايو.
(٢) الأهرام فى ٢٣ مايو.

تلك العبارات التى تستخلص منها المناحى السياسية وتدحض مزاعم تلك الصحف التى تمس ائتلاف الأحزاب المصرية.

فقالت جريدة «السياسة» بهذا الشأن ما يلى:

«على أثر ظهور نتيجة الانتخابات بدأت الصحف الإنكليزية توجه عناية خاصة للشؤون المصرية وتتكلم فيها بلهجة عنيفة ليس فيها شىء من معنى الحرص على استبقاء روح المودة والتفاهم الحسن بين مصر وبريطانيا. ولم تترك هذه الصحف حزبًا من الأحزاب المصرية من غير أن تتناوله بالنقد الجارح وبالطغى المُرّ. ولم تشذ عن هذه اللهجة إلا بعض صحف لا يظهر أنها تعبر عن رأى الحكومة البريطانية الحاضرة. ولسنا ندرى ما علاقة دستور بلد من البلدان ونظام الحكم فيه بمسائل هذا البلد الخارجية؟ إن الصحف الإنكليزية تكثر من ترديد مسألة السودان وغيره من المسائل المعلقة بمناسبة نتيجة الانتخابات وظهور الأغلبية فيها للوفد المصرى. وهى فى هذا تظهر بمظهر المتحدى».

«لكنَّا لا نستطيع أن نفهم معنى هذا التحدى فى الوقت الذى تقول فيه هذه الصحف وتقول الألسنة الرسمية الإنكليزية إن إنكلترا على نحو ما كان قبل إلغاء الحماية - أى بالقوة المسلحة - قامت بالمسائل المعلقة بينها وبين مصر إلى أن يستطاع حلها بمفاوضات ودية بين الدولتين تنتهى إلى اتفاق يرضاه البرلمان المصرى. أو لو تعذر الوصول إلى هذا الاتفاق اليوم يكون حكم البلاد حكمًا دستوريًا موضع مناقشة بين مصر وإنكلترا؟ إذًا ففِيمَ كان اعتراف إنكلترا بمصر دولة مستقلة ذات سيادة وتخليتها بين الأمة المصرية ووضعها دستورها الذى تسير على موجبه نظام الحكم فيها»[1].

كما أنها تناولت ما خطه يراع «برتيناكس» فى (الليكودى بارى) بالنقد والتحليل، فقالت:

«إن المصريين ليذكرون لمناسبة ما نشرته (ليكودى بارى) لمحررها المعروف تلك المقالات الطنانة التى كانت تفيض بها أعمدة الصحف الفرنسية طُرًا أيام لم يكن

(١) السياسة فى ٢٧ مايو.

هناك اتفاق ودى بين الدولتين الأوروبيتين. وكانت تدور كذلك حول مصر وما يجرى فيها كما تدور هذه المقالة الأخيرة لكن شتان ما بين لهجاتها ولهجة هذه المقالة التى يتقدم فيها (بريتناكس) إلى إنكلترا بالنصح».

«يذكر المصريون ذلك ويزيدون إيمانًا أن المصالح الذاتية للدول هى التى تحرك فيها ما تحرك من شهوات التحكُّك (مصالح غيرها) أو بمصالح أمم الشرق الصغيرة. فلم يكن الدفاع عن مصر هو المقصود أيام تلك الحملات القوية فى الجرائد وفى الأندية. وليس المقصود اليوم بمثل مقالة (ليكودى بارى) هو الدفاع عن المصلحة البريطانية لكنها المصلحة الفرنسية الخاصة هى التى تتاجى فى الحالتين على ما بين الموقفين فيهما من خلاف».

«عاد (برتيناكس) إلى نغمة (روزفلت) يوم قال فى (السوربون) بعد زيارته مصر: (إن على إنكلترا أن تختار بين أمرين إما أن تجلو عن مصر وإما أن تقبض عليها بيد من حديد....) ونصح بالأخيرة. ويوم قابل الطلبة المصريون إذ ذاك أقواله بصفير الاحتجاج والاستهزاء أيضًا. ويوم حمد لهم هذا الصفير (برتيناكس) نفسه وغيره من بعض الكُتَّاب السياسيين فى باريس. وقد كنا نحسب ذاكرة «برتيناكس» أقوى من أن تهوى بصاحبها إلى مثل هذا التناقض المعيب»[1].

وحملت هذه الجريدة «السياسة» على مراسلى الصحف الإنكليزية فى شخص مراسل «التيمس»، من ذلك قولها:

«وإن أولئك المراسلين المذبذبين هم الذين قد عكروا بالفعل صفو السياسة وصفو العلاقات بين المصريين والإنكليز منذ سنة ١٩١٩ إلى اليوم. وقد كان المصريون يعتقدون، وهم يعرفون أن جهود لورد لويد قد وجِّهت منذ قدومه إلى مصر، فى سبيل إيجاد حسن التفاهم المتبادل وأقامته على قواعد متينة دائمة - يعتقد المصريون إذًا أن فى وسع المندوب السامى البريطانى أن يلحظ أولئك

---

(١) السياسة فى ٢٦ مايو.

المراسلين بشئ من رعايته ويفهمهم أن المصلحة المشتركة هى فى أن يسود الوئام ما بيننا وبين الإنكليز من علاقات ولا سيما فى هذه الآونة التى يرغب الكل صدقًا فى أن تتجه النيات الخالصة إلى إقرارها وتدعيمها».

«وخير لأولئك المتدخلين جميعًا، من صحفيين على شاكلة مراسل التيمس ومن غير صحفيين، أن يعملوا على تسهيل السبيل أمام الائتلاف الذى يوحد الجبهة فتوحيد الجبهة كما أنه من مصلحة مصر يصبح من مصلحة إنكلترا نفسها كذلك وهى لا شك تريد أن تتفاهم مع الكتلة المصرية بدل أن تتفاهم مع فلول غير متماسكة»[1].

وأنشأت جريدة «البلاغ» مقالاً، تناولت فيه مسألة اتفاق الأحزاب على ألا تتنافس فى الترشيحات الأمر الذى أراد أن يطعن فيه مراسل «التيمس»، فذكرت أنه:

«حدث فى وزارة المستر مكدونالد أن انشق حزب الأحرار على حزب العمال من جرَّاء قضية جريدة (ويركرز ويكلى) المتطرفة وما عُزى إلى وزارة العمال من التدخل فيها. وأن هذه الوزارة قررت فى هذه الحالة حل مجلس النواب الإنكليزى وإجراء الانتخابات من جديد تحكيمًا للناخبين بينها وبين الأحرار المحافظين فلما حدث ذلك تضامن المحافظون والأحرار واتفقوا على ألا يتنافس لهم مرشحان فى دائرة ترشح فيها رجل من حزب العمال. وقد أشارت شركة روتر إلى هذا الاتفاق فى تلغراف من لندن فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤ قالت فيه، إنه يظهر أن آمال العمال بالفوز أصبحت مهددة أشد تهديد بالاتفاق الذى عقد بين المحافظين والأحرار فى دوائر كثيرة يزداد عددها بالتدريج. ويقضى هذا الاتفاق بألا يتقدم للانتخابات مرشح عن أحد الحزبين ضد مرشح الحزب الآخر فى الدوائر التى يكون فيها مرشح لحزب الحكومة».

«ولا فرق البَتَّة بين هذا الاتفاق وبين الاتفاق الذى عقدته الأحزاب المؤتلفة المصرية فى الانتخابات الحاضرة.. ومع ذلك لم يقل مُكاتب التيمس فى مصر

---

(١) السياسة فى ٢٦ مايو.

ولا قال غيره من العقلاء والمجانين إنه مخالف لروح الدستور. أو أنه بمثابة إكراه للناخبين البريطانيين على انتخاب مرشحى الأحرار والمحافظين».

وأخيرًا قالت:

«إن خطة مراسل «التيمس» هذه الضارة العقيمة ليست فى الحقيقة خطة جديدة فهى خطة جماعة الإنكليز المصريين الذين لا يروقهم أن يستظلوا فى هذه البلاد بغير ظل المدافع والسيوف الإمبراطورية. وكل ما نرجوه هو أن يظهر فسادها للإنكليز فى بريطانيا كما هو ظاهر هنا لمصر والمصريين»[1].

على أن مزاعم الصحف الإنكليزية لم تقف عند هذا الحد، بل جاوزته إحداهما وهى «الإجبسيان غازيت» التى تصدر فى مصر؛ حيث نشرت بعض إشاعات غريبة بنت عليها أفكارًا جسامًا.

قالت هذه الجريدة:

«إن الانتخابات جاءت الوفد بأغلبية ساحقة. وأنه لا شك فى أن زعيم الوفد سيتخذ هذه الأغلبية ـ كما هى الحقيقة ـ ظَفَرًا شخصيًا عظيمًا له. ولكن المفروض، لأسباب شتى أن تأليف الوزارة سيلقى على كاهل أحد أنصار دولة الرئيس وأن الاسم الذى يكثر ذكره فى هذه المناسبة هو اسم صاحب الدولة عدلى باشا. وهناك إشاعة بأن زغلول باشا سيحفظ لنفسه منصبًا أكثر من منصب رئيس الوزارة وذلك بأن يعين أول مستشار إمبراطورى للإمبراطورية المصرية الجديدة».

ثم أعربت هذه الجريدة عن اعتقادها بأن مسألة إنشاء الإمبراطورية المصرية قد تكون وسيلة يراد بها ضم السودان لمصر، ثم قالت:

«فإذا كان الأمر كذلك ففى مَرْجوِّنا أن يتنصل زغلول باشا من هذه المسألة فإن باب مسألة السودان، فيما يتعلق بإنكلترا، باب مغلق. وكل محاولة لفتحه

---

(١) البلاغ فى ٢٥ مايو.

لا تؤدى إلا إلى ارتباك الشئون المصرية. وكل حركة من الزعيم المصرى فى هذه الناحية لا تكون إلا طيشًا. وقد قال الفيلسوف الأمريكى: (إذا تعاملت مع رجل طائش فأمِل عليه ولا تناقشه لأنك فى هذه الحالة تضيع جهدك وتفقد صبرك)».

وقد قابلت «البلاغ» هذه الإشاعة والتعليق الذى جرى عليها بقولها:

«إن زعيم الأكثرية التى يعتدها «الغازيت» ساحقة لا يُعنى بمثل هذه المهازل فى الوقت الذى لا متسع فيه لغير الجد. وأشد أهل مصر سذاجة يدرك من حقيقة المناورة التى راق الغازيت أن تعمل فيها مع العاملين مثل ما تدرك الغازيت. ولكن ليس معنى التبرؤ من هذه السخافات أن السودان ليس جزءًا من مصر ولا أن هناك رغبة فى إنكار ما لبريطانيا من المصالح المعقولة فى السودان».

«وعلى كل حال ليس السبيل إلى رعاية هذه المصالح أن تزعم الغازيت أن من تكلم فيها يعد طائشًا. كلا فإنما الطيش والنزق هما المثل الظاهر من الغازيت وأضرابها إلى تضحية مصر والسودان جميعًا لهذه المصالح فى حين أنه لا داعى لذلك على الإطلاق»[١].

على أن الفوز المبين الذى أحرزته الأحزاب المؤتلفة فى الانتخابات وبخاصة رجال الوفد المصرى، قد أحرج الموقف السياسى للبلاد وعقّد الأمور.

فإنه على أثر هذا الفوز اتجهت الأنظار إلى حزب الأكثرية طبقًا للقواعد الدستورية. وكانت الدوائر البريطانية تخشى أن يتشبث سعد باشا زعيم الأكثرية بما يخول له القانون من الحق فى تَسنُّم الحكم. فأخذت الصحف البريطانية تضرب على نغمة عدم رضائها بذلك. على أنه كان من المفهوم أن الأحزاب المؤتلفة قد اتفقت فيما بينها على تولى السلطة بطريق الاشتراك. وكان المفهوم لذلك أن دولة سعد باشا بعد أن جرب مسئولية الحكم فى وزارته الأولى ويحوطه

---

(١) البلاغ فى ٢٠ مايو.

من مشاغل ومشاكل هو فى غنى عنها قد زهد فيه كل الزهد. فكان من الطبيعى حيال ذلك أن ينجلى الموقف ويصبح حل هذه المشكلة الدستورية حلاً يرضى المصريين والإنكليز جميعًا.

ولكن هناك من جهة أخرى كانت الوزارة الزيورية الذى يقضى عليها مركزها عقب ظهور نتيجة الانتخابات أن تبادر بالاستقالة؛ حيث ظهر أنها لا تستند على أية قوة فى البرلمان. وتبعًا لحكم الأمة التى جردتها فى هذه الانتخابات من كل ثقة تعتمد عليها فى إدارة أمورها. غير أن هذه الوزارة لم تَستَقِل من مناصبها رغمًا عما كان يدور على الألسنة فى المجالس العامة من إشاعة قوية عن استقالتها فى ظرف أسبوع أو بعض أسبوع.

فقد روت جريدة المقطم بطريق الجزم:

«أن الوزارة الزيورية قد اعتزمت تقديم هذه الاستقالة فى بحر أسبوع إلا أنها تبقى مع ذلك محتفظة مؤقتًا بكراسيها إلى أن يصدر أمر جلالة الملك بقبول استقالتها وتؤلف وزارة المالية برلمانية جديدة»[1].

وقالت جريدة «السياسى» بهذا الشأن:

«إنه أصبح فى حكم المقرر أن تستقيل الوزارة فى آخر هذا الأسبوع حتى تترك لجلالة الملك الوقت الكافى لبحث الحالة مع زعماء الأكثرية البرلمانية للوصول إلى تشكيل الوزارة الجديدة وحتى يتيسر تشكيل وزارة لديها مجال لوضع خطبة العرش».

قالت:

«وقد أخذت الوزارة، على أى حال، فى إعداد كتاب الاستقالة الذى سترفعه إلى جلالة الملك وستضمّنه موجز الأعمال التى ترى أنها تمت فى عهدها»[2].

---

(١) المقطم فى ٢٤ مايو.
(٢) السياسة فى ٢٥ مايو.

وكانت المفاوضات، فى هذه الآونة متواصلة بين أولى الشأن فى أمر تأليف الوزارة الجديدة وفى القاعدة التى تبنى عليها سياسة البلد. وكان الرأى العام المصرى يرقب تلك الحركة بأعين ساهرة؛ ليقف على النتيجة التى يستقر عليها الرأى النهائى.

وكانت القاعدة التى جرت عليها المفاوضات هى، كما قالت جريدة «الأهرام»:

«الحرص على الدستور الذى لا يكفيه أن يكون عندنا قانونًا مسيطرًا بل هو يقتضى لإرضاء الأمة، أن يكون نص الدستور نافذًا. وتنفيذ نص الدستور الموكول الآن أمره إلى الزعماء يقضى بأن يدعى زعيم الغالبية لتأليف الوزارة فإما أن يقبل ذلك، وإما أن يشير بإيكال هذا التأليف إلى سواه من الزعماء السياسيين».

«وعلى هذه القاعدة يعمل الزعماء السياسيون المصريون الآن. ولا يختلف اثنان منهم فى ذلك لأنهم جاهدوا لإحياء الدستور فهم يريدون أن تكون حياته كاملة سليمة من كل مساس وإذا رأوا أن فى ذلك مساسًا أبوا أن يكونوا شركاء فيه وأبوا التسليم بذلك كل الإباء».

«هذا ما نستطيع تأكيده كل التأكيد».

«أما مسألة الأشخاص وتقليدهم مناصب الحكم فإنه يأتى بعد ذلك ويمكننا دون أن نعين الأشخاص ومناصبهم، أن نؤكد أن الزعماء على اتفاق تام سواء فى كيفية تأليف الوزارة أو فى الأشخاص الذين تؤلف منهم بعد ما تقدم الوزارة استعفاءها وبعد ما يدعو جلالة الملك زعيم الغالبية لأخذ رأيه فى ذلك طبقًا لأحكام الدستور والتقاليد الدستورية».

«أما مسألة السياسة. فقد اتفق الزعماء أيضًا على السير بها فى وجهة المسالمة والصداقة والولاء مع الحكومة الإنكليزية كما كان رأى حضرة صاحب الدولة سعد باشا منذ الساعة الأولى فليست هناك؛ فى نظر دولته، مسائل معقدة لا تقبل الحل إذا حسنت المقاصد أو اتجهت إرادة الجميع نحو هذه الغاية والغرض الجليل»[1].

---

(١) الأهرام فى ٢٨ مايو

وكان من المتفق عليه بين الأحزاب المؤتلفة فى أمر تأليف الوزارة وما سرت به الأنباء فى جميع المجالس أنها ستكون ائتلافية برياسة عدلى يكن باشا.

وروت جريدة «المقطم» أنه:

«قد جرى البحث بين سعد باشا وعدلى باشا وثروت باشا، وهم على غاية من الاتفاق وصفاء العلاقات، سواء كان فى خطط الوزارة الكلية بل الجزئية أيضًا أو فى اختيار بعض الذين تتألف منهم الوزراء. نعم أنهم كانوا يتبادلون الآراء تارة على هذا الوجه وطورًا على ذاك. ولكن بلا جذب ولا دفع أو بعبارة ثقة من الثقات (بلا مشادة على الإطلاق) وبلغ الأمر بهم فى المفاوضة أن عُين رئيس الوزارة التى يتقلدها وكذلك نائب الرئيس كما عينت مناصب بعض المرشحين لآخرين بتمام الاتفاق بينهم».

«وبينما نحن ننتظر أن يتم تأليف الوزارة المؤتلفة طبق المرام أو ينتهى الأمر بعد بضعة أيام إذ اتصل بنا أمس واليوم أن مسألة الوزارة خرجت عن طورها الأول ودخلت فى طور جديد لم يكن قبل بالحسبان وأن صاحبَى الدولة عدلى باشا وثروت باشا يريان العدول عن عزمهما الأول أولى بهما. طبقًا لمقتضى الحال ما لم يكونا مع دولة الرئيس الجليل فى وزارة تؤلف برياسته والذى استنتجناه من محادثة الثقة بهذا الشأن أن دولة سعد باشا لا يرى بدًا من تأليف وزارة برياسته ولكنًا لا نعلم إن كان الأمر ينتهى بجعل تلك الوزارة ائتلافية الصفة أو سعدية محضة».

«وعلمنا أن فخامة المندوب السامى حظى بمقابلة جلالة مولانا الملك قُبيل ظهر يوم ٢٧ مايو مقابلة دامت إلى الساعة الواحدة والربع بعض الظهر وربما كان من جملة الأغراض التى قصدها من هذه المقابلة محادثة جلالته فيما تقدم للاطلاع على الأسباب التى أدت إلى هذا التحول فجأة وعلى غير انتظار».

«وبينما كان فخامة اللورد فى الحضرة الملكية نزل ياوره وأوعز إلى أحد الجنود البريطانيين من راكبى الموتوسيكلات فذهب على الفور إلى دار المندوب

السامى فى قصر الدوبارة وعاد منها يحمل مظروفًا سلمه إلى الياور فصعد به إلى الطبقة العليا»[1].

كل ذلك كان يؤخذ منه أن الرأى الأعلى فى سياسة البلاد يجب أن يكون لسعد باشا زعيم الأكثرية والمُعضَّد من الأقليات الأخرى التى تناصر حزبه ولو كره الإنكليز، وأن على إشارة منه يتوقف مستقبل الوطن ولو عمل أعداء الدستور على إنكار ذلك.

وإنًا لمثبتون هنا كلمة نشرها «الأهرام» تحت عنوان: «سياسة الغد» حيث قال:

«ولا شك بأن فى يد سعد وحده زمام الأمر. ولا شك بأن رأيه هو الرأى الأعلى فى تسيير سياسة البرلمان. أى سياسة الأمة، كما قلنا بالأمس عن معركة الانتخابات إنه الحكم الوحيد فيها، نقول اليوم عن مجال السياسة إنه (الحكم الوحيد فيه. فلا مندوحة إذًا عن الاتفاق معه على صغير الأمور وكبيرها. وعلى دقيقها وعظيمها. وإذا كان حضرة صاحب الدولة عدلى باشا يكن المرشح الآن لتأليف الوزارة يجتمع بالزعيم الجليل كل يوم طويلاً ويحدثه مليًا فليس ذلك إلا لدرس الشئون شأنًا شأنًا والأحوال حالاً حالاً والمشاكل كل مسألة مسألة ونبين وجوه حلها إذا كانت معقدة ووجوه تصرفها إذا كانت تتطلب التصريف على وجوه عديدة».

«تلك هى الحالة السياسية الصحيحة بعد ظهور نتيجة المعركة الانتخابية وعلى الأساس الذى ذكرناه تقوم الآن المباحثات والمفاوضات. وإذا كان سعد باشا هو الآن الحكم فى ذلك كله وإذا كان الشعب قد أولاه الثقة المطلقة التى لا حدَّ لها ولا مثيل لها فى تاريخ الأمم والشعوب فإن دولته يحتفظ بأمانة الشعب اليوم كما احتفظ بها بالأمس. فالمسألة المصرية إذًا فى يد قوية ويد لا تفرض فيها بشىء وستقوم الوزارة الجديدة على هذه القاعدة والأساس أيًا كان رجلها»[2].

---

(١) المقطم فى ٢٨ مايو.

(٢) الأهرام فى ٢٥ مايو.

وعلقت جريدة «البلاغ» على قلق الإنكليز وحذرهم من رجوع سعد إلى الحكم فقالت:

«انبرت الصحف الإنكليزية ترسل على مصر صواعق عقبها وتحرض حكومتها علنًا على الوقوف فى وجه سعد باشا ومنعه بالقوة من أن يعود إلى الحكم ومضى مُكاتب التيمس يقدح فى حكم البراءة فى قضية الاغتيال السياسى ويدعى أنه حكم تحصَّل عليه الوفد بقوة نفوذه لا حكم قضى به العدل وقضت به نزاهة القضاء».

«فلماذا كل هذه المقاومة للأغلبية السعدية على العموم ولسعد باشا على الخصوص ولماذا تكره بعض الدوائر السياسية ويكره الإنكليز أن يعود سعد باشا إلى رياسة الوزارة؟. أيكرهونه لشخصه؟ كلاً فإنهم جميعًا يعترفون أولاً بأنه رجل مارس الحكم فعرف أكثر من كل إنسان جميع أساليبه ومستلزماته وثانيًا بأنه فى صفاته الشخصية وفى محادثاته جميل المعاشرة حلو النكات ظريف العبارة فليس فى شخصه إذًا ما يوجب أن يكرهوه».

«فهم يكرهونه لأنه. يمثل مصر المستقلة وهم لا يريدون أن يروا مصر هذه ولا أن يسمعوا بوجودها يكرهونه لأنه لما تولى الحكم جعل من الحكومة المصرية حكومة مستقلة فى الواقع وهم لا يريدون أن تكون كذلك؟ يكرهونه لأنهم يعرفون أن الموظفين البريطانيين فقدوا فى عهده كل سلطة ونفوذ وأن وزارة زيور باشا ردت لهم بعد ذلك كل ما كان لهم فى عهد الحماية والاحتلال من السلطة والنفوذ فهم الآن لا يريدون أن يأتى فيسلبهم ما فى يدهم ويعيدهم إلى الحالة التى كانوا عليها فى عهده الأول».

«هم من جهتهم كارهون حانقون. ولكن الأمة من جهة أخرى تامة العزيمة على تنفيذ إرادتها وقد اتحدت صفوفها فلم يعد لعابث أن يجد ثغرة ينفذ منها. وأمام هذه العزيمة وهذا الاتحاد ينزوى الكُرْه كله ولا يبقى سبيل إلا لاحترام الدستور. والدستور يطلب أن يدعى سعد ليعرض عليه تأليف الوزارة. فإذا دعى فسيؤلفها

كما قلنا. وإذ ذاك لا يكون الحكم حكم الشهوات والأغراض وإنما يكون حكم الأمة وحكم القانون»[1].

وكانت هذه الجريدة قد أشارت فى مقال نشرته قبل ذلك إلى احتمال وجود غاية للإنكليز من الحملة ذات الوجهين التى حملتها صحفهم، فقالت:

«إن هناك أشياء كثيرة فى الخفاء ولكن الذى يبدو من حملة الصحف الإنكليزية فى هذه الأيام أنها لا تبالى أن تحمّل الإنكليز تبعة هذا الافتئات البيِّن على الدستور وأنها تجعل تأليف الوزارة معلقًا على شروط غير شروط الدستور التى ينبنى عليها البرلمان. فهى فى الوقت الذى تمنُّ علينا فيه ببرلمان مصرى ووزارة مصرية مسئولة أمامه تحب أن تجعل البرلمان ووزارته معًا مسئولين أمام السلطات الإنكليزية وهى فى الوقت الذى تخشى فيه قيمة البرلمان إلى هذا الحد تساومنا سلفًا فتريد منا أن نشترى بأغلى الأثمان تلك المسئولية البرلمانية التى تقيم لنا الدليل على أنها عبث باطل ومتاع زهيد لا يساوى مشقة السعى إليه والاحتفاظ به».

«فالمسألة من جانب الصحف الإنكليزية هى مسألة مساومة لا يبعَد أن تكون موعزًا بها من قِبل الساسة البريطانيين الذين لا يرون بأسًا فى التجربة بعد التجربة على حساب المصريين ومقاصد التفاهم بين البلدين ونرجح أنهم أخروا المساومة إلى ما بعد تمام الانتخابات لسببين: أولهما تقريب الأمل من الزعماء المصريين ظنًا منهم أن هؤلاء الزعماء يرون الحكم غنيمة تُشتهى لذاتها وتسهيل عليهم قبول كل شىء متى رأوا هذه الغنيمة على كثب منهم وأحسوا بوشك إفلاتها من أيديهم. وأنهم يعز عليهم أن يلمسوا النجاح لمس اليد ثم يحرموا فوائده وأن يروا الصفقة معروضة فى الكفتين ولا يسرعوا إلى أبوابها. والسبب الثانى أنهم كانوا يكسبون الوقت انتظارًا لحادث يطرأ أو خلاف يسهل لهم الدخول بين الأحزاب بعوامل التفريق والإغراء».

(١) البلاغ فى ٣١ مايو.

«والديلى تلغراف تروى لُمكاتبها بالقاهرة: (أن الزغلوليين يقولون إن الملك فؤاد واللورد لويد على وشك الخضوع لزغلول باشا لأن زغلول باشا دعى إلى القصر الملكى وهو خبر غير صحيح) ولكننا لا ندرى لماذا يعد استدعاء زغلول باشا لتأليف الوزارة خضوعًا من القصر وأمرًا يقع بمشيئة الأمة على غير اختيار الملك؟ ولا ندرى ما شأن اللورد هنا بين زعيم الكثرة البريطانية وملك البلاد؟».

«وتعود الديلى تلغراف فتقول: (إن الدوائر البريطانية تسأل: وهل يقبل زغلول باشا اتفاقًا عمليًا مع العرش؟ أو هل يحتمل وقوع مشادة جديدة بين الملك فؤاد وزغلول؟ فما حاجة الدوائر البريطانية إلى هذا السؤال وفى مصر دستور وهو قسطاس المعاملة وأساس جميع العلاقات؟ أتريد هذه الدوائر البريطانية أن تدوس الدستور تارة بدعوى حماية العرش من البرلمان وتارة بدعوى حماية الشعب من استبداد الملوك؟ أتريد ألا تدَع فى مصر ملكًا ولا شعبًا ولا حزبًا ولا زعيمًا إلا وهو فى خلاف مع الآخرين؟»[1].

وقد خصصت «الأهرام» عدة مقالات لبحث المطالب الإنكليزية التى نوهت عنها صحف لندرة بطويل الكلام وعريضه. وحملت عليها صادقة. ومما قالته فى هذا الصدد ما يأتى:

«فمصر المحتلة ينكر المحتلون عليها أن تكون لها هى المطالب الحقة فتطلب الجلاء عن أرضها ويعكسون الحل وحكم القانون. فيطلبون من المحتلة بلادهم أن يقروا ذلك الاحتلال وأن يعلموا به. وإذا جادلتهم بأقوالهم منذ ٤٥ سنة إلى الآن وإذا طالبتهم بعهودهم ومواثيقهم لمحت منهم ذلك القول الذى تقوله اليوم إحدى صحفهم فينا: (لا تجادل المجنون لئلاّ تصاب بجنونه). فالذى يطالب بحقه مجنون فى عرف رجال السياسة».

«ومصر التى يؤخذ سودانها وقد بدرت فيه دمها ومالها وأرواحها ١٢٥ عامًا لا يجوز أن تكون صاحبة «المطالب» بإعادة حقها إليها أو بعض هذا الحق. ولكنه

(١) البلاغ فى ٣٠ مايو.

بل يجب، أن يطلب منها أن توقع صك التنازل عن هذا الملك وعما أراقته فيه من دم ومال».

«ولا نكثر من ذكر تلك المطالب الأخرى. ولكنَّا نضرب المثل الرائع على كيفية قلب الحقائق وتصوير المسلوب سالبًا والسالب مسلوبًا حتى إن هذا السالب لا يتقدم إلى صاحب الحق بلطف ورفق فيقول له (تعال إلى كلمة سواء) أو هو يتفضل بسماع هذه الكلمة منه بتؤدة وهوادة».

«تلك خطة سياسة جديدة مفضوحة الستر مرفوعة القناع أراد الإنكليز منها أن ينقلوا من الدفاع إلى الهجوم لأن موقف الدفاع كان موقفًا عسيرًا جدًا عليهم».

«فالوفد المصرى، وعلى رأسه سعد باشا زغلول هو الذى نهض لمطالبة إنكلترا بالجلاء وبإعطاء مصر حريتها وبإعطائها حقوقها المقدسة الموروثة فى السودان وتنفيذ العهود والمواثيق التى قطعتها إنكلترا على نفسها منذ ٤٥ عامًا. وهى مسجلة عليها ولا تزال هذه المهمة مهمة الوفد ومهمة الحكومة المصرية الدستورية ومهمة البرلمان على نحو ما قال ثروت باشا الذى تسلَّم تصريح ٢٨ فبراير بأن هذا التصريح خطوة خطوناها إلى الأمام لنخطو بعدها الخطى الأخرى حتى نصل إلى الاستقلال التام».

«إن قاعدة التعامل بين الأمم والشعوب هى (الأخذ والعطاء) لا الاغتصاب والقوة فإذا قالوا لنا (خذوا وأعطوا) كان هناك مجال للأخذ والعطاء وأما إذا قالوا (أعطوا) فقط فلا مجال للعطاء لأنه لا مجال للأخذ»(١).

وكان الرأى العام المصرى أثناء هذه المناقشة الحادة بين صحف البلدين يتطلع إلى النتيجة ليتبين السبيل الذى يسلكه. ولما كانت هذه الأزمة ترجع فى شطر كبير منها إلى تصرف اللورد چورچ لويد؛ لأنه منذ وطئت قدماه أرض مصر أظهر

---

(١) الأهرام فى ٢٩ مايو.

للملأ أنه يريد أن يمثل إرادة حكومته فى هذا القطر عن أعظم جانب من المهابة والجبروت.

وكانت بعض الصحف اللندنية كالديلى تلغراف تقول: «إن الدوائر السياسية البريطانية تسلم الآن بأن اللورد چورچ لويد يواجه فى مصر حالة شاقة دقيقة» فقالت جريدة الأهرام تنقض هذا الزعم قائلة:

«نحن نعتقد كذلك بأن أسهل مركز سياسى هو مركز اللورد لويد بمصر إذا نحن نظرنا إلى مركز اللورد چورچ لويد من الوجهة المصرية - ولا نقول ذلك اعتباطًا ولكنَّا نؤيده بالحجة والبرهان - فهو فى بلد يميل أهله ويميل زعماؤه إلى الاتفاق مع إنكلترا. وهو فى بلد يعتقد أن مصلحته السياسية مرتبطة بمصلحة إنكلترا. وهو فى بلد لا يطمع فى شىء من حقوق الآخرين. وكل ما يطمع فيه هو أن يصل إلى حقه ويتمتع بحريته واستقلاله الذى يحترم معه كل مصلحة لدولة أخرى، ولإنكلترا على وجه التخصيص، وهو فى بلد يرحب بكل معاونة وكل مساعدة من الأجانب لاسيما الإنكليز الذين عاشوا فيه حكامًا ومسيطرين دهرًا طويلاً».

«والمعروف فى العالم كله أن الوزير السياسى إذا وجد فى بلد من بلاد الله فإنما هو يوجد فى ذلك البلد للتذرع بجميع الوسائل التى تقربه من نفس أهل ذلك البلد فيزيل النفور إذا كان موجودًا ويزيل الأحقاد حتى يصفو الجو وتحكم روابط الولاء حتى تضمن المصالح».

«أليست هذه المهمة هى مهمة السفير!! فإذا كان هذا السفير يلقَى من أهل البلد صدرًا رحبًا ونفوسًا على هذا الاستعداد سهل أمامه كل صعب وذُلِّلت كل عقبة».

«فأى شىء تمناه اللورد لويد فى الإجلال والتكريم ولم يكن له؟ بل أى موضوع أراد اللورد معالجته مع رجال مصر السياسيين ولم يلق صدورًا رحبة ونفوسًا ميالة تواقة إلى التفاهم؟».

«إذا نحن تفحصنا أقوال صحف لندن واستقصينا أقوال رسلها بيننا تبين لنا أن حكومة إنكلترا، وإنكليز مصر على وجه التخصيص، هم الذين يحرجون موقف اللورد لويد. فإنكليز مصر مثلهم كمثل كل قوم وناس يريدون التحكم بسواهم والتسلط عليهم والسيطرة على شئونهم. يكلفون حكامهم ورجال السياسة منهم أن يُخْضعوا لإرادتهم الأمة التى يريدون التسلط عليها والسيطرة على شئونها ويكلفونهم أن يقضوا من تلك الأمة لُبَاناتهم. فإذا انقاد السياسيون لنزوات رؤوس هؤلاء الناس كانت النتيجة أنهم ينقلبون من خطة مسالمة الأمة ومصافاتها وموادتها إلى خطة إرهاقها والأخذ من حقوقها والنيل منها وبذلك يخرجونها عن طوقها لأنهم خرجوا عن حدود مهمتهم وبذلك يمسى موقفهم حرجًا».

«وقد رأينا الذين تقدموا اللورد لويد فى منصبه تلعب بهم هذه العواصف عواصف المطامع لعبًا شديدًا حتى إن اللورد كرومر، الذى يريد اللورد لويد أن يكون له معلمًا وأستاذًا، تحرَّج به الأمر حتى اضطر أن يكتب فى تقاريره عن شدة ما يعانيه من هذه المطالب. وكذلك كان حال الذين أتوا بعده حتى اللورد أللنبى».

«ولا شك بأن اللورد لويد قد خبر هذه الحال وعرفها وقد وثق بما قدمنا وثبت له ما بسطنا وهو ما قد عبرت عنه كلمة واحدة قالها أحد مديرى الجرائد التى تنطق بلسان أصحاب المطامع لمحرر أخذه فى خدمته. فقد أراد ذلك المحرر أن يعرف خطة جريدته، فقال له: أما خطة جريدتى فمحصورة بكلمة واحدة (اضطهد الطربوش أينما بدا أمامك وعَنَّ لك)»[1].

استقالة الوزارة الزيورية:

أما وقد انتهينا من تصوير الحالة السياسية كما بدت عقب ظهور نتيجة الانتخابات، فإنَّا آتون على ما تم فى أمر استقالة الوزارة الزيورية.

---

(١) الأهرام فى ٣٠ مايو.

كتبت الأهرام تقول:

«اجتمع الوزراء صباح أمس بديوان الرياسة لوزارة الداخلية برياسة دولة رئيسهم أحمد زيور باشا ووافقوا على القرارات فى المسائل المعروضة عليهم. ثم تباحثوا بعد ذلك فى أمر تقديم استقالتهم وكتبوا عريضة الاستقالة التى يرفعونها لجلالة الملك. وبعد كتابة هذه العريضة بعبارات بسيطة لا تتضمن شيئًا خارجًا عن المألوف توجَّه حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا إلى دار المندوب السامى وأبلغ لفخامة اللورد عزم الوزارة على الاستقالة».

«والظاهر أن فخامته أبدى لدولة الرئيس رأيه بتأجيل ذلك يومًا أو يومين. ثم ذهب دولته إلى القصر الملكى وتشرف بمقابلة جلالة الملك ثم أبلغ زملاءه الوزراء تأجيل الاستقالة واجتمع بهم صباح ٣ مايو لإعادة النظر فى عريضة الاستقالة وتعيين موعد تقديمها والنظر فى مرسوم دعوة البرلمان إلى الاجتماع إذا اتفقت الآراء على استصدار هذا المرسوم بدعوته قبل أن تقدم الوزارة استقالتها»[١].

وهكذا باتت الوزارة الزيورية على وشك السقوط القطعى؛ الأمر الذى لم يكن أحد يرتاب فيه حتى أعوانها وأنصارها: ولكن هذه العاقبة التى أدهشتهم قبل وقوعها كانت تعتبر فى نظر هؤلاء الأنصار والأعوان سيئة من سيئات النظام الدستورى: فقد قالت جريدة «الاتحاد» لسان الحزب المسمى باسمها:

«ولا جدال فى أن النتيجة الواضحة التى تُستخلص من إسقاط حكومة من الحكومات فى وقت قد يكون بقاؤها فيه ضروريًا للبلاد وهى أن ذلك دليل جديد على تدهور النظام البرلمانى»[٢].

وقالت «السياسة» تعليقًا على قرب استقالة الوزارة الزيورية وبحثًا فيمن يخلفه:

«والمُشاهَد فى هذه الآونة أن ميول الهيئات السياسية كلها متجهة إلى أن يتولى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رياسة الوزارة البرلمانية تمشيًا مع

(١) الأهرام فى ٣٠ مايو.
(٢) الاتحاد فى ١٤ مايو.

روح الدستور وتقاليده فى كل بلاد العالم أما من يتولون العمل مع دولته فى وزارته فليس هناك ما يمكن الاستدلال منه على أشخاصهم إذ إنه لم يَدُرْ حول هذا الموضوع بحث بين صاحب الدولة سعد باشا ومن حادثهم فى الأزمة الوزارية إلى الآن»[1].

والظاهر أن سعد باشا غيَّر فكره فجأة فعاد إلى المطالبة بالحق الذى يخوله له فوز حزبه الفوز المبين فى الانتخابات. وأن زعماء الائتلاف قد وافقوه على رأيه كما تقدم الإشارة إليه فى الأسطر السالفة، وقد علقت جريدة كوكب الشرق على ذلك بقولها:

«والظاهر أن خطورة الحال وصلت بذلك إلى قمتها إذ فهم أن رجوع سعد باشا إلى فكرة تقلد الوزارة بإصرار كانت نتيجة طوارئ حركت منه عاطفة عزة النفس وعدم التنازل عن حق قرره له الدستور بتولية الحكم».

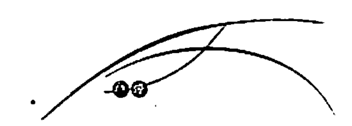
«وفى هذه اللحظة تدخل المندوب البريطانى عن كثب فى الأمر بأن بعث بالمستر سمارت السكرتير الشرقى بدار المندوبية إلى بيت الأمة فقابل دولة سعد باشا فى نحو الساعة الخامسة مساء ٣٠ مايو مقابلة دامت ساعة على أتم صفاء وولاء ودعا المستر سمارت دولة الرئيس الجليل، باسم جناب اللورد لويد لتناول الشاى مع فخامته فى منتصف الساعة الخامسة من نهار ٣١ مايو فقبل دولته الدعوة شاكرًا»[2].

■■■

(١) السياسة فى ٣٠ مايو.
(٢) كوكب الشرق فى ٣١ مايو.

الفصل الثانى

قضية الاغتيال السياسى



أفردنا لهذا الموضوع فصلاً خاصًا لأنه كان له شأن كبير فى تاريخ مصر؛ ولأن هذه الاغتيالات السياسية كان لها أثرها فى سياسة مصر وعلاقاتها ببريطانيا العظمى. لأنه لم يشغل قضية من القضايا الأخرى بال الأمة المصرية وحكومتها وجميع المقيمين بها على اختلاف جنسياتهم. مثل هذه القضية. ويذكر المطّلع أنه بعد أن حُكم على قتلة السير لى ستاك باشا حاكم السودان بما حكم به عليهم. ألقت النيابة القبض على بعض كبار الموظفين الوطنيين وبعض رجال الوفد مع نفر آخرين وأودعتهم السجون على ذمة هذه القضية. حتى صدر فيها الحكم بالبراءة فى يوم ٢٥ يوليه من هذا العام.

وقد علقت جريدة الأهرام على نظر هذه القضية وعلى الحكم الذى صدر فيها فى مقال افتتاحى بقولها:

«لم تشغل قضية من القضايا السياسية بال الأمة المصرية وحكومتها وجميع المقيمين بها على اختلاف نِحَلهم، ولم تهتم الحكومة الإنكليزية بقضية سياسية تعلق على الحكم فيها. مثل قضايا القتل السياسية التى صدر فيها حكم البراءة اليوم نعم قد شاهدت مصر قضايا سياسية عديدة أثناء سِنِى الاحتلال البريطانى فكانت القضية الأولى قضية زعماء الثورة العرابية ثم كانت قضية دنشواى التى حملت قسرًا على أن تكون قضية سياسية. فقضية الوردانى وقضية المؤامرة على حياة الخديو السابق واللورد كتشنر ومحمد سعيد باشا ثم الاعتداء

على السلطان حسين كامل. ثم حوادث الاعتداء على الوزراء المصريين فاغتيال الموظفين البريطانيين فالشروع فى الاعتداء على دولة الرئيس الجليل. وكبرى الحوادث الجنائية السياسية هى حادثة الاعتداء على سردار الجيش المصرى السير لى ستاك باشا. وهى كبرى الحوادث نظرًا لأثرها فى استقلال البلاد ودستورها والنتائج الظالمة العديدة التى مازالت تصطك مصر فى أوحالها. وفزعًا من آثارها ولعل هذه الحادثة المشئومة خاتمة هذه المآسى التى قُدِّرت على مصر. وهى فى أشد جهادها وأصعب مواقفها».

«لقد جرت فى مصر محاكمات من أجل القضايا السياسية ولكن لم يكدر صفو القضاء المصرى النزيه فى قضية بقدر ما تكدر فى هذه القضية. وحسبُنا أن نعود إلى نوفمبر من سنة ١٩٢٤ عُقَيْب حادثة السردار فنذكر أن قائمة ملئت بأسماء عشرات العشرات من كرام أبناء مصر ورصدت فى إدارة الأمن العام على زعم أن هؤلاء الذين يجب أن تتوجه إليهم الشبهات فى حادثة السردار بناء على تقارير حررها البوليس المصرى فى محافظة العاصمة ولذلك رأينا سيف القبض والاعتقال والتفتيش مشهرًا على رؤوسهم. وقد بلغ السخط أشده على الجناة فى قضية السردار إلى أن قبضت يد العدل على نواصيهم وهم متلبسون بالإثم الشنيع. حُقِّق مع شفيق منصور زعيم جمعيات القتل السياسى ومع أعضائها وثبت إجرامهم ونالوا جزاءهم وفرحت البلاد فى زوالهم».

«ولكن كانت فى أذهان بعض رجال السياسة الإنكليزية فى مصر فكرة مختمرة - لا ندرى كيف ولدت ومن الذى ساعد على نموها - نحو وجود جمعية سياسية كبرى مؤلفة من كبار الزعماء والأغنياء تقوم بتدبير الجرائم من مال واقتراح ونظام وزمان ومكان وأن جمعية شفيق لم تكن إلا الآلة التنفيذية. فى ضوء هذه الفكرة - أو ظلامها - سارت التحقيقات ووجِّهت توجيهًا - وفى أول الأمر - نحو رجال من الوفد المصرى وأخذ رجلان فاضلان من رجاله (ماهر والنقراشى) موضعًا للاتهامات التى نادت بها هذه الفكرة. والظاهر أن شفيقًا أراد أن يستفيد - لمصلحة روحه وحياته - من هذه الفكرة فبعد أن كان قد قرر هو وجماعته أنهم هم وحدهم الجمعية الإجرامية من رئيسية وإدارية وتنفيذية

عدل إلى توجيه الاتهام إلى الناحية التى كانت متوجهة إليها الفكرة المذكورة. وقد غالت الصحافة الإنكليزية فى تصويرها إلى حد أن إحداها اقترحت أن يلقى القبض على سعد وأعضاء الوفد عشرة أيام فإذا لم يظهر الفاعلون فى قضية السردار أُعدم هؤلاء الكرام».

«ومما أقلق البال فى تحقيقات القضايا السياسية أنها جرت فى طى الخفاء وأن شروطًا كثيرة قررها قانون المرافعات وقانون تحقيق الجنايات وقانون تشكيل محاكم الجنايات لم تتوافر. وأن المعارضات ضد طلبات النيابة امتداد الحبس الاحتياطى كانت ترفض تباعًا دون أن يتمكن القضاة والمحامون من الاطلاع على أوراق التحقيق مع أن هذا الاطلاع كان ضروريًا لتكوين رأى قضائى صحيح فى ضمان ما كفله القانون وأيده الدستور لمصلحة الحرية الشخصية والعدل النزيه. وبعد حبس احتياطى أوْفَى على العام أُحيل المتهمون بقرار اتهام من النيابة العمومية إلى حضرة قاضى الإحالة بمحكمة مصر فى وقت كانت الأنباء تجرى بالإفراج عنهم. أحيل المتهمون فى يناير وقضى قاضى الإحالة بنظر الدعوى وسماع مرافعات المحامين. إلى أن أحيلت إلى دائرة المستر كرشو بعد أن تنحى عن نظرها رئيس الدائرة المصرى كما مر بنا فى فصول سابقة»[1].

استغرقت هذه القضية فى محكمة الجنايات فقط خمسًا وثلاثين جلسة. وكان كثير من الناس يرودون هذه المحكمة للاطلاع على ما يجرى فيها، وكان الجمهور بأسره تقريبًا يطالع ما تكتبه الصحف المحلية عنها بشوق واهتمام زائدين؛ حتى إن كبريات هذه الصحف كانت تجعل افتتاح حياتها اليومية محاضر هذه القضية وتزيد فى الكتابة عنها بقدر ما تستطيع.

وإذا أردنا أن نكشف القناع عن روح الاهتمام الزائد الذى أظهره الجمهور فى هذا الصدد فيجب علينا أن ننظر إلى القضية بالعين التى نظر بها هو إليها، فقد اعتبرها (قضية قومية) لتعلقها باستقلال القضاء المصرى ونزاهته. وببراءة الوفد المصرى من الوصمة التى أُلصقت به بأنه ذو اتصال بمقتل سردار الجيش

(١) الأهرام فى ٢٦ مايو.

المصرى. وبرد هجمات الإنكليز الذين اتخذوا مقتله ذريعة للنيل من سمعة المصريين فى العالم ولتحقيق أهم مآربه الاستعمارية فى السودان بالأخص. ولأن أكثر المتهمين فى القضية أبرياء مما نسب إليهم فيقتضى أن لا يذهب هؤلاء ضحية لمقاصد تمس الإنسانية والعدالة فى صميمها. وهكذا أصبحت قضية الاغتيال السياسى منذ أن برزت للأنظار (مسألة اليوم) وقد مر عليها ما يقارب السنة وسبعة الشهور.

ولقد بسطت السياسة كيفية صدور الحكم فى هذه القضية بقولها: «قد كان يوم ٢٥ مايو موعد إصدار الحكم فجىء بالمتهمين وأخذوا مقاعدهم فى قفص الاتهام وكان الأمل فى البراءة واضحًا وضوحًا تامًا على وجوههم. وكان حديث الانتخاب ونتائجه حديثهم وموضع اهتمامهم فأخذوا يهنئون من نجح من زملائهم المحامين الذين حضروا الجلسة بعضوية البرلمان».

«وفى خلال ذلك صدرت الأوامر إلى حراس المتهمين الضباط فدخلوا القفص وأخذوا أماكنهم بين المتهمين وكان هذا المظهر يذكّر بأول جلسة عقدت فى هذه القضية وبما طلبه المحامون وأجيبوا إليه من إخراج الضباط من قفص الاتهام والاكتفاء بباقى الإجراءات».

«وقبل الساعة التاسعة بقليل تهيأ الحاضرون لسماع الحكم ثم دخلت المحكمة بكامل هيئتها وعندما احتلوا مقاعدهم تلا الرئيس كرشو الحكم وهو:»

١ - «بعد الاطلاع على مواد القانون وسماع أقوال النيابة والدفاع حكمت المحكمة حضوريا على المتهم الأول محمد فهمى على بالإعدام شنقًا نظير التهم المنسوبة الأولى والسابعة والحادية عشرة والخامسة عشرة حيث برأته المحكمة منها (ومعنى هذا أن المحكمة أخذت بالدفع الذى دفع به المحامى الخاص بالتهم التى صدرت الحكم فيها من المحاكم العسكرية وعاقبت المتهم على الجرائم الباقية التى اشترك فيها)».

٢ - «وحكمت أيضًا حضوريًا بالنسبة لمحمود أفندى عثمان مصطفى والحاج أحمد جادالله والدكتور ماهر والأستاذ محمود فهمى النقراشى والأستاذ

حسن كامل الشيشينى وعبد الحليم البيلى بك ببراءتهم من التهم التى نسبت إليهم وبالإفراج عنهم فورًا إلا إذا كانوا محبوسين رهن قضايا أخرى».

«وما كان فى استطاعة كائن من كان أن يمتلك حواسه ولا أن يميز ما يدور حوله بعد إعلان هذا الحكم فضجيج عالٍ وهتاف مرتفع وتصفيق حاد وأصوات مختلفة غير متميزة. وهذا يندفع جهة اليمين وذاك يندفع جهة اليسار. وهذا يهنئ وذاك يعانق ويقبل.. كان هذا داخل القاعة أما فى خارجها فقد انتشر الناس كالجراد واشتركوا فى هذا الهتاف وهذه المظاهر عند هذا الحد بل تعدتها إلى الشوارع المحيطة بالمحكمة وإلى ميدان باب الخلق... وفى خلال كل هذا كان البوليس يحاول تفريق الجموع وشق الطريق للمتهمين المُبرَّأين ولكن لم يكن فى مستطاعه ذلك......».

«وقد وقف مصطفى النحاس باشا يخطب هذه الجماهير (بالبلدى) قائلاً: أنتم تحبوا ماهر والنقراشى؟ فقالوا: أيوه. فقال: إذا كنتم تحبوهم وسعوا لهم الطريق واحنا رايحين على (بيت الأمة)».

«وفى النهاية وبعد جهد تمكنوا من الصعود إلى غرفة السيد بك مصطفى حيث ظلوا فيها برهة ثم انطلقوا يتمتعون بحريتهم التى حرموا منها مدة طويلة».

«وكانت هناك مجادلة ومناقشة فى أمر الإفراج عن المتهمين فرأى بعض المسئولين أن يكون الإفراج عنهم من السجن ورأى رئيس قلم التنفيذ عكس ذلك وإطلاق سراحهم من دار المحكمة استنادًا على المادة ٧٢٥ من التعليمات العامة وكانت مناقشة انتهت بمراجعة نص المادة والأخذ برأى قلم التنفيذ وفعلاً أُفرج عنهم من المحكمة».

«لنعد إلى محمد فهمى على فنقرر أنه أبدى رباطة جأش غير عادية بالرغم مما ظهر على وجهه من الاصفرار. ولا أدلَّ على ذلك مما قاله عن موقفه بخصوص ما نشر عنه فى الصحف بعد قرار المحكمة باستشارة المفتى فى أمره حيث قال: (أرجو أن تكذّبوا ما نشرته الصحف عن أنى فى ذهول أو مأخوذ

بالحكم فأنا موقن بعدالة الحكم بالنسبة لزملائى المتهمين. أما أنا فيتولانى الله برحمته لأنى مظلوم وبرىء ويخلق فى قضائه رحمة)».

«والأستاذ زهير صبرى المحامى الذى دافع عن المتهم المذكور هو المحامى الوحيد فى هذه القضية الذى لم يَفُزْ فى هذه المعركة وكان مركزه حرجًا كيف يلاقى موكله ولكن موكله قابله ببشاشة وهز يده كأنه يقول له: لقد بذلت جهدك ولكن... وبعد ظهور الحكم حدث المتهم محاميه عن الطعن فيه فقال: إذا كانت هناك أسباب تدعو لقبول الطعن فليكن وإلا فلا داعى للتعب»(١).

وقالت جريدة «الأهرام» زيادة فى الإيضاح ما يلى:

«وقد رأينا بعد هذا الحكم العادل أن نثبت هنا تواريخ القبض على هؤلاء المتهمين الأبرياء لمعرفة المدة التى قضاها كل منهم فى السجن. فقد قُبض على الأستاذ محمود فهمى النقراشى فى ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وأفرج عنه فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٥. ثم قُبض عليه ثانيةً ومعه الدكتور أحمد ماهر فى ٢١ مايو سنة ١٩٢٥، وقبض على محمود عثمان مصطفى أفندى فى ٢٤ مارس سنة ١٩٢٥، وعلى عبد الحليم البيلى بك فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥، وعلى الأستاذ حسن كامل الشيشينى فى ١٠ فبراير سنة ١٩٢٦ واتصل بنا أن حضراتهم يزمعون رفع قضية على بعض الشهود والمسئولين فى حبسهم هذه المدة الطويلة ويطالبونهم فيها بتعويض قدره عشرة جنيهات لكل منهم عن اليوم الواحد»(٢).

وإنًا لنذكر ما كان لحادث الاعتداء على حياة المرحوم السير لى ستاك باشا من أثر سياسى بمصر وبمصالح المصريين. وما تلا ذلك من اتخاذ هذه الحادثة مطية للاستعمار الإنكليزى لينفذ أغراضه والحملة التى حملتها الصحف البريطانية على مصر فى تلك الآونة، ترويجًا لسياسة بلادها ومحاولة حمل الرأى العام الأوروبى على الانحياز إليها فيما فعلت بمصر. فكان الوقت غير

(١) السياسة فى ٢٦ مايو.
(٢) الأهرام فى ٢٦ مايو.

ملائم لما أبدته الصحف المصرية من الدفاع عن المصريين جميعًا تلقاء جريمة أو جرائم قام بها نفر منهم كان الكل ساخطين عليهم، فلما صدر الحكم بالبراءة كان الوقت قد حان لإبداء هذا الدفاع فشرعت الصحف الوطنية تخاطب الصحف الإنكليزية، التى أهاجت كثيرًا من عواطف قرائها ضد مصر بسبب مقتل السردار وكادت تحول الرأى العام الأوروبى ضد مصر، بلهجة العتاب مطالبة بإزالة ما رتبته السياسة الإنكليزية على مصر من الاضطهاد عملاً بالإنذار المعلوم.

من ذلك ما كتبته جريدة «السياسة» بعنوان (سياسة الأحزاب المصرية سياسة مشروعة). قالت:

«فإذا كان الساسة البريطانيون المسئولون عن مصائر العلاقات بين مصر وإنكلترا يقدرون الأمور هم الآخرون، من غير أن تدفعهم فى تقديراتهم فكرة ثانية فأحسبهم يرون من العدل - وقد كان الإنذار الإنكليزى مبنيًا على تلك التهمة تهة القاء تبعة مقتل السردار على كثرة الأمة المصرية - أن يعاد النظر فى هذا الإنذار وأن تعود الحال إلى ما كانت عليه قبله حتى تطمئن نفوس المصريين طمأنينة صحيحة إلى نيات إنكلترا بالنسبة لمصير العلاقات بين الدولتين».

«ولقد قلنا مثل هذا القول يوم أن صدر الحكم على قتله السردار وحين أثبت فى أسبابه أن الجناة الذين حُكم بإعدامهم ليست لهم أية صلة بهيئة سياسية معروفة، بل إنهم أفراد طاش صوابهم فاندفعوا إلى ارتكاب جريمتهم النكراء متأثرين بعقائد سياسية فاسدة أقرب إلى الفوضوية منها إلى المبدأ السليم ولم يسمع الساسة البريطانيون لقولنا يوم أن كانت التحقيقات فى هذه القضية التى صدر الحكم فيها أمس لا تزال سائرة. وإن كانوا يعتقدون أن هذه التحقيقات قد تنتهى إلى إثبات نظريتهم إن لم يكن فى قضية مقتل السردار بالذات ففى قضايا أخرى».

«أما وقد صدر الحكم أمس فإننا نلجأ إلى كل قلب طاهر وكل نفس تعرف العدل نسألها إن كان قد بقى لتهمة الإنذار البريطانى قوام؟ فإذا كان كل قوام بهذه التهمة قد انهار وتداعى فمن الظلم الذى لا مبرر له أن تبقى آثار هذه

التهمة بعد زوالها. وبقاء الآثار الظالمة ليس من شأنه أن يقيم هذه العلاقات الطيبة التى يرجى أن تقوم بين مصر وإنكلترا والتى تقع مسئولية قيامها اليوم على إنكلترا بعد ما ثبت أن مصر كأمة وكمجموعة لم تلجأ إلى ما يعكر صفو العلاقات بين دولتين ليست هى صاحبة القوة المادية فيهما»[1].

وقالت «البلاغ» تعليقًا على هذا الحكم:

«وبودنا لو نعلم الآن ماذا تقول الصحف الإنكليزية التى ما برحت تتلفظ بالأحاديث الملفقة فى شأن قضايا الاغتيال إلى ما قبل يومين غير حافلة بما لعله أن يجىء به الحكم من المخالفة لما يحرضون. ترى تلك الصحف تثوب إلى الحق وتعترف على نفسها بالتسرع وتعتذر مما فرط منها كما يجب على كل كريم شريف يخدم الحق ويحترم دماء الأبرياء ويضع العدل فوق منازع الأضواء ومطامع السياسة؟ أم تُراها تجبن عن ذلك فتجرم اليوم بسكوتها كما أجرمت من قبل ببهتانها. وتأبى إلا أن تتمادى فى الكذب الصامت كما تمادت من قبل فى مختلف الأكاذيب؟ إننا نرجح أن مراسلى هذه الصحف لم يكفوا عن لَغَطهم حول القضية. ذلك اللَّغَط الذى تأذى منه محامو الدفاع ولفتوا إليه أنظار المحكمة إلا تلبية لرجاء المستر كرشو رئيسها واحترامًا لما له من النفوذ والمكانة. فهل تراهم يجدون لديهم الآن من الشجاعة ما يدفعهم من عند أنفسهم إلى استدراك أخطائهم والندم على جرائرهم وهم يرون أنهم إنما كانوا يخوضون بتلك الكتابات فى دماء أبرياء وفى عرض أمة لا نصير لها غير ما تستقيه من حسن السمعة والمطالبة بالحق فى حدود النظام والقانون؟»[2].

على أن الصحف الإنكليزية لم تشأ، كما طلبت إليها جريدة البلاغ، أن تكفر عما التصقت به من تهم المصريين جميعًا بل أخذت تسدد سهامها إلى المصريين من جديد فى شخص قضائها. وكان مراسل التيمس بالقاهرة أول من رفع

---

(١) السياسة فى ٢٦ مايو.
(١) البلاغ فى ٢٦ مايو.

عقيرته بالتهجم على حكم البراءة. فقد كتبت جريدة «البلاغ» فصلاً تنقد فيه خطة تلك الصحف الإنكليزية قالت فيه:

«لم نكن نقدر أنها (الصحف الإنكليزية) تتعدى هذا الحد من الجبن والمكابرة إلى استنكار الحكم ولوم محكمة الجنايات عليه لأنها قضت بما بدا لها لا بما بدا لمراسلى الصحف الإنكليزية ونظرت فيما يلفقه أولئك المراسلون من الإشاعات والأقاويل. وما كان يخطر لنا ونحن نسأل سؤالنا أن مراسل التيمس قائد تلك الحملة الخاسئة ـ كان يكتب فى تلك اللحظة إلى صحيفته يقول: (إن حكم البراءة مدهش بعد الشهادات التى سمعت... وأن الدوائر الأجنبية والمصرية الراقية تولتها الرعشة من صدوره) فهى تتساءل: أمن الممكن أن يكون رئيس المحكمة الإنكليزى قد وافق على هذا الحكم؟) كأن وجود رئيس إنكليزى للمحكمة معناه أن يُدان كل مصرى يقدم إليها وأن يستغرب كل حكم بالبراءة يصدر منها. وكأنه كان من اللازم أن يوضع نظام مبتكر فى مصر من أجل هذه القضية أو من أجل أن مراسلى الصحف الإنكليزية يريدون أن يدان فيها أشخاص بعينهم.. لأنهم إذا أُدينوا أوقع السعديون فى ارتباك عظيم كما تقول الوستمنستر غازيت!!».

«نعم كان يخطر لنا هذا فى تلك اللحظة. ولكنه هو الواقع وهو الذى نقله مراسل التيمس ومن جرى مجراه فدلوا بذلك على أنهم قوم لا يعرفون الحياء ولا يحترمون الحقيقة ولا المجاملات التى يحترمها من لا يحترمون الحقائق. وانهم أقل أدبًا مع القضاء وأضعف ثقة بقضاء الإنكليز من جماهير الدهماء التى كانت تحيط بدار المحكمة فى يوم النطق ببراءة المتهمين. فقد هتفت تلك الجماهير للمستر كرشو وحيته أجمل تحية ولم يخطر لها أنه ربما كان يرى غير رأى زميليه لأنه إنكليزى والمتهمون فى القضية مصريون، بل كان الذى فهمته بالبداهة أنه قاض قبل كل شىء وأنه إذا كانت المحكمة قد نطقت بالبراءة فلا وجه لأن يظن أن المستر كرشو مخالف لهذا الرأى وإن نطق به على غير هواه. فهم والله أجمل أدبًا وأكرم شعورًا وأسلم نظرًا من أولئك المستشرقين الذين لا يرضون العدل ولا يرضون السياسة».



المستر كرشو المستشار

«ثم ما معنى أن يدهش مراسل التيمس أو تدهش دوائره الأجنبية والمصرية الراقية إذا قضى المستشاران بالبراءة بعد الشهادات التى سمعت كما يقول؟ أو كان الشهود فى هذه القضية غير مصريين؟ كلاً بل كان الشهود أبناء مصر والنيابة التى قدمت القضية هى نيابة مصر. فلماذا يكون الوطنيون (أهلاً للثقة أو غير مدهشين) على الأقل حين يكونون شهودًا أو قائمين بالاتهام ثم يوصفون بالغرابة والإدهاش إذا جلسوا على منصة القضاء؟ أم يريد المراسل أن يقول إن اليد الإنكليزية كانت كامنة وراء الشهادات والتحقيقات ولكنها آثرت التستر والاختفاء لغرض من الأغراض؟»[١].

■■■

---

(١) البلاغ فى ٢٦ مايو.

الفصل الثالث

متفرقات



اللجان فى مسألة الحدود الغربية:

كانت مشكلة الحدود الغربية مازالت قائمة حتى منتهى الشهر الماضى. ولقد جاء فى أنباء جريدة «الأهرام» أنها علمت أن:

«المفوَّضين المصريين الستة الذين اختارهم مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٤ مايو لتمثيل مصر برياسة الأستاذ عبد الرحمن رضا باشا وكيل وزارة الحقانية فى اللجنة المصرية الطليانية المؤلفة بمقتضى المادة الثامنة فى الاتفاق المصرى الطليانى فى حدود مصر الغربية من حيث جنسية السكان والإجراءات الجمركية والمعاملات فى المساقى والمراعى وما أشبه هم حضرات الموظفين الآتية أسماؤهم: المستر بوث المستشار الملكى المساعد فى قسم قضايا وزارة الخارجية وحليم دوس بك المستشار الملكى المساعد فى قسم قضايا وزارة المالية والزراعة والمعارف ووهبة إبراهيم بك المفتش العام فى مصلحة الجمارك المصرية والميرالاى ولسن بك سكرتير مصلحة الحدود القضائى والقائمقام جرفن بك من موظفى مصلحة الحدود وسليمان الحوت أفندى من موظفى وزارة الخارجية».

«أما المفوضون الطليان فى هذه اللجنة فهم نفس المفوضين فى اللجنة الأولى المشتغلة الآن بتعيين الحدود الفاصلة بين مصر وبرقة تعيينًا نهائيًا»[1].

---

(١) الأهرام فى ٦ مايو.

«وزادت المقطم» على ذلك بقولها:

«وأما لجنة تعيين الحدود التى برياسة اللواء أحمد شفيق باشا (وقد انتخب للرياسة الدائمة من قِبل الممثلين المصريين والإيطاليين معًا) فإنها كانت قائمة بوظيفتها بموجب شروط الاتفاق إلا أنه شجر بين الممثلين المصريين والممثلين الإيطاليين خلاف على النقطة التى تبدأ الحدود منها وهل تكون المكان المعروف (بعزلة القطارة) أو (بيكون بوينت) والمسافة بينهما عشرة كيلومترات وفيها الطريق الموصل إلى بئر الرملة الذى خُص بمصر».

«وفى اليوم التالى انتقلت اللجنة إلى جهة شبرام على مسافة ٨ كيلومترات من السلوم واستوقف الكلام عن عزلة القطارة وبئرها وتمسك المندوبون المصريون بما فهموه من نص المعاهدة. ثم أحالوا الأمر إلى حكومتهم لتصدر قرارًا فيه وفى الوقت نفسه اتفق أعضاء اللجنتين على تحديد نقط الحدود بالطبوغرافية والأرصاد الفلكية حتى إذا انتهوا منها فى خلال ستة أسابيع عاد شفيق باشا إلى الحدود حاملاً تعليمات حكومته للفصل فى نقطة الخلاف هذه»[(١)].

الاتفاق التجارى بين مصر واليونان:

تم فى أوائل هذا الشهر الاتفاق التجارى الذى أُبرم بين مصر واليونان والذى تكلمنا عنه فى فصل سابق، وتبادل دولة رئيس الوزارة ووزير اليونان المفوض الخطابات المنبئة بإبرام هذا الاتفاق الذى يقضى بقبول الحكومة المصرية تخويل التجارة والملاحة اليونانيتين فى مصر الانتفاع بمعاملة (أوْلَى الأمم بالمراعاة)، بشرط أن تنتفع التجارة والملاحة المصريتان فى اليونان بمعاملة أولى الأمم بالمراعاة فى جميع الاعتبارات ومن غير قيد ولا شرط.

وينص هذا الاتفاق على أخذ الحكومة المصرية علمًا بالتأكيد الذى أعطاه وزير اليونان المفوض باسم الحكومة، بأن الرعايا اليونانيين الذين يوردون إلى مصر أو يدخلون إليها حشيشًا يحاكمون فى المستقبل كما كانوا يحاكمون فى الماضى أمام محكمة القنصلية اليونانية فى الإسكندرية كفاعلين أو شركاء فى

---

(١) المقطم فى ١٢ مايو.

جريمة تهريب، وهذا من دون إخلال بما للجنة الجمركية من الحق فى مصادرة المهربات والحكم عليهم بالغرامات المالية طبقًا للوائح الجمركية[1].

اتفاقية الرقيق:

أبلغ جناب السكرتير العام لعصبة الأمم وزارة الخارجية المصرية، أن مجلس العصبة قرر إرسال نسخ من مشروعات اتفاقية خاصة بمنع الرقيق - وضعته إحدى لجانها - إلى الحكومات للدول المشتركة فى العصبة وإلى حكومات بعض الدول الأخرى - ومن بينها مصر - وتكليف جنابه أن يطلب إليها:

١ - «موافاته قبل أول يونية سنة ١٩٢٦ بملاحظاتها على هذا المشروع».

٢ - «أن تعمل ما فى وسعها بدون إبطاء لاتخاذ التدابير الممكنة طبقًا لنصوص ذلك المشروع».

٣ - «أن تتعاون على إلغاء تجارة الرقيق بجميع الوسائل العملية وبالأخص بواسطة عقد اتفاقات خاصة».

فتنفيذًا لقرار العصبة أحالت وزارة الخارجية الموضوع على وزارة الداخلية لاستطلاع رأيها فيه وطلبت ملاحظاتها على مشروع الاتفاقية السالفة الذكر، فأجابت بأنه لا توجد لديها أية ملاحظة عليه. ذلك أن المبادئ التى بنى عليها المشروع المعروض على الحكومة المصرية مقررة فى مصر من قبل، فالرقيق ممنوع فيها منعًا باتًا وتشريعها ينص على معاقبة الجرائم المتعلقة به بعقوبات تتراوح بين الغرامة والإعدام.

وقد رفعت وزارة الخارجية بعد ذلك مذكرة إلى هيئة مجلس الوزراء؛ طالبة الموافقة على إخطار جناب السكرتير العام لعصبة الأمم أنه لا يوجد لدى الحكومة المصرية ملاحظات على مشروع الاتفاقية، وأن تشريعها الخاص يتمشى مع المبادئ القائم عليها هذا المشروع[2].

---

(١) المقطم فى ٦ مايو.

(٢) الأهرام فى ١٢ مايو.

تنفيذ الحكم فى قضية الجزية:

أذاعت رياسة مجلس الوزراء بتاريخ ٢ مايو البلاغ التالى:

«نظرًا لأن محكمة الاستئناف المختلطة قد أصدرت بتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٢٦ حكمها فى قضية الجزية وهى القضية التى رفعها محل روتشلد على الحكومة المصرية. ونظرًا إلى أن هذا الحكم النهائى يقضى بإلزام الحكومة بدفع الأقساط المستحقة لمحل روتشلد أمرت الحكومة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإنفاذ هذا الحكم فى الحال»(١).

وقد ارتاح الإنكليز إلى هذا الحكم، وكتبت صحف لندرة تقول: إن هذه القضية كانت أعظم قضية رأتها المحاكم المختلطة (التيمس). وأن مصر لم تعلن قط أنها لن تدفع فى أى حال من الأحوال بلا قيد ولا شرط هذه الأموال، وأن الفرصة الآن سانحة لها لتلافى ما مضى بالمبادرة إلى دفع الاستحقاقات المتأخرة وإقامة الدليل على قصد حسن يليق بكرامتها بعد ما كادت تفقد سمعتها الطيبة بين حَمَلة السندات من الأجانب (فينانشال نيوز)(٢).

حل قوميسون بلدية الإسكندرية:

جاء القومسيون الإدارى الذى انتهت مهمته بما جرى أخيرًا من انتخابات وطلب إلى وزارة الداخلية أن تنظر فى مسألة تعيين مدير لمجلس إسكندرية البلدى، فرفضت الداخلية النظر فيما طلب القومسيون بحجة أن القومسيون الإدارى هذا غير مختص فيما يستلزمه تعيين المدير من إجراءات.

وكان زيور باشا وقّع كتاب الرفض الصادر من وزارة الداخلية فالح المجلس وتعجل، فطلب زيور باشا إلى قلم القضايا أن يفتيه فى الأمر فأفتاه بصحة الرأى المتقدم ذكره. ولكن أراد زيور باشا بعد ذلك أن يصادق هذا

(١) كوكب الشرق فى ٢ مايو.
(٢) الأهرام فى أول مايو.

القومسيون على تعيين أحمد بك صديق مدير جرجا مديرًا للبلدية، فتردد ثم قبل[1].

وقالت جريدة السياسة التى ننقل عنها ذلك ما يأتى:

«منذ أكثر من سنة مضت قامت ضجة شديدة حول بلدية الإسكندرية انتهت بحل القومسيون وتعيين لجنة إدارية للقيام بأعماله إلى حين إجراء الانتخابات وفى هذه الأثناء أُحيلت أعماله على محافظ الإسكندرية حسين صبرى باشا علاوة على مأموريته. ثم أجريت الانتخابات للقومسيون وأسفرت عن انتخاب أعضائه وعينت الحكومة من جانبها الأعضاء الذين خوَّل لها القانون حق تعيينهم. وقبل انعقاد القومسيون الجديد اقترحت وزارة الداخلية على الهيئة الإدارية أن توافق على تعيين حضرة صاحب العزة أحمد بك صديق مدير جرجا مديرًا للبلدية فاعتذرت الهيئة الإدارية عن إبداء الرأى لعدم اختصاصها خصوصًا بعد ما تم انتخاب القومسيون».

«وطرحت الحكومة هذه المسألة على القومسيون الجديد. ومعنى ذلك أنها أقرت الانتخابات التى هو وليدها. ولما كانت الحكومة ترى وضع لائحة داخلية تحدد فيها اختصاصات مدير البلدية العام فقد رأى أعضاء القومسيون تأجيل إبداء الرأى فى تعيين صديق بك إلى أن تعرض عليهم هذه اللائحة. وكانت نتيجة هذا القرار أن حلت الحكومة القومسيون الذى انتُخب من أسابيع وأن عينت صديق بك مديرًا عامًا للبلدية»[2].

وقالت جريدة الأهرام: وقد صدر القرار بالحل والمرسوم الملكى بتعيين المدير الجديد بتاريخ ٢٩ مايو، وكانت حجة الحكومة فى ذلك أن قرار البلدية المذكور مضر بمصالح المدنية، ومخالف فى الوقت نفسه مخالفة صريحة للطلبات

---

(١) السياسة فى ٢٧ مايو.
(٢) السياسة فى ٣ مايو.

المشددة التى قدمتها القومسيونات البلدية السابقة بضرورة التعجيل بتعيين مدير عام[1].

أموال المجالس البلدية بين بنك مصر والبنك الأهلى:

فى مصر ١١٤ مجلسًا بلديًا لها رأس مال يقرب من المليونىَ جنيه طلب معظمها إيداع رأس ماله فى بنك مصر بدلاً من البنك الأهلى، وقد رأت إدارة المجالس البلدية والمحلية عرض هذا الطلب على وزارة المالية لإبداء رأيها فيه. وبعد مشاورات طويلة دارت بين إدارة البلديات وبين بنك مصر عن طريق الوزارة، أظهر البنك استعداده التام لإعطاء فائدة على رأس المال أكثر من الفائدة التى يدفعها البنك الأهلى.

وبعد ذلك كتب وزير المالية إلى إدارة البلديات يبلغها أن المجالس البلدية حرة فى إيداع أموالها فى أى بنك شاءت.

قالت جريدة السياسة التى ننقل عنها هذه البيانات ما يلى:

«ولما اجتمعت اللجنة الاستشارية منذ ثلاثة أسابيع رأت أن يودع نصف رأس المال فى البنك الأهلى وأن يودع النصف الثانى فى بنك مصر دون غيرهما من المصارف الأخرى ورأت اللجنة أن يكون هذا الذى ارتأته قرارًا نافذًا على المجالس بلا استثناء حتى يتوحد مجرى العمل».

«وأخيرًا طلب زيور باشا أن يكون نص هذا القرار فى مكتبه برياسة مجلس الوزراء صباح يوم ٢٩ مايو وأن يحرر خطاب إلى مدير البنك الأهلى يبلغه فيه إلغاء هذا القرار الذى لم يعرف الوزير عنه شيئًا من قبل بصفة رسمية وقد أجيب زيور باشا إلى طلبه فألغى القرار ووقّع الخطاب».

«وسأل مندوبنا دولته عن الأسباب التى حملته على عمله هذا، فقال: يكفى إيداع أموال مجالس المديريات فى بنك مصر ولم يشأ أن يزيد على ذلك».

---

(١) الأهرام فى ٣٠ مايو.

«دولة زيور باشا عضو مجلس إدارة البنك الأهلى ويتقاضى مقابل عضويته حوالى ألفَىْ جنيه مصرى سنويًا إذا كان بعيدًا عن الوزارة. وإن هى إلا أيام معدودة على أصابع اليد الواحدة حتى يكون زيور باشا خارج الوزارة وعلى باب البنك الأهلى ليتقاضى هذا المرتب»[1].

أزمة القطن:

ذكرنا فى أنباء الشهر المنصرم أن هبوط أسعار القطن المصرى أدى إلى أزمة مالية شديدة وكان من الحكومة المصرية أن دخلت فى سوق القطن مشترية، ولكن بعد مرور زمان غير يسير؛ رفعًا لثمنه ولم توفق الحكومة لرفع الأثمان بالقدر المطلوب.

قالت الأهرام تعليقًا على ذلك: وكان فريق من المضاربين الذين تبينوا أن عددًا لا يستهان به من المنتجين قد نقلوا مراكزهم إلى شهر مايو يريدون استغلال هذه الحالة يبيعون كنز مايو على المكشوف ارتقابًا لحلول موعد القطع الذى يتدهور فيه السعر حتمًا بهذا يغنمون الربح كما يشتهون.

وقد أخذت هذه الجريدة تناشد الحكومة أن تتدخل فى فلبارات مايو رحمة بالمنتجين وحفظًا للأسعار من هبوط يجلب الخسارة عليهم وعلى الحكومة فيما اشترته هذه السنة من الكميات الوفيرة التى يقال إنها ناهزت ٤٠٠ ألف قنطار[2].

فاهتمت الحكومة لهذا الأمر كما يتبين من البلاغ الذى أذاعته وزارة المالية فى الصحف، بأن لجنة القطن بوزارة المالية قد أرسلت برقية إلى مندوب الحكومة ببورصة البضائع فى الإسكندرية تخبره أن الحكومة قررت أن تشترى ثلاثين ألف قنطار من القطن الناتج من فلبارتَىْ شهر مايو الباقيتين، وذلك على

---

(١) السياسة فى ٣٠ مايو.
(٢) الأهرام فى ٨ مايو.

أساس الشروط والقيود التى جرى العمل بمقتضاها فى القطن الناتج من فلبارات شهر مارس الماضى[1].

ولقد علقت جريدة «مصر» على هذه الحالة فى مقال افتتاحى بقولها:

«لقد كان للقطن المصرى مزايا خاصة فى الماضى حينما كانت معامل الغزل والنسج مضطرة إليه بالذات لصنع الأقمشة الممتازة والمشابهة للحرير منه ولذلك بقى ثمنه مرتفعًا على نوع ما فى السنوات الماضية غير أن معامل أمريكا اضطرت حديثًا إلى استخدام آلات جديدة تحول قطن بلادها غير الجيد إلى منسوجات متقنة تضارع المصنوعة من القطن المصرى الممتاز وبذلك قل الطلب على قطننا لهذا السبب».

«والظاهر أن معامل الغزل والنسيج فى إنكلترا قد قلدت أمريكا فى هذا الأمر فاعتاضت عن قطن مصر الجيد بقطن أمريكا وقطن البلدان الأخرى العديدة الذى يقل فى الرتبة والنوع عن القطن المصرى بكثير حيث أوجدت أنوال خاصة للأقطان الرخيصة وبذلك أصبحت تربح من الأقطان الرخيصة ما كانت تربحه من القطن المصرى الجيد إن لم يكن أكثر منه».

«تلك حالة واضحة ملموسة تنذر بخطر داهم لمستقبل القطن المصرى وليس لهذه الحالة غير طريقة واحدة هى التى تقى البلاد شر الخسائر وتحفظ للمصريين نصيبهم من الريح الذى اعتادوه من زراعة القطن إن لم تزد عليه كثيرًا. بل تزيد الثروة الأهلية وتوجد عملاً جديدًا للألوف العديدة من أبناء البلاد العاطلين منه يرزقون ويصبحون صناعًا ماهرين نافعين».

«ذلك هو أن يتضافر المصريون، وبنوع أخص، المفكرون منهم على ضرورة إنشاء معامل جديدة فى القطر للغزل والنسيج بالآلات الحديثة لتقوم بغزل ونسج أكثر قطن البلاد بيد أبنائها حيث يمكن الاستعاضة بالأقمشة الناتجة منه عن

---

(١) المقطم فى ٩ مايو.

أقمشة معامل أوروبا التى تقل كثيرًا فى مادتها وقيمتها عن نسيج القطن المصرى بما لا يقاس»[1].

مسألة الحج بين حكومتىْ مصر والحجاز:

ذكرت «السياسة»:

«إن رياسة مجلس الوزراء أعدت مذكرة إلى حكومة الحجاز خاصة بالحج هذا العام. وقامت وزارة الخارجية بإرسال صيغة تلك المذكرة تلغرافيًا إلى القائم بأعمال القنصلية المصرية فى جدة لعرضها على حكومة جلالة ابن السعود وإرسال ردها تلغرافيًا حتى تبتّ الحكومة فى أمر الحج فى هذا العام. وتطلب المذكرة من الحكومة الحجازية تأمين الحاج على أرواحهم وأموالهم فى ذهابهم وإيابهم وتطلب موافقة تلك الحكومة على أن يسافر المحمل المصرى إلى الأراضى المقدسة بالاحتفال الذى جرت العادة بالقيام به أى يسافر المحمل من جدة إلى مكة بحرسه وموسيقاه وأطبائه ويجرى الاحتفال المعتاد بطواف المحمل حول الكعبة».

«فتلقت رياسة مجلس الوزراء فى ٨ مايو رد جلالة الملك ابن السعود على هذه البرقية وهو عبارة عن برقية طويلة، وقد استهلتها ابن السعود بشكر الحكومة المصرية وجلالة ملك مصر وامتداحهما على ما بذلوه من المساعدة للحجاز وأهله. ثم قال إنهم ذخر الإسلام؛ ولذلك فإنه يرجو أن يكونوا عونًا له فى إقامة ما أمر به كتاب الله وسُنة الرسول ﷺ»[2].

وقالت «الأهرام» بعد ذلك:

«وتكلم عن حالة الأمن واستتبابه فى البلاد الحجازية وعدم وجود ما يُخشى منه على سلامة الحجاج وذكر أنهم لا يتعرضون لعقائد الناس ولا يتداخلون فى معتقداتهم ولكنهم يمنعون ما لا يقره الدين. وقال إنهم لا يمنعون أحدًا من زيارة

---

(١) جريدة مصر فى ١٠ مايو.

القبور ولكنهم لا يسمحون بالغلو فى ذلك مثل التمسح وتقبيل العتبة والحوائط فإن الطواف لا يكون إلا ببيت الله الحرام فقط. وقد نهى الأئمة والسلف الصالح عن الطواف بالقبور».

«وتكلم عن الموسيقى والدخان وذكر أنه يلفت نظر الحكومة المصرية إلى ما سيذكره فى شأنهما ويرجو الموافقة عليه حفظًا لأوامر الصداقة والود».

«وقال عن الموسيقى إنها، ولو كانت مسلية للجند ومنظمة لسيرهم، فإنها تلهى عن ذكر الله فى البلاد التى أوجدها الله لذكره. وقال إنه يقبل مجيئها لغاية جدة فقط لأن فريقًا كبيرًا من أهل نجد وغيرهم يعدها من الملاهى التى لا يصح استعمالها لاسيما فى أوقات العبادة».

«وقال عن الدخان إنه شجرة خبيثة يجب أن تُطهر منها البلاد المقدسة التى لا يحرق فيها إلا العود والنَّد والمسك. وذكر أنه منع شرب الدخان جهرًا»[1].

وقالت جريدة الأهرام تعقيبًا على تلك البرقية ما يلى:

«وقد صدرت فتوى بتاريخ ١٢ مايو بتوقيع الشيخين الكبيرين شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية وخلاصتها فيما يتعلق بزيارة القبور أن النبى صلى الله عليه وسلم ندب إليها شرعًا وقال العلماء إن المستحب فى زيارة القبور أن يقف الزائر مستدبرًا القبلة مستقبلاً وجه الميت وأن يسلم ولا يمسح القبر ولا يقبله ولا يمسه وأن السنة لم تعهد الطواف بغير الكعبة».

«أما فى ما يتعلق بشرب الدخان فقد جاء فى الفتوى أنه لم يكن موجودًا فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ولا فى عهد خلفائه الراشدين ولا الصحابة والتابعين لهم ولا فى زمن الأئمة المجتهدين. ولكنه حديث العهد. وقد ذهب بعض العلماء إلى تحريمه مستندين فى ذلك إلى أحاديث صحيحة وقال غيرهم إنه مكروه نظرًا لما فيه من الضرر الظاهر للأبدان وإضاعة الأموال ومنهم من قال بإباحته اتباعًا للقاعدة العامة، وهى أن الأصل فى الأشياء الإباحة أو التوقف،

---

(١) الأهرام فى ٩ مايو.

ورد على مَنْ قال بالحرمة أو الكراهة بأنهما حكمان شرعيان لا يثبتان إلا بدليل وهو لم يوجد. والذى يظهر أن أعدل الأقوال هو القول بالكراهة؛ ولذا ينبغى تركه وعدم الإصرار على تعاطيه فإن الإصرار على الصغائر يقلبها إلى كبائر».

«أما الموسيقى فحضرات الشيخين قالا إن الفقهاء نصوا على كراهة كل لهو كالرقص والسخرية والتصفيق وضرب الأوتار كالطنبور وغير ذلك. وقد ختمت الفتوى بهذه العبارة «هذا ونرى أن تأخذ حكومتنا السُّنية، حرسها الله تعالى، بتسهيل أمر الحج على المسلمين. والسلام عليكم ورحمة الله»[1].

وأشارت «الأهرام» فى عددها الصادر فى ١٣ مايو إلى أن هذه الفتوى تعد فوزًا للمذهب الوهَّابى أو أول فوز له.

الاحتفال بالكسوة الشريفة والمحمل:

ولقد قبلت الحكومة شروط ابن السعود، وفى الساعة الثامنة من صباح ١٥ مايو بدأ الاحتفال بالكسوة الشريفة. وقد وصفت جريدة «البلاغ» هذا الاحتفال بقولها:

«حيث اصطف جنود البوليس بميدان المنشية وفى الطريق الموصلة إلى ميدان سيدنا الحسين للمحافظة على النظام وازدحمت الجماهير فى الطريق والشوارع وفى الساعة التاسعة حضرت القوات العسكرية على اختلاف أسلحتها ورتبها إلى المكان المعين لها ثم أخذ المدعوون يفدون إلى المصطبة يتقدمهم العلماء وأعضاء مجلس الشيوخ والتجار وكبار الموظفين ومندوبو الصحف وغيرهم وفى منتصف الساعة العاشرة أقبل صاحب الجلالة الملك فى مركبة وعلى يساره رئيس الوزراء يتقدم المركبة فرسان الحرس الملكى ثم نزل جلالته فحيته الجنود التحية العسكرية وأطلق ٢١ مدفعًا إيذانًا بوصوله. ثم بُدئ بعرض الكسوة الشريفة على الأكتاف ودار المحمل دورته المعتادة بين التهليل والتكبير وعزف

---

(١) المقطم فى ١٤ مايو.

الموسيقى وزغردة النساء بحضور أمير الحج فى طلعة هذا العام. ثم أخذ الجنود يمرون أمام جلالة الملك بهيئة عرض نغمات الموسيقى ثم عاد جلالته إلى القصر الملكى فأطلق ٢١ مدفعًا إيذانًا بانصرافه»[1].

وفى يوم ٢٧ مايو، نقل المحمل المصرى فى منتصف الساعة الخامسة بعد الظهر من المشهد الحسينى الشريف بالاحتفال المعتاد إلى المصطبة يتقدمه أرباب الطرق والموسيقات والجنود.

قالت جريدة «كوكب الشرق»:

«وبقى الليلة فى المصطبة يحرسه الجنود وأُحييت الليلة بتلاوة الذكر الحكيم من مشاهير القراء. وفى صباح ٢٨ مايو احتُفل رسميًا بنقله إلى ميدان «الحصوة» بالعباسية. وقد شرف حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بركابه العالى الملكى مكان الاحتفال بالقلعة فصاحت الموسيقى بالسلام الملكى وأطلق ٢١ مدفعًا تعظيمًا وإجلالاً وكان فى استقبال جلالته حضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء وأصحاب الفضيلة العلماء وحضرات كبار الموظفين من ملكيين وعسكريين وقد دار المحمل دورته المعتادة بين تهليل المهللين وتكبير المكبرين وصدح الموسيقى».

«ثم سار تتقدمه قوة من الجيش المصرى بأسلحتها وموسيقاها وثُلَّة من رجال البوليس فرسانًا ومشاة وقد عرضت أمام حضرة صاحب الجلالة الملك الحامية المصرية بمختلف أسلحتها ووحداتها ثم عاد جلالته بمركبه الحافل إلى قصر عابدين مودعًا بالتبجيل والإجلال. وقد أطلق ٢١ مدفعًا عند عودة جلالته تعظيمًا وإجلالاً».

«وقد أخذ المحمل طريق القلعة فالحجر فباب الوزير فالتبانة فالدرب الأحمر فالغورية فالصاغة فباب النصر فالحسينية فشارع العباسية فميدان الحصوة حيث يبقى بضعة أيام محروسًا بقوة من الجند إلى أن يسافر إلى السويس من

---

(١) البلاغ فى ١٦ مايو.



أحد أعضاء مؤتمر الخلافة

محطة العباسية ومنها يُبّحر إلى جدة فمكة وبعد تأدية فريضة الحج يسافر بطريق البر إلى المدينة المنورة وبعد تأديه الزيارة يعود إلى ينبُع ومنها يُبّحر إلى الطور فالسويس»[1].

مؤتمر الخلافة:

لما انتهت المشاكل التى كانت قائمة بمصر والحجاز على السواء بخضوع الحجاز للوهابيين. وائتلاف الأحزاب فى مصر واتفاقها على الرجوع للحياة النيابية واستوت الأمور على قواعد الطمأنينة واستعادت الأفكار مجراها الهادئ، نهض جماعة المؤتمر وبعثوا بالدعوة النهائية إلى الأقطار الإسلامية، وحددوا يوم الخميس ١٣ مايو سنة ١٩٢٦ (غرة ذى القعدة سنة ١٣٤٤) موعدًا لافتتاح هذا المؤتمر.

وقالت جريدة «المقطم»:

«انعقد المؤتمر فى هذا اليوم فى دار الدراسة الجديدة فى الحلمية التابعة للأزهر ومنذ الساعة العاشرة صباحًا أخذ الأعضاء يصلون بالتدريج وفى الوقت المعين دخلوا السرادق المعد للاجتماع يتقدمهم فضيلة الأستاذ الرئيس شيخ الجامع الأزهر وجلس المقرئ الشهير الشيخ سليمان محرز فى كرسى الخطابة

---

(١) كوكب الشرق فى ٢٨ مايو.



عضوان فى مؤتمر الخلافة



الزعيم الشرقى الجليل السيد
عبد العزيز الثعالبى عضو مؤتمر
الخلافة



السيد فوزان السابق المندوب ملك
الحجاز وسلطان نجد فى مؤتمر
الخلافة

فتـلا سـورة الفتح. ولما انتهى وقف الأستـاذ الشيخ محـمـد فـراج المنيـاوى وألقى خطبة الافتتاح.

«وبعد الانتهاء من تلاوة خطبة الرياسات دارت المناقشة فى النظام الداخلى فاعترض أحدهم وقال إن الجلسة مخصصة للتعارف وانتخاب اللجنة التى تنظر فى الاقتراحات والخطب فقط ثم بدئ بانتحاب أعضاء اللجنة»[1].

وأما الذين حضروا المؤتمر فقد بلغ عددهم ٣٤ شخصًا على رواية المقطم[2]، و٣٠ عضوًا فقط على رواية السياسة التى قالت:

«إن ١٣ عضوًا من هؤلاء الذين حضروا المؤتمر ممثلين أنفسهم فقط. وكان شيخ الإسلام قد أرسل تلغرافًا إلى جلالة شاه إيران يدعوه إلى إرسال مندوبين عنه للمؤتمر فكلفت حكومة الشاه صاحب السعادة جلال السلطنة وزير إيران هنا بأن يوفد مندوبًا يتقن اللغة العربية ليراقب أعمال المؤتمر وسيره دون أن يشترك فيه. وقد عهد سعادته بذلك إلى صاحب العزة مرزا مشكى رفيع بك[3].

وروت الأهرام أنه:

«قد تشكلت لجنتان فى المؤتمر خاصتان بالنظر فى المسائل المتعلقة بالخلافة فالأولى وهى اللجنة العلمية بحثت حقيقة الخلافة وشروط وجودها فى الإسلام وبِمَ تنعقد الخلافة».

«وأما اللجنة الثانية فقد قررت أن الخلافة الشرعية المستجمعة لشروطها المقررة فى كتب الشريعة الغرَّاء التى من أهمها الدفاع عن حوزة الدين فى جميع بلاد المسلمين وتنفيذ أحكام الشريعة الغراء فيها لا يمكن تحققها بالنسبة للحالة التى عليها المسلمون الآن».

«وأن مركز الخلافة العظمى فى نظر المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها وفى نظر أمم العالم جميعًا له من الأهمية الكبرى ما يجعله من المسائل التى

(١) و (٢) المقطم فى ١٤ مايو.
(٣) السياسة فى ١٨ مايو.

لا يمكن البتُّ فيها الآن للأسباب المذكورة. لما يجب أن يراعى فى حل مسألتها الحل الذى يتفق مع مصلحة المسلمين فى الحاضر والمستقبل».

«من أجل هذا تقرر اللجنة ما يأتى:»

«تبقى هيئة المجلس الإدارى لمؤتمر الخلافة الإسلامية بمصر على أن يُنْشئ له شعبًا فى البلاد الإسلامية المختلفة تكون على اتصال بها لعقد مؤتمرات متوالية فيها حسب الحاجة للنظر فى تقدير أمر الخلافة الإسلامية النظر الذى يتفق مع مركزها السامى»[1].

ولما عُرضت هذه القرارات على أعضاء المؤتمر بهيأته الكاملة وافق عليها بالأكثرية الغالبة. ووافق أيضًا فى هذه الجلسة بالإجماع على صورة احتجاج وضعت بناء على برقية وردت له بشأن مظالم الفرنسيين بدمشق لتنشر فى الصحف وترسل إلى عصبة الأمم والجمهورية الفرنسية. وقرر كذلك دعوة الصحف إلى حضور المؤتمر بعد إذ كانت آراء من الأعضاء المصريين تقول بسرية الجلسات؛ الأمر الذى أثار مناقشة طويلة بينهم وبين الآخرين الذين أظهروا شديد دهشتهم من هذا الميل للتكتم بدون موجب أو مبرر منطقى.

واقترح وحيد بك الأيوبى فى هذه الجلسة، بصفته عضوًا بالمجلس الإدارى للمؤتمر، حل المؤتمر على أن يضرب المجلس أجل انعقاده بعد. وبعد مباحثة قصيرة وافقت الهيئة على ذلك بالإجماع.

وقد وافقت الهيئة فى هذه الجلسة على قرار آخر تُلى عليها وملخصه أن المؤتمر قرر علميًا إمكان إيجاد الخلافة، وأن على المسلمين الآن فى جميع الأقطار أن يعدوا العدة والوسائل لتحقيق ذلك فى مؤتمر مقبل تُمثل فيه الشعوب تمثيلاً تامًا.

وجاء فى هذا القرار أن يكون مكان اجتماع المؤتمر القادم فى أحد الأقطار الإسلامية. ولكن الهيئة عدَّلته بناء على طلب الأعضاء من غير المصريين

(١) الأهرام فى ١٩ مايو.

بأن يكون محل الاجتماع القادم القاهرة لأنها المكان الأليق بين الأقطار الإسلامية.

قالت الأهرام التى نروى عنها هذه القرارات:

«وفى الجلسة الرابعة والأخيرة من جلسات المؤتمر الواقعة فى ١٩ مايو (٧ ذى القعدة سنة ١٣٤٤) أعلن الرئيس انتهاء المؤتمر ثم دعا جميع أعضائه إلى مأدبة غداء فى يوم ٢٢ مايو وطلب أحدهم أن يدعى إليها أكثر أرباب الصحف الوطنية وبعض الأدباء فقوبل هذا الطلب بالقبول والارتياح. ثم قام الأستاذ الثعالبى وهتف بحياة جلالة ملك مصر المعظم فردد الجميع هذا الهتاف. وانصرف الجميع على صفاء تام»[1].

وقالت فى عدد تالٍ:

«وفى ضيافة الغداء المذكورة وافقت أكثرية الحضور على إرسال البرقية الآتية إلى المؤتمر الذى سينعقد بمكة المكرمة، وهذا نصها: إن مؤتمر الخلافة الإسلامية العام المنعقد برياسة صاحب الفضيلة شيخ الإسلام بعاصمة الديار المصرية يحيّى مؤتمر مكة المكرمة ويرجو له التوفيق فى مهمته التى أعلنها صاحب العظمة السلطان ابن السعود وهى وضع نظام للحكم فى البلاد المقدسة. وأنه يبلغه القرار الذى أصدره بجلسته الأخيرة فى أمر الخلافة لمصلحة المسلمين جميعًا»[2].

أما بعد. فإذا نظرنا نظرة، ولو سطحية، إلى ما وصل إليه هذا المؤتمر وجدناه قد فشل فشلاً شنيعًا فى المهمة الكبرى الذى أخذ على عاتقه إنجازها. وإذا كان هناك شىء يذكر لهذا المؤتمر فإنما هو تأكيده للعالم أجمع سقوط الخلافة المطلق. وعدم مقدرة المسلمين عن جمع كلمتهم وتوحيد أعمالهم لدرء الأخطار التى تهددهم وتعبث بكيانهم الدينى والسياسى جميعًا، وأن حضرات أصحاب

(١) الأهرام فى ١٠ مايو.
(٢) الأهرام فى ٢٣ مايو.

الفضيلة قد عرضوا أنفسهم لأمور ليس من شأنهم معالجتها. إنما يقوم بتلك الأمور العظام الحكومات والزعماء السياسيون من كل شعب إسلامى؛ لأن مثلها يعتبر من الأمور السياسية الكبرى التى تتعلق من بعض نواحيها بالدين فكان الواجب أن يترك الأمر للزعماء السياسيين وأن يكتفى باستشارة السادة العلماء لأن يكونوا هم المدبرين للأمر والقائمين به.

فالمؤتمر على النحو الذى انعقد به والقوم الذين كونوه كان بعيدًا جدًا عن أن يكون أداة صالحة للتعبير أولاً عن إرادة المسلمين كافة على اختلاف شعوبهم وأممهم، ولا لتناول الأمر ثانيًا بأيد لا تصلح لتدبيره وإنجازه.

ولسنا نفضح سرًا إذا سجلنا هنا أنه كانت هناك بعض شبهات تحوم حول الدعاية لعقد هذا المؤتمر. وأنه كانت هناك مآرب خاصة لفئة من ذوى النفوذ فى مصر طلبوا إلى حضرات أصحاب الفضيلة العلماء الذين تولوا الدعوة لهذا المؤتمر تحقيقها.

وسمعت إشاعات بأن مندوبى الخارج ينوون معارضة تلك الأمانى وإنهم يعتزمون مقابلة ذلك الاقتراح إذا حصل بدعوة كل فريق إلى ملكه أو أميره أو سلطانه، وأن السادة العلماء المصريين قد استشعروا هذه النية من المؤتمرين فتحرج مركزهم فى تقرير مصير الخلافة بوجه الإيجاب وأُسقط فى يدهم.

فلما ألفوا أنفسهم، فى الواقع هيئة تتآمر بشىء لم يكن لها فيه أقل نصيب من الفوز أو قوة التنفيذ. فلم تَرَ بدًا من تحرى السبيل إلى الخروج من هذا المأزق. فقررت أمورًا ثلاثة لم تكن ثمرة من ثمرات البحث والتنفيذ أو أثرًا لأعمال التدقيق والتحقيق. إنما هى تقرير الحالة التى عليها الآن مسألة الخلافة فالهيئات قالت بوجوب الخلافة! ثم أشارت إلى تعذر إيجادها بين المسلمين فى الوقت الحاضر! وأخيرًا رأت إنشاء شُعَب للمؤتمر فى البلاد الإسلامية المختلفة استعدادًا لعقد مؤتمرات متوالية حسب الحاجة للنظر فى تقرير أمر الخلافة!

هذا كله ليس فيه شىء جديد: إنما فيه الوسيلة التى تساعد الهيئة الموقرة على وجود مخلص لها من المأزق الضيق الذى زجت بنفسها فيه:

وإنَّا موردون هنا ما قالته بعض الصحف فى صدد إرادة المؤتمر حيث قالت:

«ويسوؤنا جدًا أن علماء الأزهر المصريين لم يُظْهروا كفاءة. لإدارة مجالس وتنظيمها. وكان من سوء حظ هذا المؤتمر وسوء حظ الإسلام والمسلمين أن يتولوا إدارته ورياسته. لأن هذه الإدارة أظهرتنا لأمم الغرب أننا لا نصلح لإدارة أبسط الأمور. ولولا أن إدارتنا الحكومية بأيدى زعماء مدنيين لكان خجلنا وفشلنا مما لا يستطاع وصفه ويسجل علينا الذل والعبودية أبد الدهر لرجال الغرب الذين تفوقوا فى الإدارة والنظام. وبَدْهىّ أن المؤتمر فشل إذ لم يعمل شيئًا حتى إن أعضاءه، من المصريين وغيرهم لم يكونوا راضين عنه ولا عن النتيجة التى وصل إليها»[1].

ولئن كان هذا اعتقادنا وهو، فى الوقت نفسه، عقيدة السواد الأعظم من الأمة سياسييها ومفكريها، فإنه قد كان هناك من كتب فى صفِّه محبِّذًا النتائج التى وصل إليها مؤتمر الخلافة فى اجتماعاته الأولى.

فقد قالت «المقطم» فى افتتاحية ما يلى:

«والحقيقة هى أن المؤتمر لم ينته. فالجلسات التى عقدها إنما هى فاتحة لانعقاد آخر أقره المجتمعون بالإجماع وجعلوا هذا الانعقاد الأول تمهيدًا له. جلوا فيه كثيرًا من الأمور التى كانت لا تزال مبهمة. والذين يذكرون تاريخ الجمعيات الكبيرة والمعاهد العظيمة فى أنحاء العالم المختلفة يعلمون أن معظمها نشأ من أصل صغير كان فى الغالب وقتيًا ثم تحول إلى الدوام لظهور نفعه وثبوت الحاجة إليه».

«وربما كان أهم النتائج التى ظهرت مما نعنى فى هذه المقالة فتح باب. جديد لتعارف شعوب الشرق وتفاهمها وإنشاء صلة حديثة بينها يتاح لها بها ما لا يتاح

---

(١) كوكب الشرق فى ٢٤ مايو.

حتى فى الحج مثلاً لإنصراف الأذهان فيه إلى العبادة وتجرد النفوس عن الاعتبارات الدنيوية الكثيرة. وهذا التعارف والتفاهم قوة لا يستهان بها. فقد كان الجهل بأحوال الشعوب المتجاورة من أكبر العوامل فى وهن الشرق ولضعفه. لأن الجهل عدو التضامن ولأن المعرفة نور ولأن البحث والمناقشة كفيلان بإظهار المكتوم وإماطة اللثام عما تشكو منه هذه الشعوب علاوة على أن هذا الاختلاط من خير الوسائل لاقتباس ما فيه الخير والفائدة مما يشهده المندوبون عند سواهم من إخوانهم».

«ولا نبوح بسر مغلق إذا قلنا إن حكومات الغرب وبلدانه اهتمت أشد اهتمام بأمر هذا المؤتمر ـ حتى الولايات المتحدة فقد قدم القاهرة صحافى كبير من الأمريكيين لتتبُّع أعماله وإرسال أنبائه إلى قومه وبلاده ـ وأن بعضًا منها أوجس شرًا من اجتماعه حذرًا مما سيكون له من التأثير العام فى الشرق والدعوة إلى التضامن، وبلغ من ذلك أن بعض المشتغلين بالسياسة توقع أن يكون أساس جمعية الأمم الإسلامية أو الشرقية التى أنبأ بعض الصحافيين الأوروبيين بقرب تأسيسها لتقف شعوب الشرق فى وجه شعوب الغرب»[1].

الموظفون المصريون الذين كانوا فى خدمة السودان:

وزعت وزارة المالية فى ٥ مايو على الوزارات والمصالح الأميرية منشورًا بشأن مصير موظفى حكومة السودان المصريين بعد إعادتهم إلى مصر من حيث الاستخدام فى مصر، ومما جاء فيه ما يلى:

«تحيط وزارة المالية وزارات الحكومة ومصالحها علمًا أن مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة فى ٢١ يناير سنة ١٩٢٦ قبول الموظفين المصريين المبعدين من حكومة السودان فى الوظائف التى تخلو فى مصالح الحكومة المصرية المختلطة وذلك بلا قيد وبلا شرط سوى ما يأتى:»

١ ـ «أن لا يزيد الراتب الذى يُمنحونَه عن ٦٠ فى المائة من آخر مرتب فى السودان».

---

(١) المقطم فى ٢١ مايو.

٢ ـ «أن يكون كُشف عليهم طبيًا واتضحت لياقتهم للخدمة عند تعيينهم فى حكومة السودان أو عند تعيينهم فى الحكومة المصرية قبل نقلهم إلى السودان وأن يتم تعيينهم فى الحكومة المصرية قبل مضى سنتين من تاريخ إحالتهم إلى المعاش من حكومة السودان وإلا تحتم لتعيينهم أن يكشف عليهم بمعرفة القومسيون الطبى العام لاتضاح لياقتهم الطبية»[1].

■■■

(١) الأهرام فى ٦ مايو.

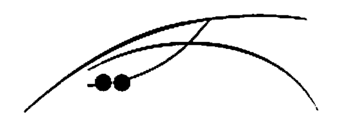
الباب السادس

■ أنباء شهر يونيه

■■

الفصل الأول

الأزمة الوزارية عقب الانتخابات



سعد باشا زعيم الأكثرية:

مر بالقارئ أن دولة سعد زغلول باشا، مع تعففه عن مركز رياسة الوزارة ورغبته عن الاضطلاع بالسلطة، قد تحول فجأة فقر رأيه على الاحتفاظ بحقه الدستورى فى القبض على أزمَّة الحكم بصفته زعيم الأكثرية المطلقة فى البرلمان، بعد أن كان قر رأيه على أن يعهد برياسة الوزارة إلى دولة عدلى يكن باشا.

ولقد أشرنا إلى أن المندوب السامى البريطانى رأى أن يفاوض دولة سعد باشا شفهيًا فى حل الأزمة الوزارية، فدعا دولته بواسطة سكرتيره الشرقى لتناول الشاى على مائدته فى دار المندوب السامى وأن سعد باشا قبل هذه الدعوة شاكرًا.

ولقد أجاب دولته الدعوة وقالت الأهرام إنه ذهب إلى دار المندوب السامى:

«فى مساء يوم الأحد ٣٠ مايو. وقد استقبل عند وصوله بالحفاوة والإجلال وصرف فى المحادثة مع فخامته نحو ساعتين انجلت خلالهما بعض المسائل وبقى البعض الآخر موضع البحث والأخذ والرد. لذلك ينتظر أن يتقابل دولة الرئيس وفخامة المندوب السامى مرة أخرى».

قالت:

«وقصد مراسلو الصحف الإفرنكية دار المندوب السامى بعد هذه المقابلة على أمل أن يتلقوا بلاغًا بنتيجة المقابلة فلم يتلقوا إلا كلمة واحدة وهى: (بعض الصعوبات لا يزال قائمًا)».

«وفى صباح يوم ٣ قابل عدلى باشا فخامة المندوب السامى مقابلة طويلة. ويظهر لنا من البحث والاستقصاء أن دار المندوب السامى بعثت بخلاصة الحديث الذى دار بين اللورد لويد ودولة سعد باشا إلى ولاة الأمور فى لندن مع بيان وجهة نظر دولته وتتوقف خطة المندوب السامى على الرد الذى ينتظر وصوله من لندن اليوم (أول يونيه)»[1].

ومما روته جريدة «الكشكول» الأسبوعية المصورة الانتقادية عن هذه المقابلات النبأ التالى:

قالت:

«ولم يُعلم بالضبط ما دار بين المندوب السامى وسعد باشا أثناء هذه المحادثة. إلا أنه قد تسرب بعضه إلى بعض الصحف فى وقت متأخر. وكان ذلك بطريق الأخبار المترشحة فى الأندية الخاصة التى يقال إن منها دولة سعد باشا قال لفخامته أول ما قابله من باب المداعبة:»

«- كنت أتوقع أنك تخافنى. ولكن هأنت مش خايف!!».

«- فقال المندوب السامى:»

«- ولماذا أخاف منك؟».

- أجاب سعد باشا: ألستُ قاتلاً؟؟ ألم تتهمونى بأنى قاتل؟؟ ولكن قد برأتنى، والحمد لله، المحكمة وبرأت رجالى (وكان ذلك قبل إعلان استعفاء المستر كرشو).

(١) الأهرام فى أول يونيه.

«فقال المندوب السامى:»

«ـ كثيرًا ما برأت المحاكم مجرمين وهم مجرمون؟؟».

«ويقال كذلك إن المندوب السامى سأل سعد باشا»

«ماذا نويت أن تكون نحو إنكلترا ونحو الأجانب».

«أجاب سعد باشا»

«إن فى نيتى أن أخطب خطبة طويلة أحث فيها على مصادقة الأجانب حتى الإنكليز».

«قال المندوب السامى:»

«ـ أظن أنك تريد أن تقول. وعلى الأخص الإنكليز؟».

«فأجاب سعد باشا»

«ـ بل قصدت. حتى الإنكليز».

«قال المندوب السامى»

«ـ وهل توافق أن أبلغ ذلك لحكومتى؟».

«فسكت سعد باشا».

«أما عبارة أن دولة سعد باشا قال لفخامته إن مصر هى زغلول وزغلول هو مصر فليس ذلك بعيدًا لأنها تلخيص لنتيجة الانتخابات»[1].

وكان غريبًا حقًا أن يعدل سعد باشا عن فكرته الأولى القائلة بترك ولاية رياسة الوزراء لدولة عدلى باشا. ولقد علل مُكاتب «التيمس» بالقاهرة هذا الانقلاب فى برقية أرسلها لجريدته. قال فيها بعد أن قرر أن زغلول باشا أسر إلى أحد زائريه أخيرًا أنه أدرك أن أعظم خطأ ارتكبه فى حياته كان قبول هذا المنصب فى سنة ١٩٢٤. وأن لا شىء يحمله على تكرار هذا الخطأ، ما يلى:

---

(١) الكشكول فى ١١ يونيه.

«إن العلة فى هذا الانقلاب مقالات نشرتها الصحف الاتحادية وعيرته فيها بأنه لن يؤلف الوزارة على الرغم من كونه زعيم الأكثرية. وهذا ما جعله يرى من الواجب أن يؤلف الوزارة بنفسه».

إلى أن قال:

«ولا شك أن تلك المقالات مست عزة نفس زغلول باشا. ولكن من الأسباب المهمة الأخرى لانقلابه الفجائى. الظّفَر العظيم الذى ناله الوفد فى الانتخابات وأهم من ذلك تبرئة ماهر والنقراشى».

«وجميع الذين رأوا زغلول باشا فى الأيام القليلة الماضية يؤكدون أن هذه العوامل أثرت فيه تأثيرًا عجيبًا. وقد تهافت عليه أنصاره وحفوا به من كل جانب وحضوه على تسلُّم أزمَّة الحكم بيديه فلا غرابة فى أن يصمم على ذلك ويحقق ظنون الذين كانوا يعرفون طبعه من قبل ويعتقدون أنه لا يقوى على مقاومة الضغط من جمهور أنصاره ولا مقاومة التجربة التى تستهويه للعودة إلى الحكم».

إلى أن قال:

«إن الموقف السياسى بلغ بهذا السبب أقصى درجة من الخطورة لم يعرف لها مثيل منذ سنوات عديدة»[1].

وعلى أثر قيام هذه المفاوضات التى أعقبت تغيير مسلك دولة سعد باشا تلكأت وزارة زيور باشا فى تقديم استقالتها. وقد أبدت جريدة «الأهرام» استغرابها لهذا التلكؤ وعلقت عليه قائلة:

«هذا مع أن أعضاء الوزارة اجتمعوا يوم ٢٩ وكتبوا عريضة استقالتهم ليرفعوها إلى جلالة الملك. ثم رأى دولة رئيسهم بعد كتابة الاستقالة أن يعرض الأمر على فخامة المندوب السامى فطلب منه فخامته أن يؤجل ذلك إلى يوم ٣١ مايو. وفى صباح هذا اليوم ذهب الوزراء إلى ديوان الرياسة بوزارة الداخلية ولكن دولة رئيسهم ذهب إلى وزارة الخارجية حيث صرف الوقت منتظرًا الإشارة التى

---

(١) الأهرام، عدد أول يونيه.

تصدر إليه من دار المندوب السامى. فصدرت الإشارة بتأجيل تقديم الاستقالة وبضرورة مقابلة اللورد لويد فى المساء».

«والمفهوم أنهم كانوا يريدون بهذا المطل والتسويف التفادى عن حدوث أزمة وزارية قبل أن تتم المفاوضة بين دار المندوب السامى وحضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا. وقد بدأت هذه المفاوضة أمس».

«وأغرب ما فى الأمر أن بعض الوزراء أخذوا أوراقهم وودعوا مرءوسيهم ولكنهم قبلو أن يظلوا فى مناصبهم حتى يخدموا سياسة ليست سياسة مصر بوجه من الوجوه بل ضد سياسة مصر حتى بتنا لا ندرى هل هؤلاء الوزراء الكرام مكلفون بخدمة مصر أم بخدمة إنكلترا وهل هم وزراء مصر أم وزراء إنكلترا؟».

«وقد ذهب زيور باشا إلى دار المندوب السامى فى منتصف الساعة السادسة ثم رحل منها إلى الفندق (الكونتيننتال) وأرسل إلى رفقائه الوزراء الذين كانوا بانتظاره يقول: (إن المسألة لم تزل معقدة وأنه يتشرف اليوم (أول يونيه) بمقابلة جلالة الملك ليتلقى أوامر جلالته بهذا الشأن وكتاب الاستقالة فى جيبه وقد وقّع من زملائه)»[1].

ولما رأت صحف الائتلاف أن الوزراء لا يسترشدون فى أعمالهم إلا بإشارة دار المندوب السامى، وأنهم لا يراعون إلا إدارتها وإن اختلت بعد ذلك المصلحة الوطنية ـ رجعت إلى غضبتها الأولى وأخذت ترشقهم بسهام انتقادها وتكيل عبارات التقريع بسخاء.

ومن هذه الصحف جريدة البلاغ التى قالت فى مقال رئيس ما يلى:

«أليس الغرض من (بقائها) تسهيل الموقف ما استطاعت على الرجعية والاستعمار وتصعيبه ما استطاعت على الحكومة والبرلمان. وهل بعد ذلك إيغال فى الإجرام وإلحاح فى الإساءة ولؤم فى الانتقام؟ ولا يبلغ سوء النية بالإنسان مبلغًا اسوأ من هذا الذى نرى فيه هؤلاء الأئمة المفسدين».

---

(١) الأهرام فى أول يونيه.

«فإذا اجتمع البرلمان غدًا فنظن أن أول ما ينبغى أن تتصرف إليه عنايته - بعد الأوّليات التى لابد منها - أن تؤلف من نخبة رجاله لجنة خاصة للبحث فى تلك العيوب ومراجعة الدستور فى المَواطِن التى سهلت انتهاكه بالحق أو بالباطل على عهد الوزارة الزيورية».

«وأجدر هذه المسائل بالنظر والإصلاح أن توضع فى الدستور نصوص قاطعة تمنع قيام وزارة كالوزارة الزيورية على الطريقة التى تولت بها الأحكام بغير مواجهة البرلمان. فإن إمكان قيام وزارة كهذه بأية ذريعة من الذرائع هو، فى اعتقادنا جرثومة الداء وعلة العلل وموطن الضعف الأصيل»[1].

تتبعت الصحف بعد ذلك حركات الوزارة، وعلى الأخص رئيسها، بعد أن أفضى إلى زملائه أنه سيقابل فى أول يونيه جلالة الملك ليتلقى أوامره بشأن الاستقالة. وقد روت جريدة «الأهرام» أن المقابلة قد حصلت فعلاً، ثم قالت:

«ولكن جلالة الملك أمر دولته بأن تظل الوزارة الآن فى مناصبها».

«وأما العقبات التى حالت دون سير الدستور سيره الطبيعى ودون استعفاء الوزارة فهى تدخل دار المندوب السامى بطلبها بعض المطالب التى اختلفت فيها الآراء، ولكنها، على كل حال، مطالب كان الحقيقى بها أن تقدم للوزارة بعد تأليفها لا قبل ذلك التأليف وأن تكون موضع البحث والأخذ والرد لا التحتيم».

«فالاتفاقات التى أبرمتها الوزارة الزيورية من أولها إلى آخرها محالة على هيئة البرلمان كما يقضى الدستور فمهما كانت سلطة سعد باشا على البرلمان ونفوذ كلمته فهو يحترم البرلمان ورأيه وهو يتبع ذلك الرأى».

«وقد كثر تردد عدلى باشا على دار المندوب السامى وعلى بيت الأمة للبحث فى حل وجوه الخلاف ولكن الثابت الآن أن اللورد لويد أبلغ حكومته أمس - (أول

---

(١) البلاغ فى أول يونيه.

يونيه) وجهة نظر سعد باشا فى المسائل التى هى من حق البرلمان وقد وعد بإبلاغ الرد الذى يصل اليوم من لندن. إن لم يكن قد وصل مساء أمس إلى حضرة صاحب الدولة سعد باشا. وإذا كان بعض الصحف قال إن هذا الرد هو الرد الأخير ولا رد بعده لأنه لا يحتمل المناقشة والجدل فإنه ليس لدينا ما يحملنا على الأخذ بهذه الرواية»[1].

وقال «المقطم» فى محلياته متتبعًا هذه الحركة ما يلى:

«وقد حظى فخامة المندوب السامى البريطانى بمقابلة جلالة الملك أمس (٢ يونيه) وعرض لجلالته ما عنده بشأن مسألة الوزارة. ولكن ولاة الأمور لايزالون يكتمون التفاصيل كتمانًا شديدًا. هذا وأما ما تشيعه الجرائد من اشتراط شروط وتناقش فى تحفظات ونحو ذلك مما هو خارج عن مسألة الوزارة فرجم بالغيب فى معرض النظر فى هذه المسألة»[1].

ولكن جريدة «الجورنال دى كير» أكدت وجود اشتراطات أفضى بها المندوب السامى إلى سعد باشا ليتم له تسنم مقام الرياسة، وهذه الاشتراطات كما تقول هذه الجريدة، هى:

«أن يتعهد سعد باشا بنوال موافقة البرلمان على جميع المعاهدات التى وقَّعها زيور باشا وعلى جميع القرارات التى اتخذتها وزارته على أثر الإنذار البريطانى»[2].

والظاهر أن دار المندوب السامى لم تكن على استعداد لقبول فكرة تربع سعد باشا فى دست الوزارة بلا قيد ولا شرط. وذلك يبدو ظاهرًا من المقابلات الكثيرة والمحادثات والمفاوضات العديدة التى دارت بين رجال السياسة المصريين والمندوب السامى، بل من أقوال الصحف الإنكليزية ذاتها. مما جعل السعديين يفكرون فى اتباع خطة تنجيهم من هذا التدخل غير المألوف من الوجهة

(١) الأهرام فى ٢ يوليه.
(٢) المقطم فى ٣ يونيه.
(٣) عن الأهرام، عدد ٣ يونيه.

السياسية. من دار المندوب السامى فى الأمور الدستورية المحضة. وإنك لتفهم مناحى هذه الخطة التى فكر فيها السعديون مما نشرته الأهرام نقلاً عن جريدة البلاغ السعدية، حيث قالت:

«ها هى التلغرافات الواردة من إنكلترا تدل على أن الحكومة البريطانية نظرت فى الأزمة المصرية وأرسلت رأيها فيها إلى المندوب السامى البريطانى فالجديد يكون بعد أن يعرف هذا الرد».

«وفى أثناء ذلك تجتمع لجنة مؤلفة من بعض النواب والشيوخ فتدرس الحالة من وجهها الدستورى وتنظر فى موقف الوزارة إزاء البرلمان وفيما ينبغى أن يفعله النواب والشيوخ دفاعًا عن الدستور وصونًا لحقوق البلاد وحفظًا لكرامتها وهذه حركة مباركة أقل ما فيها من المعنى أن العبث بالدستور لا يذهب هباء وأن النواب والشيوخ أسرع الناس إلى مقاومته بحكم الصفة التى أعطتهم الأمة إياها. أما الذين ينصحون بأن يسكت النواب والشيوخ فإنما ينصحون بأن تخلى الأمة الطريق لخصوم الدستور كى ينفذوا منه إلى كل ما يريدون.

وكانت الصحف الإنكليزية فى هذه الفترة ترغى وتُزّيد وتتهدد بسحب تصريح ٢٨ فبراير وإعادة الحماية وإلغاء الدستور؛ لتدعم بذلك خطة حكومتها فى إبعاد سعد باشا عن دائرة الحكم. على أنها، مع قوتها واعتمادها على حكومتها، ما استطاعت أن تخفى قلقها مما يترتب على هذه الخطة من تبعات ومخاطر ليست بقليلة الشأن.

ولقد قال مُكاتب «الديلى تلغراف» فى برقية نشرتها جريدته:

«إن كل ما يجرى يدل على أن زغلول باشا مجرد من كل شجاعة وميل ومقدرة على رواية حقائق الحال كما هى. والسبب فى ذلك ما هو مصاب به من حب العظمة فإذا لم يعدل عن فكرة تأليف الوزارة برياسته ويرجع إلى خطته الأصلية القائمة على تأييد عدلى باشا فمن الصعب أن يرى المرء كيف يمكن تجنب تأجيل اجتماع البرلمان بدون تعيين موعد لعودته إلى الاجتماع. وكيف يمكن إيجاد مخرَج من المأزق الحالى. فتأجيل اجتماع البرلمان يزيد الحالة خطورة. والمخرج الوحيد

الباقى هو سحب تصريح ٢٨ فبراير وإعادة نوع من الحماية وقتى لكى تتاح الفرصة للتسوية وتؤخذ ضمانات متينة يتعذر عندها رفض السياسة البريطانية بصفتها صادرة من جانب واحد».

وأرسل مكاتب جريدة «الديلى ميل» إلى جريدته يقول:

«إن المرء يشعر من احتكاكه بالمقامات السعدية أنها ترى أن الاختلافات بين اللورد لويد وزغلول باشا هى اختلافات شكلية قابلة للتسوية. ولكن الدوائر الواقفة على بواطن الأمور تميل إلى الاعتقاد بأنه لا يمكن وضع أية تسوية مع زغلول وأن عودته إلى السلطة تعنى وقوع كارثة على مصر».

ويؤيد ذلك ما جاء فى برقية خاصة لمراسل الأهرام بلندره، حيث يقول:

«توجد بعض إشاعات مهمة فى الدوائر الواقفة على بواطن الأمور. ومن جملة هذه الإشاعات إشاعة تستحق الاهتمام مفادها أنه إذا أصر زغلول باشا على رغبته فى تأليف الوزارة ورفض الضمانات فى شأن المسائل الأربع المعلقة فإن الخطوة التالية تكون فى شكل بلاغ ترسله الحكومة البريطانية إلى جلالة الملك فؤاد مباشرة. وتقول له فيه. إنه قبل تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٣. وقبلته أيضًا، من طريق الصمت والسكوت، الوزارة المصرية التى تألفت لتمهيد السبيل لتأسيس الدستور والبرلمان وإنشاء التمثيل فى الخارج وفاقًا لذلك التصريح. فهذا القبول ينطوى أيضًا على قبول الاحتفاظ بالنقط الأربع وترك الحكومة البريطانية حرة التصرف إلى أن يصبح فى الإمكان عقد اتفاقات من شأنها بمباحثات حرة وتسويات ودية. فجلالة الملك فؤاد يبلغ، والحالة هذه، أن قبول التصريح يعفيه من أن يعهد بتأليف الوزارة إلى شخص ذى سياسة واضحة يرفض بها الاعتراف بالتصريح ويرفض إعطاء ضمانات فى شأن النقط الأربع. ولا بد للحكومة البريطانية من الناحية الأخرى أن تمنع عن الاعتراف بوزارة كهذه إذا تألفت. فمن الواضح أن خطوة كهذه قد تفضى إلى تعطيل البرلمان المصرى مرة أخرى».

«ولكن هذا الرأى لا يستند إلى أى أساس رسمى فأرسله بكل تحفظ إلا أن الدوائر الواقفة على مجرى الأمور لا تتوقع أن تتطور الأزمة إلا من هذه الطريق»(١).

أما تلك الاشتراطات التى اشترطها اللورد لويد على سعد زغلول باشا وجعلها مهرًا لتولية الوزارة، فلم تكن من الأمور الممكن استجلاء حقيقتها لما كان يحوطها من التكتم الشديد. إلا أن جريدة البلاغ الوفدية تكهنت أو تكلمت بوحى من مقامات مطلعة قائلة:

«إن موقف زغلول باشا من وجهة النظر البريطانية بإزاء المسائل الأربع المعلقة مازال فى حاجة إلى تحديد أو إلى إعادة التحديد. فمن المفروض أن اللورد لويد أفهم زغلول باشا، بكل صراحة، أنه لا يمكن أن ينتظر من بريطانيا أن ترجع عن الموقف الذى وقفته فى يوم أن كانت رئاسة الوزارة ووزارة الخارجية فى يد وزير اشتراكى سنة ١٩٢٤. فمن الأفضل، فى كل ما له علاقة بالسودان وبطريق المواصلات الإمبراطورية فى القناة، أنه كلما كانت إزالة الشكوك سريعة كان ذلك خيرًا وأبقى والمستفاد من كل هذا هو».

١ - «أن الإنكليز يمنعون تأليف الوزارة قبل أن تسلم لهم بوجهة نظرهم فى المسائل الأربع التى قالوا إنهم يتفقون عليها فى مفاوضات حرة ودية بين البلادين».

٢ - «أنهم يطلبون من الوزارة الدستورية أن تقيد البرلمان بسياسة محدودة قبل أن يجتمع ذلك البرلمان».

٣ - «أنهم يلمحون (باستشارات لجنة الدفاع الإمبراطورى التى يحضرها وزير الحربية إلى تأهبهم لاستخدام القوة فى حالة الرفض وما ينطوى على ذلك من ضروب التهديد والإرهاب»(٢).

---

(١) الأهرام، عدد ٣ يونيه.

(٢) البلاغ فى ٣ يونيه.

وأما كيفية مقابلة سعد باشا لهذه الشروط فقد ظلت كذلك غامضة؛ ولكن جريدة السياسة قالت:

«والمفهوم أنه رفض إعطاء تعهد عن السودان واتفاق الحدود الإيطالى وأنه قال للورد لويد إن من الضرورى أن يستشير لندن، فرد اللورد لويد قائلاً: أنا لندن فيما يتعلق بالمسائل الحاضرة كما جاء فى برقية نشرتها المورننج پوست لمُكاتبها فى القاهرة»[1].

وقالت السياسة فى عدد تالٍ ما معناه:

«على أن المستر بونسنباى سأل فى البرلمان وزير الخارجية البريطانية عما إذا كان اللورد لويد قد وضع شروطًا طلبت الحكومة البريطانية أن يقبلها سعد زغلول باشا قبل أن توافق على تأليفه الوزارة فأجاب وكيل الخارجية بالنفى ثم سأله المستر بونسباى: هل الأقوال التى نشرتها الصحف عن مثل هذه الشروط لا أساس لها؟ فأجاب وكيل وزارة الخارجية: نعم أظن أن لا أساس لها»[2].

غير أننا مع كل ذلك لا نستطيع أن نذهب إلى أن مثل هذه الإجابة الضعيفة يصح أن يُستند إليها فى نفى وجود تلك الشروط وإن كانت نفيت بصورة مطلقة.

ومما يؤيد هذا الرأى أن الحكومة الإنكليزية، استنادًا إلى ما لها فى الديار من القوى العسكرية والمعدات الحربية الفخمة من جيوش وطيارات إلى ما سوى ذلك، فكانت فى جميع أدوار هذه الأزمة تملى إرادتها بواسطة مندوبها السامى على الحكومة المصرية والأمة المصرية.

ولم تكن الحكومة البريطانية، مع ما نطقت به على لسان وكيل وزارة خارجيتها بالبرلمان الإنكليزى، لتكتفى بما لها من قوة وآلات حرب فى مصر لترغمها على قبول شروطها. بل أرسلت إليها المدرعات فى البحر تهددها بطريق أوضح إن هى أصرت على استعمال الحق الدستورى الذى خُوِّل لها بمقتضى القانون.

---

(١) السياسة فى ٣ يونيه.
(٢) السياسة فى ٨ يونيه.

فلقد روت جريدة السياسة أنه:

«صدرت الأوامر إلى البارجة الحربية البريطانية (ريوز ليوشن) وعليها الإميرال ستافلى بالسفر إلى مصر. وقد سافرت إليها حالاً. وصدرت الأوامر إلى بوارج حربية أخرى عديدة بأن تكون على قدم الاستعداد للسفر عند الطلب»[1].

وقالت جريدة «كوكب الشرق»:

«وقد وصلت البارجة الحربية فى ٧ يونيه إلى ميناء بورسعيد وهى من نوع الطرَّادات الحديثة. وقد جاء على ظهرها ألف جندى بريطانى وعليها من المدافع اثنان وعشرون مدفعًا وحمولتها خمسة وعشرون ألف طن فقط وقوتها أربعون ألف حصان لا غير!»[2].

ومثل هذه المظاهرة البحرية كانت:

«تطوف فى طرقات العاصمة جماعات من الجنود الإنكليزية راجلة وراكبة تجر معها المدافع والذخائر وتصلصل بالنار والحديد كأنها فى ساحة استعراض أو فى ميدان قتال وتخرج الطيارات فى الظلام تتخطف الأبصار ببريقها وتزعج الآذان بصريفها وتعلو وتهبط بين الأحياء الساكنة والبيوت الآمنة كأنها تأبى عليها السكينة وتنكر عليها السلام. ومؤدى ذلك كله أن الإنكليز قادرون على أن يبطشوا بالمصريين وأن يحيطوهم من سمائهم وأرضهم وبرهم وبحرهم بسور من العذاب لا موئل منه لوائل ولا مأمن دونه لمستقر وادع. وأننا نحن ضعفاء لا حول لنا ولا قوة. وأنهم هم أقوياء لا حق عندهم ولا رحمة! نعم! أن بريطانيا العظمى تعبئ الجيوش والأساطيل لأن مصر انتخبت من تثق بهم من النواب وفهمت أن الدستور هو الدستور وليس بقصاصة ورق ولا بستار يختفى وراءه المستعمرون

(١) السياسة فى ٤ يونيه.
(٢) كوكب الشرق فى ٨ يونيه.

فيا أيها الأقوياء المتجبرون على من لا يملك قوة ولا يعتصم منكم بحصن حصين».

«أيها المظهرون لنا ما فينا من ذلة الضعف ومهانة العجز الأليم. لئن كانت القوة لا تغنيكم عن اقتراف هذه الفظائع والتوسل بهذه الوسائل لقد والله هونتم علينا الضعف وعلمتمونا أن الجبار المستعز بجبروته قد يُرثى له ولا يُغبط فى كثير من الأحيان»[1].

جرى هذا كله والحالة باقية على ما كانت عليه، حيث ظل سعد باشا رافضًا هذه الشروط متمسكًا برأيه فى تسلم الحكم. إلا أنه لم يكن فى استطاعته أن يؤثر فى الموقف لجانبه. وكان ولا شك يصرف مجهودًا عظيمًا فى التفكير والمناقشة. كما أنه كان يصادف صعوبات جمة دقيقة فى سبيل إيجاد الطريق لتصريف الأمور على وجه يرضى جماعته، ويتفق وما له من منزلة فى قلوب الشعب الذى أولاه ثقته التامة لحفظ حقوقه الدستورية وتحقيق أمانى الأمة السياسية.

ولقد كانت نتيجة ما كان يبذل من جهد فى هذه الأزمة المستحكمة أن أضر بصحته. فلقد روى المقطم النبأ الآتى:

«والظاهر أن هذه المشاغل وكثرة المقابلات والمناقشات أثرت تأثيرها المنتظر فى صحة الرئيس الجليل فقضى عدة ليالٍ متتابعة بالأرق وشعر بثقل عبء ذلك كله عليه حتى صار أنصاره ومحبوه المحيطون به يشعرون أنه لا يستطيع أن ينهض بعبء الوزارة الثقيل هذه الأيام ويعتقدون أنه مهما فعل فإن أطباءه لا يسمحون له بأن يتقلد منصب الوزارة الشاق إلا فترة وجيزة حرصًا على صحته الغالية».

«وبناء على ذلك اجتمع النواب فى مساء ٢ يونيه وبعد البحث والمناقشة استقر قرارهم على أن يطلبوا من دولته أن يراعى صحته التى تهمهم وتهم البلاد

---

(١) البلاغ فى ٦ يونيه.

وعندهم أنه إذا ظل طلقًا من قيود المنصب كان ذلك أصلح لهم وخيرًا للبلاد. وأن يطلبوا النزول عن قراره الثانى بتأليف الوزارة والعودة إلى الرأى الأول».

«ولما عرضوا هذا القرار على دولة الرئيس لم يسعه إلا النزول على إرادتهم كما صنع فى المرة الأولى»[1].

وعلى ذلك أقام النواب حفلة تكريم. تطورت بعدها الأزمة تطورًا عظيمًا واتجهت نحو الحل بعد أن خيف من بقائها قائمة معقدة قد تفضى إلى حدوث أكبر الحوادث فى حياة مصر السياسة.

تنازل سعد باشا عن رياسة مجلس الوزراء:

عُقد هذا الاجتماع فى القاعة الكبرى بفندق الكونتيننتال فى ٣ يونيه. ولقد وصفته جريدة قالت:

«يعد من الاجتماعات التى عرفتها مصر فى السنوات القليلة الأخيرة والتى كان لها أثر مباشر فى حياتها وتطور حركتها».

«وما كاد الظهر يحين حتى أخذ النواب والمدعوون يفدون على الفندق المذكور وكان عدد من اشتركوا فى الاحتفال أو دعوا إليه ٢٥٥ شخصًا لم يتخلف منهم إلا أفراد قليلون جدًا».

«ومما يذكر أن جميع النواب اشتركوا فى حفلة تكريم الرئيس إلا ستة كلهم من الاتحاديين واعتذار واحد بطريق البرق لاعتلال صحته».

«وفى الساعة الواحدة إلا دقائق قليلة وصل صاحب الدولة سعد باشا ومعه أصحاب الدولة والمعالى والسعادة رشدى باشا وعدلى باشا وثروت باشا وفتح الله بركات باشا وإسماعيل صدقى باشا ومرقص حنا باشا ومصطفى النحاس باشا وقد قوبل دولته بالتصفيق الشديد. ثم جلس دولته وإلى يمينه عدلى باشا وإلى يساره ثروت باشا وجلس دولة رشدى باشا قبال دولة الرئيس مباشرة».

---

(١) المقطم فى ٤ يونيه.



الزعماء الثلاثة: عدلى باشا ـ سعد باشا زغلول ـ عبد الخالق ثروت باشا

«وكان السرور باديًا على وجوه المجتمعين وكان الرئيس يبسم رغم التعب البادى عليه وضعف صحته الظاهر؛ مما جعل خادمه يقدم له بين وقت وآخر جرعات من الدواء. وكان الكل مستبشرين بعلائم الائتلاف التى تجلت فى هذا الاجتماع الكبير. لولا أثر قلق ضعيف كان يبدو بسبب الظروف الدقيقة التى تجتازها البلاد وبسبب تصلب الإنكليز وطريقة استقالة المستر كرشو»[1].

«أما الخطباء فكانوا بحسب ترتيبهم الأساتذة محمد حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى ممثلاً لحزبه وإبراهيم الهلباوى بك ممثلاً للأحرار الدستوريين ووليم مكرم عبيد بك ممثلاً للسعديين. ثم تلا الأستاذ أحمد رمزى بك كلمة يرجو فيها الرئيس التنحى عن تأليف الوزارة ضنًا بصحته الضعيفة.

---

(١) سيأتى ذكرها فى فصل المتفرقات.

وتكلم الأستاذ فكرى أباظه معارضًا والدكتور نجيب إسكندر مؤيدًا للرجاء ثم وقف دولة سعد باشا والتأثر ظاهر عليه فدوى المكان بالتصفيق نحو خمس دقائق ثم تلا خطابًا بليغًا»[1].

«ثم وقف الأستاذ حسن نافع وذكر أن رجاء الأستاذ رمزى بك يوافق رغبات أغلبية النواب بل إجماعهم».

«وقال الدكتور نجيب إسكندر: من كان موافقًا عليه فليقف. فوقف الجميع».

«ثم خرج دولة الرئيس ومعه زملاؤه إلى بهو الفندق حيث استراح قليلاً ثم استقل سيارته بين الهتاف والتصفيق»[2].

وإن فى اتجاه أفكار سعد باشا وأنصاره فى اللحظة الأخيرة إلى التنازل عن الفكرة التى رُسمت لإحياء الحكم السعدى المباشر، لمخلصًا من الأزمة التى نشأت بسبب التمسك بالفكرة الأولى. على أن هذا التمسك فى ذاته لم يكن له مبرر مادام سعد باشا زعيم الأكثرية، ومهما يكن شأن من يتولى السلطة فليس له أن يحكم إلا بمؤازرة هذه الأكثرية التى تتبع فى الواقع ونفس الأمر إرشادات الزعيم ولا تحيد عنها قيد شعرة. فمهما يكن من يقبل رياسة مجلس الوزراء فى هذا الظرف، فلا بد له أن يأتمر بأمر سعد وأن لا يحيد عن آراء سعد لأنه مقيد بإرادة الأكثرية التى لا زعيم لها إلا سعد.

على أن هذا الحل الحكيم وهو تسليم عدلى باشا الوزارة زمام الحكم يساعده فيه وزراء سعديون وأحرار دستوريون، مدعاة لتأييد سياسة حسن التفاهم مع الإنكليز الذين أظهروا عداء ظاهرًا لتولِّى سعد باشا شخصيًا أزَّمة الأحكام.

ومما يؤيد ذلك ما نشرته الأهرام لسياسى فرنسوى كبير ونقله إليها مُكاتبها الخاص بباريس، حيث يقول هذا السياسى فى مقاله:

«إن الضروريات السياسية لا تتفق دائمًا مع مبادئ الحق والعدل. وأنا على جهل تام بوجهة النظر المصرية لأن الساسة المصريين يعيشون فى برج من العاج.

(١) راجع الأهرام فى ٥ يونيه.
(٢) الأهرام فى ٤ يونيه.

ولا يميلون دائمًا إلى إطلاع الرأى العام فى العالم على أخبارهم. وبالعكس من ذلك أعرف وجهة النظر الإنكليزية. ومع أننى أجدها، فى بعض الأحيان، متطرفة فلا يمكننى أن أستنكرها. وأنا مقتنع بأن إنكلترا لا تتخلى أبدًا عن مراقبة طريق السويس البحرية. وأن مصر لن تكون أبدًا قوية إلى حد تستطيع معه إكراهها على هذا التخلى. وإذا كانت مصر ترفض التعاون الودى مع إنكلترا فإنها تستهدف لضياع الحريات الداخلية التى تعد الآن ذات قيمة كبيرة».

«وللمسألة المصرية الآن وجهان. فإما استهداف المصريين لضياع كل الحريات الدستورية والعودة إلى الحكم المطلق وإما تعزيز الحياة الدستورية بالاتفاق الودى مع إنكلترا. وعلى الساسة المصريين أن يذكروا. اليوم كلمة الكردينال دى رتيز المشهورة وهى (إن مقدرة رجال السياسة تتجلى فى معرفة اختيار الأفضل اتباعه بين أمرين محدودين)»[1].

ولقد كان الموقف السياسى إلى مكان آخر من الدقة خيف معه الحق أن يعبث فيه بالحياة الدستورية للبلاد. ولقد كانت الصحافة الفرنسوية والإيطالية تناصر السياسة الإنكليزية ولا يخفى أن لرأى الصحافة الفرنسوية أهمية سياسية؛ لأنها كانت منذ نشأة المسألة المصرية المكان الفسيح الذى يستطيع الزعماء فيه رفع احتجاجاتهم. كما أنها كانت مما يدعو الحكومة البريطانية إلى كثرة التأمل والحيطة.

أقوال الصحف البريطانية فى الموضوع:

وإنَّا لمستعرضون هنا اللهجة التى قابلت بها الصحف الإنكليزية تنازل سعد باشا عن رياسة الوزراء؛ ليبين تأثير هذا التنازل فى السياسة الإنكليزية المصرية.

فقد قالت جريدة «التيمس» فى مقال رئيس:

«إن عدول زغلول باشا عن تأليف الوزارة المصرية قد قوبل فى مصر بالاستحسان من جميع الرجال المعتدلين فى كل حزب. فقد استحوذ على هؤلاء

(١) الأهرام فى ٥ يونيه (برقيات خصوصية).

الرجال قلق عظيم عندما لاح لهم قرب وقوع أزمة سياسية خطيرة تشمل العلاقات بين بريطانيا ومصر. فلو بقى زغلول باشا على عزمه السابق وترك تأليف الوزارة لعدلى باشا لما كان سبيل لاعتراضات بريطانيا».

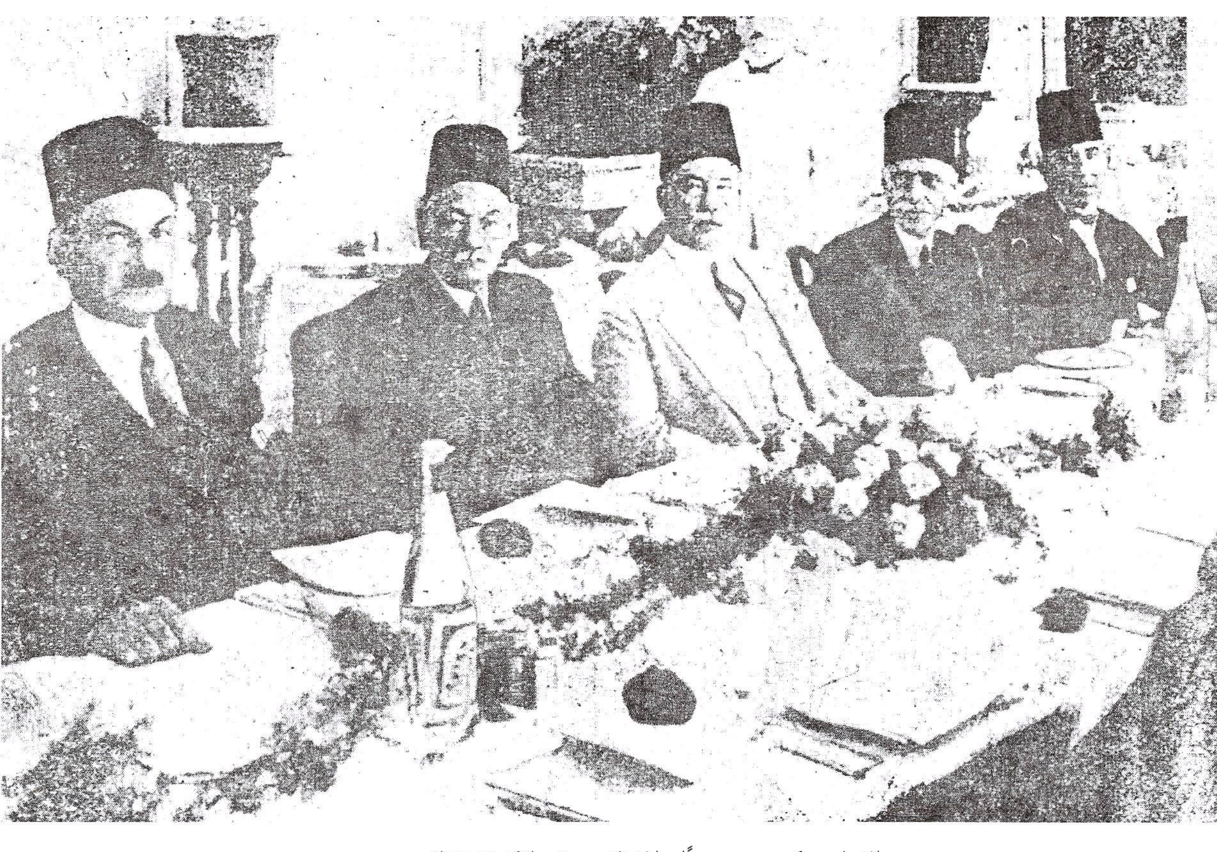
«ولا شك أن الشكل الذى عدل به زغلول باشا عن تأليف الوزارة وأبلغ إلى حلفائه وأنصاره قد دبر بمقدرة عظيمة. ولكن ليس مما يشين زغلول باشا أن يسلم بالحقائق التى غالبها مرارًا عديدة فى الماضى وبما أنه فضل مصالح وطنه على مطامعه وآرائه الشخصية وحبه للظهور السياسى فقد كان ذلك مدعاة للثناء. ومما يزيد زغلول باشا شرفًا وكرامة أنه تنازل عن ذلك المنصب العظيم لمنافسه عدلى باشا وإن يكن حليفًا له. وليس فى إنكلترا رجل منصف يستطيع أن يلوم أنصاره المخلصين له، مهما كانوا مستسلمين، على تقديرهم للخطر أو على إصرارهم على الموقف السلبى أو على استعدادهم لجعل انسحاب زعيمهم سهلاً وشريفًا بقدر ما تسمح الظروف».

على أن طوالع السكون السياسى فى مصر لابد أن تتوقف فى الأكثر على موقف زغلول باشا فى المستقبل. فطباعه سريعة التقلب ومقدرته عظيمة. ولم يؤثر اعتلال صحته ولا التقدم فى السن سوى تأثير طفيف فى عزيمته. وهو يستولى استيلاء عجيبًا على عواطف العدد الأعظم من بنى وطنه. فلو أنه يستطيع أن يقنع نفسه بأن التعاون مع بريطانيا أفضل ضمان لمستقبل البلاد التى لا شك أنه مخلص لها، ولو أنه يوقن أن جميع ملذات العراك السياسى لا تساوى حرفًا من اتفاق عملى يعقد بين بريطانيا ومصر على أساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ـ لاستطاع أن يؤدى خدمة حقيقية للشعب الذى قاده حتى الآن بأعظم تهور وأقل حكمة(١).

وقد أيدت جريدة التيمس فى أقوالها غير واحدة من الصحف اللندنية بأقوال متفاوتة فى اللفظ متفقة فى المعنى. ونصح بعضها المصريين الذين قالوا عنهم:

---

(١) الأهرام فى ٦ يونيه (برقيات خصوصية).



النواب يكرمون سعدًا والمؤتلفين فى الكونتيننتال

إنهم رأوا فى تراخى العلاقات بين بريطانيا وتركيا فرصة للسير بمطامعهم إلى الأمام. فهم يستطيعون الآن أن يعتبروا ويروا أن حكومة أنقرة عادت إلى الصواب (أى أنها تنازلت للعراق التى هى حقيقة أن إنكلترا عن الموصل) فيقلعوا عن آمالهم العقيمة[1].

ويلوح لنا العكس من ذلك أن الإنكليز لما رأوا أن تركيا تُظْهر الخضوع لمشيئتهم لأسباب سياسية وحربية، استغلوا موقفهم هذا فى مصر العزلاء فأخذوا يملون عليها إرادتهم. ثم إنهم وجدوا أن فى استطاعتهم أن يستفيدوا من هذا الظرف الملائم وأن يستغلوا خضوع تركيا لشروطهم فى مسألة الموصل. لأنهم لم يعودوا مهددين بحرب تركيا فى أطراف العراق المتاخمة للهند فضمنوا لأنفسهم إيقاف العالم الإسلامى، الذى مازال ينظر إلى تركيا نظره إلى الزعيم، فى موقف غير متوتر لا كالذى ينشأ حتمًا لو خاضت إنكلترا الحرب مع الجمهورية التركية.

اقوال الصحف المصرية فى الموقف:

أما الصحف المصرية فإنها أبدت سرورها بحسن الحالة وجلاء الموقف؛ غير أن هذا السرور كان يحوطه شىء من المضض. فقد قالت «الأهرام». فى مقال رئيس:

«لقد ظهر التعقيد والغموض فى الموقف السياسى من الناحية الإنكليزية وكان على هذه الناحية أن تلتمس الحل والجلاء. ولكن الجانب المصرى هو الذى جاهد ما جاهد وضحى ما ضحى فى سبيل التفاهم والود منعًا لخطر مشئوم وحبًا فى السلم وتجنبًا للتصادم»[2].

وقالت «السياسة الأسبوعية» فى هذا الصدد:

«فبعد أن كان الكل يلح فى ضرورة احترام الدستور والتقاليد النيابية بدعوة سعد باشا، كزعيم للأكثرية، كى يشكل الوزارة أو يشير بما يراه فى الحالة

---

(١) الأهرام فى ٦ يونيه (برقيات خصوصية).

(٢) الأهرام فى ٥ يونيه.

السياسية أخذ الناس القلق على هذه الحالة من كل مكان. ذلك بأنهم رأوا أن المقاومة الشديدة قد تسوء عاقبتها وقد تجر إلى أخطر النتائج. والسياسة الحكيمة هى التى تعرف كيف تتقى الكارثة قبل وقوعها والتى لا تخاطر بمجهودات جديدة فى سبيل الوصول إلى غاية إن يكن الوصول إليها محققًا فإن ما ينفق فى سبيلها من الجهد يكون أجدى وأنفع لو أُنه أنفق فى سبيل أخرى»[١].

وكذلك قال «المقطم»:

«إن الكتمان الشديد الذى أُحيطت به المسائل الأخيرة وانحصار المفاوضات فى عدد يسير من أقطاب السياسة يعلمون أن الحالة تقتضى الكتمان إلى أن يحين موعد التصريح ـ أن ذلك وسواه ترك الناس حائرين يهيمون فى أودية التعليل والتأويل ويفسرون الحوادث ويتكهنون بالمصير استنادًا إلى معلومات يسيرة قد لا تكون صالحة لمقدمات تستخرج منها نتائج محققة ويسىء فى هذا ما يبعث على الاستغراب. ولهذا ما برحنا ننوه بضرر الإبطاء فى هذا الأمر وأمثاله وندعو إلى اختصار الطريق حيث يمكن اختصارها».

«ولكن الذى نريد أن نلفت النظر إليه الآن هو أن مصر الممثلة بنوابها فى اجتماع الخميس أظهرت من الرزانة والاعتدال ما يحق لها أن ننتظر مثله من الحكومة البريطانية التى اشتهرت بمحافظتها على المبادئ الدستورية. وإن كانت جريدة الديلى هرالد، لسان حزب العمال البريطانيين، تتهم المستر بلدوين بغير ذلك كما رأى القراء فى تلغرافاتنا الخصوصية أمس. ولا يخفى أن الصحف الإنكليزية دعت مصر فى أحوال معينة إلى التمسك بأهداب الاعتدال والرشد أفلا يحق للمصريين الآن أن يطلبوا مثل هذا من الجانب الآخر وأن يقولوا إن الحل المطلوب لا يمكن أن يدوم إلا إذا قام على قاعدة الاعتدال هذه ومراعاة ما فى مصر من أنظمة دستورية وأحكام برلمانية وإلا استهدف تسيير الأحكام فى مصر لعقبات لا تكاد الأزمة الحاضرة تُذكر فى جانبها»[٢].

---

(١) السياسة الأسبوعية، عدد ٥ يونيه.

(٢) المقطم، عدد ٦ يونيه.

وقد لاحظت «الأهرام» أنه:

«من الغريب فى أقوال الصحف الإنكليزية أنها كانت تشير فى أول الأزمة إلى عدم وقوعها لو أن سعد باشا بقى على رأيه الأول القائل بإسناد رياسة الوزارة إلى عدلى باشا ولما أن صرح سعد باشا بتنحيه عن منصة الحكم رجعت تقول: وقد يؤلف عدلى باشا الوزارة ولكن أزمَّة الحكم ستكون فى أيدى زعيم الوفد وشركائه المعروفين بأنهم ما زالوا بعيدين عن الرغبة فى التفاهم وبأن سياستهم خطر على السَّكينة والسلام فى مصر كما كانت فى كل حين»[1].

وليس من وراء أقوال هذه الصحف إلا نتيجة واحدة بعد تنحى سعد باشا عن الرياسة وهى زوال الأكثرية أيضًا من الميدان السياسى. وهذا ما لا يمكن قبوله إلا إذا حُل المجلس النيابى أو أُلغى الدستور. وكيف يكون ذلك!

إن جريدة البلاغ السعدية لم تكتم القول بأن النتيجة فى حالتَىْ قبول سعد باشا لرياسة الوزارة أو عدم قبوله واحدة. ولقد صعب على هذه الجريدة أن تصدق أن المراد بإقصاء سعد باشا إقصاؤه بالذات. حيث قالت:

«يقول القائلون منهم إنهم ما كانوا يظنون أن سعد باشا نفسه يطلب أن يتولى الحكم. فمن هو العاقل الذى يصدق أن هذا قول جدى؟ وأى فارق بين أن يتولى سعد باشا الحكم ظاهرًا بنفسه وبين أن يتولاه شخص آخر ولكنه لا يستطيع أن ينقض أو يبرم إلا ما يوافقه سعد باشا على نقضه أو إبرامه».

«وهل سعد باشا فى هذه الحالة لا يكون هو الذى يحكم، وهل أغلبيته لا تكون هى التى تحكم؟ فلماذا يرضى الإنكليز بسعد باشا حاكمًا مستترًا غير مسئول ولا يرضون به حاكمًا ظاهرًا مسئولاً، وهل من أجل هذه يغضبون هذا الغضب ويثيرون هذه الضجة؟».

---

(١) أقوال الديلى تلغراف والديلى كرونكل عن البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام، عدد ٥ يونيه.

«أنه ليصعب علينا أن نظن ذلك وربما كان أصوب أن نظن أنهم يدقون هذا الطبل الضخم لأن لهم غرضًا ينتهزون له الفرصة كما انتهزوا فرصة اغتيال السردار لفصل السودان»(١).

ويبدو لنا من تتبُّع خطة السياسة الإنكليزية فى مصر أن الساسة الإنكليز قد غيروا خطتهم بإزاء سعد باشا حسب الظروف. حيث كانوا يشجعونه فى سنة ١٩٢٤ لتسلُّم المنصب الرئيس فى الدولة ليخرجوه من زعيم ثورة إلى رئيس حكومة يضطلع بالمسئولية الحكومية، على أمل أن يضطر إلى النظر إلى عواقب إهاجة شعور الجماهير التى يقودها بمهارة فيأبى أن يحركها حتى لا تجره إلى موقف يؤثر على مركزه. ولكن لما تبين لهم بعد مزاولته الحكم أنه يسير بالحكومة إلى غاية بعيدة فى محو النفوذ البريطانى فى الدوائر الحكومية وأنه وإن كان خفف كثيرًا من اهاجة شعور الشعب ضد المحتلين، إلا أنه ظل معاكسًا لكثير من آمال الإنكليز فى مصر والسودان. حتى أصبح من المفهوم البيِّن أن حكومة سعد باشا حكومة معادية تقريبًا للحكومة البريطانية. وقد أظهروا استياءهم منها وتربصوا بها الفرص فأتت حادثة مقتل السردار. فاستغلوها لأنفسهم بأن أظهروا للعالم أن الأغلبية السعدية لا تصلح للحكم النظامى وحدها.

ولقد أرادوا أن يثبتوا للمصريين كذلك أن الهيئة السعدية التى تتكلم باسمهم وتدافع عن دعواهم فى الاستقلال ليست بقادرة على أن تحكم مصر إلا بإرادة إنكلترا؛ حتى يكونوا على بينة من أمرهم حيال هؤلاء الإنكليز فلا يطوحون بأنفسهم فى مخالفة تلك الإدارة التى تحتمى خلفها مصالح حيوية للإمبراطورية البريطانية. وإلا فإن الأمر يؤول إلى استعمال القوة والشدة. ولم تكن سياسة اللورد جورج لويد منذ أن وطئت قدماه أرض مصر إلا العمل على إثبات هذا المعتقد فى أدمغة المصريين.

---

(١) البلاغ، عدد ٤ يونيه.

لذلك كله أرادوا أن يمنعوا سعد هذه المرة من تولى الحكم وهو زعيم الأكثرية البرلمانية. وهم الذين كانوا يحرضونه على تسلم زمامها فى سنة ١٩٢٤ وقد كان زعيم الأكثرية البرلمانية كذلك.

فقد قالت «الإچبسيان غازيت»:

«إن الإنكليز لا يمكنهم أمام هذا الطلب من الوفد، مع ملاحظة أعماله السابقة، أن يتكلموا بأشد الأساليب التجارية. ولذا يطلبون ضمانات إلى آخر مليم فإذا نالوا الضمانات فإنهم لن يزيلوا رقابتهم حتى يروا الدليل المادى على أن تلك الضمانات تلاحظ بإخلاص»(١).

ماذا تم فى الأزمة بعد قرار سعد باشا:

أُقيمت حفلة التكريم التى أعلن فيها سعد باشا رأيه الأخير فى يوم الخميس. وانقضى يوم الجمعة والحالة باقية على ما هى عليه.

وقالت جريدة «المقطم»:

«وفى يوم السبت صباحًا طلب جناب المستر سمارت السكرتير الشرقى لدار المندوب السامى من حضرة الأستاذ الجزيرى السكرتير الخاص لدولة الرئيس الجليل تحديد موعد لمقابلته فحدد دولته الساعة الحادية عشرة والنصف. فلما حل الموعد صعد جنابه إلى دولته فى الطابق العلوى من بيت الأمة. ولبث عنده إلى الساعة الثانية عشرة. ودعاه إلى مقابلة فخامة المندوب السامى مقابلة خاصة ظهر السبت. وبعد مغادرة جنابه بيت الأمة قابل دولة سعد باشا عدلى باشا مقابلة استغرقت ثلث ساعة وفى الساعة ١٢,٣٠ ركب الرئيس الجليل السيارة إلى دار المندوب السامى البريطانى».

«وبعد الساعة الواحدة بقليل عاد دولته إلى بيت الأمة».

«وخلاصة هذه المقابلة أنها كانت على غاية اللطف والمجاملة وأن فخامة المندوب السامى سأل دولته عما تم فى المأدبة البرلمانية فأخبره دولته بما نشر

---

(١) عن كوكب الشرق، عدد ٥ يونيه.

فى الصحف عن رجاء المحتفلين به أن يعدل عن تأليف الوزارة مراعاة لصحته وأن دولته نزل على إرادتهم تاركًا مهام الوزارة لدولة عدلى باشا طبقًا لرغبة البرلمان[1].

وعقبت السياسة ذلك بقولها:

«ثم إن صاحب الجلالة الملك دعا (فى اليوم نفسه) سعد زغلول باشا إليه ليشير عليه بما يتبع فى الموقف الخاص ولما كان دولته قد تنحى لسبب صحته عن تشكيل الوزارة وقبل رأى النواب وفى ذلك نهائيًا يوم الخميس الماضى فقد اعتذر إلى جلالة الملك عن تولى أعباء الحكم وأشار بإسناد الوزارة إلى حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا».

«عند ذلك استدعى جلالة الملك دولة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ لاستطلاع رأيه فى الأمر فأشار دولته بما أشار به سعد باشا. ولذلك استدعى جلالة الملك دولة عدلى باشا وبعد ما أخبره بالذى كان كلف دولته بتشكيل الوزارة فاستمهل دولته جلالة الملك ريثما يفكر فى الأمر ويعود إلى جلالته بالرد الذى يراه. وقد قابل عدلى باشا بعد ذلك سعد كرئيس للأغلبية للتفاهم معه فى هذه الحالة الجديدة التى نشأت على أثر الكونتيننتال»[2].

وعلقت جريدة الأهرام على هذه الأنباء بقولها:

«وكان المنتظر أن تقدم وزارة حضرة صاحب الدولة زيور باشا استقالتها أمس (٦ يونيه) إلى جلالة الملك ولكنها بقيت فى منصة الحكم يومًا آخر أصدرت فيه المرسوم الملكى بدعوة البرلمان إلى الاجتماع. وقد قابل دولة زيور باشا فى الصباح لورد لويد المندوب السامى وعاد إلى مكتبه بديوان الرياسة حيث اجتمع ببعض زملائه. وطلب دولته تحديد موعد لمقابلة جلالة الملك لرفع الاستقالة إليه وقد أوفد إليه جلالته أمس الأمين الثانى يبلغه أن جلالته يستقبل دولته الساعة

---

(١) المقطم فى ٦ يونيه.

(٢) السياسة فى ٦ يونيه.

العاشرة من صباح ٧ يونيه بعد أن كان موعد المقابلة أمس مساء لتقديم الاستقالة وللاتفاق على الأسماء والمناصب»[١].

مرسوم اجتماع البرلمان:

ويقال إن استصدار وزارة زيور باشا للمرسوم الملكى باجتماع البرلمان كان نتيجة إلحاح عدلى باشا بذلك. وهذا هو نص المرسوم:

«بعد الاطلاع على المادة ٨٩ من الدستور».

«وبعد الاطلاع على المراسيم الصادرة فى ٢٣ و٢٦ مارس سنة ١٩٢٥ وأبريل سنة ١٩٢٦».

«وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء».

«رسمنا بما هو آتٍ:»

«المادة الأولى ـ مجلس النواب الجديد مدعو للاجتماع يوم الخميس ٢٩ ذى القعدة سنة ١٣٤٤ الموافق ١٠ يونيه سنة ١٩٢٦».

«المادة الثانية ـ على وزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا».

«صدر بعابدين فى ٢٤ ذى القعدة سنة ١٣٤٤ (٦ يونيه سنة ١٩٢٦) (فؤاد)[٢].

استقالة وزارة زيور باشا وتأليف وزارة عدلى باشا:

أخيرًا. وبعد طول ترقب الأمة لهذه الساعة توجه حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا فى صباح ٧ يونيه إلى القصر الملكى لتقديم استقالته. وقد مضى بين يدَىْ جلالته نحو ساعة وعشرين دقيقة. وهذا نص كتاب استقالته:

«مولاى صاحب الجلالة»

«أتشرف بأن أرفع إلى جلالتكم، أنا وزملائى، استقالتنا من الوزارة شاكرين لجلالتكم، أجزل الشكر، ثقتكم التى أوليتمونا إياها على الدوام وإننا ونحن

---

(١) الأهرام فى ٧ يونيه.

(٢) السياسة، عدد ٧ يونيه.

تاركون الحكم، إنما نتركه وقلوبنا ملأى بمزيد الارتياح لما قمنا به من واجب الخدمة بتمام الإخلاص لجلالتكم وللوطن فى أحرج الظروف وأشد المواقف».

«وإنى لجلالتكم على الدوام العبد الخاضع والمخلص المتواضع «أحمد زيور»».

«القاهرة فى ٧ يونيه سنة ١٩٢٦».

ومما يذكر أنه بعد أن عاد دولة زيور باشا من القصر توجه حضرة صاحب المعالى سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء إلى دار المندوب السامى البريطانى ومضى هناك نحو ثلاثين دقيقة، ثم عاد إلى مكتبه فى القصر الملكى وتبعه بعد قليل السكرتير الأول فى دار المندوب السامى البريطانى.

وفى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والعشرين نزل دولة زيور باشا من القصر، وتصادف أن وصل إليه دولة عدلى باشا فتبادلا التحية ثم ركب دولته السيارة إلى ديوان رياسة مجلس الوزراء.

وفى الساعة الثانية عشرة والربع بعد الظهر، صدر الأمر الملكى الكريم المرقوم برقم ٥٥ لسنة ١٩٢٦ بقبول استقالة حضرة صاحب الدولة أحمد زيور باشا، وهذا نصه:

«عزيزى أحمد زيور باشا»

«اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع فى ٧ يونيه سنة ١٩٢٦ الذى تلتمسون به إقالتكم من مهمتكم وإننا لشاكرون لكم ولحضرات الوزراء زملائكم صدق إخلاصكم وما بذلتموه من مجهودات فى خدمة البلاد أثناء قيامكم بأعباء مناصبكم».

«وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم بذلك».

(فؤاد)

(صدر بسراى عابدين فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٤٤، ٧ يونيه سنة ١٩٢٦).

وفى الساعة الأولى والدقيقة الخامسة والعشرين اجتمعت الوزارة الزيورية فى القصر الملكى بهيئتها الكاملة، وتشرف أعضاؤها بمقابلة مولانا جلالة الملك المعظم مقابلة استغرقت نحو عشرين دقيقة وشكر لهم جلالته ما قاموا به من الخدمات أثناء توليهم الحكم[1].

وهكذا بانتهاء حياة هذه الوزارة طويت صحيفة من أكثر صحف تاريخ مصر الحديث سوادًا وأشدها إيلامًا لنفوس الأمة المصرية. كلما أجالوا الطرف فيها رجعوا عنها منقبضة نفوسهم دامية أفئدتهم من الحزن على ما فرطت هذه الوزارة فى جنب حقوق الوطن والبلاد، وما اقترفت من محاربة الدستور ومن إخماد أنفاس الحياة النيابية فى البلاد تنفيذًا لسياسة أجنبية محضة لم يلاحظوا فيها حقوق الأمة لا يرعون فى ذلك إلاً ولا ضميرًا.

وفى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخمسين قبل ظهر يوم ٧ يونيه، تشرف دولة عدلى باشا بمقابلة جلالة الملك مقابلة طويلة استغرقت نحو ساعة، عهد جلالته فى أثنائها إلى دولته بتأليف الوزارة الجديدة بالأمر الكريم المرقوم ٥٦ لسنة ١٩٢٦، وهذه صورته:

«عزيزى عدلى يكن باشا»

«إنه لما نعهده فيكم من الحكمة وسداد الرأى وما نعلمه من خبرتكم وبقدرتكم على إدارة شئون البلاد قد اقتضت إرادتنا توجيه مسند رياسة مجلس وزرائنا إليكم وأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم للأخذ فى تأليف هيئة الوزارة وعرض المشروع علينا لصدور مرسومنا العالى به».

«ونسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعًا لما فيه خير البلاد إنه ولى التوفيق».

(صدر بسراى عابدين فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٤٤، ٧ يونيه سنة ١٩٢٦).

(فؤاد)

---

(١) الأهرام فى ٨ يونيه.

وفى منتصف الساعة الرابعة، توجه حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا إلى القصر مرة أخرى وتشرف بمقابلة جلالة الملك المعظم فعرض على جلالته برنامج وزارته والأعضاء الذين اختارهم لمشاركته العمل فيها، وهذه صورته:

«يا صاحب الجلالة»

«إنى لأشعر بما فى دعوة جلالتكم لى بتأليف الوزارة. وقد تشرفت بها فى الوقت الذى بدت فيه عزيمة الأمة ناطقة بإيثار سياسة السكينة والوئام والذى تهلل فيه الناس بِشْرًا لعودة الحياة النيابية. والذى عقدت فيه الأمة نيتها وأعدت عدتها للتجديد والنهضة فى مرافق حياتها جميعًا. إنى لأشعر جد الشعور بما فى تلك الدعوة من ثقة عالية ومن تشريف وما ينطوى تحت تلك المهمة من تبعات. الحق أن تبعات الحكم فى الظروف الحاضرة جسام. وما كنت لأجرأ على تحملها لولا يقينى بعطف جلالتكم السامى وشعورى بأن صوت الأمة يطالبنى بالقبول حرصًا على مصلحة البلاد».

«فليس لى إذًا سوى الإخلاص لجلالتكم وللبلاد دافع لقبول هذه المهمة الخطيرة. وإنى لمعتمد، كل الاعتماد، فى القيام بها على تأييد جلالتكم ومعونة ممثلى الأمة ورجائى عظيم فى أن مصلحة البلاد التى هى رائد الجميع فى كل التصرفات والأعمال ستكون أعظم كفيل بأن العمل بين الحكومة والبرلمان سيقوم على خير أساس من الثقة والتفاهم مما يعود على الوطن العزيز بأجلّ الفوائد وأعظم الخير».

«ولما كان البرلمان على وشك الانعقاد فستعرض الوزارة خطتها حين تتقدم إليه على أنى أسارع إلى التنويه بأن سيكون أول ما تُعنى به الوزارة تنمية الحياة الدستورية فى البلاد وتدعيم تقاليدها تنفيذًا لمقاصد جلالتكم السامية».

«وعلى ذلك فإنى أتشرف بأن أعرض على سيادتكم العلية أسماء حضرات الوزراء الذين قبلوا معاونتى فى هذه المهمة محتفظًا لنفسى بمنصب وزارة الداخلية:»

«عبد الخالق ثروت باشا لوزارة الخارجية».

«محمد فتح الله بركات باشا الزراعة».

«محمد الغرابلى باشا الأوقاف».

«أحمد محمد خشبة بك الحربية والبحرية».

«محمد محمود باشا المواصلات».

«أحمد زكى أبو السعود باشا الحقانية».

«مرقص حنا باشا المالية».

«على الشمس أفندى المعارف العمومية».

«عثمان محرم بك الأشغال العمومية».

«فإذا حاز هذا الاختيار قبولاً لدى مولاى رجوت من جلالته التفضل بإصدار المرسوم الملكى باعتماده. سائلاً المولى التوفيق. وإنى مازلت لمولاى العبد المطيع والخادم الخلص الأمين» عدلى يكن باشا.

(القاهرة فى ٢٦ ذى القعدة سنة ١٣٤٤، يونيه سنة ١٩٢٦).

وعليه صدر فى نفس اليوم المرسوم الملكى بتشكيل الوزارة العدلية على النحو المقترح فى برنامج الوزارة الجديدة.

وفى عصر اليوم المذكور (٧ يونيه)، اجتمع حضرات أصحاب الدولة والمعالى أعضاء الوزارة الجديدة بكامل هيئتهم فى ديوان مجلس الوزراء، فاستدعاهم حضرة صاحب الدولة عدلى باشا إلى القصر على أثر توقيع جلالة الملك المرسوم باعتماد تأليف الوزارة، فتشرفوا بمقابلة جلالته ومضوا فى حضرته نحو عشرين دقيقة لقوا فيها من كلمات التشجيع والعطف ما أطلق ألسنتهم بالشكر والدعاء بحفظ ذاته الكريمة وطول العمر ودوام العز والنعيم.

وفى الساعة السادسة مساء، استقبل حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد زغلول باشا فى غرفته بالطابق العلوى حضرات أصحاب الدولة والمعالى أعضاء الوزارة العدلية مجتمعين، وقد مضوا معه ثلاث ساعات[١].

■■■

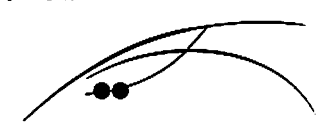
(١) الأهرام، عدد ٨ يوليه.



هيئة وزارة عدلى باشا

الفصل الثانى

نقد أعمال وزارة زيور باشا



إننا إذا كنا أثبتنا فى أبحاثنا العديدة للوزارات التى تعاقبت على ولاية الأمر منذ الانقلاب التاريخى العظيم فى مصر منذ سنة ١٩١٤ إلى أواخر سنة ١٩٢٤، حسنات وسيئات وأخطاء وقعت فيها كل من هذه الوزارات - فإننا نقلب صفحات هذه الوزارة الزيورية فلا نجد لها فيها حسنة واحدة نذكرها لها. ولسنا ندرى هل اضطرت هذه الوزارة إلى الوقوع فى مجموعة هذه الأخطاء الشنيعة اضطرارًا وبحكم الظروف، أم هى تطوعت للإساءة إلى الوطن والأمة تطوعًا. أم بالأحرى كانت من الضعف الشديد بحيث اتخذت آلة من آلات الانتقام من الحركة الوطنية. فلم تُبْدِ معارضة بل نفذت ما أُمرت به فى جلائل الأمور وصغائرها. تنفيذًا آليًا ليس لها فيه رأى البتة.

ولئن كان حال هذه الوزارة منطبقًا على أحد هذه الأوصاف، فهو لا يعدو أن يكون منقصة فظيعة ومَسبَّة لا يمكن أن يلتمس لها فيه عذر من الأعذار.

نعم إن الوزارة الزيورية تولت الأمر والموقف فى البلاد أدق ما يكون بعد كارثة مقتل السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان. وتقديم الحكومة الإنكليزية إنذارها الشديد إلى الحكومة المصرية التى قبلت بعضه ورفضت البعض الآخر ثم ما تلا ذلك من استقالة تلك الوزارة الشعبية التى كانت تتكئ على الأكثرية البرلمانية المطلقة. فكان الواجب على الوزارة الزيورية أن تأخذ

الأمـور بالحـزم. ولا يكون هذا الحـزم فـى التـفـريط فـى كل مـرافق البـلاد بلا معارضة من قِبلها. كما فعلت.

أرادت الوزارة أن تستشير الأمة فى السياسة التى اتبعتها الوزارة التى كانت مستندة إذ ذاك إلى الأكثرية الساحقة فى البرلمان فحلت مجلس النواب وأعادت انتخابه، بعد أن قام جماعة من أعداء تلك الأكثرية أو قل من أعداء ذلك الإجماع القومى، بتأليف حزب جديد لم تكن الحال داعية إلى تأليفه. وقد نسبوا إلى ذلك الحزب انتماءه إلى ناحية ذات مقامٍ سامٍ فى البلاد.

فكانت النتيجة بعد أن ثبت تدخل رجال الإدارة فى الانتخابات وثبت تلاعب الحكومة بالدستور فى المعركة الانتخابية أن ظهر فشل الحكومة المبرح وانتصار الأكثرية الأولى انتصارًا باهرًا؛ مما دل على التفاف الأمة حول فكرة واحدة يعبر عنها سعد زغلول باشا.

فكان الواجب وكانت التقاليد الدستورية وكان حكم القانون النظامى، كان كل ذلك يقضى على الوزارة الزيورية بالتخلى عن مناصبها لوزارة سواها ربما تكون حائزة أكثر منها على ثقة الأمة. ولكنها أبت اتباع المنطق والتقاليد النيابية وعمدت إلى حل المجلس مرة أخرى.

ولست أدرى بعد ذلك كيف لاح لها أن تستمر فى دست الأحكام وهى على تمام اليقين من نفور الأمة منها وعدم تأييدها لها؟ وعلى أى شىء استندت فى هذا البقاء فى دست الأحكام؟

عودة العصر الدستورى:

انقضت الرجعية بانقضاء مدة الوزارة الزيورية. وانتعشت مصر ودخلت فى عصر دستورى جديد سادت فيه الروح النيابية.

وقد تشكلت وزارة عدلى باشا الثانية هذه بالسهولة والتأييد اللذين شاهدناهما فى كيفية تشكيلها؛ لأنها كانت الحد الوسط أو الحل المُرْضى لآمال حزب المحافظين البريطانى ومراميه وأمنيات السواد الأعظم من الأمة المصرية الممثل بالحزب السعدى.

إلا أن جريدة الأهرام نشرت برقية لمراسلها اللندنى قال فيها عطفًا على رأى المقامات الواقفة على بواطن الأمور، بأنه كان لدى اللورد لويد تعليمات تفيد أن التحفظات التى قبل من سعد باشا قبولها يجب أن يقبلها من يؤلف الوزارة المصرية. والمفهوم أن عدلى باشا حاول اشتراط شروط ولكن يقال إن الحكومة البريطانية تتمسك بما قررته وإلا فإنها تسحب الدستور[1].

ونحن لم نتبين بالضبط ماهية تلك الشروط التى قال مراسل الأهرام اللندنى إن اللورد لويد اشترطها على من يتولى الوزارة. ولا نظنها إن صحت إلا حيلة أريد بها إقصاء سعد باشا شخصيًا عن تولى أزمّة الحكم.

وكانت العلاقات بين الأحزاب المؤتلفة أثناء الأزمة وبعد انفراجها لم يعتورها أى وهن؛ ذلك لأن الزعماء جميعًا كانوا متحدى الكلمة لا يسترشدون فى أعمالهم بغير الواجب الوطنى والولاء الحقيقى.

ومن مظاهر هذا الاتحاد تلك الزيارة التى زارها سعد باشا لأعضاء الوزارة الجديدة. فقد وصفتها الأهرام وصفًا دل على سيادة روح الوئام بين الجميع، حيث قالت:

«فإنه فى منتصف الساعة الواحدة من يوم أول يونيه خرج دولته من بيت الأمة بسيارته إلى ديوان مجلس الوزراء. وصعد إلى الطابَق الأعلى فى المرقاة لزيارة دولة عدلى باشا رئيس الوزراء. وقد كان دولة الرئيس مرتديًا بذلة سوداء (بونچور) وكان يسير الهُوَينا. وقد بقى مع رئيس الوزراء نحو عشر دقائق. ثم ودع دولته إلى باب الغرفة».

«وقد أقبل موظفو سكرتارية المجلس وغيرهم من الحاضرين على الرئيس الجليل يقبلون يده. وكذلك كثيرون ممن كانوا بالمجلس لزيارة رئيس الوزراء».

«وكان فى انتظار دولة سعد باشا عند نزوله حضرة صاحب المعالى مرقص حنا باشا وزير المالية فهنأه دولته بالوزارة. ثم سار بسيارته إلى مختلف الوزارات

---

(١) البرقيات الخصوصية لجريدة الأهرام، عدد ٦ يونيه.

بين الهتاف والتصفيق. وكان كل وزير عند علمه بمقدم دولته ينزل مراعاة لصحة الرئيس الجليل. وكانت تلك الزيارات مظهرًا جديدًا للحماسة الشديدة وتعلق الناس بدولته. ولقد يصح القول بأن دولته سار بين الجماهير الحاشدة على طول الطريق لرؤيته عند ما بلغهم أن دولته يزور الوزراء ويهنئهم. ووقف الكثيرون فى حر الشمس المحرقة زمنًا طويلاً ينتظرون مروره ليمتعوا أنظارهم برؤيته ويحيوه. فهذه المظاهرة الصامتة كانت مقرونة بالفخامة والجلال»[1].

ونذكر بهذه المناسبة ما روته جريدة الأهرام كذلك فى محلياتها، حيث قالت:

«إن المندوب السامى البريطانى جاء بعد ظهر ٨ يوليه إلى ديوان رياسة الوزارة على سيارة فوقها علمان بريطانيان صغيران ويتقدمها نفر من رجال البوليس على موتوسيكلات ووراءها سيارة أخرى. وكان بردنجوت رمادية وقبعة عالية من اللون نفسه ذكّر الناس باللورد كرومر وملبسه الدائم وكان بمعيته الكابتن السير هنرى فلويد ياور فخامته لابسًا التشريفة العسكرية. وصعد فى المرقاة إلى حيث مكتب صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوزرارة وبقى مع دولته نحو عشر دقائق نزل بعدها وقد ودعه عدلى باشا إلى باب الغرفة»[2].

موقف الوزارة الجديدة من الأمة:

استُقبلت هذه الوزارة بالفرح والبشاشة فى جميع الأوساط المصرية. وتنفس الجماهير تنفس من أُزيح عن صدره حمل ثقيل لأنه فهم من كيفية تسلُّمها مقاليد الأمور ومن البرنامج الذى ضمَّنه عدلى باشا عريضته التى رفعها إلى جلالة الملك بقبول منصب رياسة مجلس الوزراء، أن الوزارة الجديدة تحمل بين جنبيها أمنية رشيدة هى إصلاح أحوال المملكة إداريًا واقتصاديًا وعلميًا. وتنمية الحياة الدستورية فيها بعد ما أصابها على يد الوزارة السابقة ما أصابها من الضغط وإعاقة النمو الطبيعى «وأن هذه الوزارة تعتزم اتباع سياسة الإنشاء والتجديد، بعد أن انقضى على مصر زمن اشتغلت فيه الوزارة الزيورية بسياسة الترقيع والمشاحنة ومعارضة الأحكام بين سلطة الأمة الشرعية والسلطة المحتلة».

---

(١) و (٢) الأهرام فى ٩ يونيه.

ولقد عبر عدلى باشا واللورد چورچ كلٌ من جهته عما كان يختلج صدورهما إبان الأزمة السياسية الأخيرة، بحديثين أفضى كل منهما به على حدة للسيدى درمندهاى مُكاتبة الصحف البريطانية، حيث قال دولة عدلى باشا فى حديثه لها:

«لم أكن مخيرًا فى قبول رياسة الوزارة بعد أن دعتنى البلاد وإنى أشعر بأن توطيد حسن النية الموجود الآن من شأنه على الأقل أن يوجد ظروفًا مناسبة للبحث فى المسائل الوطنية فى المستقبل».

وقال اللورد لويد فى هذا الصدد فيما قاله للمراسلة الإنكليزية:

«إنك تقدرين أن هذا العمل لم يكن سهلاً فقد كانت هناك عقبات كثيرة ولكنى أظن إذا قلت إنه، رغمًا من المصاعب الهائلة والارتباكات، قد افتُتح البرلمان الجديد بدون أن يحدث عمل واحد غير دستورى يشوه الجهود التى قمنا بها جميعًا للمحافظة على الحياة الدستورية فى مصر»[1].

ومما كتبته جريدة «الأهرام» فى وصف هذه الوزارة، قولها:

«ومما يستلفت النظر فى صدد الوزارة العدلية أن صحف لندن وصفتها بأنها بناء من الوفديين وواجهة من الأحرار الدستوريين. وعلى هذه القاعدة عالجوا الكلام فى سياسة الوزارة العدلية ولكن هل يطابق هذا الوصف الحقيقة وهل يؤخذ به لفظًا ومبنى؟؟.. أما نحن الدين يأخذون بالحقيقة والواقع فإنَّا نقول إن هذه الوزارة قومية».

«قومية بتألفيها لأن الغالبية المطلقة تؤيدها بل يؤيدها الإجماع. قومية بسياستها لأن غرضها حماية الدستور وتوطيد دعائمه وتنمية مبادئه. قومية بمَنَازِعها لأنها على رأى واحد ومسلك واحد. يعتمد على عطف جلالة الملك وعلى معاونة زعيم الأمة. قومية بمظهرها لأنها لم يُعْزَ تأليفها إلى اتفاق الأحزاب على الأشخاص والمبادئ. ولو سُئل الوفديون لقالوا إنهم لم يجتمعوا كحزب فيختارون وزراءهم وأشخاص أولئك الوزراء، ولو سئل الأحرار

(١) السياسة فى ١٣ مايو.

الدستوريون لقالوا هذا القول ولو سئل الجميع لقالوا إن كلمة الزعماء ورجال السياسة اتفقت على تأليف الوزارة على هذا النحو. ومن الأشخاص الذين تولوا الحكم. فهل من برهان فوق هذا البرهان على رفض الزعم القائل بأن واجهة البناء من الأحرار الدستوريين! فالقول على ما مر بك بأن الوزارة قومية وبأنها مع هذا الوصف وفدية صحيحة هو القول الحق الذى يجب الأخذ به لا لأن الوفد يؤيدها فقط ولا لأنها تعتمد على تأييده فقط بل لأنها على سياسته ولأن الوفد هو الذى اختارها».

ولقد تعرضت جريدة الأهرام كذلك إلى المهمة الملقاة على عاتق الوزارة الجديدة، ففصلتها فى مقال رئيس قالت فيه:

«أما عن مهمة الوزارة الجديدة فهى جسيمة ومتشعبة المسالك ففى الداخل ميزانية معلقة وقفت بوقوفها المشروعات الحيوية للبلاد. وما أكثر هذه المشروعات من الرى إلى التعليم إلى المبانى إلى سائر أعمال الإصلاح والإنشاء!».

«وهناك إدارة مضطربة مختلة تسير على مجموعة من اللوائح والقوانين اختلطت فيها القواعد الحديثة والقواعد القديمة. فلا حفظت من القديم ثباته ولا اكتسبت من الجديد جدته. بل احتفظت بالبالى العتيق رقعته بالمبتسر من الجديد».

«وهناك موظفون تستغرق رواتبهم ثلث دخل الخزانة وهم مع ذلك صاخبون شاكون لأن المحسوبية أفسدت الأخلاق وأذلت الطباع وفتحت للأطماع أبوابًا لا تُسد».

«وإلى جانب هؤلاء الموظفين الوطنيين موظفون أجانب انتهت مدة استخدامهم أو كادت وهم يسعون إلى التشبث بمناصبهم بشروط أوفق ورواتب أضخم».

«وهناك دستور حديث لم تثبت قواعده ولم تتأصل روحه فى نفس الحاكم والمحكوم. فهو عرضة للانهيار كلما طلعت أزمة أو بزغت ضائقة».

«أما الذى يسهل على الوزارة هذه المصاعب ويمهد لها تلك العقبات فهو أنها كما قد وصفنا، وليدة الأحزاب المؤتلفة تدعمها فى البرلمان أغلبية لا تختلف

كثيرًا عن الإجماع وتؤيدها خارج البرلمان أمة ما ضنت قط بتأييدها للعاملين المخلصين فى خدمتها ولا ساومت فى منح ثقتها كاملة للبَرَرة المدافعين عن حقوق الوطن الذائدين عن حياضه»[1].

وقالت جديدة الأهرام ذاتها عن موقف الوزارة فى السياسة الخارجية من الجهة الإنكليزية، ما يلى:

«أما من هذه الجهة فيظهر أن التفكير فى مفاوضات جديدة تقوم بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية من أجل حل المسألة المصرية قد أدى إلى أن الحاضر غير صالح لهذه المفاوضات وأنه من مصلحة إنجاحها فى المستقبل أن يُرجأ بحث المسائل الخارجية إلى المستقبل. وأن تقصر الحكومة والبرلمان همهما على معالجة المسائل الداخلية التى منها تدعيم أحوال الدستور وتثبيت مبادئه فى نفوس الشعب وفى مصالح الحكومة حتى لا يسهل استهانة أية حكومة بنظام توطيد. وعبثها بمعنى استساغته فى النفوس. والتى منها سياسة البناء والتجديد فى النواحى العلمية والصحية والاقتصادية».

«على أن المستقبل القريب سيدل على ما إذا كان فى الاستطاعة الانصراف إلى المسائل الداخلية مع إرجاء المسائل الخارجية أم لا. ويظهر أنه مهما بأن فى هذه الفكرة من الصواب وبُعْد النظر فإن من العسير السير فى المسائل الداخلية دون الاحتكاك ـ قهرًا ـ بالسياسة الإنكليزية لاسيما إذا كانت إنكلترا لا تكتفى بالتدخل فى السياسة الخارجية وإنما تتعرض لمسائل داخلية محضة بدعوى من دعاواها الكثيرة».

«ومهما تكن وجهة الحكومة المصرية مؤيدة من البرلمان فإن نجاح سياسة الحكومة يتوقف على ما تضمره السياسة البريطانية لمصر أكثر مما ينويه الوزراء المصريون»[2].

---

(١) الأهرام فى ٧ يونيه.
(٢) الأهرام فى ٢٦ يونيه.

ولنُلْق الآن نظرة إلى ما قام به المندوب السامى البريطانى لحل الأزمة التى انتهت بتشكيل الوزارة العدلية على مقدار فوزه فى ذلك.

فإنه فاجأ الحكومة المصرية بأن هددها فى وضع الشروط الثقيلة أمام سعد باشا الذى أبت وطنيته الصادقة أن تقبل بها، وبذلك توفق اللورد لويد إلى انسحاب سعد باشا من الحكم.

ثم استجلب مدرعة بريطانية إلى مياه الإسكندرية وأمر بإجراء مظاهرات عسكرية فى شوارع العاصمة. ولم يقف عند هذا الحد، بل أعلن أن فى نية حكومته سحب تصريح ٢٨ فبراير ـ إذا صحت رواية الصحف اللندنية ـ هذا إن لم تُجبْ مصر مطالبها المتعلقة بتلك الأزمة. بذلك بعث إلى الأفكار أن حكومة بريطانيا تصر على أن لا تترك مصر حرة فى أن تمس أى بند من بنود تلك المطالب، ولو كان فى ذلك مساس لكيانها السياسى.

هذا موقف اللورد لويد. ولا يسعنا إلا أن نسلم بأنه مع كل تلك التهديدات التى يتوخى منها إنهاء الأزمة بدون وقوع أى حادث مكدر، توفق إلى حل الأزمة فى الدائرة المعينة له فلم تنتفع مصر بهذا الحل؛ لأنه لم يَسْعَ فى تغيير نص من نصوص الإنذار البريطانى ولم يترك لزعماء أحزاب الائتلاف السياسى متسعًا من الوقت ليناقشوه فيها.

وقد بالغت الصحف الإنكليزية فى وصف فوز المندوب السامى ونسبت إليه أمورًا أخرى لم نقف لها على أثر أو بيان فى تلك الصحف نفسها. وهذا ما كتبه مراسل الديلى تلغراف بالقاهرة فى رسالة مطولة بعثها إلى جريدته:

«ولابد أن اللورد لويد أنصت فى دهشة واستغراب إلى الشيخ الذى حاز سمعة لا حد لها فى الدهاء السياسى والحذق. وقد كان النضال بعيدًا عن المساواة لا لأن اللورد لويد كان يستند على قوة بريطانيا ولكن لأن شخصية المندوب السامى من آخر طراز للمدنية الغربية فواجهت هذه الشخصية التى تشبعت بالخبرة الواسعة والإدارة الاستعمارية رجلاً أنجبته بلاد لا تزال متشبعة بروح القرون الوسطى فكان نزالهما على هذا الحال أشبه بمبارزة بين فارس يلبس دروعًا

ثقيلة ويحمل سيفًا ورمحًا وبين جندى يحمل بندقية حديثة الطراز. وقد حاول زغلول باشا الظهور بمظهر الشجاعة عندما عاد إلى رفاقه الذى كانوا فى انتظاره على أنهم علموا جميعًا أن حكمهم انقضى إلى الأبد.

وعلى كل سيبقى اللورد لويد قابضًا على دفة الحالة لا بفضل مركزه كممثل للحكومة البريطانية فقط بل بفضل شخصيته القوية»[1].

وقال مراسل المورنن پوست فى القاهرة فى تلغراف أرسله إلى جريدته:

«إن اللورد فاز فوزًا صحيحًا:

ولكن هذا المُكاتب وغيره من المكاتبين لا يبينون لنا وجه الفوز ولا يقولون لنا ما هو: فإذا كانوا يريدون بفوز اللورد لويد أنه توصل إلى موطن الولاء والمحبة من الأمة المصرية فإننا نكيل له المدح جزافًا ونتجاوز وصف عمله بالفوز إلى وصفه بالنصر والظفر. أما إذا كانوا يريدون بفوز اللورد لويد تحقيق أمر طلبه بالإبراق بالقوة وبالإرعاد بالشدة فنحن المصريين لا نجاريهم فى هذه الفكرة ولا نعدها فوزًا ونصرًا لأنها مخالفة للواقع ومناقضة للحقيقة. وأما الفوز الصحيح فهو فوز قوة على أخرى تعادلها ماديًا وأدبيًا. وبما أن مصر لا تملك القوة المادية فليس أمامها إلا القوة الأدبية وسلاحها الحجة والبرهان فقط فانتصرت حجة اللورد لويد على حجتنا وهضم حقنا وأصبح باطلاً[2]. نزيد على ذلك أن لزعماء الأحزاب المؤتلفة يدًا عاملة فى تهدئة الجو السياسى بمصر. وهم بميلهم التام للتفاهم مع المندوب السامى والانتهاء معه على حل موافق للجميع سهل عليه مهمته تسهيلاً تامًا. وإذا كان قد فاز ذلك الفوز الذى تتغنى به الصحف اللندنية فللزعماء المصريين أثر فى تكوينه لحفظ العلاقات الودية السلمية بين الطرفين».

وقد دعت هذه الحال الأستاذ فكرى أباظة المعروف بكتاباته البعيدة المرمى أن يكتب فى جريدة الأهرام ما يأتى[3] (كأنه تقرير مرسل من المندوب السامى فى مصر إلى المستر شمبرلن).

---

(١) الأهرام فى ١٦ يونيه.
(٢) الأهرام فى ٨ يوليه.
(٣) الأهرام فى ٢٤ يونيه.

حقًا يا مولاى هذه البلد أم الغرائب والعجائب.

أتدرى أن اختلاف الأحزاب أخطر علينا من ائتلاف الأحزاب؟! قارن بين الحالة الوطنية المعنوية يوم كانت الأحزاب مختلفة. وبين حالتها اليوم والائتلاف وطيد الأركان!!

كنا فى عهد الشقاق نضرب ضربتنا ضربة واحدة فيتلقاها حزب واحد فتسرى نار التحمس فى صفوف أنصاره. أما اليوم فقد ضربنا الائتلاف بأسره. أى خضعت لها الأمة بأسرها ومن حظ الضيعف كاتب هذه السطور إذ كان الائتلاف فى عهده، وأنه كانت الضربة التى تلقاها الائتلاف على يده.

وقد سافر بعد ذلك اللورد لويد فى قطار خاص إلى فلسطين، حيث نزل ضيفًا على اللورد بلومر المندوب السامى فى فلسطين وكان سفره فى ١٠ يونيه(١).

ونشرت الديلى إكسبريس تلغرافًا من مراسلها فى القدس جاء فيه:

«إن اللورد لويد قد رحل إلى القدس وأعلن رسميًا أن الغرض من هذه الزيارة هو تغيير الهواء ولكن يعتقد بعضهم أنها مقدمة لعمل مشترك سيقوم به البريطانيون على ضفتىَّ قناة السويس».

وقال مُكاتب التيمس: «ومن البَدْهىّ أن المندوبين الساميين سيتباحثان فى الحالة فى مصر وعلاقتها بفلسطين»(٢).

وقد عاد لورد لويد فى مساء ١٥ يونيو على قطار خاص. ومرت بعد ذلك الأيام ولم نطلع على ماهية ذلك العمل المشترك فى الجرائد المصرية ولا فى الجرائد الإنكليزية.

ولنا فوق ما تقدم أن نشير بخاصة إلى أن الصحف الإنكليزية كانت دائبة - حتى بعد انتهاء الأزمة على النحو المعلوم - على خطتها فى الحملة على المصريين. شأنها وإياهم فى كل أزمة تقع بينهم وبين إنكلترا.

---

(١) الأهرام فى ١١ يونيه.

(٢) انظر برقيات السياسة فى ١٢ يونيه.

ولم يَفُتْ صحفنا أن تكشف عن سر هذه الحملات المتوالية فقالت الأهرام مثلاً تصفه: «بأنه تهديد بما نحب لنصبر على ما نكره». ثم قالت: وهم يعرفون أنَّا نحب هذا الدستور الذى وصلنا إليه بعد الجهد الكبير وهم يعرفون أنَّا نريد كل الإرادة الاحتفاظ به والحكومة الدستورية فلكى يهددوا الدستور الذى نحب ليمنعونا عن الخروج إلى ما يكرهون يكررون على مسامعنا كل يوم أن هذه المنحة التى منحوها لمصر كانت فوق استحقاق مصر وجدارتها. ولكى يهددوا هذه الحكومة الدستورية التى نهوى ونعشق يلوحون أمام عيوننا بالوزارة الزيورية وأمثالها. هم يخشون سطوة مجلس النواب وسلطانه على الرأى العام فيهمهم أن يظل هذا المجلس ساكتًا عن حقوق مصر التى اختلسها الإنكليز. ويهمهم أن يظل الشعب من وراء ذلك المجلس هادئًا ساكنًا شأن الشعوب التى تَكِل الأمر إلى نوابها تتصرف فى شئونها ملقية على عواتق أولئك النواب مهمة العمل فإذا ظل البرلمان المصرى خافت الصوت فإن الأمور تسير على هواهم والبرلمان لا يسير هذه السيرة إلا تحت ضغط الوعيد والتهديد فهم يتخذون لذلك كل الوسائل والطرق والأساليب(١).

وانبرى بعض الجرائد بسبب تلك الحملات لبث الدعاية المصرية فى أنحاء مختلفة وفى إنكلترا ذاتها، ضد تلك التهم الباطلة التى ترمى بها مصر ولفت نظر الوفد إلى القيام بهذا الواجب(٢).

زيور باشا ولورد لويد:

ابتعد زيور باشا عن الحكومة ومعه زملاؤه المعروفون وسُرَّ الجمهور بابتعاده سرورًا كبيرًا، وليس فى المصريين من يحفظ لشخصه أو لزملائه إلا ذكرى المقت والسخط والاشمئزاز من حكمه العجيب المُهين.

ولكن إنكلترا ترى فيه غير ما يراه المصريون من خواص وعوام، فما كان منها إلا أن أرسلت توعز إلى مندوبها السامى بمصر أن يشكره بكتاب خاص على ما

---

(١) الأهرام فى ٢٩ يونيو.

(٢) «انظر ذلك فى كوكب الشرق، عدد ٢١ يونيه».

أدى لها من خدمات منوعة عدتها جليلة. ففعل المندوب وهذا نص الكتاب المشار إليه:

«لى الشرف أن أبلغ دولتكم أن وزير الخارجية البريطانية كلفنى أن أبلغ دولتكم باسم الحكومة البريطانية إعرابه عن عظيم تقدير حكومة جلالة الملك وإعجابها بالخدم الجليلة التى أديتموها دولتكم فى الثمانية عشر شهرًا الماضية للصداقة الإنكليزية المصرية.

وأن أضيف إلى ذلك أن التحسن الذى تم فى العلاقات بين بلادينا يرجع الجانب الأكبر منه، إن لم يكن كله فى رأى حكومتى، إلى الشجاعة والبراعة السياسية اللتين أظهرتموهما دولتكم فى أحوال شاقة».

«وأؤكد لدولتكم أن تكليفى نقل رسالة حكومتى إليكم قد سرنى وفى الوقت عينه أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عهود اعتبارى وإجلالى لكم».

الإمضاء: لويد

المندوب السامى

أثار هذا الكتاب ضجة وجلبة فى الصحف الوطنية. تخللتها مناقشات غير قليلة نجتزئ منها ما يلى لأنها لم تنحصر فى شخص زيور باشا أو عمله السياسى، بل تجاوزتهما إلى العلاقات المصرية البريطانية.

قالت «السياسة» تعليقًا على هذا الكتاب: «أرأيت فيما رأيت من أعمال الحكومات شيئًا كهذا الذى قرأته؟ حكومة جلالة ملك إنكلترا تعرب لوزير فشلت سياسته وحكومته فى الانتخابات فشلاً لم يشهد التاريخ مثله عن عظيم تقديرها للخدم الجليلة التى أداها للصداقة الإنكليزية المصرية والتى يرجع الفضل فى أدائها إلى الشجاعة والبراعة السياسية اللتين أظهرهما هذا الوزير فى أحوال شاقة! أليس هذا عجيبًا؟ وهل يمكن أن يكون لذلك معنى إلا أن إنكلترا تنصر وزيرًا خذلت أمته الحكومة التى يرأسها شرَّ خذلان.

فهل تريد الحكومة البريطانية بهذا أن تقول إن الانتخابات التى خذلت هذا الوزير الذى عمل لتأييد الصداقة المصرية البريطانية أولت الأمر نوابًا يعارضون هذه الصداقة وهل مثل هذا القول من حسن السياسة فى شىء؟ أوليس معناه أن الحكومة البريطانية تتحدى الأمة المصرية تحديًا ظاهرًا من غير مبرر وبغير سبب؟ وهل هذا التحدى هو الذى يمهد لبقاء العلاقات المصرية البريطانية كما يجب أن تكون من المودة لمصلحة مصر ومصلحة إنكلترا جميعًا!

ثم من هو زيور باشا وما براعته السياسية التى تشهد بها الحكومة البريطانية؟ إن لورد لويد أول من يدرك أن زيور باشا قد يكون رجلاً طيبًا جدًا وقد لا يطمع وهو فى الوزارة فى كثير من أموال الدولة لنفسه ولذويه ولكنه على طيبته لا يساوى كسياسى قرشًا واحدًا. والمصريون يدركون هذا كما يدركه لورد لويد. والإنكليز الملمون بشئون السياسة المصرية يدركونه أيضًا. فهل يليق أن تمنح حكومة صاحب الجلالة البريطانية تقديرها لرجل هذا شأنه؟ أم يكون هذا التقدير مطعنًا عليها داعيًا إلى الاعتقاد بأنها تصدر فى أحكامها عن مصلحة سياسة يقوم بها أى إنسان لها. ولا تصدر عن معنى من معانى العدالة السامية؟

على أن ذلك الخطاب عند من يحسن التقدير لا يمكن أن يفيد زيور باشا بل هو يضيره. إلا أنَّا فى حرصنا على قيام الصداقة الصحيحة بين مصر وإنكلترا لنرجو أن يكون ممثل إنكلترا فى مصر أوسع نظرًا للأمور فلا ينظر إلى شىء من الأشياء من جانب واحد ولا ينسى أن الصداقة الصحيحة هى التى تؤيدها الأمة وتؤازرها»[1].

وقالت البلاغ: «نلاحظ أن هذا الخطاب على ما نذكر هو أول خطاب من نوعه كتبته الحكومة البريطانية إلى وزير مصرى فى مناسبة استقالته من منصبه.

وإننا لا نعلم أن حكومة أجنبية تكتب مثله إلى وزير دولة أخرى فى مثيل هذه المناسبة لأن الحكومات لا تعرف لها علاقة إلا بالحكومات فإذا تخلى وزير عن

(١) السياسة فى ١٥ يونيه.

عمله الرسمى لم تكن له صلة بالدول الأجنبية إلا من طريق حكومته. وإذا أرادت إحدى الدول أن تكافئه على خدمة أداها أو تشهد له شهادة حسنة فى أمر من الأمور نظر فيه فطريقة ذلك أن تهدى إليه علامة من علامات التشريف بالأسلوب المتبع فى إهداء هذه العلامات فلا يجوز له أن يحملها إلا إذا أذنت له حكومته فى ذلك.

أما إذا خطر لدولة أجنبية أن تهدى إلى رجل لم تعد له علاقة رسمية بها خطابًا أو وسامًا بغير واسطة الحكومة التى هو تابع لها، فإنما يدل ذلك على أن تلك الدولة تعتبر الرجل المهدى إليه من رعاياها أو موظفيها المكلفين من قبلها بأعمال يعملونها ويستحقون بها الشكر أو الملامة منها. ولا نظن أن الحكومة البريطانية تجيز لنفسها أن تكتب خطابًا كهذا إلى رئيس وزارة فرنسية أو إيطالية بعد استقالته. ولو كان ذلك الرئيس سببًا للتوفيق بين مصالح البلادين وإبرام اتفاقات مُرْضية بين الطرفين[1].

وقالت «كوكب الشرق»: «إن الذى نفهمه ويفهمه كل عاقل مدرك. أن رئيس الوزارة الذى يستطيع أن يحسن العلائق بين البلدين يجب أن يكون محبوبًا من الشعب. نافذ الكلمة فيه. فهل كان زيور باشا هذا الرجل! وهل فى استطاعة إنجليزى واحد سواء من المقيمين فى مصر أو فى خارجها ادعاء ذلك؟

فهل تريد وزارة الخارجية البريطانية بكتابها إلى زيور باشا أن تدلل من طريق غير مباشر على أن تحسين هذه العلاقة لا يجىء إلا من ناحية السياسة التى سلك رئيس الوزارة سبيلها الشائك المحفوف بالمكاره؟»[2].

وقد نشرت التيمس تلغرافًا لمكاتبها من القاهرة، قال فيه ما يأتى:

«أثار خطاب اللورد لويد إلى زيور باشا سخط صحف الوفد والأحرار الدستوريين التى امتلأت أعمدتها فى الشهرين الماضيين بالفرح فى زيور باشا.

---

(١) البلاغ، عدد ١٦ يونيه.

(٢) كوكب الشرق، عدد ١٧يونيه.

وقد حولت هذه الصحف الآن اهتمامها إلى الحكومة البريطانية ولورد لويد وأخذت توجه إليهما صراحة عبارات غير ودية تكاد تكون قحة. ولا ريب أن خطة العداء التى جرت عليها الصحف التى تنطق بلسان الحكومة نحو إعراب الحكومة البريطانية عن تقديرها لأعمال زيور باشا ومساعيه فى توطيد دعائم الصداقة بين إنكلترا ومصر. تكاد لا تتفق والتصريح الرسمى الذى أُعلن منذ أقل من أسبوع وهو أن الحكومة تريد إيجاد علائق ودية مع بريطانيا»[1].

ولا يخفى على الناظر أن حجة هذه الجريدة فى صدد إعلان الحكومة المصرية الخاص بإرادة إيجاد علاقات ودية مع بريطانيا هى بعينها حجة صحفنا المصرية، باعتبار الكتاب الموجه إلى زيور باشا تصرفًا من شأنه أن يُحْدث الفتور والتراخى فى تلك العلاقات، وهذا ما خشيت وقوعه الصحف الأخيرة والمنطق والواقع يؤيدانها فيما ذهبت إليه. على أن «الاتحاد» الصحيفة المعارضة الآن أبت التسليم بصواب هذا الرأى وأخذت تدافع عن رأيها المخالف بالكلمات الآتية «فياما أعجب هذه» «السياسة» الغراء! ما شأن الانتخابات هنا وأى دخل لها فى هذا الموضوع؟ إن الانتخابات كما يعلم القراء وكما لا تعلم «السياسة» على ما يظهر.... مسألة داخلية. والعلاقات بين إنكلترا ومصر شأن سياسى خارجى وليس ثَم ما يمنع لو عقلت «السياسة» الغراء أن تنجح وزارة من الوزارات فى تحسين العلاقات بالدول الأجنبية وأن تفشل فى الانتخابات «فشلاً لم يشهد التاريخ مثله» كما تقول زميلتنا الغراء! وأى مانع هناك من أن يقترن النجاح فى الشئون الخارجية بالفشل فى شأن داخلى كالانتخابات؟

لا مانع سوى أن جريدة السياسة لا ترضى لنفسها غير التخليط والتخبط. ولقد قلنا من قبل وكررنا ولم يدَّع لا زيور باشا ولا سواه من خلق الله فى مصر أو غيرها خلاف ما قلنا - إن وزارته تلك لم تكن دستورية أو برلمانية وأنها إنما قامت لأن الإنذار الإنكليزى أحدث أزمة أحجم الزعماء الذين يتقدمون الآن

(١) برقيات الأهرام، عدد ١٨ يونيه.

ويتصدرون عن مواجهتها وأشفقوا من أن يتولوا الأمر فى ظلها الراكد. وأن مهمتها الكبرى المقدمة على ما عداها كانت السعى لتحسين العلاقات الإنكليزية المصرية التى أفسدتها حادثة السردار وما سبقها من الطيش والخرف فى تصريف الأمور التى نحتك فيها بإنكلترا. فالآن يجىء ممثل هذه الدولة الإنكليزية التى كانت تبرق وترعد وترغى وتزيد والتى كان يذهب ممثلها فى أربعمائة فارس ليقدم إنذارها. والتى كان جيشها يمثل الجمارك والتى كانت تنوى أن تضع لا ندرى ماذا أيضًا ـ نقول الآن يجىء هذا الممثل للدولة الإنكليزية ويعترف فى كتاب منه باسم دولته واسمه أن وزارة زيور باشا خدمت الصداقة الإنكليزية المصرية. وأن لها الفضل الأكبر فى التحسن الذى تم فى العلاقة بين بلدينا. فماذا فى هذا؟

قد تكون هذه الشهادة أو لا تكون لها قيمة ولكنه لا يسعنا إلا أن نعجب لهؤلاء المتعنتين وإلا أن نتساءل. كانت وزارة زيور باشا تكون مستحقة للاحترام فى نظر هؤلاء القوم لو أنها كانت عملت على توسيع الهوة وزيادة الفساد فى العلاقة بين إنكلترا ومصر وتكفير الجو بينهما؟

ولكن لماذا تثور هذه الصحف؟ لسبب بسيط هو أن يظل كل شىء مجهولاً حتى يتسنى لأبواق الوزارة الحاضرة أن تقصر فخر العمل كله عليها وحدها وأن تغدو لها دون غيرها الفضل فيما كان وما يكون[١].

وبهذه المناسبة نريد أن نأتى على آخر أخبار زيور باشا بطلب الصداقة الإنكليزية المصرية، فقد حضر جلسة افتتاح البرلمان ثم سافر إلى الإسكندرية ليغادرها إلى أوروبا[٢].

وحصل أن تحدث إليه على ظهر الباخرة التى ركبها مراسل جريدة «لابورص» التى تصدر بمصر، فقال له دولته فيما قال أثناء ذلك الحديث إنه مقتنع بأن مصر ستتابع تطورها السلمى فى سبيل التقدم فقد عهد جلالة الملك بأمورها

---

(١) الاتحاد، عدد ١٥ يونيه.

(٢) الأهرام، عدد ١١ يونيه.

لرجل حازم حكيم. فقد برهن عدلى باشا مرارًا عديدة على العقل والاعتدال، وهذه صفات ضرورية اليوم للسياسى المصرى الذى يُعنى بمستقبل وطنه أن مصر فى حاجة إلى السكينة. فى حاجة إلى أن تكون مع الدول الأوروبية على خير من الصلات وأن تتبع سياسة الوفاق مع إنكلترا ومتى تم هذا - وإنى واثق بأنه سيتم - فإن مصر تمضى فى تحسين حالتها العلمية والاجتماعية.

فقال المراسل - هل يصح أن أفهم أن حلفاءكم ستضطرهم ظروف الأحوال إلى اتباع مسلك لا يختلف كثيرًا عن المسلك الذى سرتم فيه من قبل؟

ولكن زيور باشا لم يُجب على هذا السؤال إلا بابتسامة أتبعها بقوله مؤكدًا - إن ما يمكننى أن أقوله لك هو إننى متفائل أعظم تفاؤل بالمستقبل والمستقبل قريب[1].

ومما روته جريدة البلاغ بعددها الصادر فى ٢٨ يونيو عن زيور باشا وهو يودع وزارته العجيبة الوداع النهائى، أنه حالما أُشير عليه بالتنحى عن الحكم ذهب إلى وزارة الداخلية فطلب من المصاريف السرية ألفين من الجنيهات وضعها فى محفظته، ثم توجه إلى القصر العامر فرفع استقالته وأن مجلة الكشكول صرحت بهذا الخبر. وأن طلب الكاتب بالبلاغ إلى الوزارة العدلية الجليلة أن تبحث الأمر وتذيع حقيقته على الناس قطعًا للشك باليقين ومنعًا لبقاء الرئيس موضعًا للقال والقيل. فلم تُعِرْه الوزارة أذنًا مصغية ولم يتحرك ذو شأن فيها بإثبات أو نفى وإذًا بقيت الرواية صحيحة إلى أن يجىء ما ينقضها.

اجتماع البرلمان:

الساعة التاسعة تمامًا «من يوم ١٠ يونيو» وقاعة جلسات مجلس النواب غاصة بالشيوخ والنواب، وقد استقر الأولون فى الجانب الذى على يمين العرش وجلس الآخرون فى بقية القاعة.

وفى مقدمة الصف الأول من أقصى اليسار جلس الأستاذ حافظ بك رمضان رئيس الحزب الوطنى وإلى جانبه نواب هذا الحزب.

---

(١) الأهرام، عدد ٢٥ يونيه.

وجلس الأحرار الدستوريون فى قمة الجبل فى الصف الخلفى والجناح الأيسر والقلب.

أما الشيخ محمود أبو النصر بك وبدراوى باشا وهذا جلس فى سكون بجانب محمود بسيونى بك وحمد الباسل باشا.

وجلس وزراء الدول فى الشرفة الخاصة بهم وكانوا جميعًا بملابس رسمية محلاة بالقصب والأوسمة، ما عدا وزير الجمهورية الألمانية فقد كان بملابس سوداء فراك.

ولا يفوتنا أن نذكر أن المفوضية التركية ودارها واقعة قبالة دار النيابة، رفعت العلم التركى فوق بنائها ابتهاجًا بعيد افتتاح البرلمان.

وعند الساعة التاسعة والربع وصل الرئيس الجليل سعد باشا زغلول فدخل متمهلاً ووراءه مصطفى النحاس باشا، فصفق الحاضرون جميعًا تصفيقًا حادًا طويلاً - وكان قد حُفظ له مكانٌ خالٍ فى الصف الأول من القلب فجلس دولته بين النحاس باشا وشكرى باشا، وأعقبه لورد لويد فدخل الشرفة المخصصة به بملابسه الرسمية تتألق عليها الأوسمة وخلفه المستر هاندر سوبد ثم حاشيته. ثم جاء جلالة الملك ببدلة الفريق العسكرية البيضاء فوقف الحاضرون وجلس جلالته على العرش المُعدّ له، ثم قال: تفضلوا اجلسوا ووقف إلى اليمين دولة نسيم باشا رئيس الديوان الملكى وإلى اليسار كبير الأمناء، وجلس إلى اليمين الأمراء وكان إلى اليسار رئيس مجلس الوزراء فرئيس مجلس الشيوخ فالوزراء.

وقدم كبير الأمناء لجلالته خطبة العرش فنادى جلالة عدلى باشا ودفع بها إليه وكانت مكتوبة على رَقّ غزال مُلفّف ومُحزّم بشريط أخضر وعليه ختم. وفض عدلى باشا الشريط وأعطاه لكبير الأمناء، ثم قرأ الخطبة بصوت مسموع منظم، وهذا نص خطاب العرش[1].

---

(١) الأهرام، عدد ١١ يونيه.

خطاب العرش

«حضرات الشيوخ، حضرات النواب»

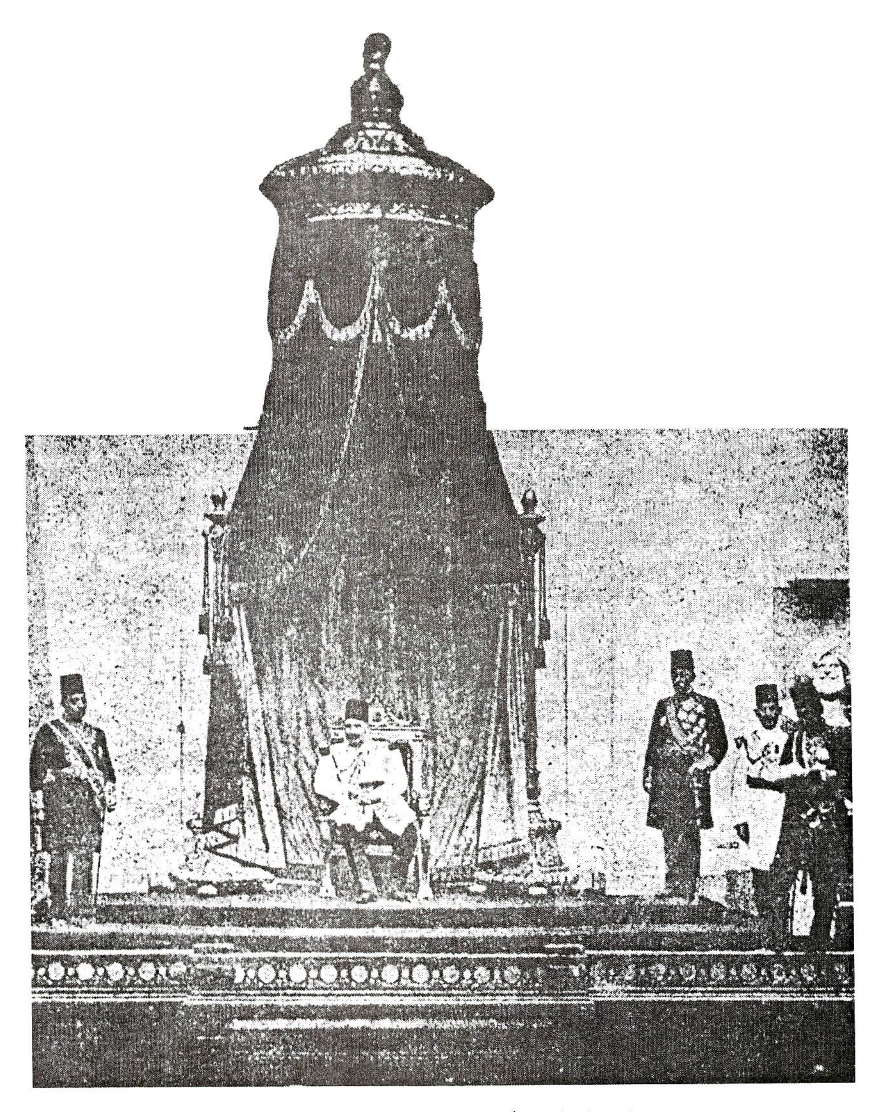
«أحييكم أطيب تحية! وأهنئ حضرات النواب بثقة الشعب بهم، وأعلن لكم اغتباطى بعودة البرلمان إلى الانعقاد، واستئناف الحياة النيابية فإنها وحدها طريق الأمة إلى رقابة حكومة البلاد (تصفيق) والمرشد الهادى إلى مواضع الحاجة للإصلاح والمؤكد لما بين الحكومة والأمة من صلات الثقة وحسن التفاهم (تصفيق)».

«لذا اعتزمت حكومتى أن تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم (تصفيق) وأساس الحريات العامة كما اعتزمت تقوية نظام الحكم الدستورى، وتثبيت أصوله وتوطيد تقاليده».

«ويسرنى أن المجلس الجديد جاء نتيجة انتخابات تجلى فيها اتحاد الأمة، وظهرت رغبتها واضحة فى تمسكها بالدستور (تصفيق) وشدة تعلقها بالحياة النيابية واطراح الخلافات الماضية، باجتناب أسباب الشقاق، وضم الصفوف وتوجيه الجهود إلى إعلاء شأن الوطن، وإحلاله المركز اللائق بتاريخه المجيد (تصفيق) ومما أودع الله فيه من خير وبركة. ويقينى أن المجلس الذى يتولد من هذه الميول الشريفة، ويسير تحت هذا الطالع السعيد، سيكون أقوى سند وأكبر نصير للحكومة على القيام بمسئولياتها الخطيرة».

«وسيكون أول ما تهتم به حكومتى، أخذ الجميع باحترام الدستور (تصفيق) وصيانة الحقوق العامة، وإقرار الطمأنينة فى نفوس الناس على حرياتهم ومرافقهم، بحيث يشعر كل فرد بأن القانون يحميه من الاعتداء ولو وقع من السلطات نفسها (تصفيق حاد) وبأن القيام على المصالح العامة جارٍ على سنن العدل والإنصاف بلا تفريق ولا تمييز».

«وإذا كان من الواجب أن يطمئن الناس على حرياتهم ومرافقهم فإن حكومتى ترى أن حاجة الموظفين، الذين يناط بهم حماية الحريات، وتدبير تلك المرافق لى



عدلى باشا يقرأ خطاب العرش بين يدى الملك

الطمأنينة على مراكزهم ليست بأقل منها وجوبًا (تصفيق) وما داموا يرعون واجبات الوظيفة، ويؤدونها بالأمانة والإخلاص فلن يمسهم ضرر من تغير القائمين بالحكم وستقوم الحكومة بوضع نظام وافٍ تتبين به حقوق الموظفين وواجباتهم ويكون مبنيًا على التوفيق بين المصلحة العامة ومصلحة الموظفين».

«وتعلمون أن البلاد فى حاجة إلى وجوه عديدة من الإصلاح لنضطلع بالمسئوليات العظيمة، التى ألقى الاستقلال عبئها على عاتقها، وتسير فى سبيل الرقى الذى تسلكه، أو يتجه إليه العالم أجمع وسيكون أول ما تعنى به حكومتى فى هذا السبيل نظام التعليم بدرجاته المختلفة: فإن صلاحية كل فرد فى الأمة للقيام بما هُيِّئَ له أو خصص به من الأعمال تتوقف على صلاحية نظام التعليم وسوف لا تقصر الحكومة اهتمامها على ما تقتضيه النظم الديمقراطية والدستور من إيجاب التعليم الأوّلى وتسهيل أسبابه، فإنها ستُعنى عناية خاصة بالتعليم الثانوى والعالى والفنى مع رعاية حاجات البلاد ومصالحها والانتفاع فى تنظيمها بتجارب الأمم الأخرى (تصفيق)».

«كذلك ستحل المسائل الصحية محلاً خاصًا من عناية الحكومة واهتمامها: وتريد حكومتى أن تتبع فى هذا الميدان سياسة إصلاح واسعة النطاق لا تقف عند مكافحة الأوبئة والأمراض واستخدام الوسائل العلمية فى هذا السبيل، بل تمتد إلى تحسين أسباب الصحة العامة، وقد كان هذا التحسين مقصورًا على بعض المدن فيصبح بعد الآن عامًا. ويتناول القرى على وجه خاص ومن المحقق أنه سيستتبع ازدياد نشاط العامل وقدرته على العمل. ولا يخفى عليكم ما تجنيه البلاد بسبب ذلك من الفوائد فى عصر قوامه المسابقة فى الإنتاج».

«وستضع حكومتى موضع البحث والدرس كل ما يرتبط بالأحوال المالية والاقتصادية للبلاد، وستعنى كل العناية بتنفيذ ما يستقر الرأى على أنه خير طريق لتنظيم هذه الأحوال التى لا يخفى ما لها من صادق الأثر فى الحياة العامة للدول. ومن أجدر هذه المسائل بالعناية نظام الضرائب فى الدولة. ويدخل فى ذلك النظام الجمركى. ولا يقل عن هذه المسألة أهمية للبلاد حماية القطن

فى زراعته والنظر فى مشروعات الرى والصرف، وتدبير الأنظمة الخاصة بتجارة الأقطان، وترقية الزراعة والصناعة والتجارة بوجه عام، وإيجاد الموارد الكافية للسكان الذين يزداد عملهم باطّراد».

وفى كل النظم العامة، قضائية أو إدارية أو عسكرية ستتخذ الحكومة سياسة تجديد وإنشاء تسد بها وجوه النقص، وتصلح ما أثبتت التجارب عدم ملاءمته. كما سيكون للمسائل الاجتماعية نصيبها من عناية الحكومة واهتمامها».

«وإنه ليسرنى السرور كله أن أذكر لحضراتكم أن علاقاتنا بالدول الأجنبية على أحسن ما يكون من المودة والوئام، وأن رعاياها متمتعون بتمام الراحة والطمأنينة. وسيكون من أعظم أغراض الحكومة توثيق تلك العلاقات الودية وتنميتها مع المحافظة على المصالح المصرية (تصفيق) كذلك ستحرص الحكومة على أن يشعر النزلاء الأجانب بأن الحكومة ساهرة على راحتهم وطمأنينتهم، وأنها ستجعل للمحافظة على مصالحهم القسط الوافر من عنايتها (تصفيق)».

«وستهتم حكومتى خاصة بالعمل على إيجاد الثقة المتبادلة وحسن العلاقات بين الأمتين المصرية والإنكليزية وحكومتيهما (تصفيق من جزء من الجناح الأيسر) وتهيئة الجو الصالح لحسن التفاهم بينهما لتمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام (تصفيق طويل) وترى حكومتى أن ما اتُّخذ من الإجراءات فى السودان لا يمكن أن يؤثر فى حقوق مصر الشرعية (تصفيق حاد وأصوات برافو) التى مازالت باقية كما كانت، وستبذل الحكومة قصارى جهدها للوصول فى أمرها إلى حل ترتضيه (البلاد تصفيق)».

«وستسعى الحكومة سعيها للاندماج فى عصبة الأمم لتظفر بقسطها من الاشتراك فى الحياة الدولية. ومما يدعو إلى الارتياح أن كان لمصر حظ الاشتراك فى بعض المؤتمرات التى دعت إليها العصبة».

«وستعرض عليكم المراسم التى صدرت فى الفترة التى لم يكن البرلمان فيها منعقدًا، كما ستعرض عليكم الاتفاقات التى أُبرمت فى تلك الفترة مع ألمانيا وفرنسا وإيطاليا».

«وستعرض عليكم أيضًا ميزانية العام الحاضر للنظر فيها واعتمادها. ولكن لما كان الوقت لم يتسع لتفحص الحكومة كل أبواب مشروع الميزانية الذى أُعد فى عهد الوزارة الماضية؛ فستحتفظ الحكومة بالحرية فى إبداء ما تراه ملائمًا من الملاحظات والمشروع تحت نظركم».

«حضرات الشيوخ، حضرات النواب»

«هذه هى الخطة التى ستجرى الحكومة عليها فى أعمالها. ولى عظيم الثقة فى أن تُولُوها صادق معونتكم، وأن تجد منكم المرشد الأمين إلى خير البلاد فى حاجاتها ومرافقها».

«والله المسئول أن يسدد خطانا ويلهمنا سبيل الرشاد (تصفيق حاد طويل)».

وكانت الخطبة تُقاطع بالتصفيق الحاد وكان الرئيس سعد باشا فى طليعة المصفقين، ولما انتهى عدلى باشا قدم الخطبة إلى جلالة الملك فدفع بها إلى رئيس ديوانه وهذا سلمها إلى رئيس مجلس الشيوخ دولة رشدى باشا، فهتف «ليحى الملك» ثلاثًا ورد الحاضرون هتافه.

وبعد انصراف جلالة الملك تولى رشدى باشا الرياسة وتلا سكرتير مجلس الشيوخ محضر جلسة المؤتمر السالفة، وبعد الانتهاء منها أعلن أن مجلس الشيوخ سيستأنف اجتماعه فى الساعة السادسة مساء.

ووضعت هذه الخطبة من جانب الوزارة باشتراك أعضائها عمومًا[1]؛ مما يدل على أن الوزراء يشعرون بالواجبات التى تضمنتها خطبة العرش شعورًا وافيًا فرأوا أن يتفرغوا لوضعها بأنفسهم لا أن يعهدوا فى وضعها إلى لجنة يؤلفها نفر منهم، وقد قوبلت هذه الخطبة بالترحيب والاستحسان من جميع الصحف. أما الصحف الإنكليزية فقالت عنها إنها كانت آية فى الإبهام فيما يختص بالشئون الخارجية كما سنبينه.

---

(١) السياسة فى ٨ يونيه.

تعليقات الصحف الوطنية:

قالت السياسة بعددها الصادر فى ١١ يونيو بعد أن استعرضت مواد الخطبة بما لا يخرج عن معنى الشرح والتحبيذ لها: «إننا نؤمن بالأعمال قبل الأقوال ولكنّا نستبشر بذلك لأن الذى ألقى خطاب العرش والذى سيتولى تنفيذ ما جاء فيه هو حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا، ونحن نعرف عدلى باشا رجلاً غير مسرف فى القول يزن ما يلقيه من كلام بميزان دقيق، لا يرسل كلمة إلا وهو عالم بمغزى أثرها ويقدر مبلغ استعداده لتحقيق معناها. ونحن فى استبشارنا نهنئ البلاد بعودة الحياة النيابية ونهنئ الحكومة بثقة الأمة، كما نهنئها بخطاب العرش الذى حفظ للبلاد كرامتها وحقوقها. ونرجو أن يكون التضامن فى العمل بين البرلمان والحكومة محققًا لما ترجوه البلاد فى هذه المهمة الخطيرة من مراحل حياتها السياسية».

وقالت المقطم ضمن ما قالته[1]:

«غير أننا استغربنا فى الخطاب إجمال ما بقى من الشئون الداخلية الهامة فى فترة واحدة والاختصار فيما يختص بأمور جوهرية كمشروعات الرى والصرف على عبارة وجيزة اكتفى منها بقوله: «والنظر فى مشروعات الرى والصرف» وأغرب من ذلك أن الكتاب عُنى فى هذا الباب بمسألة النظام الجمركى وساوى به حماية القطن فى زراعته وتصريفه والنظر فى مشروعات الرى والصرف مع أنه ختم هذا الفصل بقوله: وإيجاد موارد كافية للسكان الذين يزداد عددهم باطّراد ونحن فى غنى بعد الذى كتبناه من قبل إن نقول لأعضاء البرلمان والسواد الأعظم منهم من الزراع وأصحاب الأطيان أن مسألة مشروعات الرى والصرف هذه فى مقدمة المسائل التى يجب على الحكومة معالجتها بأسرع ما يستطاع لا لتدبير موارد كافيه للسكان الذين يزداد عددهم باطراد فقط، بل للمحافظة على مستوى المعيشة الحالى ورفعه فى المستقبل لأنه لا يزال لمعظم

---

(١) المقطم فى ١٢ يونيه.

أهل البلاد مستوى منحط. ولكى يتيسر للخزينة المال الكافى لتحقيق أمانى الحكومة ومشروعاتها فى سائر أبواب الإصلاح، فإن القاعدة الكبرى لهذا الإصلاح هى زيادة الثروة العامة وإيرادات الحكومة حتى تستطيع البلاد النهوض بأعباء أعمال الإصلاح الاجتماعى الذى لابد منه إذا أريد أن يتيسر السير المراد فى سبيل التقدم والفلاح والرَّغَد والهناء».

وأما جريدة البلاغ الوفدية[1] فإنها قبل كل شىء أبدت اهتمامها بنقطة ضرورة تثبيت أصول الدستور وتوطيد كلماته، فقالت فى هذا الصدد: «لا نظن أن مسألة من مسائل الإصلاح استوقفت الأنظار فى هذه الأيام كما استوقفتها الإشارات التى وردت فى خطاب العرش عن الدستور وضرورة تثبيت أصوله وتوطيد مقاليده والكلمات القوية التى حث فيها الرئيس الجليل بعد ذلك على التفكير من الآن «فى وضع تدابير تشريعية لوقاية الحياة النيابية من التعطيل مرة أخرى». وليس عجيبًا أن يهتم الجمهور بذلك اهتمامًا خاصًا بعد أن رأى كيف عُطلت الحياة النيابية بغير سبب وكيف استبدت وزارة زيور باشا أثناء ذلك فعبثت بكل قواعد الدستور وكل قواعد القوانين وصيرت البلاد مرتعًا للدسائس المنحطة والشهوات الفاسدة».

وأما جريدة الاتحاد: المعارضة الآن، فقد وصفت خطبة العرش بأنها مخالفة لنص الدستور وخالية من الإنصاف وإقرار لما وقع فى السودان. وإليك ما كتبته فى هذا الباب: «لنَقُل كلمة فى هذا الخطاب فإنه فريد فى بابه منقطع النظير بين ما رأينا وسمعنا من خطب العرش. ذلك أنه بيان وزارى. لا خطاب عرش بالمعنى الصحيح. وقد يعلم القراء أن الدستور ينص فى المادة الخامسة والأربعين على أن الملك يفتتح دور الانعقاد العادى للبرلمان بخطبة العرش فى المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال البلاد.

ومعنى «استعرض أحوال البلاد» هو أن يلم الخطاب بكل ما حدث فى الفترة الواقعة بين آخر دور انعقاد البرلمان والدور الذى يُفتتح بهذا الخطاب وأن يشتمل

---

(١) البلاغ فى ١٤ يونيه.

أيضًا على ذكر المسائل المعلقة أى التى ينتظر أن تعرض على المجلس فى هذا الدور لتقرير رأى فيها والذى يستدعى أن تجمع الخطبة بين الإلمام بالماضى والإحاطة بالحاضر والإشارة إلى المستقبل وأنه من الواجب أن تقف الأعضاء على ما تم إلى ساعة اجتماعهم لتكون سلسلة الأعمال متصلة فى أذهانهم.

قد ظلت الوزارة الحاضرة وزارة سبقتها ولم تُعن بأن تنصفها، ولسنا نعنى أنه كان عليها أن تمتدحها، فقد كان حسبها أن تذكر ما تم فى عهدها من الأعمال التى وعدت بها فى خطبة العرش السالفة والتى أنجزتها فعلاً ومما كان حقيقيًا أنه يضاعف حقها فى ذكر أعمالها أنها أول وزارة نفذت ما أعلنت أنها ستعمله فى خطبة العرش. ولولا أن المقام أضيق من أن يتسع لذلك لأتينا على خطبة العرش السابقة وبينًا ما فيها من وعود وما تم إنجازه منها، ولسنا نعلم ما فى تلك من إنصاف للوزارة التى سبقتها وما فى هذه من غمط ليس فيه شىء من اللياقة.

وأدْعَى إلى الدهشة أن الوزارة أبت إلا أن تضع على لسان جلالة الملك إشارة إلى الائتلاف الحزبى الأخير وتعريضًا ضمنيًا بحزن الاتحاد وجلالة الملك ملك البلاد كلها إلا المؤتلفين وحدهم. نعم أن الائتلاف كان من ثماره - غير المنتظرة - أن يتولى دولة عدلى باشا وزملاؤه الوزراء ولكن شكر هذا الظرف كان أحق به لسان الوزارة لا لسان جلالة الملك.

وأهم من ذلك الفقرة الخاصة بالسودان فقد قالت الخطبة عنه: «وترى حكومتى أن ما اتخذ فى السودان لا يمكن أنه يؤثر فى حقوق مصر وستبذل الحكومة قصارى جهدها للوصول فى أمرها إلى حل ترتضيه البلاد».

فما هى هذه الحقوق الشرعية؟ إن الإنكليز يستعملون هذا التعبير الغامض بعينه ويصفون به نصيبنا من الماء. فماذا تعنى الوزارة المصرية، أتعنى هى أيضًا ماء النيل أم له عندها مدلول أوسع؟

فإن كان المدلول أوسع فما لها تعدت عن اللفظ الواضح الصريح إلى الغامض المبهم الذى يتسع حتى تسجل الملكية التامة ويضيق حتى لا يَسَع غير حقوق الجوار أو حقوق الارتفاق؟

وإذا كانت الوزارة لا تجرؤ أن تنص على حقوق مصر فى خطبة العرش، فماذا عسى أن يبلغ من أملها فى الوصول إلى حل ترتضيه البلاد؟

وهى لا تخاف أن تذكر «الاستقلال التام» فى خطبة العرش، فلماذا تتقى أن تصرح بمدى حقوق مصر فى السودان كما صرحت بها فيما يتعلق بمصر؟[1].

قلنا آنفًا أن بعض الصحف الإنكليزية تقول عن الخطاب الملكى إنه كان آية فى الإبهام فيما يختص بالشئون الخارجية. ذلك ما نشرته الديلى تلغراف. لمراسلها بالقاهرة.

قالت المقطم ردًا على هذا القول: ومن الغريب أن يصدر هذا القول من رجل مشتغل بالسياسة يعلم ما يجب التزامه فى الكلام عن الشئون الخارجية ولاسيما السياسية منها، فإن رجال الحكومات أو الناطقين باسمها إذا تناولوا المسائل الداخلية علموا أن هذه أمور يصح أن تعد عائلية وقد تكون موضوع جدال ومنافسة ولكن بين أبناء الوطن الواحد.

وليس الأمر كذلك فى الشئون الخارجية ولا سيما ما كان خلافيًا منها، فالذى يعالجها فى التصريحات الرسمية أو الشبيهة بالرسمية ينص عليه أن يكون شديد الحرص والعناية بما يختار من الألفاظ لكى لا يفرط منه ما يعقد المشكلات بدلاً من أن يحلها. ولا يزال القراء يذكرون أن السنيور موسولينى وزير إيطاليا الأكبر خطب خطبتين أو ثلاثًا من نحو شهرين فقامت تركيا وقعدت وأخذت تعبئ قواتها العسكرية وتحض جزر بحر إيجه وحارت فرنسا فى تأويل قصده وأخذت صحفها تبدى وتعيد ثم تبين أن الوزير الإيطالى لم يقصد أمرًا معينًا دائمًا بل كان يرمى إلى إيقاظ روح الحب والنشاط فى قومه وعلى كل حال لم يبغ المعانى التى استخرجت بالبداهة من أقواله التى اهتزت لها الدوائر السياسية[2].

---

(١) الاتحاد فى ١٦ يونيه.

(٢) عدد ١٣ يونيه.

كأن المقطم لا يرى ضعفًا من هذه الجهة السياسية فى الخطبة من حيث تبليغ مرامى الحكومة المصرية كما هى؛ بل عدها كافية وافية بالمرام.

وكان من المسائل التى عُنيت بها خطبة العرش مسألة الدخول فى عصبة الأمم لتظفر مصر بنصيبها من الاشتراك فى الحياة الدولية. وكان من الطبيعى أن تعرض الخطبة لهذه المسألة مادامت تتكلم فى السياسة الخارجية أى فى الاتصال بالأمم الأجنبية وترتيب العلاقات بيننا وبينها، وذلك لا يمكن أن يتم بمعزل عن الهيئات التى تشترك فيها تلك الدول وفى مقدمتها العصبة.

ولا يجهل المصريون فائدة الدخول فى عصبة الأمم ولكن لا يعقدون عليها من الأهمية أكثر مما تستحقه فمثلها فى علاقات الدول مثل المجتمع فى حياة الأفراد. منه لا تكون ضرورية فى أكثر الأحيان إلا على سبيل المجاملة ومراعاة العرف والتقاليد.

ولطالما رأينا بعض الصحف الإنكليزية تشترط لقبولنا فى عصبة الأمم شروطًا لا يسعنا أن نفكر فى قبولها ولا ندرى ما فائدتنا من دخول العصبة إذا قبلناها فنحن إنما نسعى للاشتراك فى تلك الهيئة الدولية لنصون موقفنا ونحتفظ باستقلالنا وندافع عن حقوقنا ونأمن ما استطعنا طغيان الاستعمار البريطانى علينا. فلا نعلم لماذا نهرب من ظلم إنكلترا هنا لنشترى ظلمها هناك بثمن يسير:

وما لنا وللحوادث الماضية والفروض البعيدة أليس التقسيم العلنى الذى يتفق عليه الإنكليز والإيطاليون فى شأن الحبشة جديرًا بأن يدلنا على مكان الأعضاء الشرقية فى عصبة الأمم وعلى مبلغ ما تراه العصبة لتلك الأعضاء من الحرمان والعقوق!

إن فى مسألة الحبشة لعبرة جديدة ـ بعد عِبَر كثيرة ـ تزيد لنا الثمن الذى يحق لنا أن نبذله ولا نتجاوزه لإنجاح مسعانا فى دخول عصبة الأمم. فهى فائدة أدبية قلَّ أن تقدم أو تؤخر عند استحكام المشكلات ومداهمة الشدائد وهى على

ذلك شيء له ثمنه الذى لا يعدوه وما ثمنه إلا السعى وانتظار الإجابة بغير قلق ولا إشفاق[1].

أعمال مجلس النواب وقراراته

الجلسة الأولى، الخميس ١٠ يونيو

بعد أن رُفعت جلسة المؤتمر توجه أعضاء اللجنة البرلمانية فى مجلس النواب المؤلفة من حضرة محمد سعيد بك نائب دائرة الكفر الغربى باعتباره أكبر الأعضاء سنًا وحضرة مصطفى أبى بكر دمراشى أفندى نائب قلوصنا وحضرة فكرى أباظة نائب سنهوا ومنشاه فتحى أصغر الأعضاء سنًا، إلى القصر الملكى لتقديم فروض الشكر والولاء إلى الذات الملكية. ولما عادوا رأس الجلسة الأولى حضرة محمد سعيد بك أكبر الأعضاء سنًا، وجلس فى كرسى السكرتيرية إلى يمينه وإلى يساره عضوا اللجنة البرلمانية.

أعلن الرئيس افتتاح الجلسة. وعند ذلك أخذ النواب يحلفون اليمين المنصوص عليها فى الدستور.

ثم بوشر انتخاب رئيس المجلس فترك صاحب الدولة سعد زغلول باشا القاعة، ولم يلبث أن انتُخب رئيسًا للمجلس بأغلبية ٢٠٢ من الأصوات مقابل صوت واحد ناله حضرة محمد توفيق حسن أفندى نائب العرب.

وعلى أثر إعلان النتيجة دخل حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل قاعة الجلسة فقوبل بالتصفيق الشديد. ثم وصل دولته إلى كرسى الرياسة وسلم على حضرة محمد سعيد بك شاكرًا.

ثم وقف دولته وألقى كلمة حيًا بها النواب وشكرهم. وقد قوبلت كل فقرة منها بالتصفيق الشديد[2].

---

(١) البلاغ، عدد ٢٨ يونيه.
(٢) الأهرام ١١ يونيه.



سعد زغلول باشا — الدكتور نجيب اسكندر — حامد العلايلي بك — ابراهيم راتب بك

محمد حافظ رمضان بك — حسن حسيب باشا — الدكتور حافظ عفيفي بك — الدكتور حامد محمود

عبد الحليم التمسي افندي — علي الشمسي بك — علي ابراهيم رضوان بك — نجيب الغرابلي باشا

محمود حسن حامد افندي — محمد سعيد بك — محمد البدراوي عاشور باشا — مصطفى النحاس باشا



عبد الله ابو حسين بك
الاستاذ محمود صبري
راغب اسكندر افندي
ابراهيم الهلباوي بك
علي سليمان بك
محمد علي سليمان بك
حمد الباسل باشا
توفيق دوس باشا
جورج خياط بك
محمد محمود باشا
محمد علي باشا
فخري عبد النور بك
توفيق اندراوس افندي



عبد العزيز الزاهر
عماد بك اسماعيل
سلطان بك السعدي
محمود باشا عبد الرازق
مرقص حنا باشا
الاستاذ عزيز المولد الجندي
عبد الحليم بك العطبلي
علي لبيطه بك
مصطفى بك هاشم
ابراهيم دسوقي اباظه بك
اسماعيل صدقي باشا
عبد الحميد سعيد بك
الاستاذ وليم مكرم عبيد
ابراهيم بهجت بك
الشيخ مصطفى محمد السيد
الاستاذ محمد كامل حسين الابيوطي

وانتُخب لوكالة الرياسة ويصا واصف بك بأغلبية ١٧٦ صوتًا ومصطفى النحاس باشا بأغلبية ١٧١ صوتًا. فنهض على أثر ذلك كل من الاثنين وخطبا المجلس شاكرين ثقته بهما.

ثم تأجلت الجلسة إلى الساعة السادسة مساء وفى الميعاد المذكور أعلن حضرة الرئيس بالنيابة افتتاح الجلسة.

وفى أثناء ذلك حضر الرئيس مجلس الوزراء ومعه بعض زملاؤه وألقى خطبة على الحاضرين قوبلت بالتصفيق الحاد، وشكره الرئيس بالنيابة على تهانيه باسم حضرات النواب وتمنى أن يعمل الجميع بالاتحاد للمصلحة العامة(١).

استقالة دوس باشا:

تكلم السكرتير بعد ذلك عن توفيق دوس باشا بأنه أرسل استقالته من عضوية المجلس. وجرت مناقشة على قراءة كتاب الاستقالة من عدمها، ثم تقرر باتفاق الحاضرين تأجيل النظر فى الاستقالة لأول جلسة بعد اليوم(٢).

نص مشروع الرد على خطاب العرش

«يا صاحب الجلالة»

«تشرف مجلس النواب بسماع خطاب العرش وتبين له أنه مشتمل على خطة حكيمة. ومقاصد جليلة يترتب على تحقيقها سعادة البلاد ورقيها».

«وأن هذا المجلس الذى هو وليد إرادة الشعب وممثل وحدته ليغتبط كل الاغتباط بما تضمنه خطاب العرش من الرغبة الصادقة فى تقديم نظام الحكم الدستورى وتوطيد تقاليده بحيث يشعر كل فرد بأن القانون يحميه من كل اعتداء وإن وقع من السلطات نفسها ويؤيد المجلس ما اعتزمته حكومة جلالتكم من اتباع سياسة الإنشاء والتجديد فيما يتعلق بمصالح الدولة ومرافقها فى الداخل.

(١) الأهرام فى ١١ يونيه.
(٢) الأهرام فى ١٣ يونيه.

وتوطيد علاقات مصر الودية بالدول الأجنبية عمومًا والدولة الإنكليزية خصوصًا.

«والمجلس يرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفق وزراء جلالتكم إلى تحقيق هذه المقاصد الوطنية السامية. وأن يطيل بقاءكمْ ويقيم على الدستور عرشكم. ويزين بالاستقلال تاجكم ويجعل عهدكم عهد حق وحرية وسلام»(١).

القاهرة ٧ ذى الحجة سنة ١٣٤٤ ـ ١٧ يونيو سنة ١٩٢٦.

سكرتير اللجنة	رئيس اللجنة
وليم مكرم عبيد	ويصا واصف

عُرضت المراسيم والقوانين الصادرة بين سنتىْ ١٩١٤ و١٩٢٤، فقال الرئيس: الآن يجب أن تحول هذه المراسيم والقوانين على اللجان المختصة إلا فيما يختص بالاقتراحات فلا أرى محلاً الآن لاحالتها على اللجنة؛ لأنه إذا كان صاحب الاقتراح موجودًا فيمكنه أن يجدده وإن لم يكن موجودًا معنا فقد ذهب الاقتراح بذهاب صاحبه.

وبعد أخذ ورد بين الرئيس وبعض الأعضاء فى هذا الصدد اتفق الرأى على العمل بما قاله الرئيس.

قال الرئيس: أنا لا أرى لزومًا لقراءة الاستقالة (استقالة توفيق دوس باشا من عضوية البرلمان) وعقَّب على هذا القول مقرر لجنة الطعون بأنه ممانع فى التلاوة لأنها مطولة، أى أن يُكتفى بالإشارة إليها فى محضر المجلس ولذلك سوابق دستورية فى مجلس نواب فرنسا، فوافق الأعضاء على هذا الاقتراح.

ثم أخذ بعض الأعضاء فى مناقشة الاستقالة، فمنهم من قال: يجب أن تقبل ولا يرغم نائب على البقاء فى نيابته وهو لا يريدها ولا لزوم لاستمرار التحقيق فى الطعن المتقدم على صحة انتخابه لأن نتيجة التحقيق لا تفيد المجلس فى

---

(١) الأهرام، عدد ١٩ يونيه.

شىء إذ هو لا يمكنه إذا وقف على جريمة ما فى ذلك الانتخاب أن يستجوب ويعاقب إلا الشهود الذين يتخلفون عن إجابة الدعوة الصادرة إليهم من لجنة الطعون. وغيرهم من قال إن النائب المستقيل أو المتوفى إذا طعن فى انتخابه فيجب التحقيق فى ذلك للوقوف على جريمة انتخابه تكون ارتكبت ضد القانون فالمجلس إن لم يعمل فيها من جانبه شيئًا فيمكنه أن يوصلها إلى الدوائر المختصة فتقوم بما يحفظ المصلحة القانونية ويبرهن أيضًا للدائرة التى جرت فيها الانتخابات أنه ساهر على الحقوق الانتخابية فتطمئن القلوب إلى هذا السهر مما يجعل أصحابها حريصين على القانون والنظام وهذا ما جرى عليه مجلس نواب فرنسا.

وقال فريق ثالث من هؤلاء إن توفيق دوس باشا طعن فى المجلس بقوله إنه يستقيل حذرًا من تغلب الحزبية على الآراء فيقرر فساد انتخابه بغير حق. وهذا مما لا يرتضيه لنفسه وهو مع ذلك على تناقض عظيم إذ إنه فى أول الأمر قدم مذكرة بأنه متمسك بنيابته ولم يمضِ على تقديمه تلك المذكرة أربع وعشرون ساعة حتى قدم للمجلس عريضة أخرى يقول فيها إنه لا يتمسك بالنيابة وأنه يستقيل. فالأحسن أن يمر المجلس بكلامه مر الكرام ويحول دون رأيه إذ إنه يريد أن يحدث ضجة فى هذه المسألة فيكون هو فى كفة والمجلس بجانبه فى أخرى وهذا مما يجب أن لا يحصل.

وقال أحدهم مبينًا بعض الظروف والمؤثرات التى دخلت على أمر الاستقالة حتى جعلت لها صيغة دقيقة من الناس: من يقول إن جلا هواه مع مصر وقلبه معها يستحيل عليه مهما كان حانقًا أن يجنح لمثل هذا الطعن فى أربعة عشر مليونًا ممثلين فى أشخاص حضرات النواب بل أحدهم تغالى إلى حد القول بأن هذه المطاعن التى تضمنتها الاستقالة هى قطعة مما أُثير فى الصحافة الأجنبية بل قيل ما هو أشد صراحة من ذلك، قيل إن الروح التى كتبت الاستقالة هى الروح التى أملت على بعض مراسلى الصحف الأجنبية الحملة التى حملتها على المجلس.

ونظر هذا القائل إلى أن استقالة دوس باشا بتلك الكيفية نتيجة لشرع كلى لو أنصف دوس باشا نفسه لما أقدم عليه، بل كان ينتظر نتيجة التحقيق فى الطعن فيجد عند مخالفة القانون فى ذلك نصيرًا له من الرأى العام لا يستهان به. فهل تسرعه هو من اقتناعه بفساد انتخابه يا تُرى[1].

تكلم مقرر لجنة الطعون بطلب الرئيس بالنيابة فقال: يهمنا أن يكون المجلس هو وحده صاحب الشأن فى تقرير صحة الترشيح والنيابة دون غيره. إن السلطة الإدارية ليس لها حق البحث فى صحة الترشيح أو فساده بوجه من الوجوه. بل الأمر موكول إليكم. وقد رأت اللجنة أن تبين فى صدر كل تقرير ما يثبت صحة الترشيح أو فساده من محضر أربعة طعون وبعد المناقشة فى رأى اللجنة فى كل عضو من الأعضاء الأربعة أُخذ رأى اللجنة فأقره المجلس[2].

أعمال مجلس الشيوخ وقراراته

البداءة:

تُلى المرسوم الخاص بتعيين حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيسًا للمجلس.

وقد ألقى دولته الكلمة الآتية:

«أحييكم وأحيى فى اجتماعكم اليوم عودة البلاد إلى الحياة الدستورية وإنى لفخور بما نلته من الشرف بتوليتى رياسة مجلسكم الموقر وأؤكد لكم أنى سأقوم بتأدية واجبى بينكم بدون التحول قيد شعرة عن الخط المستقيم وفقنا الله جميعًا إلى ما فيه خير مصرنا العزيزة».

وعلى أثر ذلك نهض علوى بك الجزار وتكلم عما لدولة رشدى باشا من الآثار الخالدة فى سَنّ الدستور، وقال إن الأعضاء جميعًا ينظرون إلى دولته نظرهم إلى الوالد الجليل الذى يسوى بين أبنائه. وهنأ زملاءه الذين دخلوا الوزارة

(١) انظر أصل الاستقالة فى أهرام ١٨ يونيه.
(٢) الأهرام فى ٢٧ يونيه.

باختيارهم من هذا المجلس، مؤملاً أن تستقبل البلاد بهم عهدًا سعيدًا وترى فى أيامهم خيرًا كثيرًا فصفق الأعضاء.

ثم نادى الرئيس أصغر الأعضاء سنًا: على عبد الرازق بك. وفهمى ويصا بك. وأحمد عبده بك. وإبراهيم الطاهرى بك. لتولى السكرتارية المؤقتة فجلسوا جميعًا بجانب الرئيس.

ثم ذكر أسماء المتوفين من الأعضاء، وهم: الدكتور سعد الخادم بك. وبسيونى بك الخطيب. ومصطفى إسماعيل أبو رحاب باشا وعبد الظاهر خليل بك.

ثم قرأ موظف السكرتارية استقالة دولة توفيق نسيم باشا. وبعد الموافقة على محضر الجلسة السابقة وقراءة ثلاثة مراسيم بتعيين حضرات أصحاب الدولة والمعالى والعزة عبد الخالق ثروت باشا وأحمد ذى الفقار باشا ومحمود أبو النصر بك أعضاء بالمجلس وتحليفهم اليمين، شرع فى انتخاب مكتب إدارة المجلس فنال علوى بك الجزار (٧٦ صوتًا) ومحمد بسيونى بك (٦٨ صوتًا) لوكالة الرياسة.

وقد ألقى كل من الوكيلين كلمة شكر بها المجلس على ما أبداه من ثقة نحوه.

ثم انتُخب عبد الفتاح رجائى بك: (٨٢ صوتًا) وعلى عبد الرازق بك (٨٠ صوتًا) ومحمد أحمد بك الشريف (٧٨ صوتًا) ومحمد بك عز العرب (٦٨ صوتًا) للسكرتيرية.

وانتخب محمد محمود خليل بك: (٨٥ صوتًا) وسيد فوده بك (٦٢ صوتًا) للمراقبة.

وشُكِّلت لجنة للرد على خطاب العرش قوامها تسعة أعضاء. ثم شرعت الهيئة فى انتخاب أعضاء اللجان المختلفة بدلاً من أعضاء توفوا أو دخلوا فى الوزارة. أو تنازلوا عن عضويتهم فيها. وبعدئذ قررت الهيئة بالأكثرية أن يكون العمل أيام الإثنين والثلاثاء والأربعاء. وأعلن الرئيس بورود المراسيم التى لها قوة القانون والتى صدرت أثناء تعطيل المجلس من ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ ثم رفعت الجلسة[١].

---

(١) الأهرام فى ١١ يونيه.

ثم قرأ مشروع الرد على خطاب العرش وهو:

«يا صاحب الجلالة»

«إن مجلس الشيوخ يتلقى تحية جلالتكم بفائق السرور وعظيم الابتهاج ويبدى اغتباطه بعودة الحياة النيابية والاعتزام على جعل الروح الدستورية قاعدة لحكم البلاد فإنها الطريق الوحيد فى حسن الصلات بين الأمة وحكومتها والأساس الوحيد لكل ما يطلب من إصلاح».

«ويتقدم المجلس لجلالتكم بمزيد الشكر على ما تضمَّنه خطاب عرشكم المُفدَّى من المبادئ التى يعتقد أن فى تنفيذها تحقيق ما تريده الأمة من سعادة حسية ومعنوية.

نسأل الله جلت قدرته أن يمد فى عمر جلالتكم حتى تتمتع البلاد بما ترنو إليه من سعادة ورفاهية فتعيد مجدها وتحل المقام اللائق بها بين الأمم إنه سميع مجيب الدعاء».

رئيس اللجنة

يوسف وهبة

فصفق الأعضاء ووافقوا على هذا الرد. ولكن أبو النصر بك قام وقال: من المألوف فى جميع المجالس البرلمانية أن خطاب العرش هو الفرصة الوحيدة التى يُسمح بها لأعضاء الأحزاب المعارضة بالكلام فى سياسة الحكومة.

وتقدم اقتراح من الأستاذ فانوس لفتح باب المناقشة فى الرد على خطاب العرش.

فطلب الرئيس من الأعضاء الموافقين على هذا الاقتراح الوقوف وإذا بعدلى باشا رئيس مجلس الوزراء يقول إن الوزارة توافق على فتح باب المناقشة.

ثم أُخذ الرأى على قفل باب المناقشة. فوافقت الأكثرية على قفله[1].

---

(١) السياسة فى ١٧ يونيه.

المكافأة البرلمانية:

قرأ السكرتير كتابًا ورد من رياسة مجلس النواب بتبليغ مجلس الشيوخ القرار الصادر عن المكافأة البرلمانية، وهو القرار الذى يعتبر أن المكافأة البرلمانية قد صدرت بقانون صدر سنة ١٩٢٤ بجعلها ٦٠٠ جنيه فى السنة. وأن القرار الذى صدر سنة ٢٦/٢٥ من مجلس الوزراء بتخفيضها إلى ٣٦٠ جنيهًا مصريًا لا يؤثر على تنفيذ القانون مطلقًا.

ثم قرأ مذكرة من هيئة المراقبة بمجلس الشُيوخ عن هذا الموضوع، جاء فيها: أنه فى يوم ٣ مايو سنة ١٩٢٥ أثناء تعطيل البرلمان صدر قرار من مجلس الوزراء بإنقاص هذه المكافأة إلى ٣٦٠ جنيهًا وأدرجت المكافأة على هذا الأساس فى ميزانية الدولة لسنة ٢٦/٢٥ التى صدرت بمرسوم استنادًا إلى المادة ٤١ من الدستور. وقد اعترضت هيئة المراقبة حينئذ على ذلك كما هو مبين فى خطاب منها لدولة رئيس المجلس ومُبلَّغ فى ١٤ مايو سنة ١٩٢٥ إلى رياسة مجلس الوزراء وإلى وزارة المالية. وأن هيئة المراقبة تقترح الآن أن يقرر المجلس الموافقة على ما قرره مجلس النواب بهذا الشأن ويصرح أن القرار الصادر من مجلس الوزراء فى ٣ مايو سنة ١٩٢٥ بإنقاص مكافأة أعضاء البرلمان بمجلسيه لا يؤثر مطلقًا على القانون رقم (١) لسنة ١٩٢٤ الخاص بتحديد مكافأة أعضاء البرلمان؛ وبناء على ذلك يجب على المراقبة مباشرة صرف المكافأة طبقًا للقانون المذكور.

ذكر الرئيس أن هذه المذكرة سابقة لأوانها وتساءل لماذا لا ننتظر موعد البحث فى هذا الاعتماد من الميزانية؟ واعترض أحد الأعضاء فقال إن حضرات الإخوان لا ينسون الضجة التى قامت بالنسبة لتقدير المكافأة بمبلغ ٦٠٠ جنيه. وقامت الصحف فى حينها. وكنا على اختلاف الأحزاب نرى السخط العام من الرأى العام. فلما صدر قرار مجلس الوزراء بإنقاص مبلغ المكافأة بردت قلوب الأمة لأن المبلغ كان مبالغًا فيه. نحن نمثل الأمة ولسان حالها. فيجب أن نكون طوع إرادتهم.

وصرح آخر بأنه بصرف النظر عما إذا كانت إثارة هذه المسألة الهامة مما يتفق مع اللياقة أم لا أرى أننا إذا دخلنا فى هذا الموضوع عدنا إلى أنفسنا بالنقد

- إن إنقاص المكافأة البرلمانية إلى ٣٦٠ جنيهًا لم يكن كما أشير إليه فى مجلس النواب - بناء على قرار وزارى ولكنه صدر طبقًا لمرسوم صدر وصدرت به الميزانية ونقد فعلاً وجرى عليه العمل فى مختلف الأنحاء والمصالح. فلماذا بالأمس قرر تشكيل لجنة سماها مجلس النواب لجنة الشئون الدستورية وفى اعتقادى أنها لجنة مخصوصة لبحث مشروعية دستورية أو عدم دستورية القوانين التى صدرت أثناء عطلة البرلمان وما يترتب على ذلك من النتائج. ومن أى تاريخ ابتدئ هذا البطلان. قانونٍ صدر بميزانية السنة السابقة وهو لا يزال نافذ المفعول فماذا يريدون الآن؟، هل يسنون من بين تلك القوانين قانونًا خاصًا؟، هذا ما لا أظنكم توافقون عليه.

فرد عليه أحدهم بأن المكافأة البرلمانية صدر بها قانون يعد قائمًا إلى أن يصدر قانون آخر. قالوا إن هذا القانون صدر به مرسوم فالواجبُ البحث فى هذا القانون هل هو دستورى أم غير دستورى هذا القول غير معقول.

أولاً - لأنه لم يصدر قانون مطلق بالمْيزانية والمقرر بالميزانية إنما كان لميزانية سنة ١٩٢٤ فقط.

يلزم أن نفهم قبل كل شىء أنه لا يجوز تعديل قانون صدر من قبل إلا بقانون. والمرسوم الذى صدرت به الميزانية المذكورة معدوم الوجود مادام لا يجوز لمجلس الوزراء أن يبطل مفعول قانون صدر طبقًا للدستور.

وعقبه آخر فى الرد فقال إن المرسوم بالموافقة على ما صرف وعلى ما يسعون من الميزانية صدر من مجلس الوزراء. ولكن هل صدر حقيقة ذلك المرسوم؟ إنهم يجعلون قرار مجلس الوزراء الذى صدر بإنقاص المكافأة إلى ٣٦٩ جنيهًا مرسومًا. إن المبالغ التى صرفت بناء على ذلك القرار الوزارى لا يمنع من العمل بالقانون.

أُخذ الرأى على اقتراح هيئة المراقبة فوافق عليه المجلس بالأكثرية[1].

■■■

---

(١) السياسة فى ٣ يونيه.

الفصل الثالث
متفرقات



استقالة المستر كرشو من مستشارية محكمة الاستئناف الأهلية

شاع فى صباح يوم ٢ يونيه أن المستر كرشو استقال من منصبه فى محكمة الاستئناف الأهلية طبقًا لما كان ينويه. ولكن الدوائر الرسمية لم تؤيد هذه الإشاعة. والظاهر أن تلك الدوائر أبت أن تبوح بشىء قبل أن تنتهى مقابلة فخامة المندوب السامى البريطانى لصاحب الجلالة الملك فى قصر عابدين، فبعد هذه الزيارة صار فى الإمكان إذاعة ما كان مكتومًا.

وبعد هذه المقابلة أرسلت دار المندوب السامى البريطانى مذكرة إلى دولة رئيس الوزراء عن مسألة الحكم فى قضايا الاغتيال السياسية.

وقد تسلم دولة رئيس الوزراء هذه المذكرة وأبقاها معه لعرضها على زملائه فى الوقت المناسب، وفحواها أن الحكومة البريطانية بعدما أبلغت ما قدمه القاضى كرشو من الاستقالة. تحتفظ بما تراه فى حكم المحكمة وتأبى فى الوقت عينه أن تقبل هذا الحكم برهانًا على براءة الأشخاص الأربعة الذين أشير إليهم فى كتاب الاستقالة.

وقالت المذكرة فى الختام إن الحكومة البريطانية تحتفظ أيضًا لنفسها بالحرية التامة لتتخذ من الإجراءات ما يظهر فى المستقبل أنه ضرورى لأداء ما عليها من الالتزامات لكفالة سلامة الأجانب فى هذه البلاد[1].

---

(١) المقطم، عدد ٤ يونيه.

«وهذه صورة الاستقالة»

«حضرة صاحب المعالى وزير الحقانية»

«تأسفت لاضطرارى إلى أن أخبر معاليكم بأنى بعد مداولة مع زميلى دامت خمسة أيام أجدنى لا أستطيع الموافقة على الحكم الصادر فى قضية محمد فهمى على وآخرين إلا فيما يتعلق بمحمد فهمى على (المحكوم بإعدامه) ومحمود فهمى النقراشى (المحكوم ببراءته) وعبد الحليم البيلى (المحكوم ببراءته) فإن الإدلة على الاثنين الآخرين كانت غير كافية.

أما باقى الحكم فهو لزميلى. ومن رأيى أن حكم البراءة فى قضايا محمود عثمان مصطفى والحاج أحمد جاد الله وأحمد ماهر وحسن كامل الشيشينى يتناقض مع وزن الأدلة بدرجة تجعله خطأ قضائيًا خطرًا. ولقد بلغت خطورة هذا الخطأ القضائى فى اعتقادى وجسامة الأخطار التى تنتج من الحكم حدًا جعلنى أعتبر أن من واجبى فى هذه الحالة الخروج على مبدأ عدم جواز إفشاء أسرار المداولة، وبناء على ذلك توجهت مباشرة بعد إصدار الحكم إلى دار المندوب السامى وأطلعت فخامته على رأيى بصفته حاميًا للأجانب بمصر.

وقبل أن أفعل ذلك كنت متيقنًا بأن هذا الإخلال الشكلى بواجبى كقاضٍ يترتب عليه أن أضع استقالتى بين يديكم وشعرت أيضًا بأنه ما كان يصح لى أن أفعل ذلك حتى يحضر الحكم ويُختم، وقد أتم زميلاى الحكم أمس ووقّعته أنا طبقًا للقانون. وعلى ذلك فليس هناك عائق الآن عن إرسال استقالتى إليكم.

وبالرغم من أن الطريق التى اخترتها ستوقعنى فى خسارة مالية جسيمة جدًا. ولست رجلاً غنيًا فإنى أشعر من ضميرى بأنه يجب علىَّ أن أحلل نفسى من البراءات السالف ذكرها وليست لدى من وسيلة سوى وضع استقالتى بين يديكم.

وأؤكد لمعاليكم أننى بعد خدمتى زمنًا طويلاً بالحكومة المصرية ونظرًا للأصدقاء العديدين الذين اتخذتهم هنا أشعر بمنتهى الألم والأسف وأن أجد نفسى مجبرًا على قطع علاقاتى بمصر.

وأتشرف بأن أبقى لمعاليكم[1]. المخلص

٢ يونيه سنة ١٩٢٦ فون فيلكى كرشو

ولما قدم المستر كرشو استقالته إلى وزارة الحقانية رأى أحمد ذو الفقار باشا وزير الحقانية وقتئذ أن يمنحه إجازة مدة شهر وأن يطلب إليه وضع تقرير عن رأيه فى الحكم الذى بنى عليه سبب استقالته، وقد كتب المستر كرشو تقريره باللغة الإنكليزية فى ٤٨ صفحة من صفحات ورق الفولسكاب وهذا بمثابة نقض للحكم.

وأرسلت وزارة الحقانية هذا التقرير إلى رياسة محكمة الاستئناف العليا بناء على طلبها[2].

ذكرت السياسة (عدد ٦ يونيه) أن المستر كرشو كان بعد إصداره الحكم فى قضية الاغتيالات السياسية قد رتب أعماله فى دور جنايات شهر يونيه وتسلّم أوراق القضايا المقرر نظرها أمام المحكمة فى هذا الدور، وبعد مضى بضعة أيام على ذلك رد الأوراق إلى رياسة محكمة الاستئناف دون أن يبين لها السبب فى ذلك. ومن يومئذ لم يحضر المستشار كرشو لمحكمة الاستئناف ولم يقدم استقالته إلى وزير الحقانية عن طريق محكمة الاستئناف.

وأن هناك مذكرة من بعض حضرات مستشارى محكمة الاستئناف، يطلبون فيها من سعادة أحمد باشا طلعت رئيس المحكمة دعوة جمعيتهم العمومية إلى الانعقاد والنظر فى حادث استقالة القاضى كرشو. وقد اجتمعت الجمعية العمومية للنظر فى استقالة المستر كرشو فى صباح يوم ٢١ يونيو ما عدا بعض

(١) الأهرام فى ٣٠ يونيه.
(٢) السياسة فى ٢٤ يونيه.

الأعضاء لسفرهم بالإجازة، وكان بين الحاضرين المستشاران كامل إبراهيم بك وعلى عزت بك زميلا المستر كرشو فى قضية الاغتيال السياسى.

وكانت الدعوة وجِّهت إلى المستر كرشو لحضور الاجتماع ليذكر لجمعية المستشارين الأسباب التى دعته إلى الإباحة بسر المداولة وترشيح رأيه على رأى زميليه، وقيل إن جنابه وعد بالحضور ولكنه لم يحضر الجلسة.

وبعد البحث والمداولة فى المسألة وضعت الجمعية أربعة قرارات وافق عليها الحاضرون بإجماع الآراء، وهذا نصها:

انعقدت الجمعية العمومية لمستشارى محكمة استئناف مصر الأهلية بسراى المحكمة فى يوم الإثنين ٢١ يونيو الساعة العاشرة إفرنكى صباحًا للنظر فى مسألة استقالة جناب المستر كرشو المستشار بالمحكمة. وقد قررت بإجماع الآراء أن استقالة جنابه تلاحظ الهيئة عليها الأمور الآتية:

أولاً: أن بها انتهاكًا صريحًا لحرية القانون بإفشاء سر المداولة وذلك الانتهاك الذى أقره فى كتاب استقالته.

ثانيًا: أن بها خروجًا على واجبات وظيفة وحقوق الزمالة وعُرْف القضاء بمساسه برأى زميليه بأقسى ما يطعن به على الأحكام واعتباره رأيه أصح وأعدل من رأيهما مع أن الأغلبية هى الحكم فى هذه الشئون ولها كل الاحترام الذى يتطلبه القانون للأحكام.

ثالثًا: أنه لا يوجد على الإطلاق أى مبرر يسمح للقاضى بأن يخرج على القوانين التى أقسم على تطبيقها ولا الخروج على عرف القضاء وعلى واجبات الوظيفة وحقوق الزمالة التى هى أجلُّ واجبات القاضى. من أجل هذا فالجمعية العمومية لمستشارى محكمة مصر الأهلية تأسف جد الأسف وتبدى عظيم الاستياء لوقوع المستر كرشو فى هذا الخطأ الصُّراح الذى لا يرى له مبررًا.

رابعًا: أن التقرير المقدم من مستر كرشو بوجهة نظره فى الحكم الذى صدر من دائرته والمُبلَّغ للمحكمة من وزارة الحقانية بكتابها المؤرخ فى ١٩ يونيو سنة

١٩٢٦ تحت رقم ٤٩٦ لعرضه على الجمعية العمومية قد رأت الهيئة بالإجماع أيضًا استبعاده وأن لا ينظر فيه إذ الأحكام إنما هى عنوان الحقيقة وواجبة الاحترام ولا يجوز البحث فيها إلا بطرق الطعن القانونى(١).

وقد وقّع وزير الحقانية قرارًا بشأن استقالة المستر كرشو بقبولها وإقالته من الخدمة، مع حرمانه من معاش التقاعد لعدم بلوغه السن القانونية فى ٢٩ يونيو سنة ١٩٢٦.

وقد أُرسلت صورة هذا القرار على أثر توقيعه إلى سعادة طلعت باشا رئيس محكمة استئناف مصر الأهلية لإبلاغه لحضرات مستشارى محكمة الاستئناف مجتمعين بهيئة جمعية عمومية(٢).

هذا ما جرى فى الدوائر الرسمية بسبب استقالة المستشار الإنكليزى الجنسية، وقد شعر العموم أن فى الاستقالة لعبة سياسية مدبرة الظاهر أنه يراد بها وبالمذكرة التى قدمتها دار المندوب السامى لرياسة مجلس الوزراء لتدعيم أثرها رسميًا:

أولاً: الاحتفاظ بقوة الإعلان الذى رتبته السياسة البريطانية إذ ذاك وإذاعته للعالم عن اشتراك الوفد المصرى خفيًا بمؤامرة الاغتيال.

وثانيًا: تهديد الأكثرية البرلمانية الوفدية لمقصد إيقافها عند حد التروى الزائد حينما كانت المفاوضات تدور بين زعماء الأحزاب المؤتلفة والمندوب السامى البريطانى على تشكيل الوزارة التى ستخلف وزارة زيور باشا قبل أن تستقيل هذه من الحكم.

ثالثًا: استبقاء التحفظات الأربعة الواردة فى تصريح ٢٨ فبراير نافذة المفعول بهذه المناسبة أيضًا تأكيدًا للقاعدة المتخذة عند الساسة البريطانيين بالنسبة لمصر لتفهم المصريين أن لإنكلترا الكلمة الأولى خاصة فى أعمال السلطات السياسية العالية ولا نعرف فى ذلك بسلطة مطلقة حتى للقضاء المصرى.

---

(١) الأهرام فى ١٣ يونيه.
(٢) الأهرام فى ٣٠ يونيه.

استاء جمهور المحامين بمصر لهذا الحادث وكتب بعضهم فى الصحف يحتج على سوء تصرفات المستر كرشو فيما ورد بشأن استقالته. واقترح بعضهم أن تترجم محاضر جلسات القضية الخاصة بمؤامرة الاغتيال السياسى للغتين الإنكليزية والفرنسية؛ لتوزع على نقابات المحامين وجميع رجال الحكومات وأعضاء المجالس النيابية وأكبر عدد ممكن ممن يهمهم الأمر فى إنكلترا وأمريكا وأوروبا. حتى إن بعض هؤلاء أبدى ميله إلى تبرع نقدى يخصص للترجمة والطبع والتوزيع، واشترك فى الاحتجاج على هذه الصورة أشخاص من التجار والأعيان»[1].

وقد وجدت البلاغ «عدد ٣٠ يونيو» علاقة بين استقالة. المستر كرشو واستقالة توفيق درس باشا من عضوية المجلس النيابى كما هو معلوم عندنا. فقالت فى هذه النقطة: «هما استقالتان اتفق وقوعهما فى حين واحد واستطاع المستقيل فى كل منهما أن يكون مجرمًا فى استقالته مُهينًا لهيئة كبيرة بغير موجب للإهانة ناجيًا مع الجزاء الذى يستحقه وهو غير جدير بالمسامحة والغفران.

ولم تمر الصحف الإنكليزية بهذه الحادثة الموضعية بدون التبكيت والتهديد، فقد جاء فى تلغرافات من لندن أن جريدة المورننج بوست نشرت تلغرافًا لمكاتبها فى القاهرة أن استقالة المستر كرشو جاءت ضربة قاسية للوفد؛ نظرًا لما له من السمعة الرفيعة بين المصريين والأجانب وما اشتهر من نزاهته فى القضاء. وجاء عمل الحكومة البريطانية ضربة عنيفة للوفد؛ حيث أشيع أن زغلول باشا كان ينوى إدخال أحمد بك ماهر فى الوزارة والموقف السياسى مشبع بالاحتمالات[2].

وأغرب ما فى الأمر أن يرى أولئك المراسلون للصحف البريطانية فى قرار الجمعية العمومية للمستشارين، تعريضًا بدار المندوب السامى يطالبون اللورد لويد بعدم المرور به دون ملاحظة وباتخاذ تدابير عاجلة إزاءه.

---

(١) البلاغ، عدد ٧ يونيه.

(٢) الأهرام، عدد ٦ يونيه.

ولعلهم إذا هم عاودوا أنفسهم فيما كتبوا يجدون أنهم قد جاوزوا حد اللياقة. وجاوزا حدود الحق والصدق أيضًا[1].

زيارة جلالة الملك للندن

سلم قلم الجوازات بالعاصمة جوازات السفر المطلوبة لحضرات الذين سيسافرون بمَعيَّة جلالة الملك إلى أوروبا، وهم أصحاب السعادة أمين أنيس باشا وكيل الديون العالى الملكى والموسيو هنرى بويل المترجم بالديوان العالى. وأحمد بك حسنين الأمين الثانى ومحمد بك رشدى التشريفاتى واثنان من ضباط الياوران وحضرة السيد محمد عبد الله أفندى الأمين الخاص ومساعده وثمانية من السفرجية واثنان من الطهاة الخصوصيين لجلالته ومساعداهما، وهذا علاوة على من يصدر جلالته إرادته بالسفر بميته فيما بعد[2].

ثم جاء فى نبأ روتر أن جميع المعلومات تبعث على الاعتقاد بأن الملك فؤاد قد لا يأتى إلى لندن هذا الصيف مع أن الحكومة البريطانية كانت تسر بزيارة جلالته فى هذا الصيف، فعلقت جريدة المقطم على هذا النبأ تقول: تضاربت أقوال صحف لندن فى أمر زيارة جلالته ملك مصر لإنكلترا فى هذا الصيف ووزعت وكالة روتر التلغراف السابق من لندن ويستفاد منه العدول عن هذه الزيارة.

غير أن الذى نعلم اعتمادًا على أوثق المصادر هو أن كل ما تقرر حتى الآن هو أن الزيارة لا تقع فى شهر يونيو، أما فيما عدا ذلك فلم يقرر شىء نهائى فخبر روتر مبتسر على كل حال كما هو معلوم هنا للدوائر التى يوثق بصحة علمها[3].

روت غير صحيفة واحدة من صحف لندن الخبر القائل بأن زيارة جلالة الملك فؤاد للندن أُجِّلت إلى أجل غير مسمى بسبب الحالة الداخلية الحاضرة فى مصر[4].

---

(١) السياسة، عدد ٢٨ يونيه.
(٢) المقطم، عدد ٢ يونيه.
(٣) المقطم، عدد ١٩ يونيه.
(٤) المقطم، عدد ١٩ يونيه.

وقد نشرت جريدة الديلى اكسبريس تلغرافًا لليدى درموندهاى قالت فيه: لا يدل تأجيل زيارة الملك فؤاد للندن إلى شهر أكتوبر على أنه يفضل أن يواجه المتاعب على أن يتوارى منها لأن سياسة زغلول باشا ترقى صراحة إلى حرمان الملك من سلطة كبيرة يتمتع بها الآن وقد كانت أول غاية لزغلول باشا تعديل الدستور. ولكن دل التبصر الدقيق على أن فى هذه الخطة عراقيل عديدة أعظمها ما للملك فؤاد من الحق الذى يخوله إياه الدستور ولا ريب فى أن الحكومة البريطانية تؤيد الدستور ضد المحلات غير المشروعة.

وقالت أيضًا إن الملكة نازلى لا ترافق الملك فى سفره إلى أوروبا؛ لأنه ليس من السهل عليها ولا من دواعى تسليتها أن تتجول فى أوروبا وهى فى تقاليد العزلة الشرقية التى يفرضها عليها الملك فؤاد الذى يعد من المحافظين المتطرفين فيما يتعلق بتحرير المرأة أو إلغاء العادات الإسلامية[1].

مولد الأميرة فائقة:

وجّه حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم حوالى الساعة الأولى بعد الظهر الأمر الملكى المرقوم رقم ٦١ الخاص بمولد حضرة صاحبة السمو الملكى الأميرة فائقة، وهذه صورته:

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء.

نحمد الله الذى وهبنا من لدنه فى الساعة الخامسة والدقيقة السادسة من نهار يوم الثلاثاء المبارك السابع والعشرين من شهر ذى القعدة سنة ١٣٤٥ الموافق للساعة الثانية عشرة (الظهر) من اليوم الثامن من شهر يونيو سنة ١٩٢٦ بسراى رأس التين مولودة أسميناها (فائقة).

ومن ثَم أصدرنا أمرنا هذا إلى دولتكم إعلامًا لهيئة حكومتنا بهذا النبأ السار ولإثبات ذلك فى السجل الخاص المحفوظ برياسة مجلس الوزراء وتعميم نشره

(١) الأهرام، عدد ١٨ يونيه.

فى جميع أرجاء المملكة وإعلانه إلى ضباط وأفراد جيشنا مع تبليغه بصفة رسمية إلى من يرى لزوم تبليغه والقيام بما ينبغى إجراؤه فى هذا الظرف المبارك ونبتهل إلى الله الكريم المنان أن يجعل هذا مقرونًا باليمن والسعادة لبلادنا العزيزة وشعبنا المجيد إنه سميع الدعاء[١].

فؤاد

صدر بسراى عابدين فى ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٤٤ - يونية سنة ١٩٢٦، وقد صدر عدد خاص من غازيتة الحكومة السودانية فى ٨ يونيو الحالى خاصًا بمولد الأميرة فائقة، جاء فيه ما يلى:

مولد البرنسيسة:

يعلن صاحب المعالى الحاكم العام بمزيد السرور جميع أهالى السودان بأنه تلقى نبأ سارًا من جلالة ملك مصر ينبئه بأن جلالته رُزق مولودة بسراى رأس التين العامرة الساعة ١٢ ظهر هذا اليوم وقد سماها فائقة[٢].

أعمال الوزارة الإدارية والسياسية

العُمَد المعزولون والمرفوتون:

من المسائل الكثيرة التى حدثت فى عهد وزارة زيور باشا لترويج مقاصد حزبية معينة لتحقيق غاية أفرغت فى شكل حكومى معين، مسألة العمد والمشايخ الذين عزلوا أو وقفوا عن العمل وكان منهم من أُحيل إلى المحاكم لمحاكمته على امتناعه عن النزول على إرادة أولياء الأمور إذ ذاك، وأكثر هؤلاء نال البراءة القانونية ولكنهم ظلوا محرومين من مراكزهم. ولما كان أكثر هؤلاء أيضًا من العاملين على مبدأ الوفد، فقد صادف حرمانهم من وظائفهم اشمئزازًا وسخطًا من الوفديين وخاصة من النواب منهم.

---

(١) الأهرام فى ٩ يونيه.

(٢) الأهرام، عدد ٢٩ يونيه.

ولذلك أخذت مسألتهم شكلاً سياسيًا مهمًا جعل الوزارة الجديدة تهتم لمعالجتها وتسويتها نهائيًا، فقرر حضرة صاحب الدولة وزير الداخلية فى ١٥ يونيو تأليف لجنة من كبار موظفى وزارة الداخلية للنظر فيها والبحث فى الشكاوى التى تلقتها الوزارة فى هذا الشأن، على أن ترفع قرارها النهائى إلى دولته بعد إتمام مهمتها.

وأضافت الأهرام على هذا النبأ تقول: والذى نعرفه أن هذه المسألة أخذت طورًا مهمًا جدًا فى نظر فريق من النواب الذين يبحثون فى قرار الحكومة وفيما يجب اتخاذه لإنصاف العمد الذين عزلوا بلا حق ولا صواب[١].

حتى إن الشيخ عبد العزيز رضوان عضو مجلس الشيوخ أرسل برقية للأهرام وأخرى لرياسة مجلس الشيوخ يطعن فى كيفية تأليف هذه اللجنة التى شكلت لبحث الموضوع، حيث قال:

إن بعض حضرات أعضاء هذه اللجنة هم الذين وقعت منهم هذه التصرفات الضارة وقد ضج الكثيرون من الأهالى هنا لهذا القرار فهل لا يرى دولة وزير الداخلية أن العدالة تقضى باختيار غيرهم فى هذه اللجنة حتى يمكن أن يكون عملاً بُنى على الحق والعدل[٢].

هذا وجه من وجوه عديدة لإثبات ما أصبح لهذه المسألة من الأهمية عند أصحاب العلاقة.

مسألة بلدية من الإسكندرية:

ذكرنا فى حوادث الأشهر المنصرمة شيئًا عن هذه المسألة ونذكر الآن أن بعض أعضاء القومسيون البلدى المنحل وهم الأعضاء الثلاثة المنحلون كانوا قد أصدروا بيانًا للجمهور يُظْهر موقفهم ويبرر خطتهم بعد أن صدر المرسوم الملكى فى ٢ مايو القاضى بحل القومسيون الذى أوقف فى اليوم الأسبق، وقد نشروه أخيرًا

(١) الأهرام، عدد ١٦ يونيه.
(٢) الأهرام، عدد ١٧ يونيه.

باللغة الإفرنسية وصرحوا فيه بأن القرار الوزارى الصادر فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٤ يقضى بأن يكون تعيين المدير العام بالاتفاق مع القومسيون فحقه فى هذه النقطة لا نزاع فيه ومع ذلك فإنه لم يقصد من بحث تعيين أحمد بك صديق مديرًا للبلدية سوى مجرد التأجيل حتى يمكن التنور فى هذه النقطة وليس فيه أيضًا ضرر ما فى سير الأمور، وللقومسيون الحق أيضًا بموجب المادة ١٦ من القانون النظامى درس القرار الوزارى المعدل لاختصاصات المدير. من أجل ذلك لفتوا أنظار ناخبيهم إلى عمل ما يلائم مصلحتهم بإرجاع الأمور إلى مجراها القانونى(١).

ولقد كان نواب الإسكندرية فى البرلمان يحاولون إحياء القومسيون الذى حلته وزارة زيور باشا، وكان كثيرون من أهالى المدينة يؤيدونهم فى ذلك ويظنون أن فى استطاعة الحكومة إلغاء مرسوم الحل بمرسوم جديد، وقد وعد عدلى باشا رئيس الوزارة باتخاذ ما يلزم من التدابير لإرضاء مدينة الإسكندرية. ولما درست الحكومة المسألة من الوجهة القانونية وجدت أن القومسيون المنحل أصبح غير موجود وليس فى الإمكان إحياء شىء غير موجود.

ثم قيل إن أفضل حل للإشكال هو أن تأمر الحكومة بإجراء انتخاب جديد فى شهر يوليو القادم. ولكن ظهر أن هذا لم يكن تدبيرًا محكمًا لأن عطلة الصيف تحول دون إجراء الانتخابات.

ويظهر الآن أن الحكومة باتت ترى أفضل حل للمسألة تأليف لجنة وقتية نظير اللجنة التى كانت عاملة قبل تأليف القومسيون البلدى الآخر(٢).

أموال البلديات وبنك مصر:

اجتمع مجلس إدارة الغرفة التجارية بالقاهرة يوم ٤ يونيو سنة ١٩٢٦ اجتماعًا فوق العادة وقرر أن إيداع أموال البلديات فى البنك الأهلى مضر بمنفعة

---

(١) الأهرام، عددا ٢ يونيه و ٤ يونيه.

(٢) الأهرام، عدد ٨ يونيه.

البلديات؛ لأن بنك مصر يعطيها فوائد أكثر مما يعطيها البنك الأهلى وهو أيضًا يرتبط بسعر الفائدة المعطاة وهذا بخلاف البنك الأهلى الذى يعطى المجالس فوائد يعلقها على سعر القطن فى لندن. ولهذا يحتج المجلس بصدور الأمر بإيداع الأموال فى البنك الأهلى ويطلب العدول عنه وقرر مثل ذلك مجلس الغرفة التجارية. ومجلس غرفة الفيوم(١).

العودة إلى استعمال العملة الذهبية:

كانت وزارة المالية قد طلبت صك عملة ذهبية مصرية من فئة خمسة الجنيهات والجنيه ونصف الجنيه والريال بمبلغ ١٢٥٠٠ج.م. فأرسل لها فى العشرة الأولى من هذا الشهر قسم منه على أن يرسل الباقى فى خلال الأسبوع الأخير من يونيو، وستشرع خزانة المالية فى توزيع هذه العملة على الجمهور(٢).

معهد الإحصاء الدولى:

وجَّه صاحب الجلالة الملك إلى صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء الأمر الملكى المرقوم رقم ٦٤ بتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٩٢٦ بتأليف لجنة لتنظيم مؤتمر معهد الإحصاء الدولى المزمع عقده فى القاهرة فى السنة القادمة(٣).

سفر المحمل للحجاز ووقعة مِنَى:

حُدِّدت المرتبات والنفقات للمحمل بمبلغ ٤٧٥٦٩ جنيهًا، منها ٣١ ألف جنيه بدل القمح المعتاد إرساله سنويًا إلى الحجاز وسبعة آلاف جنيه أجورًا للجمال، وسيرسل من هذا ٤٦ ألف جنيه ذهبًا والباقى فضة. ويؤلف حرس المحمل من نصف الأورطة التاسعة المشاة وبطارية من المدفعية فيها أربعة مدافع وكتيبة من الفرسان و٢٠ هجانًا من مصلحة الحدود، وهذا علاوة على الأطباء والممرضين والعسكرية وغيرهم(٤).

---

(١) البلاغ، عدد ٧ يونيه. وكوكب الشرق، عدد ٨ يونيه. والأهرام، عدد ١٢ يونيه.
(٢) البلاغ، عدد ١٠ يونيه.
(٣) الأهرام، عدد ٢٠ يونيه.
(٤) المقطم، عدد ٣ يونيه.

برح العاصمةَ صباح يوم الإثنين ٧ يونيو قطارٌ خاص يقل المحمل الشريف وموظفيه وحرسه، يتقدمهم حضرة صاحب السعادة اللواء محمود عزمى باشا أمير الحج. وفى الساعة الثامنة صباحًا وصل اللواء صادق يحيى باشا كبير الياوران موفدًا من قِبل جلالة الملك فقابل سعادة أمير الحج وأبلغه تحية جلالته له ولحضرات ضباط حرس المحمل والصف ضباط والجنود، فتقبل سعادته هذه التعطفات الملكية بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن ركب المحمل بالدعاء لجلالة الملك ولسمو الأمير فاروق ولى عهده. وبعد خمس دقائق سافر القطار إلى السويس واستُقبل فيها رسميًا وأبحر المحمل فى ٨ يونيو إلى جدة فمكة فالمدينة المنورة[1].

وقد تلقى دولة وزير الداخلية من سعادة أمير الحج برقية بتاريخ ٢٢ يونيو، وهى:

اعتدى جمع من البدو مساء أول أمس على ركب المحمل بقذف الأحجار والرصاص بجوار مِنى وقد رددنا هذا الاعتداء بإطلاق بعض طلقات من المدافع والبنادق تسبب منها بعض الخسائر على أرواح المعتدين بعد فشل الوسائط التى استعملها ابن السعود وجرح الضابط على أفندى فهمى وثلاثة من العسكر وبعض الملكيين بجروح خفيفة من رمى الأحجار وقتل بعض الجمال من الرصاص وقد تبادلنا الرسائل مع ابن السعود وسنرسل لدولتكم تفصيلات الحوادث أولاً بأول. نرجو تبليغ وزارة الخارجية بما يخصها.

وقد أرسل دولته برقية إلى أمير الحج ينصحه فيها باستعمال الحكمة والرَّوية واتخاذ الوسائل اللازمة للمحافظة على أرواح المصريين وإرسال التفصيلات أولاً بأول.

بلاغ من وكالة الحجاز وسلطنة نجد وملحقاتها:

وبعثت إلينا وكالة مملكة الحجاز بالبلاغ الآتى:

ورد إلينا التلغراف الآتى من الخارجية بمكة.

---

(١) المقطم فى ٨ يونيه.

«جاء المحمل المصرى من جدة وخيم فى مكانه المعتاد من ضاحية مكة ثم انتقل منها يوم التروية إلى (منًى) حيث بلغ آخرها بسلام وهنالك ارتفعت أبواق حرس المحمل. فاستنكرها العرب من النجديين وغيرهم الذين يعتقدون حرمة جميع الجزاير ولا سيما فى هذه المشاعر العظام.

فاجتمع بعض الغوغاء الجهلاء إلى مصدر الصوت وكثر اللغط فى ذلك وكان مع المحمل بعض الحامية النجدية فأخذوا يردون الغوغاء بالضرب والتهديد وقد وصل الخبر لجلالة الملك فأرسل فى الحال نجله سمو الأمير فيصل بقوة معه فذهب لمكان الحادثة وطلب من رجال المحمل أن يقفوا فى أماكنهم وأخذ يقاوم الغوغاء وطلب زيادة قوة من أبيه فأمده بأخيه سمو الأمير سعود مع قوة معه وبينما جند الحكومة تدفع الغوغاء وإذا برجال المحمل يطلقون المدافع والأسلحة التى معهم بغير حساب على الأماكن التى يخيم فيها الحجاج النجديون فقتل من الأبرياء الذين هم فى أماكنهم خمسة وعشرون بين رجل وامرأة وطفل وقتل أربعون بعيرًا ولما وصل الأمر لهذا الحد خرج جلالة الملك بنفسه يحف به جميع أولاده وأفراد عائلته وحاشيته وكان أهل نجد فى أشد ما يكون من الحنق ولكنه خاطبهم وقال: أذكر اسم الله فى هذا المقام ثم أذكركم اسم شرفكم وحجتكم وأخبركم بأن هذا المحمل لا يمكن أن يتجاوز عليه أحد ولى أو بأحد ممن معى بقية من حياة».

ولما سمع ذلك أهل نجد ورغمًا عما أصابهم من بلاء لم يستوجبوه رجع عاقلهم على سفيههم حتى ارتدت جميع تلك النفوس ببضع دقائق إلى أماكنهم وأطفئت الفتنة ثم سار المحمل محفوفًا بقوة من جند الحكومة ولم يصب منهم أحد بأذى وساد السكون والأمان ولم يحدث ما يكدر الخواطر بعد ذلك.

القاهرة فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٤٤ - ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٦.

وكان من جراء ذلك أن كلف دولة رئيس الوزراء تليفونيًا من الإسكندرية سعادة على جمال الدين باشا وكيل وزارة الداخلية بأن يقصد إلى دار الوكالة ويقابل حضرة المعتمد للاحتجاج على بعض العبارات التى وردت فى البلاغ، فإنه يؤخذ

منها أن الجيش فعل ما فعل عن رعونة وبغير مبرر ويلفت نظر سيادته إلى أن المجاملات السياسية بين الدول وبعضها تقضى بأن سفير الدولة أو ممثلها متى أراد إصدار بلاغ عن شىء له مساس بالبلاد التى يوجد بها فإنه يتفاوض أولاً مع حكومة تلك البلاد فيما يريد نشره ويطلعها على صيغة البلاغ.

وقد اعتذر سعادة المعتمد عن ذلك بأنه لم يقصد بما نشره إلحاق أى أثر فى العلاقات الودية التى بين الحكومتين. وأن ما نشره إنما هو ما وصل إليه من وزارة الخارجية فى الحجاز وأنه ما كان يريد نشره لولا أن بعض الصحف ألحت فى طلب نشره نظرًا لأهمية المسألة وإزالة لما يمكن أن يساور أقارب الحجاج من القلق. وأبدى المعتمد أسفه على الحادث الذى وقع وقد ذكر أنه يعد مصر شقيقة للحجاز، وأن الحادث الذى وقع طفيف لا يؤثر فى روابط الود والصفاء القائمة بين البلدين. ووعد سيادته أن يفاوض الحكومة المصرية فى أمر ما تصدره وكالته من البلاغات عن أشياء يكون لها مساس بالمصريين.

وقد ورد على وزارة الداخلية فى ١٤ يونيو تلغراف آخر بالشفرة من أمير الحج مرسل من (مِنًى) بتاريخ ٢٣ يونيو، هذا نصه:

«إلحاقًا لتلغرافاتنا السابقة بخصوص الحادث فالرسائل التى تبودلت بينى وبين جلالة الملك ابن السعود أزالت كل خلاف وستستمر الحالة ودية بين البلدين وسنقدم لمكة اليوم»(١).

وقد اتفق أمير الحج مع حكومة الحجاز على السفر إلى المدينة من طريق جدة فينبع؛ لقصر المسافة ولتوقى تحرش العربان به فى الطريق الطويل الممتد بين مكة والمدينة الذى كان فى النية السفر منه وصرح ولاة الأمور له بذلك(٢).

وقد قابلت الجرائد المصرية هذه الحادثة بالأسف مع تحفظها بالاعتدال صينانة لما بين الحكومتين الإسلاميتين من مصلحة مشتركة فى عدم التصادم

---

(١) الأهرام، عدد ٢٥ يونيه.
(٢) الأهرام، عدد ٢٦ يونيه.

والتخاصم. وقد جرى على لسان بعضها عبارات اللوم والنصح نلخصها فيما يلى:

قالت المقطم: «غير أن السلطان ابن السعود عجز عن ضبط قومه الوهابيين كما يؤخذ من أعمالهم وصبره عليهم مع علمه بضررها ومن أقوال قالها لأحد كبار ساسة الشرق وقد اجتمع به على عيوب الحكم فى الحجاز فكان جواب السلطان أنه لا يستطيع مخالفة قومه وإلا انتقضوا عليه وقد يقتلونه حتى إنه وعدهم ذات يوم بأن يقضى على آلات التليفون وأسلاكه حين اعترضوا على هذه البدعة وهو عليم».

وتلقت وزارة الداخلية فى ٢٨ يونيو برقيتين من أمير الحج قال فى الأولى إن حكومة الحجاز طلبت منه أن يسلمها مرتبات العربان حسب المعتاد واستفسر عما يتبعه فى هذه المسألة فأجابته الوزارة بقبول طلب الحكومة الحجازية، وذكر فى الثانية ما يدعيه بعض العربان الواردة أسماؤهم فى السجلات من موروث فى ثمن القمح المخصص من الحكومة المصرية فأبرقت إليه الوزارة أن مبلغ ١٠ آلاف جنيه فقط ثمن القمح يوزع على العربان الذين لا يدعون هذا الحق وأن يؤجل توزيع المبلغ الباقى حتى يتم الاتفاق فى أمر توزيعها بين الحكومتين(١).

«التليفون من خير الوسائل التى تتوسل بها الحكومات وسائر أصحاب الأعمال فى مستهل العمل. وكذلك القول فى هدم القباب والمدافن وسائر المشاهد، فقد وعد بأن يعيد بناءها من ماله إذا شاء مسلمو العالم مع أنها هدمت بيد قومه. فالسؤال الذى يبدر إلى الذهن هو هل السلطان ابن سعود قائد وزعيم أو هو مَسُوق ومسيَّر برأى قومه وهم لا يزالون على أشد حالات الفطرة، فإن كان الأول وجب عليه أن يؤيد سلطته كزعيم وقائد ويقضى على هذه الفوضى الأدبية والسياسية والإدارية، وإذا كان الثانى فإن جميع الآمال التى نيطت به ستذهب أدراج الرياح وبدلاً من أن يكون من أكبر أركان هذه النهضة الشرقية التى تطالب

(١) السياسة، عدد ٢٠ يونيه.

بالاتفاق وعقد الخناصر والاتحاد يصير علة شقاق وخلاف وعامل نفور وخصام لا يقف حجر عثرة فى هذا الطريق الذى تتوق شعوب الشرق إلى سلوكه»[١].

وقالت البلاغ: «إننا نكرر إبداء الأسف لوقوع ذلك الحادث المحزن فى حين كان ينبغى أن تشتمل السكينة ويسود الصفاد والوئام ونرجو أن ينتهى الحادث بسلام يزيل حفائظ النفوس ويخرج منه الفريقان على أتم الرضا والوداد. ونرجو أكثر من ذلك أن توفق الحكومتان لتلافى عواقبه دون أن تندس فيما بينهما حكومة أجنبية تحاول فى هذه الفرصة أن تظهر بنوع من الحماية على بلاد الحجاز أو على هذه البلاد»[٢].

وحيث كان التبويق من المحمل سببًا لاستياء الوهابيين وتهجمهم عليه، فقد سأل أحدهم بقوله: «كل الناس يعلم أن لصاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها «سيارة» فهل لهذه السيارة الملكية بوق أى نفير أم لا وإذا لم يكن لها بوق فما الآلة الموجودة فيها لتنبه مارة الطريق لسيارة جلالته وإن كان فيه بوق فما هو وجه الاعتراض على التبويق بأبواق الجندى المصرى؟»[٣].

* * *

يؤخذ من إحصاء مصلحة الصحة والكورنتينات أن عدد الحجاج المصريين هذا العام بلغ (١٥٢٥٠) حاجًا»[٤].

وفد مصر
فى مؤتمر مكة الإسلامى

كان السلطان ابن سعود طلب إلى الدول الإسلامية أن ترسل مندوبين عنها للاشتراك فى المؤتمر الإسلامى الذى نادى بعقده فى مكة للمذاكرة فى أمور

(١) السياسة، عدد ٢٦ يونيه.
(٢) المقطم، عدد ٢٥ يونيه.
(٣) المقطم، عدد ٢٦ يونيه.
(٤) المقطم، عدد ٢٧ يونيه.

البلاد المقدسة وتسهيل سبل الحج وما إلى ذلك. ووصلت هذه الدعوة إلى الحكومة المصرية أيضًا ولكن وزارة زيور باشا أبت الاشتراك فى هذا المؤتمر، ولم تقم إزاء دعوة ابن السعود بما يقتضيه مجرد المجاملة واللياقة إذ لم ترد عليها ولو بما يفيد تسلمها إياها. والغريب أن الوزارة تبرر موقفها المخزى هذا بأنها تريد أن تتجاهل وجود مؤتمر مكة بحذافيره[١]؛ غير أن وزارة عدلى باشا رأت وجوب اشتراك مصر فى هذا المؤتمر وقررت بالفعل إيفاد كل من فضيلة الشيخ الأحمدى الظواهرى شيخ معهد أسيوط. والميرالاى محمد بك المسيرى مأمور إدارة الحج والكورنتينات فى وزارة الداخلية، إلى المؤتمر حيث ينضم إليهما قنصل مصر فى جدة[٢].

وعينت وزارة الداخلية سكرتيرًا للوفد هو سليمان عبد الرسول الموظف بها، وهو يجيد الفارسية والإنكليزية والفرنسية والعربية والهندية[٣].

ولكن ورد على وزارة الخارجية تقرير من قنصل مصر فى جدة يشير فيه إلى ظهور الجفاء من جانب ابن السعود للمصريين؛ لعدم عناية حكومتهم به وإجابة طلبه بإرسال من ينوب عن مصر فى المؤتمر الذى عقده جلالته فى مكة. وقد ألح القنصل فى وجوب انتداب من يقوم بهذه المهمة قيامًا يرفع رأس مصر بين وفود البلدان الإسلامية الأخرى[٤].

وقد غادر الوفد العاصمة إلى السويس مساء يوم ١٣ يونيو قاصدًا جدة فمكة[٥]. ووردت على وزارة الداخلية فى ٢٨ يونيو البرقية التالية من المندوبين، وهذه صورتها «وصلنا ميناء جدة صباح أمس. زارنا بالباخرة نائب قائمقام جدة مندوبًا من الحكومة وحضر قنصلنا بمكة لاستقبالنا.

(١) السياسة، عدد ٦ يونيه.
(٢) السياسة، عدد ٢٤ يونيه.
(٣) المقطم، عدد ٢٥ يونيه.
(٤) المقطم، عدد ٢٥ يونيه.
(٥) المقطم، عدد ٢٥ يونيه.

وقـد أرسلت سـيـارات الحكومـة لتقلنا إلى مكة فـوصلناهـا مـسـاء وأنزلتنا الحكومة فى ضيافتها. وزارنا اليوم رئيس المؤتمر ودعانا باسم المؤتمر لحضور جلسـاته من الغد. وتشـرفنا بمقـابلة جـلالة الملك اليـوم وخطبنا فى حضـرته ساعتين.

مسألة تحديد الحدود المصرية الغربية:

لما احتل الإيطاليون جغبوب بمقتضى الاتفاق المعلوم؛ اقترحت وزارة الحربية والبحرية المصرية أن يحتل المصريون بمقتضى ذلك الاتفاق نفسه بئر الرملة وأم ساعد فى حدودهم الغربية، فلم يقرها أولو الشأن على اقتراحها هذا. ولايزال بئر الرملة وأم مساعد متروكين على حالهما الآن.

حيث لا مندوحة عن تقرير الفريقين طلب التحكيم فى ذلك؛ ولهذا لا يحتمل أن الحكومة المصرية تقر فى الوقت الحاضر طلب احتلال هذين الموقعين احتلالاً عسكريًا.

وأكبر وجـوه الخـلاف على تلك البئـر طريق الوصـول إليهـا؛ فإن الإيطاليين لا يسمحون بالطريق ويكلفون المصريين الوصول إلى تلك البئر من جبل عالٍ من الصعب السيـر فيـه، أى يعتـرفـون لمصـر بحق الارتفـاق ولكنهم لا يعتـرفـون لهـا بالطريق السهل الممهد(١).

كان يوم ٢٤ يونيـو مـوعـد اجتمـاع اللجنة المصـريـة الإيطالية المنتدبة من قِبل الدولتين للبحث فى المسـائل القـانونيـة المترتبـة على معـاهدة جـغبـوب، وكـان أعضـاؤها المصـريون والإيطاليـون قـد اتفـقـوا على الاجـتمـاع صبـاحًا فى دار الحكومة ببولكى فذهبوا إلى هنـاك وعقدت اللجنة جلساتها للبحث فى المسـائل الآتية:

١ ـ تعـيين جنسـيـة الأهـالى الذين يقطنون منطقـة العـشـرة كـيلومـترات شـمـالى السلوم وكـذلك الأهـالى الذين يسكنون واحـات جـغبـوب مع تعـيين القـبـائل

(١) الأهرام، عدد ٢٠ يونيه.

والأفخاذ التى يحق لها أن تختار إحدى الجنسيتين المصرية والإيطالية وكيفية منح حق الاختيار.

٢ ـ حقوق المراعى والموارد والمزارع للبدو الذين يقيمون حول الحدود وينقلون من جهة إلى أخرى على قاعدة إعفائهم من الرسوم والضرائب من الجانبين.

٣ ـ نظام الجمارك والمتاجر بين البلدين على قاعدة التساهل من الجانبين مع مراعاة حالة الأهالى النازلين حول الحدود بعد تعيين تلك الحدود تعيينًا نهائيًا.

٤ ـ المسائل القضائية التى يعامل بها البدو المتنقلون بمعنى أن الأشخاص الذين تقام عليهم قضايا يحاكمون فى الجهات التى يوجدون فيها حين إقامة تلك القضايا على شرط أن لا تكون مدة إقامتهم فى إحدى جهات الحدود زائدة على سنة كاملة.

وقررت اللجنة بعد المداولة انتداب لجنتين من الأعضاء كلتاهما مؤلفة من ستة أعضاء نصفهم من المصريين والنصف الآخر من الإيطاليين لدرس المسألتين الأولى والثانية، بحيث تتولى كل لجنة درس مسألة وتضع تقريرًا عما تراه بشأنها[١].

وقد شرعت اللجنة فى بحث الجنسية وعلاقتها بالقبائل وكان اتجاه المفاوضين المصريين إلى منح حق الاختيار للقبائل الضاربة فى جغبوب وجوارها. غير أن الإيطاليين تمسكوا بوجوب حرمان بعض القبائل من هذا الحق لأن أفرادها ولدو وشبوا وشابوا فى منطقة جغبوب فأصبحوا من أبنائها الصميمين، وهنا انبرى المصريون للدفاع فقالوا إن انتقال هؤلاء من حالة إلى حالة ونظام إلى نظام قد يجعلهم مضطرين لاستعمال حريتهم فى اختيار الجنسية الجديدة. ولا يزال البحث دائرًا على هذه النقط.

---

(١) الأهرام فى ٢٥ يونيه.

وتأجل البحث فى مسألة حقوق المراعى والموارد والمزارع ريثما يصل المسيو كولتشى المفوض الإيطالى؛ لاعتقادهم أن هذه المسألة وغيرها من الشئون القضائية قد تكون من الشئون الدولية التى تخرج عن اختصاص اللجنة[1].

وقد وصل المفوضون لعمل التخطيط على الحدود إلى نقطتَىْ (سلفا) و(إجزابيا) الواقعتين على مسافة مائتَى كيلومتر جنوبى السلوم، وقد رصدوا على الخرائط كل النقط التى عينوها.

وعلمنا أنه ستقام فى هذه النقط على طول الخط حواجز صغيرة ومتباعدة عن بعضها اشترط أن تكون من الأسمنت المسلح لتحتمل البقاء مائة سنة على الأقل واتفق على أن تكون هرمية الشكل»[2].

الرعايا السويسريون بمصر:

أُبرم اتفاق سياسى بين الحكومة الإيطالية وحكومة سويسرا على أن تتولى إيطاليا فى البلاد المصرية، حماية السويسريين المقيمين بمصر والمارين بها إذا هم طلبوا ذلك من المفوضية الإيطالية بمصر أو من القناصل الإيطاليين، وقد أبلغ ذلك رسميًا لوزارة الخارجية المصرية[3].

بين مصر والسودان:

اتصل بنا أن الخلاف الذى نشأ بين مصر والسودان على الرسوم الجمركية لا يزال قائمًا وهو يرجع إلى عهد استيراد السكر للسودان حين تبودلت الرسوم المفروضة عليه، فقد دفع خطأ إلى جمارك السودان مبلغ (١١) ألف جنيه فتمسكت السودان بالمبلغ كله مع أن الحكومة المصرية أفهمتها جيدًا أن المبلغ دفع لها عملاً بالنسبة التى تتقاضاها من الرسوم ولكن الدفع جاء خطأ فى (١١) ألف جنيه. ولما لم تصل الحكومتان إلى تسوية نهائية اضطرت حكومتنا إلى حجز

---

(١) المقطم، عدد ٣ يونيه.
(٢) السياسة، عدد ١ يونيه.
(٣) الأهرام، عدد ١٧ يونيه.

نحو (٧٠) ألف جنيه مما يستحق للسودان من الرسوم ريثما يتوصل الفريقان إلى حل المشكلة القائمة»[1].

وقررت الوزارة السابقة اعتماد مبلغ جديد قدره (١٠٥٩) جنيهًا مصريًا يمنح لورثة المستر كانتر كريم رئيس لجنة مياه النيل المعروفة المتوفى فى الصيف الماضى فى القاهرة، وهذا المبلغ يتناول قسمًا من التعويض ومصاريف حضور عائلته إلى مصر وجنازة وعودتهم منها إلى بلدهم، وكانت الحكومة قد قررت قبل هذا المبلغ (٢٠٠٠) جنيه أخرى لهؤلاء الورثة على سبيل التعويض.

والمفهوم أن حكومة السودان ستتحمل نصيبها من هذين المبلغين بمقدار النصف»[2].

* * *

أصدرت حكومة السودان قانونًا نشر فى العدد الأخير من جريدتها الرسمية أدمجت فيه جميع القواعد والأحكام التى كان معمولاً بها فى مسائل زواج غير المسلمين وأضافت إليها بعض النصوص، وهو كما يظهر مع اسمه لا يسرى على المسلمين. والغرض الحقيقى من هذا القانون هو تخويل الحكومة الإشراف على عقود الزواج التى تقع بين الناس اجتنابًا للارتباك والتهويش اللذين لا مناص منهما لولا هذا الإشراف والأحكام التى تضمنها هذا القانون تشمل جميع الطوائف غير الإسلامية. ونص على أن هذا الإشراف يقوم به بالنيابة عن الحكومة مسجل عام لعقود الزواج (هو الآن المحامى العام). ويباشر تلك العقود مديرو المديريات تحت مراقبة المسجل العام فلا يستطيع رؤساء الطوائف عقد زواج بدون مراجعة مسجل عقود الزواج العام أو المديرين المسجلين، وإلا فلا يكون ذلك الزواج منطبقًا على أحكام القانون»[3].

■■■

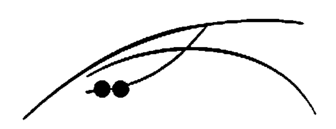
(١) المقطم فى ١٢ يونيه.
(٢) الأهرام فى ١٢ يونيه.
(٣) الأهرام، عدد ١٢ يونيه.

البـــاب السابع

■ أنباء شهر يوليو

الفصل الأول

الحالة السياسية العامة والائتلاف بين الأحزاب



تشكلت الوزارة العدلية وبعد تشكلها بقليل انعقد البرلمان وقرئت خطبة العرش فى الجلسة الافتتاحية حيث أعلن فيها برنامج هذه الوزارة، وهو يتضمن تمسك وزارته بموجبه بسياسة الإنشاء داخليًا وبالتودد مع الدول الأجنبية خارجيًا؛ يضاف إلى الجهة الأخيرة بذل الجهود لمعالجة الأمور الخاصة بمركز الإنكليز فى مصر.

اقتنع الجمهور بأن هذه الوزارة هى خير وزارة تقوم على إدارة الصالح العام وحل المشاكل فهى وطنية وبرلمانية. فى وزرائها تتمثل أعظم الكفاءات المصرية مجتمعة، ففيها الوزير القديم المعروف فى عالم السياسة والوزير الجديد المقدام المحبوب من الشعب.

ومع أن الجمهور يرتاح جدًا إلى الإصلاحات والتجديدات الداخلية التى تشغل مقامًا هامًا فى برنامج الوزارة الحالية؛ لكنه فى الوقت نفسه يميل إلى إيجاد حل يفصل فى الخصام السياسى الموجود بين المصريين والبريطانيين. وربما كان الزعماء والرؤساء المصريون أميَل من سواد الشعب إلى هذا الحل وربما أيضًا لو أنهم تمكنوا فى الظروف الحاضرة من إنهاء المشاكل السياسية.

وقد تساءلت الأهرام فى هذا الصدد فقالت: «إذا لم يفلح هؤلاء فمن هم المفلحون؟» والذى عنته بتساؤلها هم أعضاء وزارة عدلى باشا، وكان جواب الجريدة على ذلك أن فى وجود هذه الوزارة على رأس هذا البلد هو الاختيار

للسياسة الإنكليزية إذا جَدَّ جدُّ الوزارة للعمل فى هذا السبيل، كما ينتظر منها الجميع تحقيقًا لآمال الأمة وأمانيها وإجلاء للغامض وإقرارًا للشىء بنصابه[1].

ومهما يكن من شىء، فقد رأينا الوزارة الحاضرة ومن ورائها الأحزاب السياسية التى تعضدها فى البرلمان وخارجه تسير على نهج متناسق الخطوات ترمى به إلى اكتساب أعظم الفوائد الممكنة للدولة، متجنبة كل ما من شأنه أن يثير الخواطر ويزعج حسن التفاهم بين المصريين والإنكليز.

والذى يجب علينا إثباته فى هذه النقطة أن هذه هى المرة الأولى التى وقف فيها الشعب متضامنًا مع الحكومة فى النية والعمل، مدركًا الواجب الذى يملى عليه بأن يقدر ما يعترض الحكومة من عقبات فى سيرها لا يمكن تذليلها إلا بمراعاة جانب الحكمة والاعتدال.

«وأما العلاقات بين الحكومة وزعماء الأحزاب وبين دار المندوب السامى البريطانى فكانت صافية، ولا بأس من أن نذكر فى هذا الباب «إن لورد لويد زار فى غرة يوليو دولة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ فى مكتبه فى المجلس وبقى معه ربع ساعة وخرج من عنده إلى مجلس النواب حيث زار سعد باشا زغلول وبقى معه ٢٥ دقيقة ثم خرج من عنده إلى داره»[2].

«وبفضل الائتلاف أصبح نادرًا جدًا بل معدومًا أن نرى فى الصحف تلك التشنيعات والاعتراضات مثل التى كانت تطفح بها الصحف قبل الائتلاف، اللهم إلا ما كانت تردده جريدة الاتحاد المعارضة بين حين وحين عن استبداد سعد باشا بالنواب وإنزالهم على إرادته الخاصة»[3].

«وتدعى هذه الجريدة «إن فى الوزارة حزبين أحدهما وأهمهما قوامه حضرتا صاحبى الدولة عدلى يكن باشا وعبد الخالق ثروت باشا. و(ثالث) ليس من

---

(١) الأهرام فى ٣ يوليو.
(٢) انظر الاتحاد، عدد ٥ يوليو.
(٣) الاتحاد، عدد ٢٦ يوليو.

الوزراء ولكنه أثير عند دولتيهما محبوب منهما هو عبد الحميد بدوى باشا رئيس قلم قضايا الحكومة على قول الجريدة. والحزب الثانى مؤلف من بقية الوزراء ما عدا واحدًا هو معالى مرقص حنا باشا وزعيم هذا الحزب فتح الله بركات باشا».

ثم قالت: «إن مثل ذلك كثيرًا ما يقع فى وزارات الائتلاف ومن الأمثلة على ذلك الوزارة الائتلافية البريطانية فى أيام الحرب العظمى فقد كان عدد أعضائها اثنين وعشرين ولكن خمسة منهم فقط هم الذين كانوا يطلعون على أسرار السياسة والحرب أما السبعة عشر الآخرون فقد كانوا لا يعلمون من هذه الأسرار إلا ما يشاء الخمسة أن يعلنوه إليهم».

«فقد صار لنا مجلس ثلاثة كما كان لإنكلترا مجلس خمسة!».

قلنا آنفًا إن الوزارة الحالية تتوخى أن تصلح ما أفسدته الأيام والأنظمة القديمة فى أمور البلاد معبرة عن ذلك بسياسة الإنشاء، وقد ظهرت لنا آثار هذه الخطة فى وزارتَى الحربية والبحرية والزراعة. ومن الشواهد على ذلك الحديث الذى أفضى به وزير الحربية إلى مندوب جريدة الأهرام، والذى جاء فيه:

«إن وزارته مهتمة أعظم اهتمام بكل ما من شأنه إصلاح الجيش وتحسين حالته، ورأيها أن الأساس فى ذلك هو التعليم العسكرى وترقيته فى جميع فروعه ودرجاته. وأن تعليم المدرسة هو الأساس الذى يمكّن من إصلاح حالة الجيش ورفع مستواه الأدبى والمادى ولذلك هى تدرس الآن النظم والطرائق التى تحقق غايتها من هذا القَبيل وهى تُعنى أيضًا بانشاء ثكنات للجيش فى كثير من جهات القطر».

«وقد سأله المندوب عما تم فى شأن منصب السردار فقال: «إن ما تسأل عنه هو موضوع البحث وعندما تحين الفرصة المناسبة تختار الوزارة لهذا المنصب الضابط الكفء القادر على القيام بأعبائه».

«ثم أشار الوزير إلى أن وزارته تدرس مشروع إنشاء مدرسة للبحرية المصرية عينت لفحصه لجنة مخصوصة والآراء أجمعت على أن طلبة هذه المدرسة بعد

تخرجهم فيها يدربون على أعمال البحرية والملاحة فى سفن تتجول فى البحار وتكون مسافاتها فى التجول بعيدة لتدريب الطلبة بذلك اختبارًا وتركز فيهم مَلَكة التعرض للأخطار والعمل على ملاقاتها وفى ذلك من الفوائد فى تربية النفس والصبر على المكاره ما لا يخفى»[1].

أما وزير الزراعة فإنه أراد وضع مشروع باسم التعاون الزراعى يقصد به قرض (مليون جنيه مصرى) من حكومة مصر إلى الفلاح المصرى. وتشكلت لجنة فى وزارة الزراعة لهذا الغرض، وخلاصة ما قررته حتى الآن هو أن لا يكون الإقراض بين الحكومة والنقابات الزراعية والزراع مباشرة بل يكون بواسطة بنك أو بنوك تقترض من الحكومة المال ضمن حدود المبلغ الذى يعين له وتقرضه للنقابات والزراع الذين ليسوا أعضاء فى نقابات حيث لا تكون نقابات وذلك بشروط يتفق عليها بين الحكومة والبنك المقترض والمقرض وأن يكون القرض من جانب الحكومة لمدة عشر سنوات على الأقل وأن يكون أدنى حد للمال الذى تقرضه الحكومة مليون جنيه.

ويكون هنالك فرق فى الفائدة بين ما تقرضه «فلاح التعاون» والفلاح الذى لا ينتمى إلى التعاون وهذا الفرق يجعل لمصلحة التعاون. وقد رأت اللجنة أن من الضرورى لحياة مشروع هذا القرض ونجاحه أن يجعل المشروع قوميًا وأن يحاط بجميع أسباب سلامته وبقائه فلا يتأثر بتغيير الحكومات والوزراء؛ ولهذا رأت أن يؤلف مجلس أعلى للتعاون الزراعى يعين أعضاؤه بأسمائهم لا بوظائفهم بمدة تطابق مدة القرض. وهذا المجلس يشرف على تنفيذ مشروع القرض ويراقب العمل فيه بالشروط التى يتفق عليها ويقرها البرلمان، ويكون تعيينهم بمرسوم ولا يكونون قابلين هذا للعزل فى أثناء القرض، فإذا استقال واحد منهم أو تُوفِّى انتخب المجلس من يحل محله ويكون هذا المجلس برياسة وزير الزراعة.

---

(١) الأهرام، عدد ١٠ يوليو.

ويشتغل الأعضاء الآن بدرس خير الوسائل لتنظيم النقابات تنظيمًا يطابق حالة البلاد من جميع الوجوه[1].

وبين حضرات النواب والشيوخ حركة اهتمام بهذا المشروع وهم يريدون تقرير مشروع القرض والتصديق عليه من البرلمان فى أثناء عرض الميزانية[2].

والظاهر أن تحبيذ الجمهور والصحف لهذا المشروع وامتداحها له لم يَرُقْ الاتحاديين، فأخذت جريدة الاتحاد لسان حالهم تلوم القوم على ما فعلوا فقالت فيما قالت: «نقابات الزراعة كما تعلمون كانت تؤسس فى عهد الوزارة السابقة وكانت تؤسس قبل الوزارة السابقة. وكانت تتدرج فى سيرها من الكمال إلى الأكمل تمشيًا مع السُّنة الطبيعية. فلماذا لم تهللوا وتكبروا وقتذاك. ثم أصبحتم اليوم مهللين ومكبرين؟

نعم أن فتح الله بركات باشا قام اليوم لينفذ ما لم ينفذ - وفتح باشا بيده زمام السعديين وفى يده مرافق حياتهم. ألهذا الحد تكونون للحق محاربين. ولمعاليه محبذين مقرظين؟»[3].

حالة الائتلاف:

هذا ولم يحدث خلال هذا الشهر من الوقائع ما يستلفت الأنظار إلا بعض إشاعات ذكرتها الصحف وذهب بعضهم إلى تضخيمها، وظن الناس أن من وراء هذه الإشاعات خلافًا وقع بين المقامات العالية قامت عليه محادثات. ومنشأ ذلك زيارة حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكى لحضرة صاحب الدولة عدلى باشا يكن فمعالى وزير الزراعة فدولة رئيس مجلس النواب ومقابلة المستر هندرسن المندوب السامى البريطانى بالنيابة لدولة سعد باشا زغلول ووضع بعض الصحف لهذا الخبر عنوانات ضخمة فى صدر الصحيفة الأولى، منها مثل خطورة الحالة ونحو ذلك.

---

(١) المقطم، عدد ١١ يوليو.
(٢) السياسة، عدد ١١ يوليو.
(٣) الاتحاد فى ١١ يوليو.

«وحقيقة الأمر أن مقابلة نسيم باشا لرئيس الوزارة كانت فى شأن قرار لجنة الأوقاف عن ميزانية المعاهد الدينية وهو القرار الذى نشرناه فى حينه، وجرى الكلام أيضًا فى شأن مسألة البدل الذى تم بين أراضى بشبيش وسراى الزعفران وكذلك فى شأن بعض اقتراحات لجنة الميزانية الخاصة بإلغاء بعض اعتمادات فى ميزانية وزارة المواصلات»[1].

«أما مقابلة المندوب بالنيابة لدولة سعد باشا (فى ٢٠ يوليو) فاستنادًا إلى أوثق المصادر وبلسان وزير خطير من أعضاء الوزراء نؤكد أن هذه المقابلة كانت مسبوقة بموعد من أسبوع طلب تحديده جناب المستر هندرسن بواسطة حضرة صاحب العزة عبدالفتاح رجائى بك عضو مجلس الشيوخ وأنها تمت على غاية من الود وتبادل الصفاد»[2].

«وليس لهذه المسألة علاقة بمسألة قصر الزعفران بأى حال من الأحوال»[3].

«وقد تحدث مندوب الأهرام إلى دولة سعد باشا فسأله عما إذا كانت زيارة المستر نيفل هندرسن اقتصرت على المجاملة والتعارف أو أن الحديث جر إلى أشياء أخرى فصرح دولته للمراسل بأن الحديث تناول الكلام فى الشؤون العامة وأن المقابلة كانت ودية وعادية»[4].

سفر المندوب السامى وما يذاع عنه:

قلنا قبلاً إن العلاقات بين الحكومتين المصرية والبريطانية كانت خالية من شوائب سوء التفاهم وكان المندوب البريطانى يرى أنه يعمل على بقاء الحال على هذا المنوال. غير أنه راجت أقوال حول سفره بالإجازة إلى لندن ترمى إلى أن هذه الحال الظاهرة على علاقات الطرفين ليست مكينة ولا مستقرة، وكان

---

(١) الأهرام، عدد ١ يوليو.
(٢) المقطم فى ٢٢ يوليو.
(٣) الأهرام، عدد ٢١ يوليو.
(٤) الأهرام، عدد ٢٤ يوليو.

فخامته قد قرر السفر إلى إنكلترا يوم ١٥ يوليو ولكن. نظرًا لتأثير الحالة الجوية على صحته وعدم استطاعته تحمل الحر الشديد فى هذه الأيام، عزم على مغادرة القطر المصرى فى (٩) الجارى[1].

«وقد سافر اللورد لويد فعلاً فى صباح اليوم المذكور بقطار خاص وكان فى وداعه على محطة القاهرة كثيرون يتقدمهم سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمناء موفدًا من جلالة الملك وعبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية وعلى الشمسى بك وزير المعارف بالنيابة عن دولة رئيس الوزراء والوزراء ووكلاء وزارات الحربية والخارجية والداخلية ومحافظ العاصمة وقد حيته فصيلة من الجنود البريطانيين أثناء ركوبه القطار ثم تقدم معالى كبير الأمناء وأبلغه تحية جلالة الملك فتقبل هذا العطف بالشكر»[2].

وقد عللت بعض الصحف البريطانية والمصرية سفر اللورد لويد بأنه مدعو من حكومته وقد أذاعت ذلك جريدة «الصنداى تيمس»، فنفت «المقطم» هذا الخبر إذ قالت: «نقول اعتمادًا على ما عندنا من المعلومات هو أن اللورد لويد لم يُدْعَ إلى لندن كما يقول مُكاتب الصنداى تيمس بل ذهب إليها بالإجازة الصيفية مما يدل على أن ليس هنالك دعوة كما ذكرناه يوم سفره من القاهرة وهو أنه ينوى أن يسيح فى إيطاليا وسويسرا وفرنسا قبل أن يصل إلى إنكلترا.

ومما يؤيد خبرنا هذا هو أن الكبتن فرنكلند من ياوران المندوب السامى البريطانى أبحر بالباخرة اسبيريا إلى چنوى ومعه إحدى سيارات اللورد لويد وسيذهب بها من چنوى إلى ميلانو لمقابلة فخامته فيها قادمًا من البندقية فيركب اللورد لويد سيارته سائحًا ومتنزهًا فى شمال إيطاليا وسويسرا وبعض ولايات فرنسا قبل أن يستأنف السفر إلى إنكلترا.

وغنى عن البيان أن من يصنع ذلك لا يكون قد تلقى دعوة من حكومته بأن يوافيها إلى مركزها للبحث والمناقشة.

---

(١) المقطم، عدد ٦ يوليو.

(٢) الأهرام، عدد ١٠ يوليو.

أما أن اللورد لويد والوزارة البريطانية سيبحثان فى أمور مصر والسودان فى أثناء الصيف فهذا من الأمور الطبيعية التى تقع كل عام فى الغالب»[1].

وقد جاء فى صفحات «مانشيستر كرونيكل» أن الدوائر الشبيهة بالرسمية تفسر قدوم اللورد لويد إلى لندن بالإجازة، بأن الأحوال فى مصر تحرجت إلى درجة يرى اللورد لويد معها أن يستشير حكومته فيما يتعلق بالخطة التى يتبعها فى المستقبل[2].

وأما الصحف الوطنية فإنها استنتجت من سفر اللورد لويد نتائج خاصة، نلخصها فيما يلى:

قالت البلاغ:

«لقد عرفنا من رواية الصنداى تيمس أن الوزارة الإنكليزية استقدمت المندوب البريطانى للاستشارة برأيه فى العمل مع البرلمان المصرى لحل القضية المصرية. ولكن بقى أن نعرف ما سر هذه العجلة فى استقدامه قبل انقضاء المدة التى كان اللورد لويد سيقضيها فى القطر المصرى لو لم يستدعوه قبل ذلك فإن هذه العجلة تقوم على وجهين. أحدهما أن الإنكليز ينتظرون العمل مع البرلمان المصرى فى دور الانعقاد الحاضر وهذا غير معقول ولا ميسور.

والوجه الثانى أن الإنكليز ينتظرون من البرلمان فى دوره هذا أن يبدى لهم دلائل مقنعة على إمكان الاتفاق بينه وبينهم على سياستهم المعروفة التى آن أوان البحث فيها. ويتعمدون استعجال المندوب البريطانى تلويحه للبرلمان على سبيل الإنذار الخفى لكى يُظهر لهم ميوله قبل انفضاضه فيما يقترحونه عليه. فإن فعل فهم راغبون فى العمل معه وإن لم يفعل فهناك طلاب آخرون قد يعرضون بضاعتهم أثناء الإجازة الصيفية وقد يخطر للوزارة البريطانية أن تفضل العمل

(١) المقطم، عدد ١٣ يوليو.
(٢) البلاغ، عدد ١٣ يوليو.

معهم على العمل مع البرلمان. على هذا الوجه الأخير نفضل أن نفهم معنى ذلك الاستعجال الغريب»[1].

وقالت «كوكب الشرق»: أما وسياسة إنكلترا اليوم نحو مصر هى نفس سياستها بالأمس. وكل ما هناك أنها أسفرت بعد القناع. فليس أمام الأمة إلا أن تقابل هذه السياسة بأحد طريقين لا ثالث لهما وأحد هذين الطريقين. سياسة العنف والشدة التى من ذرائعها سياسة اللا تعاون والتحريض على المقاطعة. وعلى الإضراب الوزارى وهى سياسة لها عواقبها ونتائجها إلى غير ذلك من ضروب المعارضة أو المقاومة.

فمن نتائج هذه السياسة أن تقابل إنكلترا الشدة بمثلها فيصبح الخطر على الدستور. وعلى الحكم النيابى قاب قوسين. سيما وأن لإنكلترا فى مضر من القوة ومن الرجال ما يساعدها على العبث بالدستور وبالحياة النيابية.

وأما الطريق الثانى فهو الانتفاع بمزايا الدستور والحكم النيابى والسعى فى سلوك سبيل سياسة الإنشاء ولتوطيد دعم حياتنا الاقتصادية والزراعية توطيدًا ثابتًا. يحقق استقلالنا الاقتصادى والزراعى الذى هو نواة الاستقلال السياسى حتى تحين الفرص الملائمة للجهاد السياسى فى سبيل الاستقلال التام لمصر والسودان. هذان هما الطريقان اللذان أمامنا فعلينا أن نختار أهونهما ضررًا وأقربهما نفعًا، والمستقبل لنا ولا ريب فإن ما لا ندركه اليوم سنظفر به غدًا[2].

وفى هذه الأثناء كان قد وصل اللورد لويد إلى لندن فى ٢٠ يوليو وحظى بمقابلة جلالة الملك چورچ صباح اليوم التالى، ثم زار وزارة الخارجية وزار أيضًا عزيز عزت باشا وزير مصر فى لندن فى فندق كلاردچ[3].

---

(١) الأهرام، عدد ٢٥ يونيو.
(٢) الأهرام، عدد ١٥ يونيو.
(٣) الأهرام، عدد ٨ يونيو.

توفيق دوس باشا وزميلاه فى إنكلترا:

والذى لاحظناه فى هذه الآونة أن ثلاثة من الوزراء السابقين، وهم زيور باشا رئيس الوزارة السابقة وإسماعيل سرى باشا وزير الأشغال وتوفيق دوس باشا وزير الزراعة فى الوزارة التى كانت مؤلفة من الاتحاديين والأحرار الدستوريين، كانوا قد شدوا الرحال إلى لندن وهبطوا هناك كأنهم كانوا على موعد مع بعضهم. وليس بدعًا أن نرى أن هناك عملاً مقصودًا من هؤلاء ذا اتصال بسفر اللورد لويد وبالحركات السياسية التى أشارت إليها الجرائد الوطنية كما ذكرنا، وكان توفيق دوس باشا هو المنفرد فى الخوض من بين إخوانه فى المسائل السياسية المصرية والبريطانية، وقد تحدث إلى مراسلى الصحف هناك وخطب فى جماعة من رجال الإنكليز حتى صارت تأتينا البرقيات متتالية ناقلة أحاديثه وآراءه.

لقد حادث هذا الوزير مندوب جريدة المانشستر جارديان فقال، إنه يرجو النجاح للوزارة المصرية الحاضرة وأنه يأمل الإصغاء إلى نصائح عدلى باشا وثروت باشا القيمة. وأن هذين الوزيرين بقبولهما تأليف هذه الوزارة قد ضحيا بكثير وليس من المحتمل أن يطول اتفاقهما مع السعديين والاختلاف آت لا محالة. والمأمول أن تؤيد الأغلبية عدلى باشا وثروت باشا فيما بعد.

«وإن حل المسألة المصرية فى الآونة الحاضرة هو أثمن فرصة لأن الائتلاف يُكسب عدلى باشا وثروت باشا تأييد المصريين وهما فضلاً عن ذلك حاصلان على احترام البريطانيين والإبطاء والإرجاء من شأنهما أن يجددا العداءات والخصومات القديمة.

وختم كلامه بأنه يعارض الائتلاف بين السعديين والدستوريين؛ لأنه مكون من حزبين لا تقارب بينهما فى الطبيعة والفهم والإدراك والمبادئ[1].

وقد استقبلت بعض الصحف المصرية هذه الأقوال بالمقت والازدراء، وإليك ما جاء ببعضها فى هذا الصدد.

---

(١) الاتحاد، عدد ٢٦ يوليو.

قالت البلاغ: إن كل ما أدلى به توفيق دوس باشا صَغَّار فى صغار فهو قد عمد بامتداح الوزراء الدستوريين فى الوزارة والإنحاء على غيرهم من الوزراء والفكرة فى ذلك لا تخرج عن الرغبة فى الوقيعة.

ولقد يظن بعض الناس أنه كان يجمل بنا أن نناقشه فى تفصيلات هرائه ولكن هذا لا يكون له معنى إلا أننا نقيم لفضوله وزنًا ونجعل له قيمة وليس هذا من الحصافة فى شىء فنحن نكتفى بلفت النظر إلى تحقير الرجل نفسه وسط الإنكليز بطعنه فى المصريين وإلى فشله فى الوقيعة[1].

وقالت السياسة: المعروف عن توفيق باشا دوس أنه كثير الكلام وأنه أكثر ما يكون ميلاً إلى الكلام عندما يكون الصمت أكثر ملاءمة من الكلام.

«إن ما يقوله أنه هو وقليل من الأحرار الدستوريين لم يوافقوا على الائتلاف مع الزغلوليين فالذى نعلمه يقينًا هو أنه لم يوجد واحد من بين الأحرار الدستوريين عارض فى فكرة هذا الائتلاف وحتى توفيق دوس باشا نفسه قد أظهر آخر الأمر موافقته على مبدأ الائتلاف وأما تصريحه بأن الأحزاب المصرية كلها ترمى إلى أغراض واحدة وهى كلها راغبة فى الاستقلال ولكن الأحرار الدستوريين يرون أن التفاهم الودى المتبادل مع بريطانيا العظمى هو أضمن طريق لتحقيق هذه الغاية. فالذى نعلمه أن الأحزاب جميعًا، لا الأحرار الدستوريين وحدهم، يرون هذا الرأى ولكن بشرط أن لا تضحى مصالح مصر واستقلالها فى سبيل هذا التفاهم.

فدوس باشا فى قوله هذا لم يأتِ بشىء جديد إلا إذا كانت لإنكلترا «مصالح معينة» يعرفها دوس باشا ولا نعرفها نحن ولا تعرفها الأحزاب الأخرى»[2].

وقالت كوكب الشرق: «إن الذى أوتى عقلاً سليمًا لا ينعى اتحاد الأحزاب ثم يقول فى الوقت نفسه إن العقبة العظمى التى حالت فيما مضى دون الاتفاق مع إنكلترا أن كل ما كان يقترحه أحدهم يعارضه الحزب لآخر فكانت المناقشات الحزبية تعطل كل مشروع لحل المشكلة. أما الآن فإن الحزبين يقضيان شهر

---

(١) السياسة، عدد ٨ يوليو.

(٢) السياسة، عدد ٧ يوليو.

العسل فى ظلال الائتلاف ففى وسع الحكومة أن تعالج المشكلة ناظرة إلى مصلحة مصر فقط»[1].

خطبة دوس باشا بإنكلترا:

ثم اجتمع عدد من النواب يناهز الخمسين مساء ٢٩ يوليو لسماع خطبة دوس باشا فى إحدى غرف اللجان بمجلس النواب البريطانى.

وقد افتتح الخطيب كلامه بقوله إن مصالح الإنكليز والمصريين تقضى عليهم أن تحل جميع المشاكل المصرية، ثم قال: يعود القسم الأعظم من التبعة فى بقاء المسألة المصرية بدون حل حتى الآن إلى سعد باشا والمصريين وإلى بعض أصدقائنا المخلصين هنا.

ثم عرَّج على مسألة السودان فقال إنه حياة مصر وأنه يلزم أن تسير الحكومتان المصرية والبريطانية على بنود اتفاقية ١٨٩٩ فى إدارة السودان وينظر فى مطالبة مصر بتعديلها فيما بعد.

وانتقل الخطيب فى الكلام عن جيش الاحتلال فصرح بوجوب إقامة هذا الجيش فى نقطة معينة من القطر المصرى، وأكد أن مصر الصديقة تساعد بكل إخلاص فى حماية القناة. وتعجب لعدم دخول مصر عصبة الأمم وفى دخولها وسيلة لتمهيد السبيل أمام المسائل التى يختلف عليها وحلها هناك حلاً يستفيد منه الفريقان.

وختم خطبته بالثناء على المساعى التى بذلها اللورد لويد بإخلاص فى مصر أخيرًا.

وقال مراسل الأهرام الذى بعث إليها بتفصيلات هذه الخطبة: «إنه من المحتمل أن أقوال دوس باشا ضد المصريين قد سرت السامعين الذين يجدونها منطبقة على آرائهم. ولكن ليس من المحتمل أن تكون لها أية نتيجة عملية مباشرة»[2].

---

(١) السياسة، عدد ٢٩ يوليو.

(٢) الأهرام، عدد ٣٠ يوليو.

المسألة المصرية فى مجلس اللوردات البريطانى:

وقد حدث فى مجلس اللوردات ليلة ٢٦ يوليو أن ألقى اللورد بارمور عضو حزب العمال خطابًا قال فيه: «إنه لم ينفذ تقرير لجنة ملنر ذلك التقرير الذى كان يرى اللورد غراى أن العمل به يعد بمثابة هدم للنظام الذى وضعه اللورد كرومر».

اهم أعمال البرلمان وقراراته

سفر المحمل:

كان مجلسا النواب والشيوخ منهمكين فى بحث الميزانية وما يدور حولها ويتفرع عنها وقد اعتدنا أن نذكر المهم فى المجلسين كلٌ على حدة، وهذه هى أهم أعمال مجلس النواب.

فقد أجاب وزير الداخلية عن سؤال يتعلق بسفر المحمل المصرى بأن الحكومة المصرية سألت حكومة الحجاز فى الموافقة على رغباتها فيما يتعلق بسفر المحمل وراحة الحجاج المصريين فوصلها الرد بالموافقة عليها إلا فى مسائل ثلاث، وهى:

(زيارة القبور. والموسيقى. والدخان) بأن تكون الزيارة بالطريقة المرعية وأن تبقى الموسيقى فى جدة وأن يستتر الحاج فى شرب الدخان.

وقد استفتت الحكومة فضيلة مفتى الديار المصرية فى ذلك فأفتاها بالموافقة عليه، وعلى ذلك قررت الحكومة إرسال المحمل وأرسل فعلاً[1].

نظام الملاحق فى امتحانات المعارف:

وقد تُلى الاستجواب المقدم لحضرة معالى وزير المعارف من حضرة الأستاذ رياض المصرى أفندى فى مسألة ملحقات الامتحانات، فأجاب الوزير أن هذه الملاحق لم يكن مسموحًا بها من قبل إلا لمن تخلفوا عن امتحانات آخر السنة لمرض محقق أو عذر قهرى.

---

(١) السياسة، عدد ٤ يوليو.

ثم اضطرت وزارة المعارف بسبب الاضطرابات فى الفترة من سنة ١٩١٩ لسنة ١٩٢٢ إلى تغيير مواعيد الامتحان العادية وإلى عقد امتحانات ملحقة بصفة استثنائية وبقرارات من مجلس الوزراء وفى سنة ١٩٢٤ صدر قرار من مجلس الوزراء بعقد امتحانات ملحقة للامتحانات العامة ولامتحانات النقل فى جميع معاهد التعليم وفى سنة ١٩٢٤ استصدرت الوزارة قرارًا من مجلس الوزراء بالاستعاضة عن امتحانات النقل الملحقة بامتحانات وسط السنة. ثم ذكر اللوائح التى وضعتها الجامعة المصرية فى سنة ١٩٢٥/١٩٢٦ بخصوص الامتحانات وهى تساعد على إجراء ملاحق ضمن قيود معينة وكذلك الحال فى مدرسة الهندسة إلى أن قال إن الوزارة تنتظر الآن نتائج الامتحانات وإعداد الإحصاءات اللازمة لمعرفة ما إذا كان ثمة محل لإعادة النظر فى موضوع الامتحانات الملحقة.

ومن ثَم تبارى الخطباء من الأعضاء بتحبيذ إجراء هذه الملاحق حتى يتسنى للطلبة تلافى ما فاتهم لأسباب قهرية أو غير قهرية؛ لئلاً ييأسوا من الفوز فتفتر همتهم وربما أقدموا على أعمال مضطرة لهذا السبب، فكان جواب الوزير على ذلك: قلت إن الوزارة تنتظر نتيجة الامتحانات وإعداد إحصاءات لإعادة النظر فى موضوع الملاحق توطئة لوضع نظام ثابت. وأظن أنكم توافقون على أنه يتعذر علىَّ الآن إبداء رأى نهائى فى هذا الموضوع قبل درس هذه النتائج والاستعانة بآراء الفنيين؛ لهذا أرجو من حضراتكم بإلحاح عدم الاستمرار فى مناقشة ربما أدخلت فى نفوس بعض الراسبين آمالاً لا تتحقق.

ثم قدم الأستاذ مكرم عبيد بك والأستاذ عبد الرحمن عزام بك. وفخرى عبد النور بك. والدكتور نجيب إسكندر وسعد الأنصارى أفندى الاقتراح الآتى:

بعد مناقشة رحب المجلس بما أبداه وزير المعارف من البيان الذى قرر فيه أنه سينظر فى أمر الملاحق ويرجو المجلس الوزارة الإسراع فى ذلك.

فوافق الأعضاء عليه(١).

---

(١) جلسة ٥ يوليو.

قانون انتخابات سنة ١٩٢٥:

وتُليت مكاتبة من لجنة الشئون الدستورية بأنها قررت اعتبار القانون الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ الخاص بالانتخابات باطلاً بطلانًا أصليًا، ثم قدم مقرر اللجنة مكرم بك عبيد وأوضح للهيئة سبب هذا البطلان لأنه لم تتوافر أربعة الشروط الأساسية بموجب المادة (٤١) من الدستور فى تشريع القانون المذكور، وهذه الشروط هى:

أولاً: يجب أن يصدر المرسوم فيما بين أدوار انعقاد البرلمان.

ثانيًا: دعوة البرلمان فى الحال.

ثالثًا: يجب أن يكون المرسوم الصادر من التدابير التى لا تتحمل التأخير.

رابعًا: المرسوم مخالف للدستور.

وقد اجتمع فى تشريع القانون كل النقائض فهو مخالف للدستور مخالفة مركبة.

واعترض مصطفى النحاس باشا على نقطة وردت فى كلام حضرة المقرر من أن إبطال قانون ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ يترتب عليه إبطال جميع ما سبقه من القوانين التى وضع بدلاً منها وليس الأمر كذلك لأننا عند ما نقرر أن هذا القانون باطل بطلانًا أصليًا فلا يمكن بأى حال من الأحوال أن يكون له أثر فى القوانين السابقة لأن هذا القانون فى الحقيقة سينظر إليه كأنه قانون لم يوجد وهذا معنى بطلانه بطلانًا أصليًا.

ثم قُدم اقتراح بأن يعلن المجلس أن المرسوم بالقانون الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بشأن الانتخابات صدر باطلاً بطلانًا أصليًا.

فوافق المجلس عليه بالإجماع[1].

---

(١) جلسة ١٢ يوليو.

سحب أموال الحكومة من البنك الأهلى وإيداعها فى بنك مصر:

ثم تلا مقرر لجنة المالية تقريرها عن الاقتراح الخاص بإلغاء القرار القاضى بإيداع أموال المجالس البلدية والمحلية بالبنك الأهلى بدلاً من بنك مصر.

وهنا أخذ مقرر اللجنة (إسماعيل صدقى باشا) يشرح للأعضاء أنه يوجد اتفاق تم فى ١٩ أغسطس سنة ١٩١١ بين الحكومة المصرية والبنك الأهلى على الأموال التى تودعها الحكومة بشرط أن يدفع البنك عنها فائدة فى المائة تحت سعر قطع بنك إنكلترا وذكر أنها مضطرة بحكم هذا الاتفاق إلى إيداع جميع أموالها فيه. وأن أموال البلديات والمجالس المحلية ليس لها قيد مخصوص فى سجلات البنك الأهلى إنما ترد إليه باعتبارها من أموال الحكومة.

وأما أموال مجالس المديريات فإنها تحفظ فى هذا البنك بفائدة ٣ فى المائة، وأنه إذا أرادت هذه المجالس سحب أموالها من البنك فعليها أن تخطره بذلك قبل السحب لسنة. وقد تقرر بالنسبة لمجالس المديريات أن تسحب أموالها من البنك الأهلى وينتهى الأجل المطلوب لتنفيذ هذا القرار فى سبتمبر سنة ١٩٢٦؛ إذ تكون المجالس وقتئذ فى حِل من أن تودع أموالها فى البنك الأهلى الذى تريده وبما أنها اختارت بنك مصر فتكون أموالها فيه ابتداء من سبتمبر سنة ١٩٢٦.

ثم قال إن دولة زيور باشا ألغى قرار لجنة البلديات الاستشارية القائل بإيداع جميع أموال المجالس البلدية المحلية فى بنك مصر بصفة أمانات لمدة ستة أشهر ويبقى النصف الآخر بخزائنها للصرف منها عند الطلب، وبعد مضى الستة أشهر الأولى من السنة المالية تسحب نصف المبالغ المودعة فى البنك المذكور وتودع بخزائن المجالس المذكورة إذا احتاج الأمر لذلك، على أن يخطر البنك بطلب المبلغ اللازم قبل شهر من تاريخ السحب.

وأعقب هذا بخطاب إلى البنك الأهلى لا أدرى ما مناسبته يخبره أنه ألغى قرار اللجنة الاستشارية، وقد أوجست اللجنة المالية خيفة عواقب هذا الخطاب (وهى اللجنة التى شكلتها وزارة المالية لدرس هذه المسألة) فطلبت من سعادة

وكيل المالية أن يستشير قلم قضاياها فى أمر نتائج هذا الخطاب. ولكن الله قدر للمجالس البلدية والمحلية السلامة فأفتى قلم القضايا بأن هذا الخطاب لا تأثير له فى الموضوع.

ودارت بعد ذلك مناقشات بين الأعضاء كانت غايتها الوصول إلى سحب الأموال المودعة فى البنك الأهلى سيما المجالس البلدية والمحلية. وقد تساءل أحدهم: أليس للحكومة حساب جارٍ لدى البنك الأهلى؟ حيث يستطيع سحب ما يلزمها منه وطالما هى تستطيع أن تفعل ذلك فيمكنها أن تسحب من البنك المقدار الذى يساوى ما للمجالس البلدية والمحلية فيه من أموال. وأما الأموال التى تتوافر فيما بعد لدى تلك المجالس فيمكن للحكومة أن تعلن البنك أنها ليست من أموالها الخاصة. فلا يسرى عليها حكم الاتفاق المعقود بين الحكومة والبنك.

وقال بعضهم إنه ليس من اختصاصنا أن نناقش وزارة المالية تفعل كل شىء فى التفاصيل المتعلقة بالتنفيذ وما علينا إلا أن نؤيد الاقتراح بإلغاء القرار الصادر بالإيداع بالبنك الأهلى.

ثم أعلن الرئيس أن يؤخذ الرأى على أن تعمل الحكومة على تحقيق رغبة البلديات والمجالس المحلية من حيث إيداع أموالها ببنك مصر فأعطت الأكثرية أصواتها بجانب هذا الرأى[1].

الضرائب والأجانب:

وسأل أحد النواب معالى وزير المالية هل بَتَّ فعلاً فى مفاوضة الدول الأجنبية فى رفع القيود التى تحول دون وضع ضرائب جديدة، فجاوبه الوزير إنى علمت أنه حصلت مفاوضات فيما يختص بالرسوم الجمركية والنتيجة لهذه المفاوضات لا تنتج نتيجة إلا بعد سنة ١٩٣٠، ولقد حصلت المفاوضات من حكومات عديدة ولكنها لم تصل إلى نتيجة.

---

(١) الأهرام فى ٢٤ يوليو.

ثم قام آخر وقال إن زيادة العوائد ترجع لوضع ضرائب على بعض البنادر ويفهم من ذلك أن هناك بعض بنادر لم تضرب عليها عوائد. فهل لمعالى الوزير أن يخبرنا عنها.

وزير المالية: الحقيقة أن ضريبة العوائد تتمشى على بنادر القطر شيئًا فشيئًا وزيادة الضريبة تبعًا لزيادة البنادر التى ضربت عليها فى السنين الأخيرة. والآن توجد بعض بنادر لم تفرض عليها ضريبة والسُّنة التى مشت عليها الحكومة للآن أن تعمد لإنشاء مجالس قروية أو محلية فى تلك البلاد وكلما أنشئ مجلس فرضت الضريبة.

واعترض عضو على أن تكون هذه العوائد إيرادًا للحكومة وحدها، فأجابه المقرر أن الحكومة وإن اعتبرت ذلك المال من الإيرادات إلا أنها تعطيه للمجالس(١).

إباحة زراعة الدخان فى مصر:

وتقدم اقتراح بأن تتخذ وزارة الزراعة الإجراءات اللازمة فى أقرب وقت للقيام بتجارب فنية للسعى فى تحسين زراعة الدخان فى مصر تمهيدًا لإباحتها لما فى ذلك من المنفعة الكبرى للبلاد.

فوافق المجلس على هذا الاقتراح(٢).

الملاحة الجوية ونصيب مصر منها:

وتُلى السؤال الموجه إلى معالى وزير المواصلات من حضرة عبد الرحمن عزام بك عن مؤتمر الملاحة الجوية يقول فيه، إن عدم إصدار قانون للملاحة الجوية حتى الآن عاق مصر عن التقدم وأضرَّ بمصالحها، وأن التشريع الدولى الخاص بالملاحة الجوية الذى أصدره مؤتمر الطيران المنعقد فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٩

---

(١) الأهرام، عدد ١٥ يوليو.

(٢) السياسة فى ١٨ يوليو.

بباريس ما يكفى لحاجة مصر فى هذا الخصوص. فما السبب يا تُرى فى عدم انضمام مصر لهذا المؤتمر إلى الأبد؟ ومتى تنوى الحكومة الانضمام إلى الدول المتعاقدة فى هذا المؤتمر؟

فأجاب الوزير: إن الملاحة الجوية مازالت فى طور طفولتها؛ ولذلك فإن عدم وجود قانون للملاحة لم يعطل تقدمنا. على أن مصر لن تتأخر عن القيام بنصيبها فى هذا النوع من الملاحة فى وقت قريب مستفيدة من التجارب التى تقوم بها الدول والتى تنفق فى سبيلها أموالاً طائلة، كما أنها تعد طائفة من المصريين لتعلُّم الطيران.

أما الاتفاقية التى أقرها مؤتمر الطيران المذكور فهى قواعد عامة لا تسد حاجة الدول التى اشتركت فيها إلا إذا وضعت كل منها تشريعًا خاصًا بها تنفيذًا لتلك القواعد، وعلى ذلك فليس فى التشريع الدولى وحده ما يكفى لحاجة مصر فى هذا الخصوص. وإن الحكومة تبحث فى إعداد وسائل تنفيذ الاتفاقية المذكورة قبل إعلان الانضمام إلى الدول المتعاقدة حتى إذا انضمت أمكنها مباشرة وضع التشريع اللازم وتنفيذه.

فرد عليه صاحب السؤال: إن الملاحة الجوية قطعت فى الواقع شوطًا بعيدًا فى سبيل التقدم وأصبح فى ألمانيا وحدها أكثر من ٣٩ خطًا من خطوط الملاحة الجوية نقلت أكثر من ١٩٠ ألفًا من السكان بدون أن يتعرضوا لأى خطر. ثم شكر الوزير لأنه بدأ فعلاً يسير سيرًا حثيثًا فى سبيل انضمام مصر لهذا المؤتمر[١].

الموظفون المبعدون من السودان:

وتُلى السؤال المقدم من حضرة بطرس حليم أفندى عما فعلته الحكومة فى شأن موظفى حكومة السودان الذين فصلوا عن مراكزهم بسبب الأحوال السياسية الماضية.

---

(١) السياسة ١٩ يوليو.

فأجاب رئيس الوزراء: إن الموظفين الذين فصلوا من وظائفهم فى السودان بسبب الحوادث على نوعين، عسكريون، ومدنيون فالعسكريون وجميعهم ضباط أُلحقوا فى وظائف بوزارة الداخلية والحربية والأطباء البيطريون منهم ألحقوا فى وظائف الزراعة ومصلحة الصحة. أما الأطباء البيطريون وعددهم أربعة فقد أُحيلوا على الاستيداع وجارٍ السعى فى توظيفهم بمصلحة الصحة والمصالح الأخرى عند خلو وظائف بها.

أما المدنيون فقد اتخذت الحكومة بشأنهم عدة قرارات بعضها يرمى إلى إلحاقهم بالوظائف التى تخلو بالوزارات، والبعض الآخر يتضمن القاعدة التى وضعت لتوظفهم على مقتضاها فى وظائف الحكومة من حيث المرتب والكشف الطبى والشهادات، وقد عُين البعض منهم بوزارة المعارف والبعض فى وزارة المالية. وما زالت الوزارات تعمل على تنفيذ قرارات مجلس الوزراء من حيث تعيينهم فى الوظائف التى تخلو بها.

فذكر صاحب السؤال أن الحكومة تعامل هؤلاء بخصم ٤٠ فى المائة من مرتباتهم التى كانوا يتقاضونها فى السودان فالمأمول أن هذه الوزارة الشعبية تعيدهم للخدمة فى مصالحها وأن لا تخصم منهم إلا ٤٠ فى المائة[1].

كيفية تعيين حاكم السودان:

وتلا السكرتير الموظف أيضًا الأسئلة الآتية الموجهة من حضرة فكرى أباظة أفندى.

١ ـ كيف عين السر جيوفرى آرشر حاكمًا للسودان وممن صدر أمر التعيين؟

٢ ـ أعلن وزير خارجية إنكلترا قبول استقالته رسميًا فى مجلس العموم البريطانى فى ٦ يوليو سنة ١٩٢٦ فهل قدم جنابه استقالته إلى جلالة ملك مصر والسودان؟ وهل علمت الحكومة المصرية رسميًا بهذه الاستقالة قبل أن

---

(١) السياسة ٢٠ يوليو.

تُقبل وتعلن فى لندن، وإن كان قدم استقالته إلى جلالة ملك مصر والسودان ففى أى تاريخ. وهل أخذ رأى الحكومة المصرية فى قبولها من عدمه أم اكتفت بالإخطار أم لم تعلم شيئًا مطلقًا، وإذا لم يكن جنابه قد قدم استقالته لجلالة ملك مصر والسودان فهل سكتت الحكومة المصرية على هذا التصرف غير اللائق أم اتخذت فى صدده الإجراءات اللازمة؟

هل تعلم الحكومة الأسباب الحقيقية للاستقالة؟

فأجاب رئيس الوزراء عن الجزء الأول: رشحت الحكومة البريطانية السير چيوفرى آرشر حاكم أوغندا لمنصب الحاكم العام للسودان وصدر المرسوم الملكى لبقيته فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤م.

وعن الجزء الثانى ـ رفع السير چيوفرى آرشر استقالته من وظيفته إلى جلالة الملك بواسطة وزير مصر المفوض بلندن فى يوم ٧ يوليو الحالى وتفضل جلالته بقبولها.

وعن الجزء الثالث ـ أما الأسباب التى بنيت عليها الاستقالة فأسباب صحية.

وبعد اجتماع هذه الأجوبة أخذ صاحب السؤال يفسرها واستخلص منها أن الحاكم المستقيل لم يعرف واجبه حيث تجاهل مليكه ومصدر تعيينه فقدم استقالته إلى الجهة المختصة بلندن قبل ٦ يوليو وتناقش فيها مجلس العموم البريطانى قبل ذلك التاريخ وأعلن قبولها فى مجلس العموم أيضًا فى ٦ يوليو.

ورغمًا عن هذا لم تفكر أمة التقاليد السياسية واللياقات الدولية فى مراجعة الحكومة المصرية بخصوص هذه الاستقالة قبل أن تبت من نفسها فى موضوعها فى ذلك.

وذكر أنه لا يريد بهذا السؤال إلا إزالة ما شعر به بأنه إهانة قد وجِّهت لمليكه وأمته وحكومته وليس من قصده الإحراج أو مس العلاقات الودية بين الحكومتين.

وكان قد استرسل فى خطابه فطلب إليه الرئيس أن يكتفى بإجابة رئيس الوزراء، فامتنع بدعوى أن اللائحة الداخلية تجيز له أن يستوضح دون غيره أو يرد على السؤال بإيجاز مرة واحدة.

فنبه دولة الرئيس إلى أنه تكلم طويلاً وليس موجزًا. فأجاب: لا يُطلب الإيجاز فى موضوع خطير كهذا. فسأله الرئيس: أى خطورة تعنى؟

وبعدئذ صرح الخطيب بأنه اقتنع بكلام دولة الرئيس وأضاف إلى ذلك أنه لم يقصد بما قاله أن يثير أى اعتراض إنما أراد أن يرتفع صوت مجلس النواب ويتبين أنه مستيقظ، وعلى كل حال فإن سؤالى أنتج نتيجة عملية ثم سكت[1].

هبة مستر روكفلر:

وتُلى الاستجواب الآتى الموجَّه من حضرة الدكتور أحمد أمين نور لدولة رئيس مجلس الوزراء «لقد ذكر بالجرائد جميعها أن المستر روكفلر مستعد لإعطاء هبة قدرها مليونان من الجنيهات لتحسين حالة الآثار المصرية وإيجاد لجنة فنية للمحافظة على الآثار المصرية وتعليم هذا الفن واشترط لهذه الهبة شروط قد عدلها رئيس الوزارة السابق بشروط أخرى قبلها أخيرًا صاحب الهبة وبعدها فوجئنا برفض هذه الهبة لأن رئيس الوزارة السابق لا يتمسك بشروطه. ولا يخفى على دولتكم أن تحسين دار الآثار والمحافظة على محتوياتها ونشر تعليم هذا الفن مما يشجع قدوم السياح بكثرة. وغير خافٍ على دولتكم ما ينتج من الفوائد من كثرة إقبال السياح على هذه البلاد.

فهل يتكرم صاحب الدولة رئيس الوزارة بعرض جميع المكاتبات التى دارت حول هذا الموضوع على المجلس وأن يُبْدى لنا الأسباب الحقيقية التى أدت لرفض هذه الهبة؟

قال الرئيس، إن نتيجة الاستجواب طرح الثقة بالوزارة فى أغلب الأحيان. وعلى أثر ذلك تنازل صاحبه عن الاستجواب واقتصر على جعله سؤالاً.

---

(١) السياسة فى ٢١ يوليو.

فأراد عضو آخر أن يتمتع بحق الاستجواب عملاً بالمادة ١١٣ من اللائحة الداخلية، حيث تجوِّز فى حالة تنازل صاحب الاستجواب عن استجوابه أن يستعمل هذا الحق واحد أو أكثر من النواب.

فرد عليه الرئيس بأن هذه المسألة تتعلق بوزارة زيور باشا ولا يمكن أن تسأل عنه وزارة عدلى باشا.

ثم تكلم رئيس الوزارة فى الموضوع فقال، إن المستر روكفلر سحب عرض الهبة الذى كان قدمه للحكومة المصرية وكل الإجراءات الخاصة بهذه المسألة تمت فى عهد الوزارة السابقة، وقد قدمت المكاتبات التى دارت بهذا الصدد (قدمت لمجلس النواب) وليس لدى الوزارة معلومات أزيد مما هو ثابت فى المكاتبات المشار إليها وأظن أن حضرة مقدم الاستجواب قد اقتنع بأنه لا داعى له[1].

الاتفاقات التجارية مع تركيا واليونان:

قرأ السكرتير الموظف الاتفاقات التجارية التى عقدت مع دولتَىْ تركيا واليونان والأول مؤرخ فى ٧ أبريل سنة ١٩٢٦ والثانى مؤرخ ١١ أبريل سنة ١٩٢٦ فأحيلا على وزارة الخارجية، وهذا نصهما: الاتفاق مع تركيا.

حضرة صاحب السعادة توفيق رشدى بك وزير الجمهورية التركية، أتشرف بإبلاغ سعادتكم أنه ريثما تعقد قريبًا معاهدة بين تركيا ومصر على العلاقات التجارية بينهما وشروط الإقامة فيها تقبل الحكومة المصرية لمدة ستة شهور ابتداؤها ٦ أبريل سنة ١٩٢٦ وعلى شرط أنه تعامُل معاملة تامة بالمثل أن تمنح الواردات التى تنتجها الأرض والصناعة سواء كانت من تركيا أصلاً أو آتية منها وتدخل مصر لتستهلك فيها أو تصدر منها أو تعبرها إلى بلاد أخرى حق التمتع بالامتيازات الممنوحة للمحصولات السودانية وتفضلوا بقبول عظيم احترامى.

محمد حداية

---

(١) الأهرام فى ٢٦ يوليو.

حضرة صاحب السعادة وزير مصر المفوض.

أتشرف بإبلاغ سعادتكم أنه ريثما تعقد قريبًا معاهدة بين تركيا ومصر على العلاقات التجارية بينهما شروط التوطن فيها أن تعامل معاملة تامة بالمثل - أن تمنح الواردات التى تنتجها الأرض والصناعة سواء أكانت من مصر أصلاً أم آتية منها وتدخل تركيا لتستهلك فيها أو تصدر منها أو تعبرها إلى بلاد أخرى حق التمتع بالامتيازات الممنوحة للدولة الأكثر امتيازًا ما عدا الامتيازات الممنوحة للمورد من منحات بعض البلاد المتاخمة على مقتضى اتفاقات محلية خاصة بها وتفضلوا بقبول عظيم احترامى.

توفيق رشدى

الاتفاق مع اليونان:

جناب وزير اليونان المفوض فى مصر.

«بالإشارة إلى مكالماتنا الحديثة فى موضوع عقد اتفاق تجارى مؤقت بين اليونان ومصر أتشرف بأن أؤيد لجنابكم أنه بالنظر لتفكير الحكومة المصرية فى تعديل نظامها الجمركى تعديلاً تامًا من شأنه زيادة فئات الرسوم الجمركية المفروضة الآن - فهى تؤثر الاستمرار مؤقتًا فى العمل بالطريقة الجارية فى العلاقات التجارية بين البلدين بحالتها الناشئة من مجموع اتفاقية ٤ يونيه سنة ١٩٠٦ وبروتوكول (محضر) مدٌ أجَلها فى ١١ يوليه سنة ١٩١٤ ومن تدابير الحكومة المصرية بعد ١٦ أبريل سنة ١٩١٥ أى تاريخ انتهاء أجل الاتفاقية. بناء على ذلك تقرر الحكومة أنها توافق على أن تمنح التجارة والملاحة اليونانيتين فى مصر الامتيازات الممنوحة للدولة الأكثر امتيازًا وهذا على شريطة أن تمنح كذلك التجارة والملاحة المصريتين فى بلاد اليونان من كل وجه وبلا قيد وشرط الامتيازات الممنوحة للدول الأكثر امتيازًا.

وتقبل الحكومة المصرية مؤقتًا أن تعترف بحق انتفاع التبغ اليونانى إلى مصر من معاملته بمثل ما تعامل بع الدولة الأكثر امتيازًا وأن تضمن له فى طول مدة

هذا الاتفاق استمرار فرق التعريفة الواقع الآن بين الرسم المفروض على التبغ الوارد من البلاد المتمتعة باتفاقات مخصوصة والرسم المفروض على التبغ الوارد من البلاد التى تعقد معها اتفاقات. هذا وإنى أثبت هنا ما أبديتموه لى باسم حكومتكم من أن الأشخاص التابعين للدولة اليونانية الذين يستوردون الحشيش أو يدخنونه فى القطر المصرى يحاكمون فى المستقبل كما كانوا فى الماضى أمام محكمة القنصلية اليونانية بالإسكندرية بصفتهم فاعلين أصليين لجنحة التهريب أو مشتركين فيها وذلك من غير إخلال بالمصادرات والتغريمات التى يمكن أن تحكم اللجنة الجمركية بها عليهم بمقتضى اللوايح الجمركية وتحفظ الحكومة المصرية لنفسها الحق فى أن تبطل العمل بهذا النظام فى أى وقت شاءت على أن تخطر حكومتكم بذلك قبل إنفاذه بثلاثة شهور وتفضلوا بقبول عظيم احترامى.

رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية

احمد زيور

حضرة صاحب الدولة.

علمنا ما تضمنه الكتاب الذى شرفتمونا دولتكم بتوجيهه إلينا، وهذا نصه:

بالإشارة إلى مكالمتنا الحديثة فى موضوع عقد اتفاق تجارى مؤقت بين اليونان ومصر أتشرف بأن أؤيد لجنابكم أنه بالنظر لتفكير الحكومة المصرية فى تعديل نظامها الجمركى تعديلاً تامًا من شأنه زيادة فئات الرسوم الجمركية المفروضة الآن فهى تؤثر الاستمرار مؤقتًا فى العمل بالطريقة الجارية فى العلاقات التجارية بين البلدين بحالتها الناشئة من مجموع اتفاقية ٤ يونيه سنة ١٩٠٦ وبروتوكول (محضر) مدَّ أَجَلها فى ١١ يوليو سنة ١٩١٤ ومن تدبير الحكومة المصرية بعد ١٦ أبريل سنة ١٩١٥ أى تاريخ انتهاء أجل الاتفاقية.

بناء على ذلك تقرر الحكومة المصرية أنها توافق على أن تمنح التجارة والملاحة اليونانيتين فى مصر الامتيازات الممنوحة للدولة الأكثر امتيازًا وهذا

على شريطة أن تمنح كذلك التجارة والملاحة المصريتين فى بلاد اليونان من كل وجه وبلا قيد وشرط الامتيازات الممنوحة للدولة الأكثر امتيازاً.

وتقبل الحكومة المصرية مؤقتاً أن تعترف بحق انتفاع التبغ اليونانى الوارد إلى مصر من معاملته بمثل ما تعامل به الدولة الأكثر امتيازاً وأن تضمن له فى طول مدة هذا الاتفاق استمرار فرق التعريفة الواقع الآن بين الرسم المفروض على التبغ الوارد من البلاد المتمتعة باتفاقات مخصوصة والرسم المفروض على التبغ الوارد من البلاد التى تعقد معها اتفاقات.

واجابة على ذلك نبادر، بأن نؤيد لكم باسم حكومتنا موافقتنا التامة على الفوايد السابق ذكرها وغنى عن البيان أن الحكومة اليونانية من جهتها تحفظ لنفسها الحق فى أن تنقض هذا النظام فى أى وقت شاءت بإخطار سابق لذلك بثلاثة شهور وتفضلوا يا دولة الوزير بقبول عظيم احترامى.

أ. سختويس أ. بوليس

رجال الإدارة والحزبية السياسية:

وأجاب دولة الوزير عن السؤال الثالث الخاص بمأمور مركز الزقازيق أنه أرسل لسكرتير حزب الاتحاد مبالغ هى قيمة اشتراكات فى الحزب: بأن الحكومة تبحث فيما أشار إليه حضرته لتقدير المسئولية بالنسبة للظروف التى حصلت فيها المسألة المعينة فى سؤاله وقد أصدرنا الأوامر لجهات الإدارة بعدم التعرض لما ليس من شئونها وخصوصًا بما له صفة حزبية وسنراقب تنفيذ الأوامر بكل دقة(١).

■■■

(١) الأهرام فى ٢٧ يونيه.

الفصل الثانى

متفرقات



مسألة المستر كرشو

ما كادت تنتهى حادثة استقالة هذا المستشار حتى تلتها نادرة تعتبر ذيلاً لها، وهى مسألة مكافأة أو التعويض له لتركه القضاء المصرى. وكانت هذه المسألة سببًا فى الكتابات الطويلة التى اصطنعتها الجرائد المصرية والإنكليزية، وفى هذه الأخيرة اتهام بما من شأنه أن يعكر جو العلاقة بين البلادين.

وقد أشاعت بعض الصحف المصرية بهذه المناسبة حصول مكاتبة سياسية من جانب دار المندوب البريطانى ظن الناس أنها ستأخذ شكلاً لا يتفق مع عزة نفس الحكومة المصرية أو سيادتها القانونية فيما تقرره بخصوص مطلب المستشار المشار إليه.

فأذاعت الحكومة بلاغًا قالت فيه:

«نشرت جريدة الأهرام بعددها الصادر بتاريخ أول يوليه سنة ١٩٢٦ عبارة تحت عنوان مذكرة جديدة من الحكومة البريطانية فى مسألة المستر كرشو ومع اعتراف هذه الجريدة بعدم معرفة ما فى المذكرة بصفة قاطعة ذكرت أنه اتصل بها أن تلك المذكرة تعد قرار الجمعية العمومية لمستشارى محكمة الاستئناف الأهلية تحديًا للمذكرة التى أبلغتها الحكومة البريطانية للوزارة السابقة على أثر استقالة المستر كرشو كما تعد كل قرار يمس حقوق المستر كرشو فى المعاش أو المكافأة تحديًا لتلك المذكرة.

ولما كانت رواية الخبر على هذه الصورة تجعله غير مطابق للواقع ترى الحكومة أن تعلن عدم صحة هذه الرواية كما ترى أن تذكر لهذه المناسبة أن الإجراءات القانونية التى اتخذت فى حادثة استقالة المستر كرشو إلى الآن جرت فى طريقها العادى وبموافقة مجلس الوزراء ولكن حدث فى الأثناء أن نشر بعض الجرائد وفيها جريدة الأهرام بعددها الصادر فى يوم ٢٣ يونيه الماضى أخبارًا عن مناقشة حضرات مستشارى محكمة الاستئناف الأهلية أثناء مداولتهم فى الجمعية العمومية بشأن هذه الاستقالة ذكرت ملاحظات أسندتها إلى حضرات المستشارين أثناء المداولة وقد ورد إلى دولة رئيس مجلس الوزراء خطاب من فخامة المندوب السامى بالاستعلام عما كان ما ورد فى تلك الجرايد يعتبر معبرًا عن رأى محكمة الاستئناف الأهلية وبعد أن اطلع دولة رئيس الوزارة على محضر الجلسة أجاب فخامة المندوب السامى بأن تلك الملاحظات لا أثر لها فى محضر الجلسة ولذلك لا يمكن اعتبارها معبرة عن رأى المحكمة وترى الحكومة أنه مما تؤسف له أن يتسرع بعض الجرايد إلى نشر أخبار غير صحيحة أو بالتعليق على الحوادث البسيطة بما يدعو إلى خدش الأذهان وتشويش الأفكار»[1].

القاهرة أول يوليه سنة ١٩٢٦.

وقد أحالت الحكومة مسألة تعويض المستر كرشو إلى لجنة الثمانية فنظرت اللجنة برياسة عبد الخالق ثروت باشا فى المذكرة التى قدمها جنابه فى مسألته وبحثتها من كل وجوهها، فرأت اللجنة أن للمستر كرشو الحق فى ثلث المكافأة الاستثنائية التى يستحقها بموجب قانون التعويضات للموظفين الأجانب، وقد عرض الأمر على مجلس الوزراء فوافق على قرار اللجنة[2].

انتخابات الشيوخ التكميلية:

وقَّع جلالة الملك أمس (٣ يوليه) مرسومًا بعرض مشروع قانون على البرلمان

(١) الأهرام فى ٢ يوليه.
(٢) الأهرام فى ٧ يوليه.

خاص بإجراء الانتخابات لمجلس الشيوخ طبقًا للقانون رقم ١١ لسنة ١٩٢٢ المعدل بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤، وهذه صورته:

نحن فؤاد الأول ملك مصر.

بعد الاطلاع على قانون الانتخابات رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون ٤ لسنة ١٩٢٤ وعلى المرسوم بقانون الصادر فى ٨ ديسمبر لسنة ١٩٢٥.

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء.

رسمنا بما هو آتٍ:

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان.

المادة الأولى:

تجرى الانتخابات التكميلية لمجلس الشيوخ طبقًا لأحكام قانون الانتخابات رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ المعدل بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٢٤.

المادة الثانية:

على وزارة الداخلية والحقانية والمالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

(فؤاد)

صدر بسراى عابدين فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٣٤٤.

٣ يوليو سنة ١٩٢٦

بأمر حضرة صاحب الجلالة.

رئيس مجلس الوزراء

عدلى يكن

وزير الداخلية	وزير الحقانية	وزير المالية	وزير المواصلات
عدلى يكن	أحمد زكى أبو السعود	مرقص حنا	محمد محمود[1]

(١) الأهرام، عدد ٤ يوليو.

ديوان الجزية:

ندرج فيما يلى نص المذكرة التى أرسلتها اللجنة المالية فى شأن ديون الجزية إلى مجلس الوزراء ووافق عليها المجلس فى الجلسة التى عقدها أخيرًا بالإسكندرية:

«كانت الحكومة المصرية قد أوقفت دفع أقساط القروض العثمانية عملاً بالقرار الذى أصدره مجلس النواب فى جلسته المنعقدة فى ٩ يوليو سنة ١٩٢٠ ومجلس الشيوخ فى جلسته المنعقدة فى ١٠ يوليه من السنة نفسها ولما كانت المسألة موضوع نزاع رأت وزارة المالية إنشاء احتياطى خاص بمبلغ الأقساط المذكورة على أن يسوى فيما بعد إما بإضافته إلى الاحتياطى العام إذا فصل فى الأمر لصالح الحكومة وإما بإضافته إلى إيرادات الميزانية مقابل فتح اعتماد بقيمته إذا كان الفصل لصالح أصحاب سندات.

والآن وقد صدر حكم محكمة الاستئناف المختلطة لصالح أصحاب السندات فيما يتعلق بقرضىّ ١٨٩١، ١٨٩٤ تقترح وزارة المالية لتسوية الحالة بالكيفية المبينة فيما بعد:

حساب الاحتياطى الخاص والأمانات.

(١) قرضا ١٨٩١، ١٨٩٤

مليم	جنيه	
٦٨٩	١,٠٦٧,٥٠٣	الأقساط المستحقة لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٦.
٤٥١	٤١,٢٣٨	الفوائد المستحقة للحكومة لغاية ٥ مايو سنة ١٩٢٦.
١٤٠	١,١٠٨,٧٤٢	المجموع

المبالغ التى دفعت بناء على حكم محكمة الاستئناف المختلطة.

مليم	جنيه	
٦٨٩	١,٠٦٧,٥٠٣	الأقساط لغاية ٣١ مارس سنة ١٩٢٦.
		(قسط أول أبريل ١٩٢٦ يخصم على الميزانية).
٤٥١	٤٢,٩٢٧	الفوايد المحكوم بها لغاية ٥ مايو سنة ١٩٢٦.
٧٤٤	١,١١٠,٤٣٠	المجموع

تقترح وزارة المالية:

أولاً: إبقاء المبالغ الخاصة بقرض ١٨٥٥ الذى لم يفصل فيه كما هى بالاحتياطى الخاص بالأمانات.

ثانيًا: إضافة المبالغ الخاصة بحساب أقساط قرضَىْ ١٨٩١، ١٨٩٤ وفوائدها إلى إيرادات الدولة فى ميزانية سنة ١٩٢٥ - سنة ١٩٢٧.

ثالثًا: فتح اعتماد إضافى فى الميزانية نفسها بمبلغ ٧٤٤ مليم و١,١١٠,٤٣٠ جنيهًا لتسوية المبالغ التى دفعت عن قرضى ١٨٩١، ١٨٩٤ من أقساط وفوائد عدا قسط أول أبريل سنة ١٩٢٦ الذى يخصم على الاعتماد المندرج فى الميزانية.

وقد رأت اللجنة المالية الموافقة على هذا الاقتراح وهى تتشرف بعرضه على مجلس الوزراء للتكرم بإقراره[1].

إعادة تأليف لجنة الثمانية:

نشرت الجريدة الرسمية قرارًا من دولة رئيس الوزراء بإعادة تأليف اللجنة المنصوص عليها فى المادة العاشرة من القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٢ الخاص

---

(١) الأهرام فى ١٥ يوليه.

بشروط خدمة الموظفين والعمال الأجانب وبشروط إحالتهم إلى المعاش أو فصلهم من الخدمة، هذا نصه بعد الديباجة:

المادة الأولى:

يُعاد تأليف اللجنة المنصوص عليها فى المادة العاشرة من القانون المشار إليه على الوجه الآتى:

حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية رئيسًا وحضرات صاحبَى المعالى والسعادة أحمد زكى باشا أبو السعود باشا وزير الحقانية وأحمد محمد خشبة بك وزير الحربية وعبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة وجناب المستر پاترسون المستشار المالى وجناب المستر برسيڤال المستشار القضائى وجناب المسيو دابليه المستشار الملكى لوزارة المالية وجناب المستر وطسن السكرتير المالى لوزارة الأشغال أعضاء.

المادة الثانية:

يحل المستر بوت المستشار الملكى لوزارة الخارجية ويحل المستر برسيڤال نورابل كامبل السكرتير القضائى للمستشار المالى محل المستر پاترسون والمستر ونجلند المدير العام للقسم الميكانيكى لوزارة الأشغال محل المستر وطسن مدة غيابهم بالإجازة(١).

قومسيون بلدية الإسكندرية المؤقت:

القرار الوزارى الصادر بتشكيل قومسيون بلدى مؤقت لإدارة شئون بلدية الإسكندرية.

مادة ١: مع الاحتفاظ بالاختصاصات المخولة لمحافظ الإسكندرية بمقتضى نصوص الأمر العالى التأسيسى الصادر فى ٥ يناير سنة ١٨٩١ وبالاختصاصات المخولة لمدير بلدية الإسكندرية العام بمقتضى المادة الرابعة من القرار بادى الذكر (الصادر فى ٨ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل القرار الصادر فى ٢٧ يونيه سنة

(١) المقطم فى ٧ يوليه.

١٩٠٤ بشــأنه التــرتيب الإدارى للبلديـة الإسكندريـة) بإدارة الشـئــون البلديـة للإسكندرية موقتًا قومسيون يؤلف على الوجه الآتى:

صاحب السعادة محافظ الإسكندرية رئيسًا.

حضـرات: المستـر ناثون براون، الماجـور طومسـون، عـبد الله الغريانى باشـا، أنطون درقش بك، سعيد طليمات بك، الدكتور إبراهيم عبد السيد. عبد الفتاح الطويل أفندى، المسيو ماكس ج. رولو، المسيو س. تيفولى، المسيو أتورى فيتريو، المسيو چورچ ليزنياس أعضاء.

مـادة ٢: يكون للقومسـيون الاختـصـاصـات المخولـة الآن للقـومسـيـون البلدى وللمـأمورية البلدية ويجتمع بناء على دعوة من الرئيس مـرة كل أسبـوع على الأقل ولا تكون اجتماعاته صحيحة إلا إذا حضـرها سبعة من أعضائه على الأقل وإذا تساوت الأصوات كان صوت الرئيس مرجحًا.

وتعرض مداولات القومسيون على وزير الداخلية للتصديق عليها طبقًا لأحكام المادة ١٩ من الأمر العالى السابق ذكره.

مـادة ٣: على محـافظ الإسكندرية تنفيذ هذا القرار.

تحريرًا بالقاهرة فى ٥ محرم سنة ١٣٤٥.

عدلى يكن(١)

مفاوضات الحدود الغربية:

اجتمعت اللجنتان المصرية والإيطالية القائمتان على تخطيط هذه الحدود فى الإسكندرية كـمـا سبق ذكرنا، وقـد حصل بينهـمـا اختـلاف فى الرأى فى توحيد اتجـاه ومهـمتَى النـظر المصـريـة والإيطاليـة المعروضـة الآن للمناقـشـة والتنفيـذ. والنقط التى وقف البحث عندها وتصلب الإيطاليون فيها، هى:

أولاً: مسـألة بير الرملة. فالمصـريون تركوا لهم هذه البئـر بدون أن يكون بعدها طريق لتوصيلهم إليها ونضيف إلى ذلك أنه كان يـالغ الإيطاليون فيمـا تخرجه

(١) الأهرام فى ١٨ يونيه.

هذه البئر من الماء فقدروه بمائة طن فى اليوم والحقيقة أنها لا تخرج أكثر من ١٧ طنًا فكان هناك فرق عظيم فى تحديد المقدار الذى يتوقف عليه تموين السلوم بالماء.

ثانيًا: مسألة تعيين الحد فى الكيلومترات العشرة الأولى إلى شمالى السلوم.

ثالثًا: مسألة تعيين الخط فيما وراء واحة ملفى فى الجنوب وما بعدها جنوبًا إلى آخر الحدود المصرية.

رابعًا: طريق السيارات من السلوم.

وأما النقط التى حصل التوافق عليها مبدئيًا المراعى والموارد التى تستفيد منها القبائل التابعة للطرفين، فتبقى استفادتهم منها باقية كما كانت.

القضايا بأن يحاكم العرب المقيمون والمشتغلون فى الحدود المصرية أمام محاكم الحدود المصرية وأن لا تتدخل السلطة الإيطالية فى محاكمتهم كما أن مصر لا تتدخل فى محاكمة العرب المقيمين فيما وراء حدودها إذا كان الإيطاليون يريدون إدخال مسألة الامتيازات الأجنبية على هذه المحاكم فاضطروا أخيرًا للنزول على رأى المفوضين المصريين وقد تذوكرت المواد الأساسية الخاصة بالجمارك مذاكرة عامة وظلت بلا نتيجة على أثر انقطاع المفاوضات الرسمية.

أما فيما تم بخصوص تخطيط الحدود الغربية فقد فهمنا أن المهندسين الفنيين أنجزوا ثلثى العمل تقريبًا لأن خط الحدود من الشمال إلى الجنوب هو ٣٠٠ ميل وقد خططوا منه مائتى ميل ولا يزال عليهم تخطيط الباقى الذى اضطروا إلى تركه بسبب القيظ فى هذا الفصل وكانت مسألة سكان جغبوب أهم عقدة فى المفاوضات الجارية وكان لها التأثير الكبير فى انقطاعها.

وقد اجتمع حضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء فى ٢١ يوليه الجارى بديوان الرياسة برياسة عدلى باشا وعرض عليهم أمر المفاوضات التى تقوم اللجنتان المصريتان العسكرية والقانونية بها ودُعى إلى هذا الاجتماع الفنيون الذين لهم إلمام بهذه المسألة.

وقد اتصل بنا أن الإيطاليين بعد أن تمسكوا بعدة نقط عادوا فأبدوا الاستعداد للتساهل فى كثير من المسائل إلا مسألة واحدة أعلنوا أنهم يتمسكون بها كل التمسك وهى مسألة الجنسية كما ذكرنا.

وقد كان المندوبون المصريون يريدون أن يُمنح حق الاختيار بين الجنسية المصرية والجنسية الإيطالية لجميع المقيمين فى تلك الواحات؛ ولكن الإيطاليين يرفضون هذا الرأى ويقولون إن كلمة سكان يجب أن لا تطبق إلا على الذين يرجعون فى الأصل القديم إلى تلك الواحات. أما السنوسيون من سكانها فهم فى الأصل من برقة ونزحوا عنها للتجارة أو طلب العلم أو نحو ذلك؛ ولهذا فهؤلاء يعدون من رعايا الحكومة الإيطالية ولا محل لمنحهم حق الاختيار بين الجنسية الإيطالية والجنسية المصرية.

والنظرية الإيطالية معناها أن لا يتمتع بحق الاختيار من سكان تلك الواحات إلا السود المقيمون بها من القبائل الأخرى فى غير جغبوب فيظهر الإيطاليون الاستعداد لقبول منحها حق الاختيار. وعلمنا أيضًا أن الإيطاليين علقوا تساهلهم فى النقط الأخرى على قبول المصريين لنظريتهم المتقدمة، وإلا فإن المسائل كلها تحال إلى لجنة تحكيم. ووعدوا بعرض الأمر على حكومتهم وسيسافر الدكتور زروا رئيس اللجنة الإيطالية لهذه الغاية، وقد أرجأ مجلس الوزراء البت فيها[1].

إيراد جمارك السلوم:

ويجدر بنا بمناسبة ذلك أن نشير إلى أن إيراد جمرك السلوك الذى تمر فيه المواشى من برقة فى سنة ١٩٢٤/ ١٩٢٥ عبارة عن ١٦،٨٩٨ جنيهًا مصريًا، وقد احتل الطليان جغبوب فى ديسمبر من تلك السنة فكانت النتيجة أن إيراد جمرك المواشى سقط من أبريل سنة ١٩٢٥ إلى مارس سنة ١٩٢٦ إلى ١٠،٠٩٣ جنيهًا.

والمقارنة الآتية بين الشهور من سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٢٦ توضح الواقع الذى لا مراء فيه.

---

(١) الأهرام، أعداد ٢ و ٣ و ٢٢ يوليو.

قبل الاحتلال الإيطالى سنة ١٩٢٥		بعد الاحتلال الإيطالى سنة ١٩٢٦	
جنيه مصرى		جنيه مصرى	
٦٩٤	إيراد يناير	١٢٣	إيراد يناير
١٠٤١	إيراد فبراير	٣٤٢	إيراد فبراير
١١١٦	إيراد مارس	٢٦٧	إيراد مارس
١٨٨٤	إيراد أبريل	٢٧٢	إيراد أبريل
١٦٦١	إيراد مايو	٩٣٦	إيراد مايو
٢٢٧٩	إيراد يونيه		
٧٦٧٥	المجموع		

قنصليتان فى شمال أفريقيا وفى موناكو:

وافق مجلس الوزراء بناء على طلب وزارة الخارجية بمذكرة خاصة على إنشاء قنصليتين إحداهما فى شمال أفريقيا الغربى والأخرى فى إمارة موناكو، وأن يُعهد بأعمال القنصليتين المذكورتين لقنصل مصر فى مرسيليا، والموجب لذلك أن يوجد للمصريين مصالح فى بلاد تونس ومراكش والجزائر. ولوحظ من جهة أخرى أن عددًا كبير من السياح يوجدون فى موناكو فى فصل السياحة فى طريقهم إلى مصر على الأقل، فلأجل تأمين قدومهم لهذا القطر بكثرة يجب أن تتخذ المرغبات لمجيئهم بتسهيل إجراءات التأشير على الحوادث.

وكانت وزارة الخارجية الفرنسية غير مرتاحة لهذا التأسيس القنصلى، ولكن تدخل معالى وزير مصر المفوض بباريس فخرى باشا فى الأمر بنفسه وقدم للحكومة الفرنساوية التأكيدات القاطعة فيما يختص بمسلك الموظفين القنصليين المصريين فى شئون فرنسا. فأصدر المسيو بريان التعليمات بقبول هذا الطلب على أن يقوم قنصل مرسيليا بأعمال القنصليتين الجديدتين.

المحمَل المصرى وحادثة مِنَى:

كتبنا سابقًا عن هذه الحادثة وما وصل إلينا بصددها من الأخبار وكان لهذه الحادثة وقع أليم فى القطر المصرى وسائر الأنحاء الإسلامية. واختلفت الآراء والأقوال فى تعيين المسئولية على أحد الطرفين المتقاتلين؛ حتى إن المصادر الرسمية أيضًا لم تبرأ من هذا الاختلاف فى رواية الحادثة وتعيين المسئولية.

وحكومة الحجاز اجتهدت فى تحميلها على الجانب المصرى، فإذا نظرنا إلى ما كتبته جريدة «أم القرى» التى هى لسان حال الحكومة الحجازية فهمنا من عباراتها الآتية أنها تسلم أولاً بتذمُّر الحجاج النجديين من سماع الأبواق التى كانت تصوِّت بها القوات المصرية، وثانيًا بتجمهر هؤلاء وتقريبهم من المحمل المصرى بدرجة أنه عز على رجال الشرطة المحلية المرافقة للمحمل وكذا الأمراء أنجال السلطان ابن سعود الذين أتوا لصدهم عن تهجمهم الذى تفاقم أمره فلم يفلحوا. وهذه هى عبارات الجريدة التى نستخلصها من مقال طويل بعد حذف المقدمة المصورة لكيفية حصول الحادثة. قالت:

«وكانت الفتنة صغيرة فى طور السباب والشتائم من جانب النجديين فلم يشعر الناس إلا والنار تقذف وقوة الأمير سعود لما تصل ولو تريث رجال المحمل حتى تصل القوة لما أصابهم شىء ولا وقع ما وقع.

هنالك عظم الشر، قوة المحمل لا يزيد عددها على الأربعمائة جندى وعدد الذين كانوا هدفًا لنيران حرس المحمل لا يقلون عن التسعين ألفًا من الحجاج النجديين وكلهم أولو قوة وأولو بأس شديد وقد حصرت النيران بعضهم ولم يبق عليهم إلا أن يقابلوا الشر بمثله، وبعد هذا أشارت إلى مجىء السلطان نفسه لمحل الحادثة حيث سعى لإطفاء نار الفتنة وتوفق كما هو معلوم لدينا[1].

ولكن أمين بك الرافعى الذى كان ذهب لحج بيت الله يقول:

وفى هذه الأثناء تساقط الطوب والأحجار على المعسكر وكان المحمل هو الهدف الأساسى للمعتدين فاستولت الدهشة على جميع من فى المعسكر وأخذوا

---

(١) الاتحاد، عدد ١٢ يوليو.

يتساءلون عن سبب هذا الاعتداء الفجائى وتقدم بعض الضباط نحو المعتدين يطلبون منهم أن يكفوا عن عملهم العدوانى فلم يحفل المعتدون بذلك بل ظلوا يلقون الطوب والحجارة وهم يصيحون: أنتم كفار ـ أنتم مشركون أنتم تسوون (تصنعون) عودًا من الخشب وتعبدونه.

عبثًا كان المصريون يقولون للمعتدين: «نحن مسلمون نحن إخوانكم فى الدين نحن آتون لأداء فريضة الحج» فقد وضع المعتدون أصابعهم فى آذانهم واستمروا فى عدوانهم وأخذوا يقتربون شيئًا فشيئًا من المعسكر حتى استطاع أحدهم أن يخطف بندقية من أحد الجنود المصريين فأصبح مركز المحمل حرجًا ومعرضًا للخطر وأُصيب حضرة الصاغ على أفندى موسى بإصابات شديدة فى وجهه كما أصيب بعض الجنود أيضًا وأبلغ قومندان الطوبجية سعادة أمير الحج أن المعتدين إذا تقدموا نحو المعسكر أكثر مما فعلوا تعذر عليه استخدام المدفعية وظهر بوضوح أن هؤلاء المعتدين إذا تركوا وشأنهم حتى يدخلوا المعسكر حاق الخطر بجميع ركب المحمل ومع ذلك فقد امتنع أمير الحج عن إصدار أمره بإطلاق النار وطلب من البوليس الحجازى، إلى آخر ما نعرفه عن تقدم هؤلاء وأنجال ابن السعود لتهدئة الحالة فلم يوفقوا.

إلى أن قال: هنالك صار السكوت مستحيلاً فلم يجد أمير الحج مندوحة عن إصدار أمره بإطلاق النار على المعتدين فوقع الرعب فى صفوفهم ولاذوا بالفرار[1].

وفى هذه كفاية لإثبات كون النجديين وصلوا لحد فى التجاوز لا يستطاع معه السكوت والصبر عن والدفاع بما يدرأ عن المحمل خطر انقضاض سبعين ألفًا من النفوس المتعصبة على أفراده الذين اعتبرهم أولئك كفرة مارقين.

ثم إنه كان قد اتفق أمير الحج والسلطان ابن سعود على استرداد وإعادة المكاتبات الأولى التى جرت فى ذلك الحادث بينهما وفيها عبارات شديدة لأن

---

(١) الاتحاد، عدد ١٢ يوليه.

السلطان كان يريد من أمير الحج أن يعترف له بأن الخطأ والمسئولية هما بجانب المصريين ولكنه أبلغ أخيرًا قنصل مصر بجدة أنه سيرسل إليه جوابًا يعلن فيه أسفه من تصرفات أمير الحج ويطلب تبليغ ذلك للحكومة المصرية أى أنه قبل الاتفاق القديم منع إضافة شىء واحد عليه هو الشكوى للحكومة المصرية بصفة خاصة من تصرفات أمير الحج ولكن وقعت بعد ذلك مشكلة جديدة وهى أن السلطان طلب إلى أمير الحج أنه يخرج المحمل من المسجد الحرام فإذا لم يخرجه أمير الحج بنفسه فإن الحكومة المحلية تخرجه بقوة رجالها. والسبب فى ذلك أنه قد رُئى أن بعض الحجاج كانوا يأتون ويتبركون بالمحمل، إلا أن الجنود المصرية التى تحرسه تنكر هذه الدعوى. وانتهى أمر هذه المشكلة بالعدول عن إخراج المحمل والاكتفاء بوضع ستارة تحجبه عن أنظار الناس[١].

وبناء على حدوث هذه المشاكل فى هذا الحج وخوفًا من حصول حوادث أخرى بعدها كانت دوائر الحكومة تبدو عليها الرغبة فى استعادة المحمل دون أن يتم زيارته للمدينة المنورة، وفعلاً قد اجتمع مجلس الوزراء فى آخر يونيه وبحث فى كتاب معالى وزير الحربية والبحرية الذى يطلب به عدم قيام المحمل إلى المدينة وعودته إلى مصر نظرًا إلى وفاة قائد المدفعية المرافقة له ومرض قائد حرس المحمل العام وقائد الهجانة، وخشية من زيادة حوادث المرض بين الضباط والجنود والحجاج.

وبعد مناقشة استغرقت نحو ساعة وافق المجلس على هذا الكتاب وقرر إبلاغ ذلك إلى أمير الحج، وقد أرسلت وزارة الداخلية رسالة برقية إلى سعادة أمير الحج تبلغه هذا القرار[٢].

ومع ذلك ذهب لفيف من الحجاج المصريين إلى المدينة المنورة لزيارة قبر النبى عليه الصلاة والسلام وعددهم يبلغ ٧٤٠٠ نفس[٣].

---

(١) السياسة، عدد ١٢ يوليه.
(٢) الأهرام فى أول يوليه.
(٣) البلاغ فى ١٦ يوليه.

وقد عاد المحمل المصرى إلى مصر واحتُفل باستقباله رسميًا فى ١٧ يوليه بالمراسيم المعتادة، حيث عطلت الحكومة أعمال المصالح الأميرية فى القاهرة لهذا الغرض(١).

وقرأنا فى الجرائد (المقطم ١٦ يوليه) أن سعادة أمير الحج قابل دولة وزير الداخلية ووكيلها وبسط لهما اعتداء بعض النجديين على ركب المحمل والمفاوضات التى دارت بينه وبين الملك ابن سعود، وسيرفع سعادته تقريرًا يتضمن التفصيلات الوافية إلى حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء فى هذين اليومين.

وقد نشرت حكومة الحجاز بتاريخ ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٤٤ البلاغ الرسمى الآتى:

كثر اللغط حول حادثة المحمل المصرى بِمنًى فقطعًا لألسنة المرجفين تعلن الحكومة العربية الحجازية أن الحادثة المذكورة تعتبرها من الحوادث المحلية التى تحدث فى كل بلدة من البلدان وأن ما بين حكومتَى الحجاز ومصر من الصلات المتينة والصداقة الوثيقة العُرَى لا يمكن أن يؤثر فيها شىء من ذلك ولذا حرر(٢).

ثم إننا لا ننسى أن نذكر أن الوفد المصرى الذى حضر مؤتمر مكة عند عودته إلى القطر قابل وزير الداخلية لعرض نتيجة مهمته على دولته.

وقد غادر القاهرة إلى الإسكندرية للتشرف بمقابلة جلالة الملك فى قصر رأس التين وعرض نتيجة مهمته على مسامع جلالته(٣).

أخبار السودان

أهم ما فى أنباء السودان هو استقالة السير چيوفرى آرشر حاكم العام. وقد راجت إشاعة استقالته قبل أن تتحقق رسميًا ونسبت إلى أسباب شتى، منها عدم

(١) الأهرام فى ١٧ يوليه.
(٢) الأهرام فى ١٦ يوليه.
(٣) المقطم، عدد ١٦ يوليه.

اتفاقه فى الرأى مع اللورد لويد المندوب السامى وأنه يطلب إعادة أورطتين من الجنود المصرية إلى السودان وتعيين مدير وعدة مأمورى مراكز فيه لتسهيل الأعمال، بعد أن تبين أن الأمور فى السودان لم تَجْرِ بعد خروج القوات المصرية والموظفين منه فى مجراها الطبيعى وأن هذا النقص أوجد عجزًا فى ميزانيته يقدر بنحو ثلاثمائة ألف جنيه فى السنة كما ذكرت البلاغ (عدد ٩ يوليه). ولكن المقطم أذاع بعدده الصادر فى ٨ يوليه أن لا علاقة لاستقالة الحاكم العام بما أُشيع من القَبيل؛ ومن تلك الأسباب أيضًا ما روته جريدة الأهرام بعدد ١٣ يوليه أن بين الحاكم العام ومجلسه فى الخرطوم خلافًا فى الآراء ومن المعلوم أن الحاكم العام خاضع لقرار الغالبية، وهذه الرواية أيضًا لم تعرف صحتها من عدمها. وقد غادر الحاكم العام مصر صباح الإثنين ٢١ يونيه، بعد أن بات ليلة فى دار المندوب السامى البريطانى واختلى ساعات بفخامة اللورد لويد.

وتشرف بمقابلة جلالة الملك وقد سافر جنابه فى اليوم نفسه إلى بورسعيد واستأنف سفره منها إلى بلاد الإنكليز[١].

وعلى أثر سفره عُدت استقالته أمرًا محتمًا ولكن لم تأتِ الأنباء بذلك إلا فى ٦ يوليو الجارى، حيث جاءت برقية من لندن ذكر فيها «أن الكابتن كرو كشانك العظو فى البرلمان الإنكليزى سأل: هل استقال حاكم السودان العام، فأجابه المستر لوكر لامپسون: لقد نصح الأطباء للسير آرشر بتمضية سنة واحدة فى جو معتدل بعد خدمة مستمرة مدتها خمس وعشرون سنة قضاها فى مناطق أفريقيا الحارة، ولما كان من المستحيل ترك السودان بدون حاكم عام فإن الحكومة البريطانية اضطرت مع الأسف إلى قبول الاستقالة»[٢].

ولما تحقق خبر الاستقالة بهذه الصورة أظهرت الجرائد عدم ارتياحها إلى تقديم الاستقالة للحكومة البريطانية بدلاً من تقديمها إلى جلالة ملك مصر.

---

(١) الاتحاد فى ٧ يوليو.
(٢) السياسة، عدد ٧ يوليو.

وقد سأل أحد النواب فى المجلس العام البريطانى عما إذا كانت السلطة المسئولة بموجب اتفاق سنة ١٨٩٩ استشيرت فى أمر استقالة حاكم السودان فأجابه المستر أوستن تشمبرلن وزير الخارجية قائلاً: نعم قبلت الحكومة البريطانية من جانبها استقالة السير چوفرى آرشير ولكن هذه الاستقالة لا تصير نافذة المفعول بموجب اتفاقية سنة ١٨٩٩ بدون موافقة الملك فؤاد التى ستتم فى الوقت المناسب[١].

وقد أذاعت رياسة مجلس الوزراء البلاغ الآتى:

«رفع إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حضرة صاحب المعالى السير ج. آرشير الحاكم العام للسودان استقالته من وظيفته لأسباب صحية فتفضل جلالة الملك بقبولها.

القاهرة ١٢ يوليه سنة ١٩٢٧[٢].

■■■

(١) الأهرام عدد ١٣ يوليه.

(٢) الأهرام عدد ١٣ يوليو.

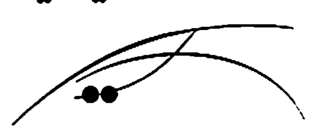
البـــاب الثامن

■ أنباء شهر أغسطس

■■

الفصل الأول

الحالة السياسية



كانت البلاد تتمتع فى هذا الشهر بنعمة الائتلاف بين الأحزاب، ذلك الائتلاف الذى تضافرت على وجوده قوى كبار رجالات مصر كما مر بك، وكانت الحياة النيابية فى سيرها الطبيعى: البرلمان يناقش الميزانية ويقلب وجوه الحال السياسية. وعلى رأس مجلس النواب الزعيم سعد زغلول وفى رياسة الشيوخ العالم الضليع حسين رشدى. وعلى هامة الوزارة النبيل عدلى يكن.

وكان الإنكليز يرقبون هذه الحال عن كثب، ويرون فى تضامن الأحزاب وتناصرها تقوية للحياة البرلمانية وتنمية للروح الدستورية. ولعلهم كمستعمرين - لا يرضيهم ذلك كثيرًا

والمشاهد فى هذا الشهر هو انصراف رجال السياسة عن الجهاز لقضية البلاد الكبرى بعض الانصراف إلى النظر فى الشئون الداخلية لتسوية بعض ما أحدثته يد الوزارة الزيورية؟

ولقد كان فى اشتراك ثروت باشا فى الوزارة الحاضرة معنى ساميًا فكم كان جريئًا فى الإقدام على تسوية الحال مستقلاً فى ذلك برأيه، وكم كان محل إعجاب النواب حين تقدم إليهم بميزانية وزارة الخارجية وفيها اقتصاد كبير لا نبالغ إذا قلنا إنه أكبر قسطًا مما كان يؤمله النواب أنفسهم[1].

---

(١) راجع عرض ميزانية وزارة الخارجية فى مضابط المجلس.

كانت الفكرة السائدة إذن فى رءوس السياسة فى هذا الحين الذى نسطر فيه هذا الفصل هى تسوية عبث الوزارة السالفة، وإصلاح النفوس التى أفسدتها الأغراض وتصفية الضمائر التى عكرتها الحزبية الفاسدة، تمهيدًا لمقابلة الإنكليز صفًا واحدًا، إن ساقت الظروف إلى مفاوضة فى القضية الكبرى.

وكان الجو صافى الأديم بين الزعماء وبين دار المندوب السامى فلم تكن هناك مشاكل تجر إلى أزمات فانذارات من النوع الذى كثر فى تاريخ نهضة مصر الحاضرة.

ومما تجب الإشارة إليه أن اللورد لويد المندوب السامى البريطانى كتب تقريرًا سياسيًا عن الحالة فى مصر وبعث به إلى حكومة لندن فعقدت له الوزارة البريطانية اجتماعًا خاصًا في يوم ٣ يوليو وقد وصلتنا أنباء هذا الاجتماع فى زوائل الشهر الحالى، ناقشت فيه تقرير اللورد وعرفت وجهة نظر مندوبها السامى فى مصر[١].

انضمام مصر لعصبة الأمم:

وكذلك تبادل دولة ثروت باشا وزير الخارجية المصرية مع دار المندوب السامى المكاتبات مستطلعًا رأى الحكومة البريطانية فى اشتراك مصر كعضوة فى جمعية «عصبة الأمم» وهل إذا تقدمت مصر بمثل هذا الطلب تلقى تعضيدًا من بريطانيا ويكون هذا التعضيد كعربون لحسن النية من جانب الدولة الإنكليزية[١].

ولقد كان هذا السياسى الحاذق «ثروت باشا» يحاول كسب قسط جديد لمصر باشتراكها فى العصبة. فإن بعد نظره أداه إلى أن مشكلة الاحتلال قد لا تنفض بالمفاوضات بين الدولتين وقد تأتى ظروف قاهرة تضطر مصر وإنكلترا إلى عرض وجهتى نظريهما على مجلس العصبة فإذا كانت مصر عضوة كان ذلك أضمن لحقها. وأكفل لانتصارها.

---

(١) الأهرام فى ٤ أغسطس.

(٢) الأهرام فى ٤ يوليو.

ألح ثروت باشا وزير الخارجية فى هذا الطلب وتعجل رأى الحكومة البريطانية.

وقد أجابته هذه الأخيرة على لسان مندوبها السامى بأنه ليس لديها مانع يمنع مصر من التقدم بهذا الطلب على شرط أن تبقى المسائل المعلقة بين مصر وإنكلترا المحتفظ بها فى تصريح فبراير سنة ١٩٢٢ كي تسوى بين الحكومتين مباشرة دون تدخل العصبة فيها ودون أن يعرض شيء منها عليها.

على أن بريطانيا عندما أخبرت الدول بانتهاء حمايتها على مصر واعترافها باستقلالها قد بدأت تحفظًا خاصًا بعلاقاتها (أى بريطانيا) مع مصر.

فإذا قبلت مصر الشرط المنوه عنه آنفًا فإن بريطانيا تعدها بتعضيد طلبها.

ولعل ثروت قد فطن إلى أن الغرض الأساسى القدى دفع به إلى طلبه قد فات بهذا الشرط فتراخى في تحرير الطلب، ولكن هذا لم يمنعه أن يعرض المسألة برمتها على زملائه الوزراء. وقد مضى الشهر دون تقديم الطلب وقد فاتت إذًا الفرصة إلي العام القادم إذ كان يجب أن يصل الطلب قبل أول سبتمبر. ومعنى هذا أن الوزارة لم تر من الأمر ما يوجب العجلة[1].

بعض تصرفات الوزارة السابقة:

ولقد جرت مناقشات وأجريت تحقيقات عن بعض أعمال الوزارة الزيورية منها التحقيق عن التغيرات التى أوجدها وزير المعارف السابق (على ماهر باشا) ومنها التصرف السيئ الذى وقع فى شراء بيوت هاوس وهى الدار التى اتخذت مقرًا للمفوضية المصرية بلندن، تناقش فى هذه الأمور وغيرها مجلس النواب لمناسبة مراجعة ميزانية الدولة عن سنة (١٩٢٦-١٩٢٧).

وسنقف القارئ على تفصيلات كل ذلك متكلمين عنها بإيضاح كافٍ ففى يوم السبت ٣١ يوليو سنة ١٩٢٦ قرر مجلس النواب تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تكون مهمتها فحص التصرفات التى صدرت من وزير المعارف السابق وما انطوت عليه

(١) ملخصًا بتصرف كثير عن أهرام ١٠ أغسطس.

من مخالفات لقوانين البلاد وتبين مدى هذه المخالفات وذلك بمناسبة ما أجراه من تغيير فى مناهج التعليم وتعديل خطط الدراسة على أن تحرر تقريرًا برأيها قبل نهاية هذه الدورة واختار المجلس لعضويتها حضرات الأساتذة ويصا واصف أفندى ووليم مكرم عبيد أفندى ومحمد صبرى أبو علم أفندى وعبدالرحمن عزام أفندى وإبراهيم الهلباوى بك وأحمد رمزى بك ومصطفى الشوربجى أفندى. وقد عقدت اللجنة خمس جلسات وسمعت أقوال كثير من كبار موظفى الوزارة فسألت السكرتير العام ومراقب الإدارة ومدير الحسابات وقدمت لها تقارير مكتوبة من حضرة إبراهيم درويش بك مراقب الإدارة بالوزارة وحضرات مراقبى التعليم عن كل ما طلبته من المعلومات.

على ماهر باشا مستعد لحضور التحقيق:

وبتأريخ ١٧ أغسطس سنة ١٩٢٦ تلقت اللجنة خطابًا من سعادة وزير المعارف السابق يعترض فيه على بعض البيانات التى قدمت للجنة بخصوص التشريع الذى تشير عليه وزارة المعارف فى وضع أنظمتها وتعديل مناهج التعليم وخطط الدراسة وأعلن استعداده للحضور أمام اللجنة لتقديم كل ما يلزم من البيانات تنويرًا لها.

فأرسل إليه حضرة رئيس اللجنة خطابًا دعاه فيه إلى الحضور أمام اللجنة بدار مجلس النواب فى جلسة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٦ للإدلاء بما لديه من المعلومات. وقد حضر فى الجلسة المذكورة وقدم للجنة كافة البيانات التى رأى لزوم تقدمها وناقشته اللجنة فيها ودونت هذه المناقشة فى محضر خاص. وقد قدمت هذه اللجنة للمجلس تقريرها وفصلت كل نقطة - نظرت فيها تفصيلاً وقالت فى نهاية التقرير ما يأتى إجمالاً لكل ما فصلته فيه:

«وترى اللجنة بعد ذلك كله أن تضع الحقائق الآتية أمام المجلس:

أولاً - أنه ثبت لها أن وزير المعارف السابق قد خالف القوانين وتحليل كل تشريع ثابت فيما وضعه فى خطط الدراسة ومناهج التعليم وأن كل الأعذار التى تذرع بها لهذه المخالفات ليست مقبولة ولا سائغة.

ثانيًا - ثبت للجنة من تحقيقاتها أن إقدام وزير المعارف السابق على تنفيذ النظام الجديد فى جميع سنى الدراسة دفعة واحدة كان مجازفة نشأ عنها اضطراب كثير فى سير التعليم فقد كانت معظم الوسائل الضرورية من مدرسين وكتب غير متوفرة وكان يجب التأكد من توفرها قبل الإقدام على التنفيذ فلو أن التجربة اقتصرت على بعض الفصول الأولية فى المدارس لكان الضرر الناشئ من عدم نجاحها أخف والمسئولية أهون.

ثالثًا - على أنه مما يزيد فى مسئولية الوزير على هذه التجربة الخطرة فى صدد مسائل مرتبطة بالتعليم وبمستقبل أبناء البلاد وهى مسائل كانت الحكمة توجب معالجتها بأناة وترو عميق وتقدير لكل ما ينتج من أى خطوة فى سبيلها.

وأن اللجنة بعد إثباتها كل هذه المخالفات وكل هذه النتائج السيئة الأثر التى يترتب عليها ترى نظر العدم وجود تشريع خاص بمؤاخذة الوزراء ومحاكمتهم أن تقترح على المجلس.

أولاً - أن يعلن أسفه لهذه التصرفات السيئة.

ثانيًا - أن يستحث الحكومة على السرعة فى تقديم القانون الخاص بمحاكمة الوزراء المشار إليه فى المادة ٦٨ من الدستور.

ثالثًا - أن يطلب من وزارة المعارف المبادرة بتقديم مشروع القانون المنظم لشئون التعليم كما أشارت إليه المادة ١٨ من الدستور(١).

وعلى أثر نشر هذا التقرير فى الصحف بعث الوزير السابق بكتاب إلى رئيس مجلس النواب يطلب فيه إليه بعد الاحتجاج على ذلك التحقيق وتلك الإجراءات:

أولاً - إرسال صور التقارير وأقوال الشهود التى بنى عليها تقرير اللجنة للاطلاع عليها فى وزارة المعارف وإعطائه فرصة بتمكن فيها من تقرير أوجه الرد على تقرير اللجنة قبل مناقشة المجلس فيه.

---

(١) الأهرام فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٢٦.

ثانيًا ـ الأمر بتحقيق الوقائع التى حواها تقرير اللجنة المالية عن قسم وزارة المعارف فى مشروع ميزانية سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ التى بنى عليها قرار المجلس بإجراء التحقيق وبما أن قرار التحقيق صدر ملحوظًا فيه البحث عن مسئولية وزير فهو يعتقد أن من حق هذا الوزير لو كان بعيدًا عن الحكم أن تسمع أقواله أمام هيئة المجلس قبل صدور أى قرار فى شأنه.

وفى هذا المقام يعلن أنه على كمال الاستعداد لتلبية أى إشارة ليدلى بأقواله أمام المجلس إظهارًا للحقائق التى لا تزال غامضة».

وقد بنى هذا الطلب على أن التقرير المقدم عنه طوى كلما أدلى به من البيانات والأسباب التى اهتدى بها فى حركة التجديد والإنشاء فقد تعرض تقرير اللجنة لمسائل موضوعية مع أنه عندما أراد تقديم بيانات موضوعية قالوا بأن مهمتهم قاصرة على بحث تلك التصرفات من الوجهة القانونية دون تعرض لموضوعها وليت اللجنة ذكرت المسائل الموضوعية كاملة على حقيقتها ولكنها نقصتها أطرافًا مما أخرجها عن صورها الحقيقية.

ثم قال أن التقرير تعرض لمسألة التشريع ولكنه أهمل ذكر الأسباب التى دعت إلى أحداث هذه المنشآت فى العام الماضى كما أهمل ذكر الصعوبات المادية التى تقدر معها إصدار التشريع اللازم فى الوقت المناسب ولم يشر التقرير إلى مشروعات الستة القوانين التى تقدمت منًا إلى اللجنة التشريعية وذكر أنه طلب فى خطاب أرسله الدولة رئيس مجلس الوزراء التحقيق عما حواه تقرير لجنة المالية بمجلس النواب عن قسم وزارة المعارف فى مشروع ميزانية ١٩٢٦-١٩٢٧ وهو الأساس الذى بنى عليه قرار المجلس بإجراء التحقيق لأنه اشتمل على معلومات مخالفة للواقع وإحصاءات غير صحيحة ولكن دولة رئيس مجلسى الوزراء لم يجبه إلى طلبه.

دستورية محاكمة الوزراء:

ولقد أثارت تصرفات وزير المعارف السابق مسألة محاكمة الوزراء ويجب أن نثبت هنا أن الأفكار كانت متجهة نحو مسئولية الوزراء السابقين الداخلين فى

وزارة زيور باشا ليس لتصرفات على ماهر باشا وحده، بل لتصرفات الوزارة السياسية أيضًا فكان الناس على أثر قرار البرلمان فى مصر فى بطلان القوانين التى سنت فى عهدها تنتظر ماذا ينتهى إليه الأمر فهل تحقق فكرة محاكمتهم ويحاكمون فعلاً ويلاقون جزاءهم على سوء تصرفاتهم أم تبقى المسألة عند حد إعلان الأسف بشأنها وإلغاء أثرها بقرارات برلمانية ولكن لجنة التحقيق البرلمانية قررت عدم وجود تشريع لمؤاخذة الوزراء ومحاكمتهم فكأنها بقرارها هذا تعلن عن وجود نية المحاكمة لو كان تحت تشريع يساعد على إجرائها.

والذى تدل عليه ظواهر الأحوال هو أن الرجال المسئولين فى الحكومة والبرلمان وجدوا أن مسئولية الوزراء السابقين إذا أثيرت منها قد تأخذ دورًا هامًا ينشأ منه مشاكل دقيقة ليس بالمستطاع تقدير نتائجها عن المعارضة التي تظهر بها دار المندوب البريطانى فى هذه الحال ولذلك صرفوا النظر عن اختيار هذه الطريقة إلى السلوك فى طريق التحقيق فى السيئات الواقعة وإعلانها للجمهور وإبطال آثار بعض الموضوعات التى أفرغت فى شكل تشريعى وكذلك إلزام بعض الوزراء بدفع ما انفقوه من خزانة الدولة بغير وجه قانونى إلى الخزانة كما سيمر بنا فى الصفحات الآتية:

ويحسن بنا فى هذا الموقف أن نأتى على تحليل قانونى يبرهن لنا على وجود إمكان محاكمة الوزراء نشرته الأهرام لأحد الإخصائيين الذى يقول فيه: لقد صدر فى ١٩ فبراير سنة ١٨٨٧ الأمر العالى الخاص بإنشاء محكمة عالية لمحاكمة الوزراء إداريًا على بعض المخالفات التى تقع منهم والتى لا يعاقب عليها قانون العقوبات ومنها حالة ما إذا «اتخذوا إجراءات مخالفة للقوانين أو اللوائح المتبعة» وهذه الحالة تنطبق عليها المسائل التى تناقش فيها مجلس النواب خاصًا بتصرفات الوزير السابق.

فهل لا يزال هذا القانون نافذًا؟

تقول المادة ١٦٧ من الدستور أن كل ما قررته القوانين والمراسيم يبقى نافذًا بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها أو تعديلها على أن تأليف

هيئة هذه المحكمة من النظار والمستشارين المالى والملكى لا يتفق ونصوص المواد ٦٦، ٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢١٦ من الدستور التى تنص على انشاء مجلس الأحكام المخصوص لمحاكمة الوزراء من رئيس محكمة الاستئناف العليا رئيسًا وثمانية أعضاء من مجلس الشيوخ ومثلهم من مستشارى الاستئناف أعضاء هذا ولدينا المادة ٧٠ من الدستور التى تقول: حين صدور قانون خاص ينظم مجلس الأحكام المخصوص بنفسه طريقة السير فى محاكمة الوزراء يستخلص من هذا كله أن قانون ١٨٨٧ بأن فى موضوعه واختصاصاته ولكنه منسوخ فيما يتعلق بالهيئات التى تتولى المحاكمة وبالإجراءات التى كانت متبعة فى لائحته وإذًا فللمجلس المخصوص الآن أن يتولى محاكمة الوزراء فى التهم التى نص عليها قانون ١٨٨٧ وله أن ينظم بنفسه إجراءات المحاكمة كل هذا خاص بالمحاكمة التأديبية أمام المحاكم الجنائية على التهم التى يعاقب عليها قانون العقوبات فهى من حق المجلس المخصوص منذ صدر الدستور(١).

نقد المعارضة لقرار اللجنة:

ولقد استهولت جريدة الاتحاد ما جاء فى تقرير اللجنة عن تصرفات على ماهر باشا لأن نية الرجل للإصلاحات كافية فى زعمها لعدم إدانته على ما يعترضه من مخالفات للقوانين أو الأنظمة لأن الدنيا لا تسير كما تسير الآلات وهي تستشهد على هذا الرأى بما فعله اللورد دبيكو نسفلد فى سبيل الإصلاح حيث تصرف فى مال الدولة بدون إذن سابق من البرلمان ولكنه مع ذلك وعلى الرغم من ذلك اشترى من أسهم قناة السويس بأربعة ملايين من الجنيهات دون أن يسأتذن برلمان بلاده. ومع ذلك أيضًا لم يظهر له أحد يطلب محاكمته أو يأسف لأنه ليس تم قانون يحاكم على مقتضاه بل كان عمله هذا سببًا في تمجيد الرجل(٢).

---

(١) الأهرام فى ٧ أغسطس.

(٢) الاتحاد فى ٢١ أغسطس.

أقوال الصحف الإنكليزية:

وقد تردد صدى هذه المسألة فى الصحف الإنكليزية أيضًا وعلقت التيمس عليها بأنه قد يكون الغرض إبطال قوانين زيور باشا المعلومة وإفهام الساسة المصريين الذين لا يؤيدون الظافرين حتى الآن حقيقة المركز قوة هؤلاء الظافرين.

وأما عن مسألة عقاب الوزراء فقالت وأن الخوف من أن يستهدف نظام الحكم البرلمانى فى المستقبل لفصل سلطات أتوقراطية (مطلقة) ظاهر فيما ينوى من وضع نظام للمستقبل يعاقب بموجبه الوزراء الذين يقتضون أمثال زيور باشا[1].

مسألة بيوت هاوس:

نرى أن نلخص هذه المسألة وهى من حالة التصرفات السيئة التى ارتكبتها الوزارة السابقة بمساعى رئيسها زيور باشا مما لا تفق والمصلحة العامة وهاكه:

طلب دولة زيور باشا من دولة يحيى باشا إبراهيم بتلغراف بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ أن يصادق مجلس الوزراء على شراء بيوت هاوس وأن يكون الاعتماد ٩٠,٠٠٠ جنيه.

وبتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٢٥ قرر مجلس الوزراء المصادقة على شراء دار بيوت هاوس وفتح اعتماد قدره تسعون ألف جنيهًا لهذه الغرض وفوض المجلس إلى دولة زيور باشا (وهو بلندن) في اتخاذ الإجراءات اللازمة لاتمام الصفقة وبلغ زيور باشا هذا القرار للمستر بادتل وكيل البنك الأهلى بلوندره وفوض إليه أمر التوقيع بالنيابة عنه على العقدين الابتدائى والنهائى وقد تم ذلك حيث أخطر دولة زيور باشا بخطاب ٣ ديسمبر سنة ١٩٢٥ من السير هورنس محافظ البنك الأهلى بالقاهرة بإتمام الصفقة باعتباره ١٢,٠٠٠ جنيهًا للمبانى، ٦٠,٠٠٠ جنيهًا للمكان.

وقد أبدى المستر هورنس أن نص القوانين الإنكليزية لا تسمح لدولة أجنبية بأن تتملك عقارًا بإنجلترا فقد صدر البيع باسم مدير البنك الأهلى بلوندره على أن يعترف هذا الأخير للحكومة المصرية كتابة بأن العقار ملك لها.

---

(١) عن المقطم فى ١٠ أغسطس.

وبعد أن تمت صفقة شراء بيوت هاوس ونشرت خبرها الجرائد الإنكليزية ورد تلغراف لدولة زيور باشا من سعادة عزيز عزت باشا بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٢٥ من مدينة لوزان بسويسرا حيث كان مقيمًا فى ذلك الوقت.

ولما زار المستر هندرسن المندوب السامى بالنيابة حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية يوم سفره أطلعه على آرائه الخاصة بقصر بيوت هاوس (الذى ثارت حوله الفضائح المتعلقة بشرائه ضجة كبرى فى مجلس النواب)[١].

ونصه: دهشت مما قرأته بالجرائد الإنكليزية عن عزم الحكومة المصرية شراء بيوت هاوس لمفوضية لندن وأرى أن أكرر ملاحظاتى التى كنت أبديتها لدولتكم بشأن هذا المنزل وقت مقابلتنا الأخيرة بلندن وهى أنه علاوة على موقع هذا القصر الغير الملائم وثمنه الفاحش فمبانيه العتيقة لا تفى مطلقًا بالغرض المقصود.

وقد حفظ هذا التلغراف نظرًا لوروده بعد أن تمت صفقة الشراء[٢].

وقد كتب رئيس تحرير السياسة من لندن بالتغلراف يقول بأنه بالتحقيق فهم أن المفوضية المصرية لم تكن تعلم شيئًا عن المخابرات والإجراءات الخاصة بشراء بيوت هاوس. وقد علمت بشرائه من خادم وهذا علمه من خادم آخر أما بيوت هاوس فلا تصلح مطلقًا لأن تكون مكافأ لأعمال مصلحة ومكاتب لمفوضية فالقصر بنى ليكون للسكن فقط ويحتاج إلي ما لا يقل عن ألفى جنيه فى السنة لإدارته. ولو عرض هذا البيت للبيع الآن فلا يدفع فيه نصف الثمن الذى دفعته الحكومة المصرية[٣].

إزاء هذه الملاحظات وهذا الإجماع على نقد صفقة البيع لم يجد مجلس النواب بدًا من إصدار قراره باستنكار ما فعله زيور باشا ووزارته فى شراء بيوت هاوس.

---

(١) الأهرام فى ٢٩ اغسطس سنة ١٩٢٦.
(٢) السياسة فى ١٦ أغسطس.
(٣) السياسة فى ٢٠ أغسطس.

شذوذ زيور باشا فى مصاريف نقل العفش:

تولى عرض هذه المسألة على المجلس الدكتور حافظ عفيفى بك بصفته مقررًا للجنة الميزانية فيما يختص بمصروفات وزارة الخارجية فقال من ضمن ما قاله لقد قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٢ مارس سنة ١٩٢٥ صرف مرتب شهر لموظفى المفوضيات نظير نقل عفشهم أسوة بموظفى القنصليات بدلاً من المصروفات الفعلية التى قامت تصرف لهم وقرر مجلس الوزراء أيضًا بجلسة ٦ أبريل سنة ١٩٢٥ صرف مرتب شهر آخر لحضرات الوزراء المفوضية لمصروفات تأثيث خلاف مرتب الشهر الآخر الذى قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢ مارس بدل نقل عفش.

وقد طلبت وزارة الخارجية بكتابها المؤرخ ١٦ أبريل سنة ١٩٢٥ وبتوقيع زيور باشا من وزارة المالية أفادتها عما إذا كان قرار ٢ مارس سنة ١٩٢٥ وقرار ٦ أبريل سنة ١٩٢٥ يسرى مفعولهما على الماضى فأجابت المالية بكتابها المؤرخ ١٤ مايو بتوقيع زيور باشا أيضًا بصفته وزيرًا للمالية بالنيابة بأن قرار ٦ أبريل الخاص بمرتب التأثيث يمكن تطبيقه على الماضى. أما قرار ٢ مارس الخاص بمرتب نقل العفش فإنه لا يسرى على الماضى وخطاب المالية هذا خلو من كل إمضاء إلا إمضاء زيور باشا.

ثم أرسلت المالية كتابًا آخر إلى الخارجية مؤرخ ٢٠ مايو أى بعد الخطاب السابق بستة أيام وهذا الخطاب الأخير مذيل بإمضاء زيور باشا وحده أيضًا تخبرها أنه بإعادة النظر فى موضوع سريان حكم قرار ٢ مارس على الماضى رأت المالية أنه يسرى حكمه على الماضى بالنسبة للوزراء المفوضيين فقط بعد خصم قيمة النفقات النقلية التى تكون صرفت إليهم[1].

وبناء على هذه القرارات التى اتخذها مجلس الوزراء وبناء على فتاوى زيور باشا بصفته وزيرًا للمالية بالنيابة يسرى مفعول ذلك على الماضى وصرف دولته

---

(١) السياسة فى ١٧ أغسطس.

بهذه الصفة إلى دولة زيور باشا سفير مصر فى روما السابق مبلغ ٨١٤ جنيهًا وهو عبارة عن مرتب شهر مصاريف تأثيق ومرتب شهر نقل عفش من مصر إلى روما (بعد أن خصم منه مبلغ ١٠ جنيهات و٩٥٥ مليمًا وهى أجرة نقل العفش التى كان استلمها دولته ومرتب شهر ثالث عن نقل عفش فى روما إلى مصر بمناسبة تعيينه رئيسًا لمجلس الشيوخ.

كذلك صرف دولته مبلغ ٥٣٥ جنيهًا لمعالى أحمد ذى الفقار باشا وهو مرتب شهرين بعد خصم ١٥ جنيهًا وهى المصاريف الفعلية التى استلمها معاليه أجرة نقل عفشه من مصر إلى روما وقد انتهى سعادة حافظ بك عفيفى من هذا العرض بأن لهيئة المجلس اقتراحًا بأن تسترد الحكومة هذه الأحوال وما قد يكون صرف لبعض الموظفين الآخرين من الأموال بناء على هذه القرارات.

مثل آخر من شذوذه:

فوافق المجلس على هذا الاقتراح بالإجماع.

وفضلاً عن ذلك فإن اللجنة المالية لمجلس الشيوخ قالت فى سياق كلامها عن المصروفات السرية لوزارة الخارجية أن من المعلوم أن مصاريف الحفلة التى تقام فى يوم ٩ أكتوبر فى كازينو سان استيفانو يقوم رئيس مجلس الوزراء بدفعها ومبلغ ١٠ آلاف جنيهًا الذى يعطى إليه سنويًا علاوة على ماهية وزير وأن إقامة تلك الحفلة فى مثل هذا اليوم هى السبب فى رفع قيمة تلك العلاوة إلى ذلك المبلغ وقد بلغ ما صرف فى ٢١ أكتوبر ١٩٢٥ لإدارة هذا الكازينو لحساب الحفلة المذكورة ٤٨٣٥ جنيهًا، ٦٧٧ مليمًا.

فرأت اللجنة أن تلفت النظر إلى هذا التصرف الشاذ وترى أن احتساب هذا المبلغ على جهة الحكومة وصرفه من مصروفات وزارة الخارجية أمر غير مقبول ويجب رده إلى الخزينة.

وقد تبين أيضًا أن دولة زيور باشا كان يتقاضى تلك العلاوة كاملة فى مدة غيابه بالإجازة بأوروبا فى صيف العام الماضى وهى من ١١ يوليو إلى ٨ نوفمبر

سنة ١٩٢٥ وأن دولة يحيى إبراهيم باشا الذى ناب عنه تقاضى أيضًا تلك العلاوة فى مدة نيابته وصرف له عنها مبلغ ٣٢٨ جنيهًا، ٦٧٢ مليمًا بأمر منه وبدون صدور قرار من مجلس الوزراء خلافًا لما كانت تراه مراقبة حسابات الحكومة بمذكرة قدمتها لدولته.

وتقترح هذه اللجنة على المجلس لفت نظر وزيرى الخارجية والمالية إلى الحصول على ما صرف مما تقدم ذكره بغير وجه[1].

وظلت الصحف والنواب تنبش مثل هذه الخفايا مدة طويلة لرئيس الوزارة السابق! وأنها لمعيبة، وأنها لمخزية.

ووجه حضرة يوسف أفندى الجندى السؤال بأنه هل يمكن وزير المعارف أن يصدر قرارًا من عنده بتغيير مناهج التعليم أو أن ذلك يستوجب صدور قرار من مجلس الوزراء.

فأجابه وزير المعارف أنه يكفى فى تغيير البروجرامات أن يصدر قرار وزارى أما خطط التعليم فلا تغير إلا بقانون.

وطلب حضرة النائب أن يقرر المجلس استياءه واحتجاجه على مجاوزة الوزير السابق سلطته.

ورأى نائب آخر أن لا يقنع المجلس بإظهار استيائه بل يجب أن يقرر المجلس إيقاف العمل بمناهج التعليم الجديدة.

ورأى آخرون تأجيل البحث فى هذا الموضوع إلى الباب الخاص من تقرير لجنة المالية المكدس بالاقتراحات الخاصة بالتعليم.

وتكلم أحدهم عن وجوب القضاء على مثل تلك التصرفات قضاء أبديًا وأنه لا يكفى وزير المعارف السابق اللوم لأن اللوم قد يقع وقعًا سيئًا على وزير له شعور

---

(١) البلاغ ٢٤ أغسطس.

ويراعى مصلحة بلاده أما أولئك الوزراء الذين عبثوا بمصالح البلاد سنة ونصف سنة فأى لوم يوجه إلى وزير منهم غير كافٍ ولابد للمجلس من أن يبحث عن عقوبة زاجرة.

فسأله الرئيس على الأثر. هل تعرف عقوبة خاصة.

فأجاب النائب. لو ترك الأمر لى لأرسلته إلى السجن (تصفيق وضحك).

إننى أعتقد أن ذلك الشقى الذى يرسل إلى السجن إنما يجنى جناية جزئية بالنسبة إلى ما ارتكبه أولئك الذين اعتدوا على الدستور فانتهكوا حرمته واغتصبوا سلطة الأمة وبددوا أموالها التى جمعت من عرق الفلاح المسكين ليس ذلك فقط بل فرطوا فى حقوق البلاد وكرامتها واعتدوا على حريات الأشخاص وحريات الأمة فلا تعجبوا إذا قلت إن مثل وزير المعارف السابق يجب أن يرسل إلى السجن لأنى لم أكن مغاليًا أو مبالغًا عندما أبديت هذا الرأى: إن الموضوع الذى أثيره هو أكبر موضوع يتوقف عليه النظام فإذا كنتم على استعداد لمناقشته الآن فلنناقشه وإن رأيتم التأجيل لتتمكنوا من بحثه بحثًا وافيًا والتقرير فى شأنه فلكم الأمر.

ثم سئل وكيل المعارف عما يعلمه بهذا الشأن. فقال إن الذى أعلمه أن تغيير مناهج التعليم كان بناء على آراء لجنة عامة قسمت إلى لجان فرعية واختصت كلاً منها بعمل معين وقد عرضت قراراتها على اللجنة العامة فأقرتها ومحاضر هذه اللجان موجودة بالمكتب الفنى بوزارة المعارف ويجوز أنه لما عرضت القرارات النهائية على الوزير أنه أدخل عليها تعديلاً قد يكون يسيرًا أو كبيرًا ولكن لا أستطيع أن أبين مكان هذا التعديل.

وأشار أحد النواب إلى أن المادة ١٨ من الدستور تقول إن تنظيم أمور التعليم العام يكون بقانون ووزير المعارف أقسم يمين الأمانة للدستور ولكنه حينئذ فى يمينه فهو يستحق الجزاء.

لمجلس النواب وحده حق اتهام الوزراء فيما يقع منهم فى أثناء تأدية وظيفتهم إلخ.

فعارضه أحد الزملاء قائلاً إن مسئولية الوزير إذا ما ثبت إدانته بعدم اتباع ما أشار إليه الدستور فمحاكمته لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون جنائية بل إدارية فقط. أما القول بأن الوزير قد حلف اليمين الدستورى بأن يؤدى أعماله بالذمة والصدق ثم حنث فيها فذلك موجب لإدانته جنائيًا ـ هذا القول لا ينطبق على الحقيقة لأن اليمين الكاذبة هى أن يقرر شخص واقعه كاذبة يعد حلفه اليمين على أن يقول الصدق ولكن من يقسم أن يؤدى واجبًا. ثم يخالفه. فهذه مسألة فيها نظر لأن خلف الوعد لا يعاقب عليه قانون العقوبات.

وأضاف على هذا أنه يرى تشكيل لجنة لبحث الموضوع ليعلم هل خالف الوزير القانون أم لا.

فطلب منه أن يقدم اقتراحًا بذلك.

ورأى أحد الأعضاء أنه مادام الآن. تفحص ميزانية الدولة وفى الواقع سيوجد ما يستدعى لوم جميع الوزراء السابقين وهو يعتقد أن الجميع قد اقترفوا آثامًا فيحسن أن يصدر المجلس قرارًا بلومهم أجمعين والاستياء من أعمالهم التى أظهرت السخط عليها فى كل وقت.

وأراد آخر أن ينتظر المجلس نتيجة أعمال اللجنة التى تشكلت بأمر وزير المعارف الحالى لفحص المناهج التى وضعها وزير المعارف السابق فلربما يتخذ المجلس قرارًا يؤثر على أعمال هذه اللجنة ولذلك يرجو تأجيل المناقشة إلى أنتهاء اللجنة من عملها.

ثم قرأ السكرتير النائب اقتراحًا قدمه الأستاذ أن محمد صبرى أبو علم والدكتور عبدالحميد فهمى ونصه:

نقترح تشكيل لجنة تحقيق برلمانية تكون مهتمها فحص التصرفات التى صدرت من وزير المعارف السابق وما انطوت عليه من مخالفات بقوانين البلاد

وتبين مدى هذه المخالفات وذلك بمناسبة ما أجراه من تغيير مناهج التعليم وتعديل خطط الدراسة ولتقدم للمجلس تقريرًا برأيها قبل نهاية هذا الدور.

وبعد مناقشة فى الموضوع راجع دولة الرئيس الهيئة لإعطاء رأيهم فى الاقتراح المذكور فقبل بالأغلبية[1].

امتيازات العربان:

تلا السكرتير الموظف السؤال الآتى الموجه لمعالى وزير الحربية من النائب راغب فودة بك وهو:

لأى سبب ولاسيما بعد صدور الدستور توجد طائفة من الأمة تتمتع بجميع الحقوق ومنها عضوية البرلمان ولا تقوم بالخدمة العسكرية وهى العربان ولماذا يكون لهذه الطائفة نظام خاص بتعيين العمد والمشايخ وليس من المصلحة أن يسرى عليهم قوانين البلاد؟

فأجاب الوزير: قضت المادة الثالثة من التام الدستورى للدولة أن المصريين لدى القانون سواء وأنهم متساوون فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية. وفيما عليهم من الواجبات. والتكاليف العامة لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين وإليهم وحدهم يعهد بالوظائف العامة كانت أو عسكرية إلخ....

وقررت لجنة الدستور أن المصريين جميعًا سواء فى الحقوق والتكاليف ومنها الخدمة العسكرية ويكون المرجع فى تكييف تلك الخدمة بالنسبة للعرب الرحل وجعلها ملائمة لحالتهم المعيشية إلى قانون.

ولقد انتهزت وزارة الحربية فرصة وجود لجنة بها تشتغل فى تنقيح قانون القرعة فكلفتها وضع النظام الملائم لأخلاق العربان المذكورين وعوائدهم وسيعرض هذا النظام بعد وضعه واستكمال صيغته على البرلمان.

---

(١) أول اغسطس.

وقد أذن لى دولة وزير الداخلية بالإجابة عن الجزء الثانى من السؤال فيما يتعلق بتعيين عمر العريان ومشايخهم.

والجواب أن النظام الخاص فى هذا الموضوع يرجع أيضًا إلى طبيعة معيشتهم وليس فيه معنى الاستثناء من قاعدة المساواة[1].

مصر فى عصبة الأمم:

وتلا السؤال الآتى الموجه إلى دولة وزير الخارجية من إبراهيم دسوقى أباظة بك نائب بردين وهو:

من حيث إن الإجراءات اللازمة للانتظام فى عصبة الأمم يجب اتخاذها فى شهر سبتمبر من كل عام وإلا وجب الانتظار، عامًا آخر ومصر تتوق لأن تتبوأ مركزها اللائق بها بين هذه الأمم.

وقد جاء فى خطبة العرش أن الحكومة ستعمل على ذلك فهل تشرع الوزارة فى تنفيذ وعدها فى الوقت المناسب لكيلا يفوت شهر سبتمبر المقبل دون أن تحقق أمنية عظيمة ترغب فيها البلاد وقد وعدتها بها الوزارة.

فأجاب الوزير: أن الحكومة عاملة على تنفيذ وعدها بالسعى للاندماج فى عصبة الأمم.

وعاد النائب فقال إنى على يقين من أن مصر القلقة بسبب حياتها السياسية الاستثنائية والحريصة على استقلالها تريد الانضمام إلى عصبة الأمم صيانة لاستقلالها وضمانة له. وإنى أشكر دولة الوزير على تصريحه وكنت أتمنى أن يبشرنا بأن الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا الأمر تتم قبل حلول شهر سبتمبر المقبل.

وإننا لنلفت نظر القارئ إلى ما كتبناه خاصًا بهذا الموضوع فى هذا الباب.

---

(١) السياسة عدد ٣ أغسطس.

ميزانية البرلمان:

تلا السكرتير الموظف المذكرة المرفوعة من مراقبى مجلس النواب إلى هيئة المكتب جاء فيها أنه «إذا تقرر مبدأ استقلال المجلس بشؤونه العامة وهو ما لا سبيل إلى الشك فيه فإننا نقترح لتمام تحقيقه وتطبيقه ما يأتى:

أولاً - فيما يختص بالصرف ومسك الحسابات يقرر المجلس صراحة أنه فى هذه الشؤون غير خاضع لأية رقابة أو مراجعة من قبل سلطة أخرى. وأنه بناء على ذلك عول على مسك حساباته بنفسه وأن أذونات الصرف الموقع عليها من أحد المراقبين والسكرتير العام تعتبر معتمدة ومراجعة فتصرف بغير مراجعة جديدة ما دامت لم تتجاوز الاعتماد الخاص بالمجلس فى الميزانية.

ثانيًا - يجوز فيما يختص بالموظفين يخول مكتب المجلس سلطة معاملتهم طبقًا للوائح الحكومة على أن يكون له حق الاستثناء وهذا هو المعمول به فى البرلمانات الأجنبية والذى أقره مجلس الشيوخ عندنا فى جلسة ١٦ يونيو سنة ١٩٢٦».

٢٩ يونية ١٩٢٦ أحمد حمدى سيف النصر - محمد عبد الجليل سمرة.

وافق مكتب المجلس على هذه المذكرة بجلسته المنعقدة فى يوم الأربعاء ٢٨ يونية ١٩٢٦ على أن ترفع لهيئة مجلس النواب ليقرر بشأنها ما يراه.

رئيس مجلس النواب

٢٨ يونية سنة ١٩٢٦ **سعد زغلول**

فوافق المجلس على المذكرة.

سياسة التعليم فى مصر:

ثم وقف حضرة الأستاذ مكرم عبيد بك وخطب فى سياسة التعليم فى مصر وما لها من الأثر فى مالية المعارف العمومية ونحن نجتزئ منها الكلمات الآتية، قال:

ليست ميزانية المعارف المعروضة علينا ميزانية برلمانية تليق بالمجلس النيابى أن هى إلا ميزانية الدواوين لا ميزانية الدولة لأن ميزانية الدولة تشمل ميزانية الحكومة والشعب معًا. وأما الميزانية الحالية فميزانية الدواوين فقط: الميزانية البرلمانية مجموعة خطط وسياسات لا مجموعة أرقام ولهذا يجد الإنسان صعوبة حقيقية فى ترسم خطة التعليم وإزاء هذا يجب علينا أن نستقصى حتى نصل إلى حد.

فأولاً - من الواجب أن نضع للتعليم خططًا معينة حتى نقيد أيدى أولئك الثائرين الذين رأينا أمثالهم فى وزارة المعارف العمومية والذين رأوا أن يستغلوا دور الانتقال الحالى فكانوا يسيرون فى كل يوم على نظام جديد. ويقتضى أن تكون سياسة التعليم حرة قابلة للتطور بشرط أن تكون معينة حتى تكون ضمانًا كافيًا للطلبة - لأولادنا - للمعلمين أنفسهم.

وثانيًا - إذا رجعتم حضراتكم إلى الوراء قليلاً تجدون أن السياسة التى وضعت وأقول وضعت لأننا لم نضعها لأنفسنا - كانت منصرفة إلى شىء واحد وهو تخريج موظفين للحكومة والسبب فى ذلك غير راجع إلينا بل إلى الحكومة التى وضعت للمتعلمين سياسة معينة والتى سدت أيضًا أبواب الرزق والصناعة. وهى ترمى إلى إخراج موظفين فكان على المتخرج أن يصبح موظفًا أو يعيش على أمل التوظف.

وأول مصرى هاجم هذه السياسة سعد زغلول باشا وزير المعارف إذ ذاك.

كان يصرف على التعليم فى سنة ١٨٧٨ مبلغ ٧٠ ألف جنيه وفى سنة ١٨٩٠ بلغ ما صرف على التعليم ٨٠ ألف جنيه.

ولما تطورت أحوال الأمة ورأس وزارة المعارف العمومية رجال مثل صاحب الدولة سعد زغلول باشا أصبحت ميزانيتها ٤٥٠ ألف جنيه وكسور.

حقيقة إن سياسة التعليم انتعشت فى سنة ١٩١٨ وهذا يجب أن لا ننكره وهذا ما نفتخر به لأنه متعلق بنهضتنا لذلك يجب علينا أن نهدم النظام القديم ونبنى على أنقاضه نظامًا جديدًا.

الفكرة فى النظام القديم أن التعليم امتياز لفئة معينة من الناس لا حق شائع للجميع.

إن نسبة ميزانية وزارة المعارف العمومية إلى ميزانية الدولة ٦ فى المائة بينما تبلغ هذه النسبة فى أوروبا ٢٥ فى المائة أو أكثر وقد بلغت ميزانية التعليم فى إنكلترا سنة ١٩٠٦ (٤٠) مليون جنيه وزعت على ميزانيات ما يشابه مجالس المديريات عندنا وميزانية الإمبراطورية.

وقد كانت الميزانية العامة للدولة البريطانية فى تلك السنة ١٤١ مليون جنيه. يصرف هذا المبلغ على التعليم فى بلد كمل فيه التعليم بينما يصرف نحن على التعليم ٦ فى المائة من الميزانية العامة. والتعليم هنا حاجة وطنية ولو كان ما يصرف على التعليم فى الواقع ٦ فى المائة لهان الأمر لأننى سأبين لحضراتكم بالأرقام التى لا تخطئ ما يصرف على التعليم فعلاً لا يعادل ٢ فى المائة أو ٣ فى المائة من الميزانية العامة.

إن المبلغ الذى خصص لميزانية المعارف هذا العام هو ٢,٦٢٧,١١٠ فإذا أنزلنا منه المبلغ المخصص لنشر التعليم الإلزامى وقدره ٤٦٠,١٤٩ جنيه يكون الصافى ٢,١٦٦,٩٦١ وهو المخصص للتعليم هذه السنة.

وهذا المبلغ لا يصرف كله على التعليم. ذكرت لجنة المالية فى تقريرها أن عد الموظفين زاد بنسبة ٢٢٣ فى المائة وزادت المصروفات بما يوازى هذه النسبة أيضًا.

إذا فرضنا أن الزيادة فى عدد الموظفين والمصروفات بلغت الضعف فقط فمعنى هذا أنه يجب أن يخصم من المبلغ الذى قيل عنه إنه مخصص للتعليم مليون جنيه فيكون الباقى بعد ذلك مليون جنيه وهذا المبلغ الذى يصرف على التعليم. وهذا المبلغ يجب أن يستقصى منه ما يدفعه الطلبة من مصاريف مدرسية ورسوم الامتحانات ومقدار المصاريف المدرسية ٤٣٨ ألف جنيه ورسوم الامتحانات ٣٤ ألف جنيه.

كما يجب أن يخصم منه أيضًا مبلغ ٣٠ ألف جنيه مقابل مصاريف الجامعة لأنها ليست مبينة فى مشروع الميزانية.

إذا خصمنا كل هذه المبالغ من المليون جنيه المخصصة فعلاً للتعليم كان الباقى ٥٠٠ أو ٦٠٠ ألف جنيه وهذا هو المبلغ الذى تصرفه الحكومة على التعليم بخلاف ما يصرف على نشر التعليم الإلزامى.

وبالاطلاع على الإحصاء الذى عمله حضرة نخله تدرس وكيل المراقب العام لمراقبة المصروفات والإيرادات بوزارة المالية تجدون حضراتكم أن طالب العلم فى القسم الابتدائى فى إنكلترا يكلف الحكومة ١٢ جنيهًا فى السنة بينما يكلف الحكومة فى مصر ٢٢ جنيهًا وتصرف عليه الحكومة المصرية ٥٥ جنيهًا.

فى الوزارة مراقبات عدة ـ مراقبات التعليم الأولى. ومراقبة التعليم الابتدائى. ومراقبة التعليم الثانوى. ولكل من العلوم مفتش أو مفتشون وللغة العربية فى المدارس الابتدائية مفتشون. وفى المدارس الثانوية مفتشون آخرون.

وفى وسع الوزارة أيضًا أن توفر مما تصرفه على الكتب التى توزع للطلبة. وأن نسبة التلاميذ الذى يتولى التدريس لهم بالمدارس الابتدائية هم ١٨ طالبًا فى مصر بينما النسبة فى إنكلترا هى ٣٢ طالبًا لكل مدرس بتلك المدارس.

لا يمكن أن نفهم علة لكل ذلك إلا إذا أفهمنا عقلية المحسوبين والمحسوبية والموظفين والتوظف.

هنا أمر آخر يدل على روح التضييق المتبعة إزاء التعليم وهى كثرة المصاريف التى يدفعها الطالب المصرى.

هناك خطر أعظم الا وهو أن كثرة المصاريف بمصر تكون نتيجتها أن لا يتمكن من التعليم إلا أبناء الأغنياء منها إلا الفقراء.

حقيقة قد صدر قرار وزارى فى يوليو سنة ١٩٢٦ يباح لوزير المعارف أن يقبل طلبة بغير مصاريف على شرط أن لا تزيد نسبتهم عن ٥ فى المائة من مجموع

التلاميذ فى المدارس العالية. وفى غيرها جعل للناظر الخيار فى أن يقبل تلاميذ مجانًا بصفة استثنائية محضة.

نريد الوصول إلى نسبة للمجانية أكثر من المعمول بها الآن، نسبة يمكن الفقير من التعليم، ويحسن أن يراعى نظام المسابقات بين التلاميذ كما هى الحال فى أوروبا.

أمر آخر ينادى بظلم النظام المتبع ألا وهو الكشف الطبى الذى يوقع على التلاميذ ويوجب أن يكون التلميذ حائزًا لنصف نظر فى المدارس الابتدائية و٤/٣ ـ النظر فى المدارس الثانوية ونظر كامل فى المدارس العالية.

أفهم أن التلميذ المريض الذى لا يمكنه الدراسة لا يقبل. ولكننى لا أفهم عدم قبول قصير النظر أى ضعيفه فى المدارس بأنه لا يشتغل عسكريًا بل يشتغل طالبًا والعلة الحقيقية فى ذلك هى أن سياسة الحكومة فى التعليم هى لتخريج موظفين.

أمر آخر من أمور التضييق هو قبول عدد معين من الطلبة بالمدارس لدى حل يمكن من لا يقبل بالمدارس من الوصول إلى التعليم وهو نظام الانتساب الذى لا يكلف وزارة المعارف مليمًا واحدًا.

أليس من المحزن أن لا يتمكن من الانتساب فى معاهد العلم فى بلاده وينتسب لها فى البلاد الأجنبية (فرنسا) مصيبة كبرى أن يتمكن الطالب المصرى من تتميم دراسته ولو بالانتساب فى بلاده ويلجأ لذلك فى البلاد الأجنبية. مع أن تلك البلاد تعمل بكل الطرق لتسهيل رشف مناهج العلم إذا وجدوا نظام الانتساب ونظام المراسلة العلمية.

ثم إذ يقتضى اتباع نظام الملاحق للإكثار من عدد المتعلمين من الأمة. إن الامتحان مقياس للذاكرة فقط لا مقياس للتحصيل الحقيقى وقد يجوز أن تخون الذاكرة الطالب فى الامتحان الأصلى ولا تخونه فى الملحق.

هناك سبب آخر للملاحق وهو أن طريقة الامتحان فى مصر عقيمة إذ أن الأسئلة توضع بواسطة لجان أجنبية عن التعليم لا بواسطة المدرسين أنفسهم.

فوعد وكيل الوزارة بالبحث فى بعض ما جاء بخطبة النائب[1].

موظفو المفوضيات المصرية:

وتلى السؤال الآتى المقدم من حضرة عبداللطيف الجناوى بك وهو هل موظفو المفوضيات المصرية فى الخارج كلهم حاصلون على شهادات دراسية عالية؟ وما هى مرتبات كل واحد منهم؟ وإذا كان فيهم غير حاصل على شهادات عالية فمن هم؟ وما هى مرتبات كل واحد منهم؟

فأجاب وزير الخارجية: إن جميع موظفى المفوضيات حائزون على شهادات دراسية عالية ما عدا المذكورين منهم بالكشف الآتى وهم: فائد ثابت بك سكريتر أول مفوضية لندن وراتبه ١٢٠٠ج.م، ومدحت زيور أفندى سكرتير أول مفوضية باريس راتبه ٥٤٠ج.م، ومحمود كامل أفندى ملحق مفوضية طهران راتبه ٤٢٠ ج.م، وأحمد حمدى موسى أفندى كاتب مفوضية لاهى راتبه ٢٤٠ج.م، وألبير جوزيبو فتشى أفندى محرر مفوضية باريس راتبه ٤٨٠ج.م، وكاميل عوف أفندى محرر مفوضية روما راتبه ٣٠٠ ج.م، جورج سبيع أفندى أمين محفوظات مفوضيات بروكل راتبه ٣٠٠ ج.م، وديمستون صيقلى أفندى أمين محفوظات مفوضية روما راتبه ٤٢٠ ج.م، وأحمد راسم أفندى أمين محفوظات مفوضية مدريد ٤٩٢ ج.م، ومحمود ثابت بك قائم بأعمال مفوضية براج راتبه ١٥٠٠ ج.م، ومحمد فهمى باشا قائم بأعمال مفوضية أثينا راتبه ١٢٠٠ ج.م.

فقابله صاحب السؤال بأنه يطلب أن مثل هؤلاء الموظفين الذين حشروا فى المفوضيات وهم غير أكفاء ولا حاصلين على شهادات أن يستردوا إلى الأمة (أعضاء يضحكون).

---

(١) الأهرام ٢ أغسطس.

وزير الخارجية: أظن أن حضرة العضو المحترم صاحب السؤال يريد أن يحتاط للمستقبل فأنا أريح باله من هذه الوجهة بأن أقرر أمام هيئة المجلس أنه من الآن فصاعدًا لن يعين فى سلك التمثيل السياسى إلا كل حاصل على شهادة عالية تؤهله للوظيفة التى يشغلها.

مرتبات شيخ الجامع الأزهر:

ورد سؤال من أحمد عبد الغفار بك أحد الأعضاء بما يقبضه شيخ الجامع الأزهر من المرتبات وعددها كما يأتى: وسأل هل إذا كان فضيلة الشيخ يتناول غير ذلك من المرتبات. وهذه هى المرتبات المذكورة فى سؤال حضرته.

٣٨ ج شهريًا بصفته من هيئة كبار العلماء و٢٢ ج شهريًا بصفته شيخ السادة المالكية و٢٠٠٠ ج.م سنويًا من وزارة المالية و١٠ ج شهرى مكافأة بصفته رئيسًا لمجلس الأزهر الأعلى و٣٠٠ ج سنويًا من الأوقاف المرصودة على شيخ الجامع الأزهر و١٢٠٠ راغيف يوميًا من جراية الأزهر وتطرق فى سؤاله إلى المرتبات التى يتناولها مفتى الديار المصرية من ميزانية وزارة الحقانية ومن الأزهر ووزارة الأوقاف ومن الأوقاف التى يتولاها. وما هو العمل الذى تكلفه به وزارة الحقانية فى مقابل ما تدفعه له من الراتب.

وهل تنوى هذه الحكومة الإسراع فى سن قانون جديد تنظم المعاهد الدينية وعلاقتها بالحكومة على وجه يكفل صلاحها، رغم شكاوى الأزهريين المتوالية من خلل النظام فى المعاهد والإجحاف بحقوق الضعفاء من أهل الكفاية الذين لا ناصر لهم. والعناية بشئون التعليم حتى تتجه جهود الأزهريين إلى خدمة العلم والدين.

فأجاب وزير الحقانية:

إن حضرة صاحب الفضيلة مفتى الديار المصرية يتناول راتبًا قدره ١,٤٠٠ جنيه سنويًا على ميزانية وزارة الحقانية.

أما عن الجزء الثانى من السؤال وهو العمل الذى تكلفه به وزارة الحقانية فى مقابل ما تدفعه له من الراتب فلا يغرب عن البال أن وظيفة المفتى لم تدرج بميزانية وزارة الحقانية لأن أعمالها وقف على هذه الوزارة وحدها بل يرجع ذلك إلى العلاقة بين الإفتاء والقضاء وإلى أن وزارة الحقانية هى الوزارة التى تشرف على جميع الوظائف القضائية الشرعية وما يليها.

فلوزارة الحقانية كما لغيرها من الوزارات أن ترجع إلى رأى المفتى فيما تريد معرفة حكم الشريعة فيه من طريق رسمى، وهو بحكم وظيفته يبدى رأيه فى جميع القضايا التى يحكم فيها من محكمة جنايات العاصمة بعقوبة الإعدام.

وهو عضو فى لجنة اختيار القضاة الشرعيين وفى مجلس تأديبهم ولكن وظيفة المفتى فى الواقع وظيفة عامة فهو ليس مفتى الحقانية وإنما هو مفتى الدولة المصرية يجيب على جميع ما يوجه إليه من طلبات الفتيا سواء أكانت من جهات الحكومة كوزارة المالية مما يختص بالمواريث والداخلية فى المسائل العامة كمسائل الحج وغيرها. أو من المحامى أمام المحاكم الشرعية أو الأهلية أو المختلطة أو من البطريركيات أو من الأفراد وهو يجيب أيضًا عما يوجه إليه من طلبات الفتيا من المسلمين فى سائر الأقطار باعتبار أن مصر هى الدولة ذات المكان الاسمى بين الأمم الإسلامية فى اتقان العلوم الدينية وشدة العناية بها. وأما عدد الفتاوى التى أصدرها فضيلة المفتى فى مدة الخمس سنوات التى يتولى فيها وظيفة الافتاء فهو ألفان أى بمعدل ٤٠٠ فتوى فى كل سنة.

أحمد عبد الغفار بك - أرجو معالى وزير الأوقاف أن يجيب عما يخصه من هذا السؤال حتى يكون تعليقى على الرد واحدًا.

فأجاب معالى الوزير: إن فضيلة شيخ الأزهر يتناول من ميزانية وزارة الأوقاف مباشرة ما يأتى:

١ - ١٥٠ جنيهًا فى السنة أجور ركايب بصفته عضوًا فى مجلس الأوقاف الأعلى.

٢ ـ يتناول بصفته شيخًا لمقرأة السلطان الحنفى من ستين إلى ثمانين رغيفًا فى الأسبوع وما بين عشرين أو ثلاثين قرشًا بدل خبز شهريًا ونحو جنيهين سنويًا من فاضل ريع أوقاف فى نظر الوزارة مرصدة على هذه المقرأة. ويقول فضيلته أنه موكل عنه آخر فى القيام بهذه الوظيفة والاستيلاء على مرتباتها.

وعلاوة على ذلك فإن فضيلته يتناول المرتبات الآتية من جهات غير وزارة الأوقاف:

١ ـ ٢٠٠٠ ج من وزارة المالية مباشرة راتبًا سنويًا بصفته شيخ الجامع الأزهر.

٢ ـ ٣٦ جنيهًا من ميزانية المعاهد الدينية شهريًا بصفته من هيئة كبار العلماء.

٣ ـ ٢٠ جنيهًا من ميزانية المعاهد الدينية شهريًا بصفته شيخ السادة المالكية.

٤ ـ يتناول ٣٠ رغيفًا يوميًا أنة كل رغيف ٧٢ درهمًا و٦٤ رغيفًا صغيرًا كل رغيف ٥٠ درهمًا وذلك من جرايات الجامع الأزهر.

لا يتناول شيئًا من المكافأة بصفته رئيسًا لمجلس الأزهر الأعلى ولا يعلم ما يتناوله من الأوقاف المرصدة على مشيخة الأزهر لأنها تحت نظر فضيلته مباشرة وليس لإدارتها دخل فى المعاهد الدينية.

مفتى الديار المصرية: ويتناول فضيلة مفتى الديار المصرية من ميزانية وزارة الأوقاف مباشرة ما يأتى:

١ ـ مبلغ ١٥٠ جنيهًا فى السنة أجور ركايب بصفته عضوًا فى مجلس الأوقاف الأعلى.

٢ ـ مقرر لفضيلته بشرط الواقف فى وقف المرحوم خليل أغا اللالة ١٥ جنيهًا فى السنة نظير قيامه بوظيفة النظر الحسبى على الوقف.

وعلاوة على ما تقدم كان فضيلته يتناول ١٢ ج.م من ميزانية المعاهد الدينية شهريًا بصفته شيخ السادة الحنفية.

و١,٤٠٠ ج.م فى السنة من وزارة الحقانية ولا يعلم ما يتناوله من الأوقاف التى يتولاها لأنها تحت نظر فضيلته مباشرة وليس لإدارتها دخل فى المعاهد الدينية.

ثم تقرر أن يقدم وزير الأوقاف نتيجة بحثه عما إذا كانت هذه الأوقاف التى يتولاها شيخ الأزهر والمفتى هى من الأوقاف الأهلية أم من الأوقاف الخيرية فى جلسة يوم السبت المقبل.

ثم تكلم حسين هلال بك وطلب بإلحاح أن تضم المحاكم الشرعية إلى الأهلية وأن يكون فى كل محكمة قاض أو قاضيان شرعيان عن النظر فى قضايا الأحوال الشرعية قائلاً أنه يرى فى هذا الضم ضمانًا أكبر للعدالة ووفرًا أكثر للميزانية.

وطلب أيضًا إلغاء وظيفة المفتى لأن تعليمات وزارة الحقانية إلى المحاكم الشرعية صريحة فى أن لا تعمل بفتوى المفتى فى أحكامها ولا تتأثر بها.

وأما ما يقوله معالى وزير الحقانية من أن لمصر مركزًا ممتازًا فى العالم الإسلامى ومن أن هذه الفتاوى يرجع إليها ويعمل بها فى جميع الأقطار الإسلامية فلا أرى أن هذا من شأنه أن يربطنا أو يقيدنا فى إبقاء وظيفة كهذه وأرى أن كل عالم من هيئة كبار العلماء يستطيع أن يقوم بإصدار أمثال هذه الفتاوى التى يصدرها المفتى. ويكفى أن يكون فضيلة المفتى رئيسًا لمذهب من المذاهب يتناول مرتبه ويكون من هيئة كبار العلماء.

وكان دولة سعد زغلول باشا مخالفًا لهذا الرأى متمسكًا ببقاء وظيفة المفتى حرمة للتقاليد لأن فى الأمة طبقات خاصة. وللفتوى تأثيرها.

واعترض أحد النواب على تناول شيخ الأزهر والمفتى أكثر من مرتب واحد من الميزانية أو من خزينة الأوقاف.

وذكر وزير الأوقاف أنه لا يجوز الجمع بين راتبين مقررين أو أكثر سواء فى ميزانية الحكومة أو فى ميزانية الأزهر.

ويستثنى من هذا الحكم شيخ الأزهر ومشايخ المذاهب ونائبوهم على أن لا تزيد المرتبات على ثلاثة فى آن واحد بالنسبة لأولهم وعلى اثنين بالنسبة للباقين.

ثم اتفق على أن يؤجل البحث فى هذا الموضوع إلى يوم السبت المقبل[1].

الاقتراحات

شيخ الأزهر والمفتى:

بدأ وزير الأوقاف بالإجابة عن السؤال الخاص بفضيلتى شيخ الجامع الأزهر والمفتى بقوله أنه يقدم البيان المطلوب فى شأنهما بعد ما رجع إليهما فى أخذ المعلومات اللازمة. وأنه بفضل معاونتها أمكنه أن يرجع إلى السجلات العديدة الموجودة بوزارة الأوقاف ويفهم من البيان الذى قاله إنه استخرجه من آلاف الوقفيات.

إن مجموع ما خص فضيلة شيخ الجامع الأزهر سنة ١٩٢١-٦٨ ج.م من ١٨ وقفًا هذا خلاف المرتبات والمخصصات التى سبق ذكرها فى الجلسة السابقة ومجموع ما خص فضيلة المفتى سنة ١٩٢٥-١٩٢٦ ٧٤٩ ج.م من أربعة أوقاف.

وأعقبه حضرة أحمد عبدالغفار بك، وأفاض فى وجوب إصلاح الأزهر وتقديم حالة مشايخه على طريقة تحفظ لهم استقلالهم فى الرأى وإبعاد الأزهر عن أن يتداخل فى السياسة فيفسد ولا أن تدخل السياسة فيه فتفسده وقال فى آخر كلامه إننا نريد أن يكون للأزهر وللعلماء من الكرامة ومن الاحترام فى نفوس المسلمين ما يرضاه المسلمون لهم.

ولهذا أتقدم إلى المجلس بالاقتراحات الآتية:

أولاً - أن يكون المفتى تابعًا للمعاهد الدينية ومقيمًا بها وأن يوفر الراتب الذى يأخذه من الحقانية أو يعطى راتبًا مناسبًا بعد أن يخصم ما يأخذه من الأوقاف التى تحت إدارته فى الميزانية المقبلة.

---

(١) الأهرام ١٣ أغسطس.

ثانيًا - أن يوفر المبلغ الذى يأخذ شيخ الجامع من المالية ويكتفى بما يأخذه من الأوقاف والمعاهد.

ثالثًا - أن يسن قانون بواسطة الحكومة يقدم فى الدور الآتى تجعل فيه مشيخة الجامع وهيئة كبار العلماء والإفتاء وظائف انتخابية يقوم بالانتخاب لها علماء الأزهر المدرسون به وأن يتضمن هذا القانون أيضًا تحريم الجمع بين مرتبين ولا يستثنى من هذه القاعدة أحد.

رابعًا - أن تشرف وزارة الأوقاف إشرافًا فعليًا على إدارة الأوقاف التى يتولاها شيخ الجامع والمفتى. ولكن يظهر أننا لا نريد حرمان المعاهد الدينية من أى مبلغ يصرف عليها الآن. تقدم باقتراح خامس وهو:

خامسًا - أن كل مبلغ من هذه المبالغ التى يوفرها هذا النظام المقترح على الخزينة يعطى للمعاهد ليحسن به حال علماء الأزهر الذين لا مرتبات لهم».

ولما أوضح دولة الرئيس أن المادة ١٥٣ من الدستور لا تساعد على هذا الاقتراح قبل أن يسن قانون ينظم الطريقة التى يباشر بها الملك سلطته طبقًا للمبادئ المقررة بالدستور فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الأوقاف وعلى العموم المسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد.

فاستبدل عبدالغفار بك الاقتراح الآتى باقتراحه الأول وهو اقتراح أن يسن قانون بواسطة الحكومة يقدم فى الدور الآتى تجعل به مشيخة الجامع الأزهر وهيئة كبار العلماء والإفتاء وظائف انتخابية يقوم بالانتخاب لها علماء الأزهر المدرسون به وأن يتضمن هذا القانون نصًا يحرم فيه الجمع بين مرتبين ولا يستثنى من هذه القاعدة أحد.

ثم عدل هذا الاقتراح برأى دولة الرئيس أيضًا وجعله كالآتى:

اقتراح على الحكومة أن تضع قانونًا خاصًا بالمعاهد الدينية وفقًا لما جاء بالمادة ١٥٣ من الدستور.

فوافق المجلس على هذا الاقتراح[1].

إلغاء بعض المفوضيات:

بدأ معالى المقرر يتلو القسم الخاص بالمفوضيات من التقرير:

أولاً - فيما يختص بعدد المفوضات الآتية ترى اللجنة إلغاء المفوضيات الآتية:

١ - بروكسل - بلچيكا. ٢ - مدريد - أسپانيا. ٣ - براج - تشيكوسلوفاكيا. ٤ - بوخارست - رومانيا. ٥ - لاهاى - هولاندا. ٦ - زيودى چانيرور - البرازيل. ٧ - استوكهلم - السويد. ٨ - برن - سويسرا.

وقد كانت للجنة قد قررت بادئ ذى بدء أن تقترح إلغاء مفوضية طهران ولكنها رأت استبقاءها بعد بيان من دولة وزير الخارجية بالأسباب التى يرى من أجلها ضرورة إبقاء هذه المفوضية. وأهم هذه الأسباب تتلخص فى أن طهران مركز سياسى شرقى ممتاز وأن مصر تحرص على أن تمثل فى البلاد الشرقية وأن مركز المفوض المصرى فى تلك البلاد يسمح له أن يربط مصر بروابط صداقة بالبلاد الإسلامية الكبيرة المجاورة لفارس. لاسيما أن هذه البلاد بدأت ترسل بعثات علمية إلى مصر كما بدأت تستعين بالمعلمين المصريين لإصلاح التعليم فيها. ومصر تقدر ما يترتب على ذلك من زيادة نفوذها الأدبى فى تلك البلاد.

كذلك رأى دولة وزير الخارجية إبقاء مفوضية مدريد لأسباب بداها للجنة ولكنها لم تقتنع بهذه الأسباب فقررت إلغاءها.

وتقترح وزارة الخارجية أن تحيل التمثيل فى هذه المفوضات الملغاة على الوزراء المفوضين فى أقرب البلاد إليها متى أمكن ذلك على أن يوجد فى كل جهة منها مكتب للمفوضية مؤلف من سكرتير أول على أن يقوم فى الوقت نفسه بعمل قنصل فى تلك الجهة واللجنة توافق على هذا الاقتراح.

---

(١) السياسة فى ١٤ اغسطس.

ويرى دولة وزير الخارجية مع قبوله هذا الإلغاء أن يعطى لتنفيذه فرصة من الوقت ليتمكن فيها من معالجة مسألة الموظفين خصوصًا الأكفاء منهم الذين أخذوا من وظائفهم فى مصر ليعيدوهم إلى وظائفهم الأولى أو إلى ما يماثلها.

خطاب ثروت باشا:

ثم وقف ثروت باشا ليدافع عن ميزانية التمثيل السياسى والقنصلى قائلاً: إنه يحس تمامًا أن وزيرًا من زملائه لم يقف موقفه هذا مواجهًا حالة نفسية ولدتها فكرة بل عقيدة ثابتة من نفوس الأعضاء أن هذا التمثيل قد اشتط فى الإسراف عليه اشطاطًا كبيرًا. وأن تدبير لدوره قد جرى على غير طريقة مرضية من البلاد. وأن البلاد لم تستفد منه فائدة تذكر بجانب ما يبهظ ميزانيتها من الأموال التى تنفق عليه.

يسألنى السائل ويستجوبنى المستجوب ما أهمية هذها التمثيل فأنا أرى أن أهمية التمثيل السياسى المصرى قد تفوق أهميته لأى بلد من البلاد الأخرى لأن مصر دولة ناشئة. دولة مستقلة. ومن واجب الناشئ أن يثبت ويثبت وجوده.

إن مصر الفتية اليوم العجوز بالأمس التى نالت استقلالها واعترف لها به جميع الدول أصبحت أهلاً للإشراف بنفسها على مصالحها فى الداخل والخارج.

إن مصر فى أشد الحاجة لأن تقر فى جميع الأذهان حقيقة واضحة تلك الحقيقة فى أذهان الدول العظمى كانت كسبًا لمصر وربحًا عظيمًا وإذا كانت الدول المتمتعة باستقلالها تنشر ممثليها فى أنظار العالم فإن مصر لأشد حاجة منها إلى هذا التمثيل فى الخارج.

ذلك أيها السادة أن بمصر حقوقًا تقبض عليها الدول الأجنبية. هذه الحقوق لابد لنا من استردادها. لابد لنا فى انتزاعها والحصول عليها لتتمتع مصر بكامل سيادتها على بلادها. ولا بد لنا فى هذا السبيل من إنماء حسن التفاهم والثقة المتبادلة وروح الطمأنينة بيننا وبين هذه الدول. لابد لنا من أن ندخل على

نفوسهم أن الشعب المصرى شعب كريم. شعب جدير بأن تثق به تلك الدول وتوليه رقابة ورعاية مصالحها.

إن المركز الخاص لمصر وتلك الثروة الطبيعية التى تجعل لها مكانًا خالصًا فى الميدان الاقتصادى ومصالح الدول الأجنبية التى سببها ذلك المركز الجغرافى - كل هذا يجعل من ألزم الواجبات علينا أن لا نعيش فى عزلة عن ذلك الميدان وأن نرقب السياسة العالمية ومرامى السياسة الاقتصادية حتى يمكننا فى ذلك المعترك أن نحتفظ بكياننا وأن نعمل على إنماء ثروتنا وتوفير أسبابها.

يمكن أن يقال أن لهذه الدول التى تربطنا بها مصالح متعددة متنوعة ممثلين بمصر وأن فى وجودهم ما يسمح أن لا يكون لنا ممثلون فى الخارج فتتخذ من هؤلاء الممثلين الآخرين ممثلين لنا يدافعون عن مصالحنا فى كل ما يعرض من الأمور بيننا وبين هذه الدول.

إنى أذكر بهذه المناسبة رسالة بعث بها السياسى العظيم بسمرك إلى ممثل له فى إحدى البلاد الأجنبية أظن أنها روسيا ردًا على رسالة من الممثل المذكور يؤيد فيها وجهة نظر الحكومة الروسية حيث قال أنك مبعوث لتأييد المصالح الألمانية لا الروسية.

وهذا قول صحيح حكيم. أرى أن يكون منبهًا لواجباتنا فى مثل هذه المسائل.

ثم أتى على ذكر إلغاء المفوضيات وتأثيره فى العلاقات الدولية فقال: إن التمثيل السياسى يعتبر فى عرف البلاد علامة من علامات تبادل الاحترام بين الدول. وقد كان يسهل عدم إنشاء مفوضيات فى أول الأمر ولكن بعد أن أنشئت ورفع عليها علم مصرى أصبح من الصعب أن يطوى هذا العلم، علم المجد والكرامة.

وإذا كان يظن أن مركز مصر بعدم حرية التصرف فى أمورها الداخلية والخارجية إعدامًا عموميًا فهذا ما لا أسلم به على الإطلاق. إن هذا المركز الاستثنائى قد يكون فيه مانع يمنعنا من التمتع بكامل استقلالنا وبكافة حقوقنا

بصفتنا دولة حرة مستقلة ولكن هذا المنع هو نتيجة عمل القوة ليس إلا فإن صح ذلك فلماذا نتعدى حدوده إلى حدود لم تمد إليها يد القوة حتى الآن.

لا أقبل أن يقال أن يد ممثلينا فى الخارج مغلولة لا تمتد إلى موضوع ما. بل يمكننى أن أؤكد عكس ذلك ولولا العرف الدبلوماتيكى والتقاليد السياسية والمصلحة الدولية لبسطت لحضراتكم حالة معينة تقنعكم بأن يد مفوضينا ليست مغلولة كما تظنون.

وقال فى نهاية كلامه: والآن وقد قمت بواجبى نحو التوفيق بين رغباتكم فى التوفير وبين المصلحة العامة فإننى أناشدكم الوطنية الصحيحة والغيرة المتقدة على إعلاء شأن البلاد أن لا يبقى فى نفوسكم أثر لتلك العقيدة التى أشرت إليها فى مقدمة كلامى.

ثم بعد ذلك دار البحث حول إلغاء مفوضية مدريد وكان دولة وزير الخارجية يرى إبقاءها كما تقدم فى تقرير لجنة المالية ولما طرحت المسألة للرأى كان المجلس عامة بجانب إلغائها[1].

وتليت المكاتبة الواردة من دولة وزير الداخلية عن نتيجة الانتخاب بعضوية مجلس النواب بدائرتى محافظة سينا ومحافظة الصحراء الجنوبية التابعتين لمصلحة الحدود من انتخاب حضرة الشيخ عبدالوهاب سليمان خطاب عن الدائرة الأولى وحضرة الشيخ محمد محمد السبع عن الدائرة الثانية.

ثم نودى على حضرة الشيخ عبدالوهاب لحلف اليمين القانونية فحلفها. ولم يكن حضرة الشيخ السبع حاضرًا ليحلف اليمين[2].

بيوت هاوس:

ثم تلا عقب ذلك تلغرافًا واردًا من دولة زيور باشا لحضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا ونصه:

---

(١) الأهرام ١٥ أغسطس.
(٢) الأهرام فى ٢٢ أغسطس.

دوسيه بيوت هوس يوجد فى الرئاسة عند صيقلى بك فى وزارة المالية أرجوكم أن تبلغوا ما يوجد فيه للأعضاء.

ثم شرع بعد ذلك وزير الخارجية يدلى بأجوبته على الأسئلة التى وجهت إليه فى الجلسة السابقة بخصوص مشترى قصر بيوت هوس وتأثيثه وترميمه.

وفهم من كلامه أن البيع حصل إلى كل من المستر ادوارد وليام برسيفال فوستر واللورد كوليد أوف استورن والسير جون هانيرى دافيدسون بصفتهم الشخصية بعقد محرر بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٢٥.

وقد صدر منهم بعد ذلك إلى البنك الأهلى المصرى بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٢٦ إقرار بأن حيازتهم لهذا العقار هى بصفتهم أمناء وأنهم يتبعون كل ما يختص به من التعليمات التى تصدر إليهم من البنك الأهلى المصرى بموافقة الحكومة المصرية.

وقد أبرم بالقطر المصرى عقد ثالث بالتاريخ نفسه مسجل بمحكمة مصر المختلطة يعترف البنك الأهلى بموجبه أن العقار المشترى كان شراؤه بمال الحكومة المصرية ولحسابها وقد تعهد البنك بأن يسير فى كل ما يتعلق بالعقار وفقًا لتعليمات الحكومة المصرية وأن يصدر من لدنه إلى الأمناء الأوامر الخاصة بالعقار التى قد تصدرها إليه الحكومة المصرية من وقت لآخر.

والنتيجة القضائية من هذه العقود الثلاثة هى أن هؤلاء المشترين أصبحوا أمناء على العين لحساب الحكومة المصرية يضمنهم فى ذلك البنك الأهلى المصرى.

ثم إنه وإن كانت القوانين الإنكليزية لا تسمح للحكومات الأجنبية فقط بأن تسجل عقارًا باسمها فى إنكلترا إلا أنه قد أثبت فى دفتر التسجيلات العقارية فى لندن من تسجيل عقد البيع الصادر باسم الثلاثة الأشخاص المتقدمى الذكر شرط تقييدى يمنع من إجراء تسجيل أى تصرف خاص بهذه العين بغير موافقة وزير الخارجية المصرية.

كذلك يمكن مقاضاة الأمناء مباشرة بمعرفة الحكومة المصرية عن الأمور الخاصة بتصرفهم الشخصى بالنسبة للعين.

وليس لدائنى هؤلاء الأمناء ـ بمقتضى القانون الإنكليزى ـ ولا لدائنى البنك الأهلى حق على هذه العين. ولا يحق لدائنى هؤلاء جميعًا نزع ملكية العين إذا توقفوا عن دفع الديون المطلوبة منهم فى أوقات الأزمات المالية العامة وفى حالة الإفلاس والتصفية.

فرد أحد النواب على هذا الكلام بأن شأن هذا المنزل شأن عين فى مصر تعاقد على شرائها رجل وسجل عقده فى المحاكم الإنكليزية والعقد المسجل فى المحاكم المصرية لا يصح إلا عن عقار موجود فى مصر وبمقتضاه ينقل التكليف ويكون حجة على الغير فالنتيجة أن هذا التعهد شخصى محض.

وسأل آخر: وإذا مات هؤلاء الأمناء فمن يحل محلهم؟

فرد عليه دولة الوزير: إن القانون الإنكليزى يشمل إجراءات يمكن بها الحكومة المصرية أن تجريها فتحتفظ بجميع حقوقها ولست أعرف تفاصيل هذه الإجراءات.

ثم قدم النائب مصطفى النحاس باشا اقتراحًا ملخصه أن المجلس يستنكر كل الاستنكار هذا التصرف من زيور باشا وزملائه الذين شاركوه فيه ويدعو الحكومة أن تتخذ الإجراءات القانونية للمحافظة على حقوق الدولة فى هذا الخصوص وأن تخصص هذه الديار عند بقائها لإقامة الوزير ومكاتب المفوضية والقنصلية وإذا أمكن للبعثات كما أنه يدعوها أن تضمن مشروع القانون المنصوص عليه من المادة ٦٨ من الدستور والذى اتفقت مع المجلس على تقديمه نصًا بمعاقبة كل وزير يقدم على تكليف الخزانة بمبلغ لعمل لم يكن فى الميزانية اعتماد بخصوصه أو لم يصدر عنه اعتماد من البرلمان.

فوافقت عليه الهيئة بالإجماع[1].

---

(١) السياسة ٢٢ أغسطس.

وتليت مكاتبة من حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء عن المرسوم الصادر فى ٢١ أغسطس يجعل مراسيم بقوانين صدرت فى المدة من ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ لغاية ١٠ يونية سنة ١٩٢٦ فى حكم الصحيحة رجاء التكرم بعرضه على مجلس النواب. وهذا نصه:

نحن فؤاد الأول ملك مصر.

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا بما هو آت:

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان.

المادة الأولى - المراسيم بقوانين التى صدرت منذ حل مجلس النواب فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ إلى تاريخ انعقاد البرلمان فى ١٠ يونية سنة ١٩٢٦ ولم تكن واردة فى ملحق هذا القانون تعتبر فى حكم الصحيحة وتبقى معمولاً بها ما لم يقرر أحد المجلسين عدم الموافقة عليه.

فإذا قرر ذلك بطل العمل بها فى المستقبل.

المادة الثانية - على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية.

صدر بسراى المنتزه فى ١٣ صفر سنة ١٤٤٥ (٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٦).

توقيعات رئيس الوزراء والوزراء

ملحق

١ - المرسوم الصادر فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٢٤ بشأن تطبيق قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ ورقم ٤ لسنة ١٩٢٤.

٢ - المرسوم الصادر فى ٦ يناير سنة ١٩٢٥ بشأن نشرات ترويج الانتخاب.

٣ - المرسوم الصادر فى ١٨ يناير سنة ١٩٢٥ بتحديد مواعيد جديدة لانتخاب المندوبين وأعضاء مجلس النواب ولدعوة مجلس النواب للاجتماع.

٤ ـ المرسوم الصادر فى ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ بفتح ميعاد الترشيح لعضوية مجلس النواب فى بعض دوائر الانتخاب.

٥ ـ المرسوم الصادر فى ٤ مارس سنة ١٩٢٥ بتعديل المادة ٤٦ من قانون الانتخاب نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣ بقانون الانتخاب نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤.

٦ ـ المرسوم الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٢٥ بتعديل بعض نصوص قانون العقوبات الأهلى.

٨ ـ المرسوم الصادر فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بقانون الانتخاب.

٩ ـ المرسوم الصادر فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وإضافة مادة أخرى هى المادة الثالثة المكررة.

الرئيس ـ تحال هذه المكاتبة على لجنة الشئون الدستورية لتقديم لنا رأيها فى جلسة غد(١).

أهم أعمال مجلس الشيوخ وقراراته

فتحت الجلسة فى الساعة السادسة والدقيقة ٨ برياسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا فى يوم الاثنين ٢ أغسطس.

وأجاب دولة رئيس الوزراء على سؤال وجه إليه من عبدالله سليمان أباظة بك عن تعيين أعضاء الإرساليات العلمية والعملية فى الوظائف التى يخصصون لها. فقال إن الوزارات كلها تجتهد أن يوضع كل طالب تخصص لعمل فى الوظيفة التى تقررت لهذا العمل وإذا كان البعض منهم وهو قليل يقوم بعمل خارج عن اختصاصه فذلك لعدم وجود وظائف خالية لهم فى الوزارات أو الأعمال التى تخصصوا بها.

إنارة القرى والكفور ـ وتلى سؤال موجه إلى دولة وزير الداخلية من حضرة أمين سامى ونصه:

---

(١) الأهرام ٢٣ أغسطس.

هل هناك قانون تجبى بموجبه قرضة الاعتاب (المعروفة برسوم الخفر) فإن كان هناك قانون فهل نص فيه على ما يجب اتباعه فى المتوفو فى هذه الفرضة الخاصة بالخفر دون غيره. والباعث لذلك هو أنه ظهر من الحساب الختامى لسنة ١٩٢٣-١٩٢٤ حصول وفر مقداره ١٧٧ر٥٧٩ جنيهًا وفى سنة ١٩٢٤-١٩٢٥ حصل وفر مقداره ٥٩٢ر٢٠١ جنيهًا وجملة المتوفر فى السنتين هو ١٧١ر٣٧٩ جنيهًا.

ومن حيث إنه يمكن استخدام هذا المبلغ فى إنارة القرى والكفور لتأييد نصاب الأمن فيها وفقًا للبيان المرفق بهذا.

فأجاب دولة الوزير. أن وفورات الخفر فى السنتين اللتين ذكرهما حضرة العضو المحترم ضمت إلى ميزانية الدولة. وقد حدث عجز فى مصروفات الخفر فى السنة الماضية قامت وزارة المالية بتسديده ويحتمل أن لا يتوفر شىء فى هذا العام أما زيادة القرى فستكون محل بحث الحكومة عند النظر فى تحسين حال القرى على وجه تام[1].

المخصصات والمرتبات بديوان جلالة الملك:

وتلا السكرتير تقرير اللجنة المتضمن لما حدث فى مجلس النواب بشأن مخصصات ومرتبات ديوان جلالة الملك ورغب أحد الأعضاء أن يصرح دولة رئيس الوزراء بأن يتولى التخفيض فى اعتمادات هذا الديوان لأنه من المعلوم أنه لا يمكن أن يتولى جلالة الملك أى أمر بنفسه (أى القرار الذى اتخذه مجلس النواب بأنه رغبَ فى إجراء التخفيض برأى جلالة الملك) فرفض دولة رئيس المجلس توجيه هذا السؤال وقال إن الذى عمل هو مطابق للتقاليد الدستورية بالبلاد الأخرى:

فوافق المجلس على هذا الرأى[2].

---

(١) السياسة ١٢ أغسطس.
(٢) الأهرام ١٧ أغسطس.

بيوت هاوس:

وجاء الكلام على قصر بيوت هوس بلندن الذى اشترته الحكومة ليكون دارًا للمفوضيات المصرية هناك وبعد أخذ ورد فى هذا الموضوع تقدمت عدة اقتراحات بشأنه:

١ ـ اقتراح من حضرة أباظة بك بالموافقة على قرار مجلس النواب الاستنكارى.

٢ ـ اقتراح الشيخ حسن عبدالقادر بتأليف لجنة تحقيق قبل الاستنكار والوقوف على ما إذا كان هناك غبن أم لا.

٣ ـ اقتراح محمود أبو النصر بك بتأليف لجنة تفحص ذلك القصر قبل إبداء أى قرار.

وطلب عضو آخر فصل أحمد زيور باشا وأحمد ذى الفقار باشا من المجلس.

فوافق المجلس على اقتراح الاستنكار[١].

متفرقات

الرعايا السويسريون فى مصر:

أبلغت إدارة المطبوعات بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ أنه بمناسبة ما نشرته بعض الصحف أخيرًا عن حماية الرعايا السويسريين فى مصر بمعرفة بريطانيا العظمى وإيطاليا ترى وزارة الخارجية أن تصدر البيان الآتى إيضاحًا للواقع:

كانت القنصليات الفرنسية والإيطالية ـ حتى سنة ١٩١٥ ـ تقدم الرعايا السويسريين فى مصر ولما أن أغلقت القنصليات الألمانية فى تلك السنة وعهد إلى ممثلى الولايات المتحدة الأمريكية بالنظر فى المصالح الألمانية أخذ هؤلاء الممثلون ـ فى نفس الوقت ـ فى حماية من رغب إليهم فى حمايته من

---

(١) الأهرام فى ٢٤ أغسطس.

السويسريين ولقد انتهى أخيرًا العمل بهذا النظام المؤقت وعقدت الحكومة السويسرية اتفاقًا مع حكومتى إيطاليا وبريطانيا خول للرعايا السويسريين الحق بمقتضاه فى اختيار الحماية الإيطالية والإنكليزية طبقًا لرغبتهم. وقد وافقت الحكومة المصرية على هذه التدابير الجديدة.

كما أن حقوق فرنسا فى منح حمايتها للراغبين فيها من السويسرية باقية على ما هى عليه بدون أى تغيير.

فمما تقدم تبين أن للرعايا السويسريين فى مصر الآن فى الحق فى الانتماء إلى حماية إحدى الدول المتقدمة الذكر وهى فرنسا وإيطاليا وبريطانيا العظمى وهذا لا يمنحهم أى امتياز جديد فحالتهم من حيث التقاضى باقية كما هى عليه والتعديل الوحيد الذى طرأ على مراكزهم هو أن إيطاليا وبريطانيا العظمى حلت محل ألمانيا فى حماية من يختار حمايتها من السويسريين فى مصر[1].

لجنة الحدود الغربية:

عقدت اللجنة جلسة فى ـ ٢٥ أغسطس وبحثت فى المادة السادسة من معاهدة جغبوب الخاصة بمسألة ماء بئر الرملة[2]. ويقول بعض السقاة إن المفوضين الإيطاليين سلموا أو أنهم لم يترددوا فى التسليم بمنح حق اختيار الجنسية المصرية لجميع أهالى جغبوب والتساهل فى مسألة محاكم العربان التابعين لإيطاليا أمام محاكم الحدود المصرية متى كانوا فى حدود مصر وبمسائل الطرق المؤدية إلى بئر الرملة والمعاملات الجمركية بين مصر وطرابلس الغرب وبغير ذلك مما رأوا مصلحة الجوار تقضى بالتفاهم والاتفاق. ولكنهم علقوا تسليمهم بهذه الأمور على تسليمهم مصر بوجهة نظرهم فى مسألة السنوسيين وحرمانهم من التجنس بالجنسية المصرية[1].

(١) المقطم في ٣ أغسطس.
(٢) الأهرام، عدد ٢٦ أغسطس.
(١) المقطم فى ٢١ أغسطس.

والمفهوم أن بفضله من المقربين للسيد السنوس الكبير تلقوا كتابًا للاستعلام عما وصلت إليه المساعى التى بذلها لدى الحكومة المصرية لحملها على قبول تجنس السنوسيين بالجنسية المصرية فقد أرسل إليها من أشهر طلبًا لهذه الجنسية مع أسرته ومن يرى رأيه من ذويه وأنصاره وشرح لها الحالة بحذافيرها من نيات إيطاليا نحوهم واستخدموها لحماية المقام السنوسى الذى نظر إليه سكان جغبوب باحترام دينى وسياسى معًا[1].

زيارة سمو الأمير سعود لمصر:

اعتزم هذا الأمير زيارة مصر ليداوى عينه على يد أخصائيين مصريين كما ذكرت بعض الجرائد المصرية واستعدت الحكومة المصرية لاستقباله وضيافته استعدادًا كاملاً.

ولئن كان سمو الأمير فى حاجة إلى تطبيب عينه إلا أن زيارته لما أهميتها من الوجهة السياسية وتقول «السياسة» من مصدر مطلع أنه لما كان صاحب العزة الدكتور سالم بك هنداوى فى الحجاز وعالج عينى السلطان ابن السعود علاجًا ناجعًا أظهر السلطان رغبته فى أن يتولى الدكتور معالجة عينى ولى عهده أيضًا وكان متغيبًا من مكة المكرمة فى ذلك الحين.

ولما استقر بولى العهد المقام بمكة أرسلت حكومة الحجاز فى طلب الدكتور. ولكن الحكومة المصرية اعتذرت عن إيفاده لأنه مدير القسم الطبى فى وزارة الأوقاف. وانتهزت الحكومة المصرية هذه الفرصة ودعت الأمير إلى زيارة مصر وإلى المعالجة فيها فقبلت حكومة الحجاز هذه الدعوة شاكرًا ممتنة.

واختارت الحكومة المصرية حضرة مصطفى بك منير أدهم من كبار موظفى مصلحة التنظيم ليكون مهمندارًا للأمير طول مدة إقامته فى مصر.

وأهمية الزيارة من الوجهة السياسية هى أن هذه الزيارة جاءت بعد الحادث الذى جرى للمحمل المصرى فى منى وتوترت بسببه العلاقات بين الحكومتين.

---

(١) المقطم فى ٢٨ أغسطس.

وأعقب ذلك أن حركة جديدة ظهرت فى بعض الأقطار الإسلامية تعارض الحكومة الوهابية فى نزعاتها الدينية المعروفة ومراميها السياسة فى الأراضى المقدسة فكان على عظمة السلطان ابن السعود أن يسوى الحالة ويقوى مركزه باستمالة الحكومة المصرية والمصريين إلى جانبه وهذه الزيارة هى خير وسيلة للحصول على هذه الغاية.

ولقد عطفت الجرائد المصرية على هذه الزيارة واستقبلت الزائر الأمير بعبارات ودية أكيدة أشارت خلالها إلى ما هنالك من روابط صحيحة يرتبط بها الطرفان. ومما يلفت النظر ما قالته فى هذه الصدد جريدة البلاغ من «أن الأمم الشرقية استيقظت من غفلتها القديمة وفطنت إلى علة العلل فى تأخرها عن الأمم الغربية فى مضمار الحياة. وإذا قلنا علة العلل فقد قصدنا بلا شك إلى التدابر والجفاء اللذين سادا زمنًا طويلاً بين بعض هذه الأمم وبعضها الآخر فأخذنا نرى دولة كبيرة كدولة الفرس تبعث إلى مصر البعثات العلمية وتستقدم منها المعلمين والمربين. ثم رأينا صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد يبعث إلينا ولى عهده الأمير ليس سعود للاستشفاء فحسب بل لتعزيز العلاقات الودية بين البلدين. وكل هذه بشائر سعيدة يصح أن نتفاءل بها ونطمئن إليها[1].

ولقد وصل سمو الأمير وحاشيته على الباخرة عباسية إلى السويس فى الساعة السادسة من صباح يوم ٩ أغسطس فصعد إلى الباخرة مندوبو نجد بمصر والسويس وتشرفوا بمقابلته.

وفى الساعة السابعة رست الباخرة على الرصيف فكان فى استقبال سموه المحافظ ومندوب الخارجية وكامل بك رفعت. وركب سموه لنشًا بحريًا اجتاز به ميناء السويس وذهب به إلى المحافظة حيث استقبل استقبالاً فخمًا. ثم انتقل القطار إلى القاهرة.

---

(١) البلاغ فى ١٦ أغسطس.

وقد صرح سموه لمندوب «السياسة» الذى رافقه فى القطار أن الغرض من قدومه إلى مصر شىء واحد ألا وهو معالجة عينه من رمد أصابها منذ ثلاث سنوات واشتد عليه فى هذه السنة.

والأمير غير مكلف بمحادثات أو مفاوضات فى أى شأن من الشئون السياسية ولا يحمل الأمير هدايا أو رسائل.

وفى منتصف الساعة الخامسة بعد الظهر وصل القطار المقل لسموه إلى محطة العاصمة وكان فى استقباله حضرة صاحب العزة إسماعيل شرين بك محافظ مصر بالنيابة موفدًا من قبل جلالة الملك وإبراهيم وجيه باشا وكيل الخارجية بالنيابة عن الحكومة وغيرهم من الموظفين والعلماء.

ونزل سموه من صالونه وتقدم إليه مندوب جلالة الملك فأبلغه تحية جلالته وتهنئته بوصوله نتقبل سموه التحية بالشكر والامتنان لجلالته ولحكومته ثم صافحه المستقبلون وخرج من المحطة مجتازًا الصالة الملكية حيث استراح قليلاً ثم ركب سيارة وإلى يساره فضيلة الأستاذ الشيخ حافظ وهبة مستشار الحكومة العربية وسلطنة نجد قاصدًا دار الضيافة التى أعدتها له الحكومة لنزول سموه. وكان قد سبقه إليها صاحب العزة إسماعيل بك شرين فاستقبله فيها وهو وحضرات مصطفى منير أدهم بك المعين مهمندارًا لسموه وبعض كبار موظفى محافظة مصر وبعض الأعيان والنزلاء الحجازيين والنجديين فجلس سموه فى صالة الاستقبال حيث كان يستقبل جمهور المهنئين والمسلمين[1].

وفى الساعة العاشرة من صباح ١٠ أغسطس زار سموه صاحب الدولة ثروت باشا وزير الخارجية وعند الظهر ذهب سموه فزار صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوزراء بديوان الرياسة.

وفى الساعة الرابعة بعد الظهر زاره دولة عدلى باشا ومكث معه زهاء ثلث ساعة دار فيها الحديث عن راحة سمو الأمير فأجاب سموه شاكرًا مرتاحًا ثم

(١) السياسة، عدد ١٠ أغسطس.

انصرف مودعًا بمثل ما قوبل به من الاحترام. وأى خفر الشرف التحية العسكرية لدولته فى الحضور والإنصراف[1].

وقد نشرت الوكالة العربية بمصر مساء ١١ منه البرقية التالية من جلالة ملك الحجاز وسلطان نجد ونصها:

«وصلت إفادتكم بوصول ولدنا الأمير سعود وبما قوبل به من الترحاب والحفاوة من الحكومة والشعب المصرى فحمدنا الله على سلامته أما الحكومة والشعب المصرى فلا شك أنهم أهل وفاء وأهل الجميل سابقًا ولاحقًا وأنى لمسرور بذلك»[2].

ثم زار سمو الأمير سعود قبل ظهر ١٣ أغسطس صاحب الدولة سعد زغلول باشا فى مكتبه برياسة مجلس النواب. وقد ظلت هذه المقابلة ثلث ساعة كان الأمير فهيا موضع الترحيب وحسن الوفادة.

وتفضل دولته فصرح لمندوب «الأهرام» بما دار فى هذه المقابلة مما نلخصه فيما يلى:

أبلغ سموه دولة الرئيس تحيات جلالة والده ثم أعرب عن الإعجاب بدولته وأن الملك والده يدعو له بالتوفيق ويهتم بالسؤال عن صحته فشكر دولته وكلفه نقل شكره وتحيته إلى جلالة والده ثم سأله دولته عن صحة ملك الحجاز وصحة الزائر ومبلغ ارتياحه وإلى ما لقيه فى مصر فأعرب الأمير عن سروره وامتنانه لما لقيه من الإكرام.

وزاره فى منتصف الساعة السادسة من مساء ١٣ أغسطس حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا فى منزل ضيافته وكان فى استقبال دولته صاحب الفضيلة الشيخ حافظ وهبة وجميع الموظفين الذين فى معية الأمير وقد ظلت

---

(١) السياسة، عدد ١٣ أغسطس.
(٢) الأهرام، عدد ١٣ أغسطس.

هذه الزيارة أكثر من ٢٠ دقيقة ثم عاد دولته إلى بيت الأمة مودعًا بمثل ما قوبل به من التجلة والاحترام(١).

وزاره فى منتصف الساعة العاشرة من صباح يوم ١٣ أغسطس صاحب السعادة اللواء محمد صادق يحيى باشا كبير ياوران جلالة الملك فؤاد فى دار الضيافة موفدًا من قبل جلالته فأبلغ سمو الأمير تحيات جلالته وتمنيه طيب الإقامة. فتقبل سموه هذا العطف بالشكر والدعاء لجلالته وطلب إلى كبير الياوران تبليغ جلالة الملك أسمى تحياته وخالص شكره لما لقيه من عطف جلالته وأنه يشعر تمامًا بأنه فى بلاده وبين أهله. واستفسر سموه عن صحة جلالة الملك ثم أخذت الصورة الشمسية للأمير مع كبير الياوران وفضيلة الأستاذ الشيخ حافظ وهبة وكبار الحاشية بقاعة الاستقبال(٢).

وقد قابل سموع بعد الظهر ١٧ أغسطس صاحب العزة إسماعيل شيرين بك محافظ العاصمة بالنيابة فى دار الضيافة وأبلغه بصفة رسمية أن سموه سيحظى اليوم بمقابلة جلالة الملك.

وأوفدت بعد ظهر اليوم المذكور وزارة الأشغال العمومية سكرتيرها العام ليدعو سمو الأمير إلى نزهة نيلية على ظهر الباخرة «دندرة» لمناسبة حفلة وفاء النيل(٣).

وقد سافر سموه صباح يوم ١٨ أغسطس إلى الإسكندرية ومعه حاشيته على صالون خاص ألحق بالإكسبريس الأول الذى برح القاهرة فى الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والأربعين للتشرف بمقابلة جلالة الملك فؤاد. فوصلها سموه فى الساعة العاشرة إلا ربعًا ومنها استقل ومن معه السيارات إلى سراى رأس التين حيث حظى بمقابلة جلالة الملك.

---

(١) الأهرام، عدد ١٤ أغسطس.
(٢) الأهرام، عدد ١٤ أغسطس.
(٣) السياسة فى ١٨ أغسطس.

وفى منتصف الساعة الواحدة ركب سموه ومن معه صالونه ونزل فى طنطا وتناولوا جميعًا الغداء على مائدة فتح الله بركات باشا وزير الزراعة وفى الساعة الخامسة بعد الظهر ركب ومن معه صالونه عائدين إلى القاهرة فوصلها فى الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والعشرين.

وقد استقل سموه فى محطة العاصمة محافظ مصر بالنيابة وموظفون آخرون وبعض الأعيان(١).

وفى منتصف الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ٢٠ أغسطس ركب سموه ومعه صاحب العزة إسماعيل شرين بك وحاشيته الباخرة «دندرة» وقد زينت الباخرة بالأعلام والأزهار والرياحين فقدم الشاى والحلوى للحاضرين ورفع العلم النجدى على سارية الباخرة التى سارت مع «العقبة» ووصلت إلى مرسى كوك بالجزيرة فشكر الأمير وزارة الأشغال وطلب من سكرتيرها إبلاغ شكره لمعالى الوزير.

وفى منتصف الساعة التاسعة مساء قصد السرادق الذى أعدته محافظة القاهرة للاحتفال بوفاء النيل عند فم الخليج حيث شاهد الألعاب الرياضية(٢).

وفى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ٢٢ أغسطس وصل سمو الأمير إلى بيت الأمة ومعه محافظ مصر بالنيابة والشيخ حافظ وهبة فاستقبله على باب بيت الأمة حضرة الأستاذ محمد إبراهيم الجزيرى السكرتير الخاص ثم استقبله دولة الرئيس سعد باشا فى دهليز المكتب مرحبًا بسموه وألح دولته على سموه فى تقدمه إلى مكتبه فأبى سموه ذلك تقديرًا لشأنه العظيم.

ولبث عند دولته ٢٥ دقيقة لقى فيها من حفاوته بسموه وعبارات الترحيب بزيارته الشىء الكثير.

---

(١) الأهرام، عدد ١٩ اغسطس.
(٢) الأهرام، عدد ٢١ اغسطس.

ثم ركب سموه إلى دار النادى السعدى ولم يكن هناك موعد سابق فاحتفى به فيه بعض أعضائه ورئيس النادى معالى محمد فتح الله بركات باشا الذى أقبل عليه وهو يتفرج واستمر سموه فى النادى على هذه الحال حتى الساعة الواحدة بعد الظهر فأقلته وحاشيته السيارات إلى دار بركات باشا بالزمالك حيث تناول الغداء على مائدته ثم عاد شاكرًا إلى دار الضيافة[١].

وقد عملت صباح يوم ٢٣ أغسطس عملية فى عينى سموه أجراها سالم بك الهنداوى بعيادة حضرة الدكتور أحمد بك فؤاد. وقد استغرقت العملية ست دقائق ونجحت نجاحًا تامًا. وأشار الأطباء على سموه بالاعتكاف فى غرفته ثلاثة أيام.

وزارة دولة سعد زغلول باشا فى دار الضيافة فى الساعة السادسة إلا ثلثًا مستعلمًا عن صحة سموه. وزارها كثيرون من الكبراء والعظماء ولهذه الغاية[٢].

وفى يوم ٢٤ أغسطس رفع الدكتور هنداوى بك الأربطة عن عينى سمو الأمير فرأى أن العملية التى أجراها نجحت تمامًا.

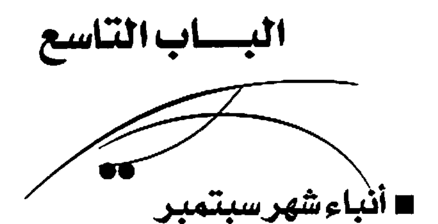
وقد زار الدار محافظ مصر بالنيابة مستعلمًا عن صحة الأمير من قبل جلالة الملك وزارها أيضًا من قبل دولة رئيس الوزراء. وزارها أيضًا صاحب العزة أمين بك واصف سكرتير عام الرابطة الشرقية مرحبًا بسمو الأمير باسم الرابطة. وقد قابل هذا الشعور بالشكر الجزيل[٣].

وحوالى ظهر ٢٥ أغسطس أوفد حضرة صاحب الدولة عبدالخالق ثروت باشا وزير الخارجية حضرة صاحب العزة محمد كامل رفعت بك وكيل إدارة البروتوكول بوزارة الخارجية إلى دار الضيافة للاستفسار عن صحة الأمير وتبليغه تحيات دولته لسموه الشفاء العاجل[٤].

■■■

(١) المقطم في ٢٢ أغسطس.
(٢) الأهرام فى ٢٤ أغسطس.
(٣) الأهرام فى ٢٦ أغسطس.
(٤) الأهرام عدد ٢٦ أغسطس.

الباب التاسع



■ أنباء شهر سبتمبر

■■

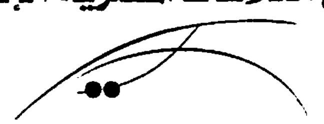
يمتاز شهر سبتمبر عما تقدمه من الشهور التى انتعشت أثناءها الحياة النيابية بتنوع حوادثه لا بكثرتها. ورغم أن هذه الحوادث لم يترتب عليها كبير أثر، لا فى سياسة الدولة ولا فى مجرى الأحوال العامة، إلا أنها كانت بجملتها ذات حركة شديدة نوعًا ما تتناسب تناسبًا عكسيًا مع سكون الظروف المتقدمة عليها.

وبما أن البرلمان قد أصبح بعد تعطيله تلك المدة مركز الثقل ومحور الدائرة فى أمور الدولة، فكان هو مصدر الحوادث التى تشير إليها وكان أيضاً العقل المفكر. واليد المدبرة فى إيصالها إلى نتائج مُرْضية.

ثم إننا إذا أردنا أن نستعرض الحالة العمومية فى البلد فعلاً نجد فيها ما يستحق الذكر إلا تدهور أسعار القطن ونتائجه الاقتصادية المكدرة. وعلى هذا لم يكن هناك ميل فى الرأى العام لاشتغاله بالسياسة إلا قليلاً، وإن كان رجال الدولة يصرفون الهمة فى تسوية الميزانية بحضور مجلس النواب.

الفصل الأول

سفر دولة ثروت باشا وتأثيره في العلاقات المصرية الإنكليزية



سافر دولة ثروت باشا يوم ١٢ سبتمبر بقطار الساعة السادسة مساء من القاهرة إلى بورسعيد على أن يُبْحر منها فى ١٣ سبتمبر على الباخرة «كمترون» إلى أوروبا، وقد زار صباح يوم سفره صاحب الدولة سعد باشا زغلول مودعًا كما زار صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ وحضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا وأصحاب المعالى الوزراء فى مكاتبهم مودعًا.

وصدر قرار مجلس الوزراء بإنابة حضرة صاحب المعالى أحمد زكى أبو السعود باشا وزير الحقانية لينوب عن دولته فى مدة غيابه عن مصر[١].

وتكلمت الصحف المحلية واللندنية عن هذه الرحلة وكانت آراء الصحف الأولى تبين الغرض من الرحلة، مترددة أو ذاهبة فى الغالب إلى أن دولته لم يذهب لمفاوضة يُجْريها مع ولاة الأمور فى لندن وأنه قد يتحدث إليهم بشئون مصر من قَبيل جس النبض.

وبعض الصحف الأخرى كانت على العكس ترى أن فى النية عمل أكثر من ذلك وأن الرحلة مدبرة تدبيرًا.

---

(١) الأهرام فى ١٣ سبتمبر.

وقالت الأهرام إن بعض الدوائر تعتقد أن دولة ثروت باشا قد ينتهز فرصة وجوده بأوروبا ويزور لندرة لمباحثة الإنكليز فى أمر تسوية المسائل المعلقة بين مصر وإنكلترا ومسألة دخول مصر فى عصبة الأمم فى العام المقبل(١).

وقالت المقطم، إن كل ما تصرح به بعض الدوائر العالية غير المصرية هو أن صاحب الدولة ثروت باشا سيزور لندن بعد أيام وأنه يقابل السير أوستن تشمبرلن مقابلة أو مقابلات شخصية ويتحدثان عن شئون مختلفة ولا يبعد أن يكون بينهما ما يتعلق بأحوال مصر وشئونها وأن فخامة اللورد لويد يحضر هذه المقابلة عملاً بمقتضيات اللياقة المرعية فى الأعمال السياسية ولكن هذه المقابلات أو تلك المحادثات غير الرسمية لا تعد فى عرف السياسة مفاوضات بين حكومتين أو أمتين فهى ليست إلا مجاملات يتجاذب فيها المجتمعون أطراف الأحاديث فى الشئون لعل من ورائها ما يزيل بعض الموانع ويكشف بعض الغوامض.

ويؤكد الثقات أن الحكومة البريطانية قد لا تحرك ساكنًا فى الشتاء القادم فتصر على مفاوضات رسمية لعقد الاتفاق النهائى مع مصر إذا رأت فى إصرارها ما يعرقل سير العمل فى الحكومة المصرية والبرلمان ولاسيما متى أدركت أن الهيئات العليا فى مصر منصرفة إلى الإنشاء والتجديد فى أحوالها الداخلية التى تدعو إلى كثير من الإصلاح والتنظيم(٢).

وقالت «الأهرام» فى عدد آخر، إنه من المؤكد على أى حال أن لا يقوم بمباحثاته للوصول إلى عقد اتفاق وإنما لتمهيد السبيل إلى التفاهم على المسائل التى تهم البلدين(٣).

وفهم مراسلها الإسكندرى أن الوزارة لم تبحث رسميًا فى أمر المفاوضة مع الدول البريطانية ولا قررت شيئًا بهذا الصدد؛ ولكن ثروت باشا فى استطاعته أن يباحث بعض رجال الدولة البريطانية فى بعض أمور البلاد.

---

(١) الأهرام، عدد ١٤ سبتمبر.
(٢) المقطم فى ٢٦ سبتمبر.
(٣) الأهرام فى ٣ سبتمبر.

وكان معروفًا منذ أسابيع أثناء انعقاد البرلمان أن الحكومة المصرية الحاضرة لا تنوى مفاتحة الدولة البريطانية فى مسألة التحفظات المتعلقة على مفاوضات بين السلطتين والمستقبل القريب؛ لأنها تريد أولاً أن توطد دعائم الدستور والحياة النيابية وتقوى سياسة الإنشاء والتجديد قبل أن تعود إلى خوض غمار السياسة المرتبطة بالمطالب الوطنية ويظهر أن هذه الخطة تتغير حتى الآن.

وأما جريدة «السياسة» التى تعد لسان الحزب الذى يناصره ثروت باشا لكونه من ممثلى الأحرار الدستوريين فى الوزارة الائتلافية فقد نفت فى عددين من أعدادها سفر دولته لأية مهمة سياسية؛ بل قالت إنه سافر بإجازة خصوصية ولأسباب عائلية. وأن كل ما تحدثت به بعض صحف لندن غير مطابق للواقع[1].

وذكرت جريدة (الاتحاد) المعارضة فى هذا الصدد أن بيت الأمة «أراد أن يلقى فى روع السذج والبسطاء أنه لا يزال صاحب الأمر والنهى فأوعز إلى إحدى الصحف الإنكليزية الضعيفة الاتصال بمصر، أن تنشر أن دولة ثروت باشا زار سعد باشا قبل سفره واتفق معه على الخطة التى يسير عليها فى المعارضة التى ينوى القيام بها فى زيارته الحاضرة للندن».

والواقع أن شيئًا من هذا لم يحدث فإن سفر دولته عائلى محض لأن قرار الأطباء يقضى بأن تستشفى صاحبة العصمة حرمه ثلاث سنوات فى أوروبا، وقد كان من عادة دولته أن يصحبها فى السفر لكن طول الدورة البرلمانية حال بينه وبين ذلك.

ومما يؤكد رأينا من أن سفر ثروت باشا لا علاقة له بالمفاوضة أن أحد أعضاء البرلمان همَّ بتوجيه سؤال إلى دولة وزير الخارجية عن إشاعة المفاوضة، ولكنه رأى من باب المجاملة أن يسأل ثروت باشا عن رأيه فى السؤال فكان جوابه أن سأل حضرة العضو: «هل ترى الوقت صالحًا للمفاوضة؟!»[2].

---

(١) عددا ١٩ و ٢٠ سبتمبر.

(٢) عدد ١٦ سبتمبر.

أما الصحف الإنكليزية فقد نشرت «الديلى تلغراف» تلغرافًا من مُكاتبها فى القاهرة، قال فيه إن سفر ثروت إلى أوروبا يعد ذا مغزى كبير لسبب ما يذاع من أنه ينوى مخاطبة الحكومة البريطانية لتجديد المفاوضات.

فامتناع الوزارات المصرية المتعاقبة عن الاتفاق مع بريطانيا هو السبب فى بقاء موقفها الحالى المبهم من الوجهتين الدولية والداخلية، وقد عرف الجميع فى مصر هذه الحقيقة حتى غلاة الوطنيين. ولكن على الرغم من مظاهر الاعتدال التى حرص عليها زغلول باشا وعلى صيانتها فى البرلمان المصرى، لم يُظْهر البرلمان أى ميل ودى إلى نحو بريطانيا العظمى ولا أية رغبة ودية فى تفاهم مؤسس على ظروف العالم الحالية التى تجعل للسياسة البريطانية اتجاهًا لا مفر منه أيًا كان الحزب الذى تكون السلطة فى يده، ولم يَبْدُ من البرلمان أيضًا أى دليل على أنه يشعر بوجود عوامل بعد من أفق القرى المصرية.

على أن ثروت باشا حادَث سعد باشا طويلاً قبل سفره. ومن المؤكد أن الخطة الأساسية التى يجرى عليها فى مخاطبة الحكومة البريطانية قد وضعت بالاتفاق مع عدلى باشا ومع الوفد. فسنرى هل يستطيع تقديم أساس للمفاوضات أجدر بالقبول من الأساس الذى قدمه سعد باشا سنة ١٩٢٤[١].

وقد أرسل مراسل الأهرام الخاص لجريدته يقول، إن الإشاعات التى فى القاهرة عن غرض ثروت باشا من زيارته فى لندن قد قوبلت بشىء من الريبة والشك فى العاصمة البريطانية، والمفهوم أن هذه الزيارة شخصية بحتة كزيارته للندن فى السنة الماضية. وتقول الدوائر الرسمية إنها لا تعرف شيئًا عن زيارته غير ما نقلته الجرائد عنها من القاهرة، وأن مسألة البحث فى المواد المحتفظ بها لم تتم.

ومما لا شك فيه أنه إذا أقام ثروت باشا بضعة أيام فى لندن فقد يكون على شىء من الصلة بالدوائر الرسمية بواسطة تبادل زيارات المجاملات، فيلوح

(١) عن الأهرام فى ١٥ سبتمبر.

والحالة هذه أنه إذا أشيرت أية إشارة إلى النقط المحتفظ بها فإن هذه الإشارة تبدو من ثروت باشا بطريقة غير رسمية. فلا ينتظر أن يجرى ما يشبه المفاوضات الرسمية. ويغلب على الظن أن ما يجرى لا يتعدى جس النبض لكى يستطيع ثروت باشا تعرُّف ما يحتمل إجراؤه فى المستقبل[1].

نعود الآن إلى الوقائع البرلمانية فنبدأ فيها بمسألة ميزانية وزارة الأوقاف، وقد نشرت «الأهرام» تفاصيلها التى نلخصها على الوجه الآتى:

اجتمع دولة سعد باشا زغلول بحضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا فى مكتب أولهما بمجلس النواب مساء ١٦ سبتمبر لبحث المسألة. وقد اقترح النائب المحترم الأستاذ يوسف أحمد الجندى اقتراحًا وافق عليه مجلس النواب بالإجماع، جاء فيه أنه لا يؤخذ صراحة من المادة ١٤٢ من الدستور أنه لابد من صدور قانون بميزانية الدولة وأن المادة ١٤٥ من الدستور نصت على أن الأحكام الخاصة بميزانية الحكومة وحسابها الختامى تجرى على ميزانية وزارة الأوقاف وحسابها الختامى وأنه بناء على ذلك يجب أن تصدر ميزانية وزارة الأوقاف بقانون وهذا القانون لم يتقدم مشروعه للآن من الحكومة وأن المجلس لهذه الأسباب يدعو الحكومة أن تقدم له مشروع قانون باعتماد ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٢٦/١٩٢٧ تمهيدًا لتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور.

ولذا عُهد إلى معالى وزير الأوقاف محمد نجيب باشا الغرابلى أن يسافر إلى الإسكندرية لعرض قرار مجلس النواب المتقدم على جلالة الملك. فسافر معاليه على قطار الساعة السابعة والربع من صباح ١٦ سبتمبر وقضى فى الإسكندرية بقية النهار. ولم يتشرف بمقابلة جلالة الملك ولكنه قابل دولة توفيق نسيم باشا رئيس الديوان الملكى وأطلعه على قرار المجلس يعرضه على جلالة الملك. وأبلغ ما تم إلى صاحب الدولة رئيس الوزراء تليفونيًا ثم عاد على قطار المساء فوصل حوالى الساعة العاشرة.

---

(١) الأهرام فى ١٥ سبتمبر.

وقد سافر صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ إلى الإسكندرية فى منتصف الساعة الثامنة مساء. وينتظر أن يتشرف بمقابلة جلالة الملك اليوم أو غدًا[1].

ثم قرأنا فى المقطم ١٩ سبتمبر أن جلالة الملك وقَّع على المرسوم بقانون عن ميزانية وزارة الأوقاف مؤرخًا فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٢٦؛ حيث أصبح فى استطاعة الحكومة تنفيذ قرار مجلس النواب.

جرأة عنان باشا على تغيير نص المضبطة:

وثانية الوقائع المذكورة هى أن صالح عنان باشا وكيل وزارة الأشغال العمومية كان قد ألقى فى مجلس النواب بيانات خاصة بهويس العياط، وأراد بعد ذلك أن يصحح بعض عبارات وردت فيها فأخبر معالى الوزير برغبته، فكتبت الوزارة إلى المجلس بالموافقة على هذا التصحيح. وفعلاً أبلغ أحد السكرتيرين البرلمانيين بمجلس النواب حضرة صاحب العزة مدير المطبعة الأميرية بالتليفون بأن صالح عنان باشا سيذهب إلى المطبعة لتصحيح أقوال فى المضبطة وطلب منه أن يسمح له بذلك، فصدع حضرته للأمر وسمح لسعادة عنان باشا بتصحيح ما يريده.

وحدث بعد ذلك أن صالح عنان باشا قصد المطبعة مرتين أخريين اعتمادًا على هذه السابقة على ما يظهر. فلما أطلع بعض موظفى المجلس على المضبطة التى وزعت على حضرات الأعضاء وعلى المضبطة التى ترفق بالوقائع المصرية الرسمية فى المناقشة فى هويس العياط وأقوال صالح باشا فيها، وجد فى هذه تعديلات لا تطابق ما وقع فى المجلس فأبلغ الأمر إلى دولة الرئيس فتكلم مع من يلزم من الوزراء بأمر هذه المسألة، فأعلن دولته بجلسة الثلاثاء (٣١ أغسطس) أن تلاعبًا حدث فى الأوراق الرسمية وأقدم عليه حضرة صاحب السعادة صالح عنان باشا وكيل وزارة الأشغال وأن ذلك حمل دولته على إبلاغ أمره رسميًا إلى وزيرَى الأشغال والمالية لإجراء تحقيق إدارى مع سعادته بشأنه وإلى النيابة العمومية لاتخاذ ما تراه[1].

---

(١) عدد ١٧ سبتمبر.

وأما العبارات التى جرى عليها التصحيح والتى تعتبر الأصل لأقوال الوكيل المشار إليه فالأولى صُححت هكذا؟ لهذه الاعتبارات قرر معالى الوزير أن يكون بناء الهويس بالطوب وأن تعطى المقاولة للمهندس الذى كان أعطى عطاء قدره ٢٩٥ قرشًا لبناء المتر الواحد بالطوب ولم تعط المقاولة للمقاول الرابع الذى قدم عطاء بمبلغ ٢٢٠ قرشًا للمتر الواحد الذى كان قد أوصى عليه مفتش الوجه القبلى:

والسبب فى ذلك أن المقاول الذى رست عليه المقاولة أعطى فيما يختص بمسألة الحفر عطاء يقل عن المقاول الذى أوصى عليه التفتيش بمبلغ ٤٨٠٠ جنيه تقريبًا. وألاحظ أن أعمال الحفر هذه تزيد فى التصميم الثانى عن الأول بمقدار ثلاثة أضعاف لأنها كانت فى التصميم الأول ٦٠ ألف متر. وكان المنظور أنها تصل فى التصميم الثانى ١٨٠ ألف متر فلو أخذ المقاول الرابع هذه المقاولة لكان مكسبه ١٤,١٠٠ جنيه من عملية الحفر وحدها.

ولم يرد فى مضبطة ملحق الوقائع المصرية ذكر لهذه العبارة الأخيرة ولكن ورد بدلاً منها ما يأتى:

وكانت تخسر الحكومة فى هذه الحالة مبلغًا لا يقل عن ١٤١٠ جنيهًا كفرق ثمن فى الأتربة ونقل تسبب عن تغيير مركز العياط.

وجاء فى الصفحة ١٤ من مضبطة المجلس على لسان وكيل الأشغال أيضًا ما نصه:

والشىء الوحيد الذى يطالب به المقاول - وله الحق فى ذلك - هو قيمة الفرق الناشئ عن إبعاد ٨٠ مترًا داخل البحر لأن هذا الأمر يضطره للحفر تحت مياه النيل وهذا يستدعى تركيب وابور لنزح المياه.

وكان يحق للمقاول أن يطالب الوزارة بأربعة أضعاف المبلغ المتفق عليه لنزح المياه وقدره ٢٥٠٠ جنيه أى كان له الحق فى أن يطالب بمبلغ ١٠,٠٠٠ جنيه.

ولم يرد فى مضبطة ملحق «الوقائع المصرية» ذكر لهذه العبارة وجاء بدلها ما يأتى:

وهو قيمة الفرق الناشئ عن عملية نزح المياه بالوابورات. وهذا أيضًا بمناسبة نقل الهويس وهو ما يقدر بمبلغ ٢,٥٠٠ جنيه وهذا يعادل من ثلاثة إلى أربعة أضعاف الفئة الواردة بالعقد وهى ٧٥٠ جنيهًا(١).

ونذكر بهذه المناسبة أن المطبعة الأميرية أعادت طبع ملحق الوقائع المصرية الصادرة فى يوم الإثنين ٦ سبتمبر وقد كتبت هذه العبارة فى رأس أول صفحة منه.

هذه المضبطة هى المعتمدة بدل السابق نشرها ملحقًا للعدد ٨٠ من الوقائع الصادرة فى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢٦ حيث حدثت بها تغييرات لم يعتمدها المجلس(٢).

وأخيرًا عرض على مجلس الوزراء فى اجتماع ١٥ سبتمبر تقرير النيابة العمومية عن التحقيق الذى أجرته مع صاحب السعادة صالح عنان باشا وكيل وزارة الأشغال بسبب التغيير المعلوم وكان التقرير قد وزع على أصحاب المعالى الوزراء من قبل. وعرض على المجلس أيضًا التحقيق الذى أجراه حضرة صاحب العزة أحمد عبد الوهاب بك وكيل وزارة المالية المساعد فى المطبعة الأميرية.

وقد ظل المجلس يبحث المسألة من جميع وجوهها وقضى فى ذلك أكثر من ساعتين، وقرر فى النهاية إحالة عنان باشا إلى المعاش إذ ثبت للمجلس أنه تصرف تصرفًا لا يتفق مع واجبه ولا مع كرامة مركزه؛ فقد ظهر من التحقيقات التى أُجريت أنه لم يتبع الأصول المرعية ولم يكن صادقًا فى بعض الوقائع التى أوردها ونقضتها أقوال الشهود.

وظهر لمجلس الوزراء من البيانات التى عرضت أنه لما تقدم السؤال الخاص بهويس العياط إلى مجلس النواب عهد إليه بإجراء الأبحاث اللازمة للرد عليه

---

(١) المقطم، عدد ٢ سبتمبر.

(٢) الأهرام، عدد ٧ سبتمبر.

بالمجلس؛ لأنه يتناول مسائل جرت فى عهده وأنه عند المناقشة عرض على المجلس بيانات غير صحيحة ليبرر مركزه ويبرئ نفسه من التهمة التى تنتج من السؤال وذهب فى اليوم التالى للجلسة وصحح بعض كلمات عامية. ولم يعمد إلى تصحيح الأرقام إلا بعد أن شعر بأن الوزير عرف بعدم صحتها وسأل بعض المفتشين فى أمرها تمهيدًا لإجراء التحقيق؛ ولهذا السبب فقط ذهب صالح باشا إلى المطبعة وأجرى التصحيح الذى حدث وأرسل خطابًا به إلى الوزير والسكرتير العام لمجلس النواب.

ورأى المجلس من التحقيقات عدم صحة ما قاله عن أنطون أفندى جرجس من أنه (أى صالح باشا) أعطاه التصحيحات وطلب منه إعدادها إلى أن يتلقى خطابًا من سكرتيرية مجلس النواب.

ورأى المجلس أيضًا أن صالح باشا تصرف تصرفًا منافيًا للواجب برفضه إجابة طلب رئيسه وزير الأشغال عندما طلب منه بعض بيانات.

وكان أمام المجلس إتباع خطة من ثلاث خطط، وهى إحالته إلى محكمة الجنايات، أو إحالته إلى لجنة تأديبية أو إحالته إلى المعاش؛ فرأى أن يأخذ بأخف هذه الخطط وهى إحالته إلى المعاش فقررها[1].

وقد صدر مرسوم ملكى فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٢٦ بإحالته إلى المعاش بناء على قرار مجلس الوزراء[2].

ضجة حول كتاب الدكتور طه حسين:

وثالث الوقائع البرلمانية هى مسألة كتاب «الشعر الجاهلى» لمؤلفه الدكتور طه حسين أستاذ آداب اللغة العربية فى الجامعة المصرية، فقد جاء فى بعض فصوله نقد علمى يتعلق بحادثة تاريخية وهى هجرة إبراهيم وولده إسماعيل عليهما السلام إلى أرض الحجاز وبناؤهما للكعبة المكرمة وبالنتيجة ظهور ذرية إسماعيل

---

(١) الأهرام، عدد ١٤ سبتمبر.
(٢) الأهرام فى ٢١ اغسطس.

فى تلك الأرض وتكاثرها وبقاؤها إلى اليوم. الأمر الذى عده المؤلف «أسطورة» من الأساطير التى اتخذت وسيلة فعالة لمقاصد سياسية ولم تكن على شىء من الصحة، وإن نزلت بها الآيات القرآنية والإنجيلية والتوراتية أيضًا على ما ادعى البعض. فقيل إن هذا الذى ادعاه المؤلف فى كتابه ما هو إلا تكذيب لصريح نصوص الكتب المقدسة. ولما كان خصوم صاحب التأليف قد استغلوا ضده هذه المادة استغلالاً كليًا حتى شاع أمره بمَخالفة الأديان بين الخاصة والعامة وقامت قيامة العلماء على الدكتور المذكور، فاضطرت وزارة المعارف فى عهد زيور باشا لأن تهدئ الأفكار المضطربة بهذا السبب فاشترت منه نسخ هذا الكتاب وحفظتها لديها منعًا لها من التداول بين الأيدى. إلا أن المسألة كانت تسربت إلى نفوس بعض النواب وأخذت شكلاً مزعجًا، وإن كان الدكتور قد رد قبل ذلك على أقوال مخالفيه فى الرأى والناقمين عليه بأنه مؤمن بالله وكتبه ورسله وباليوم الآخر ولم يقصد من نقده المعلوم إلا إظهار أن العلم يجد أن تلك الأخبار الدينية لا يدلل على صحتها بالأدلة الفنية فهى من هذه الجهة لا تعتبر حقيقة مُسلّمًا بها من العلماء والباحثين. وأما من جهة الدين فهى لها قيمتها والدين قد يقصد بنقل مثل تلك الأخبار التاريخية نقض أو تأييد بعض المقاصد الرفيعة لأسباب اجتماعية وسياسية لا تأثير لها على سير العلاقات والمعاملات بين الأمم. ثم إن الدكتور يتمسك بحرية التفكير المؤيدة بنصوص الدستور ويرى أنه لا تثريب عليه إن هو استعمل هذا الحق فى محله. وليس كل هذا مما يمنع الدين من أن يعتقد بصحة أخباره إذا أراد أو أن يدلل عليها ليجعل العلم يسلم بصحتها، وعلى كل حال فالدين شىء والعلم شىء آخر وليس على أحد من المكفرين أن يكون ديننا فى علمه وتعليمه، وأما فى العمل فلكل مفكر أو جاهل متدين أن يتحرى التعاليم الدينية ويتقيد بها بقدر ما يشاء أو كما ينبغى وهذا الشىء لا يخرج عن حد العبادة التى يتصل فيها المخلوق بالخالق بدون حاجة إلى مداخلة الآخر.

هذا هو بالإجمال دفاع الدكتور فى رد تهمة الكفر التى أُلصقت به من بدئها إلى نتيجتها.

ولا ننس أن الشيخ على عبد الرازق أحد القضاة الشرعيين قد حدث له من قبل الدكتور بما يقرب من هذه التهمة على أثر نشره كتابه الموسوم به «الإسلام وأصول الحكم»، وكان من أمره مع إخوانه العلماء المُشكَّلة منهم هيئة كبار العلماء أن حكموا عليه حكمهم المشهور.

وكان النائب المحترم الشيخ مصطفى القاياتى قد أعلن عزمه على استجواب رئيس الوزراء فى هذا الدكتور، ثم بُذلت مساع حثيثة لحمله على العدول عن الاستجواب ثم أبدل بالاستجواب سؤال على أن يُكون الرد عليه كتابة.

ولم يرد رئيس الوزراء على السؤال وأُشيع أن كثيرين من النواب سيعرضون مسألة الدكتور طه على المجلس أثناء بحث الميزانية وقيل إن بعضهم سيطلب إلغاء وظيفته، فبذل أصدقاء الدكتور طه حسين مساعى حثيثة للوصول إلى إقناع الذين ينوون المطالبة بإلغاء الوظيفة بالعدول عن ذلك وأن يكتفى فى المجلس باستنكار عمل الأستاذ طه.

وحدث فى ١٢ سبتمبر أن ثارت المناقشة فى مجلس النواب فى شأن كتاب «الشعر الجاهلى» ومؤلفه وأُلقيت خطب (وقد أثبتنا ذلك كله فى أعمال البرلمان).

وقدم النائب عبد الحميد أفندى البنان اقتراحًا هو فى طلب جملته إحالة المؤلف على النيابة فوافقه المجلس؛ ولكن عدلى باشا رأى فى هذه الواقعة مساسًا بوظيفة الوزراء التى هى السلطة التنفيذية وذكر مسألة الثقة بالوزارة.

وكان الأمر قد أبلغ إلى دولة رشدى باشا فترك مجلس الشيوخ مسرعًا إلى مجلس النواب. وكان جو المجلس مملوءًا بكهرباء فأقر مع النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر رفع الجلسة عشر دقائق للاستراحة، ولما رفعت ذهب الرئيس الجليل إلى مكتبه بمجلس النواب وتبعه إليه عدلى باشا ورشدى باشا وبقيا معه عشر دقائق وكان دولة سعد باشا متعبًا فاستقل سيارته إلى داره.

واتفق بعض النواب على تأجيل الجلسة إلى غد لأن الساعة كانت قد أوشكت على العاشرة تقريبًا وليكون هناك متسع من الوقت لتسوية المسألة.

وأُعيدت الجلسة فى الساعة العاشرة والثلث برياسة حضرة صاحب السعادة مصطفى النحاس باشا، فطلب أعضاء كثيرون التأجيل لتأخر الوقت فأُجّلت.

وعلى أثر انصراف دولة سعد باشا قصد دولة عدلى باشا ومعه رشدى باشا إلى بيت الأمة كما قصد إليه صاحب المعالى فتح الله بركات باشا ومحمد محمود باشا. وتكلم عدلى باشا فى ظروف الحادث وذكر أنه قام على سوء تفاهم فإنه لم يقصد تحدى المجلس فى سلطته. وظل عدلى باشا ورشدى باشا فى بيت الأمة إلى ما قبل منتصف الليل بثلث ساعة. وبعد انصرافهما سئل بعض الوزراء عن النتيجة فقالوا: «إن الحادث سُوِّى وانتهى وأصبح كأنه لم يكن».

وعلى أثر ذلك ذهب حضرة صاحب المعالى فتح الله بركات باشا إلى النادى السعدى حيث كان بعض أصحاب المعالى الوزراء وبقى هناك نحو ساعة مع كثيرين من أعضاء مجلس النواب والشيوخ يتسامرون.

ولا شك أنه كان مما يؤسف له كثيرًا أن ينتهى الدور البرلمانى الحاضر بخلاف يقوم حول مسألة كهذه المسألة بعد أن سار مجلس النواب والوزارة فى مختلف شئون الدولة الخطيرة بتمام الاتفاق والوئام، وأن تثير الحكومة مسألة الثقة بسبب كتاب سلمت بأنها أقرت مصادرته وقبلت إبادته بضرر ما فيه، كتاب تعرف أن الأغلبية العظمى من الأمة وفى مقدمتهم العلماء والمتعلمون - لا ترضى عنه ولا عن مؤلفه[1].

وختامًا لهذا البحث نقول، إن النائب المحترم عبدالحميد بك البنان صاحب الاقتراح الخاص بكتاب الشعر الجاهلى رجع عن شطر من اقتراحه الذى كان يتعارض مع ميول الوزارة معناه لوقوع أزمة هى فى غير صالح البلد. وقد أبلغ حضرته رئيس نيابة مصر بذلك وأرفق نسخة من كتاب الشعر الجاهلى بلاغه، وهو يطلب فيه التحقيق عن الطعن على الدين الإسلامى الذى ورد فى الكتاب وهذا الطعن يقع تحت طائلة بعض مواد قانون العقوبات[2].

---

(١) الأهرام، عدد ١٤ سبتمبر.
(٢) الأهرام، عدد ١٥ سبتمبر.

انتهاء الدولة البرلمانية:

فى منتصف الساعة العاشرة من مساء ٢٠ سبتمبر، تلا حضرة صاحب الدولة عدلى باشا رئيس مجلس الوزراء فى مجلس النواب ثم فى مجلس الشيوخ مرسوم فض البرلمان لمناسبة انتهاء الدور الأول من «التشريعية» الثالثة. أو من الفصل التشريعى الثالث. على حد التعبير الرسمى[١].

وهذا هو نص المرسوم:

نحن فؤاد الأول ملك ملك.

بعد الاطلاع على المادة ٩٦ من الدستور وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى ذلك المجلس،

رسمنا بما هو آتٍ

المادة الأولى:

يفض دور الانعقاد الأول للفصل التشريعى الثالث.

المادة الثانية:

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ويعمل به من وقت تبليغه للبرلمان.

صدر بسراى المنتزه (١٣ ربيع الأول سنة ١٣٤٥ ـ ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦).

فؤاد

بأمر حضرة جلالة الملك

رئيس مجلس الوزراء

عدلى يكن[٢]

(١) الأهرام، عدد ١٤ سبتمبر.
(٢) الأهرام، عدد ١٥ سبتمبر.

نظرة إجمالية فى أعمال البرلمان:

كان البرلمان قد انعقد فى اليوم العاشر من شهر يونيو الماضى فيكون مدى هذا الدور قد بلغ ثلاثة أشهر وعشرة أيام، كُرست للعمل الذى يصح نعته بالمجهد إذا اعتبرنا مواضيع الأبحاث الخاصة به واعتبرنا كذلك حرارة الجو المصرى فى فصل الصيف.

ولم يقف نشاط البرلمان وحده عند حد الميزانية ودقة فحصها بل تعداه إلى بعض القوانين المستعجلة، فأصدرها مبديًا إزاءها روحًا عملية مقدورة إذ عرضت عليه فى وقت ضيق.

وقد كان للبرلمان إزاء المراسيم التى كانت صدرت فى غيبته أثناء تلك الفترة التى يعتبرها الكثيرون نوعًا من أنواع الانقلابات فى الحكم.

كان له إزاء تلك المراسيم موقف لا يقل حكمة عن موقفه إزاء القوانين التى أصدرها. فإنه تفاهم والحكومة على فكرة (تصحيحها) وراعى فى تطبيق هذه الفكرة الاعتبارات العملية واعتبارات العدل الاجتماعى أيضًا. إذ لم ينس ضمن المراسيم بالقوانين التى ألغاها إلغاء وأبطلها إبطالاً ذلك الذى كان خاصًا بالصحافة والصحفيين، ولم يتأخر البرلمان كذلك عن تعديل قانون الانتخاب الحالى فى إحدى مواده التى أثبت العمل فى الانتخابات الأخيرة أنها فى حاجة للتعديل.

وقد كان للبرلمان إلى جانب هذا موقف حزم وغيرة على الدستور اتفق فيها تمام الاتفاق مع الحكومة الحاضرة التى تعتبر أكبر فخر لها أن تحافظ على الدستور وأن تعاون على تثبيت دعائمه وعلى وضع خير تقاليده.

وقد كان مجلس البرلمان ميدان خُطَب أُلقيت بمناسبة انتهاء دور الانعقاد فتقدم حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فيها بكلمات ضمَّنها إحساس الحكومة إزاء العمل البرلمانى فى الدور المنتهى، وأدلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس النواب بخطاب ضمنه وصفًا لأعمال المجلس ومجهوداته وضمنه نصائح أسدى بها للنواب المحترمين وهم يقصدون إلى ناخبيهم يتناجون وإياهم.

وكذلك أدلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ بكلمة ذكر فيها ما بذله الشيوخ المحترمون من جهود.

وإن فى إدلاء الرؤساء الثلاثة فى نهاية الدور بخطب يستعرضون فيها ما جرى خلال هذا الدور من عمل، تقليدًا دستوريًا نسجله للحكومة الحاضرة وللبرلمان بكل عرفان. ونرجو أن يكون سُنة تسير عليها مصر فيما يجىء من الأيام[1].

وقد أشارت (البلاغ) فيما أشارت إليه من أعمال البرلمان أن أظهر ما تمتاز به هذه الخطوة الدستورية المباركة هو التوازن بين القوى والقصد فى استعمالها. فقل فى هذا الدور الإسراف فى القول واللجاج فى غير جدوى واستطاع كل فريق من الهيئات والأحزاب أن يضع لنفسه حدًا يرعاه فى جانب حدود غيره. وكان التضامن بين النواب من جهة وبين النواب والحكومة من جهة أخرى، شعارًا حسنًا لهذه الحياة النيابية والتى استأنفتها الأمة بفضل ثباتها واتحادها بعد طول تعطيله ومراوغته والتألب عليه من بطش الطغاة وكيد الغادرين.

وقد عرف الجميع الفائدة العظيمة التى استفادتها الأمة والبرلمان من قيام صاحب الدولة الرئيس الجليل على رياسة مجلس النواب، فإن هذه الرياسة قد صانت للمجلس كثيرًا من دقته وجهوده وقامت مقام الاجتماعات العديدة التى يقصدونها فى المجالس الأوروبية للتدريب والتذكير وهداية الحديث العهد بالنيابة إلى أساليب العمل وأصول النظام[2].

حصر إجمالى لأعمال مجلس النواب:

عقد مجلس النواب فى مدة الفصل الثالث ٥٩ جلسة نظرت فيها ميزانية الدولة وغير ذلك من القوانين والمشروعات وخلافها، وهذا بيانها:

١٤٩ ـ الوعود والرغبات التى حصل المجلس على تصريحات من الحكومة وتحقيقها أثناء نظر الميزانية وأثناء الأسئلة.

---

(١) السياسة، عدد ٢١ سبتمبر.
(٢) البلاغ، عدد ٢٢ سبتمبر.

١٣٨ ـ الأسئلة التى أُلقيت وأجاب عنها الوزراء (عدا الأسئلة الأخرى التى طرحت وأُجيب عنها أثناء نظر الميزانية).

١٢٠ ـ التقارير التى قدمتها اللجان المختلفة إلى المجلس وأقرها.

٨٢ ـ المكاتبات التى وردت على المجلس من رياسة مجلس الشيوخ ومن وزارات الحكومة (وهذا عدا مكاتبات اللجان).

٦٤ ـ الاقتراحات التى قدمتها اللجنة إلى المجلس وأحالها على الحكومة.

٧ ـ الاتفاقات منها السياسية والتجارية التى نظر فيها المجلس.

٢٢ ـ المذكرات ومراسيم القوانين ومشروعات القوانين التى نظر فيها المجلس.

٦ ـ استجوابات.

٢٦٤٧ ـ عدد العرائض التى قدمت للمجلس.

٤٩٠ ـ عدد العرائض التى نظرت فيها اللجنة ورفعتها إلى المجلس.

ليحيلها على الجهات المختصة.

٢١٥٧ ـ عدد العرائض الباقية تحت النظر[١].

حكمة ميزانية الدولة:

إن من أخص شعائر الحكم الدستورى أن تقدم الحكومة للبرلمان ميزانية الدولة مرة كل عام تبين فيها كميات الإيرادات والمصروفات ووجوب جبايتها وصرفها. وهذه الميزانية متى وضعت بين أيدى نواب الأمة يقدر لها أن تأخذ وقتًا طويلاً فى التنقيب والبحث، حيث يتجاذب هؤلاء الآراء الشخصية والخطط الحزبية فى تقرير الضرائب ورصد الاعتمادات اللازمة لحركة دولاب الحكومة وتسيير البلاد فى طريق الرقى والرفاهة.

---

(١) الأهرام، عدد ٢٥ سبتمبر.

ومن المفـروض دائمًـا أن تكون هذه الميـزانيـة مـبـعث خـلاف بين الحكومـة والبرلمان فى كثير أو قليل من مواضيعها ونادر جدًا أن تحظى بموافقة تامة من الجانبين.

إنما مـيـزانيـة الدولة لسنة ١٩٢٦/١٩٢٧ وهى من عـمل وزارة زيور باشـا لم ينظر إليها فى مجلس النواب وفى مجلس الشيوخ إلا بنظر المصلحة العامة فقط لم تتدخل فى شـأن من شـؤونهـا الغـايات الحـزبيـة. وقـد بذل المجلسـان جُلَّ مجهوداتهما فى مناقشتها وتكييفها بالشكل الذى يلائم المصلحة رغمًا عن ضيق الوقت الذى أصاب أعمالهما فى هذا الفصل التشريعى. وقد ظهر منهما سعى مقبول جدًا بأنهما لم يتركا أرقام الميزانية تمر أمامهما بدون تدقيق عميق قدر ما لهذه الأرقام من قوة وسيطرة على حياة البلد وأنظمتها المختلفة.

وقد انصرفت أفكار النواب إلى تهذيب الميزانية على أساس وطيد يطلق عليه السياسة المالية للدولة. وعاونتهم فى ذلك بتدقيقاتها وإرشاداتها المنوعة لجنة المالية التى جمعت أكبر المتخصصين الاقتصاديين والماليين من أعضاء المجلس وعلى رأسهم صدقى باشا.

والآن نريد أن نترك الكلام عن ميزانية الدولة والظروف والأوضاع الخاصة بها لمعالى إسماعيل صدقى باشا رئيس اللجنة المشار إليها الذى ننقل عنه ما يلى من حديث أفضى به لأحد محررى الأهرام بهذا الموضوع:

لقد قدمت ميزانية السنة المالية الحاضرة إلى المجلس بطريقة غير مألوفة لسببين: أولهما أن الميزانية قدمت إلى مجلس النواب فى أواسط شهر يونيه بينما الدستور يقضى بأن تعرض على البرلمان قبل بداية السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل أى قبل أول يناير. وثانيهما أن الميزانية لم يتولَّ الدفاع عنها أحد فقد كانت من وضع وزارة سابقة ولم تأخذ الوزارة الجديدة على عاتقها الدفاع عنها فكانت المهمة شاقة للسببين السابقين. وفوق هذا فإن مرور جزء كبير من السنة اضطر الحكومة للبدء فى التصرف فى كثير من الاعتمادات

المماثلة لاعتمادات السنة الماضية مما أنتج نوعًا من الارتباط والتقيد. وهذا الارتباط والتقيد جرى أيضًا بشأن طائفة كبيرة من الاعتمادات قررها مجلس الوزراء فى سنة ١٩٢٥ وفى ثلاثة الأشهر الأولى من سنة ١٩٢٦ بحيث كان لا مناص من التصديق عليها باعتبار أنه فرع من أمرها.

إن لجنة المالية ولجنة الميزانية المتفرعة منها أجهدتا نفسهما كل الإجهاد فى نظر الميزانية على الرغم من ضيق الوقت. ويكفى أن نذكر الأرقام الآتية. لنبين عظم المجهود الذى قامت به اللجنتان ذلك أنهما بدأتا نظر الميزانية فى ١٣ يونيه فلم تنتهيا منها إلا فى ١٣ سبتمبر أى أنهما اشتغلتا ثلاثة أشهر كاملة عقدتا فيها ٥٢ جلسة ووضعتا ١٥ تقريرًا منفصلة عن بعضها فى شتى المسائل وفى ميزانية كل وزارة على حدة، فضلاً عن تقارير أخرى فى تعديلات مختلفة طرأت أثناء نظر الميزانية.

ولا نبالغ إذا قلنا إن مجلس النواب أظهر فى نظر الميزانية ما لا يقل عن صفات أعظم برلمانات أوروبا اهتمامًا بالشئون العامة.

وعلى الرغم مما اعترض نظر الميزانية هذا العام من الحوائل فإن المجلس لم يقتصر فى النظر على أرقام الميزانية، بل تعدى ذلك إلى وضع سبع خطط للإصلاح والإنشاء ستكون نبراسًا ساطعًا تهتدى به الحكومة فى إدارة الحكم.

ومما يذكر أن المصروفات فى مشروع ميزانية الحكومة كانت قد زادت على الإيرادات بمبلغ ٢,٨٣٧,٠٠٠ ج اقترح أخذه من الاحتياطى فكان من نتيجة البحث الذى قام به البرلمان أن نقصت المصروفات بحيث لم يلجأ إلى الاحتياطى إلا بمقدار ١,١٨٧,٠٠٩ ج فقط زاد إلى ١,٤٣٧,٠٠٠ ج بسبب تخفيض ضريبة القطن.

نعم أن النصيب الأكبر من تخفيض المصروفات يرجع إلى تأجيل مشروع جبل الأولياء وبعض المشروعات الكبرى المتعلقة بالرى وغيره، إلا أنه مما تجب ملاحظته أن الالتجاء إلى الاحتياطى فى هذه السنة يقابله اشتمال الميزانية على

مصروفات تؤدى إلى زيادة رأس مال الحكومة بمقدار يربو بكثير على المأخوذ من الاحتياطى. أريد بذلك أن مجموع اعتمادات الباب الثالث وهو باب الأعمال الجديدة فى ميزانية سنة ١٩٢٦/١٩٢٧ - ٦,٦٢٣,٤٢٥ جنيهًا؛ مما يدل على متانة ميزانية الدولة إذ قد غطت فى الحقيقة الإيرادات والمصروفات العمومية وزادت عليها بمقدار ٥,١٨٦,٤٢٥ جنيهًا. وهى نتيجة باهرة خصوصًا وأنه قد دخل ضمن المصروفات فوائد الديون العامة وهى من آثار الزمن الماضى إذ ليس للجيل الحاضر فيها جريرة»[١].

هذا وإننا سنختم استعراضنا للأحوال العامة بسفر دولة زغلول باشا فى القاهرة إلى مسجد وصيف بعد انتهاء الدورة البرلمانية. وقد ذكر دولته الباخرة (دندرة) التى أعدت لدولته فى هذه الرحلة فسافرت به فى صباح ٢٢ سبتمبر ولم يكن فى توديعه إلا أخصاؤه حسب إرادته، ووصل إلى مسجد وصيف فى ٢٢ سبتمبر مساء وكان يتطلع إلى لقائه فى الطريق على شاطئ النيل سكان القرى والأعيان فيحييهم من الباخرة[٢].

أهم أعمال البرلمان وقراراته

كان من أهم أعماله أن طلب أحد الأعضاء وصنع طرق تكفل مساعدة الصناعة والتجارة الوطنية لاسيما أن ٤٠ فى المائة من سكان القطر المصرى يشتغلون بالصناعة وأن ٨٠ فى المائة يتخرجون فى المدارس الصناعية ويشتغلون كتابًا فى وظائف لم يخصصوا لها. وقال إن أحسن الطرق لمعالجة هذا الحال هو أن تهتم الحكومة بإنشاء نقابات صناعية كما اهتمت بإنشاء نقابات زراعية والحكومة خصصت ١٠٠ ألف جنيه أودعتها بنك مصر لتسليف صغار الصناع حبًا فى تشجيع الصناعات المصرية الوطنية؛ ولكن القيود الشديدة التى وضعت ضمانًا لسداد هذه القروض قد أضاعت الأثر الفعلى لتلك المنحة.

---

(١) الأهرام، عدد ١٠ سبتمبر.

(٢) الأهرام، عدد ٢٢ سبتمبر، والمقطم، عدد ٢٦ سبتمبر.

فأجاب معالى وزير المالية أنه قد صدر قرار وزارى فى ١٩ أغسطس سنة ١٩٢٦ يقضى بإعفاء بعض أصناف المصنوعات المصرية من رسم الجمرك ورسم التصدير. وأما إنشاء نقابات صناعية فلا يحتاج إلى مناقشات جدية وأبحاث هامة. والحكومة ليس لديها ما يمنع من القيام بذلك وغاية الأمر رأت الانتظار ريثما تخطو النقابات الزراعية خطواتها الموفقة وتثبت قدمها، وعندئذ تفكر الحكومة جديًا فى إنشاء النقابات الصناعية.

وقال إن بنك مصر يبذل جهده العظيم لمساعدة الصناع والصناعة الوطنية(١).

لجنة التحقيق البرلمانى:

ونظر المجلس فى تقرير لجنة التحقيق البرلمانية الذى لخصناه فيما سبق. وقال دولة الرئيس إن خطابًا جاء من على ماهر باشا فيه أشياء تمس لجنة التحقيق لا يرى وجهًا لتلاوته لأنه لا يريد أن يكون واسطة فى تبليغ شىء يمس المجلس أو واحدًا من الأعضاء، بل إن وظيفته تقضى عليه بأن يمنع أن يذكر فى هذا المجلس شىء يمسه أو يمس بعض أعضائه من نفس الأعضاء فمن باب أولى إذا كان ما يمسه آتيًا من جهة أجنبية.

ثم أظهر مطالب على ماهر باشا من المجلس لكى يتمكن من الدفاع عن نفسه فى المسألة التى من أجلها تشكلت لجنة التحقيق البرلمانية، فقال: إن هذه المطالب تصح فيما لو كان المجلس يحاكم سعادته محاكمة اعتيادية، وأما والأمر لم يكن بهذا الشكل فللمجلس كل الصلاحية بأن يفعل ما يريد بدون استماع أى دفاع منه. وختم كلامه أنه كان بوسعه أن يغضى عن الإجابة على هذا الخطاب وأن يهمله إهمالاً كليًا. ولكن بما أننا فى أول عهد بالحياة النيابية ونريد أن يعلم كل إنسان حقيقة وظيفة المجلس ومأموريته أدلى بهذا البيان ليطلع عليه الجميع(٢).

---

(١) الأهرام فى ٢ سبتمبر.
(٢) الأهرام فى ٢ أغسطس.

ثم تلا تقرير لجنة التحقيق وعارض دولة الرئيس اللجنة فى رأيها أن يطلب من وزارة المعارف المبادرة بتقديم مشروع القانون المنظم لشئون التعليم الذى أشارت إليه المادة ١٨ من الدستور؛ لأن هذه المادة تقول إن تنظيم أمور التعليم يكون بقانون ومعنى هذا أنه إذا كان القانون موجودًا فعلاً فلا محل لطلب وضعه. وقد أشارت اللجنة إلى أن دستور التشريع فى وزارة المعارف هو القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٢٠، فبحكم الدستور يجب السير على مقتضى هذا القانون وإذا اقتضى الأمر تعديله فيعدل بالطريقة الدستورية المعروفة.

أجاب المقرر أن اللجنة تحقق مع دولته فى ذلك أما الذى الجأها إلى إبداء ذلك الاقتراح هو أنها وجدت بعض مدارس أُنشئت وليس لها قانون، كما وجدت فى تعميمه التعليم الإلزامى يقتضى تشريعًا خاصًا ليس له وجود الآن.

فقال دولة الرئيس إنه إذا كان هذا التشريع بحاجة إلى تعديل وتكميل فليعدل حسب الأصول ولكن لا يُفهم من هذا أنه ليس هناك نظام تشريعى مقرر[1].

ثم قال أيضًا: أعتقد أنكم تشاطروننى فى الرأى أن أساس كل إصلاح ومبدأ كل فلاح إنما هو العناية بالتعليم الحربى والبحرى.

ثم نوَّه بالقوانين والمشروعات الإصلاحية التى يريد إدخالها على الجيش والمعاهد العسكرية قائلاً: إنه واثق كل الثقة أنه بفضل معونة الأعضاء وحكمتهم ستصل مصر بغير جلبة ولا اضطراب إلى جيش لائق بكرامتها. جدير بعزتها وتاريخها الماضى.

انتقل المجلس بعد ذلك إلى نظر ميزانية الحربية ووافق أثناءها على تخفيض الزيادة الواردة فى مصاريف الانتقال وبدل السفرية وهى ٣٠٠ ج إلى النصف لأن الوزارة لم تسافر هذا العام إلى الإسكندرية.

(١) الأهرام فى ٢ أغسطس.

مناقشة حول نظام الجيش:

ثم قدم حضرة النائب فكرى أباظة اقتراحًا وهو:

أن يُدرج فى ميزانية السنة المقبلة مبلغ ٢٦٥ ألف جنيه لإنشاء ٥ أُرَط صغيرة تتكون كل منها من ٢٤ ضابطًا و٦٣٩ صف ضابط وعسكريًا، وأن يتكرر هذا الاعتماد لمدة عشرة أعوام بحيث يصبح عدد جنود الجيش ٤٠ ألفًا تقريبًا.

ثم قال: وأظن أن هذه الزيادة معتدلة مطابقة لما جاء فى خطاب العرش بهذا الخصوص.

أشار معالى وزير الحربية فى كلامه إلى الإصلاحات التى ينوى إدخالها على نظام الجيش وذخائره ومهماته ومخازنه كلها بأيدٍ غير قومية، فرجائى إلى معالى وزير الحربية ـ تحقيقًا للنظام العام الذى تجرى عليه جميع وزارات الحكومة ومصالحها ـ أن تحصر كل هذه الوظائف فى أيدى الوطنيين بقدر ما يمكن.

والاحظ أن اللجنة قالت فى تقريرها وكذلك لاحظت أن مرتبات الضباط عندنا تزيد بكثير على أمثالها بالجيوش الأجنبية هذا صحيح. ولكن هل لاحظت اللجنة عندما أبدت الملاحظة المتقدمة أن قلة عدد الجيش وقدره ١٠ آلاف جندى فقط يستلزم حتمًا أن يكون ترقى الضباط بطيئًا.

فأجاب المقرر أنه إذا زاد عدد الجيش زاد عدد الضباط الصغار الذين يتطلعون إلى الترقى وبالعكس، فإن لنظام الجيش المصرى ميزة لأنه توجد خلاف الجيش العامل فرق أخرى لفرقة الأشغال وأركان الحرب والقسم الطبى وغيرها. ويربو عدد الضباط بهذه الأقسام على عددها فى الجيوش الأخرى؛ ولهذا السبب تكون للضباط الصغار فى الجيش المصرى فرصة للترقى أكثر من زملائهم فى الجيوش الأخرى.

ولما سأل دولة الرئيس ما رأى اللجنة فى مرتبات الضباط. أجاب المقرر أن اللواء يتناول ١٢٠٠ ج فى السنة فضلاً عن أن له أربعة مرتبات أخرى، وهى ٧٢ ج

و١٦ ج و٧٢ ج و٧٢ ج، أى أنه يتناول فى الحقيقة ١,٥١٢ ج فى السنة وليس فى جيوش العالم لواء يتناول هذه القيمة.

فقال الرئيس: لا تعد هذه المرتبات كبيرة إذا قورنت بمرتبات الموظفين الملكيين الذين لا يعرضون حياتهم للخطر فنحن لا نستكثر أى مبلغ على ضباطنا (تصفيق حاد).

وذكر أحد النواب أن القرائح التى ترمى إلى تقليل عدد الجيش وضعت نظامًا غريبًا فى بابه، وقد أقر مجلس الجيش مع الأسف الشديد هذا النظام الذى يقضى بالكشف الطبى كل سنة على ضباط الجيش.

فأجاب وكيل الحربية أن النظام قد أُبطل.

ثم تكلم حضرة النائب اليوزباشى محمد صالح حرب أفندى عن حالة الجيش فى تشكيلاته العسكرية واستعداده الحربى. فقال إن المفهوم أن الجيش مقسم إلى وحدات مستقلة لا يرتبط بعضها ببعض. وأن السوارى المصرى لا يستطيع أن يقوم بالكشف التعرضى ولا أن يكون سائرًا ولا يصلح لحماية الرجعة ولا للتعقيب وكل ما يستطيع عمله هو القيام بالكشف القريب.

وأن بطاريات المدافع فى الجيش المصرى. وعددها أربع يكفى للقضاء عليها أن يسلط بطارية واحدة من نوع «هاوتزر» سريعة المرمى فتنسفها نسفًا إذا حصرت فى أربع دقائق الهدف ورصدت زواياه الخلفية وثبتتها.

وإن العسكرى البيادة فى هذا الجيش أيضًا لا يستطيع أن يؤدى واجبه مادام سلاحه مقصورًا على البندقية والسُّنْكة. فيجب أن تجهز وحدة الجيش أنواع الأسلحة الجديدة وبقدر الكفاية.

كذلك يجب أن تكون المناورات التى يقوم بها الجيش لما وضعت له وهو التدريب لا التعذيب لأنها إنما وضعت لتعويد وتمرين القواد على سَوْق الجيش وقيادته وما يتبع هذا من التقلبات الحربية ومفاجآتها.

وأن يُعتنى اعتناء خاصًا بتقوية القوة المعنوية لأن الاختراعات الحربية الحديثة لا تجعل الجيش مهما بلغت قوته المادية أقل فائدة إذا لم تكن قوته المعنوية معادلة لقوته المادية على الأقل. إننا لا نريد جيشًا يكون أساس نظام الضبط والربط فيه مبنيًا على الرهبة والخوف بل يجب أن يكون قوام ذلك الضمير الحى والشعور بالواجب وإلا أصبح آلة صماء. وكل جيش يتحرك بدافع الخوف والرهبة لا بدافع الشعور والواجب مصيره هزيمة محققة.

وختم بيانه إنه مع ذلك فإن هذا الجيش المصرى وحركاته العسكرية وملابسه ونظافته العامة فى غاية الإتقان.

ثم تناول الكلام حضرة عبد الحميد سعيد بك فصرح أن مبلغ ما يتكلفه الجندى المصرى من مصاريف الديوان ومصاريف الأسلحة وفروع الإدارة هو ٩٥ جنيهًا وهذا مبلغ غير معقول ولم نسمع بمثله فى أى جيش من جيوش العالم ولقد كانت تكاليفه قبل الحرب ٢٨ ج فارتفعت إلى أكثر من ثلاثة أمثالها، مع أن الجندى الواحد فى الولايات المتحدة، وهى صاحبة الملايين العديدة والثروة التى لا تكاد تحصى يتكلف ٧٢ ج وفى فرنسا ٣٧ ج وفى تركيا ١٥ ج وفى إنكلترا التى تبلغ ميزانيتها أكثر من تسعمائة مليون جنيه فى العام يتكلف النفر الواحد ٧٨ ج ومن ذلك يتضح أن مصر قد بزت فى الإنفاق على جندها أكبر وأضخم دولة فى العالم.

وأن الضباط. قد أخذوا القسم الوافر من الميزانية التى بُنيت على التبذير والإسراف بعد الحرب وكان غرض الذين رسموا خطتها أن يبددوا أموال الدولة لتختل أمورها وتعتل نظاماتها حتى إذا جاء الوقت وأرادت أن تدير شئونها بنفسها مستقلة لا تجد ما تستعين على حاجياتها.

ثم رثى لحالة العساكر فى الغذاء والملابس والنظافة. وشكا من كثرة الضباط فى الجيش المصرى.

ثم تكلم معالى وزير الحربية ودافع عن مرتبات الضباط ومصاريف العساكر وعدد الضباط فى الوحدات، وقارن ذلك فى أكثر الجهات مع حالة أمثال هؤلاء

وعددهم فى الجيش الإنكليزى وحكم باعتدال النفقات التى تتحملها مصر فى سبيل الجيش[1].

إصلاح الأزهر:

وفى أثناء مناقشة ميزانية المعاهد الدينية اقترحت اللجنة على الحكومة أن تشكل لجنة تكون مهمتها البحث فى طرق الإصلاح الواجب إدخالها فى هذه المعاهد من جميع الوجوه، وأن تراعى بنوع خاص ما يأتى:

أولاً: رفع مستوى التعليم الدينى بحيث يظل لمصر مركزها الدينى الممتاز لها بين أمم العالم الإسلامى.

ثانيًا: أن العالم الدينى لا يستغنى عن العلوم الحديثة لارتباط شئون الدين بأمور الدنيا.

ثالثًا: النظر فى أفضل الطرق لاختيار رؤساء الجامعة الأزهرية وأعضاء المجالس التى يرى وجودها للإشراف عليها.

رابعًا: مدى ما يجب أن يكون من الارتباط بين المعاهد الدينية ووزارة المعارف وتستصوب اللجنة أن يكون من بين أعضاء هذه اللجنة بعض رجال الدين[2].

ثم دارت مناقشة طويلة بشأن سلطة البرلمان فى مراقبة ميزانية المعاهد واختلف الأعضاء فيها إلى ثلاثة آراء، فمنهم من قال بوجود حق الرقابة للبرلمان حقًا مطلقًا على هذه الميزانية. ومنهم من يرفض هذه الميزانية إن لم يكن للمجلس حق المراقبة عليها، وفريق ثالث وافق على رأى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بأن يوضع تشريع جديد لتثبيت سلطة البرلمان الشاملة على هذه الميزانية، وحبذ حضرة عبد السلام بك فهمى جمعة الرأى الأول وحضرة أيوب أفندى الرأى الثانى. ولكنهما تنازلا أخيرًا عنهما. وعرض رأى اللجنة على المجلس فوافق عليه موافقة عامة.

---

(١) الأهرام فى ٧ سبتمبر.

(١) الأهرام فى ١٢ سبتمبر.

كتاب الشعر الجاهلى:

وفى أثناء نظر ميزانية الجامعة المصرية الأميرية ألقى النائب عبد الخالق أفندى عطية خطابًا، نوَّه فيه بكتاب «فى الشعر الجاهلى» تأليف الدكتور طه حسين أستاذ الآداب العربية فى الجامعة، فقال: إن التعليم حر بنص الدستور. وليس منا من يعارض فى ذلك ولكن الدستور قال أيضًا إن التعليم حر إلا إذا أخل بالنظام العام.

وأريد أن ألفت النظر إلى ما يجب علينا من التمسك بأهداب الحكمة على هذه الأمور فلا يجوز أن تتملكنا فكرة انتقام؛ بل يجب أن يكون رائدنا العمل على الإصلاح أو الوقاية من الأضرار. لأن الديانات من شأنها التسامح. وقد قوبلت هذه الكلمات بتصفيق حاد متواصل من الأعضاء.

فكان رد الوزير عن هذه النقطة: أنه أراد أن يقف على حقيقة أمره فسأل مدير الجامعة عن الإجراءات التى اتخذها. فأجاب حضرته أن الجامعة منعت انتشار الكتاب بشراء جميع النسخ. من المكاتب وحجزتها فى مخازنها كما اتخذت الإجراءات اللازمة لمنع طبع نسخ أخرى. وقد أكد سعادته أن ما يؤاخذه عليه المؤلف لم يُلْقِه على طلبته فى الجامعة كما ظن. وأن المؤلف صرح على صفحات الجرائد بأنه مسلم ولم يقصد الطعن فى دين من الأديان أو المس بكرامته، ثم قال: إنه وعد بأن يبحث المسألة[1].

ثم تلا اقتراح عبد الحميد أفندى البنان بتكليف الحكومة:

أولاً: بمصادرة وإعدام كتاب الدكتور طه حسين واتخاذ ما يلزم لاسترداد المبلغ المدفوع من الجامعة ثمنًا لهذا الكتاب.

ثانيًا: تكليف النيابة العمومية برفع الدعوى العمومية عليه لطعنه على دين الدولة الرسمى.

(١) الأهرام فى ١٢ سبتمبر.

ثالثًا: إلغاء وظيفته من الجامعة وذلك بتقرير عدم الموافقة على الاعتماد المخصص لها.

وتُلى اقتراح محمود لطيف بك بأن يقرر المجلس رغبته إلى الوزارة فى معاقبة مؤلف هذا الكتاب على ما جاء فيه. وأن تتخذ الوزارة ما يحفظ المعاهد العلمية من أن تكون مقامًا لمثل هذا التهجم. مع اتخاذ ما يلزم لإعدام النسخ الموجودة من هذا الكتاب.

وتكلم دولة رئيس الوزراء عن الإجراءات التى اتخذها فى الموضوع بناء على كتاب من فضيلة شيخ الجامع الأزهر وجده برياسة مجلس الوزراء، وذلك أنه عهد إلى وزير المعارف تحقيق هذه المسألة فقام معاليه مع مدير الجامعة بهذا التحقيق. وكان من رأيه أن يمنع نشر هذا الكتاب فوافق دولة الرئيس على ذلك واعتبر الاقتراح المعروض فى المجلس انتقادًا للوزارة يعرضها لمسألة الثقة.

فراجعه دولة الرئيس قائلاً: تريد إذًا طرح مسألة الثقة بالوزارة فأجاب. نعم.

وقال وزير المعارف: إن مؤلف الكتاب غير موجود بمصر وأنه قد وعد بأنه عند حضوره يبحث المسألة ويسأل فيها وبعد ذلك يتخذ ما يتراءى من الإجراءات ويعرض كل ذلك على المجلس. وتمسك دولة رئيس الوزراء برأيه بأن الوزارة قامت بما يجب عليها فى هذه المسألة وهو لا يعارض إذا أراد المجلس أن يلغى وظيفة الدكتور.

وقرر أخيرًا أن هذه المسألة من اختصاص السلطة التنفيذية وللمجلس الحق فى إبداء رغبات بخصوصها فتبحث الحكومة هذه الرغبات لترى إذا كان من الممكن تنفيذها أم لا فإذا تأكد للحكومة أن هناك جريمة أمكن معاقبة المؤلف.

سأل دولة رئيس المجلس: إن الاقتراح يرمى إلى إعدام الكتاب فهل تمانع وزارة المعارف فى ذلك، فأجاب معالى وزيرها أنها لا تمانع فى ذلك. وسأل أيضًا هل توافق على تكليف النيابة العمومية بإقامة الدعوى على المؤلف.

فعارض دولة رئيس الوزراء فى ذلك ورأى أن تكليف المجلس الوزارة بأن تقوم بأكثر مما فعلت يفيد أن ما اتخذته من الإجراءات لم يكن كافيًا.

الرئيس - لا يمكننا أن نقبل هذا مطلقًا. لأن للمجلس اختصاصات وحقوقًا فله أن يبدى رغبات ويطلب طلبات فإذا لم تستطع الحكومة تنفيذها وجب عليها أن تبين له أسباب ذلك. أما إذا رأت الحكومة أن ليس للمجلس مبدئيًا أن يكلفها أو يدعوها إلى العمل فإننا لا نقبل ذلك ولا يمكننى أن أرأس هذا المجلس إذا لم يكن ذلك من اختصاصه (تصفيق حاد).

فأيد وزير الحقانية رأى المجلس فى رغبته التى يبديها ورأى أن تترك إقامة الدعوى على المؤلف إلى الوزارة حتى إذا جاء حكم المحكمة ببراءته يكون المجلس غير مؤاخذ بشىء وتتحمل الوزارة وحدها مسئولية تصرفها.

فرضى صاحب الاقتراح الأول بتعديل اقتراحه بأن يضع معالى وزير المعارف هذه المسألة موضع البحث.

ميزانية الدولة

تلا مقرر لجنة المالية مشروع القانون الآتى بموجب الميزانية العمومية لسنة ١٩٢٦/١٩٢٧، وهذا نصه:

نحن فؤاد الأول ملك مصر.

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

مادة ١: تقررت ميزانية الإيرادات للسنة المالية ١٩٢٦/ ١٩٢٧ بمبلغ ٣٩ مليونًا وثلثمائة وستين ألف جنيه على حسب الجدول حرف (أ) المرفق بهذا القانون.

مادة ٢: تقررت ميزانية المصروفات للسنة المالية ١٩٢٦/١٩٢٧ بمبلغ ٣٩ مليون وثلاثمائة وستين ألف جنيه مصرى.

وتطبيقًا لأحكام المادة ١٣٨ من الدستور وزعت هذه المصروفات على الأبواب المختلفة المدرجة فى الجدول حرف (ب) المرفق بهذا القانون.

مادة ٣: إن وجود اعتماد لفرص معينة فى جدول المصروفات والميزانية الخاصة بكل مصلحة أو خدمة لا يعنى المصالح والخدمات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد.

مادة ٤: على وزراء حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه.

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية كقانون من قوانين الدولة.

وقد أخذ الرأى عليه بعد تلاوته ثلاث مرات بالمناداة بالأسماء فوافق المجلس عليه بالإجماع.

ميزانية وزارة الأوقاف:

وقد تلا مقرر لجنة الأوقاف نص المشروع ميزانية الأوقاف معدلاً.

نحن فؤاد الأول ملك مصر.

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

المادة الأولى:

تقررت ميزانية إيرادات الأوقاف الخيرية وكانت قبل التعديل ميزانية إيرادات وزارة الأوقاف[1] لسنة ١٩٢٦/١٩٢٧ المالية بمبلغ ١,٠٩٢,٣٥٥ جنيهًا مصريًا وميزانية مصروفاتها بمبلغ ١,٠٢١,٧٥٦ جنيهًا مصريًا حسب الجدول حرف (أ) المرفق بهذا القانون.

المادة الثانية:

تقررت ميزانية إيرادات الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٢٦/١٩٢٧ المالية بمبلغ ٤٧٨,٩٨١ جنيهًا مصريًا بحسب الجدول حرف (ج) المرفق بهذا القانون.

---

(١) وذلك حتى لا يُفهم أن ميزانية الأوقاف مقصورة على الأوقاف الأهلية.

المادة الثالثة:

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون.

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

صدر بسراى المنتزه — بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الأوقاف — رئيس مجلس الوزراء

ووافق المجلس على هذا القانون بعد أخذ الرأى بالمناداة بالأسماء[1].

ثم تناوب حضرات رئيس المجلس ووكيله ويصا بك واصف ومعالى مقرر لجنة المالية صدقى باشا ورئيس الحكومة الخطب الودية بمناسبة انتهاء الدورة البرلمانية ثم تلا بعدها رئيس الحكومة مرسوم انتهاء الدورة، وهذا نصه بعد المقدمة.

رسمنا بما هو آتٍ

المادة الأولى:

يفض دور الانعقاد الأول للفصل التشريعى الثالث.

المادة الثانية:

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ويعمل به من وقت تبليغه البرلمان.

(فؤاد)

صدر بسراى المنتزه فى ١٣ ربيع الأول سنة ١٣٤٥ (٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦).

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

عدلى يكن

---

(١) الأهرام، عدد ٢١ سبتمبر.

مجلس الشيوخ:

أما مجلس الشيوخ فقد كانت جلساته القليلة فى هذا الشهر هادئة وكان يوافق على الميزانية مع ملاحظات النواب غالبًا. ولم تَبْدُ عليه مظاهر التحمس الذى صمت فى جو مجلس النواب بخصوص أشباه مسألة الدكتور طه حسين أو سواها.

وقد ارفض فى يوم ٢٠ سبتمبر بعد أن تناوب رئيسه ووكيلاه ورئيس الوزارة الخطب الودية وتُلى نص المرسوم بانتهاء الدورة.

■■■

الفصل الثانى
متفرقات



أخبار الأمير سعود وسفره من البلاد المصرية:

قدمنا للقارئ فى الشهر الماضى أهم أخبار زيارة الأمير سعود القطر المصرى. وكنا قد وقفنا بها عند معالجة سموه لعينيه بواسطة أطباء اختصاصيين من المصريين، وعرفنا أيضًا أن العملية التى أُجريت له فى عينيه نجحت نجاحًا تامًا.

ثم زار سموه فى المدة التى تقع بين ١٠ سبتمبر و٢١ سبتمبر، وهو يوم إيابه من القاهرة، حديقة الحيوانات بالجيزة ودار الجمعية الجغرافية الملكية والجامع الأزهر ودار الآثار العربية ودار الكتب المصرية وبنك مصر ومطبعة مصر والوكالة العربية ودار المحكمة الشرعية ودار الآثار العربية وحديقة الأزبكية. وقد سمع ألحانًا عربية شجية وقّعتها الموسيقى، وقد صفق لها كثير مُظهرًا سروره واغتباطه[1].

وقد لفت ذلك أنظار الكثيرين لأن المذهب الوهابى يعد العزف على الآلات الموسيقية والسماع لها لهوًا مكروهًا من الشريعة، فكان عمل سمو الأمير باعثًا على استغراب الناس ولكن للمظاهر المدنية تأثير على النفس تتقبله بسرور؛ بل إنها تخضع له فى الفرصة المناسبة وهكذا كانت الحال مع سمو الأمير وليس فى ذلك ما يُزرى بالعواطف النبيلة.

---

(١) السياسة فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٢٦.

ولما كان سموه قد اعتزم السفر فى أواخر هذا الشهر كانت الزيارات متداولة بينه وبين رجال الحكومة، وقد قصد إلى دار الضيافة بعد ظهر ٢٠ سبتمبر حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية لرد زيارة الأمير له ولتوديعه لمناسبة عودة سموه إلى بلاده اليوم.

وزاره صاحب المعالى فتح الله بركات باشا وزير الزراعة فى دار الضيافة أيضًا، وحوالى الساعة السادسة توجه سمو الأمير ومعه كبار أفراد حاشيته إلى مجلس الشيوخ. وزار حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس المجلس مودعًا دولته، ثم حضر سموه ومن معه جلسة مجلس النواب.

وقد أذاعت وكالة مملكة الحجاز وسلطنة نجد وملحقاتها بمصر بيانًا من سمو الأمير إلى الأمة المصرية الكريمة، هذا نصه:

قبل أن أبارح هذه البلاد السعيدة أمد يدى مودعًا الأمة المصرية المجيدة ذاكر لها على الدوام طيب الإقامة وكرم الوفادة راجيًا لها من صميم قلبى كل هناء وسعادة.

لست أنسى ما حييت كل ما حبانى به إخوانى المصريون من العطف وما أسدوه إلى شخصى من الحنان واللطف وليس هذا بغريب على أمة لها تاريخ خالد وعز قديم ومجد تالد.

كنت أشعر وأنا نائم أنى بين أهلى وعشيرتى وإخوتى فأنسانى عطفكم الجم مرارة فراق الوالد وألم المرض ومرارة الغربة وإذ ذكرت الأمة المصرية فإنما أذكر مليكها المعظم الجدير بكل إجلال وتبجيل أذكر نوابها الأماجد وفى مقدمتهم الرئيس الجليل وحكومتها الرشيدة ووزيرها الأكبر وهيئاتها المحترمة من علماء وأطباء ومحامين وضباط وسائر طبقات الشعب ولا أنسى للصحافة خدمتها الجليلة لى ولا لمحافظ القاهرة بالنيابة عنايته بى.

وإنى مدين بالشفاء للأطباء المحترمين الذين عُنوا بى أشد العناية وأخص منهم بالذكر حضرة الدكتور سالم هنداوى بك الذى أحفظ له جميل الذكرى لأخلاقه المتينة وعلمه الغزير وخبرته الواسعة.

فإلى مصر فى أشخاصهم الموقرة أتقدم رافعًا لواء الثناء والامتنان راجيًا المولى جل وعلا أن يديم بقدرته العلية روابط الصداقة وأواصر المحبة بين مصر والحجاز ونجد.

«سعود بن عبد العزيز»

وقد استقل وحاشيته السيارات إلى المحطة فى ٢١ سبتمبر وفتح له الباب الملكى ومعه حضرة صاحب العزة إسماعيل شيرين بك محافظ القاهرة بالنيابة نائبًا عن جلالة الملك ومحمود غزالى بك سكرتير دولة الرئيس الجليل سعد زغلول باشا نائبًا عنه وذوات آخرون من الموظفين والماليين.

وحضر إلى المحطة صاحبًا المعالى محمد فتح الله بركات باشا وزير الزراعة ومحمد نجيب الغرابلى باشا وزير الأوقاف وصعدا إليه فى العربة فتقبل وداعهما شاكرًا.

وقد وصل القطار إلى الزقازيق فى الساعة العاشرة والربع وكان فى استقباله القائم بأعمال المديرية ولجنة الاحتفال به. وزار المعهد الدينى ثم أقيم له احتفال كبير، وبعد تناول الغداء وإلقاء الخطب سافر فى الساعة الواحدة إلى السويس حيث ركب الباخرة بولاق.

اخبار السودان

فى مساء الجمعة السابع عشر من شهر سبتمبر نشرت الحكومة الإنكليزية فى لندن تقرير المندوب السامى البريطانى فى مصر عن أحوال السودان خلال السنة الماضية. ولا ندرى هل نشرت التقرير فى الوقت نفسه فى الخرطوم وكان ينشر فى وقت واحد فى لندن وفى القاهرة تقرير وزير بريطانيا العظمى المفوض وقنصلها العام فى القطر المصرى عن مصر والسودان وهذا التقرير يعرض لأحوال السودان من الوجهات الاجتماعية والإدارية والسياسية والمالية والاقتصادية جميعها من حيث الأهالى ومن حيث الحكومة أيضًا[1].

■■■

(١) السياسة، عدد ٢٠ سبتمبر.

البـــاب العاشر



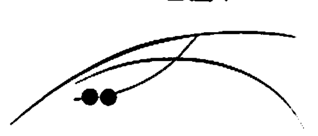
■ أنباء شهر أكتوبر

■■

قدمنا للقارئ أن البرلمان أنهى أعماله فى مساء اليوم العشرين من الشهر الماضى وقد أجهد هذا العمل المتواصل الحكومة والنواب، وكان الصيف بحرارته عاملاً من عوامل إنهاك القوى، لهذا كنت ترى الدوائر السياسية وغيرها فى شبه خمول، ولم تقع فى أثناء هذا الشهر مثارات عنيفة ولا تجاذب قوى، يدفعنا إلى تحرير حوادثه وتحليل عوامله وكل الذى كان سنعرضه للقارئ عرضًا واضحًا على عادتنا، حتى إذا أهلَّ العام البرلمانى. وعاد النشاط السياسى والنهوض والإصلاح وما إليه عدنا إلى أسلوبنا التحليلى كعهد القارئ بنا، على أننا عقبنا على حوادث هذا الشهر ـ على قلتها وعدم تنوعها ـ بما تستحقه من التعليق.

الفصل الأول

الحالة العامة



أخذت الحكومة أثناء العطلة البرلمانية تعمل على أداء واجباتها المحتومة بسكون وراحة بال، ومن حق الحكومة أن تمنح نفسها شيئًا من الراحة بعد القلق والعناء اللذين يساورانها حين وجود البرلمان منعقدًا يناقشها الحساب فيما بدر منها من تصرف فى حال من الأحوال. أو حادث من الحوادث ويجادلها فى الأساليب التى تختارها للعمل. فهو يوجب عليها أن تكون دائمًا مستعدة للمحادثة فى كل أمر يراه محلاً للسؤال، وهى من جهتها لا تطمئن لعواقب احتكاكها الاحتكاك الدستورى إلا متى اطمأنت على سياستها التى تتحمل بموجبها المسئولية الملقاة على عاتقها، فإذا تم لها ذلك غدت إذ ذاك راجية عن حالتها وأصبح فى مقدورها أن تحكم البلاد حكمًا عادلاً جامعًا لكل مظاهر القوة والحزم نافذًا فى الجميع لا تخشى فيه لومة لائم مهما كان كبيرًا.

وإلى مثل هذه الثقة من البرلمان تحتاج بالأخص الوزارات الائتلافية التى منها وزارة عدلى يكن باشا القائمة الآن فى مناصب الحكم والتى تعد الأولى من نوعها فى حياة مصر، الدستورية، فقد نالت هذه الوزارة ثقة البرلمان التالية رغمًا مما حصل خلال الدورة التشريعية الماضية من المشادة فى بعض مسائل تنازع فيها مجلس النواب والحكومة فى نقطة تتعلق باختصاص كل منهما فى هاتيك المسائل.

وقد كان التضامن أثناء ذلك باديًا بين الوزراء، وهذا لا يمنع من الجهر أن منبع تلك الثقة ومحور ذلك التضامن هو سعد زغلول باشا الذى يمثل الأكثرية البرلمانية وزعامة الشعب القومية.

حديث الأمة الوزارية:

وكأن هذه الحالة، التى هى نتيجة ائتلاف الأحزاب، لم تَرُقْ فى أعين المعارضين وهم نفر قليل، فراحت صحيفة الاتحاد، التى تنطق بلسانهم، تشيع الإشاعات وتنقل الروايات بوجود خلاف بين أعضاء الوزارة بل أزمة وزارية لا تلبث أن تذهب بريح ذلك الائتلاف إذ إنها تدخل تعديلاً فى تشكيل الوزارة على الأقل وهذه التقولات، وإن لم تُجْدِ المعارضين نفعًا، إلا أنها قد تخلق فى الأذهان جوًا مترددًا، إن لم يكن متلبدًا ببعض الغيوم التى تقبض النفوس والذى يلفت النظر فى هذا الموضوع أن التخرصات السياسية على أنواعها تصادف دائمًا مرعًى خصيبًا فى بلد تنتابه المنازعات الداخلية الخطرة كمصر.

ولذلك وجدنا كبريات الجرائد المصرية تذكر الإشاعات التى نحن بصددها وتعلق عليها بأقوال ضافية، مع أنها تقرر أن ليس فى البلد أزمة وزارية ولا أى خلاف بين أعضاء الوزارة. أفلا يحق بعد هذا الاهتمام من تلك الجرائد ومن أرباب العلاقة أن تختلس المعارضة أية فرصة لترويج الإشاعات المزورة وقد يحل وقت من الأوقات أو مناسبة من المناسبات تقوم بها مثل هذه الإشاعات بعمل يؤثر فى أحوال البلد؛ ولهذا كان من اللياقة السياسية أن لا تعمد الأقلام المسئولة للإفاضة فى التعليق على تلك الإشاعات إلا بما يكذبها تكذيبًا فقط.

وأما الأزمة الوزارية التى دارت حولها تلك الإشاعات حسبما جاء فى جريدة الاتحاد فلها أسباب، أهمها ما عمد إليه معالى عثمان محرم بك وزير الأشغال أيضًا فى مسألة صالح عنان باشا وكيل الوزارة الذى سلك سلوكًا كان أقوى دعامة يرتكن عليها هو الدس والتدبير الخفى حتى يتخلص منه؛ حتى خرج صالح باشا عنان من وظيفته ضحية هذا الدس وذاك التدبير.

وسبب ثان ـ هو سماح هذا الوزير أيضًا لسعد باشا بالباخرة (دندرة) ليذهب بها إلى مسجده وصيف فى رحلة نيلية مخالفًا بذلك القوانين المرعية. ثم قالت الجريدة:

وقد يقال وكيف لم تنته الأزمة بتعديل فى الوزارة كما يحدث فى مثل هذه الأزمات انتظامًا للأحوال العامة! والجواب على ذلك هو أن المعروف أن الإنكليز من جانب وعدلى يكن باشا من جانب آخر لا يريدون حدوث هذه الأزمة قبل عودة المندوب السامى البريطانى من إجازته الصيفية، لذلك بادر محمد محمود باشا وزير المواصلات والذى كان سببًا فى هذا الائتلاف وغادر الإسكندرية إلى مسجد وصيف وهنالك تلافى العاصفة التى ربما كانت تهب من هذا الجانب فتؤجج نار الخلاف فلا يستطيعون إطفاءها فيما بعد.

ثم أتت على ذكر سبب آخر لحدوث الأزمة وهو كما قالت المشادة التى تجددت مرة أخرى فى مسألة الدكتور طه حسين، فرئيس الوزارة وبعض الوزراء يرى عدم محاكمته والسعديون يأبون إلا محاكمته ومع أن المسألة فى يد النيابة وهى حرة فى رأيها ولكن الخلاف المستحكم بين الوزراء يقيم من لا شىء شيئًا. وتكون النتيجة إحداث الأزمة(1).

وقد كذبت هذه الأسباب برمتها كل الجرائد ذوات العلاقة بالوزارة، فقالت السياسة فى هذا الصدد: أرأيت كيف تحاول هذه الصحيفة أن تتقن كذبها بتنويع صوره. ثم باستخدام الظروف البريئة ثم بإبهام الأخبار ما سيكون بعد، وهى فى كل ذلك تزعم أنها تتمنى انتهاء هذا الخلاف لمصلحة البلاد. وهذا الثمن وحده دليل الكذب والافتراء وهى تحسبه براعة فى تثبيت الخبر فى رءوس القارئين.

ثم أكدت السياسة ذلك بقولها: إن مركز الوزارة ثابت متين وليس هناك ما يدعو إلى زعزعته أو إثارة الخلاف بين بعض الوزراء وبعض وأى خلاف يمكن أن ينشأ فى هذا الوقت، البرلمان فى عطلته الصيفية والوزراء جميعًا يعملون على

---

(1) الاتحاد فى ١٤ أكتوبر.

تنفيذ ما أبدى البرلمان من رغبات وما أصدر من قرارات وعدت الحكومة بتنفيذها. أى خلاف إذًا يمكن أن يحدث بين رئيس الوزارة ووزير الأشغال(١).

وقد تحادث مندوب السياسة مع دولة سعد باشا فى مصيفه فى مسجد وصيف فى جملة شئون، ولما انتقل الكلام إلى حديث الأزمة الوزارية ضحك سعد زغلول باشا هازئًا بالذين اختلقوا هذا الحديث المفترى. وعجب كيف يكون فى الناس من يجرؤ على اختلاق مثل هذا الحديث وإحاطته بروايات لا تقف عند حد من الكذب والافتراء(٢).

ولكن الإشاعات عن الأزمة الوزارية لم تحصر فيما عرضنا له، بل تجاوزته إلى مسألة أخرى رددت صداها فى أواخر شهر أكتوبر جريدتا «البورص أجبسيين والإجبسيان مايل»، حيث ذكرتا أن أزمة القطن على حدتها ازدادت تعقدًا بأزمة وزارية حادة إذ يشاع أن اختلافًا خطيرًا فى الآراء قام بين الوزراء الوفديين ورئيس الوزارة وزملائهم الآخرين بسبب عدم تدخل الحكومة فى سوق القطن مشترية.

ويرى هؤلاء الوزراء وعلى رأسهم فتح الله بركات باشا أن قرض أربعة ملايين من الجنيهات الذى يراعى تقسيمه بين المزارعين ليس إلا مُسكّنًا ويلحون إلحاحًا شديدًا جدًا فى أن تتبع الوزارة ما أشارت به النقابة الزراعية المصرية العامة. وقد رفض عدلى باشا وزملاؤه من غير السعديين هذا الأمر فنشأ النزاع الذى يخشى أن يثير استقالة الوزارة.

وقد رأت جريدة الأهرام أن تنتهز فرصة وجود حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوزارة بالعاصمة لتسأله عن صحة ما ذكرته هاتان الصحيفتان، فتفضل دولته وصرح لمندوبها أن هذه الإشاعة لا نصيب لها من الصحة مطلقًا.

---

(١) السياسة فى ١٠ أكتوبر.
(٢) السياسة فى ١٢ أكتوبر.

مشاكلنا الخارجية سهلة هيّنة؟ ومسألة الاستقلال واحتفاظ إنكلترا بمقوماته وأركانه يمكن التغلب عليها! أما دسائس صغار الأحلام فهذه المصيبة الكبرى والعقبة التى لا تذلل!! وإذا سمعت رجلاً يختلق شيئًا عامًا غامضًا اسمه «دسائس» داخلية يعييه أن يعينها أو يبينها، ويقول إن الذين يشتغلون بها «صغار الأحلام» ثم رأيته يضع هذه المشكلة المختلقة التى يوجدها «صغار الأحلام» فى كفة ترجح على الكفة التى يضع فيها مشكلة استقلال البلاد وسائر ما يواجهها من المصاعب الخارجية الأخرى، نقول إذا رأيته يفعل ذلك أفلا تكون معذورًا إذا أعددت هذا منه إعلانًا قاطعًا بالعدول عن العمل لاستقلال البلاد أو مواجهة الإنكليز أو الاحتكام بهم أو منازعتهم فى شىء ما؟؟ ثم أليس هذا تصريحًا بأن مهمة الوفد قد انتهت فى نظره بالرغم من تمسكه باسمه؟؟[1].

اتهام المعارضة سعداً بالدكتاتورية:

ولا تثريب الآن علينا إذا نحن أضفنا إلى جانب هذا الانتقاد، انتقادًا آخر للجريدة المذكورة كتبته فى مقال فنّدت فيه موقف سعد باشا من الحكومة الحاضرة الذى عبرت عنه بالدكتاتورية السعدية داخل البرلمان وخارجه، قررت فيه هذه الصحيفة أن سعد باشا الآن هو المسئول عن الفساد العام الذى تغلغل إلى كل ركن وزاوية فى حياة البلاد. وهو المسئول إذا أصاب البلاد غدًا سوء، فقد نجح سعد باشا فى إثبات أمر ثبوته نكبة على البلاد فى حاضرها ومستقبلها، ذلك أن قدم دليلاً ماديًا محسوسًا - وإن كان قد جاء به من طريق الإرهاب والدجل - على أن الأمة غير أهل للدستور ولحكم نفسها بنفسها ولا تحسن الانتفاع بما فى أيديها من الحقوق، وأنها تأخذ هذه الحقوق لتتزل عنها لمن يحتال عليها بمثل هذه الوسائل. ولا يخفى أن الاستقلال للأمة لا لسعد باشا وأن الدستور لأبناء البلاد ليشتركوا فى احتمال مسئولية الحكم بأوسع نصيب لا ليتخذه هذا الباشا سلمًا لدكتاتورية منقطعة المثيل فإذا جر هذا الحال سوءًا لا قدر الله فالتبعية لا تلزم إلا هذا الرجل الذى نكبت به البلاد.

---

(١) الاتحاد فى ١٢ أكتوبر.

وقد يكون هذا الحكم على سعد باشا غير عادل ولكنًا رأينا إثباته لنحيط بجميع ما يقع من انتقادات كعادتنا من جانب المعارضة، ولنزيل ما فيه من أغراض وشوائب سياسية تشوه وجه الحقيقة حتى إذا عثرنا بعد ذلك على شيء يصح عنه تكلمنا به وإلا نبذناه نبذ النواة.

حديث سعد باشا عن السياسة الداخلية:

وعلى ذكر هذه الإشاعات نريد أن ننقل هنا العبارة التى فاه بها دولة سعد باشا أثناء حديثه مع مندوب «السياسة» التى أشرنا إليه آنفًا، والتى ترسم لنا صورة موجزة عما يداخله من الأفكار فى سياسة البلد، وتلك العبارة هى:

إننا لا نخشى على البلاد من المشاكل الخارجية، فالمشاكل الخارجية مهما عظمت يمكن التغلب عليها مادامت الأمة كتلة واحدة تعمل بقلب واحد، إنما الذى يخشى منه والذى نرجو الله أن يقى البلد شره هو الدسائس الداخلية التى نشرها قوم من صغار الأحلام الذين لا يفهمون معنى للوطنية وللدستور إلا أن تكون الوطنية وأن يكون الدستور آلتين لما يشتهون من عبث. ولكن الأمة قد تنبهت إلى واجبها الذى يحتم عليها التضامن لتحقق غايتها السامية فهى لن تفرط فى هذا التضامن ولن تمكن الأيدى اللاعبة من العبث به وسيكون الدور البرلمانى المقبل دليلاً قاطعًا على رغبة الأمة الصادقة وتصميمها الحازم على السير إلى الأمام غير مترددة ولا وجلة.

وقد علقت جريدة «الاتحاد» على هذا البيان بالنقد الآتى الذى نثبته بدون تعليق. قالت: ليس فى مصر من يجهل أن المشكلة الكبرى هى مسألة علاقة مصر بإنكلترا وتحقيق استقلالنا وصدع القيود التى تحيطنا بها التحفظات الأربعة المشهورة، فإذا كانت مشاكلنا الخارجية كلها وفى جملتها هذه المسألة الكبرى لا يخشى منها ولا هى بالتى نعد شيئًا يستحق العناية لأنها مهما عظمت يمكن التغلب عليها فماذا بقى أيها الرئيس المحبوب أليس هذا كلام رجل يعلن بأصرح ما يستطيع الانصراف عن السعى فى سبيل الاستقلال وأن

القصة التى نشرت لا تقوم على أساس وأنه ليس هناك أى خلاف بين الوزراء[1].

بين جلالة الملك وسعد باشا:

وقد حل عيد جلوس حضرة صاحب الجلالة الملك على العرش. وكانت بعض النوادى تردد أن العلائق بين زغلول باشا والسراى ليست على ما ينبغى؛ ولكن الزعيم بادر بإرسال هذه البرقية من مسجد وصيف يعلن بها ولاءه وتهانيه. وقد ورد عليه الرد مذيلاً بالإمضاء الملكى. وهذا نص البرقيتين:

حضرة صاحب المعالى كبير الأمناء بسراى رأس التين.

يمنعنى ضعف صحتى من الحضور للتشريف بتقديم فروض التهانى بهذا العيد السعيد، فأرجو عرضها على المسامع الشريفة مع عبارات الولاء الصادق والدعاء لجلالته بالعز الصاعد ولأنجاله الأعزاء بالإقبال الدائم.

سعد زغلول

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس النواب بمسجد وصيف.

نشكر لكم رقيق تهنئتكم وأجمل تمنياتكم وحسن دعواتكم ويسرنا أنها صادرة عن قلب يحمل إخلاصًا لنا وولاءً صادقًا لسُدَّتنا.

فؤاد[1]

بددت هاتان البرقيتان السحب قليلاً؛ ولكن صحيفة الاتحاد ذهبت تتهم سعدًا بخشونة الذوق وجفاف الطبع وتزعم أنه متمارض لا مريض[2].

زيارة جلالة الملك للدرّاعتين الإنكليزيتين فى ميناء الإسكندرية:

ومما يجب أن يعرض له قبل أن نختم كلمتنا عن الأحوال الداخلية، أنه قد تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم بعد ظهر يوم ٢١ أكتوبر بزيارة

---

(١) الأهرام فى ٢٣ أكتوبر.

(٢) كوكب الشرق فى ١٢ أكتوبر.

(٣) الاتحاد فى ٢١ أكتوبر.

الدراعة وار سبيت الراسية فى ميناء الإسكندرية وتناول طعام الغداء على مائدة الأميرال، وقد زُينت هذه الدراعة وشقيقتها «رويال اك» بالرايات واشتركت كلتاهما بتأدية التحية لجلالة الضيف المعظم فأطلقتا ٢١ مدفعًا. وقد حضر هذه المائدة الفاخرة حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوزراء وجناب المستر نيفل هندرسون المندوب السامى بالنيابة. وسعادة محافظ الإسكندرية، وكان استقبال الملك وتوديعه بالغًا منتهى الرونق وقد عاد جلالته إلى رأس التين الساعة الثانية والدقيقة ١٥.

أما الدراعتان فقد أبحرتا فى منتصف الساعة السادسة عائدتين إلى مالطة.

ثروت باشا فى لندن:

ذكرنا ضمن أخبار شهر سبتمبر الماضى خبر سفر ثروت باشا إلى بلاد الإنكليز وضمَّناه الملاحظات السياسية التى نشرتها الصحف المصرية والإنكليزية حول الغرض من الزيارة، ويقتضى طبعًا أن نصل الآن المعلومات السابقة بالمعلومات اللاحقة إتمامًا لهذا البحث وتوصلاً إلى نتائجه الحاصلة فنقول: وصل صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا ظهر ١١ أكتوبر فى طيارة قادمًا من باريس، وقد نزل دولته فى فندق كلاريدج وتناول الغداء بمجرد وصوله. ثم أخذ فى أداء الزيارات، ومنها زيارة بكنجهام (قصر الملك) حيث قيد اسمه فى سجل التشريفات(١).

وفى الساعة الخامسة من يوم ١٢ منه زارد اللورد لويد زيارة طويلة باحثه فيها مباحثة ودية(٢).

وحظى دولته بمقابلة جلالة الملك چورج الخامس فى الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٣ منه فى قصر بوكنهام، وفى الساعة الخامسة بعد ظهر ذلك

---

(١) تلغرافات الأهرام، عدد ١٢ أكتوبر.
(٢) تلغرافات الأهرام، عدد ١٣ منه.

اليوم ذهب إلى وزارة الخارجية البريطانية وقابل السير أوستين تشمبرلن وزير الخارجية مقابلة دامت نحو ساعة من الزمن.

وظهـرت على ثروت باشـا دلائل السـرور العظيم من المقـابلتـين. ومما زاده سرورًا أنه طلب مساء ١٢ منه مقابلة جلالة الملك، فرد جلالته فى الحال بقبول الزيارة على الرغم من المواعيد العديدة المرتبط بها بسبب عزمه على السفر غدًا إلى ساندنهام.

وقدم سيداروس بك ثروت باشا إلى المقام الملكى ثم انسحب. وحادث جلالة الملك ثروت باشا ربع ساعة، وقد أظهر ثروت باشا إعجابه من إتقان جلالته للغة الفرنسية ومن بساطته المتناهية رقة ولطفًا وكياسته الفائقة.

وأُعجب ثروت باشا أيضًا بالسير أوستين تشمبرلن وإتقانه العظيم للغة الفرنسوية، وفارقه مقتنعًا بأن هذه الفرصة التى سمحت له بالاتصال لأول مرة بجلالة الملك وبأحد كبراء رجال السياسة الدولية الأوروبية هى اختبار لابد من أن يستفيد منه وزير الخارجية المصرية فى المستقبل.

وعند انتهاء المقابلة دعا السر أوستين تشمبرلن ثروت باشا لتناول الغداء معه غدًا(١). وقد حضر ثروت باشا حفلة الاستقبال التى أقامها له النادى المصرى بلندن فى ١٦ منه، وقد رد دولته على الخطب التى أُلقيت فأعرب عن سروره العظيم بحضور هذا الاحتفال الذى شعر فيه أنه موجود فى مصر. وأهم فقرة وردت فى خطبته إشارته إلى الوزارة المصرية الحالية وتأكيده للحاضرين أن الاتحاد الحالى بين الأحزاب ليس اتحادًا وقتيًا بل دائمًا؛ فأثارت هذه الجملة تصفيقًا شديدًا.

وانتهت الحفلة بالهتاف لجلالة الملك فؤاد ولثروت باشا ولزغلول باشا.

وقد أدب ثروت باشا مأدبة ظهر يوم ١٨ منه إكرامًا للسر أوستين تشمبرلن حضرها كبراء الإنكليز، ومن ضمنهم اللورد أللنبى واللورد كرومر واللورد لويد.

---

(١) الأهرام، عدد ١٤ أكتوبر.

وكان جو المأدبة جو ولاء وصفاء وأُنس ولم تُلْقَ فيها أية خطبة؛ ولكن ثروت باشا شرب نخب جلالة الملك چورج. وشرب السر أوستين تشمبرلن نخب جلالة الملك فؤاد(١).

وفى صباح ١٩ أكتوبر ذهب ثروت باشا إلى قصر بوكنهام وقيد اسمه فى سجل التشريفات مودعًا، وودع كبير الأمناء وكبراء موظفى الخارجية وترك بطاقته لمستر بلدوين رئيس الوزارة ولمستر تشرشل وزير المالية(٢).

وغادر ثروت باشا لندن صباح يوم ٢٠ منه وودعه على المحطة مستر سلبى، أحد كبراء موظفى وزارة الخارجية البريطانية بالنيابة عن السير أوستين تشمبرلن وممثل لشركة الطرق الجوية فى الإمبراطورية ورجال المفوضية المصرية ووفد من النادى المصرى.

وقد سأله مراسل الأهرام الخاص فى لندن عن التأثير العام الذى تركته هذه الزيارة فى نفسه، ومما قاله فى جوابه: إننى ممتن كل الامتنان بنوع خاص للحفاوة الفائقة التى قابلنى بها رجال البنوك والصناعات الذين أسعدنى الحظ بمقابلتهم. أما من الوجهة العامة فإننى أود من صميم القلب أن أرى أبناء وطنى يترددون على لندن أكثر ممن ترددوا عليها حتى الآن فإننا إذا صرفنا النظر عن مصالح مصر السياسية والاقتصادية التى لا يمكن إلا أن تستفيد من هذا الاتصال المتوالى بين الشعبين فأنا واثق بأن الاتصال وحده مدرسة يستقى المرء منها أفضل المعلومات عن رجال السياسة والمال فى مصر.

أما فى شأن الغرض الرئيسى من زيارتى فإننى أرجوك بكل إخلاص أن تعتقد أننى لم أجئ إلى هنا مكلفًا إجراء أية مفاوضة بل أردت أن أستفيد من وجودى فى فرنسا لكى أزور سفوختينا فى لندن. وقد جئت إلى فرنسا مع زوجتى لأنها اضطرت إلى القدوم إليها للمعالجة(٣).

---

(١) تلغرافات الأهرام، عدد ١٩ أكتوبر.
(٢) تلغرافات الأهرام، عدد ٢٠ أكتوبر.
(٣) تلغرافات الأهرام، عدد ٢١ أكتوبر.

وقد نشرت جريدة أفريكان ورلد مقالاً لمُكاتب تكلم فيه عن رغبة ثروت باشا فى أن يرى المصريين يكثرون من التردد على إنكلترا ثم قال: «إذا كان لا بد للمسألة المصرية من أن تُحل فهى ستحل فى لندن لا فى غيرها. فإذا لم يكن للندن سوى هذا الشأن فى المسألة المصرية فهى جديرة بالعناية والاهتمام.

ويظهر أن ثروت باشا فى مقدمة المصريين الذين أدركوا أهمية العامل الشخصى فى الشئون السياسية والشئون التجارية. ولعل كثيرًا من الآراء السيئة التى رسخت فى الأذهان عن زغلول باشا كان سببها أنه لا يكاد أحد يعرفه شخصيًا فى إنكلترا سوى عدد قليل من نواب حزب العمال وقليلين من الإنكليز الذين كانوا موظفين وليس لهم نفوذ يؤيده فى إنكلترا.

لقد أضاعت مصر من قبل كثيرًا من الوقت والمال فى باريس وروما ولكن المصريين المفكرين بدءُوا يدركون فى النهاية أنهم لا يستطيعون فى الأوقات الحرجة أن يتكلوا على النفوذ الفرنسوى أو على النفوذ الإيطالى وأنهم يجب أن يساوموا على قضيتهم فى إنكلترا وحدها. لأن المصالح الفرنسوية والإيطالية فى الشرق القريب مرتبطة بالمصالح البريطانية ارتباطًا وثيقًا يتعذر عنده أن ترجو مصر أية مساعدة حقيقية من البلدان اللاتينية(1).

تعليقات صحف مصر على الزيارة:

لا يسعنا بعد أن أثبتنا هذه الملاحظات الصادرة من الجرائد الإنكليزية إلا أن نأتى على ما جاء فى الصحف المحلية، وهذه بوجه عام تحمل شيئًا كثيرًا من التفاؤل فى مصير العلاقات بين مصر وبريطانيا.

قالت جريدة السياسة فى هذا الصدد: إننا لنغتبط حقًا بما يصادف ثروت باشا من حسن اللقاء وعظيم العناية ونحن نعرف كما كتبنا قبل اليوم أن الكثير من المشاكل المعقدة يُحل بين السياسيين خلال حديث خاص وأثناء مقابلات فردية.

---

(1) تلغرافات الأهرام، عدد ١٤ أكتوبر.

نعم أن صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا لم يقصد إلى لندن قصد المفاوضة أو قصد العرض لمسائل معلقة بين مصر وإنكلترا؛ لكن ذهابه إلى عاصمة الإنكليز ولاسيما فى الوقت الذى ينعقد فيه مؤتمر الإمبراطورية البريطانية التى يظهر بعض أجزائها تشبثًا بالنسبة للمسألة المصرية أكثر من تشبث وزارة الخارجية البريطانية نفسها، نقول إن ذهاب ثروت باشا فى هذا الوقت وتلك الظروف يساعد كثيرًا على تبديد شىء من السحب التى تكون ملبدة بها سماء العلاقات بين الدولتين وتساعد كثيرًا على تهيئة الجو الذى قلنا قبل اليوم بضرورة وجوده قبل أن تعرض الأمور بصفة رسمية. وهو جو الإحساس المتبادل بالرغبة الصادقة فى التفاهم وبالإخلاص فى نية الوصول إلى حل حاسم دائم يطمئن إليه الطرفان. هذا ما قالته السياسة وقد اعتبرت الحفاوة التى لقيها ثروت باشا من رجالات إنكلترا ترحيبًا موجهًا إلى مصر فى شخصه، وعدتها الجرائد الوفدية تكريمًا للدستور المصرى[1].

ولكن صحيفة الاتحاد نسبت تلك الحفاوة بالزخص إلى شخص ثروت باشا وقالت فى هذه النقطة: وما كان نجاح ثروت باشا إلا نجاحًا شخصيًا محضًا. ولقد كان الدستور نافذًا والبرلمان قائمًا وسعد باشا على رأس وزارة ثم سافر إلى أوروبا بعد أن اعتدى مخبول على حياته فكان أحسن ما لقيه أن قابله رئيس وزارة العمال الإنكليزية التى كان قبلها فى نظر دولته - ملقًا منه ومداهنة - من علامات إذن الله بنجاح القضية المصرية، فى غرفة النوم وبملابس النوم؟؟ فلماذا لم يكرموا الدستور فى شخص دولته يومئذ وهم لم يعبئُوا شيئًا برياسته المحبوبة وزعامته الجليلة ورمز الأمانى وعنوان الاستقلال التام؟؟ ثم قالت فى خاتمة المقال الذى خصصته للنظر فى مقام ثروت باشا بلندن ومقام سعد باشا فى مصر: ولقد كان سعد باشا رئيسًا للوزارة وكان توليه الوزارة اعترافًا عمليًا منه بهذا التصريح (تصريح ٢٨ فبراير) حتى أيام كان يملأ الدنيا صياحًا بالنقد على هذا التصريح وبالتشهير بثروت باشا ووصفه بأنه آلة فى يد المستعمرين، غير

(١) السياسة، عدد ١٥ اكتوبر.

أنه مع ذلك لم يوفق فى رحلة إلى لندن لأن للعامل الشخصى أثرًا لا شك فيه فى النجاح والفشل.

قد يُقال لكن ثروت باشا يمثل فكرة الائتلاف من ناحية أخرى، فنقول إن هذا كلام فارغ لأن الائتلاف لا ينطوى على فكرة أو غرض وهو لا أكثر ولا أقل من حيلة لمعالجة نتيجة الانتخابات التى جاءت بأكثرية سعدية على غير هوى الإنكليز، وغير معقول أن يتولى ثروت باشا الدفاع عن سعد باشا أو سياسته فى لندن وأن يلقى بسياسته هو إلى الريح! ومتى كان لسعد باشا سياسة؟ بل متى كان له غرض غير إشباع مطامعه الشخصية وارضاء شهواته الذاتية؟؟[1].

وقالت جريدة لاريفورم معبرة عن رأيها فى سفر ثروت باشا إلى إنكلترا ما تعريبه: من البدهى أن ثروت باشا كُلف من حكومته أن يجس نبض السياسة البريطانية الحالية، فهل تُرى عدلت وزارة الخارجية البريطانية موقفها إزاء مصر منذ الانتخابات وتاليف الوزارة العدلية واجتماع البرلمان المصرى؟

من المحقق أن المقابلة التى قوبل بها الوزير المصرى فى لندن دلت على أن وزارة الخارجية البريطانية لم تغير شيئًا من وجهة نظرها. ولما كان البرلمان مؤلفًا من أغلبية ساحقة من أعوان زغلول باشا فإن الحكومة البريطانية لم تأبه لذلك. إن الأمة المصرية حرة فى أن تنتخب نوابها بمحض إرادتها وأن الوزارة المصرية التى يؤيدها زغلول باشا لم تعدل موقف دار المندوب السامى فى مصر. والنقط المحتفظ بها وحدها تبين معنى السياسة الإنكليزية فى مصر[2].

وبهذه المناسبة عرضت الأهرام للامتيازات التى للأجانب فى مصر وتمنت أن يكون البحث قد دار على هذه المسألة أيضًا، وقالت إنها لا تظن أن خطة اللورد لويد تخالف ذلك أو تناقضه بل قد يكون الأمر على نقيض ذلك أى الميل إلى تخفيف أعباء الامتيازات الأجنبية، وقد يكون ذلك من سياسة إنكلترا التقليدية

---

(١) الأهرام، عدد ١٩ أكتوبر.

(٢) كوكب الشرق، عدد ١٨ أكتوبر.

من عهد كرومر إلى اليوم لولا أن العيب فيه كل العيب أن الإنكليز يريدون أن يأخذوا مما بيد الدول من الامتيازات لأنفسهم لا لمصر ومصر تريد من الدول أن تتنازل عن امتيازاتها، فإذا تحول الإنكليز عن مذهبهم ولهم مستشار بالحقانية ودائرة خاصة بإدارة الأمن العام قربت مسافة الخلاف وزال الخلاف إذا خفت المطامع وزال المذهب السياسى القديم الذى وضعه روبرت ويلسون على آخر عهد إسماعيل باشا بأنه لا يصلح لحكم مصر غير الإنكليز[1].

هذا وإننا نريد أن نذيل هذا البحث ببعض آراء لزيور باشا رئيس الوزارة السابق عثرنا عليها فى حديث لمراسل البورص فى باريس مع دولته؛ لأن لها مساسًا بالتقاليد السياسية المصرية والمفاوضات أو شبه المفاوضات التى تقع بين مصر وبريطانيا من حين إلى حين. قال دولته: كنت أحسب أن زعماء الوفد سيبرهنون على أنهم من النضوج فى بعد نظرهم السياسى بحيث صاروا جديرين بقيادة البلاد إلى ما تطمح إليه من مصير وسيبرهنون على أنهم يفهمون معنى التضامن الذى يربطهم رضوا أو كرهوا بالحكومات المتعاقبة فى المسائل ذات المساس بالعلاقات الخارجية. إذ بدون هذا التضامن لن يكون استمرار فى السياسة الخارجية بل لن تكون سياسة خارجية إطلاقًا.

ألم نَرَ عندكم وفى ظروف لا تزال حديثة وزارة تستأنف لحسابها مفاوضات كانت سابقتها قد شرعت فيها. وقد كان كل أعضاء الوزارة التى تستأنف المفاوضات فى صفوف المعارضة وكانوا يطعنون على هذه المفاوضات طعنًا شديدًا. إلى أن قال:

وسيقول المستقبل من منا أدرك مصالح وعظمة البلاد أكثر من سواه وأنه هو يحزن لبلاده التى سيكون مستقبلها غير موطد مادام نظر زعمائها السياسيين لا يعلو إلى ما فوق الأحقاد الشخصية وأنه لا يمكن أن يقام شىء قومى ودائم على شهوات انتقام[2].

---

(١) الأهرام، عدد ١٦ أكتوبر.

(٢) السياسة، عدد ١٧ أكتوبر.

المسألة المصرية فى بعض الدوائر الإنكليزية

١ - عقد المؤتمر الإمبراطورى فى ٢٠ أكتوبر جلسته الثانية قبل الظهر فى مركز رياسة الوزارة البريطانية برياسة مستر بلدوين فتلا الرئيس جوابًا من جلالة الملك چورج على البرقية التى أرسلها المؤتمر أمس إلى جلالته. ثم شرع السير أوستن تشمبرلن فى إعطاء بيان صريح عن سياسة الإمبراطورية الخارجية وظل يلقى بيانه إلى انتهاء الجلسة فى الساعة الأولى بعد الظهر ولم يكن الوزير قد انتهى. وعاد المؤتمر إلى الاجتماع بعد الظهر فأكمل السر أوستن تشمبرلن بيانه وتلا اللورد لويد الذى كان قد دُعى دعوة خاصة لحضور هذه الجلسة فأعطى معلومات على الحالة فى مصر أكمل بها المعلومات التى ذكرها وزير الخارجية وكانت الجلستان سريتين[1].

٢ - وقد نشرت جريدة مستر جارديان رسالة من مُكاتبها فى لندن ذكر فيها أقوالاً لقلينى باشا هى على جانب من الأهمية كبير رأينا أن نلخصه كما يأتى:

ابتدأ المكاتب بالقول إن قلينى باشا يؤكد أن لسعد باشا مركزًا فى مصر أقوى من مركز غلادستون وأعظم منه تمثيلاً للأمة وأن الحياة الدستورية لن تستطيع أن تنسى زغلول باشا كما أنها لا تستطيع أن تنسى غلادستون، ثم أتى على عباراته المتعلقة بأعمال البرلمان الذى عقد برياسة زغلول باشا وقد أثنى عليها وجاء فى آخرها قوله: إننى لست من السعديين. وقد بذلت لجان الوفد نفوذها وتغلبت فى الانتخابات ولكننى لا أستطيع أن أتعامى عن الحقيقة الراهنة، وهى أنه يستحيل عقد أى اتفاق ترتبط به مصر بدون أن يساعد زغلول باشا فى ذلك، فالمصريون يتبعونه خطأ أو صوابًا كما يتبع المسلمون محمدًا والمسيحيون المسيح من بعض الوجوه[2].

---

(١) تلغرافات المقطم، عدد ٢١ أكتوبر.

(٢) تلغرافات الأهرام، عدد ٢ أكتوبر.

٣ ـ نشر المستر سيندر الذى كان عضوًا فى لجنة ملنر كتابًا جديدًا عن القضية المصرية وقد بحث فيه المسائل المصرية وعلاقة بريطانيا بمصر، ومما قاله بصدد هذه العلاقة أن وقوع المشكلات والعقد والاشتباك بين مصر وأوروبا أمر لا مندوحة عنه فمصر لا تستطيع أن يكون لها مقام سياسى وطنى إلا باتفاقها مع إنكلترا، وهو اتفاق يمكِّن بريطانيا العظمى من أن تكفل للدول العظمى ثبات مصر المالى واستتباب النظام وتوافر العدل فيها وتثبت لها أن لا خطر عليها.

وليست المسألة الآن مسألة اغتصاب بريطانيا لامتيازات من مصر؛ بل المسألة هى هل يستطيع المصريون أن يُكّرهوا بريطانيا على التنازل لهم عن أمور مطلوبة مادام البريطانيون فى السودان ولهم السيطرة على السياسة الخارجية وعندهم فى مصر القوة العسكرية اللازمة والموظفون.

إلى أن قال: ولا ريب أنيكون خيرًا للبريطانيين والمصريين إذا اعترف بهذه الأمور الجوهرية فى معاهدة ولكن إذا كان عقد المعاهدة مستحيلاً فخير الطرق التى يحسن سلوكها هى أن تبلغ الحكومة البريطانية مصر أنها غير مستعدة لإعادة فتح باب المناقشة والبحث(١).

وقد علقت جريدة البلاغ على هذه الآراء التى اعتبرتها مذهبًا جديدًا فى تحديد المسألة المصرية فقالت إن هذه لغة جديدة فى السياسة ولكن ما أصدقها وما أغربها فى آنٍ واحد، أما أنها صادقة فلأن الواقع أن القوم إنما يعتمدون على القوة دون سواها فى احتلال هذه البلاد والتعرض لشؤونها الخارجية والداخلية وكل شىء يحلو لهم أن يتعرضوا له لسبب وجيه أو لغير سبب معلوم. ولقد كانت لهم حجج يتذرعون بها أمام العالم كحجة الإصلاح والتبشير بدين المدنية وحماية المصريين من الأجانب إلى آخر هذه التكاليف الخيرية والمآثر الإنسانية. فأحسنوا الآن صنعًا إذ تركوا لغة البر والإحسان وحجج الأنبياء

(١) تلغرافات المقطم، عدد ٥ أكتوبر.

والكهان وخرجو لنا كماة غزاة يتكلمون بألسن السلاح ويرجعون إلى تلك الحجة الساذجة الوجيزة التى يفهمها كل إنسان بل كل حيوان. حجة المخلب والناب فى عهد الكهوف والآجام وحجة المدافع والأساطيل فى هذا العهد الطيب الكريم.

وأما أنها غريبة فإنما تظهر غرابتها حين تستعيرها لأمر من الأمور التى هوّل الإنجليز فى استنكارها وأقاموا العالم وأقعدوه باستهجانها، أو حين تنقلها إلى لسان الألمان ليسوّغوا بها تلك الأعمال التى تفنن الإنكليز فى تسوىء موضعها وتقبيح مغبّتها. أى حين تقول بلسان الألمان فى الحرب الأخيرة إن المسألة ليست مسألة اعتداء على البلچيك أو خرق لحرمة المعاهدات لكنها هى: هل يستطيع البلچيك أن يصدوا غاراتنا ويمنعوا احتلالنا ويحولوا بيننا وبين الزحف على أعدائنا. إلى أن قالت ردًا على رأى سپندر: إن إنكلترا بوضعها اليد على مصر تمنع من وقوع حرب دولية بسبب التنازع عليها إذا تركتها، لذا يكون بقاء الإنكليز فى مصر هو من باب التطلع والحسد واقتسام الغنائم وتناظر الطامعين والمستعمرين فمن من الأمم ترضى أن يظل النيل كله فى قبضة دولة واحدة تحتكر وحدها موارده وخيراته فى هذا الزمن الذى اشتد فيه التكالب على ثمرات الأرض والقطن منها على وجه الخصوص(١).

تصرفات وزارية

١ ـ أزمة القطن:

إذا كان القطن من أعز منابع الثروة فى مصر وأكبر العوامل المؤدية إلى رقيها ورفاهها العام؛ فإنه فى الوقت نفسه النقطة الحساسة فى اقتصاد قد تؤثر فيها المؤثرات المالية والسياسية بسرعة ولحد كبير، وقد تكون نتائج ذلك قليلة القابلية للمعالجة بالوسائل الحاضرة التى لدى المصريين.

إن محصول القطن الأمريكى هذا العام كان بالغًا حدًا كبيرًا جدًا عما يقدر له أن يكون. فوجود هذا القطن فى السوق التجارية قضى بنزول سعره إلى درجة

(١) البلاغ، عدد ٧ أكتوبر.

تأثر منها الفلاح المصرى والمحصول. هذا ما يقال عنه إنه السبب المباشر فى حصول أزمة القطن فى مصر كذلك وفى أمريكا نفسها، فضلاً عن أن هنالك مضاربات تجارية وأيضًا مقاصد سياسية على ما يدعى توجِّه قوتها إلى النيل من محصول القطن المصرى بتنزيل أسعاره إلى الدرجة التى تتفق مع ميولها وآمالها.

ذكرت السياسة فى عددها الصادر فى ١٥ أكتوبر أن هنالك مناورات يديرها جماعة النزول الذين ما كانوا يخشون سوى تدخل الحكومة الذى هو العامل الوحيد الذى يمكنه مقاومتهم ولذلك يعملون له حسابًا، فتهيبوه أثناء انعقاد البرلمان لعلمهم أنه إذا تدهورت الأسعار والبرلمان مجتمع فالمجلس يجبر الحكومة حتمًا على التدخل بجد؛ ولذلك تركوا السوق تجرى مع عوامل التحسين الطبيعية وهى رداءة المحصول وازدياد الطلب للتصدير فارتفعت الأسعار هنا رغم نزولها فى أمريكا واستمرت مرتفعة إلى أن انفض البرلمان. فأعادوا الكرَّة على السوق بالمبيع على المكشوف وهجموا على سوق الكنتراتات بقوتهم المالية، تلك الهجمة الشعواء التى رأيناها فى أواخر سبتمبر فدهوروا الأسعار سبعة ريالات فى الأسبوع وهذا من غير أن يستجد عامل واحد فى مركز القطن المصرى يبرر هذا النزول، فإن الواقع هو أن عوامل التحسين الطبيعية كانت كل يوم تزداد وضوحًا وقوة بما كان يتحقق يومًا عن يوم من رداءة المحصول الجديد وما كانت عليه سوق البضاعة الحاضرة من النشاط وازدياد الطلب للتصدير، حتى هبط المخزون إلى أقل مما كان عليه من سنة حينما كانت الأسعار تزيد عشرة ريالات عما هى عليه اليوم.

مع أن العوامل الاقتصادية كلها فى جانب ارتفاع أسعار القطن المصرى فالمحصول هذا العام أقل منه فى الموسم الماضى بحوالى عشرين فى المائة وهو أقل مما يلزم للاستهلاك، فإن القطن الذى تصدر فعلاً للاستهلاك فى الخارج فى الموسم الماضى بلغ حوالى السبعة ملايين والمائتى ألف قنطار.

أما محصول الموسم الحالى فمقدر بستة ملايين وثلاثة أرباع المليون فهو ينقص أربعمائة وخمسون ألف قنطار عما يلزم للاستهلاك. فهذا العامل وحده كان يكفى فى الظروف الطبيعية لرفع الأسعار إلى المستوى الذى كانت عليه فى سنة ١٩٢٤ أو سنة ١٩٢٥ لولا مناوزات جماعة النزول هنا وفى الخارج، ومقدرتهم المالية التى تمكّنهم من الضغط على سوق الكنتراتات حيث لا يوجد من يستطيع مقاومتهم سوى الحكومة.

هذا من جهة السوق، وأما من جهة الحكومة فإنها اضطرت إزاء هذه الأزمة أن تتدخل فى سوق القطن لرفع أسعاره بتسليف المزارعين على المحاصيل التى لديهم.

فقررت أن تخصص لذلك أربعة ملايين من الجنيهات واتخذت الوسائل اللازمة لإنجاز هذا الغرض. وقد اجتمع يوم ٢٣ أكتوبر المديرون بمكتب حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوزارة وحضرة صاحبَى المعالى محمد فتح الله باشا بركات وزير الزراعة ومرقص حنا باشا وزير المالية وجرى البحث فيما يعمل لتنفيذ قرار الإقراض الذى أصدرته الحكومة.

وأهم التعليمات المعطاة لحضرات المديرين أن تؤلف فى كل مديرية لجنة تحت رياسة المدير قوامها مفتش المالية ومفتش الزراعة وثلاثة من نواب المديرية؛ للإشراف على تنفيذ المشروع وحث الأهالى على الاستفادة من مساعدة الحكومة.

وقد صرح وزير المالية للمديرين بإنفاق ما يرون إنفاقه لاستئجار المخازن وتهيئة الأماكن لخزن القطن وما شاكل ذلك من التدابير اللازمة(١).

ثم إن الحكومة اتفقت مع اثنى عشر مصرفًا على عملية التسليف على القطن، وقد جاء فى الاتفاق المعقود بينها وبين الحكومة أن تحمل المصارف

---

(١) الأهرام، عدد ١٤ أكتوبر.

نفقات موظفيها الذين يعملون فى عملية التسليف وتحمل الحكومة نفقات من تقدمهم من موظفيها للعمل فيهما(١).

وقد استصدرت الحكومة أيضًا مرسومًا بمشروع قانون ينقص المساحة التى تُزرع قطنًا إلى الثلث لا عن السنة المقبلة وحدها بل عن كل من السنوات الثلاث ١٩٢٧ و١٩٢٨ و١٩٢٩، وقد قررت إرساله فورًا إلى الجمعية العمومية للمحكمة المختلطة حتى بعد الموافقة عليه يصبح ساريًا على المصريين والأجانب. وسيعرض المرسوم المذكور على البرلمان فى الأيام الأولى لدور الانعقاد ومتى أقره وصدر القانون به مضت الحكومة فى تنفيذه بكل دقة وحزم(٢).

وقد تناولت الجرائد المحلية من جهتها موضوع أزمة القطن وحضت أثناء معالجتها له أصحاب الأطيان على تنزيل أجور أطيانهم؛ تفريجًا للأزمة وتهوينًا لحال الفلاح المستأجر الذى أصبح فى ضيق من جرَّاء هبوط أسعار القطن. وكان سعد باشا زغلول أول من أقدم على هذا العمل الخيرى حيث جمع المستأجرين لأطيانه وسألهم عما يريحهم فى الأجرة، فأجابوا أن تخفيض أجرة الفدان ثلاثة جنيهات يكفى ويزيد. ولكن مكارم أخلاقه والمثل الأعلى الذى أراد أن يضربه للكبار والصغار أصحاب الأطيان حمله على أن يجيب أولئك المستأجرين بأنه تنازل عن ستة جنيهات من أجرة الفدان، فارتفعت بالدعاء أيدى آلاف الألوف مما وصل إليهم هذا الخبر فى الغربية والشرقية والدقهلية بل فى جميع أنحاء القطر، وهرعت الوفود إلى دولته فى مسجد وصيف لتردد الدعاء له مع الشكر والثناء(٣).

ثم إن أرباب الرأى وجدوا أن الحلول الوقتية التى تُتخذ لتفريج أزمات القطن المتوالية من سنوات معدودة ليس من شأنها أن تشفى اقتصاديات البلاد من هذه العلة، وأما الحل الدائم الصحيح فهو الإسراع فى إنشاء زراعات أخرى. أما

---

(١) السياسة، عدد ٢٧ أكتوبر.
(٢) الأهرام، عدد ٢٩ أكتوبر.
(٣) الأهرام، عدد ٣٠ أكتوبر.

المغازل، ونفعها لا شك فيه، فطريقة الانتفاع منها تكون تدريجيًا . وخير أساس يوضع لها هو الإكثار من إنشاء دروس صناعية للغزل والنسيج وجلب مختلف الآلات لها . وإقراض الأفراد والشركات لمساعدتهم على اقتناء مغازل آلية. وهذا فضلاً عما يمكن أن يؤدى إليه نفاذ مشروع التعاون الزراعى من النجاح.

وإنه من وسائل حل الأزمة أن تفكر الحكومة المصرية فى مفاوضة الحكومة الإنكليزية فى إمكان اعادة استخدام المصريين فى السودان وتمكينهم من استغلال أرضه على الأقل كما يباح ذلك للأجنبى اليونانى والإيطالى(١).

وكان من رأى الأمير محمد على أن تؤسس بنوك التعاون وبنوك الشعب وتعمم لتُعنى بصغار المُلاَّك والزراع والصناع والتجار ومن إليهم من أصحاب الحاجات الصغيرة، واقترح أيضًا أن توجد طريقة تمنع من تدخل الوسطاء بين المنتجين المصريين والغزَّالين الإنكليز وتكون سببًا فى حصول التفاهم بين الفريقين(٢).

وكتب كاتب مقالاً يعدد فيه فوائد الأزمة الحاضرة بعد مضارها، فقال فيما قال: وها هى الحكومة تبحث فى إصلاح نظام البورصة وتضع مشروع التعاون ولا تلبث أن تنفذه وتنظر فى فرض الرسوم الجمركية على أساس جديد ولعلها تغير النظام المالى بحيث يعتمد على الضرائب المباشرة فلا تقل إيرادات الحكومة بشكل مزعج إذا قلت الواردات كما هو الحاصل الآن فإذا تمت كل هذه المشروعات والأنظمة فى المستقبل القريب فإنها ستكون وليدة الأزمة الحاضرة وستؤرخ نشأتها بعامها.

ولكن للأزمة الحاضرة غير كل ذلك فوائد خلقية جليلة، أولها أنها تحث الشعب بجميع طبقاته على الاقتصاد وتعوده إياه فلا يندفع بعد ذلك فى طلب الكماليات كما فعل طول الزمان السابق ولا يكتفى بالمعيشة فى يوم غير مقدر حساب عنده. وقد ظهرت فائدة خلقية غير هذه ولما يمضِ سوى وقت قليل وذلك

---

(١) الأهرام، عدد ١٢ أكتوبر.

(٢) السياسة، عدد ٢٤ أكتوبر.

إذ تقدم بعض الممولين يدعون إخوانهم إلى الدخول فى سوق القطن ليشتروا ما قيمته مليون قنطار من العقود، وكان الجميع قبل ذلك يطلبون ذلك من الحكومة وحدها ولا يذكرون الاعتماد على النفس ووجوبه.

تلك فوائد الأزمة الحاضرة أو بعضها فلعلنا نجنيها جميعًا ونحرص عليها وأن مجرد التفكير فيها ليعزينا بالصبر على هذه الأزمة وبمواجهتها بقلوب ثابتة مطمئنة(١).

مسألة الحدود الغربية:

اجتمعت لجنة الحدود الغربية فى ٢٢ أكتوبر فى مكتب وزارة الحقانية فى بولكلى، واتفق المندوبون المصريون والمندوبون الإيطاليون على وضع الصيغة النهائية لاتفاق يشمل جميع المسائل التى جرى البحث فيها فى المفاوضات الماضية ما عدا مسألة السنوسيين التى استُثنيت برضاء الفريقين ليبحث فيها بحثًا سياسيًا فيما بعد. وقد فهمنا أن الحكومة الإيطالية وافقت على إعطاء مصر طريقين من السلوم إلى بئر الرملة، إحداهما من جهة البحر والأخرى من جهة البر ولم يعد لمصر ما تشكو منه من هذا القَبيل. ثم إن المسائل الأخرى كلها حُلت حلولاً تلائم مصلحة البلاد ولا سيما المسائل القضائية التى يدخل فيها حق محاكمة العربان فى منطقة الحدود فى محاكم الجهة التى يعتقلون فيها أو التى يتفق وجودهم فيها عند وقوع الحوادث الموجبة للمحاكمة. وهكذا تكون مشكلة الحدود قد انتهت من هذه الجهة بعد معارضات طويلة متعبة استمرت نحو خمسة شهور جاهد فيها مندوبونا جهادًا شديدًا، وكان لسعادة عبد الرحمن رضا باشا فضل كبير فى حل كثير من العقد فى المفاوضات الماضية(٢).

وقد روى المقطم عدد ١٤ أكتوبر أن حكومة إيطاليا استصدرت من ملك بريطانيا أمرًا بالعفو عن المجرمين السياسيين فى جهات برقة وجغبوب وأبلغ إلى

---

(١) البلاغ، عدد ٣١ أكتوبر.
(٢) الأهرام، عدد ٢٣ أكتوبر.

حكومتنا طبقًا لما تعهدت به روما فى الاتفاقية الأخيرة على أثر إلغاء المفوضية المصرية فى البلجيك.

أسف بعض الجرائد البلچيكية لإلغاء المفوضية المصرية فى البلچيك حسبما قرر البرلمان أثناء بحثه ميزانية الدولة. وعلم المقطم أنه لما عاد جناب المسيو دوج وزير البلچيك المفوض من إجازته إلى هذا القطر خاطب الحكومة المصرية فى أمر هذا الإلغاء وأعرب عن دهشة حكومته منه وأسفها على وقوعه، وقال إن القنصلية البلچيكية فى مصر رقيت إلى مفوضية بناء على طلب الحكومة المصرية وأن العلاقات التجارية بين مصر والبلچيك عظيمة وصلات المودة بين البلاطين الملكيين فيهما وثيقة، وأن فى البلچيك سفراء لسبع دول عظيمة وهذا وحده يدل على أنها ليست معدودة من الدول الثانوية لأن هذه لا يرسل إليها سفراء بل يوفد إليها وزراء مفوضون، وأن قرار الحكومة المصرية قوبل فى البلچيك بالدهشة والاستغراب كما قوبل إنشاء المفوضية المصرية فى بروكسل بالارتياح والإعجاب.

ثم قالت الجريدة: ولا نعلم ما سيكون لهذا الخطاب من الوقع فى دوائرنا الرسمية حتى الآن خصوصًا ووزير خارجيتنا لايزال فى أوروبا(١).

أخبار السودان

أُعلن رسميًا فى ٢٨ أكتوبر المرسوم الصادر فى ٢٤ أكتوبر بتعيين السير چون لورد ملفى حاكمًا عامًا للسودان، وهذه صورته:

نحن فؤاد الأول ملك مصر.

بناء على المادة الثالثة من الوفاق المعقود بين حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكومتنا بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٨٩٩ وبناء على ما عرضه علينا رئيس الوزارة وموافقته رأى المجلس، رسمنا بما هو آت.

---

(١) الأهرام، عدد ٢٤ أكتوبر.

مادة ١ ـ عُين السير چون لودر ملفى الحاكم العام لمقاطعة الحدود الشمالية الغربية الهندية سابقًا حاكمًا عامًا للسودان بدلاً من السير ج. أرشل المستقيل.

مادة ٢ ـ على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا[١].

جاء فى برقيات المقطم من لندن ملخص لمقال نشرته جريدة النير إيست بإمضاء السر مردخ ماكدونالد الذى كان مستشارًا لوزارة الأشغال المصرية ضمَّنها اقتراحات له عن الكيفية التى يجب أن تدير الحكومة السودان بها، وقال عنها إنه يحتمل أن ترضى البريطانيين والمصريين والسودانيين فاستحسنًا نقلها هنا. قال: إنه إذا استمر العمل فى إدارة السودان بواسطة حكومة مركزية للسودان كله إلى ما شاء الله فإن المتعلمين من أبناء السودان يحلون تدريجيًا محل الموظفين البريطانيين القابضين على زمام الأمر فيه فيستهدف ماء الرى فى مصر الخطر من جراء ما يبنى السودانيون من الخزانات وقناطر لحجز فى بلادهم.

قال: ولكن هذا الاحتمال ممكن اجتنابه إذا أنشأ البريطانيون الآن إدارات إقليمية منفصلة بعضها عن بعض فى السودان (لا مركزية) واستخدم الشبان السودانيون الذين يتعلمون ويتخرجون فى مدارس الخرطوم كل منهم فى ولايته الأصلية التى فيها مسقط رأسه برئاسة موظفين بريطانيين وأعيد إلى السودان الحكم الثنائى المصرى البريطانى للإشراف على هذه الحكومات الإقليمية تحت رئاسة حاكم عام بريطانى فتنال مصر بذلك نصيبها من الحكم الثنائى فى السودان فى المستقبل بشكل فعلى فإذا تخلت بريطانيا عن السودان كان لمصر فيه نواة نظام إشراف على أموره وحينئذ لا يخشى المصريون من اتحاد السودانيين عليهم[٢].

■ ■ ■

(١) الأهرام، عدد ٢٩ أكتوبر.
(١) الأهرام، عدد ٨ أكتوبر.

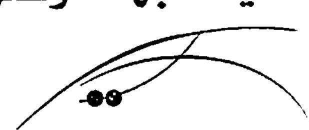
الباب الحادى عشر

■ أنباء شهر نوفمبر

■■

الفصل الأول

عيد الجهاد الوطنى



كانت للعرب أيام مشهورة تؤرخ بها قبل أن ينظم التاريخ على صورته المعروفة الآن. وإنما شهرت هذه الأيام وقائع حدثت فيها، ثم ها نحن أولاء بعد مُضىّ عشرات من القرون! نرى الأمم الغربية قد تلقت هذه العادة عن العرب وهذبتها فجعلت منها لا مبدأ تاريخ، لكن أيامًا تاريخية وأعيادًا قومية وطنية.

وها هى الأمم التى هبت تطالب حريتها جعلت من أيام نهضتها مواسم للحرية، تحييها بالذكرى المجيدة والتقديس العالى.

ولما كانت مصر، كدولة ذات مجد وعظمة قديمين، وشعب ذى مطامح وآمال، متأثرة للأمم الحية الناهضة، قد فتحت عيونها أول ما فتحتها عقب الهدنة التى تلت الحرب العامة الكبرى! وأوفدت من كرام زعمائها ثلاثة، هم سعد زغلول وعبد العزيز فهمى والمرحوم على شعراوى إلى الممثل البريطانى فى داره لمطالبته بتطبيق مبدأ «حق تقرير المصير» الذى جاء فى شروط الهدنة العامة والسماح لهم فى السفر لعرض القضية إلى آخر ما مر بك فى الأجزاء الأولى، وكان ذلك فى الثالث عشر من شهر نوفمبر سنة ١٩١٨.

ولما كانت هذه المقابلة هى القبس الأول فى النهضة الحديثة الذى أنار السبيل للشعب المصرى من الذل والإرهاق، فإنه لا يكاد يهلّ هذا الشهر حتى يخفق قلب مصر تحية له. وإجلالاً لقدره وحتى تتطلع الأنظار إلى يوم ١٣ منه وكأنه يحمل فى يمينه بشرى الحرية والاستقلال.

ولقد تعودنا، فى الأجزاء السابقة أن نذكر الحفلات المتعددة التى يقيمها الوفد من جانب والأحرار الدستوريون من جانب آخر لذكرى هذا اليوم ونعرض أمام أنظار القراء صورة واضحة لما قيل فيها، وكانت الشتائم ملء هذه الخطب والتصريحات، ذلك بما كان بين الحزبين من تنافس واختلاف.

أما فى هذا العام فقد حل نوفمبر والبلاد تتمتع باتحاد زعمائها. وائتلاف أحزابها. لهذا كانت الخطب، بصرف النظر عما فيها من ثناء متبادل، عبارة عن عرض واضح لقضية البلاد ولخطوات البرلمان المصرى نحو تحقيق هذه الغاية من جهة وإصلاح الشئون الداخلية من الجهة الأخرى.

حفلة ١٣ نوفمبر:

اليوم وقد دعا إليه الوفد المصرى فى سرادق فخم أُقيم بجوار بيت الأمة وحضره بعض الوزراء وكثير من العلماء وأعضاء مجلس الشيوخ والنواب والطلبة والهيئات المختلفة حتى لم يبق فى المكان موطئ لقدم.

فى بادءة الاحتفال اعتلى سعادة مصطفى النحاس باشا المنبر بين الهتاف والتصفيق فألقى كلمة الافتتاح، وقد نوّه فيها بعزم الأمة الأكيد على نيل استقلالها التام بفضل الائتلاف الوثيق الذى يؤكده ويدعمه الشعور الوطنى الصريح.

وعقبه فى الخطابة الأستاذ وليم مكرم عبيد، ووصل فى هذه الأثناء دولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء فجلس إلى يسار سعد باشا. وكلما أشير فى كلمة الوفد إلى الدستور والائتلاف، مال كل منهما إلى صاحبه ميلاً كان مبعث اطمئنان الجميع ودليلاً جديًا على عقد الخناصر واتحاد القوى. وما زالت هذه حال الزعيمين حتى انتهت كلمة الوفد، ثم لج المختفلون وأخذوا يصيحون داعين سعدًا إلى اعتلاء المنبر، فأجابهم دولته إلى ذلك وألقى الكلمة الآتية:

أيها السادة:

«يعز علىَّ أن أرى منبر الخطابة منصوبًا ولا أستطيع له رقيًا، وأن أجد مجال القول واسعًا ولا أملك لسانًا قويًا، وأن أشهد سامعين منصتين ولا أجد لى صوتًا

فتيًا، لقد أسمعكم الخطيبان قبلى ما كان يجيش به صدرى أن أقوله، وقد عبرا لكم أحسن تعبير عما كنتم تنتظرونه منى، ولولا ضعف ألمَّ بصحتى لكان قولهم قولى. اعذرونى: فإنى لا أستطيع أن آتى بما ترضونه منى ولكنى أقتصر فقط أن أشكر حضرتَى الخطيبين لا على ما فاها به من العبارات فيما يختص بالوطنية والوطنيين لأنكم كلكم فى ذلك سواء. ولكن على ما خصوا به شخصى، أشكرهما كل الشكر وأزيد عليه ما تركاه ولا ينبغى لى أن أنساه، وهو أن الفضل الذى نسب لى فى مثل هذا اليوم لم يكن لى وحدى، ولكن لى شركاء فيه، أحدهم توفى فأستمطر له سحائب الرحمة والرضوان وهو المرحوم على باشا شعراوى، فقد كان ثالث الثلاثة الذين رفعوا صوتهم فى ذلك اليوم بالاستقلال وربما كان نصيبه من هذا الفخر أوفر من نصيبى. وأذكر أيضًا ـ وإن كنا فى خلاف ـ ولكن الحق حق ويجب على مثلى أن لا يكون فى صدره حقد وأن لا يمنعه شىء من قول الحق. فحضرة عبد العزيز بك فهمى ـ فى ذلك الوقت والآن حضرة صاحب السعادة عبد العزيز باشا فهمى أحد الثلاثة الذين اشتركوا فيما تذكرونه اليوم فإن كان هناك فضل يستحق التمجيد منكم فالفضل راجع لهذين الصاحبين».

«وهناك أصحاب آخرون لم يقل فضلهم عن فضلنا فإنهم كانوا مشتركين معنا. وكان منهم محمد بك محمود ـ وهو الآن حضرة صاحب المعالى محمد باشا محمود (تصفيق) وكان منهم حضرة الأستاذ لطفى بك السيد مدير الجامعة المصرية لم يذهب هذان الفضلان معنا إلى دار الحماية ولكننا كنا دائمًا نشتغل معًا. ونتداول معًا ونقرر معًا. ونسير معًا. ونعرض أنفسنا للخطب معًا. وكان أيضًا يشتغل رجال هم الآن موجودون أمامنا وهم حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا وحضرة صاحب الدولة رشدى باشا وحضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا (تصفيق)».

وكان هؤلاء الثلاثة فى الحكومة وكنا خارجًا عنها وكنا نشاورهم فى الأمر وكلما خطونا خطوة أطلعناهم عليها فكانوا يؤيدوننا بالأفكار، فيجب علينا للتاريخ أن نذكرهم جميعًا. وإن الفضل الذى سمعتم أنه لى يجب أن توزعوه على

حضراتهم جميعًا (تصفيق) وإنه ليبهجنا كما يبهج كل مخلص لبلاده أن الله سبحانه وتعالى أعاد العيد كما بداه مظهرًا لاتحاد الشعور ولائتلاف القلوب فيه، فالكل مقبل والكل مشترك فيه والكل شاعر بأن له نصيبًا فى الجلال الذى يبدو عليه وفى المجد الذى يرمى إليه وكلهم مغتبط كل الاغتباط بالنعمة التى كانت أول نتائجه وهى نعمة الدستور (تصفيق) والكل عارف بخصوم الدستور وعارف بما يبيتونه له وبما يدبرونه من كيد هنا وفى الخارج، ولكن أبشرهم بأن الكل مستعد لدفع مساعيهم؟ ولرد كيدهم فى نحورهم، فقد أعددنا فى الداخل اتحادًا متينًا، وقد أعددنا للخارج حكمة وعقلاً رزينًا (تصفيق حاد).

وهنا هَمَّ دولة الرئيس الجليل بالتحول عن منبر الخطابة فألح السامعون فى الاستزادة، فقال دولته مخاطبًا الطلبة: إن أغلبكم قد أضرب اليوم فأنا مضرب عن الخطابة أيضًا وغادر المنبر بين التصفيق.

ثم جلس دولته بين الهتاف الشديد فطلب الآخرون أن يتكلم ثروت باشا، فأشار عليه دولة الرئيس الجليل بتلبية الجمهور فصعد المنبر فتلقاه الجمهور بالهتاف، وقد ألقى الكلمة الآتية ونجدها فى عدد المقطم نفسه.

وبعد استماع قصيدة أمير الشعراء أحمد شوقى بك نشد التلميذات نشيد الختام. وقصد الرئيس إلى بيت الأمة فتبعه الوزراء، وبقى جمهور الطلبة فى السرادق يخطبون ويهتفون إلى الساعة السابعة والنصف. ثم انفض الاحتفال بسلام.

أقوال المعارضة فى هذا اليوم:

وقد كتبت جريدة الاتحاد، مقالاً مطولاً عن هذا الاحتفال جاء فيه:

«إن هذا الائتلاف (ائتلاف الأحزاب المصرية) كان حقيقًا أن بينها فى لحظة واحدة لو أن حفلة ١٣ نوفمبر دارت كما كان ينبغى على الفكرة القومية ولو أنهم كانوا رجالاً فيهم شجاعة أدبية لتصارحوا ولكنهم مهازيل ضعاف النفوذ فماذا يصنعون؟؟ كيف يخرجون من هذا المأزق وبأى شىء يتقون الأزمة؟

الحل بسيط بأن يُتبادل الثناء العام ويتقارضون المدح الأجوف ويجمعون على شتم الاتحاديين!!

أليست هذه حيلة ظريفة؟؟ نعم وما كان أظرف سعد باشا حين وقف يثنى على ثروت باشا ويرد إليه جانبًا من الفضل!! وكان ثروت باشا أظرف منه حين وقف يقول لسعد باشا: رئيسنا المحبوب سعد؟! وثروت باشا رجل عاقل لم يذهب لُبُّه ولم يَطِرْ صوابه ولكنه مع ذلك حمل نفسه على هذا المكروه وفعلها وتالله ما أجلده!! والله أنها لدنيا حقيرة.

المعارضة وتهجمها على الائتلاف الدستورى:

من شأن المعارضة الاتهام والنقد. ومن شأن الموالاة مقابلة المثل بالمثل، ولقد راجت إشاعات حول مساعى الاتحاديين عند الإنكليز ليكونوا عونًا لهم على ما يريدون، كما قالت جريدة السياسة، مبينين للإنكليز أن هذا الحكم الدستورى لا يتوافق مع مصالحهم السياسية ولا مع مجتهداتهم هم التى اقتنعوا بعد التجربة، والتى دخلت إلى نفوسهم على أثر ما شاهدوه بأعينهم من الجور والظلم الناتجين عن استئثار فئة بالحكم دون فئة أخرى؛ فيضطهد هؤلاء كيف يشاؤون ويَحُولون دون الحقوق والواجبات العامة على استعمال هذه النفوس إلا على الذى لا مردَّ لكلمة فى شأن من الشئون هو طريقة الحكم.

ولقد كانت أكثر الصحف المصرية فى الآونة الأخيرة تخوض هذا البحث لغير مناسبة واحدة، ومن ذلك ما كتبته جريدة «الأهرام» فى موضوع تحديد المسئولية الوزارية حيث قالت: إنه مشاع على ألسنة للناس أن هناك اقتراحًا أو مشروعًا أو التماسًا أو ما شاء القارئ من الأوصاف لتحديد المسئولية الوزارية بمعنى أن تكون الوزارة مسئولة فى قليل من المسائل أمام البرلمان، وفى كثير من المسائل أمام جلالة الملك مباشرة. وقال الذين رددوا هذه الإشاعة إن الإنكليز هم الذين يريدون ذلك وعللوا هذا القول أو عزوا المشروع إلى الإنكليز بتصريح ٢٨ فبراير الذى لم يعط الأمة استقلالها التام بلا قيد ولا شرط ونحن نستطيع أن ننفى

الخبر من وجهيه، أى أن هناك مشروعًا لتحديد المسئولية الوزارية وأن الإنكليز هم الذين طلبوا ذلك أو أرادوه.

ولكننا لا نستطيع أن ننفيه من وجه ثالث أى أن نفرًا من المصريين قالوا به وتحدثوا إلى الإنكليز بشأنه فى لندن فى صيف هذا العام. ولكنهم على ما نعتقد عادوا بخفى حنين أو أقل حظًا من خفى حنين.

ولا نريد أن نستشهد على ذلك ببعض وزرائنا السابقين حتى لا يكونوا موضع الشبهة والارتياب، ولكن الذى أوردناه هو على ما نعتقد الصحيح الأكيد. فويل للذين يسعون بأمتهم ودستورها بل ويل لمن كان حريًا على هذه الأمة وعلى الدستور.

إلا أن جريدة الاتحاد، التى ينالها وحزبها الشىء الكثير من هذه الأقوال، قالت فى الجواب عليها ما يأتى: وجوابنا عن السؤال عما هو الغرض من نشر الأهرام لهذه الإشاعات الآن هو أنها (أى الأهرام) علمت كما علم غيرها بنص التلغراف الذى بعث به سكرتير تحريرها الخواجة أميل خورى الموجود الآن بباريس إلى بعض ذوى المقامات هنا وفيه يقول بصريح العبارة إن الدستور المصرى فى خطر لوجود ثروت باشا فى باريس مع فخامة اللورد لويد[1].

وأنت ترى من هذا أن الاتحاد لم ترد الجواب على الوجه الثالث الذى جاء فى تفنيد الأهرام بل صدقته فى سخرية قائلة: «ونحن لا نتردد فى تصديق رواية الأهرام لأنها صحيحة كل الصحة ولأنه ليس بين وزراء مصر السابقين من يغار على دستورها غيرة الخواجة داود بركات، رئيس تحرير الأهرام ووكيل حكومة لبنان فى القنصلية الفرنساوية بالقاهرة، على مصر ودستورها واستقلالها وقطنها وقمحها وفولها وحلبتها وذُرَتها وعدسها وبصلها ودومها وكل ما فيها من أمر هام وشىء تافه أو أكثر من كانت تحمل على هؤلاء الذين يقال إنهم يستحلون العبث بالحكم النيابى لمآرب شخصية صحيفة «السياسة» التى ننقل عنها الآراء

(١) عدد ٢ نوفمبر.

التالية ملخصة لاشتمالها على تفاصيل موقف أولئك الرجعيين كما تسميهم وإليك ذلك: «منذ أتمت لجنة الدستور عملها العظيم فى أواخر أكتوبر سنة ١٩٢٢ كان جماعة من الرجعيين قد تكوَّنوا بالفعل لمناوأة هذا الدستور قبل صدوره بغية القضاء عليه أو العبث به بمسخه وتشويهه.

ومن ذلك الوقت قام المصريون من كل صوب وحدب فى وجه هذه الطائفة المناوئة لسلطة الأمة العاملة لإقامة صرح الاستبداد فى مصر. وقد كان أول انتصار فاز به الدستوريون يوم صدور الدستور فى ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣. فى ذلك الظرف خُيِّل إليهم أن الواجب الوطنى الذى أخذوه على عاتقهم فى شأن نظام حكم البلاد انتهى وأنهم يجب عليهم إذًا أن يولوا وجوههم إلى ناحية أخرى من نواحى العمل القومى. ولم يكن واحد منهم ليحسب يومًا أن الدستور الذى صدر يمكن أن يكون العبث به من جديد مطمع الرجعيين الأقدمين وجماعة غيرهم تحرك نفوسهم شهوات خاصة ومصالح شخصية ليس فيها من حب الوطن ذرة. ولما انعقد البرلمان فى سنة ١٩٢٤ انتهت مخاوف الذين كانوا يخشون بالدستور الوقيعة ولكن هذه الطائفة من الرجعيين التى كانت تعمل قبل صدور الدستور لمسخه وتشويهه لم تيأس من بلوغ غايتها ولم تنقصها المهارة فى هذا السبيل. فقد لبست أمام الناس ثوب الناسك المتعفِّف عن أن يُمس الدستور بأذى واستطاعت بذلك أن تحظى بصداقة جماعة كانوا من أشد المدافعين عن الدستور والحياة النيابية الصحيحة وأقواهم فلما تم لهم ذلك استهوت هؤلاء المنافع والشهوات فمنهم من آمن ومنهم من كفر. وقد تشهد إذا اطَّلعت فى غير هذا المكان على صورة لجنة الدستور إذ ترى من أولئك الذين اشتركوا فى وضع مشروع هذا الدستور والذين دافعوا عنه الدفاع الحار بعد صدوره، منهم اليوم من هو أشد من كل المصريين للدستور خصومة لغير سبب يعرفه الناس إلا أنهم يطمعون فى الحكم وليس لهم إلى نيله من طريق الدستور من سبيل»(١).

---

(١) السياسة الأسبوعية فى ٢٧ نوفمبر.

ونشرت السياسة فصلاً بعنوان (الرجعيون ومساعيهم)، جاء به ما يأتى:

فشل الرجعيون فى المساعى التى قاموا بها فى لندرة فى الصيف الماضى وتُوِّج فشلهم المريع بالتصريح الذى أبداه وزير الخارجية البريطانية أمام مجلس العموم الإنجليزى وذكر فيه أنه انتهز فرصة وجود حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا بلندرة فأكد له استعداد الحكومة البريطانية للتعاون الودى مع الحكومة المصرية وأجابه ثروت باشا على ذلك بأن الحكومة المصرية لديها مثل ما لدى الحكومة البريطانية من استعداد.

ومع هذا فقد عادوا يتوسلون إلى فخامة اللورد لويد بالتقارير يكتبونها وبالشكاوى يستكتبونها يريدون أن يظهروه على أن الحكومة النيابية فى مصر ليست مثلاً أعلى لما كان فخامته يريد أن تكون وأن من الناس من بَرِموا بها وأن فى البلاد قومًا ليسوا راضين عنها. وهم بذلك يريدون أن يصلوا إلى النتيجة التى جعلوها أنشودتهم التى يتمنون كلما رأوا إنكليزيًا تلك أنهم إذا أعانتهم إنكلترا على العبث بالدستور وعلى ولاية الحاكم يكون لها أطوع من بنانها وينفذون لها أضعاف ما نفذه الاتحاديون وحكومة الاتحاديين(1).

الحكومة الديمقراطية فى نظر بعض العلماء:

فى جملة الأساتذة الأجانب المدرسين بالجامعة المصرية الأميرية الأستاذ سارونيا البلچيكى.

وإذا كان للعلم حرمته، وللفكر قداسته، مهما اختلفت النظريات وتباينت الآراء فإن هذا الأستاذ، فى حدود حرية الفكر والعلم، تكلم بشىء من النقد للحكم الديمقراطى، وأظهر به عيوبًا ومساوئ لم تَرُقْ فى نظر بعض المصريين - وكان اللورد لويد المندوب السامى البريطانى حاضرًا إحدى هذه المحاضرات التى وجه فيها الأستاذ رأيه.

---

(1) السياسة فى ٢٢ نوفمبر.

قامت الصحف تعترض نظريات الأستاذ فكتبت الأهرام مقالاً جاء فيه ما يأتى:

«لسنا نريد الآن أن ندافع عن هذا النظام الذى ولَّدته تجاريب قرون عدة وأثبتت أنه أصلح للحكم رغمًا من عيوبه لأن النظام الكامل لا وجود له على وجه الأرض.

ونحن لا ندرى ما الحكمة فى تعرض الأستاذ ساروليا لهذه الموضوعات فى هذا الظرف الدقيق وهل يتقاضى مرتبه من الجامعة المصرية ليقف مثل موقفه الأخير فيطعن المصريين فى حركاتهم ونظام حكومتهم.

وإننا نخلص النصيحة للجامعة إذا قلنا إن كل عميد وكل أستاذ فيها يجب عليه أن لا يخرج من الدائرة العلمية إلى الدوائر الأخرى التى يخشى أن تكون مثار الأقاويل ومصدر البلاء[1].

ولا بد لنا من الإشارة هنا إلى أن هذه المحاضرات والمطالعات التى تخللتها أحدثت تأثيرًا سيئًا فى نفس الجمهور، الذى شعر بأنه قد يكون للأستاذ السياسى غرض فى باطنه قضى عليه أن يتكلم ذلك الكلام بشكل دعاية، مع أنه أنذر فى المرة الأولى وعدل عن موضوعه الأساس.

■■■

---

(١) الأهرام فى ٧ نوفمبر.

الفصل الثانى

افتتاح البرلمان



صدر المرسوم الملكى فى ٤ نوفمبر بدعوة البرلمان إلى الاجتماع، وهذه صورته:

نحن فؤاد الأول ملك مصر بعد الاطلاع على المادة ٩٦ من الدستور وبناء على ما عرضه علينا مجلس الوزراء، رسمنا بما هو آتٍ:

مادة ١ ـ البرلمان مدعو إلى عقد جلساته العادية ابتداء من يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ (١٣ جماى الأولى سنة ١٣٤٥).

مادة ٢ ـ على رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية تنفيذ مرسومنا هذا.

صدر بسراى المنتزه فى ٢٨ ربيع الثانى سنة ١٣٤٥ (٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦).

«فؤاد»

وزير الداخلية	بأمر صاحب الجلالة
عدلى يكن	رئيس مجلس الوزراء عدلى يكن(١).

عقد البرلمان بقسميه، وهما مجلس الشيوخ ومجلس النواب، الجلسة الافتتاحية للدور العادى الرابع فى يوم الخميس ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٤٥، ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ بدار مجلس النواب بالقاهرة.

---

(١) الأهرام فى ٩ نوفمبر.

وكان الاجتماع برئاسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ. وجلس الأحرار الدستوريون فى المقاعد الخلفية من الجانب اليسار المتوسط متجاورين مجتمعين، وكان رجال الحزب الوطنى كعادتهم فى العام الماضى فى مقاعد اليسار المتطرف. وكان يحيى باشا إبراهيم زعيم الاتحاديين فى الصف الذى قبل الأخير من المقاعد اليمنى وبجانبه الفريق موسى فؤاد باشا وكيل حزب الاتحاد ويليه الشيخ حسين والى.

وكانت الشرفات غاصة بالمدعوين. وقد حضر هذا الافتتاح كبار رجال الدولة وممثلو الدول والمندوب السامى البريطانى، أما السيدات فقد كان عددهن كبيرًا وبينهن بعض الأميرات.

وفى الساعة العاشرة إلا سبع دقائق تمامًا دخل حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد زغلول باشا فدوى التصفيق فى المجلس واستمر تصفيق الشيوخ والنواب فترة طويلة، فحيا الرئيس المجلس بيديه ثم جلس فى نفس المكان الذى جلس فيه فى افتتاح الدور الماضى فى الوسط تمامًا.

وأما فى خارج المجلس فنذكر أن الرئيس الجليل قوبل فى طريقه من بيت الأمة إلى البرلمان بمظاهرات كبرى وهتاف التحية من الجموع المحتشدة.

فى الساعة العاشرة إلا ثلثًا تمامًا غادر الموكب الملكى قصر عابدين فأطلقت المدافع إيذانًا بذلك، فخرجت اللجنة البرلمانية لمقابلة جلالة الملك عند وصوله. وكان الناس على طول الطريق يقابلون الموكب الملكى بالهتاف لجلالة الملك وللرئيس الجليل سعد باشا وللحياة النيابية. وفى نفس اللحظة التى كان الرئيس يدخل فيها قاعة الاجتماع كان جلالة الملك قد وصل إلى دار البرلمان، فصدحت الموسيقى بالنشيد الملكى. واستقبل جلالته عند أسفل السلم الخارجى حضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء وهيئة اللجنة البرلمانية، ثم استقبل جلالته على الباب حضرات السمو أمراء البيت المالك.

وفى الساعة العاشرة ودقيقتين شرّف قاعة الجلسة حضرة صاحب الجلالة فوقف جميع الأعضاء إجلالاً وتعظيمًا، ثم جلس جلالته على الأريكة الملكية وأذن الحاضرين بالجلوس.

ثم تقدم حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء فأخذ خطاب العرش من يد جلالته الكريمة وتلاه بين تصفيق النواب والشيوخ[١].

ولما انتهى دولته من تلاوة الخطابة قدمها إلى جلالة الملك فناولها جلالته إلى رئيس مجلس الشيوخ رشدى باشا فهتف دولته بحياة الملك ثلاثًا فردد الأعضاء الهتاف وقوفًا. وخرج جلالته والأمراء والوزراء وغادر دار البرلمان بين عزف الموسيقى ودوى المدافع.

وعلى أثر انصراف حضرة صاحب الجلالة الملك من قاعة الاجتماع فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة، عاد حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس مجلس الشيوخ إلى رياسة هيئة البرلمان مجتمعة بقسميها. ثم تُلى محضر الجلسة الافتتاحية الثالثة المنعقدة فى يوم الخميس ١٠ يونية سنة ١٩٢٦، فوافقت الهيئة على ذلك.

وتُلى محضر الجلسة الافتتاحية الحالى وسأل دولة الرئيس هل لأحد من حضرات النواب ملاحظة على المحضر، فرأى أحدهم أن يؤجل تصديق المؤتمر على محضر هذه الجلسة إلى جلسة المؤتمر الآتية؛ ولكن دولة الرئيس قال إنه يحسن الموافقة على محضر جلسة اليوم من الأعضاء الحاضرين لأنه ربما يتغير هؤلاء الأعضاء.

فوافقت هيئة المؤتمر على ذلك.

ورُفعت الجلسة فى منتصف الحادية عشرة صباحًا، ثم أعلن السكرتير الموظف حضرات أعضاء مجلس النواب بأن مجلس النواب سيعقد جلسته الأولى الساعة الحادية عشرة قبل الظهر.

---

(١) تجد نص الخطاب فى خلاصة الحولية.

وفى خلال ذلك توجه أعضاء اللجنة البرلمانية إلى القصر الملكى وتشرفوا بمقابلة جلالة الملك؛ لتقديم الشكر إلى جلالته لتفضله بافتتاح البرلمان(١).

وقد انتخب مجلس النواب بعد ذلك حضرة صاحب الدولة سعد باشا رئيسًا له بإجماع الآراء.

نظرة فى خطبة العرش:

بقى علينا أن نلقى نظرة على خطبة العرش المقولة فى هذا الافتتاح ونبين كيف استُقبلت فى الداخل والخارج. ونود أن نقول فى مطلع الكلام عن ذلك إن هذه الخلطبة هى تعديل للخطبة الأولى التى اتفق عليها رأى أصحاب الدولة والمعالى الوزراء فى الجلسة التى عقدوها لذلك، فى يوم ١٥ نوفمبر.

ثم أُرسل نص الخطبة إلى القصر لإطلاع جلالة الملك.

وفى يوم ١٦ منه رأى الوزراء اختصار الخطبة إلى المدى الذى تُلى فى البرلمان؛ اكتفاء بأن الوزارة ستعرض على البرلمان المشروعات التى كان فى النية ذكرها فى الخطبة، مثل ما يختص بمصلحة الأملاك الأميرية وبلجنة الموظفين. وبمسائل التعليم وبإصلاح الأحوال الشخصية وإنشاء محكمة نقض وإبرام للمسائل المدنية والجنائية وزيادة عدد القضاة ورجال النيابة والملاحة النهرية والطيران وإنشاء وزارة للصحة وإصلاح السجون وضريبة الخفر ووضع قانون بعدم الحجز على الاستحقاقات فى الأوقاف ورفع مستوى الجيش وإدماج مصلحتَى خفر السواحل والحدود(٢).

وما كتبته الجرائد المحلية عن خطبة العرش. لا يخرج جميع ذلك عن استحسانها لها وإبداء الارتياح لنقتطين بارزتين فيها، وهما أولاً: أنه يسره أن الأعمال عامة فى جميع فروع الحكومة تجرى بروح دستورية؛ إذ قال جلالة الملك:

---

(١) الأهرام، عدد ١٩ نوفمبر.

(٢) الأهرام، عدد ١٩ نوفمبر.

«وأن أرى البرلمان والحكومة كلٌّ فى حدود ما رسمه له الدستور من السلطة والأعمال يتضافران على تأييد وتوطيد تقاليده». وثانيًا قوله أيضًا: «ويسرنى أن أخص بالذكر لحضراتكم علاقة ما بين بريطانيا العظمى ومصر فإن حد التفاهم بينهما يزداد قوة وتمكنًا كما أن روح الثقة المتبادلة لا تزال تتوطد وتبدو جلية فيما يعرض من الظروف والمناسبات».

وقد قالت إحدى تلك الجرائد (البلاغ) حين أرادت استخلاص نتيجة كل هذا، إن الحكم النيابى تتوطد أركانه وأن الطريق تتمهد شيئًا فشيئًا أمام القضية السياسية المصرية. وهذان هما الفرضان اللذان يُعنى بهما الآن جمهورنا ونجعلها قبلتنا وفقنا الله إلى الخير وهدانا إلى الخير والرشاد.

واحتفلت السياسة أى احتفال، بمشروعات القوانين التى أشارت خطبة العرش إلى أنها ستعرض فى دور البرلمان الحالى ليرى المهمة العظيمة الخطيرة التى يطلب إليه الاضطلاع بأعبائها وفهمت أن تنظيم الشئون الداخلية بالقوانين هو الضمان الأول والأكيد لرخاء البلاد وسعادتها(١).

ثم إن ما علقت به جريدة الليبرتيه، التى تصدر باللغة الإفرنسية فى القاهرة على خطبة العرش هذه لا تخلو من فائدة نظرية، فرأينا أن نثبته هنا بدون تعليق. قالت الليبرتيه ما تعريبه:

قرأنا فى دهشة وذهول خطبة العرش، وإن شئت فقل البيان الوزارى فلقد كنا ننتظر برنامجًا وخطة للمستقبل فإذا بنا نرى عبارات جوفاء لا تحتوى على رأى أو فكرة ولكنّا مع ذلك وجدنا شيئًا يشبه دق الطبل يتخلل هذا الفضاء من الكلمات الجوفاء فإن رئيس الوزراء فى لهجة تقرب من السخرية، هنأ النواب على ما قاموا به من الأعمال الشاقة المثمرة فإذا كان عدلى باشا قد أراد أن يتكلم ثم لا يقول شيئًا فقد نجح فى ذلك النجاح كله. ولكن ماذا يقول الرجل من

---

(١) عدد ١٩ نوفمبر.

العامة وقد حيل بينه وبين الاطلاع على الدخائل السياسية التى رُئى أنه غير أهل للاطلاع عليها؟ أم هل رأى القوم أن يستأثروا بالدستور وهو الذى يكسب الشعب حق النظر والرقابة والذى تزعم الأكثرية أنها هى حاميته والمدافعة عنه.

على أننا بعد إجهاد الفكر فى تفهُّم هذه المظاهرة الكلامية، رأينا أن الحكومة تتبع سياسة الرجوع إلى الوراء.

ففى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ أبان سعد باشا ضرورة القيام بمفاوضات حرة مع بَريطانيا العظمى لتحقيق الأمانى القومية الخاصة بمصر والسودان. وفى ١٠ يونيو سنة ١٩٢٦ لم يُشِرْ عدلى باشا يكن فى خطبة العرش إلا إلى إعداد الجو للتفاهم بين لندرة والقاهرة ولكنهم ساروا بعد ذلك إلى الوراء ورأينا القوم يتقربون إلى إنكلترا ويخطبون ودها. أما المفاوضات فى سبيل الاستقلال فلم يعودوا يذكرونها.

«ولقد أعلن فى خطبة العرش يوم ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٦ أن المساعى ستبذل لدخول مصر فى عصبة الأمم. ولكنهم أمس لزموا الصمت ولم يذكروا عن ذلك كلمة واحدة أليس هذا تراجعًا جديدًا. إن ذلك كله يدل على أن البلاد فى حالة محزنة فإذا كان لدى الحكومة شىء يجب أن تعلنه. أما الصمت فى الوقت الحاضر فخطأ من أسوأ الأخطاء بل هو اعتراف بالعجز والضعف»[١].

وأما عن تأثير الخطبة فى الخارج فإننا لا نعثر فى الجرائد الإنكليزية على صورة واضحة. هذه الصحف تشير إشارة بسيطة إلى الفقرة التى وردت فى خطبة العرش عن العلاقات بين مصر وبريطانيا، وذكرت بعض المعلومات عن كيفية افتتاح البرلمان المصرى.

(١) الاتحاد، عدد ١٢ نوفمبر.

ومع هذا فإن المستر تشمبرلن وزير خارجية بريطانيا قد أجابه فى مجلس النواب البريطانى عن سؤال وجهه إليه المستر بونسباى فى شأن السياسة التى تتبعها الحكومة البريطانية فى مصر إجابة استند فيها إلى تلك الفقرة الواردة فى خطبة العرش، «فقال» إن سياسة الحكومة البريطانية فى مصر تتغير وقد لاحظت بسرور الإشارة التى وردت فى خطبة العرش عند افتتاح البرلمان المصرى فى الأسبوع الماضى إلى العلاقات بين بريطانيا ومصر وقد ورد فى هذه الإشارة أن قد تأكد تأييد الحكومة البريطانية للسياسة التى تقوم على الصداقة والتعاون فى خدمة مصالح البلادين المشتركة. وسأل أيضًا هل يمكنه إبلاغ المجلس أى خبر فى شأن طلب مصر دخول جمعية الأمم فأجاب بالسلب.

الرد على خطاب العرش:

وضعت اللجنة المختصة فى مجلس النواب ردًا على خطاب العرش بالصورة الآتية:

يا صاحب الجلالة.

يتشرف مجلس النواب بأن يرفع لجلالتكم آيات الشكر على عبارات الرضاء عن أعماله التى أتمها والخطة التى جرى عليها فى الدور الفائت وعلى اهتمام حكومة جلالتكم بالسعى فى تنفيذ رغباته واقتراحاته وعزمها على التضافر مع البرلمان على تأييد الدستور وتوطيد تقاليده.

وقد تقبَّل المجلس الإشارة إلى تحسين العلاقات الخارجية ـ خصوصًا مع بريطانيا العظمى ـ بحسن التفاؤل لأن ثقته بالوزارة تحمله على الاعتقاد بأن هذه الإشارة بينة على ما تحققته أثناء سير العمل من احترام حقوق البلاد واتجاه القصد إلى تأييد استقلالها.

والمجلس يتوجه إلى الله تعالى أن يطيل فى ظلال العز عمركم، ويؤيد بقوة الدستور ملككم ويجعل عهدكم عهد حرية ومجد ورخاء.

وأما مجلس الشيوخ فكان رده كالآتى:

يا صاحب الجلالة، إن تصريحات جلالتكم لمجلس النواب ولمجلس الشيوخ قد ملأت الصدور سرورًا كما أن إقرار جلالتكم للجهود التى بذلها المجلس فى الدور الماضى والخطة التى سلكها فى أعماله أوجدت عنده قوة ونشاطًا يسره أن يستقبل بها أعماله فى دوره الحالى، وحاول المجلس أن يكون التصريح لتحسين العلاقة بين مصر وبريطانيا العظمى ناشئًا عن تأكيد الوزارة بالفعل من احترام استقلال البلاد وعدم المساس بحقوقها، وأن المجلس يستمع لاهتمام حكومة جلالتكم باقتراحاته ورغباته ويشكر لها اعتزامها السير على الخطة التى وردت في خطاب الشكر المفدى، كما يسره حسن العلاقات مع الدول الأجنبية وبالأخص مع بريطانيا العظمى[1].

رأى الحزب الوطنى فى الرد على خطاب العرش:

يعلم القراء مما قدمنا فى الحولية الثانية أن الحزب الوطنى أحد الأركان الثلاثة التى قام عليها الائتلاف، وأنه أيد هذا الائتلاف بقوة وحرارة لكى تعود الحياة النيابية للبلاد، ولكن هذا لم يمنع الحزب الوطنى صاحب النظريات المتطرفة. والمطالب القومية الواسعة الحدود، وإن كانت حقة فى ذاتها أن يعرض لخطاب العرش والرد عليه بشىء من النقد والتجريح. وإليك بعض تصريحات زعيمه حافظ بك رمضان نقلاً عن مضبطة مجلس النواب، قال:

أؤكد لحضراتكم أننا إذا قلنا دائمًا بأن العلاقة بيننا وبين بريطانيا متمكنة وأن الثقة متبادلة فى الوقت الذى يقول فيه وزير خارجيتها إن الحكومة البريطانية ترغب فى أى تتعاون مع الحكومة المصرية ويقف فى تصريح عند هذا الحد. إذ قلنا جميعًا هذا القول وأبدينا الرغبة التامة فى التعاون فإنى أخشى أن

(١) الأهرام، عدد ٢ نوفمبر.

تخرجنا المغالاة فى حسن التفاهم عن الغرض المعقود وفيه كل الخطر (جلسة ٢٩ نوفمبر).

وقال فى موضع آخر: وأخشى إن يقال أن مجلس النواب فى بدء حياته النيابية قد أخذ يتراجع ويتقهقر رويدًا رويدًا حتى انتهى به الأمر إلى الاقتصار على تنظيم أحوال البلاد الداخلية. إن من الخطورة يا حضرات النواب أن يقف الأمر بنا عند هذا.... فيخرجها عن المهمة الأولى التى وضعت على عاتق النواب (ومن العبارة التالية نفهم من جهة أخرى، النتيجة المترتبة على معارضة هذا الحزب بإزاء مشروع الرد على خطبة العرش لعدم معالجته المسألة القومية والسودان الذى يجب فى نظره أن ينتهى إلى حل ترتضيه البلاد؛ حيث قال حضرته: إنى أصرح لهم بأننا لم نحضر إلى هذا المجلس لتوحيد معارضة بغير سبب بل أردنا أن نكون رسل سلام فإذا عارضنا اليوم فإن معارضتنا قائمة على أساس من النزاهة والشرف. (جلسة ٢٩ نوفمبر).

غير أن مجلس النواب لم يوافق على إيراد الملاحظات التى سردها حضرة حافظ بك فى نص مشروع الرد، وكان المخالفون لهذا النص الذى أعدته اللجنة المختصة فى المجلس خمسة أعضاء فقط.

وقد انسحب زعيم الحزب الوطنى حافظ بك رمضان من لجنة الرد على خطبة العرش ورفض النواب من أعضاء هذا الحزب أن يحل أحدهم محله، رغم أن دولة وزير الخارجية صرح فى المجلس ردًا على المعارضين لخطاب العرش قائلاً: «إننا نعتقد ونوقن وكلكم فى ذلك سواء أنه لا يقوم وزارة فى مصر ويكون لها بقاء إلا إذا كان السطر الأول من برنامجها بل شعارها وتاج أعمالها السعى إلى تمكين مصر من التمتع باستقلالها التام والوصول إلى حل يرضى البلاد فى أمر السودان.

وقد كتبت جريدة السياسة مقالاً عن المعارضة المطردة بينت فيه فوائدها، ثم ذكرت الأخطار التى تنشأ عنها فى الحالة الحاضرة وهذا أهم ما دللت به على وجود الخطر أنه إذا انفصل الحزب الوطنى عن كتلة الائتلاف ودعا الناس إلى الأخذ برأيه واتباع مبادئه كانت النتيجة المحتومة لهذا أن تتقسم الجهود التى اتجهت فى العام الماضى ولا تزال متجهة اليوم لغاية واحدة هى المحافظة على الدستور. والجهود إذا اختلفت ووجدت كل طائفة مؤيدين وأنصارًا ضعفت ويومئذ نرى رأس الرجعية البشعة المختبئة اليوم خوفًا من وحدة البلاد فى سبيل المحافظة على الدستور تطل من خلال هذا الخلاف والانقسام وتظهر بألوان وأسماء مختلفة لتصل آخر الأمر إلى الغاية التى سعت جهد طاقتها إليها والتى كانت تستطيع إدراكها لولا هذا الاتحاد المتين الذى ألَّف بين القلوب وجمع القلوب صفًا واحدًا. وختمت السياسة مقالها بكلمة من الخطاب الذى ألقاه دولة سعد باشا فى جلسة البرلمان الختامية فى الدورة الماضية وهى الدورة التى وافق فيها الحزب الوطنى على سياسة الحكومة وأقرها، يقول فيها: إن المعارضة ليست صناعة تكتسب ولا وظيفة تقلد ولا ضالة تنشد بل هى حالة مقاومة تنشأ عن اختلاف العقيدة وتفاوت النظر فإن نشأت عن غير ذلك من حقد أو عناء أو رياء كانت شرًا ووبالاً إذ لا ينتج عنها إلا ضلالٌ فى الرأى واضطراب الفكر واختفاء الصواب.

ويصعب علىَّ أن أتصور أن تعدد الأحزاب فى المجالس النيابية يترتب عليه من حسن الأثر فى سير الحكومة ما لا يترتب على الاتفاق خصوصًا أننا قد لمسنا بأيدينا ضرر التحزُّب، ورأينا بأعيننا سوء أثره فينا ونسمع كل يوم مر الشكوى من نتائجه فى البلاد التى بليت به[1].

منع جريدة المعارضة من حضور المجلس:

يجدر بنا أن نشير إلى أن دولة رئيس مجلس النواب لم يصرح بمنح تذاكر لجريدة «الاتحاد» المعارضة لتخول مندوبها حضور جلسات مجلس النواب. ولم

---

(١) الأهرام، عدد ٣٠ نوفمبر.

يغب عن الأذهان أن هذه المعاملة كانت قد عوملت بها من قبل جريدة السياسة، حينما كانت تمثل جانب المعارضة من الحزب الحر الدستورى من جراء ذلك، وعلقت السياسة على هذا التصرف بأن هذه المعاملة لا تجوز وإن كان الحزب الذى تمثله حربًا على قوة الائتلاف الوطنى.

تأثير محادثات ثروت باشا فى لندن:

نشرت جريدة يوركشير أوبزرفرر مقالاً للمستر (هايد) بحث فيه التأثير العظيم الذى أحدثته زيارة صاحب الدولة ثروت باشا فى الدوائر المالية البريطانية، وقد قال فيها إن الترحيب الودى الخاص الذى لقيه دولته من الزعماء البريطانيين، من جلالة الملك إلى من يليه من المقام، كان بحق. ثم قال إن الحكام المصريين انقسموا فى العهد الأخير إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول - فريق الزغلوليين وهو فريق محبوب جدًا فى مصر ولكنه غير محبوب فى إنكلترا، والقسم الثانى - هو الفريق المؤلف من أنصار زيور باشا وهو فريق محبوب جدًا فى إنكلترا ومكروه جدًا فى مصر، والقسم الثالث - هو أنصار عدلى يكن باشا وإليهم ينتمى ثروت باشا وهم فريق محبوب ومحترم من الطبقات المعتدلة ذات النفوذ فى مصر وبريطانيا.

وثروت هو الزعيم المصرى الوحيد الذى نجح فى إبرام اتفاق عملى بين إنكلترا ومصر، ذلك الاتفاق الذى قام عليه الدستور المصرى.

وقد عارض زغلول باشا أولاً فى تصريح ٢٨ فبراير ولكنه عاد فى النهاية فقبله من الوجهة العملية، ووجد أن لا جُنَاح عليه فى تأليف حكومة قومية تعتمد على هذا التصريح اعتمادًا تامًا. ثم قال (المستر هايد):

وإنى أستطيع أن أقول عن خبرة، إن رجال السياسة البريطانيين من رسميين وغير رسميين والماليين وأقطاب الصحافة الذين كرموا ثروت باشا بحضورهم فى هذه الحفلات العديدة التى أُقيمت تكريمًا لزيارته اليوم يرون فى الحالة

السياسية المصرية أن زغلول باشا قد أدرك هذه الحقيقة من تعاونه مع عدلى يكن باشا وثروت باشا وإذا استمر هذا التعاون فلا ندرى لماذا لا تصبح العلاقات بين البلدين على أساس وطيد(1).

وقد وجه مستر بونسبناى العضو فى مجلس النواب البريطانى اليوم إلى الخارجية السؤال الآتى «هل لدى وزير الخارجية ما يقوله لمجلس النواب عن سياسة الحكومة البريطانية فى مصر الناشئة عن المحادثات التى جرت مع وزير الخارجية المصرية فى أثناء زيارته الأخيرة للندن؟

فأجابه السر أوستن تشمبرلن وزير الخارجية بما يلى:

كلاً يا سيدى لم يقرر أى شىء ولم يكن فى النية الوصول إلى أى قرار ولكنى انتهزت تلك الفرصة وأكدت لدولة وزير الخارجية المصرية أن الحكومة البريطانية ترغب رغبة صادقة فى التعاون مع الحكومة المصرية ونلت من دولته تأكيدًا بأن الحكومة المصرية تشاطرنا هذه الرغبة الودية كل المشاطرة(2).

وقد وصل دولته إلى الإسكندرية فى ٩ نوفمبر عائدًا من أوروبا. وذهب على أثر وصوله إلى القصر الملكى فقيد اسمه فى سجل التشريفات(3).

مفاوضات فى شئون معينة تجر إلى الحديث فى المفاوضات العامة بين الحكومة المصرية وبين المندوب السامى - أقوال الصحف فى ذلك:

ذكرت جريدة المقطم أن دار المندوب السامى تفاوض حكومتنا فى مسائل مهمة للوصول إلى التفاهم النهائى عليها، ومنها:

١ - مذكرة عن استقالة المستر كرشو والظروف التى أحاطت بتلك الاستقالة وما يترتب عليها من تعويض أو مكافأة لجناب المستشار السابق والمفهوم أن حكومتنا لم تبتّ فى هذه المسألة إلى الآن.

---

(١) السياسة فى ١٨ نوفمبر.

(٢) الأهرام فى ١٨ نوفمبر.

(٣) الأهرام فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦.

٢ ـ مسألة الطيران بين مصر والهند فقد كتبت دار المندوب السامى مذكرة طويلة إلى وزير خارجيتنا عنها بيَّن فيها وجهة نظر وزارة الطيران البريطانية والمحظات التى تراها لازمة والخطوط الجديدة القادمة ولا تزال وزارة خارجيتنا تدرس هذه المسألة وهى تنتظر عودة صاحب الدولة ثروت باشا للبحث معه وأخذ رأيه فيها.

٣ ـ مسألة رى أراضى الجزيرة بالسودان وخزان جبل الأولياء(١).

وذكرت هذه الجريدة أيضًا أن المفهوم فى الدوائر العالمية أن المفاوضات العامة قد تدور بين مصر وإنكلترا للوصول إلى عقد اتفاق أو معاهدة وحل المشكلة المعقدة وتصريف التحفظات الأربعة إلى أوجه للتفاهم بما لا يمس السيادة المصرية واستقلال البلاد وبما يكفل لإنكلترا مصالحها ومواصلاتها. ويزيد العارفون على هذا أن حسن العلائق اليوم بين الحكومتين أوثق مما كان وأن مصر على أتم استعداد للمفاوضة فى جو هادئ، وهى تود أن يقابل حُسْن التفاهم من إنكلترا بمثله بل بأحسن منه تدليلاً على أن خطتها لم تكن خطة عداء وخصومة نحو بريطانيا وإنما كانت خطة دفاع عن مصالحها وتمسك بحقوقها وأن إنكلترا إذا رغبت فى المفاوضات حالاً فمصر لا تتردد فى دخول المفاوضات ورائدها حسن النية وحفظ حقوقها. أما إذا رغبت لندن فى تأجيل المفاوضات ريثما تنتهى مشاكلها الداخلية من إضراب المعدنيين والعمال العاطلين ومن بعض مشاكلها الخارجية المتعددة فمصر تنصرف إلى إصلاح شئونها الداخلية وتنظيم مرافقها الحيوية وتعزيز سياستها الإنشائية.

ثم إذا تقررت المفاوضة فقد فهمنا أنها لا تكون بوفد رسمى كما كانت من قبل بل يكتفى هذه المرة بأن يعهد إلى صاحب الدولة ثروت باشا فى المفاوضة مع فخامة اللورد لويد بالقاهرة والاستئناس برأى البرلمان وزعماء الأحزاب فى بعض

---

(١) المقطم فى ٣ نوفمبر.

الأمور المهمة؛ حتى إذا وصلت المفاوضات الأوَّلية إلى حد التفاهم عرضت على جهات الاختصاص تمهيدًا لإقرارها فى النهاية أمام البرلمان.

وقالت النير إيست فى صدد المشاكل المحتفظة بها بين مصر وإنكلترا: إن العلاقات الرسمية بين إنكلترا ومصر مرضية فى حكومة عدلى باشا كما كانت فى حكومة زيور باشا فإن الحكومتين قبلتا أن تبقى المسائل المحتفظة بها إلى أن تصير تسويتها بطريقة ودية. وإذا كانت هنالك مخاوف فيما يتعلق بمجرى الحوادث فى فصل الانعقاد البرلمانى القادم فذلك لما يقال من أن المتطرفين من الزغلوليين تشير إلى أنهم يرفضون رأى المتطرفين فيهم وأن البلاد كلها ستصدق على سياسة التروى والاتحاد مع غير الزغلوليين وقد بدت من زغلول باشا علامات تدل على موافقته على هذه السياسة ولعله يريد أن يتمكن من تخليص نفسه من كابوس التطرف.

وقد كتب مراسل التيمس من القاهرة إلى جريدته يقول:

«إن المصريين يريدون معرفة ما تأتى به السياسة البريطانية فى الشتاء المقبل وهم، يظهرون تلهُّفًا شديدًا على تعرُّفها. وأن الصحف السعدية وصحف الأحرار تؤكد الحاجة إلى اتفاق إنكليزى مصرى يوضع على أساس وحيد هو الدستور الحالى. وتثنى هذه الصحف على لورد لويد ثناء عظيمًا والظاهر أن برنامج هذه الصحف موعز به من مصدر واحد. ولم تكن الصحف المصرية متحدة مثل هذا الاتحاد ولم تكن قط تبدى هذا الود لبريطانيا وممثلها ولكن الإنكليز والأجانب يشكرون هذه السياسة بعض الشكر لما تعلموه من التجارب الماضية ويرقبون تطور الحوادث متيقظين»(١).

ذكرت جريدة مانشستر جارديان فى نبأ برقى جاءها من القاهرة: أن سياسة مصر النهائية قد وضحت وهى ترمى إلى توطيد دعائم الدستور الحالى وتجنب التصادم مع إنكلترا.

---

(١) تلغرافات السياسة، عدد ١٦ نوفمبر.

ولقد جرى أخيرًا حديث مع زغلول باشا قال فيه إن سياسته الآن محصورة فى تثبيت الدستور(١).

عودة اللورد لويد إلى مصر:

ذكرنا سابقًا أن لورد لويد غادر مصر إلى لندن ليفضى إلى حكومته هناك بنتيجة ما وصلت إليه أبحاثه وتفاصيل آرائه فى الحالة المصرية، ولقد أُذيع حينئذ أنه اشترك فى جلسة سرية عقدها المؤتمر الإمبراطورى فى لندن وتكلم أثناءها عن تلك الحالة التى أراد أعضاء هذا المؤتمر الوقوف عليها والإلمام بدقائقها كما ينبغى. ثم جاءتنا الأنباء عن فخامته أنه عرَّج على باريز وروما فى طريقه إلى القاهرة مقر وظيفته - فتقابل مع رجال السياسة فى البلدين.

وقد نشرت جريدة التيمس فى أول نوفمبر تلغرافًا من مُكاتبها فى باريس قال فيه: «إن زيارة اللورد لويد لمسيو بريان وزير الخارجية الفرنسوية كانت زيارة مجاملة فلم يكن للحديث الذى دار بينهما المغزى السياسى الذى عزته إليه الجرائد الفرنسوية».

ولكن نشرت جريدة الدايلى تلغراف تلغرافًا لمكاتبها فى باريس، جاء فيه: «إن اللورد لويد قال لجميع الذين حادثهم من رجال فرنسا إنه يرى أن المصالح البريطانية والمصالح الفرنسوية فى شمال أفريقيا وفى الشرق القريب متصلة فيما بينها اتصالاً وثيقًا فإذا نجحت فإنها تنجح معًا وإذا سقطت فإنها تسقط معًا. وقد كان الفرنسيون ينظرون دائمًا نظرة احترام وتقدير إلى شخصية اللورد لويد القوية. وختم المكاتب برقيته بأن اللورد سيقضى ثلاثة أيام فى رومة ليفحص مع السنيور موسولينى المسائل التى مازالت معلقة بين إيطاليا ومصر».

---

(١) تلغرافات السياسة، عدد ١٧ نوفمبر.

ذكرنا ذلك استطرادًا ونرجع فنقول، إنه قد عاد اللورد لويد إلى مصر صباح ٩ نوفمبر حيث استقبله على المحطة رهط من موظفى الحكومة البريطانية فى العاصمة، وقد صفقوا له تصفيقًا شديدًا فوقف متجهًا نحوهم ورفع قبعته لتحيتهم، ثم سار مارًا من الباب الملكى وركب السيارة ومعه جناب الليدى لويد إلى ادره وتبعتها سيارات المستقبلين(١).

وقد قصد غداة عودته حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد زغلول باشا دار المندوب السامى فترك لجنابه رقعة الزيارة تحية بالوصول سالمًا.

وكذلك زار حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية يوم ١٤ نوفمبر بعد الظهر دار المندوب السامى، وقابل حضرة صاحب المقام الجليل لورد چورچ لويد المندوب السامى مقابلة خصوصية طويلة.

نشاط الصحف بمناسبة عودة المندوب السامى:

عاد اللورد إلى مصر وعادت معه الصحف للكتابة عن العلاقات بين مصر وبريطانيا، ووجدناها تحتفل بمراميه السياسة التى قد تلائم رغائب أبناء وادى النيل، وقد كتبت جريدة السياسة مقالاً فى هذا الموضوع قوبل من الصحف الإنكليزية بالارتياح والتفاؤل العظيم حتى قالت جريدة وندبد فيتيرز عنه إن من المحتمل أن يؤدى إلى حسن التفاهم بين مصر وبريطانيا.

وإليك بعض ما جاء فى مقال السياسة قالت: ولا شك أن السياسة التى اختطها لورد لويد وسار عليها إلى الآن ستجعل المصريين أشد ميلاً لهذا التفاهم مما كانوا فى أى وقت مضى وإذا كان البرلمان قد ظهر فى دور الانعقاد الماضى بما ظهر به من الحزم والحكمة وحسن السياسة فذلك لأنه اطمأن بعد عود الحياة النيابية بمشورة إنكلترا على حكومة زيور باشا إلى أن السياسة البريطانية فى مصر تريد السير فى خطة مرسومة من قبل هى التفاهم مع حكومة دستورية

(١) الأهرام فى ١٠ نوفمبر.

ثابتة مستندة إلى أبيد أغلبية نواب الأمة: فإذا كان ذلك هو الشأن يوم كانت البلاد لما تكد تخرج من الاستبداد والرجعية وكان النواب قد استطاعوا ضبط أنفسهم والأخذ فى الأمر بالحكمة التى سار عليها فليس شك فى أن طمأنينتهم إلى ثبات الحياة النيابية فى البلاد وزوال كل خوف عليها من نفوسهم سيجعلهم يفكرون تفكيرًا هادئًا فى كل الوسائل الممكنة للتفاهم مع إنكلترا تفاهمًا صالحًا. ومادام التفكير فى أمر من الأمور يقع فى جو سكينة وهدوء فهو يؤدى أغلب الأمر إلى أحسن النتائج. إلى أن قالت: والسياسات العملية التى أثبت الزمن صلاحها لا يقع أن تتغير من غير توقع هزات عنيفة نعتقد كل الاعتقاد أن لورد لويد لا يميل إليها.

وقد جربت مصر وجربت السياسة الإنكليزية فى مصر تغيير السياسات التى كانت ثابتة فلم يكن يقع تغيير من غير أن تعقبه رجة من الرجات. وهذه الرجات ليس من شأنها أن تؤكد التفاهم بين مصر وإنكلترا مع أن التفاهم هو الغاية التى تقصد الدولتان إليها إذ لا مفر منها فى الظروف السياسية العالمية الحاضرة وإذا تحقق ظننا فيما ستكون عليه مظاهر النشاط السياسى فى الشتاء المقبل من هدوء وسكينة وحزم يفسحان المجال للبرلمان كى يزيد الحياة الدستورية ثباتًا والتقاليد النيابية رسوخًا وليزداد التفاهم بين مصر وإنكلترا بالقضاء قضاء أخيرًا على آمال الرجعيين فى أن تكون إنكلترا عونًا على العبث بالحياة الدستورية فإننا نستطيع منذ اليوم أن نؤكد للورد لويد أنه سيوفق فى سياسته غاية التوفيق وسيصل إلى أن يحل بطريق التفاهم عقبات كان يظن غيره أنها لا تحل إلا بالشدة والعنف مع أن الشدة والعنف ما حلاً يومًا من الأيام عقدة ولا أقاما فى بلد من البلاد سلمًا[1].

وأما الأهرام فقد نوهت بسياسة الموالاة بين مصر وإنكلترا بلهجة أقوى وأوسع مدى من لهجة السياسة، فقالت: ولكن السياسة البريطانية ظلت مصممة على خطتها فظل المصريون يطالبون الإنكليز بحقهم وهم على ذلك للآن فإذا كان

(١) السياسة فى ١١ نوفمبر.

من سياسة اللورد لويد أنصاف هذه الأمة فقد نجح نجاحًا لم ينجحه سياسى فى الشرق حتى الآن. لطالما قلنا للإنكليز فى هذا المكان إن الخلاف كل الخلاف بيننا وبينكم على أمر واحد فإذا وصلنا إلى الاتفاق على هذا الأمر فقد حُلّ الإشكال ورضينا ورضيتم. أما الأمر المختلف عليه فهو أننا نود أن تعاملونا معاملة النظير لنظيره وأن تعرفوا أن أمة لها حقوق تعرفها وعليها واجبات لا تجهلها. فإذا وفّق اللورد لويد فى سياسته إلى هذه الخطة فقد سهل التوفيق بين مصالح إنكلترا ومصالح مصر أى تلك المصالح التى لم تكن فى حال من الأحوال متنافية ولا متضاربة بل هى على عكس ذلك متساندة متآزرة؛ لأن الإنكليز يعرفون أنهم بحاجة إلى أن نكون أولياءهم والبعوضة تدمى مقلة الأسد. ونحن نود أن يكونوا أولياءنا وما خطر لنا فى أشد ساعات الضيق والخصام أن يكون لنا من دونهم أولياء».

متفرقات

معاهدة الحدود الغربية

أذاعت وزارة الخارجية ظهر يوم ١٠ نوفمبر بلاغًا رسميًا يتضمن صورة الاتفاق بشأن الحدود الغربية؛ وكذلك صورة المخابرات التى جرت فى صدده بين حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية ممثلاً للحكومة المصرية، وحضرة صاحب السعادة المستر باترنو دى مانكى المبعوث فوق العادة والوزير المفوض لحضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا ممثلاً للحكومة لإيطاليا، وهذا هو «البلاغ» المذكور نقلاً عن الأهرام بتاريخ ١١ نوفمبر.

معاهدة الحدود الغربية

بلاغ من وزارة الخارجية

نص البروتوكول الجديد

تبادل الرسائل بشأن استثناء مسألة الجنسية.

الإسكندرية فى ١٠ نوفمبر - لمراسل الأهرام الخصوصى - كتبنا أمس فى رسالة المساء جملة عن حفلة توقيع معاهدة الحدود الغربية وإمضاء البروتوكول المختص بها - بدار الوزارة فى بولكلى ونورد الآن للقراء بلاغًا من وزارة الخارجية المصرية بشأن هذه المعاهدة وبروتوكولها ونص هذا البروتوكول والكتابين اللذين تبودلا بين صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية وجناب الماركيز باترنو دى مانكى وزير إيطاليا المفوض بشأن استثناء مسألة جنسية سكان مجموعة واحات جغبوب وتأجيل هذه المسألة إلى أجل غير مسمى. وإليك البيان:

١ - بلاغ وزارة الخارجية

تم أمس التوقيع على الاتفاق الذى أُشير فى اتفاق ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ إلى وضعه بواسطة لجان مختلطة. وهذا الاتفاق يتعلق أولاً بالتحديد التفصيلى على الطبيعة للحدود المصرية الغربية كما يشمل مسائل الاختصاص القضائى وجنسية أهالى المنطقة الواقعة غربى السلوم ومنطقة واحة جغبوب.

وقد حصل الاتفاق بالنسبة لتحديد التخوم على منح مصر طريقين برى وبحرى للوصول إلى بير الرملة غير الطريق الذى نص عنه فى الاتفاق الأصلى. كما ثبت بصورة جلية لمصر من حقوق السيادة على منطقة البئر والمناطق التى أُعطيت لمصر من أجل الانتفاع به.

وقد جعل الاختصاص فيما يقع فى المناطق الغربية المصرية من جرائم أو من منازعات مدنية - لجهات القضاء المصرية المحلية. وبسط اختصاصها على كل من كان من أهالى ليبيا فى تلك المناطق ولم تكن له إقامة ثابتة فيها.

ونظمت حقوق المرعى على طريقة تكفل استمرار العرف الذى كان جاريًا من قبل فى هذا الشأن مع إحاطته بالإجراءات الإدارية المناسبة.

أما المسائل الجمركية، فبالرغم من أن أسبابًا فنية تحول دون وضع نظام شامل لها، وبالرغم من أن حكومة ليبيا قد أخذت نفسها بمنع تصدير المواشى

توفيرًا لما يلزم لمرافق بلادها منها ـ فإن الحكومة المصرية حصلت على تصريح بالسماح بتصدير عشرين ألف رأس من الماشية على الأقل سنويًا، وهذا إلى أن يسلم لتلك البلاد القدر الكافى لحاجاتها وعند ذلك يصبح التصدير حرًا.

أما مسألة الجنسية فيما يتعلق بسكان جغبوب فقد تأجل البت فيها إلى أجل غير مسمى، على أن يكون ذلك بمفاوضات بين الحكومتين.

تحريرًا فى بولكلى فى ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦.

٢ـ نص البروتوكول

بروتوكول. ـ بين الحكومة المصرية والحكومة الإيطالية بشأن اللوائح والقرارات والتصريحات والحيثيات التى وضعتها اللجنتان المختلطتان المؤلفتان تنفيذًا للمادتين الثالثة والثامنة من الاتفاق المعقود بين مصر وإيطاليا بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ لتعيين حدود مصر الغربية بشأن المكاتبات الملحقة بها.

فى سنة ألف وتسعمائة وست وعشرين وفى اليوم التاسع من شهر نوفمبر،

اجتمع فى إحدى غرف وزارة الخارجية بالرمل كل من:

حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية ممثلاً للحكومة المصرية،

وحضرة صاحب السعادة المركيز باترنو دى مانكى المبعوث فوق العادة والوزير المفوض لحضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا، ممثلاً للحكومة الإيطالية.

وبعد أن اطلعنا على المحاضر الختامية لجلسات اللجنتين المختلطين المشكلتين طبقًا للمادتين الثالثة والثامنة من الاتفاق المبرم بين مصر وإيطاليا بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ بشأن تحديد التخوم المصرية فى جهة الغرب. وقد خول كلاهما السلطة التامة من قبل حكومته فى هذا الصدد،

صرح كلٌّ باسم حكومته بالموافقة على ما قامت اللجنتان المختلطتان المشار إليهما بوضعه من اللوائح والقرارات والتصريحات والحيثيات المبنية بنصها فى المحضرين الملحقين بهذا البروتوكول، وصرح أيضًا كل باسم حكومته بالموافقة على الكتابين اللذين تبودلا بتاريخ اليوم بين:

حضرة صاحب السعادة المركيز باترنو دى مانكى.

وحضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا.

فيما يتعلق بمسألة جنسية سكان مجموعة واحات جغبوب، وهما الكتابان الملحقان بهذا البروتوكول مع اعتبارهما من جميع الوجوه هما واللوائح والقرارات والتصريحات والحيثيات الآنفة الذكر تسوية واحدة.

وبناء على ذلك يعتبر هذا البروتوكول الذى حُرر من نسختين تم توقيعهما جزءًا مكملاً لاتفاق ديسمبر سنة ١٩٢٥.

٢ـ كتاب وزير إيطاليا المفوض
بشأن استثناء الجنسية

حضرة صاحب الدولة.

أتشرف بإحاطة دولتكم علمًا بأننى اطلعت على النتائج التى اعتمدتها اللجنة المختلطة المؤلفة طبقًا لنص المادة الثامنة من الاتفاق المؤرخ ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ فيما يتعلق بمسألة جنسية سكان مجموعة واحات جغبوب وما ترتب على هذه النتائج من تأجيل النظر فى هذه المسألة لتفحص بواسطة مفاوضات تجرى مباشرة بين الحكومتين.

ولما كانت بعض الصعوبات من الوجهة السياسية تتعارض فى الوقت الحاضر مع تسوية هذه المسألة ورغبة فى اجتناب الالتجاء إلى التحكيم فإننى أرجو من دولتكم التكرم بتأجيل المناقشة فيه إلى أجل غير مسمى.

فى ٩ نُوفمبر سنة ١٩٢٦.

٤ـ رد ثروت باشا

حضرة صاحب السعادة.

تشرفت بتسلم كتاب سعادتكم المؤرخ ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٥ الذى أخبرتمونى فيه بأنه نظرًا لأن بعض الصعوبات من الوجهة السياسية تتعارض فى الوقت الحاضر مع تسوية مسألة جنسية سكان مجموعة واحات جغبوب ورغبة فى اجتناب الالتجاء إلى التحكيم تقترح حكومتكم تأجيل النظر فى هذه المسألة إلى أجل غير مسمى.

فأبادر إلى إحاطة سعادتكم علمًا بأن الحكومة المصرية بعد أن تبينت وجود هذه الصعوبات وتحقيقًا لرغبة الحكومة الملكية الإيطالية لا ترى مانعًا من تأجيل المناقشة فى هذه المسألة إلى أجل غير مسمى.

فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٦.

الاحتجاج على مشروع قانون الجنسية المصرية:

تلقت مفوضيات فرنسا وإيطاليا وتركيا من وزارات خارجيتها التعليمات الوافية عن مشروع قانون الجنسية وصدرت إليها الأوامر بالاحتجاج عليه لدى الحكومة المصرية ولم تبق هذه الأوامر بغير تنفيذ إذ أرسلت الاحتجاجات فعلاً إلى حكومتنا ودارت بينها وبين الوزراء المفوضين لتلك الدول مفاوضات عديدة فى هذا الشأن وعلم أن أهم ما استندت إليه المفوضيات فى احتجاجاتها هو الحق الوارد فى بعض نصوص المشروع الذى يخول وزير الداخلية (المصرية) يمهل الذين لا يتجنسون بالجنسية المصرية من رعايا تركيا السياسيين سنة واحدة ويمد هذه المهلة ويصرف النظر عنهم إذا أراد وإلا أصدر أمره بإخراجهم من القطر المصرى إلى حيث يريدون أو إلى البلاد التى احتفظوا بجنسيتها.

وأشيع أن هناك أمرًا أهم من ذلك وهو أن قنصل تركيا سأل حكومتنا عن مهلة التجنس وهل انتهت فى موعدها المعين فى معاهدة لوزان فأجابته أن مصر

لا دخل لها بتلك المعاهدة التى لم تكن طرفًا فيها وأنها مادامت دولة مستقلة ولم تعترف بهذه المعاهدة فهى لا تنظر إلى نصوصها كقيود نافذة عليها[1].

المعاهدة التجارية بين مصر وتركيا:

بناء على طلب الحكومة التركية قرر مجلس الوزراء فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٢٦ تجديد الاتفاق المعقود مع تركيا لمدة ستة شهور أخرى ابتداء من تاريخ هذا القرار، وفوض إلى معالى وزير الخارجية بالنيابة بتبادل المذكرات الخاصة به باسم الحكومة المصرية، مع الترخيص لوزارة المالية بوضع هذا الاتفاق الجديد موضع التنفيذ من يوم توقيعه على أن يعرض الأمر على البرلمان فى دور الانعقاد المقبل.

آراء السرجون مافى حاكم السودان العام:

أدبت مأدبة غداء فخمة فى المعهد الاستعمارى وداعًا للسرجون مافى حاكم السودان العام، وقد تكلم جنابه على أثر الخطب التى أُلقيت احتفاءً به وقال فيما قاله عن الحالة فى السودان: «إن القاعدة التى بنيت عليها الإدارة فيه، هى كيف نستبقى جميع الحسنات فى الأوضاع الأهلية لا كيف ندخل إليها أفكارًا غربية ويجب أن لا نكره الناس على تعلم القراءة والحساب بل أن نهتم أكثر من ذلك بتربية المواهب وتعلم المهن والعلم التجارى».

ثم ذكر أن تقرير ملنر وصف عمل بريطانيا فى السودان بأنه من أفضل الصفحات فى تاريخ الحكم البريطانى للشعوب المتأخرة: واقتبس إحصاءات تدل على الزيادة الأخيرة فى دخل السودان السنوى. وقال فى شأن مشروع الرى فى الجزيرة إن المبدأ الذى يقوم عليه ذلك العمل ليس استغلالاً غير مشروع ونزع ملكية بل إن الذى يزرع الأرض يحصل على نصيب من الأرباح وهذا يفضى فى النهاية إلى رفع مستوى المعيشة وكان يظن حتى الآن أن ذلك غير ممكن فى

---

(١) المقطم، عدد ٢٤ نوفمبر.

السودان. ثم قال بأن بين أيدينا برنامجًا واسعًا عظيمًا وقد وضعت فينا ثقة عظيمة ويجب أن نبرهن أننا جديرون بهذه الثقة.

إن ما نحتاج إليه الآن هو أن نكمل تنفيذ برنامجنا تحت ظلال السكينة والسلام وأن نواظب على العمل وننكب عليه وقد نصادف بعض الصعاب فى طريقنا فى بلاد بعيدة جدًا قد تقع فيها أمور غريبة ولكن بريطانيا لم تخدم فى بلد آخر بأحسن مما خدمته حيث المصالح البريطانية من سياسية وغيرها وفيه تواصل أعمالها فى ظروف شاقة. ولا ينال موظفو تلك المصالح مكافآت عظيمة جدًا كما يفهم العالم معنى المكافأة ولكن الترضية الوحيدة التى ترتاح إليها نفوسهم هى أن يروا ذلك الشعب المتأخر يتقدم وأن يقدر أبناء الوطن أعمالهم فأنا أفتخر أعظم افتخار بأن يكون لى نصيب من تلك الأعمال. وأدبت كذلك جمعية القطن الزراعية البريطانية مأدبة فى منشستر لوكيل وزارة المستعمرات حضرها السير چون مافى وشرب نخب المدعوين، ومما قاله فى خطبته.. إن ما يحتاج إليه السودان الآن هو عهد يتقدم فيه تحت ظلال السلام وتنصرف الجهود إلى تحقيق البرنامج العظيم الذى وضع فقد التهمنا لقمة كبيرة فلابد لنا من الوقت الكافى لبلعها والراحة الكافية لهضمها[1].

وقد وجه مستر سندو إلى رئيس الوزراء فى مجلس النواب البريطانى سؤالاً قال فيه: هل تنظر الحكومة فى نقل أمور السودان من وزارة الخارجية إلى وزارة المستعمرات؟

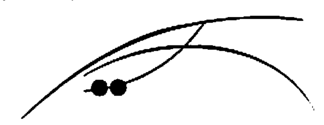
فأجابه مستر بلدوين رئيس الوزراء أن الحكومة البريطانية لا تفاخر فى أى بدل فى شأن السودان.

■■■

(١) تلغرافات الأهرام، عدد ٢١ نوفمبر.

الفصل الثالث

أهم أعمال البرلمان وقراراته



مجلس النواب:

جلسات قليلة تلك التى عقدها مجلس النواب استغرقتها أعمال محدودة هى المناقشة فى خطاب العرش وتأليف بعض اللجان بعد انتخاب الرئيس والوكيلين وهيئة السكرتارية البرلمانية.

وقد اجتمع المجلس فى يوم الخميس ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٤٥ الموافق ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ الساعة الحادية عشرة والدقيقة العاشرة صباحًا برياسة حضرة محمد سعيد بك أكبر الأعضاء سنًا.

وبُدئ فى انتخاب الرئيس بالاقتراع السرى، فأسفرت النتيجة عن انتخاب حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس المجلس بأغلبية ١٨١ صوتًا فتولى رياسة الجلسة.

وخطب دولته حضرات النواب فقال: «زملائى الكرام.»

ليس لى وقد جددتم انتخابى لهذا المركز السامى إلا أن أجدد لحضراتكم شكرى واغتباطى وأسأله تعالى أن يهبنى من القوة ما يساعدنى على تحقيق هذه الثقة الغالية التى أعتبرها ملاك الثقات جميعًا كما أسأله أن يوفقنا جميعًا إلى العمل على ما يرفع ذكر هذا المجلس ويعلى مقامه ويصعد الدستور فينا ويحفظ احترامه (تصفيق).

وإلى أن نستمر فى السير على الخطة الرشيدة التى حازت رضاء الأمة واستحقت التنويه السامى بها فى خطاب العرش المجيد الذى تُلى على حضراتكم فى هذا اليوم إلى العمل على ما يحقق آمال البلاد فينا ويقينا شر الدس والدساسين إنه سميع الدعاء (تصفيق).

ثم بدئ فى انتخاب الوكيلين فأسفرت النتيجة عن انتخاب حضرة الأستاذ ويصا واصف ومصطفى النحاس باشا وكيلين لهذه الدورة.

فقام كلاهما بشكر المجلس واحدًا بعد واحد على تجديد انتخابهما فى هذا الدور، وكان من ضمن كلمة الشكر التى فاه بها الأستاذ ويصا واصف العبارة الآتية التى تعد جديدة فى بابها. قال: وإنى سأعمل مع دولة الرئيس وحضرات زملائى أعضاء المكتب مسترشدين بعظتكم وحكمتكم على إيجاد التقاليد الدستورية تلك التقاليد التى هى أساس الدستور والتى هى بمثابة أحكام المحاكم فى تفسير القانون وسنستعين بالروح الدستورية الديمقراطية المستمدة منكم فى تفسير الدستور لإيجاد هذه التقاليد والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعيننا ويوفقنا إلى فهم الدستور على أحسن وجوهه حتى نكون قضاة عادلين فى تفسيره ويكون دستورنا قدسًا.

ثم شرع المجلس فى انتخاب السكرتيرين النائبين بالاقتراع السرى وفى انتظار نتيجة فرز أوراق الانتخاب، شرع المجلس فى انتخاب حضرات المراقبين بالطريقة عينها.

وبناء على طلب بعض حضرات الأعضاء تُليت أسماء أعضاء لجنة الرد على خطاب العرش فى الدور الماضى.

فوافق المجلس على إبعاد حافظ رمضان بك بناء على طلبه كما أسلفنا لك من بينهم حيث يحل مكانه حضرة أحمد عبد الغفار بك.

ووافق المجلس على أن يكون انعقاد الجلسات ابتداءً من الأسبوع المقبل فى الساعة الرابعة مساء، ثم رُفعت الجلسة.

وتليت مكاتبة واردة من لجنة الرد على خطاب العرش وألقى مقرر اللجنة الأستاذ وليم مكرم عبيد الكلمة الآتية: اجتمعت لجنة الرد على خطاب العرش ورأت بعد البحث والتدقيق أن لا محل لإدخال أى تعديل أو تغيير عليه لأنه جاء وافيًا بالغرض المقصود منه باعتباره متممًا لخطاب العرش السابق الذى عرض على حضراتكم ووافقتم عليه بالإجماع. والواقع أن الخطاب الحالى هو تفصيل لما قدمته الحكومة من أعمال وما اعتزمت تنفيذه من مشروعات أو ما دعت إليه الضرورة من إجراءات إزاء تطور الحالة المالية فى البلد. لهذا رأت اللجنة أن خطاب العرش السابق ما زال قائمًا وما زالت الحكومة مرتبطة به وما الخطاب الحالى إلا مفسر له.

الجدل حول خطاب العرش:

وبناء عليه كان الرد مختصرًا أو مفيدًا أو هو على الأقل ما نعتقد أنه مفيد. وإننا نعرضه على حضراتكم ولكم الرأى الأعلى، وقد أثبتنا صورته فى فصل افتتاح البرلمان.

ثم بدأ حافظ رمضان بك بنقد خطاب العرش وصورة الرد عليه وتمسك فى نقده بنقط ثلاث:

أولاً - عدم ذكر أمنية البلاد فى الاستقلال فى خطاب العرش.

وثانيًا - فيما يتعلق بعلاقة مصر بالسودان فقد لاحظ أن الحكومة كانت قد وعدت فى خطاب العرش السابق أن تعمل إلى حل يرضى البلاد فى مسألة السودان - مع أنه انقضى اليوم ولم نجد أى أثر من الآثار التى تجعلنا نطمئن على مستقبل تلك الأقطار وعلى الروابط التى تربطنا بها - ثم أراد أن توضع العبارة الآتية فى الرد على خطاب العرش وهى «أن المجلس فى انتظار أن تعرض الحكومة عليه الحل الذى ترتضيه البلاد فيما يتعلق بالسودان».

وثالثًا - من الإجراءات التى اتخذتها الحكومة تخفيفًا للأزمة المالية المتعلقة بسوق القطن. وطلب أن تكون الصيغة الآتية من ضمن الرد على خطاب العرش

(أن المجلس يرغب من الحكومة أن تضع نظامًا صناعيًا لإيجاد المتعلمين من صناعة الغزل والنسيج وأن تضع من القوانين ما يحمى هذه الصناعة وأن تبدأ بالعمل). ثم تناول الكلام دولة وزير الخارجية فأجاب على الملاحظات التى أبداها حافظ بك رمضان بما نلخصه فيما يأتى. قال دولته، إن من تقاليد بعض البلاد الدستورية أن تفتح كل دورة نيابية بخطاب عرش توجهه إلى نواب البلاد. كما أن هناك بعض بلاد دستورية أخرى ليس هذا من تقاليدها. ففى البلاد الأولى يتضمن خطاب العرش برنامج الوزارة الذى تتقدم به إلى النواب لتنال ثقتهم وتأييدهم فى توليها زمام الأحكام. وقد تتعدد الدورة البرلمانية والوزارة باقية فى كراسيها فلا تكرر الحكومة فى خطابات عرشها المتتالية ما سبق لها أن فصلته فى خطاب العرش الأول ما دام أن برنامجها هو بعينه لم يطرأ عليه تغيير ولا تحوير، وعلى هذا الأساس تقتصر فى خطاب العرش الذى تلا الخطاب الأول على ذكر ما قامت به الوزارة من الأعمال وما جرت أو ما تجرى عليه بشأنها.

وقد ترى الحكومة فى بعض الأحايين أن من واجبها أن تنص على مسألة كلية وردت فى خطاب العرش الأول وطال الزمن عليها دون أن تدخل فى دور التنفيذ فترى من المصلحة أمام النواب أن تعيد ذكرها لبيان الأسباب التى تمكنها من تنفيذ تلك المسألة وقد تضطر إلى التصريح بمثل هذا أيضًا إذا طال العهد عليها فحدث شك فى أن الحكومة مصرة على التنفيذ.

ترون حضراتكم من كل هذا أن الوزارة الحالية قد اتبعت فى هذا الدور التقاليد البرلمانية ولم يَجُلْ بخاطرها شىء من المخاوف التى جالت فى مخيلة حضرة الزميل المحترم والسعى للوصول فى أمر السودان إلى حل ترتضيه البلاد (تصفيق) وأن الحكومة عاملة على ذلك وهى تعمل على إيجاد حسن التفاهم بين الأمتين وخلق الجو الذى يكون موافقًا للوصول إلى تلك الغاية. وختم خطبته بهذه العبارة: «إننا نعتقد ونوقن وكلكم فى ذلك اليقين سواء أنه لا تقوم وزارة فى مصر ويكون لها بقاء إلا إذا كان السطر الأول من برنامجها بل شعارها وتاج أعمالها السعى إلى تمكين مصر من التمتع باستقلالها التام والوصول إلى حل يرضى

البلاد فى أمر السودان (تصفيق حاد). ثم نهض مصطفى محمود الشوربجى أفندى وقال إن المادة ٤٢ من الدستور تنص على أن الملك يفتح دور الانعقاد العادى للبرلمان بخطبة العرش فى المجلسين مجتمعين يستعرض فيها أحوال البلاد.

ومن هذا يتضح أن كل دور من أدوار الانعقاد يجب أن يُتلى فيه خطاب العرش قائمًا بذاته لا يحال على غيره: هذا فضلاً عن أن التقاليد الدستورية التى سرنا عليها إلى الآن والتى قيل عنها فى خطاب العرش إننا ساعون إلى الاحتفاظ بها أن هذه التقاليد تقضى بذكر الاستقلال التام وحقوق مصر فى السودان فى كل خطاب من خطابات العرش. وقد تكلم حضرته عن العلاقة بين مصر وبريطانيا وأشار إلى أننا إذا قارنًا ما ورد بخطاب العرش الأول الذى كان لنا شرف المصادقة عليه بما جاء فى الخطاب الحالى بهذا الخصوص رأينا أن عبارة الخطاب لا تفرض وجود أية علاقة بيننا وبين إنكلترا بخلاف عبارة الخطاب الحالى التى تشير إلى وجود علاقة مخصوصة بيننا وبين إنكلترا وإلى حضراتكم ما جاء فى الخطاب الحالى «ويسرنى أن أخص بالذكر لحضراتكم علاقة ما بين بريطانيا العظمى ومصر فإن حسن التفاهم بينهما يزداد قوة وتمكينًا».

فسأله دولة الرئيس: هل تنكر أن هناك علاقة؟

فأجاب حضرة النائب: أنكر وجود علاقة خاصة وأقول أن ليس بيننا وبين إنكلترا علاقة إلا كما بيننا وبين الدول الأخرى.

يجب التفرقة بين المصلحة والعلاقة يمكن أن تكون لإنكلترا مصالح فى مصر أكثر من غيرها ولكن ذلك لا يفضلها ولا يجعل لها مركزًا ممتازًا على غيرها من الدول ومن المسلَّم به فى القانون الدولى أن العلاقات بين بعض الدول وبعضها لا توجد إلا إذا نظمت باتفاق قانونى.

وقد كان هذا من رأى دولتكم أثناء مفاوضاتكم مع وزارة العمال.

فرد عليه الرئيس: لم يقل أحد العلاقة التى بيننا وبين إنكلترا علاقة ممتازة ولكن لا جدال فى أن هناك علاقة وإن كنت قد رأيت غير ذلك كان ذلك الرأى سخيفًا.

وأخيرًا اقترح حضرة النائب أن يذكر فى مشروع الرد على خطاب العرش مسألة السودان والاستقلال التام وحماية المصالح الأجنبية وعلى أن هذا الخطاب متمم للأول؛ ومن ثَم نهض حضرة مقرر لجنة الرد على خطاب العرش وأعاد أقوال دولة وزير الخارجية المارِّ ذكرها ورد على تفسير الشوربجى أفندى للمادة ٤٢ من الدستور بأنه لا يفهم من هذه المادة أن تستعرض أحوال البلاد منذ عهد محمد على باشا الكبير. إنما المقصود من المادة أن تستعرض أحوال البلاد فى الفترة التى انقضت بين تلاوة خطاب العرش الأول وبين تلاوة الخطاب الثانى وإلا كان كل تكرار نافلاً.

وتكلم عن نقطة ايجاد صناعة للنسيج فى مصر وحمايتها بعد ذلك فذكر أن الخطاب السابق أشار إلى تدبير الأنظمة.

وقد أُخذ الرأى على مشروع الرد على خطاب العرش فلم يعارض سوى خمسة أعضاء من الهيئة(١).

مجلس الشيوخ:

اجتمع المجلس فى الساعة الزابعة والدقيقة السابعة مساء برياسة حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس المجلس.

وأعلن دولة الرئيس افتتاح الجلسة وخطب زملاءه قائلاً: «أرحب بعودتكم إلى الاجتماع، لقد كانت فترة الراحة قصيرة ولكنى على يقين أنكم عدتم إلى العمل مملوئين نشاطًا، فإن هناك أمرًا تحلل من الاستراحة وزاد فى تجديد اهتمامكم بتأدية مهمتكم السامية وهو رغبتكم الصادقة فى خدمة الوطن.

---

(١) السياسة فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٦.

نعود اليوم إلى ميدان العمل ونحن أكثر وثوقًا بحسن مصير بلادنا وأثبت إيمانًا بالنظام الدستورى وأقدر على الانتفاع به واجتناء لثمراته لما اكتسبناه من الخبرة والتجارب، فإلى الأمام ويد الله معكم ومن ورائكم الأمة الكريمة تشد أزركم وتقوّى عزائمكم.

والآن باسم الأمة المصرية وعلى رأسها صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول نفتح جلسات مجلس الشيوخ فى هذا الدور الميمون إن شاء الله.

وخطب أيضًا حضرة محمد علوى الجزار بك وكيل المجلس خطبة بهذا المعنى وشكر الحكومة على مجهوداتها فى تفريج الأزمة المالية، وقال فى ختامها إن المجلس يستفتح أعماله كذلك بإرسال تحياته الصادقة ودعواته الخالصة للزعيم الجليل سعد باشا حتى تنتفع البلاد بعلمه ووطنيته وإخلاصه (تصفيق حاد) وذلك فى ظل جلالة الملك المعظم (تصفيق) وصدق المجلس على محضر الجلسة السابق[١].

ونظر المجلس فى مشروع الرد على خطاب العرش المقدم من اللجنة المختصة واعتلى منصة الخطابة حضرة الشيخ محمد عز العرب بك مقرر اللجنة، وتلا كتاب الرد على خطاب العرش بالصورة التى أثبتناها فى فصل افتتاح البرلمان.

■■■

---

(١) السياسة فى ٢٣ نوفمبر.

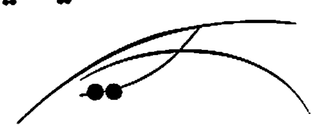
الباب الثانى عشر

■ أنباء شهر ديسمبر ١٩٢٦

■■

الفصل الأول

المحادثات السياسية



توجه حضرة صاحب المقام الجليل لويد چورج المندوب السامى البريطانى فى آخر يوم من شهر نوفمبر، إلى ديوان رياسة مجلس الوزراء وقابل حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوزراء فى مكتبه مقابلة خصوصية طويلة استغرقت ثلاثين دقيقة. وعلى أثر انصرافه استدعى دولته حضرات أصحاب الدولة والمعالى زملاءه الوزراء فاجتمعوا لديه، وحضر اجتماعهم هذا حضرة صاحب السعادة الدكتور عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة والمستشار الملكى فى رياسة مجلس الوزراء(١).

وقد راجت إشاعة عن تقدم المحادثات فى هذه الزيارة، ولكن الجرائد نفت ذلك.

وقد ترجح بعدئذ أن زيارة فخامته كانت للتفاهم مع عدلى باشا فى مسألة خزان جبل الأولياء، كما قيل إنه تبودلت المكاتبات بين دار المندوب السامى والوزارة بشأن هذه المسألة وأن سعادة عبد الحميد باشا قد عرض الرد المراد إرساله إلى دار المندوب السامى على دولة رئيس الوزراء.

وردت المقطم أن حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية قابل فخامة اللورد لويد المندوب السامى فى داره مساء ٧ ديسمبر وأن

(١) الأهرام أول ديسمبر.

هذه المقابلة استغرقت وقتًا طويلاً، وأنه فى الوقت عينه زار دولة ثروت باشا حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد زغلول باشا فى بيت الأمة ومعه سعادة عبد الحميد بدوى باشا ودامت هذه المقابلة أكثر من ساعة[1].

وفى نحو الساعة ١٢,٢٠ من يوم ٤ ديسمبر قصد فخامة اللورد لويد المندوب السامى قصر عابدين وحظى بمقابلة جلالة الملك مقابلة دامت ساعة وربع الساعة[2].

فأنت ترى أن المقابلات قد تكررت، الأمر الذى يوهم أن هناك محادثات سياسية فى قضية البلاد الكبرى. ولكن الحقيقة، كما أثبتتها بعض الصحف، أن هذه المحادثات كانت فى شئون جزئية منها ما تقدم، ومنها أن السلطات البريطانية أرادت الحكومة المصرية على أن ترد لها الرسوم التى حصلتها مصلحة الجمارك عن البضائع التى وصلت إلى القطر المصرى أثناء الحرب وابتاعتها السلطة العسكرية.

وقد أُبلغت وزارة المالية هذه المسألة من رئاسة مجلس الوزراء وأعدت مذكرة ضافية عن هذا الموضوع، أشارت فيها إلى أن جميع الحاجيات التى كانت ترد على ذمة الجيش البريطانى كانت تعفى من الضرائب وأن وزير المالية المصرية كان يصدر الأوامر فى هذا الشأن. أما مصلحة الجمارك فلم تطبق فى أية حالة من الأحوال على واردات السلطات البريطانية، وترى وزارة المالية أنه لا حق للحكومة الإنكليزية فى استرداد الضرائب التى حصلتها مصلحة الجمارك على بضائع دخلت برسم التجار وابتاعتها السلطة منها[3].

وقد أُذيع على صفحات الجرائد المعارضة أن هناك أزمة وزراية نشأت بسبب مشروع جبل الأولياء الذى زعم أن المندوب السامى البريطانى يصر على تنفيذه - والحقيقة، كما قال مُكاتب الديلى تلغراف بالقاهرة فى برقية أرسلها لجريدته،

(١) الأهرام، عدد ٥ ديسمبر.
(٢) الأهرام، عدد ٥ ديسمبر.
(٣) الأهرام، عدد ٢٢ ديسمبر.

هى «أن المحادثات التى تجرى بين دار المندوب السامى والحكومة فى الشئون المختلفة تسير سيرًا عادلاً سهلاً وأن ليست هناك أزمة وزارية»(١).

وأرسل مراسل الاتحاد فى لندن إلى جريدته برقية يقول فيها، إن الحكومة المصرية أنبأت اللورد چورچ لويد بأنها موافقة على افتتاح خط الطيران بين القاهرة وكراتشى. وعلقت الجريدة على ذلك فقالت:

«إن الذى نعلمه أن الحكومات المستقلة تأذن للطيارين الأجانب أن يطيروا فى فضائها على أن يكون عبورهم هذا خاضعًا للتشريع المحلى. ومعنى هذا أنه لابد من تشريع تبين فيه الحدود والحقوق ولا غنى لحكومة مستقلة عن هذا التشريع. والمعروف أن فى وزارة المواصلات تشريعًا للطيران مضى عليه زمن طويل وهذا التشريع يستقبل أوجهًا ويودع أخرى من غير أن يفوز بالإصدار. وقد حورت فيه الوزارات المتعاقبة إلى يومنا هذا.

إن الوزارات خضعت إلى تحقيق رغبة المندوب السامى من غير أن تصدر قانون الطيران وقد كانت تستطيع أن ترجئ هذا الطلب بضعة أيام وأسابيع ثم ترغب إلى البرلمان أن ينظر فيه على وجه السرعة وحينئذ لا يكون هناك وجه للاعتراض عليها.

وأعجب من هذا كله وأدعى إلى الذهول والدهشة أن يتم هذا الأمر من غير أن يعرفه البرلمان أو تحس به البلاد. ولولا أن بعثه إلينا مراسلنا من لندن لظل مكتومًا كأن هذا الأمر لا يعنى البلاد وكأن البرلمان يحتفظ بوقته الثمين لينفقه فيما هو أكرم حالاً وأبعد أثرًا من هذا العمل.

مراسلو الصحف الإنكليزية والبرلمان المصرى:

بينما يسير البرلمان سيره العادى، وإذا بحملة طائشة يقوم بها مراسل التيمس فى مصر ويتابعه فيها بعض مراسلى الصحف الإنكليزية الأخرى، فلقد بعث هذا

---

(١) الأهرام، عدد ٢٢ ديسمبر.

المراسل إلى جريدته بعض البرقيات ينعت طائفة من النواب بما لا يليق أن يتهجم به على مقام «نائب محترم» أيًا كان؛ خصوصًا من رعايا دولة بيننا وبينها تَشادّ ونزاع وكلا الطرفين يحافظ على الود وحسن التفاهم رجاء أن تنتهى المسألة بصلح يكفل الحقوق ويسكن ثوائر النفوس.

وإليك بعض ما جاء بهذه البرقيات المشار إليها لتقف على مبلغ الحملة الطائشة التى حملها هؤلاء المراسلون.

نشرت جريدة التيمس تلغرافًا من مُكاتبها فى القاهرة قال فيه، إن موقف مجلس النواب يدل على أنه يظهر ثقته بالوزارة ويميل من ناحية أخرى إلى تجنب المناقشات التى تفضى إلى الاصطدام مباشرة مع السلطة البريطانية.

وتوجد فى الوقت ذاته مظاهر تبعث على الأسف فقد سمح الوفد للدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى على الرغم من المذكرة البريطانية فى ٢٦ يونيو الماضى بأن يُرشحا للانتخاب وقد انتُخبا بدون أن يعارض الوفد وقوبلا بالتصفيق عندما جلسا فى المجلس فأثار هذا الحادث أقوالاً كثيرة فى مصر وإنكلترا وعد حقًا بأنه سخرية ببريطانيا. ولكن الحكومة البريطانية لم تشر إليه أية إشارة رسمية مع أن رجال الجاليات الأجنبية والمصريين أنفسهم ما كانوا ينتظرون ذلك وها نحن نجد الآن أن هذين ينتخبان بالإجماع عضوين فى ثلاث لجان مهمة من لجان مجلس النواب ومن وقف على جوهر هذا العمل يظهر له مغزاه فهذا التعيين هو من عمل الوفد الذى كان يتنصل من تبعة انتمائهما للمجلس من قبل ولكن لا شك أنه كان يتوقع فوزهما فلم يعارضهما مع أنه كان فى استطاعته أن يفعل ذلك.

وقد انتُخب محمود فهمى النقراشى أفندى للجنة المعارف فأصبح على صلة بالطلبة الذى اشتهر فى الماضى بالانهماك فى تنظيمهم. ويوجد سبب وجيه يحمل على الاعتقاد أنه يعود الآن إلى المضى فى الخطط العدائية ومن المعروف أنه ينظم اتحادات العمال لهذا الغرض. وقد جعلت الصحف الموعز إليها التى

أظهرت عواطف ولاء نحو بريطانيا فى الآونة الأخيرة تبدل لهجتها الآن فهى تنشر مقالات ضد استبقاء الموظفين البريطانيين.

إلى أن قال: فهذه الأعمال تناقض الفقرة التى وردت فى خطبة العرش من الارتياح إلى العلاقات الودية مع بريطانيا مناقضة جلية وهذه الحوادث وأمثالها هى التى تمنع الجالية البريطانية والجاليات الأجنبية الأخرى من الإركان إلى اعتراف الوفد بحسن النية والصداقة[1].

ونشرت مجلة نير إيست رسالة من مُكاتبها فى القاهرة، جاء بها ما يأتى:

وكان الوزراء المصريون فى الآونة الأخيرة أعظم انشراحًا مما مضى. ولكن الجوليس أعظم صفاء فليس من الحكمة أن نظن المصاعب المنتظرة قد زالت من السبيل فهناك مسائل متعددة تهم المصالح البريطانية والأجنبية ولا بد من تسويتها فى أقرب وقت وقد تضطر الحكومة إلى وضع قرارات فى بعضها تستهجنها البلاد وإن كانت فى مصالحها. ووقفت الحكومة والبرلمان بإزاء البعض الآخر موقفًا لم يشجع الثقة بهما على أن ظهور الزعماء السياسيين بمظهر الولاء نحو بريطانيا يعزز الأمل بقبول رأى بريطانيا فى هذه المسائل.

ويوجد شعور واضح بأن المساعى ستبذل مرة أخرى لتجنب كل اصطدام مع السلطة البريطانية، ولكن الدور البرلمانى الحالى يتجدد فيه الفتور وربما أعيدت المسألة الدستورية التى افتتح بها البرلمان فى سنة ١٩٢٤ دوره الثانى.

ثم تكلم المُكاتب أيضًا عن لجان مجلس النواب ومما قاله: إن رئيس لجنة الشئون الخارجية بدوى قلّما يعرف شيئًا عن شئون العالم خارج مصر ما عدا زيارات لباريس التقط بها بعض الألفاظ الفرنسية وقلما يعرف شيئًا أيضًا عن الشئون العامة. وفى لجنة الحربية بدوى يتدخل فى المناقشات تدخلاً سخيفًا يثير الهُزْءَ والسخرية[2].

---

(١) الأهرام، عدد ٣ ديسمبر.

(٢) تلغرافات الأهرام، عدد ٩ ديسمبر.

وقد كان لهذه الأقوال وقع عظيم على النفوس فى الدوائر السياسية الوطنية والصحافة المحلية؛ مما أدى إلى التكلم عنها فى إحدى جلسات النواب وكان الجدل آخذًا مأخذه عن مراسلى الصحف اللندنية الذين يثيرون الأفكار ضد الخطة الولائية التى اعتمدتها الإجراءات المصرية للسير فى إدارة البلاد. وكان صاحب المعالى إسماعيل صدقى باشا أول من حرك هذه المسألة فى مجلس النواب؛ إذ قد وصف حملة مراسل التيمس على المجلس بأنها حملة جريئة ظالمة أقل ما يقال فيها أنها تخالف أبسط قواعد اللياقة والمجاملة. وقال الدكتور حافظ بك عفيفى وكيل حزب الأحرار الدستوريين إنها حملة حمقاء لا يمكن أن تمر دون تعليق من أعضاء المجلس. وقال الأستاذ حافظ بك رمضان رئيس، الحزب الوطنى، إن الإساءة موجهة إلى البلاد لا إلى الوفد وحده. وأن لتلك الحملة الصحفية أسبابًا بعيدة المرمى. وهى تلك السياسة الإنكليزية التى تريد دائمًا أن تفتَّ فى عضد البلاد[1].

ومما قاله حضرة ويصا واصف من النواب السعديين فى هذه النقطة: يعرف هذا المكاتب أننا عالمون بحقوقنا وبأساليب المجاملات وعالمون بما لنا من الحقوق ولكننا رغمًا من هذه المعرفة نوسع صدورنا سعة تامة وكل ما نرجوه أن يفهموا أننا إذا تسامحنا فليس لخوف بل لأن هذا التسامح من فطرتنا وأننا أردنا التفاهم حقيقة ولكننا نريده باعتبارنا أحرارًا لا نتأثر بأى اعتبار آخر[2].

وقد تناولت جريدة السياسة هذه المناقشات وعلقت عليها بما يأتى:

ولم يكن بد من أن يقوم المجلس بمثل هذا الاحتجاج إزاء الحملة الصحفية التى يفهم مراسل التيمس ويتابعه فيها بعض مراسلى الصحف الإنكليزية الأخرى فى مصر: كذلك كان من الحكمة السياسية هذا التأكد من أن تلك الحملة لن تغير شيئًا من خطة المجلس ومن حرصه على أن لا يقوم فى جو السياسة ما

(١) البلاغ، عدد ٨ ديسمبر.
(٢) البلاغ، عدد ٨ ديسمبر.

يكدر صفو علاقات مصر وإنكلترا فإن المجلس كهيئة رسمية تنوب عن الأمة لا يمكن أن يغير من سياسته بسبب حملة صحفية إذا كانت التصريحات الرسمية التى يبديها وزير خارجية بريطانيا تناقض هذه الحملة مناقضة صريحة كما أنه فى نفس الوقت لا يجوز له أن يسكت دون إبلاغ استيائه من هذه الحملة إلى أسماع الحكومة البريطانية والرأى العام البريطانى الذى يقرأ ما كتب أولئك المراسلون(١).

إن هذا الموقف الدقيق الذى وقفه الآن وقبل الآن الجمهور المصرى برلمانه وصحفه بإزاء ما تفيض به الصحف الإنكليزية نحوه من الأراجيف والتهويل الباطل. قد يقال إنه كاد يغادر فى الزمان الأخير موطن الاعتدال الحقيقى بسعى من بعض الصحف المصرية مثل جريدة السياسة التى أصبحت متطرفة جدًا فى مسألة التساهل مع البريطانيين فى العودة إلى خدمة حكومتهم وأصبح محظورًا لديها أن تلجأ السياسة المصرية إلى التضحية فى المعاملة مع بريطانيا لتكون بذلك صلة الود بين الفريقين على أتم قوتها وأنها فى الواقع ما تركت مناسبة من المناسبات إلا وتلقفتها للمناوأة برجحان هذه الخطة خطة المسالمة مع بريطانيا بكل ما يمكن أن تسمح به مصر حتى إنها نشرت مقالاً افتتاحيًا فى هذا الصدد فيه من العبارات الواضحة ما يبين لنا مدى التساهل الذى تستحبه فى الوصول لهذا الغرض قالت السياسة فى المقال المذكور: وجلى أن تقدم مصر بالخطى الواسعة التى تقدمتها فى سبيل سياسة حسن التفاهم لم يكن ناشئًا من رياء أو خوف. وإنما كان منشؤه الإخلاص الصادق لهذه السياسة التى أقرتها مصر منذ أعلنتها إنكلترا وقد لاحظت الصحافة البريطانية كلها ما قامت به الصحف المصرية من المجاملة السياسية لإنكلترا فى كل حال تستوجب هذه المجاملة. كذلك لاحظ الجميع أن كثيرًا من المطالب الإنكليزية التى تمس شئون البلاد الداخلية أُجيبت منعًا للاحتكاك الذى قد يعكر صفو الجو ويفسد سياسة حسن التفاهم. وكثيرًا ما اتهم معارضو الائتلاف الحكومة والبرلمان بأنهما بالغا

---

(١) عدد ٧ ديسمبر.

فى هذه الخطة. ومع هذا الاتهام الذى يمكن أن يترتب عليه ما يترتب من الأثر فى الرأى العام. أصرت الحكومة وأصر البرلمان ولا يزالان مصرين على متابعة هذه السياسة لاعتبارها إياها السياسة الحكيمة التى تؤيد السلام والأمن فى مصر والتى تصل تحقيق غايات المصريين السياسة(١).

وقد تناولت جريدة الاتحاد هذا الكلام وعلقت عليه طويلاً وجاء فى آخر مقالها عنه: من يخدم الائتلافيون بهذه الخطة خطة التسليم على طول الخط؟؟ إنهم لا يخدمون الأمة لأنه ليس من مصلحتها ولا من البر بها والوفاء لها أن تتبرع بحقوقها لكل من تطمح فيها والمؤتلفون لا يخفى عليهم أن هذا لا يرضى الأمة.

ولا ينكر أن هذا التبرع من جانبهم بما لا يملكون الجود به من شأنه أن يسخطها ويفقدهم ثقتها وتأييدها. فمن غيرها يخدمون؟ إنه ليس ثَم غير الإنجليز. ومن حقنا الآن أن نعلن أن الأمة تحكم الآن على رغم أنوفها ولمصلحة غيرها بواسطة قوم لا يمثلونها ولا يعبرون عن رأيها ولا يصدرون عن مشيئتها وتلك خيانة منهم للأمانة لا شك فى ذلك(٢).

رأى نائب بريطانى فى مركز مصر السياسى:

ويحسن أن نعقِّب بعد هذا ببرقية نشرتها جريدة منشستر جارديان جاءتها من مُكاتبها فى ڤيينا قال فيها إن الكولونيل ووجود أحد أعضاء مجلس النواب البريطانى لخص ما تركته زيارته لمصر فى نفسه من التأثير بالحديث الآتى:

وقع تبدل تام فى العلاقات بيننا وبين المصريين فنحن لم نعد حريصين على البقاء فى مصر فى حرز حريز من أية دولة أخرى. وقد أدرك المصريون أن فى إنكلترا حركة قوية ترمى إلى التخلى عن مصر والاقتصار على قناة السويس

---

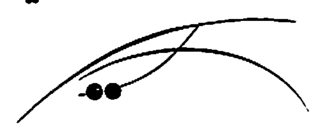
(١) عدد ٨ ديسمبر.
(٢) عدد ١١ ديسمبر.

فيكون لنا هناك مركز منيع جدًا من الوجهة العسكرية فلا يعود يهمنا من يحتل مصر. وشعر المصريون بذلك فلم يخشوا أفكار موسولينى الاستعمارية؟ وكانوا منذ سنتين يلهجون بمطالبتنا بالجلاء. أما الآن فإنهم يريدون منا أن نبقى ولكن لا يوجد أى سبب يضطرنا إلى البقاء ما لم تخفّ الأعباء المالية التى يقتضيها البقاء. أما السبب الرئيس فى تبدل اللهجة فى مصر فهو الخوف من سياسة السراى الموالية لإيطاليا «فالمصريون أقل ميلاً إلى السراى منهم إلينا».

■■■

الفصل الثانى

الحالة الداخلية



الأزهريون والإصلاح:

لم تسكن للأزهريين ثائرة منذ النهضة الأخيرة وبعد ما رأوا الإصلاح يتناول بنشاط مُطَّرد كل شئون الحياة فى مصر، فمن تعليم تُهذب برامجه إلى جامعة تُنشأ إلى مصانع توجد إلى ما إلى ذلك.

زعم الأزهريون. وقد كانوا ركنًا أهم ركن فى الثورة الأخيرة التى تجتنى البلاد ثمارها الآن رقيًا وتقدمًا، انهم جديرون من ولاة الأمور بنظرة عطف وإشفاق على حالهم المادية والمعنوية. ودخل فى روعهم أن سعدًا وشيعته أعداء ما يتمناه الأزهريون من إصلاح، منذ أهمل صيحتهم فلم يُجبْهم سعد فى حكومته سنة ١٩٢٤ كما قدمنا لك فى الحولية الأولى، فراحوا يستنون فى مطالبتهم بالإصلاح شرعة أخرى، تأوّلها بعض الناس بأن علماءهم قدموا عرائض لجهات غير ذات صفة فى الموضوع شكوا إليها فيها إهمال البرلمان لهم وسيرهم فى اتجاه يعارض الدين ويخالف الشريعة فضلاً عن ذلك.

ورددت الجرائد هذه الإشاعات وعلقت عليها السياسة بما يأتى:

«ونحن إنما يعنينا من إيراد هذا الخبر ما فيه من الدلالة على أن الرجعيين ما يفتئُون يسعون لأغراضهم من القضاء على الحكم النيابى فى البلاد وأنهم لا يأنفون فى هذا السبيل من التماس كل وسيلة يتوهمون أنها تصل بهم إلى

غايتهم. فهم لا يخشون الاتجار بالدين ولا العبث بكرامة جماعة من رجال يتخذونهم بطانة للدس والكيد. وهم فى هذا أشد الناس خيبة وأبعدهم عن معرفة الوسيلة المحبوكة لارتكاب جريمتهم فلقد كنا نفهم أن يناقش هؤلاء الذين وقَّعوا العرائض من علماء الأزهر وأن يحتجوا اليوم بتقديم مشروع بقانون يرون فيه مسًا بالدين أو بكرامة رجاله. يومئذ كان الناس يجدون لهم بعض العذر ويقولون إنهم يدافعون ضد رأى لا يوافقون عليه. أما الاحتجاج من القوم على الهيئات التشريعية لاتجاه يرمى إلى قلب نظام المعاهد الدينية الحاضر فليس له معنى إلا محاربة الحكومة القائمة ومحاربة الدستور فى أساسه. ونحن نبرئ طلبة الأزهر وكثرة علمائه من أن يتجه فكرهم إلى مثل هذه الغاية. فإن أولئك الذين وقعوا هذه العرائض طائعين فهم يعملون لحساب الرجعيين.

لكن جريدة الاتحاد. نفت هذا الجزء وقالت إنها علمت بعد البحث والتحرى أن لا وجود لهذه الشكوى. فلا عرائض ولا علماء قدموها ولا رجعيون حركوهم ليكيدوا للدستور ويهدموا أركانه ولا شىء على الإطلاق إلا ما تخيله هؤلاء الفَجَرة الكاذبون ليتسنى لهم أن يدافعوا عن الدستور الذى يريدون أن يوهموا القراء لسر فهمناه من قبل. أنه محوط بالخطر.

ورد فى الأهرام أنه ذهب عدد كبير من جميع أقسام الأزهر الشريف إلى بيت الأمة وقابلوا حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل وقدموا له مذكرة بمطالبهم فوعدهم دولته خيرًا. ثم ذهبوا إلى رئاسة مجلس الوزراء وتركوا بسكرتاريتها مذكرة لحضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء. ثم ذهبوا إلى وزارة الخارجية حيث قابلوا صاحب الدولة ثروت وقدموا له مذكرتهم فوعدهم دولته بالعمل على ما فيه نفعهم. والأزهريون يتمنون من ولاة الأمور البتَّ فيما يتعلق بإصلاح الأزهر الشريف؛ حتى ينال فى هذه الدورة البرلمانية حظه من الحياة.

والعجب كل العجب أن يقوم أكثر علماء الأزهر - كما ورد فى الخبر المروى عن المقطم - بتوقيع عريضة للشكوى من اتجاه النية إلى تعديل نظام المعاهد الدينية الحاضر، ويقوم مثلهم عدد كبير من الأزهريين لا ليحارب النية فى التعديل

المزعوم بل ليطالب بتجديد الأزهر إصلاحًا له حتى ينال حظه من الحياة على تعبير الأهرام، فلماذا هذا التناقض بين فئتين من الأزهر إحداهما المشايخ المعلمون فيه والأخرى الطلاب المتعلمون فيه.

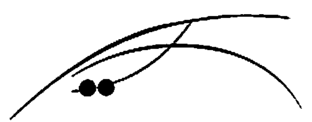
هل هناك غاية ملتزمة فى هذا التناقض لتوحيد المساعى فى وقت واحد من طريقين مختلفى الظاهر فقط. أم أن الطلاب الأزهريين يعنون بالإصلاح ما يزيد فى جراياتهم وامتيازاتهم فى التوظيف لدى معاهد الحكومة المختلفة.

والذى نراه فى هذا الأمر أن الأزهر منذ أن بدأ يظاهر الجهود فى المسائل الوطنية أصبح معرضًا للتأثيرات السياسية ومستعدًا للعمل بما يوجه إليهم المغرضون ممن لهم منفعة فى إشارته بعلمائه وطلابه فتعكير جو البلاد بمطالبهم واحتجاجاتهم كلما بدت حاجة فى هذه الإشارة. ولا غرابة أن يكون ذلك كذلك إن نحن تأملنا أن الأزهريين يودون أن يروا أنفسهم متمتعين بكل ما يشهدون من أسباب النعيم فى الطبقة الراقية التى يعدونها معارضة لهم، بتأثير الفكرة القائلة بأن الأزهر لا يصلح إلا لتخريج علماء يعلمون فيه أو يشتغلون بالخطابة والإمامة فى المساجد أو يخصصون أوقاتهم لإرشاد عامة الناس. فهم يعتقدون إذًا أن لا مناص من هذا القيد إلا إذا أُصلح الأزهر وأدخل فى صف المدارس العليا التى تؤهل خريجيها لجميع الأعمال المدنية وللاستحواذ على المناصب الكبيرة، ويريدون مع ذلك أن يبقى الأزهر محافظًا على مركزه الخاص القديم وما كل ذلك إلا نتيجة تضييق نظام العيش المدنى الحديث على هؤلاء الذين انتسبوا إلى العلوم والأعمال الدينية التى أخذ ظلها يتقلص فى أكثر أنحاء الشرق. فليس فى إمكانهم الصبر على هذه الحالة وقد حاولوا مرارًا أن يبدلوا بيسر؛ ولعل فشلهم فى تلك المحاولات العديدة قضى عليهم بانتهاز الفرص خلال الظروف والحوادث الاستثنائية على مقاصدهم ولعلهم وجدوا الظرف اليوم مساعدًا كثيرًا أو قليلاً لإعادة الكرَّة فأعادوها هذه المرة.

■■■

الفصل الثالث

أزمة القطن ومعالجة الحكومة لها



أخذت أزمة القطن أخيرًا شكلاً خطرًا أقلق بال الجمهور أجمع. واضطرت الحكومة إلى اتخاذ التدابير السريعة لاتقاء ذلك الخطر أو على الأقل حصره فى دائرة ضيقة إلى أن تسمح الظروف بإزالته كلية. فقررت أن تمد إلى المزارعين المصريين يد المعونة بتسليفهم النقود على ما لديهم من محاصيل القطن. فعلت ذلك بينما أكثر الناس كانوا يحسبون أن طريقة التسليف قد تكفى مع هذا الاهتمام الجدى، فبرهنت على عدم كفاية هذا التدبير المتخذ لتفريج الأزمة فيبقى هناك طريقة واحدة أكثر تأثيرًا من الأولى فى تحسين حالة القطن، ألا وهى دخول الحكومة سوق القطن مشترية.

وهذه الوزارة العدلية كانت فى أول الأمر تأبى الدخول فى السوق مشترية أخذت برأى بعض علماء الاقتصاد الذين يحظرون على الحكومات تدخلها مباشرة فى الأمور التجارية التى يجب فى نظرهم أن تكون خاضعة فى كل الأحوال حتى أثناء الأزمات لقانون العرض والطلب وحده. ولقد أُشيع وقتئذ أنه نتج عن ذلك خلاف بين الوزراء فمنهم من حبذ التدخل فى تجارة القطن تفضيلاً كاملاً، ومنهم من تمسك بالرأى الآخر وهو الذى رجحت كفته فى الفترة الأولى.

ثم إنه انتقلت هذه المسألة إلى مجلس النواب إذ قام أحد النواب يقترح فيه دخول الحكومة بورصة العقود مشترية. فوضع هذا الاقتراح محل النظر وتناقش

فيه المجلس بجلسة سرية عقدها فى مساء ١٣ ديسمبر لهذا الغرض. وعلى رواية الأهرام (عدد ١٤ ديسمبر) أنه كان يوجد خلاف بين آراء لجنة المالية فى مجلس النواب ورأى وزارة المالية، فاللجنة ترى أن تتدخل الحكومة فى السوق مشترية بحيث يحدد سعر القطن فإذا هبط السعر عن هذا الحد وجب التدخل لإنقاذ الحالة وبخاصة لأن عوامل النزول ليست كلها راجعة إلى أسباب طبيعية.

وفى جلسة ١٥ ديسمبر قرر المجلس بأغلبية الآراء ما يأتى:

أولاً - دخول الحكومة سوق كنترانات القطن مشترية.

ثانيًا - تعيين لجنة من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب ومن تنتدبهم الحكومة للبحث فى تنفيذ هذا القرار على طريقة تضمن الوصول إلى الغاية المقصودة منه[1].

وقد أذاعت وزارة المالية بعد ذلك بلاغًا قالت فيه.. «قررت الحكومة تخفيف الضغط على سوق القطن فى بورصة الكنتراتات الذى يؤدى بسعر القطن إلى النزول مما لا يتفق مع العوامل الاقتصادية العالمية وأنه إذا عرضت فى تلك البورصة كنتراتات يناير عن القطن السكلاريدس وديسمبر وفبراير عن القطن الأشمونى تقدمت الحكومة مُشترَى كل ما يعرض من تلك الكنتراتات بسعره ٢٣,٥٠ يالا للسكالاريدس و١٥,٥٠ للأشمونى مطالبة فى الحالتين بتسليم البضاعة».

ووزعت وزارة الخارجية على الصحف بلاغًا يحتوى على ترجمة ما أُرسل للمفوضيات لتوضيح وجهة نظر الحكومة المصرية فى القرار الذى اتُّخذ بشأن دخولها فى سوق القطن مشترية، جاء فى آخره: فالحكومة المصرية رمت فى الحقيقة إلى مكافحة تدابير المضاربات المحلية وبعض العوامل غير العادية فى السوق. وهذا التصرف من جانب الحكومة لا يحمى النتاج المصرى من نتايج

---

(١) الأهرام، عدد ١٦ ديسمبر.

المضاربات المذكورة فحسب؛ ولكن الغزَّال نفسه يجد فيه صالحه لأنه يضمن له التعامل فى سوق أكثر ثباتًا وخالية من كل عامل غير طبيعى[1].

وقد كان لأزمة القطن فائدة كبرى ستذكرها مصر فى نهضتها الاقتصادية الحديثة. تلك الفائدة التى لم تكن لتتولد من غير أن يذوق المصريون مذاق الأزمة القطنية المُرّ، الأمر الذى حمل العاملين منهم على جبر عثرات بقية مواطنيهم فى الملمَّات على أن يفكروا فى مشروع إنشاء شركة مصرية للغزل والنسيج.

وقد نشرت أكثر الجرائد هذا الخبر السار وعلقت بما يناسب المقام والمفهوم من رواية جريدة السياسة[2].

إن بنك مصر هو الذى باشر درس هذا المشروع ووفِّق إلى إنهائه بمساعدة أمثال بدراوى عاشور باشا الذى اكتتب فيه بمبلغ ١٥٠ ألف من الجنيهات، وقال محرر جريدة البلاغ فى مقال اختصاصى كتبه لهذا الموضوع:

إننا نرقب إنجاز المشروع بالأمل القوى والثقة الوطيدة ونعده ظفرًا فى علم الفكر والأخلاق قبل أن نعده ظفرًا فى علم المال والاقتصاد.

ونرى أنه يدل على سلامته مطردة من داء التوكيل والكلام.

ولعله من الموافق أن نضيف إلى هذه المعلومات خبرًا آخر يعد من جملة التدابير التى استحبتها الحكومة لمعالجة أخطار الأزمة القطنية، فإن الحكومة كانت قد وضعت مشروع قانون بإنقاص المساحات التى تزرع قطنًا فى السنوات ١٩٢٧-١٩٢٨-١٩٢٩، وقد قدمته إلى البرلمان ليدرسه ويعطى قراره فيه فى دورة انعقاده الحالى. فنظر فيه البرلمان بمجلسه مستعجلاً وصدق عليه فأصبح من القوانين المرعية التنفيذ.

■■■

---

(١) الأهرام، عدد ١٩ ديسمبر.

(٢) السياسة، عدد ٢٤ ديسمبر.

الفصل الرابع

جلسات مجلس النواب



تُلى السؤال الموجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير الخارجية من حضرة محمد فكرى أباظة أفندى.

١ - يفهم من إجابة السير تشمبرلن وزير خارجية إنكلترا فى جلسة ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ عن سؤال المستر بونسباى أنه جرت مباحثه بين دولتكم ووزير الخارجية الإنكليزية فهل تتكرمون بإلقاء بيان على المجلس على حدود ومدى ونتائج تلك المباحثة؟ وهل كانت بناء على تفويض من الحكومة المصرية أم جاءت وليدة الظروف؟

٢ - أبدى وزير الخارجية الإنكليزية فى جلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ما قيل من أن اللورد لويد ألقى بيانًا طويلاً فى المؤتمر الإمبراطورى عن سياسة الحكومة البريطانية فى مصر. فهل لدى وزارة الخارجية المصرية معلومات عن ذلك البيان؟ وإذا كان الجواب بالسلب. فهل بذلت المفوضية المصرية فى لندن أى مجهود للحصول على معلومات بهذا الشأن؟

٣ - نقلت التلغرافات أن اللورد لويد باحَث المسيو بريان فى باريس والسنيور موسولينى فى روما فى المسائل المصرية. فهل لدى وزارة الخارجية علم بهذا؟ وهل بذلت المفوضيات فى باريس وروما أى مجهود للحصول على معلومات بهذا الشأن؟

فأجاب دولة وزير الخارجية بأنه أتاحت له فرصة وجوده بلندن النظر فى بعض الشئون المصرية فى أثناء زيارة السير أوستن تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية ولم تكن هذه الزيارة للمفاوضة فى أمر سياسى بناء على تفويض للحكومة وإنما كانت من باب اللياقة والمجاملة كما تقضى بذلك الأصول المرعية.

ولقد كان الحديث وديًا تبادلنا فيه عبارات التأكيد برغبة كل من الحكومتين فى توطيد الصداقة بين الأمتين وحكومتيهما وإنماء روح حسن التفاهم بينهما وفى ذلك تَمشٍّ مع السياسة التى رسمتها الحكومة فى برنامجها.

أما عن السؤال الثانى فقال: ليس لديه معلومات عن ذلك البيان. أما عن الشطر الثانى من هذا السؤال فأجاب بالنفى.

ثم لفت النظر إلى ما جاء فى تصريح السير أوستن تشمبرلن عن سرية المباحثات فى هذا المؤتمر؛ وذلك فى البيان الذى ألقاه فى مجلس النواب البريطانى حين طلب إليه إعطاء إيضاحات عنها.

وكان جوابه عن السؤال الثالث بالنفى.

ثم تناول حضرة صاحب السؤال الرد على هذه البيانات، قال فيه:

إن هناك تفاصيل لأجوبة الوزير كان المظنون أنها ستُطرح اليوم على هيئة المجلس للتوفيق بين حسن التفاهم الذى وطد العلاقات بين مصر وبريطانيا وزادها قوة وتمكنًا.

ولكن دولة الوزير شاء أن يوجز ولاحظ حضرة النائب أن المجلس لا يصح أن يبقى لوقت طويل غير عالم بما يدور فى مسائل خطيرة تمس مصالح البلاد. لأنه يجب أن يكون المرجع إليه فى البداية والنهاية فى بحث هذه المسائل.

وأما عن جواب الوزير عن السؤال الثانى، فقد قال حضرته:

إنه كان يظن أن الظروف المناسبة كانت تمكن دولته من أن يعلم الأساس الذى بنى عليه جناب اللورد بيانه. ثم عبر عن اندهاشه للمحادثات التى جرت بين

اللورد لويد والمسيو بريان والسنيور موسوليني على قيد خطوات من دولة الوزير. وأخيرًا قال إن مجلس النواب لا يقنع مطلقًا من السفراء المصريين بوضع زهور على قبور الجنود المجهولة ولا بمراسيم استقبال ووداع ولا بحفلات أعياد ومواسم يجرونها عند اللزوم ولا بجرد السيوف ولبس القصب فإن هذا لا يتفق مع مكانة الدولة كما لا يتفق مع المرتبات الباهظة التي يتقاضونها. وفاه حضرته بهذه الكلمات بناء على جواب الوزير بالنفي عن سؤاله الخاص بما بذلته المفوضيتان المصريتان في باريس وروما من المجهود للحصول على المعلومات الواردة فيه.

ونهض بعد ذلك معالي إسماعيل صدقي باشا فتكلم عن الحملة الموجهة من الصحف الإنكليزية ضد المصريين وضد نوابهم ونحن نجتزئ شيئًا من كلامه:

قد كنا نقابل مثل هذه الحملة بشيء كثير من سعة الصدر لو أنها اقتصرت على ما بيننا وبين إنكلترا من شئون مشتركة ولكنها تعدت هذه الشئون إلى التدخل في أمور المجلس الداخلية وفي تقديره لما يراه في صدد حريته وسيادته منطبقًا مع مصلحة العمل والمصلحة العامة. فلا يسعنا والحالة هذه إلا استنكار عمل هؤلاء الكُتّاب واعتباره تهجمًا على قدس النيابة الواجب الاحترام.

ثم تكلم الدكتور حافظ عفيفي بك. ومما قاله في هذا الشأن، أنه يحق لنا الآن أن ندّعي بحق أن الصحف المصرية المحترمة صارت أكثر حكمة ورزانة وأقرب إلى رعاية واجب اللياقة والمجاملة من الصحف الإنكليزية.

وختم خطابه بهذه العبارة القيّمة: لا قيمة لأي اتفاق سياسي أيها السادة إلا إذا صدر من فريقين يشعر كل منهما بتمام حريته في إدارة شئونه وإلا كان اتفاقًا فاقدًا لكل قيمة معنوية فلتكفّ الصحف الإنكليزية عن الخوض في مسائلنا الداخلية وتتركنا أحرارًا في إدارة شئوننا إذا أرادت حقيقة عقد اتفاق معنا.

ووافق المجلس على إنقاص المساحة التي تزرع قطنًا إلى الثلث.

ثم نظر المجلس فى تقرير لجنة المالية عن مشروع قانون تعديل بدء السنة المالية فوافق المجلس عليه بالأغلبية، وهذه هى صورة المشروع:

المادة الأولى: اعتبارًا من سنة ١٩٢٧ يكون بدء السنة المالية التى تظل اثنى عشر شهرًا أول مايو وتكون نهايتها ٣٠ أبريل من السنة التالية.

المادة الثانية: يلحق شهر أبريل من السنة ١٩٢٧ بالسنة المالية ١٩٢٦/١٩٢٧ وتعرض تقديرات الإيرادات والمصروفات للشهر المذكور على البرلمان لاعتمادها ويلحق كذلك الحساب الختامى لشهر أبريل سنة ١٩٢٧ بالحساب الختامى لإدارة المالية عن عام ١٩٢٦/١٩٢٧.

على وزير المالية تنفيذ هذا القانون[١].

وقرر المجلس كذلك أن تضع لجنة الحقانية تشريعًا جديدًا يماثل المادة ١٢١ من قانون العقوبات الفرنسى لتأييد الحصانة البرلمانية للنواب المصريين.

ونظر المجلس عدة اقتراحات ومكاتبات أهمها قانون ثلث الزمام وقد وافق عليه، وقد أُجلت عدة اقتراحات على اللجان المختصة أهمها تأليف لجنة لدرس مشروع استخدام مياه شلالات أسوان لتوليد الكهرباء.

تظلم ابن عرابى باشا:

ثم نُظر فى العريضة المقدمة من محمد عرابى نجل المرحوم أحمد عرابى باشا بمصر بتاريخ ٢٣ أغسطس، يطلب فيها النظر فى الأمر الصادر فى سنة ١٨٨٢ بمصادرة أملاك والده.

وقد قررت اللجنة إحالتها على رياسة مجلس الوزراء.

وهنا تبارى بعض حضرات الأعضاء وقالوا ما معناه أن هذه العريضة تضمنت تظلمًا من مصادرة أملاك بغير حكم وبدون استناد إلى قانون من القوانين

---

(١) السياسة فى ١٣ ديسمبر.

المعمول بها، فالتظلم يجب أن ينظر إليه من وجهتين: الأولى عدم اتفاق المصادرة والقوانين، والثانية هى ما أصاب تلك الأسرة من الفاقة والواجب الآن إزالة الظلم وإحقاق الحق وهو ما نأمله من وزارتنا الدستورية.

ولكن محمود أبو النصر بك اعترض على ذلك قائلاً: إنى لا أستطيع إلا أن أشترك مع أى فرد من الناس فضلاً عن شيخ من الشيوخ فى العطف على كل بائس. ولكن هناك اعتبارات تجب ملاحظتها إننا هنا لنستدر الإحسان على العائلات الكبرى التى أخنى عليها الدهر وكانت تتقلب فى بُحْبوحة النعيم وانتهت إلى حال البؤس ذلك شأن الحياة وحكم الدهر وقضاء الله[1].

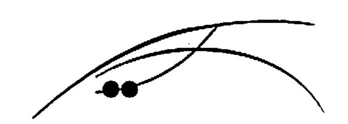
وقد بيَّن دولة الرئيس أن معالى وزير المالية عرض عليه ضرورة التصديق على مشروع قانون بتعديل بدء السنة المالية قبل انتهاء سنة ١٩٢٦، ثم تُلى الكتاب الوارد من مجلس النواب عن هذا المشروع فأحيل على لجنة المالية لتنظره بصفة مستعجلة[2].

■■■

(١) الأهرام فى ٢٠ ديسمبر.
(٢) الأهرام، عدد ٢٢ ديسمبر.

الفصل الخامس

سفر جلالة الملك
لمدينة بور فؤاد لافتتاحها



فى نحو الساعة التاسعة والنصف من صباح الإثنين ٢٠ ديسمبر، اصطفت جنود البوليس فى داخل محطة العاصمة وخارجها ومعها ضباطها. وعند الساعة ٩:٤٥ أقبل حضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء ووكلاؤهم يتقدمهم حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس الوزراء إلى محطة العاصمة وجلسوا فى غرفة الاستراحة الملكية. وفى الساعة العاشرة تمامًا وصل إلى المحطة حضرة صاحب الجلالة الملك فى السيارة الملكية وإلى يساره حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا رئيس الديوان المعالى، ووصل فى سيارتين أخريين كبار رجال القصر الملكى.

وفى الساعة ٥: ١٠ تحرك القطار الرسمى الكبير الأبيض مُقلاً لحضرة صاحب الجلالة الملك إلى الإسماعيلية مع حاشيته.. ووصل إلى الإسماعيلية فى الساعة ٤٠: ١٢ ولما نزل جلالته من القطار فى الساعة ٤٧: ١٢ أُطلقت المدافع وصدحت الموسيقى بالنشيد الملكى. وسار موكب جلالته إلى الميناء توًا فى الساعة ٥٠: ١٢ ونزل جلالته إلى زورق بخارى أقلّه إلى اليخت. وفى الساعة الواحدة بعد الظهر سافر اليخت بجلالته وحاشيته الكريمة فوصل بورسعيد الساعة السابعة مساء.

وفى الساعة ٣ بعد الظهر برح جلالته اليخت فى الرفاس الملكى ومعه رجال كبار القصر العامر قاصدًا ديوان شركة القنال بالسيارة الملكية قاصدة إلى البر

بين هتاف الشعب وسار إلى السرادق المعد لاستقبال جلالته. وكان بين الحاضرين فيه حضرات أصحاب الدولة والسعادة والعزة الوزراء السابقين وأعضاء مجلس الشيوخ والنواب وحضرة صاحب المقام الجليل المندوب السامى البريطانى وأصحاب السعادة الوزراء المفوضين للدول الأجنبية وكبار موظفى الحكومة وأعيان الجاليات الأجنبية والوطنيين وقناصل الدول وأعضاء مؤتمر الملاحة. وبعد أن جلس جلالته وأمر المدعوون بالجلوس تقدم بين يدَىْ جلالته جناب المسيو بونيه الوكيل العام لشركة القتال وألقى خطابًا جاء فيه على تاريخ القنال ولمحة عن مدينة بورسعيد وعطف جلالة الملك على تفضله بوضع الحجر الأساسى لمجلس بلدية المدينة الجديدة، ثم قام حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا رئيس مجلس الوزراء وألقى خطابًا باللغة العربية مبينًا فيه مآثر جلالته واستأذن فى الرد على خطاب المسيو بونيه باللغة الفرنسية.

وإننا نثبت هنا نصوص الخطب لأهميتها ولما تضمنته من إشارات.

خطبة جناب مسيو إدجار بونيه

وكيل مجلس إدارة شركة قناة السويس

يا صاحب الجلالة

لى الشرف العظيم، بصفتى أحد وكلاء مجلس إدارة شركة القناة، بأن أتقدم فى غياب المسيو جونار رئيس مجلس إداراتها الذى اضطرته مهام خطيرة إلى البقاء بفرنسا فى هذه الآونة، لاستقبال جلالتكم والإعراب عما يكنّه لها مجلس الإدارة من خالص الشكر وفائق الاحترام، لما أوليتم مدينة بورفؤاد من العطف والعناية بتفضلكم بتشريف هذا الاحتفال رفعًا لشأنه وإعلاء لمناره، وإنى أرى من واجبى أيضًا أن أوجه عبارات الشكر إلى حكومة جلالتكم وإلى حضرة صاحب الدولة المفضال رئيس مجلس الوزراء مع إهدائه تحيتى وكذلك إلى هيئة الوزراء وممثلى السلطات العامة المرافقين لجلالتكم.

وإذا كـان لى الحظ بأن ألقى كلمـة فى هذه الحـفلة فـذلك لأن فكرة إنشـاء المدينة الجديدة ترجع إلى شركة القناة ولأن الحكومة رغبت فى أن تتولى إدارتها لجنة الأملاك المشتركة التى تمثل فيها الشركة.

أما فكرة إنشاء هذه المدينة فقد قضت بها الظروف ولم تمض خمسون عامًا من يوم أن ضـرب رواد التـمـدن خـيـامـهم فى بقـعـة من أرض السـاحل الضـيـقـة المنحصرة بين البحر وبحيرة المنزلة وقع عليها الاختيار فى فرضة بيلوز لتجرى منها مياه البحر الأبيض فتلتقى بمياه البحر الأحمر فكان من نصيب هذه البقعة أن قامت عليها مـدينة بورسـعـيد، ولم تمض خـمسـون عـامًا على اتسـاع المدينة العـجـيب حتى ضـاقت به دائرة ورش الشـركـة ومـخـازنهـا العـامـة فـأصبح من الضرورى ترك الأبنية التى أنشـأتها الشركة فى أول عهدها وإقامة مبان جديدة بحسب تصميم أوسع نطاقًا وأوضاع أحدث طرازًا. ولكن مسألة إعادة إنشاء هذه المبانى على أراضى بورسعيد نفسها أو فى جوارها قد أثارت معارضة شديدة بما كان هذا المشـروع يستلزم من المسـاحات الواسـعـة التى كانت تعود بفـائدة أعظم على التجارة المحلية وكان يخشى معها من وقف حركة توسع المدينة لذلك تقرر أن تقام الورش والمخازن العمومية الجديدة على الضفة الشرقية وهى ما اصطلح على تسـميتهـا بالضـفـة الآسيوية بالمقـابلة إلى ضـفـة القناة الأفريقـيـة ففى تلك الجهة من الأراضى ما يسمح للشركة بإنفاذ مشروعها فى حدود امتيازها بشرط الحصول على ما تحتاج إليه من الأرض بعد ردمه.

وكانت الأعمال التى قامت بها الشـركة فى سنة ١٩٠٧ على وشك الانتهاء فى سنة ١٩١٤ إلا أن الحرب العظمى قد اضطرتها إلى تأجيل التنفيذ النهائى ولم تعد الورش والمخـازن الجديدة للاستغلال إلا فى سنة ١٩١٩، ولكن هذا النقل إلى الضفة الآسيوية كان يستدعى إنشـاء مسـاكن للمستخدمين والعمال الذين كانوا يعملون فى تلك الجهة وكان من الضرورى الإسـراع فى عدم إلجائهم إلى اجتياز القنـاة مـرتين فى كل يوم. على أن المبـانـى التى أقيـمت لهـذا الغـرض فى خـلال الأربع أو الخـمس السنين الأخـيـرة كـانت الحـجـر الأسـاسـى لإنشـاء المدينـة التى

تعطفتم جلالتكم بوضعها تحت رعايتكم العالية وبمنحها اسمكم الكريم والتى وضعت الحكومة نظام تكوينها الشرعى بالاتفاق الذى أقرته فى الحادى عشر من شهر أكتوبر سنة ١٩٢٥.

بورسعيد وبورفؤاد اسمان عظيمان سيردد السكان والزائرون ذكرهما كلما وطئت أقدامهم تلك المنطقة التى هى عقد اتصال الشرق بالغرب والتى هى من أهم مفارق الطرق فى العالم وأنشطها فهناك يتجلى اسم الأمير الكريم الذى كان أول من أدرك بذكائه مزايا مشروع فرديناند دى ليسبس فأقره وعمل بجميع الوسائل على تحقيقه بحزم ثابت وعزم وطيد فأكسب بلاده اعتراف العالم بجميله إذ سمح بإجراء تعديل فى الطبيعة كان من شأنه تقصير المسافات بين الشعوب وتسهيل اتصالها وتوسيع نطاق المعاملات بينها، وهناك يتجلى اسم المليك المعظم الذى اتخذ له شعارًا كل ما يؤول إلى إسعاد البلاد اقتصاديًا وترقيتها أدبيًا وتثقيفها عقليًا وهو لا يألو جهدًا فى سبيل رفاهية شعبه وتهذيبه، كما يتجلى اسم حامى حمى الآداب والعلوم والفنون الذى عرف كيف يجلب لبلاده من يمثلون أسمى الفكر البشرى.

وستوالى هاتان المدينتان الشقيقتان مهمتهما ولا نزاع بينهما ولا خصام إلا ما كان من المنافسة لخير المجموع، فتسير بورسعيد بعناية مجلسها البلدى وإرشاده، وتسير بورفؤاد بملاحظة مجلس إدارتها المتفرع من لجنة الأملاك المشتركة. وقد أسفرت هذه المشاركة بين الحكومة والشركة منذ زمن بعيد عن أحسن النتائج فقربت بين مصالح الطرفين ولا أنسى أن أول اتفاق وضع مبدأ هذه المشاركة مُذيَّل بتوقيع سمو الخديو إسماعيل باشا الذى كان هو أيضًا صاحب فضل عظيم عن القناة وقد قال سموه ذات يوم إنه من أنصار القناة أكثر من فرديناند دى ليسبس نفسه فقد تمكن بمهارته السياسية من تحقيق مشروع القناة وإتمامه وأن ذكراه لمتصلة اتصالاً وثيقًا بذكرى الحفلات التى أُقيمت بمناسبة افتتاح هذا الطريق للملاحة.

يا صاحب الجلالة.

لقد اقتضت إرادتكم السَّنية أن يكون هذا الافتتاح المرحلة الختامية لمؤتمر الملاحة الذى عقد أخيرًا فى القاهرة، فلا صدفة فى نظرنا أحسن من هذه وإذا كان إخراج هذا العمل الجليل من حيز الفكر والخيال إلى حيز الحقيقة قد اقتضى نشاط دى ليسبس وقوة ابتكاره وجَلَده على العمل فلم يكن فى الاستطاعة القيام به إن لم تعزز هذه المزايا بفن هندسى متين وإنى لا أبالغ إذا قلت إن قناة السويس فى القرن التاسع عشر معجزة هذا الفن. وقد نشر فرديناند دى ليسبس دعوته منذ شرع فى العمل على أشهر مهندسى العالم فبادروا إلى معونته بإخلاص. وقد عرض مشروعه على هذه الهيئة المؤلفة من أكبر العلماء طالبًا إليها مشاركته فى وضع خطة السير فى العمل وهذه الخطة هى التى قام بتنفيذها إن لم يكن فى كل مواضعها ففى أهمها وإذا وقع فيها بعض النقص فلم يكن السبب فى إلا لاعتبارات مالية على أنه احتفظ بتلافى هذا النقص فيه المستقبل. ولما جاء اليوم الذى أمكنه فيه تحسين عمله واستيفاؤه، جددت الشركة الدعوة التى سبق أن وجهها دى ليسبس من ثلاثين سنة مضت إلى أشهر علماء الدول فاجتمعت لجنة جديدة مؤلفة كسالفتها من فحول المهندسين ووالت اجتماعاتها منذ ذلك الحين سنويًا بلا انقطاع وكانت تبدى رأيها فى جميع التحسينات التى تساعد على تسهيل حركة مرور السفن وزيادة سرعتها وأمنها. وما العمل الذى تشرفنا بالأمس باطلاع حضرات أعضاء مؤتمر الملاحة عليه أثناء زيارتها القصيرة فى جزء من القناة سوى عمل زملائهم إن لم يكن عمل البعض منهم.

وإننى أتمنى أن يكونوا قد لاحظوا أن شركتنا تسابق الزمن فى قضاء حاجاتها وأنها تسير والرقى جنبًا إلى جنب.

وإن ما أولتها الحكومة المصرية فى الثقة من أن عهدت إليها باستقلال مشروع من أكبر مشروعات العصر الحاضر يدعوها إلى القيام بواجبها خير

قيام، كما أن آمال الذين يلون إدارتها أو يخدمون فيها متجهة إلى أداء هذا الواجب بتمامه وأن المنافسة فى الخير، وهى أعظم تقاليدنا، لن تكون رائدنا فى تحسين القناة نفسها وإدارتها فقط بل نود أيضًا أن تشمل كل ما يصدر عن الشركة وهذا ما حدا بنا إلى القيام بهذا العمل أو بالأحرى بمشروع هذا العمل الذى يطبع فى هذا اليوم بطابعه الرسمى.

وإنى لسعيد أن أضع هذا العمل بين يدَى الحكومة المصرية وبالاتفاق معها بين يدى لجنة الأملاك المشتركة. ولى الأمل بأن يزيد هذا المشروع المتناسق الأوضاع فى جمال مصر، هذه البلاد التى ما شاهدها أحد إلا وأحبها وما غادرها إلا وأسف عليها.

خطبة حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا

(رئيس مجلس الوزراء بالعربية)

مولاى

لبيتكم الكريم على مصر أكبر الأيادى وأجلُّ المآثر تشهد ببعضها هذه القناة البديعة وتلك المدن الزاهرة المنتشرة على جوانبها.

وإذا كانت شركة القناة قد استمدت بالأمس من سداد رأى سلفيكم العظيمين، سعيد وإسماعيل، ومن نفسيهما الكبير القوة على القيام بما أحدثته من جلائل الأعمال، فإنها تستمد اليوم من عطف جلالتكم على الأعمال النافعة وسهرها على ازدياد عمران القطر ونماء الحضارة فيه، صدق العزم ومضاء الهمة اللذين يمكّنانها من مؤازرة الحكومة فى إنشاء هذه المدينة الجميلة.

ولقد تفضلتم فأذنتم أن يطلق عليها اسم جلالتكم الكريم، تنازلتم بتشريف حفلة افتتاحها فلها اليوم من يُمْن ذلك الاسم الكريم ومن إشراق طلعتكم الشريفة، خير ما تستفتح به حياتها الجديدة. ولنا أن نتفاءل لها بطول العمر وبُعْد الذكر.

وإننا لنرجو الله أن تكون على أهلها خيرًا وبركة وأن تكون لمجد مصر الذى لا تزالون عاملين على رفع بنيانه وتشييد أركانه، عنوانًا جميلاً يستقبله القادم إلى هذه البلاد، وذكرى عاطرة يحملها الراحل منها.

على أنها الآن تذكّرنا بمكارم جلالتكم المتتابعة وأفضالها المتصلة مما سيلقى منا على الدوام ألسنة ناطقة بآيات الشكر والحمد وأكفًا مبسوطة للدعاء بحفظ ذاتكم الكريمة.

وإنى أستأذن جلالتكم فى أن ألقى كلمة بالفرنسية ردًا على خطاب نائب رئيس الشركة.

يا جناب الرئيس

إنى لشديد الاغتباط بأن أقوم بما تعطّف حضرة صاحب الجلالة وعهد إلىّ به من شكر جنابكم على ما أبديتموه من شريف العواطف نحو جلالته ونحو حكومته وتهنئة شركة قناة السويس فى شخصكم بالفكرة الموفقة والمجهود المتواصل فى إنشاء مدينة بورفؤاد.

إن هذه الفكرة التى اشتركت الحكومة المصرية اشتراكًا قلبيًا فى تحقيقها لمرحلة جديدة فى طريق اتساع نطاق المشروع العظيم الذى عقد به اسما الملكين اللذين تتشرف مدينتا بورسعيد والإسماعيلية بتخليد ذكرهما واسم ذلك العبقرى الفرنسى الذى يُحْيى تمثاله القائم على مدخل القناة ذكراه على وجه الزمان. وها هو عمل فرديناند دى ليسبس لا يزال مطرد البركات ولا يزال يمد فيما حوله رواق الرخاء الذى هو مصدره ولا يزال يساعد على إنماء الحركة التجارية والفكرية بين الغرب والشرق بعد أن قرب بين الأمم ولا يزال يدعوها إلى زيادة التعارف وحسن التفاهم.

فلا جرم أن تفتخر مصر بأنها أعانت على تمام هذا العمل العظيم الذى هو من أهم أسباب السلام وتقدم الحضارة.

وقد رعت الحكومة المصرية منذ البداية أعمال الشركة فى إنشاء مدينة جديدة فى هذه المنطقة من مناطق القطر المصرى بعين العطف وسرها منها أنها ترمى إلى تخفيف الضغط عن بورسعيد بعد أن ضاقت بسكانها فى حدودها الحالية وزادها ارتياحًا لها أنها تضمن لسكان تلك المدينة ولا سيما لطبقة العمال فيها مساكن أكثر توفيرًا للشروط الصحية ولأسباب الراحة والرفاهية.

وإنى على يقين من أن مدينة بورفؤاد بفضل ما تبديه الحكومة المصرية من العناية المستمرة وما تبذله الشركة من المعونة الصادقة ستصبح عما قريب بجمال تخطيطها وتنسيقها الحديث ومصانعها المتقنة ومخازنها العمومية ومساكنها البديعة ورياضها الغنّاء مدينة صناعة وعمل كما أنها ستكون مدينة راحة وستكون.

ومن التوفيق أن يوم افتتاحها الرسمى يصادف ختام جلسات مؤتمر الملاحة الدولى الرابع عشر الذى فى القاهرة وقد تسنى لأعضائه أن يرددوا النظر فى هذا الأثر الذى اشترك فى إقامته من سبقهم من رجال الفن والذى يعتبر بحق معجزة الهندسة فى القرن التاسع عشر.

فى ٢٣ نوفمبر من سنة ١٨٥٥ عندما حضر إلى مصر مندوبو اللجنة الدولية المؤلفة من فحول مهندسى أوروبا أكرم وفادتهم ساكن الجنان محمد سعيد باشا وكان أكبر معوان لهم. واليوم وقد مضى زهاء ثلاثة أرباع قرن يستقبل جلالة الملك وحكومته بمثل ذلك الشعور العلماء الأعلام الذين اشتركوا فى مؤتمر الملاحة.

ويسرنى جدًا أن أوجه إليهم باسم جلالة الملك وباسم حكومتى عبارات الشكر مما قاموا به من جليل الأعمال فى هذا المؤتمر وأن أقدم لهم وقد اعتزموا الرحيل طيب التحيات راجيًا أن يحفظوا لمصر مع قصر مدة إقامتهم بيننا أجمل الذكرى. كما أرجو أن يكونوا فى بلادهم شهود عدل على ما تواصله مصر من أعمال الرقى بلا كلل ولا ملل وعلى ما تبذله من الجهود فى نواحى الحياة

المختلفة لتتبوأ بين الأمم الكبرى المركز اللائق بماضيها المجيد. وأن يذكروا عنا أن مصر بفضل توجيه مليكها المحبوب ورعايته لا يزال قسطها فى الآثار الفكرية والعلمية العالية وفى كل ما يؤول إلى تقدم الإنسانية بوجه عام مطردًا لازدياد.

يا جناب الرئيس

إن الحكومة المصرية فى استلامها العمل الجليل الذى بدأته شركة قناة السويس ومناولتها إياه بمقتضى الاتفاق الذى تم بيننا إلى لجنة الأملاك المشتركة لترجو أن يستمر الوفاق رائد أعضاء اللجنة لتبلغ المدينة الجديدة حظها من الرقى السريع ولتتم لأهلها أسباب الرفاهية.

ثم تقدمت هيئة مجلس إدارة المدينة وتلا حضرة صاحب السعادة محافظ القنال وثيقة وضع الحجر الأساسى باللغة العربية ثم تلاها باللغة الفرنسية جناب الكونت دى سيريون وبعد ذلك تفضل جلالة الملك ووضع بيده الشريفة الحجر الأساسى ثم شرف جلالته بعد ذلك مائدة الشاى وتبعه المدعوون وبعد الانتهاء من تناول الشاى عاد حفظه الله إلى المرسى واستقل الرفاس الملكى مع حاشيته مُيممًا يخت المحروسة.

وفى يوم الأربعاء ٢٢ ديسمبر فى الساعة الخامسة صباحًا برح اليخت الملكى ميناء بورسعيد قاصدًا إلى السويس وفى الساعة ٨ والدقيقة ٤٠ من صباح ٢٤ ديسمبر غادر جلالته يخت المحروسة بالرفاس الملكى قاصدًا مرسى الرزنيمة.

وفى الساعة العاشرة والدقيقة ٤٠ غادر جلالته هذا المرسى إلى يخته الملكى الذى أبحر به فى الساعة ١١:٣٠ قاصدًا الطور وقد وصلها بسلامة الله فى الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر وفى منتصف الساعة السابعة من صباح ٢٥ ديسمبر غادر اليخت الملكى مياه الطور قاصدًا غردقة فوصلها فى منتصف الساعة الثانية عشرة صباحًا. وفى الساعة الثانية بعد الظهر وصل جلالته إلى مرفأ غردقة فنزل إليها وذهب إلى آبار زيت البترول فى هذه القرية وتنقل فى أماكنها لنظر الأجهزة المختلفة الخاصة باستخراج البترول وتصفيته ثم عاد إلى

يخت المحروسة وفى منتصف الساعة السابعة من صباح اليوم التالى أبحر اليخت الملكى من مياه غردقة متجهًا إلى الجنوب قاصدًا سنامة فوصلها فى الساعة التاسعة والنصف. وقد شاهد هناك مناجم الفوسفات والآلات التى يرفع بها الفوسفات عند خروجه من المنجم لتنقيته وشحنه إلى ميناء سفاجه. وعاد جلالته للمرفأ فاستقل الرفاس الملكى.

وفى الساعة التاسعة والنصف من صباح ٢٩ ديسمبر غادر اليخت الملكى مياه سنامة متجهًا إلى القُصير وقد وصلها فى منتصف الساعة الثانية بعد الظهر. وفى الساعة الثانية بعد الظهر انتقل جلالة الملك بالرفاس الملكى ونزل منه إلى البر ثم استقل جلالته قطار السكة الحديد إلى منجم الفوسفات الواقع على مسير نحو الثلاثين كيلومترًا من ساحل البحر ولما وصله دخله وأخذ يتنقل فى سراديبه ثم عاد جلالته بالسيارة حيث استقبل القطار فى منتصف الساعة الرابعة عائدًا إلى القصير ووصلها فى الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر وفى الساعة السادسة والنصف من صباح ٢٩ ديسمبر غادر جلالته يخته بالرفاس الخاص ونزل إلى رصيف القصير ثم تحرك الرّكاب العالى بالسيارة فى الساعة السادسة والدقيقة ٤٥ صباحًا بين هتاف الهاتفين وسار مخترقًا الصحراء بين وديان فسيحة وجبال شاهقة مختلفة الألوان وسهول جديدة وكان يستريح جلالته أثناء ذلك فى بعض الأمكنة ويشاهد ما يصادفه فيها من آثار حتى وصل ركابه الكريم إلى مدينة الأقصر حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر.

متفرقات

١ ـ معتمدو الدول فى الحفلات الرسمية:

شوهد فى محطة العاصمة عند تشييع جنازة المغفور لها الأميرة أمينة حليم، أن وزارة الخارجية انتدبت حضرتَى چورج بك إيمان مدير إدارة البروتوكول ومحمد بك كامل رفعت وكيلها لاستقبال حضرات وزراء الدول المفوضين فى

مـصـر وقنـاصلهـم وإرشـادهـم إلى الأمكنـة الخـاصـة بجلوسـهم فى السـرادق الـذى نصب فـى فناء المحطة الخـارجى وإلى مكانهم فى مـسـيـرهم فـى مـوكب الجنازة.

ويقول المندوب إن هذه الطريقة هى الأولى من نوعها ولم يسبق أن اتُّبعت قبل ذلك، وعلم من المصادر الموثوق بها أن وزارة الخارجية رأت اتباعها لأن موظفيها يعرفون وزراء الدول المفوضين ورجال السياسة فلا يقع سوء تفاهم فى مثل هذه الحفلات الرسمية، وستتبع هذه الطريقة فى جميع الحفلات الرسمية القادمة التى يدعى إليها حضرات الوزراء المفوضين(١).

٢ - بين مصر وإيطاليا:

أرسلت المفوضية الإيطالية فى القاهرة إلى وزارة الخارجية مذكرة بسطت فيها مسألة على جانب عظيم من الأهمية بالنسبة للحالة الحربية المترتبة عليها. وهذه المسألة هى مطالبة الحكومة المصرية بأن تسمح بمد تلغراف لاسلكى من الحدود الطرابلسية إلى الإسكندرية، وبعبارة أخرى من الميناء المعروف باسم «بورتوبورديه» أو ميناء البريجة كما يسميها الطرابلسيون، وهذه النقطة على بعد ٢٠ كيلومترًا تقريبًا من بئر الرملة التى تملكها مصر بمقتضى المعاهدة الجديدة. ولا تزال هذه المسألة موضع البحث فى الدوائر الرسمية(٢).

٣ - المرسوم الملكى بتعديل السنة المالية:

صدق جلالة الملك بمرسوم ملكى على القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٢٦ بتعديل السنة المالية الذى أقره مجلسا الشيوخ والنواب، وهذه صورته:

نحن فؤاد الأول

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقت عليه وأصدرناه.

---

(١) الأهرام، عدد ٣ ديسمبر.
(٢) الأهرام، عدد ٥١.

مادة ١ - اعتبارًا من سنة ١٩٢٧ يكون بدء السنة التى تظل اثنى عشر شهرًا أول مايو وتكون نهايتها ٣٠ أبريل من السنة التالية.

مادة ٢ - يلحق شهر أبريل من سنة ١٩٢٧ بالسنة المالية ١٩٢٦/١٩٢٧ وتعرض تقديرات الإيرادات والمصروفات للشهر المذكور على البرلمان لاعتمادها.

ويلحق كذلك الحساب الختامى لشهر أبريل سنة ١٩٢٧ بالحساب الختامى لإدارة المالية من عام ١٩٢٦/١٩٢٧.

مادة ٣ - يلغى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٣.

مادة ٤ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون.

نأمر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجرائد الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة(١).

مؤتمر الملاحة الدولى:

فى شهر ديسمبر سنة ١٩٢٦، عقد فى القاهرة مؤتمر دولى للملاحة النهرية والبحرية وتنازل حضرة صاحب الجلالة الملك فأخذه تحت رعايته السَّنية. وهو المؤتمر الرابع عشر فى العالم.

ولقد كان نجاح هذا المؤتمر باهرًا بنوع خاص بفضل التنظيمات التى صار إعدادها له، وبمسارعة كل البلاد إلى إجابة نداء الحكومة المصرية والجمعية الدولية الدائمة لمؤتمرات الملاحة للاشتراك فيه.

وقد تجلت هذه المسارعة كمسابقة بمقياس واسع ومثمر وكان نتاجها عملاً ذا شأن لا بد أن يدونه التاريخ بين صفحات الأعمال الثانوية للملاحة العالمية.

وكان مجىء أعضاء المؤتمر إلى القطر المصرى فرصة حسنة لهم ليزوروا ديارنا ويعجبوا بمعاهدها وببعض عجائبها المدينة البلاد بها إلى طبيعتها الخارقة

---

(١) المقطم فى ٣١ ديسمبر بتاريخ أول يناير.

ونشاط أبنائها. فقد أعرب ضيوفنا بحرارة عما خالج صدورهم من عواطف الشكر والامتنان نحو مليكنا المعظم، وفى الوقت عينه نحو مجموع الأمة المصرية التى كانت سعيدة بالترحيب بهم وفخورًا باستماع عبارات الإطراء تتناثر من أفواههم.

وقد قام أعضاء المؤتمر برحلات فى أنحاء الديار المصرية أظهر فيها المصريون ما تتحلى به أخلاقهم من حسن الكرم وجمال الجود.

وكذلك حضر أعضاء المؤتمر حفلة افتتاح مدينة بورفؤاد.

وفى بعض رحلات أعضاء المؤتمر: (نزهة الدير البرى) بالأقصر فى يوم الأحد ١٩ ديسمبر سنة ١٩٢٦ ألقى (صاحب الحوليات) وهو من الأعضاء المصريين فى المؤتمر، كلمة باللغة الفرنسوية هذه ترجمتها:

سيداتى وسادتى

فى هذا الموقع البديع الذى يذكركم بعظمة مدنية أسلافنا اسمحوا لى أن أحادثكم برهة وجيزة. لقد استمعت بمزيد الارتياح والامتنان تلك الخطب الطلية التى ألقاها سعادة الرئيس فان دى فيفر وحضرات مندوبى الدول العظمى الرسميين وممثل شركة قناة السويس فى المأدبة الرسمية التى أُقيمت يوم الثلاثاء الماضى اختتامًا لأعمال مؤتمرنا. ولم أبرح حتى الساعة مفتونًا بتلك العبارات الطافحة بالثناء على بلادى وأمتى ومليكى المعظم.

فبإزاء الشعور الإجماعى أرجو أن تسمحوا اليوم لأحد أبناء هذه الأمة أن يوجه إليكم فى هذا الاجتماع المجرد عن الصفة الرسمية وتحت هذا الجو الذى تسود فيه الزمالة الديمقراطية، باسمه وباسم مواطنيه، التشكرات الخالصة على حسن ظنكم بنا وثنائكم علينا.

سيداتى وسادتى

يعلم جميعنا فائدة الخدمات العظمى التى تؤديها المؤتمرات الدولية إلى المعرفة البشرية. غير أنه يلوح لى أن هنالك فائدة أهم من تلك الخدمات وهى

اتصال ذهنيات الشعوب الغربية والشرقية ببعضها اتصالاً يولّد الألفة بل الإخاء بين الأمم المختلفة قصدًا إلى خير الإنسانية العميم.

سيداتى وسادتى

لقد رجونا لكم حينما قدمتم على الرُّحْب والسَّعَة. أما الآن وقد حانت ساعة الفراق فغاية أمانينا أن تعودوا عودًا سعيدًا حتى إذا ما وصلتم إلى بلادكم تلقون على مسامع أصدقائكم وتذيعون فى صحفكم ما رأيتم وما سمعتم هنا وما تعتقدونه فينا. قولوا لمواطنيكم إننا دائمًا على استعداد للقائهم بصدر رحب لأن شعارنا هو حب القِرَى وكل طارق علينا فهو ضيف عزيز.

وقد رد عليه جناب مسيو تيمونوف بما يأتى:

سيداتى وسادتى:

اسمحوا لى بصفتى أقدم عضو بينكم فى جمعية مؤتمرات الملاحة الدولية بأن أجيب باسمكم على عبارات الإخلاص التى فاه بها حضرة صاحب السعادة أحمد شفيق باشا. فقد أعرب عن عظيم ارتياحه للعواطف التى تجلت فى أقوال الخطباء فى مأدبة الختام. إنها لعواطف إعجاب بالعمل الذى استكملته الأمة المصرية وامتنان لما بذلته من كرم القرى لجمعيتنا.

إن الرحلة الفخمة التى نقوم بها الآن لم تكن إلا لتزيد فى نمو هذه العواطف. بل إنها فعلت أكثر من ذلك حيث ألقت رونقًا خاصًا على سجايا الترحيب التى أحسنت بها مصر وفادة الاشتراك الدولى وتنشيطه فى أرضها. على أن هذه السجايا قديمة العهد منذ كان الفينيقيون يطوفون حول أفريقيا إلى عهد عمل ذلك الفرنسى العبقرى الذى فتح قناة السويس فعهد الإنكليز العظام الذين ساعدوا على الانتفاع الزراعى بمياه النيل فعهد اللورد كارنارفون الذى ضحى حياته لاكتشاف قبر توت عنخ آمون الذى أعجبنا به. وفى كل مكان يجد الإنسان مثلاً بديعًا لهذا الاشتراك الدولى الذى يظهر مجد مصر إذ إن النجاح الحاصل هنا لابد من أن ينعكس صداه فى أنحاء العالم فتستفيد منه جميع الأمم.

إن جمعية مؤتمرات الملاحة الدولية تتعقب عملاً دوليًا ذا نطاق واسع وأن اتصالنا بمصر وبثقافتها العريقة فى القدم وبشعبها ذى الصفات الحسنة سيكون عاملاً لرقى الملاحة فى جميع بلاد العالم.

فشكرًا لمصر ولحكومتها المتنورة(١).

* * *

وقد انتهى المؤتمر إلى نتائج قيّمة؟ واقتراحات عديدة مفيدة، يطول بنا المقام لو سردنا بعضها، وكل أملنا أن تتنبه الحكومة المصرية فتأخذ منها بما يكفل للأمة السعادة ويحقق لها قسطًا من الرفاهية.

اسبوع شوقى:

أحمد شوقى بك، أمير الشعراء، كما اصطلح على تلقيبه بذلك جمهرة الأدباء فى مصر. هو حجة عصره فى الشعر العربى. وهو الآية على أن هذا الشعر حفظ رونقه، بل تجدد بهاؤه فى هذا العصر على لسان شاعر العربية أحمد شوقى بك.

لهذا اجتمعت كلمة نخبة من الأدباء والعلماء والمفكرين من أبناء العربية الموجودين بمصر على تكريم الشعر والفكرة السامية فى شوقى. ثم أصدروا هذا النداء:

نداء إلى العالم العربى الكريم

من اللجنة التنفيذية لتكريم نابغة الشعراء أحمد شوقى بك

«السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. أما بعد فقد أخرج «شوقى» ديوانه للناس، وديوان شوقى وحى ثلاثين سنة يتنزل بحكمة أبى الطيب فى خيال ابن هانئ، فى نسج البحترى، يصقلها كلها روح العصر، ويجلى فيها علمه الحديث».

---

(١) مُعرَّب عن الفرنسية.

«لقد جاء «شوقى» والعربية تمعن فى إدبارها حتى أوفت على الزوال بما تشايع عليها وعلى بلادها من أحداث جسام، فتقلصت المعانى، وأسف الكلام، وضاق مأثور البيان بمطالب العصر، وضاقت مطالب العصر بمأثور ذاك البيان، وكذلكم فرق الدهر بين العرب وبين لغتهم، وأصبحوا فى هذه الدنيا أحد رجلين: رجل يغدو إلى جلى حاجاته فى غير لغته، وآخر يخوض لغته فى غير حاجاته. وهل كان أذل لأعناق الأمم وأضيع لمعارف حياتها من أن تسعى بغير لغة، أو أن تقع من لغتنا بما لا يواتى حاجات عصرها من فنون البيان؟».

«نعم لقد تواضعت هذه اللغة وانقبضت عن تناول كثير من أغراض العصر، حتى بعث الله فى ديار العربية رجالاً نشزوا على حكم دهرهم بما زودهم من عبقرية وجليل موهبة، فما ضعفوا لهذه العلة، ولا استكانوا لتلك الذلة، بل مضوا فى العزم الجبار، يبعثون لغتهم بعثًا يجمع بين جديد المعانى فى قديم البيان، وأولئكم الذين لم يهيئهم عصرهم لما أدركوا من عظمة ومجد، بل هم الذين هيَّئُوا عصرهم لما أدرك من مجد وسلطان وسلطانه، وفى طليعة هؤلاء الفاتحين أمير الشعر «أحمد شوقى بك»».

«شوقى» ومن أولى بقدر «شوقى» من بنانه، ومن أقدر على بيان «شوقى» من بيانه: «شوقى» يصدح من ثلاثين سنة، فهل بقيت على فنن فى كل بلاد العربية ورقاء لم تهتف على أنغامه، ولم تسجع على شعره ونظامه، فإذا أطرب بالقول هزار وصدح بلبل ببديع الأشعار، فشوقى «هو الطائر المحكى والآخر الصدى»».

«وبعد. فإذا كانت الأمم مدينة لعظمائها بما يفسحون لها فى نواحى العظمة والتمكين فى الأرض، فما أحرى العالم العربى أن يذكر هذه اليد لأمير الشعر، وإذا جرت الأمم على تخليد أبطالها، فما أخلق شوقى بهذا الخلود».

«يا بنى العرب: ما كان فضل شوقى مقصورًا على مصر وحدها، فإنه شاعر العربية جمعاء، وإذا كانت عبقريته حقًا للجميع: فقد وجب أن يكون تكريمه حقًا على الجميع».

«يا بنى العرب: لقد تظاهرت الصفوة من ساكنى مصر من جميع العناصر الشرقية على تكريم «شوقى» ورأوا بحق أن تفردهم بهذا الواجب افتئات على حق العرب قاطبة، واستئثار بملكهم المشاع».

«من أجل ذلك تألفت فى مصر لجنة من ممثلى الأمم العربية فيها واجتمع رأيها على إقامة احتفال كبير تكريمًا لشوقى بك فى القاهرة يوم (١٣ جمادى الأول) الموافق ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٧ على أن يكون لجميع الشعوب الناطقة بالضاد فى العالم ممثلون فى هذا الاحتفال، كما ترحب اللجنة بمندوبى الجمعيات العلمية والأدبية وكل فرد له صوت فى عالم الأدب».

«لهذا تتمنى اللجنة أن يرفع كل شعب عربى صوته فى ذلك الاحتفال وهى تتلقى مع الحمد كل مبحث أدبى ليلقى فى الحفل وينشر فيما ينشر من آثاره».

«فإذا تعذر الحضور والإنابة يرسل بحث فى شوقى وشعره أو فى اللغة والشعر العربى بوجه عام مضاعفة للفائدة فى تلك الفرصة السعيدة».

«وآخر موعد لوصول المباحث إلى اللجنة أو طلب الاشتراك أو الإنابة وما إلى ذلك هو يوم (٢٧ رجب سنة ١٣٤٥) الموافق غاية شهر يناير سنة ١٩٢٧.

* * *

«يا بنى العرب: هذا «شوقى» الذى ظل يجلو على البيان لغتكم خمسًا وثلاثين سنة فأعلى منارها، وأغلى آثارها، وأعز أهلها وأنصارها».

«هذا شوقى الذى جاد به الزمان على هذا العصر (وأن الزمان بمثله لبخيل) فجدد للعربية قديم إهابها، ونشر مطوى آدابها، وفسح لها بين اللغى العلية مكانًا عليًا».

«وإن لهؤلاء العبقريين بما قدموا لقومهم لدينًا يلحق كل فرد ويشغل كل ذمة، ومن أولى منكم يا بنى العرب بالوفاء، وإن اللجنة لترفع هذه الدعوة إليكم طامعة

فى أن تكون حفلة تكريم شوقى مؤتمرًا تتجلى فيه عظمة الأدب، كفئًا «شوقى» وجديرًا بقدر العرب».

الرئيس أحمد شفيق باشا وزير سابق

«السكرتير العام أحمد حافظ عوض بك صاحب جريدة كوكب الشرق وعضو مجلس النواب».

الأعضـــاء

«عثمان مرتضى باشا رئيس ديوان خديوى سابقًا»

«جعفر والى باشا وزير سابق»

«أمين بك واصف مدير سابق»

«الشيخ رشيد رضا صاحب المنار»

«أمين بك الرافعى صاحب جريدة الأخبار»

«سيد كامل بك مدير إدارة بنك مصر»

«محمد على دولاور بك

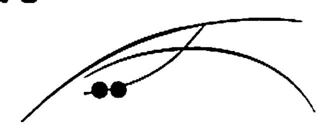
«عبد العزيز البشرى سكرتير برلمانى لوزير المعارف»

«چورج طنوس محرر بكوكب الشرق»

«وسنوافى القراء إن شاء الله فى الحولية القادمة بما يتم فى هذا المؤتمر».

■ ■ ■

خلاصة هذه الحولية



مضى عام ١٩٢٥ يحمل بين طيات أيامه ولياليه الشطر الأكبر من أعمال وزارة زيور باشا، وحل هذا العام وهذه الوزارة قائمة على رأس حكومة البلاد، وتتنازع البقاء بينها وبين الأحزاب المؤتلفة على أشده. والناس ينظرون إلى هذه الوزارة نظرة المتشائم. والصحف الائتلافية تؤلب عليها الجمهور فتقول السياسة فى بعض مقالاتها:

ويجب أن يعلم المصريون أن حل الأزمة الحاضرة رهن إرادتهم هم وحدهم. وهم متى علموا هذا وأيقنت الوزارة أنهم علموه فهى لن تستطيع أن تظل فى مقاعد الحكم(١).

وتقول البلاغ: «إن عوامل الاستقلال تتربص الآن بمصر فى كل سبيل وتبسط أيديها صباح مساء فى انتظار الفريسة المشتهاة: المحتلون يعرضون قوتهم والرجعيون يعرضون تسليمهم والوزراء يعرضون خدمتهم ومصر لا قِبل لها بمحاربة هؤلاء جميعًا بغير سلاح واحد..... ذلك هو أن تقبض يدها عن مساعدتهم. وتقف بدستورها فى معزل عن ميدانهم(٢).

(١) السياسة فى ١٠ يناير.
(٢) البلاغ فى ١٠ يناير.

وكان موقف الوزارة وبخاصة كبير وزرائها موقفًا سلبيًا. فالرجل ماضٍ فى شأنه. فى الطريق التى رسمها الساسة ولا ينس القارئ أن للوزارة صحافة تدافع عنها. وشاءت صحافتها أن تدافع ولكن بسلاح التهديد. فراحت تبدى نظريات عجيبة فى نظام حكم الأمم والشعوب وتزعم أن الأمم الراقية ملت الحياة الديمقراطية. وسئمت النظام النيابى وضربت مثلاً بموسولينى فى إيطاليا وبريمودى رفيرا فى إسپانيا ورضا خان فى فارس وغيرهم. وشاركت صحافة الوزارة فى ذلك الجريدة الإنكليزية الشهيرة (الإچبشيان غازيت).

ولكن هذه الحملة لاقت معارضة من جانب صحف الائتلاف كشفت عن سوأتها ثم قتلتها.

الدعوة إلى انعقاد البرلمان:

وفى إبان هذه الأزمة الدستورية ألقى الأستاذ أمين بك الرافعى قبسًا من نور علمه فدعا بحرارة النواب إلى عقد جلسات البرلمان(١) وحملهم مسئولية التباطؤ. على أن البلاغ ارتأت عدم العجلة فى عقد الجلسات.

ولكن الوزارة مضت فى سياستها وعولت على إجراء الانتخابات بقانونها. واعتزمت الأحزاب من ناحيتها دعوة الأمة إلى مقاطعة الانتخابات بتاتًا. وتنحى بعض العمد عن الاشتراك فى عملية الانتخابات فقدمتهم الوزارة للمحاكمة فحكمت أغلب المحاكم ببراءة أكثرهم ولم يشذ فى هذا غير محكمة طنطا ومحكمة بنى سويف ومع ذلك فقد حكم الاستئناف فى كلا الحكمين بالبراءة.

لجنة تنفيذية للأحزاب الائتلافية:

رغبة فى تنظيم الجهود السياسية اقترح زغلول باشا تأليف لجنة تنفيذية يمثل فيها كل حزب بأربعة من أعضائه، فووفق على اقتراحه وانتُخبت اللجنة على الوجه الآتى:

---

(١) الأخبار فى ١٤ يناير.

(من السعديين) فتح الله بركات باشا وعلى الشمسى بك وعلوى الجزار بك. وويصا واصف أفندى.

(من الأحرار الدستوريين) محمد محمود باشا. ومحمود عبد الرازق باشا وحافظ عفيفى بك وأحمد عبد الغفار بك.

(من الحزب الوطنى) أحمد لطفى بك وعبد الحميد بك سعيد وحافظ رمضان بك وزكى على بك.

وكان أول ما أنتجته هذه اللجنة الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر وطنى وأذاعت بذلك بيانًا نشرته على الأمة وأثبتنا نصه فى صلب الحولية(١).

ثم أقام الأحرار الدستوريون فى ٤ فبراير حفلاً فخمًا فى ناديهم تعاقَب على منبر الخطابة فيه المتكلمون من الأحزاب المؤتلفة. وكان لسان حال السعديين فيه فتح الله بركات باشا.

وفى الساعة الخامسة بعد ظهر يوم ٨ فبراير أُقيمت حفلة شاى دعا إليها فتح الله بركات باشا وتكلم فيها فكان من كلامه مخاطبًا الشيوخ.

إننا نؤلف أعلى مجلس تشريعى فى مصر. وإنى لأنتهز هذه الفرصة السعيدة لأرجوكم بحث الحالة الحاضرة. إلخ.

فانتهى أمرهم إلى قرار عُنينا بإثباته فى صلب الكتاب، وأنابوا عنهم من بلغه لرياسة مجلس الوزراء.

وقد رد زيور باشا على قرار الشيوخ واستفهم فى رده عن القانون الذى طلب حضرات الشيوخ إجراء الانتخابات بمقتضاه، إلخ ما مر بك فى هذه الحولية.

اجتماع المؤتمر الوطنى:

وفى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ١٩ فبراير، كان قد التأم عقد المؤتمر الوطنى فى دار صاحب السعادة محمد محمود باشا تحت رياسة دولة زغلول

---

(١) راجع ص. (تلاحظ فى الطبع).

باشا الذى افتتحه بخطاب سياسى شرح فيه الموقف السياسى ثم تناقش المؤتمرون فى الإجراءات التى تتبع فى الموقف الشاذ الذى تقفه الوزارة الزيورية.

ولما كانت وزارة زيور باشا قد أعلنت قبل انعقاد المؤتمر بليلة واحدة (١٨ فبراير) بلاغًا رسميًا بأنها ستجرى الانتخابات على حسب القانون الذى طلبه الشيوخ، فقد مالت أكثرية المؤتمرين إلى الدخول فى الانتخابات وعارضت أقلية وانتهى الرأى بقبول اقتحام المعركة الانتخابية.

ثم أصدر المؤتمر قرارات عهد بتنفيذها إلى لجنة خاصة اختار لرياستها دولة عبد الخالق ثروت باشا، وبفضل المجهود المنظم الذى بذلته هذه اللجنة أصدرت الوزارة، بعد المماحكة والمماطلة، مرسومًا بدعوة الناخبين فى يوم السبت ٢٢ مايو سنة ١٩٢٦ فاطمأنت النفوس قليلاً وهدأت الخواطر بعض الشىء وانصرفت الأحزاب تقسم فيما بينها دوائر الانتخابات منعًا للاحتكاك الذى قد يؤدى إلى تزعزع الائتلاف.

تمت الانتخابات فى موعدها المحدد وفاز أكثر مرشحى الائتلاف، وكانت النتيجة على وجه الإجمال كما يأتى:

١٥٩ نائبًا وفديًا و٢٨ نائبًا حرًا دستوريًا و٥ نواب الحزب الوطنى و٤ نواب الاتحاديين.

لم يكن بد للوزارة الزيورية من الاستقالة، ولكن لابد من التفكير فيمن يخلفها لهذا كانت فترة الانتظار طويلة انتهت بأن قدم دولته استقالته فى يوم ٧ يونيو، وقبل ذلك بيوم واحد يوم ٦ يونيه كان قد استصدر المرسوم الملكى بدعوة البرلمان إلى الانعقاد وحدد لذلك يوم ١٠ يونيه.

قبل جلالة الملك الاستقالة وعهد فى اليوم نفسه لحضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا بتأليف الوزارة الجديدة؛ وعلى هذا أصبحت وزارة زيور باشا ملكًا للتاريخ يقول فيها كلمته فى غير محاباة ولا افتئات.

«صاحب الدولة أحمد زيور باشا»

شخصيته:

قلب سليم، فى جسم عظيم، ذلكم هو كل زيور باشا الذى تولى الحكم وآمال البلاد مرتكسة وفؤادها منقبض إثر تلك الحادثة المشئومة، حادثة مقتل السردار.

فليس زيور باشا رجل تاريخ ولا بطل جهاد، وإن سجل التاريخ عمله، وحشر فى صحيفة الجهاد الوطنى اسمه. وإنما هو خرج إلى هذه الدنيا لتسوسه لا ليسوسها، وساقته الظروف إلى مصاف الحكام لتستخدمه ألاعيب السياسة فى أغراض قد لا يتفق لها أن تستخدم غيره فيها.

وزيور باشا يبتسم والدنيا حوله عابسة، ويضحك وشئون الحياة كلها باكية، فإذا استثرت غضبه فأقصى انتقامه كلمات تتناثر من فمه مبعثرة فإذا جمعتها ووضعتها تحت نظرك للحكم فإنك تشك فى أنها خرجت من رجل يقدر المسئولية!

اقترب بعضهم من الباشا وهو جالس فى بهو الكونتيننتال، حيث كان ينزل أيام رياسته للحكومة، ثم عرض عليه عدد من السياسة، وكان فيه نقد لحكومة الباشا، وتعريض بتصرفاتها فغضب الباشا ونظر إلى أحد مرؤوسيه قائلاً:

«أغلقوها، أغلقوها، حالاً».

وفى اليوم التالى خرجت السياسة تروى القصة لقرائها فى تهكم واستهتار.

ويؤثر عن الباشا أنه لا يقرأ الصحف، وماله وللصحف، قيل إن وقت دولته لا يسمح، ففيم إذن يصرفه؟

أعماله فى رياسة الوزراء:

أهابت الحوادث بالباشا زيور، فوضعته على كرسى رياسة الوزراء، ثم مضت الحوادث نفسها تنفذ سهامًا مسمومة فى كبد الأمة المصرية وزيور باشا قال أو

قيل على لسانه، إنما جئت لأنقذ ما يمكن إنقاذه، كان نفسه بحاجة إلى من ينقذه من غفلته ليتنبه إلى ما يجرى على يديه من إغراق كل ما يمكن إغراقه، ويلتفت إلى أن هناك قاضيًا عدلاً لا تأخذه فى الحق رحمة، ولا تقف دون قضائه شفاعة: ذلك هو التاريخ.

سلم زيور باشا للإنكليز كل ما يمكن تسليمه، غير عابئ بالاحتجاجات الوطنية والصيحات القومية، ونفذ المحتلون على يديه مذكراتهم المشهورة التى استدبرها سعد باشا ووجد أن البقاء فى الحكم بعد صدورها أصبح غير ممكن. وكانت مؤلفة من سبعة مطالب سلم سعد قبل استقالته فى ثلاث، وجاء زيور فأتمها تسليمًا. وهكذا شربت البلاد الكأس المريرة جرعة جرعة وكانت من الصابرين.

ولزيور باشا بعد ذلك سوآت كشف عن جانب منها البرلمان وسجلناها له فيما سجلنا من حوادث غير مشرفة لرجل ولى أكبر مناصب الدولة فلم يكن - كما قيل - عفَّ اليد ولا برىء الذمة من ذلك حوادث بيوت هاوس وبدل الانتقال وما إلى ذلك.

إلا أننا ما كنا نود أن يحصى التاريخ لرئيس حكومة مصرية بعض ما أحصى لزيور باشا فإنما ذلك يغض من كرامة البلاد على أى حال ولا يشرف قدرها، ولعل مصر لا تُمنى بعد بزيور آخر يذهب بما بقى لها بين الأمم من سمعة حسنة وصيت شريف.

تأليف وزارة عدلى يكن باشا:

فى الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخمسين من صباح يوم سقوط الوزارة الزيورية (٧ يونيه) تشرف دولة عدلى باشا بزيارة القصر حيث أسند إليه جلالة المليك أمر الوزارة وكلفه بتشكيلها، وتمت فى ذات اليوم المراسيم بذلك وأصبحت أزمَّة الأمور بيد عدلى باشا وزملائه أصحاب الدولة والمعالى:

«عبدالخالق ثروت باشا للخارجية»

«محمد فتح الله بركات باشا للزراعة»

«محمد نجيب الغرابلى باشا للأوقاف»

«أحمد محمد خشبة بك للحربية والبحرية»

«محمد محمود باشا للمواصلات»

«أحمد زكى أبو السعود باشا للحقانية»

«مرقص حنا باشا للمالية»

«على الشمسى باشا للمعارف»

«عثمان محرم بك للأشغال العمومية».

بتأليف هذه الوزارة انتعش الدستور وعادت الحياة النيابية واطمأن الناس كثيرًا على مستقبل البلاد.

وما تسلم الوزراء مناصبهم حتى دار بمكاتبهم الزعيم سعد باشا واحدًا واحدًا مهنئًا إياهم داعيًا لهم بالتوفيق.

افتتاح البرلمان:

أخذت الوزارة تعد العدة لافتتاح البرلمان ليتعاون النواب وإياها على إقرار العدل واستتباب الأمور فى أنصبتها.

وفى يوم ١٠ يونيو. كما حدد المرسوم. اجتمع البرلمان وتليت خطبة العرش وصفق النواب فى مقاطع كثيرة منها، وتركت الحكومة للنواب حرية مناقشة الخطبة والرد عليها، وأخذت هى فى تنفيذ برنامجها الذى رسمته بكل دقة.

وعلى الأسلوب النيابى انتخب المجلس رئيسه فإذا به سعد زغلول باشا ووكيليه فإذا بهما مصطفى النحاس باشا وويصا واصف بك.

ثم أخذ فى تأليف اللجان على النحو المتعارف لتنظيم العمل وتقسيمه تسهيلاً للقيام بالمهام ثم باشر أعماله.

توفيق دوس باشا فى إنكلترا:

وفى أثناء ذلك كان توفيق دوس باشا فى إنكلترا يدعو لسياسة خاصة ويروج لها. ولكنه لم يصب نجاحًا ولم يُهيأ له التوفيق إذ لم تجد إنكلترا محلاً لتغيير سياستها، ولا مسوغًا لتعكير التفاهم مع وزارة تمثل أحسن العناصر المصرية تفكيرًا ووطنية.

ابرز الحوادث السياسية فى عهد الوزارة العدلية:

كان أول عمل وآخره للبرلمان هو مناقشة الميزانية وتسوية ما فيها من نتوء. وإصلاح ما بها من فساد. وتفتحت أثناء المناقشة فيها مسائل نشير إليها على وجه الإجمال.

١ - تمثيل مصر فى عصبة الأمم:

توجهت رغبة ثروت باشا إلى العمل لأن تكون مصر عضوًا فى مجلس عصبة الأمم! وجاهد من أجل تحقيق هذه الرغبة جهادًا محمودًا، وفاوض حكومة لندن فى ذلك، ولما رأى أن الوزارة الإنكليزية تساومه فى الأمر مساومة، وتستن لاشتراك مصر كعضو فى العصبة شروطًا يضيع معها الغرض الذى من أجله اتجهت رغبة دولته، تباطأ فى قبول الشروط حتى مضت الفرصة ناويًا أن يستأنف الجهود متى لمع فى الأفق بريق الأمل، كما صرح بذلك فى المجلس.

٢ - إلغاء بعض المفوضيات:

ونظر دولته فوجد أن المحسوبية كانت قد دفعت الوزارة السابقة إلى الإسراف فى إنشاء المفوضيات والقنصليات فى جميع الدول حتى التى لا يكاد يسكنها مصرى والتى ليس بيننا وبينها اتصال أو شبه اتصال سياسى أو تجارى، فعرض فكرته على البرلمان فوافق على إلغاء المفوضيات الآتية:

١ ـ بروكسل ببلچيكا. ٢ ـ مدريد بإسبانيا. ٣ ـ براج بتشيكوسلوفاكيا.
٤ ـ بوخارست برومانيا. ٥ ـ لاهاى بهولندا. ٦ ـ ريو دى چانيرو بالبرازيل.
٧ ـ استوكهلم بالسويد. ٨ ـ برن بسويسرا.

٣ ـ سفر دولة ثروت باشا:

ولعل أبرز الحوادث السياسية هو سفر حضرة صاحب الدولة عبد الخالق ثروت باشا إلى لندن. فلقد أبحر دولته من ثغر الإسكندرية فى يوم ١٤ سبتمبر قاصدًا بلاد الإنكليز حيث أقيمت له هناك الحفلات وتوالت معه المحادثات وقابل جلالة ملك الإنكليز شخصيًا ومكث فى حضرته مدة غير يسيرة، وعاد فى شهر أكتوبر وهو يحمل آمالاً قوية فى تسوية المسألة المصرية إذا ما حان وقت المفاوضات.

٤ ـ الاحتفال بذكرى ١٣ نوفمبر:

حل هذا اليوم والأمة فى عيد من الائتلاف المحكم الأواصر بين الأحزاب؛ ولهذا كانت الخطب فيه عرضًا واضحًا قويًا لقضية البلاد الكبرى خلت من الطعن والتجريح إلا غمزات بسيطة وجهها بعض المتكلمين لحزب الاتحاديين.

عودة البرلمان:

صدر المرسوم الملكى فى يوم ٢٨ ربيع الثانى سنة ١٣٤٥، ٤ نوفمبر سنة ١٩٢٦ بدعوة البرلمان إلى الانعقاد فى يوم الخميس ١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦ فانعقد فى الموعد المضروب؟ وأُلقيت فيه خطبة العرش، التى قام حولها من الجدل ما قدمنا لك، وهذا نصها:

حضرات الشيوخ. حضرات النواب.

أحييكم أطيب تحية وأرجو أن تكون فترة العطلة التى مرت بكم على قصرها قد رفهت عنكم وذهبت بالمتاعب التى تحملتموها فى الدور السابق،

ويسرنى أن أنوه بالجهود العظيمة التى بذلتموها فيه وبالخطة الرشيدة التى جريتم عليها فى أعمالكم. كما يسرنى التنويه بالاهتمام الفائق الذى قابلت به حكومتى الاقتراحات والرغبات التى أبديتموها خصوصًا فى أثناء نظر الميزانية فقد نفذت منها ما اتسع الزمن للانتهاء من بحثه وهى مُجدَّة فى بحث باقيها بواسطة اللجان المختلفة التى رُئى تشكيلها من ذوى الخبرة فى موضوعاتها المتعددة. وعما قريب تعرض عليكم نتائج أعمال هذه اللجان بعد الفراغ منها ووضعها فى الصيغ القانونية المناسبة لها. كما سيعرض عليكم كثير من مشروعات القوانين فيما وعدت به حكومتى من شئون الصحة والتعليم بأنواعه والزراعة والرى والصرف والتنظيم والمواصلات والإدارة والقضاء والحربية والأوقاف والمعاهد الدينية ومجالس المديريات والبلديات وغير ذلك من وجوه الإصلاح (تصفيق).

وستعمل حكومتى جهدها فى وضع الميزانية القادمة طبقًا للرغبات التى أبديتموها بشأنها (تصفيق).

ولقد أهمنى وشغل بال حكومتى العسر الذى نزل بالبلاد من جراء سوق القطن واهتمت بالبحث والتنفيذ عن العلاج الملطف لشدته فوفقت بعد استشارة ذوى الرأى والخبرة وطول التروِّى فى هذا الأمر الخطير إلى طريقة تسليف صغار المزارعين على أقطانهم وقررت تخصيص مبلغ أربعة ملايين جنيه من المال الاحتياطى لهذا الغرض. وستعرض على حضراتكم طلب الموافقة على فتح هذا الاعتماد. وسترون أن ما استقر عليه رأى حكومتى هو أقرب التصرفات إلى المصلحة العامة وأكثرها اتفاقًا مع المبادئ الاقتصادية وملاءمة الأحوال المصرية.

وفوق ذلك تجتهد حكومتى فى اتخاذ ما يلزم من الوسائل والتدابير لمنع الأسباب المحلية التى تؤثر فى التجارة تأثيرًا سيئًا. وليتم للبلاد للنظام الزراعى والمالى والتجارى الذى يجعل سوق القطن فى مأمن من المؤثرات المصطنعة (تصفيق).

لهذا لم تقصر حكومتى همًا على العلاج الوقتى بل رأت من حسن الاحتياط للحاضر والمستقبل أن تنقص مساحة الأراضى التى تزرع قطنًا إلى ثلث الزمام فى السنوات الثلاث المقبلة. وقد أعدت مشروع قانون بذلك لعرضه على حضراتكم فى أول فرصة. وأعلنت عزمها فى هذا المزارعين ليكونوا على بيِّنة من أمرهم.

وهى تنظر أيضًا فى نظام بورصتَى العقود والبضائع لإدخال بعض الإصلاحات اللازمة عليه (تصفيق).

ويتصل بهذا الغرض تنظيم شركات التعاون على صورة تتناسب مع حالة الأهالى وحاجاتهم وسيعرض على حضراتكم فى هذا الدور مشروع قانون بذلك وستقوم الحكومة بموافقة حضراتكم بكل ما يلزم من المساعدات المالية (تصفيق).

وتشتغل الحكومة بمناسبة قرب أجل الاتفاقات الجمركية بدرس النظام الجمركى. وتشجيعًا للمصنوعات الوطنية قررت منذ الآن إعفاءها من رسوم التصدير.

وقد أخذت فى تنفيذ مشروعات قناطر نجع حمادى ومنطقة السدود وهى جادة فى إتمام المباحث اللازمة للفصل فى اختيار أحد مشروعَىْ خزان جبل الأولياء وتعلية خزان أسوان.

وقد أنشئ مجلس أعلى لوزارة المواصلات للنظر فى مهام هذه الوزارة وما يلزم من التجديد والإنشاء والإصلاح فيها. وتؤمل حكومتى أن يأتى بالفائدة المرجوة منه لما لأعضائها من الخبرة الواسعة.

وإنى لمغتبط بأن علاقاتنا مع الدول الأجنبية قائمة على خير حال من الصفاء والمودة (تصفيق).

ويسرنى أن أخص بالذكر لحضراتكم علاقة ما بين بريطانيا العظمى ومصر فإن حسن التفاهم بينهما يزداد قوة وتمكنًا. كما أن روح الثقة المتبادلة لا تزال تتوطد وتبدو جلية فيما يعرض من الظروف والمناسبات (تصفيق شديد).

وقد كان هذا العام موعد انعقاد المؤتمر الصحى الدولى وفيه صالبت حكومتى بإلغاء مجلس الصحة البحرية والكورنتينات أو على الأقل بالموافقة على تعديل نظام هذا المجلس على وجه تتوافر به حرية الحكومة المصرية فى اختيار ممثليها فيه. كما طالبت بنقل أعماله إلى إدارات الحكومة وقد حصلت حكومتى على هذين الطلبين الأخيرين. وسيعرض على حضراتكم مشروع القانون الذى يتضمن ذلك التعديل.

واجتمعت هذا الصيف اللجنتان اللتان أشير إليهما فى الاتفاق الإيطالى المصرى بشأن الحدود الغربية الذى قدم لحضراتكم فى الدور الماضى.

وستعرض على حضراتكم الاتفاقات التى وضعتها اللجنتان تتمة للاتفاق الأصلى كما سيعرض الاتفاق التجارى مع تركيا ومعاهدة الاتجار بالأسلحة.

ويسرنى أن الأعمال عامة فى جميع فروع الحكومة تجرى بروح دستورية. وأن أرى البرلمان والحكومة كلٌّ فى حدود ما رسمه له الدستور من السلطة والأعمال يتضافران على تأييده وتوطيد تقاليده (تصفيق شديد).

وأدعو الله أن يوفقنا جميعًا إلى ما يعود على البلاد بالخير والبركات (تصفيق طويل).

القاهرة فى ١٣ جماد الأولى سنة ١٣٤٥.

١٨ نوفمبر سنة ١٩٢٦.

تلك أبرز الحوادث السياسية فى عهد الوزارة العدلية سنة ١٩٢٦ سردناها على وجه الإجمال بعد أن فصلناها تفصيلاً وافيًا فى صلب الحولية، وسنجمل للقارئ بعد هذا أهم الحوادث الداخلية.

بعض تصرفات الوزارة السابقة:

بينما النواب والشيوخ يراجعون ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٥/١٩٢٦ إذا هم يرون بعض التصرفات الخارقة وإسرافًا فى أموال الدولة بغير حساب، فلما راعهم ذلك ألفوا لجنة من النواب للتحقيق فى هذه التصرفات. وأول ما نظرت

هذه اللجنة هو الإجراءات التى اتخذها على ماهر باشا وزير المعارف السابق باسم إصلاح التعليم فى مصر وترقية مستواه. فلما علم بذلك ماهر باشا أرسل كتابًا إلى اللجنة يعلنها فيه أنه مستعد لحضور التحقيق والمناقشة فى الخطط والمناهج التى رسمها أيام توليه الوزارة فلم تجبه اللجنة إلى ذلك، فعمد إلى إرسال كتاب آخر لسعد باشا بصفته رئيس مجلس النواب يخطره فيه باستعداده لحضور جلسة مجلس النواب ومناقشة قرار اللجنة التى انتهت إلى اقتراح إعلان المجلس استياءه من تصرف هذا الوزير. ولكنه لم يُجَب إلى طلبه. واعتبرت جريدة الاتحاد (لسان حال الاتحاديين) هذا الرفض هروبًا من مواجهة الحقائق وانتصارًا لوكيل حزبها.

دستورية محاكمة الوزراء:

غلا بعض النواب فى تقدير المسألة وراح يستفتى المجلس فى محاكمة أمثال هؤلاء الوزراء، فعرض المجلس هذا الاستفتاء على لجنة الشئون الدستورية البرلمانية وبعد بحث الموضوع من جهاته وكل نواحيه قررت اللجنة، أنه لا يوجد تشريع يسمح بمحاكمتهم.

مسألة بيوت هاوس:

وثارت فى المجلس أيضًا عاصفة حول صفقة بيع دار (بيوت هاوس) - مكان المفوضية المصرية بلندن - وكتبت الصحف المصرية الائتلافية تبين سوءة هذه الصفقة والغبن الذى لحق الحكومة المصرية فيها، واتهم النواب والصحفيون الوزارة السابقة وخصوا باتهامهم زيور باشا، حتى قيل إن ربحًا شخصيًا عاد عليه من هذه الصفقة، وأعلن البرلمان (مجلس النواب وكذلك مجلس الشيوخ) استياءه العظيم من هذا التصرف الأخرق.

مسائل أخرى:

وهناك أمور أخرى تافهة كان المظنون أن يترفع عنها رئيس الوزارة. كمسألة نقل العفش وصرفها مرتين لدولته وقد أثار هذه الفضيحة فى المجلس النائب

المحترم الدكتور حافظ بك عفيفى وألقى بمناسبته خطبة يصح أن تكون درسًا للوزراء فى النزاهة وعظة بالغة فى العفة.

مرتبات شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية:

ومما هال النواب تلك المرتبات الباهظة التى يستولى عليها كل من شيخ الجامع الأزهر ومفتى الديار المصرية، وقد تقدم بعض النواب باقتراح لإنقاص هذه المرتبات بإحدى الصور القانونية، وكان بطل هذه المسألة النائب الدستورى «أحمد بك عبد الغفار» فأُحيلت اقتراحاته إلى اللجنة المختصة لدرسها وتقديم قرار فيها.

المخصصات والمرتبات لديوان جلالة الملك:

وكان عبد الغفار بك أول النواب الذين صارحوا المجلس فى أن المخصصات والمرتبات الملكية لا تتمشى وسياسة الاقتصاد المرغوب فيها للدولة. وقد شاركه عدد من النواب وذهب بعضهم إلى حد مطالبة رئيس الوزارة بإنقاص هذه المخصصات؛ ولكن بعض النواب اقترح أن تبلغ إلى الذات الملكية هذه الرغبة وأوكل إليها وحدها أمر التوفير فى بعض نواحى الإسراف فوافق المجلس على ذلك.

* * *

ذلك صدى ما كانت تهتف به جوانب مجلسَى النواب والشيوخ إبان الفصل التشريعى سنة ١٩٢٦ الذى لم يَطُل أكثر من ثلاثة شهور وبضعة أيام نظر فيها الميزانية وأصدر بها المرسوم واختتم أعماله بخطب تبودلت بين رئيسه ووزير الدولة الأول وبعض النواب، وكان أظهر هذه الخطب وأمسها بحياة البلاد هى خطبة إسماعيل صدقى باشا رئيس لجنة المالية البرلمانية ومقررها فى عرض الميزانية وشرح فيها الأدواء التى يعانيها الشعب ونعت الدواء، كما تبودلت الخطب الودية الحاملة لأصدق أمانى الخير والرفاهية فى مجلس الشيوخ.

واستراح البرلمان قليلاً ثم عاد إلى الانعقاد فى شهر نوفمبر ومضت بضع جلساته الأولى حتى ختام هذا العام فى قراءة خطاب العرش ومشروع الرد عليه وتأليف اللجان وانتخاب الوكلاء وما إلى ذلك.

❊ ❊ ❊

مسائل منثورة

مؤتمر الخلافة:

اجتمعت الهيئة العلمية الكبرى من علماء الأزهر وقررت عقد مؤتمر الخلافة فى يوم الخميس غرة ذى القعدة سنة ١٣٤٤، ١٣ مايو سنة ١٩٢٦، ووجهت الدعوة إلى الحكومات والشعوب الإسلامية بذلك.

وقد كانت للصحف المصرية وقفة فى وجه هذه الدعوة - إذا استثنينا جريدة الاتحاد - وكان للأستاذ الشيخ على عبد الرازق جولات قلمية يمزق بها دائمًا هذا السجف المصون الذى يكسو به المشايخ هيكل الخلافة.

وقد عُنينا، كعادتنا، بإثبات الآراء الموافقة والمخالفة جميعًا، كما سردنا تاريخ الخلافة على وجه مفصل تمام التفصيل فى الحولية الأولى ١٩٢٤.

انعقد المؤتمر فى الميعاد المقرر وكان عدد المؤتمرين ٣٤ شخصًا، ثم انتهى بعد أيام مقررًا ما يأتى:

«تبقى هيئة المجلس الإدارى لمؤتمر الخلافة الإسلامية بمصر على أن ينشئ له شُعَبًا فى البلاد الإسلامية تكون على اتصال بها لعقد مؤتمرات متوالية فيها حسب الحاجة للنظر فى تقدير أمر الخلافة الإسلامية النظر الذى يتفق مع مركزها السامى».

وعلى هذا انفض المؤتمر.

❊ ❊ ❊

الحكم الاستئنافى فى قضية الجزية:

نظرت محكمة الإسكندرية الكلية المختلطة فى أول أبريل سنة ١٩٢٦ فى قضية ديون الجزية، وبعد سماح الدفاع من الجانبين حكمت فى الموضوع بما يأتى:

«١ - ليس للجزية وزوالها دخل فى موضوع الدعوى لأن الحكومة تعهدت بدفع أقساط الدين لمحل روتشلد مباشرة ولم يكن تعهدها هذا مقيدًا بشروط خاصة».

«٢ - رفض دعوى الخواجات ساسون وبابتسون الداخلية فى الدعوى وقضت بدفع المال للدائنين مع فائدة بمعدل ٧ فى المائة».

قضية الاغتيال السياسى:

بعد صدور الحكم فى قضية اغتيال السردار ألقت السلطات المحلية القبض على بعض الطافرين على وجه التيار السياسى وقدمتهم للنيابة بتهم الاغتيال السياسى، وأخذت القضية أدوارها حتى صدر الحكم ببراءتهم جميعًا فى يوم ٢٥ يوليه سنة ١٩٢٦.

وكان للمحامين فى هذه القضية فضل لا ينكر خصوصًا الأستاذ النابغة أحمد لطفى بك الذى كان متطوعًا للدفاع، رغم أنه لم يكن من الحزب الذى ينتمى إليه بعض المتهمين كأحمد ماهر أفندى ومحمود النقراشى أفندى. وقد جاء الحكم ظفرًا لقضية البلاد ومطهرًا لسمعتها.

الاتفاقات التجارية مع الدول الأجنبية:

عقدت الحكومة من هذا النوع فى هذا العام اتفاقيتين إحداهما مع تركيا بتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٢٦ والأخرى مع اليونان بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٢٦، وقد روعيت فيهما المصالح الوطنية المصرية جهد الطاقة.

مكافأة المستر كرشو:

طالب المستر كرشو المستشار المستقيل الحكومة المصرية بتعويض وقدم بذلك مذكرة كانت محل مناقشة طويلة وأخيرًا أحالها دولة ثروت باشا، بصفته وزير الخارجية المصرية، على لجنة الثمانية التى قررت أن للمستر كرشو الحق فى ثلث المكافأة الاستثنائية بموجب قانون التعويضات للموظفين الأجانب، ووافق مجلس الوزراء على هذا القرار.

❊ ❊ ❊

الأمير سعود فى مصر:

فى منتصف شهر أغسطس زار مصر حضرة صاحب السمو الأمير سعود ولى عهد المملكة الحجازية، ونزل ضيفًا على حكومتها التى أكرمت وفادته، وقد باشر معالجة عينيه الطبيب المصرى الدكتور سالم هنداوى.

وكان لزيارة الأمير أثر حَسَن فى حُسْن العلاقات بين البلدين، وقد سافر فى الشهر التالى مزودًا بتحيات المصريين حكومة وشعبًا إلى جلالة والده والشعب الحجازى، ولم تقع إبان زيارته محادثات سياسية أو سواها إذ كانت زيارة الأمير خالية من هذه الصبغة.

❊ ❊ ❊

معاهدة الحدود الغربية:

فى يوم ١٠ نوفمبر، أذاعت وزارة الخارجية المصرية بلاغًا رسميًا يتضمن نص معاهدة الحدود الغربية وصورة المخابرات التى دارت بين دولة ثروت باشا والمركيز باترنو دى مانكى؛ وبذلك حُلت نهائيًا وعادت العلاقات بين البلدين إلى الصفاء.

حاكم عام السودان:

فى يوم ١٢ يوليه من هذا العام أذاعت رياسة مجلس الوزراء بلاغًا تقول فيه، إن صاحب المعالى السير ج. أرشر حاكم السودان قد رفع استقالته إلى صاحب الجلالة الملك وسبَّبها بأسباب صحية، فتفضل جلالته بقبولها.

وقد ظلت الصحف على تنوعها والأندية السياسية على اختلافها تصبغ هذه الاستقالة بألوان متعددة، فقيل إنْ خلافًا بينه وبين اللورد لويد (المندوب السامى البريطانى فى مصر) هو الذى حدا به إلى تقديم استقالته وقيل غير ذلك.

تعيين خَلَفه:

وقد صدر المرسوم بتعيين السير چون لورد مافى حاكمًا عامًا للسودان بدل الحاكم المستقيل وذلك فى يوم ٢٤ أكتوبر، وأُعلن ذلك رسميًا فى القطر السودانى يوم ٢٨ أكتوبر.

افتتاح مدينة بور فؤاد:

فى منتصف الساعة العاشرة من صباح يوم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٢٦، تحرك الركاب الملكى إلى محطة العاصمة حيث استقل القطار الخاص يصحبه الوزراء وكبار رجال القصر إلى مدينة بورفؤاد الجديدة.

وفى اليوم التالى (٢١ ديسمبر) افتتحها جلالته فى حفلة كبرى حضرها علية القوم، وممثلو الدول الأجنبية وأعضاء المؤتمر للملاحة الدولى.

وكانت تلك حلقة. من حلقات الإنشاء العمرانى فى مصر فى هذا العهد الناضر.

مؤتمر الملاحة الدولى:

فى ديسمبر من هذا العام عقد فى القاهرة مؤتمر دولى للملاحة النهرية والبحرية تحت الرعاية الملكية، وقد كان لانعقاده أثر محمود فى الدوائر العلمية

من مصر وغير مصر، وقد أحسن الأعضاء المصريون فيما قاموا به للمؤتمر من نظام وتنسيق، كما كان خطباؤهم مُثلاً سامية فى إصابة مرامى القول، وإن كانت الخطب بغير اللغة العربية.

وقد أثبتنا فى صلب الحولية ترجمة الكلمة التى قالها صاحب الحولية وهو أحد الأعضاء المصريين والرد عليها.

وقد ارفضّ المؤتمر بعد أن قدم عدة اقتراحات ورغبات طيبة، فكان أثرًا مذكورًا وسعيًا مشكورًا.

تاغور شاعر الهند:

كان فى عِدَاد ضيوف مصر شاعر الهند العظيم (تاغور) الذى استثار إعجاب الأمة الإنكليزية، ولفت إلى عظمته الشعرية الخالدة أنظار شعراء الدنيا وأدبائها، بما يفيض على لسانه من شعر هو وحى النبوغ، إن لم يكن إلهام العبقرية.

لم تَنِ مصر، أدباؤها وعلماؤها وشعراؤها فى تكريم شاعر الهند الكبير. فقد قامت له دنيا الأدب فى مصر وقعدت، وحلت الصحف جميعها صدور صفحاتها بصورته. وتبارى السُّراة من الأدباء والمتأدبين فى إقامة حفلات التكريم.

وإذا كان الشاعر ترجمان الإحساسات الإنسانية فإن فى (تاغور) معنى آخر يزيد فى تقدير ملك أنه (شرقى)، وشرقى استثار إعجاب الغربيين لهذا تضاعف ما أُحيط به (تاغور) من إعظام وتكريم.

■■■

الخاتمة

ذلك هو عام ١٩٢٦ - وهو من أعمق الأعوام أثرًا فى النهضة القومية لبلادنا المحبوبة - رتبنا حوادثه حسب وقوعها الزمنى - وعقبنا عليها بما عنَّ لنا من الملاحظات على وجه التفصيل أولاً، لمن أراد التفصيل. ثم أجملناها من غير إخلال فى (الخلاصة) لمن أراد الإجمال. متبعين خطة العدل. وشرعة الإنصاف، على عادتنا، والله نسأل أن يعيننا على المضى فى ما رسمناه لأنفسنا من خدمة العلم والتاريخ والوطن إنه سميع مجيب.

■■■

صدر من هذه السلسلة

١ ـ تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (٣ أجزاء) ـ تأليف: محمد رشيد رضا
دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلّق.

٢ ـ الأعمال الكاملة للدكتور شبلى شميل (٢ جزء) ـ تأليف: شبلى شميل
دراسة وتقديم: د. عصمت نصار.

٣ ـ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار (٧ أجزاء)
للعلامة المؤرخ عبدالرحمن الجبرتى ـ دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلّق.

وبين يديك:

حوليات مصر السياسية ـ الحولية الثالثة «الجزء السادس»
تأليف: أحمد شفيق باشا ـ دراسة وتقديم: د. أحمد زكريا الشلّق.

محتويات

الباب الثانى: فبراير

الباب الثالث: أنباء شهر مارس

الباب الرابع: أنباء شهر أبريل

الباب الخامس: أنباء شهر مايو

الباب السادس: أنباء شهر يونيه

الباب السابع: أنباء شهر يوليو

الباب الثامن: أنباء شهر أغسطس

الباب التاسع: أنباء شهر سبتمبر

الباب العاشر: أنباء شهر أكتوبر

الباب الحادى عشر: أنباء شهر نوفمبر

الباب الثانى عشر: أنباء شهر ديسمبر ١٩٢٦



مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب